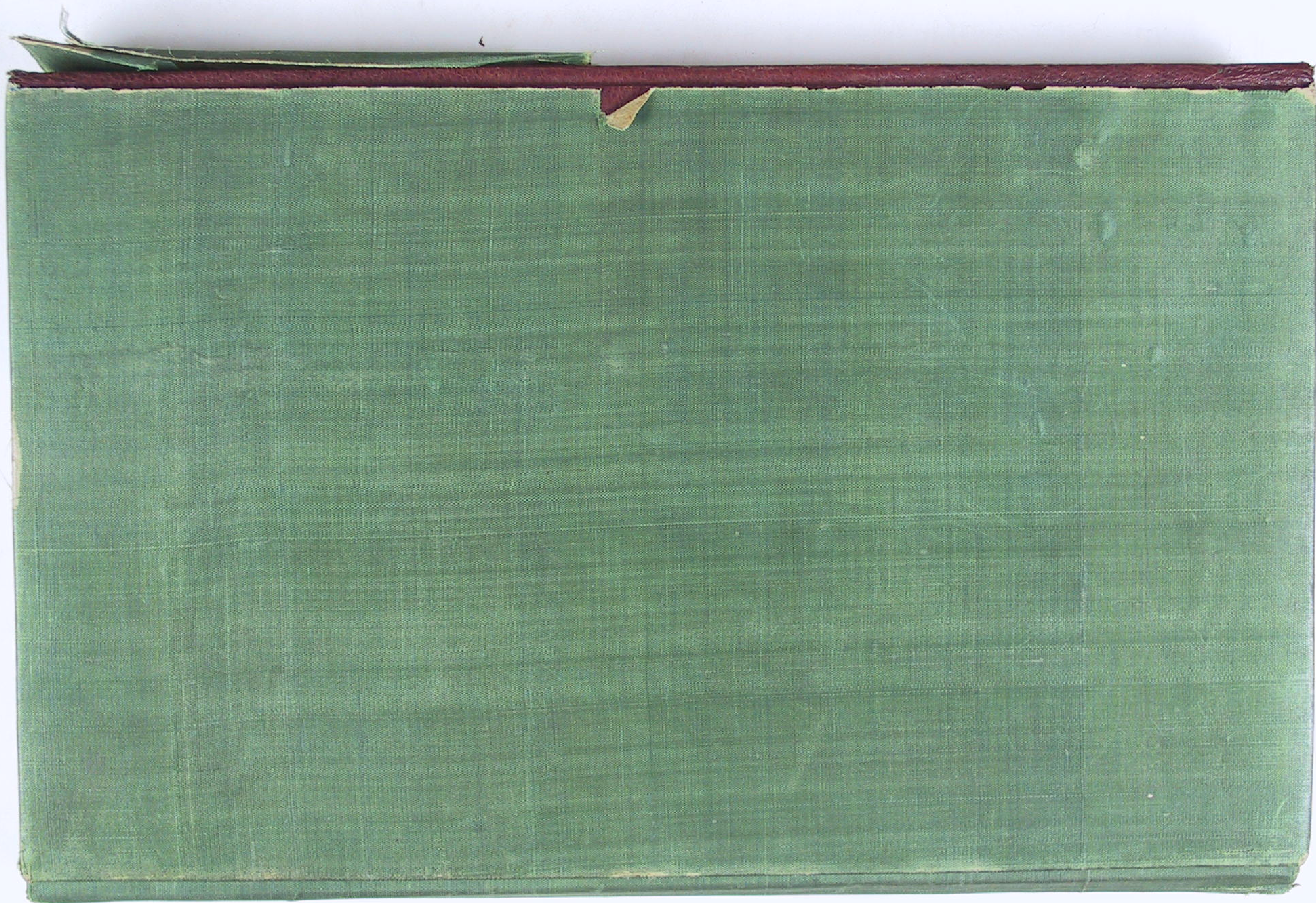


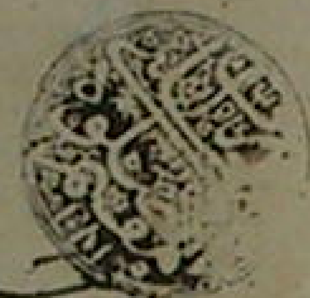
ورق	كتب
1 B.	تنزيل الافكار
94 B.	مراصد المقاصد



هو الله ولا سواه

٨٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم



بعد حمد الله الموفق المنان والصلوة على نبينا محمد وآله شموس الفلك
الهداية والاحسان فان احوج العباد بوب الرحيم ظهير الدين محمد
ابراهيم وزير كل ولايت آذربايجان قد وقف هذا الكتاب مع جملة من كتبه
طلبا لمرضات الله تعالى على اولاد الذكور اسنى الله بنيانهم بمرور الايام
الى ساعة القيام حتى لا يباع ولا يرهن ولا يغصب ولا يوهب ولا يستاجر
بحيث يخرج من تصرفهم وجعل التولية لارشدهم واعلمهم فمن بدله
بعد ما سمعه فعليه لعنة الله
والملائكة والرسل والناس
اجمعين







بسم الله الرحمن الرحيم

اسبح الله نور الانوار وكاشف الاسرار مفتح ابواب الملكوت ومشعشع الاضواء من
قدس الجبروت واهب العقل ومفيض العدل واصلي على الكاملين المتألهين خصوصًا
على محمد سيد المرسلين وعلى آله الطاهرين **اما بعد** فانا نشرع في تحرير ما ادى اليه افكارنا
واستقر عليه راينا من القوانين المنطقية والعلوم الحكمية ونبين فيه فساد اكثر الاصول المشهورة
وفيه تنزيل الافكار في تعديل الاسرار ونستعين بالله تعالى وحده ونتوكل عليه وهو
حسبنا ونعم الوكيل **العلم الاول في المنطق** وهو مرتب على مقدمة وخمس مقالات **اما المقدمة** ففي
غرض المنطق اعلم ان العلم هو حصول صورة الشيء في العقل وهو اما تصور فقط كتصور معنى
الانسان واما تصور معه تصديق كما اذا تصورنا معنى قولنا الانسان حيوان ثم صدقناه فالتصور
ههنا هو ان يحصل في العقل تصور الطرفين مع التاليف بينهما والتصديق هو ان يحصل في العقل
صورة هذا التاليف مطابقة للاشياء انفسها فكل تصديق معه تصور ولا ينعكس
وكل واحد منهما اما بديهي او كسبي اي محتاج الى الفكر اعني ترتيب امور معلومة ليتادى
منها الى ان يصير المجهول معلومًا والا لكان كل واحد منهما اما بديهيًا او كسبيًا والاول
باطل بالضرورة والثاني ايضا باطل والا لزم الدور والتسلسل وكل واحد منهما محال

والا لزم امتناع الاكتساب والفكر قد يكون صوابا وقد يكون خطاء والا لما وقع
بين العقلاء خلاف فالغرض من المنطق ان يكون عند الانسان قانون فاصل
بين الخطاء والصواب في الفكر فالحاجة ماسة الى تعلمه ليكون العالم به متمكنًا من
استعلام المجهولات بحيث لا يعرض له الغلط في افكاره لا يقال المنطق لا يخلو اما
ان يكون كله كسبيًا او لا يكون والاول باطل والا لاحتاج الى قانون خارج عنه
ويؤدي الى التسلسل فيمتنع تحصيله فتعين الثاني فلا حاجة الى تعلمه لانه اما ان
يكون كله بديهيًا او بعضه بديهيًا وبعضه كسبيًا واياما كان فلا حاجة اليه اما على
القسم الاول فظاهر واما على القسم الثاني فلان البديهي اما ان يستقل باكتساب
المجهول او لا يستقل والثاني باطل والا لكان الكسبي منه محتاجًا الى منطق آخر
فتعين الاول فلا حاجة الى تحصيل القسم الكسبي منه فاذن لا حاجة الى المنطق لانا نقول
لا نسلم ان البديهي اذا كان مستقلا باكتساب المجهولات فلا حاجة الى تحصيل القسم
الكسبي منه وانما يلزم ذلك ان لو كانت الافكار المستعملة في اكتساب المجهولات كلها
واقعة على القسم البديهي وليس كذلك فان الافكار منها ما يقع على القسم البديهي
ومنها ما يقع على القسم الكسبي فالتي تقع على القسم الثاني ربما يعرض فيها الخطاء
فلا بد من حصول قانون فاصل بين الخطاء والصواب **لا يقال** لو وقعت الحاجة الى
المنطق في معرفة الخطاء والصواب لما كانت افكار من لا احاطة له بالمنطق صائبة والتالي
كاذب فان كثيرا ممن لم يعلم المنطق لم يعرض له الخطاء في افكاره **لانا نقول** لا نسلم
انه يلزم ان لا يكون افكاره صائبة وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن واقعة على القسم البديهي
او نقول انما يلزم ذلك ان لو لم يكن هو مؤيدًا من عند الله تعالى لشدة الذكاء الموجب
للتمييز بين الخطاء والصواب لم قلتم انه ليس كذلك ولما كان العلم اما تصورًا واما

تصديقا كان الجهل اما جهلا بالتصور واما جهلا بالتصديق والموصل الى التصور المجهول قول شارح والى التصديق المجهول حجة ويجب تقديم الاول على الثاني لتقدم التصور على التصديق فان كل تصديق فيه تصور ذات المحكوم عليه او تصور امر صادق عليه مع تصور المحكوم به والحكم اعنى ارتباط احدهما بالاخر **لا يقال** لو صدق قولنا ان كل محكوم عليه معلوم باعتبار لكان لا شيء من المجهول مطلقا بمحكوم عليه وهو كاذب لانه لو صدق فالمحكوم عليه في هذه القضية ان كان مجهولا مطلقا لزم اجتماع النقيضين على الصدق وان كان معلوما باعتبار لزم كذب القضية لان كل معلوم باعتبار فهو محكوم عليه بكونه معلوما باعتبار **لانا نقول** لا نم انه لو كان معلوما باعتبار يلزم كذب القضية فاما قوله بان كل معلوم باعتبار فهو محكوم عليه بكونه معلوما باعتبار قلنا لم قلتم بانه يلزم منه كذب ما ذكرنا من القضية وهذا لان قولكم المحكوم عليه في هذه القضية معلوم باعتبار وكل معلوم باعتبار فهو محكوم عليه بكونه معلوما ينتج ان المحكوم عليه في هذه القضية محكوم عليه بكونه معلوما باعتبار وذلك لا يوجب كذب قولنا لا شيء من المجهول مطلقا بمحكوم عليه لاختلافهما في الموضوع ومن المعلوم بالضرورة ان المعنى المفرد لا يوصل الى التصديق ولا الى تصور كنه حقيقة الشيء **وانما** يقع به تمييز الشيء عن غيره فقط فالموصل الى التصديق والى تصور الحقيقة لا بد ان يكون مركبا والنظر في المركب مما يحوج الى النظر في مفرداته من حيث هي معدة له فالمنطقي ناظر في المركبات الموصلة الى المجهولات وفي مفرداتها من الجهة المذكورة **وموضوع المنطق** اعنى الشيء الذي يبحث فيه المنطقي عن لواحقه من حيث هو هو انما هو التصورات والتصديقات لانه باحث عن الموصل الى التصور وما يتوقف عليه الموصل ككون الشيء كليا وجزئيا وعرضيا وامثال ذلك وباحث عن الموصل الى التصديق وما

باعتبار

باعتبار

يتوقف عليه الموصل اما توقفا قريبا ككون الشيء قضية ونقيض قضية وعكس قضية وامثال ذلك او بعيدا ككونه موضوعا او محمولا وهذه احوال تعرض للتصورات والتصديقات من حيث هي هي فلا جرم كان موضوعه التصورات والتصديقات فهذه هي المقدمة **واما المقالات** ففي كيفية اكتساب المعلوم **المقالة الاولى** يشتمل على ثلثة لوامع **اللامع الاول** في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع يسمى مطابقة ان كان الوضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وتضمنا ان كان لما دخل فيه كدلالة الانسان على الحيوان والتزاما ان كان لما خرج عنه كدلالة السقف على الجدار وبدون توسطه يسمى دلالة بالطبع كدلالة اخ على الوجع والمراد من دلالة اللفظ على الشيء ارتسامه في الذهن عند تخيل اللفظ ولا بد في دلالة الالتزام من اللزوم الذهني اى لا بد من كون المعنى بحالة يلزم من تصور المسمى تصوره والا لامتنع فهمه من اللفظ والمطابقة لا تستلزم التضمن لتخلفه عنها في الدال على ما لا تركيب فيه واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لانه لا يجب ان يكون لكل شيء لازم يلزم من تصوره تصوره والا يلزم من تصور شيء واحد تصور امور بلا نهاية هذا خلف فاحتمل وجود لفظ يدل على شيء لا يلزم من تصوره تصور غيره **فان قلت** بان كون الشيء ليس غيره امر يلزم من تصوره تصوره **قلنا** لا نم وهذا لانا قد نتصور الشيء ولا يخطر ببالنا انه ليس غيره والالتزام مهجور اى الدال بالالتزام لا يستعمل في جواب ما هو ولا يدل به على الداخل في المسئول عنه لان المعنى الواحد يحتمل ان يلزمه لوازم متكثرة في التصور فاذا سئل عن الشيء بما هو واجيب عنه بالدال على ملزومه لا يتعين المسئول عنه للفهم فلا يحصل الغرض **واما التضمن** فان كان المدلول عليه بالتضمن داخلا في المسئول عنه جاز استعماله كما اذا سئل عن الانسان بما هو فيجوز ان يجاب بالحيوان الناطق ليدل الحيوان على الجسمية وساير اجزائه بالتضمن وان كان المسئول عنه

داخلا في مدلول اللفظ فلا يجوز استعماله كما اذا سئل عن الحيوان بما هو لا يجوز ان يجاب
بالانسان لانه لا يتعين فهم المسئول عنه فلا يفيد الغرض **واللفظ** ان قصد بكل جزء منه
دلالة على شيء حين هو جزؤه فهو المركب فمنه ما يدل كل جزء منه على شيء غير ما يدل عليه
الآخر كالحيوان الناطق ويسمى قولا **ومنه** ما ليس كذلك كالانسان البشر وان لم يقصد
بكل جزء منه دلالة على شيء حين هو جزؤه فهو المفرد **فمنه** ما لا يكون جزؤه موضوعا لشيء
كزيد **ومنه** ما يكون موضوعا لكن لا لجزء معناه كعبد الله اذا جعل علم شخص معين
ومنه ما يكون موضوعا لجزئه لكن لا يقصد به كالحيوان الناطق اذا جعل علما
لشخص من الاشخاص الانسانية والمراد من الجزء ما يترتب مع غيره ترتبا في المسموع
فيكون اضرب ونضرب وتضرب وامثالها من المركبات ويبقى صيغة الماضي مفردا لانه
وان دل بمادته على الضرب وبهيئته على الزمان الماضي لكنهما لا يترتبان في السمع فجزء المركب
قد يكون له دلالة حالة التركيب دون الانفراد وقد يكون له دلالة حالتي التركيب والانفراد
والمفرد ان لم يصح لان يخبر به فهو الاداة وان صح فان دل على حدث ونسبة الى
الموضوع وزمان لتلك النسبة فهو الكلمة كضرب فانه يدل على وجود الضرب
من شخص غير معين في زمان ماض وان لم يدل فهو الاسم فدخل في الاداة لفظة
هو وامثالها مما لا يصح لان يخبر به عند استعمالها للربط وكذا لفظة كان الناقصة
وامثالها مما لا يدل على الحدث ويدل على النسبة الى موضوع ما وخرج المتقدم عن
الكلمة فانه وان دل على الحدث وهو التقدم وعلى نسبته الى موضوع ما لكن لا يدل على زمان
لتلك النسبة وخرج عنه الصبوح ايضا فانه لا يدل على النسبة الى موضوع ما لان المراد من
النسبة نسبة بها يصدق على الموضوع صدق ضرب على زيد وكل مفرد فانه يصح الخبر
عن لفظه اما عن الاسم فمثل قولنا زيد علم واما عن الباقيين فانه يصح ان يقال ضرب فعل

ماض وفي حرف جر والكلمة والاداة يصح ان يخبر عن مسماهما معبرا عنهما باسم مثل قولنا
مسمى ضرب غير مسمى في لكن لا يصح الخبر عن مسماهما بمجرد ذكرهما فالذي يصح الخبر عن
مسماه بمجرد ذكره هو الاسم فقط **فان قلت** لو صدق قولنا الكلمة والاداة لا يصح الخبر عن
مسماهما بمجرد ذكرهما فالمخبر عنه في هذه القضية ان كان مسمى الكلمة والاداة لزم التناقض وان
كان مسمى الاسم لزم كذب القضية لان مسمى الاسم يصح الخبر عنه بمجرد ذكره **قلنا**
لا نم ان المخبر عنه لو كان مسمى الكلمة والاداة لزم التناقض وانما يلزم ذلك ان لو كان
مخبرا عنه بمجرد ذكره وهنا لان المخبر عنه انما هو مسمى الكلمة والاداة معبرا عنهما
بلفظة الكلمة والاداة ونقول ايضا لا نم ان المخبر عنه لو كان مسمى الاسم لزم كذب
القضية وهنا لانه اذا صدق ان المخبر عنه في هذه القضية مسمى الاسم وكل ما هو
مسمى الاسم يصح الخبر عنه بمجرد ذكره ينتج ان المخبر عنه في هذه القضية يصح الخبر عنه
بمجرد ذكره وذلك لا يوجب كذب قولنا الكلمة والاداة لا يصح الخبر عن مسماهما
بمجرد ذكرهما لاختلافهما في الموضوع **وكل مفرد** فاما ان يكون موضوعا لمعنى
يمنع التكثر فيه وهو العلم او لمعنى لا يمنع التكثر فيه وح لا يخ اما ان يكون
معناه ممكن الحصول في افراده الموجودة او الموهومة بالسوية وهو المتواطي
او لا بالسوية وهو المشكك كالموجود والابيض فان وقوع الاول على بعض الافراد
اولى واقدم ووقوع الثاني على بعض الافراد اشد وكل واحد منهما اما ان يكون معناه
واحدا فقط وهو المفرد او اكثر وهو المشترك وكل مفرد فهو باعتبار نسبته الى غيره
اما مرادف له ان اتحد معناهما واما مباين له ان اختلف **والموضوع** لمعنى ان استعمل
في غيره فان كان بسبب مشاركته لمفهومه في بعض اللوازم فهو المتشابه والمستعار
كالفرس على الحيوان المشهور وعلى المنقوش وان كان بسبب آخر مثل كونه جزءا او

لازما فهو المجاز واذا ترك موضوعه الاول يسمى منقولاً ولا يمكن ان يذكر المشترك
ويراد به الدلالة على جميع مفهوماته بل لكل واحد استعمال مستقل واذا ذكر مطلقاً
فلا دلالة له وانما يتعين مفهومه اذ اللفظ انما يدل بقصد اللافظ لا لذاته ومفهومه
قد يكون اشيا لا يمنع التكثر فيها كالعين وقد يكون اشيا يمنع ذلك كزيد وقد يكون
اشيا بعضها يمنع التكثر وبعضها لا يمنع كالاسود اذا جعل علماً وقد تقع اللفظ
بالاشتراك على الشيء وصفته كالاسود اذا جعل اسماً علماً لشخص اسود وقد تقع على
شيء واحد باعتبارين كالممكن على الكتابة فانه ممكن بالمعنى العام والخاص **ومن**
الالفاظ المتباينة ما يكون اسمين لشيء وصفته كالسيف والصارم او لصفتين
كالصارم والمهند او لصفة وصفة صفة كالناطق والفصيح **واما اللفظ** المركب
فهو اما تام ان افاد معنى يصح عليه السكوت او غير تام ان لم يفد والتام ان احتمل
التصديق والتكذيب فهو الخبر وان لم يحتمل فان دل على طلب الفعل دلالة
اولية كقولنا اضرب فهو مع الاستعلاء امر ومع التساوي التماس ومع الخضوع
دعاء وسؤال وان لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه ساير التركيبات التامة واما غير التام
فهو اما تقييدي وهو الذي يتركب من اسمين ويكون الثاني قيداً في الاول كالحيوان الناطق
واما غير تقييدي كالمركب من كلمة واداة او من اسم واداة والتام لا يتألف من اقل من
اسمين او من كلمة واسم تحقيقاً او تقديراً ولا ينتقض بالنداء فان حرف النداء في تقدير
الفعل **فلئن قلت** بانه لو كان كذلك لكان بصيغة الاخبار فيلزم ان يكون قابلا
للتصديق والتكذيب **قلنا** لا نم فانما يلزم ذلك ان لو لم يكن انشاء فان الصيغة
مشتركة بين الانشاء والاخبار **اللامع الثاني في المعاني الكلية** وفيه ثلثة فصول **الفصل الاول**
في الكلي والجزئي كل متصور فاما ان يمنع صدقه على كثيرين وهو الجزئي او لا يمنع

وهو الكلي امتنع وجوده او امكن كان بالقوة او بالفعل امتنعت الشركة فيه او
امكنت حصلت بالقوة او بالفعل واللفظ الدال على الكلي يسمى ايضا كليا وعلى الجزئي
جزئيا وقد يقال الجزئي على ما يندرج تحت الكلي وهو بالمعنى الاول يسمى جزئيا
حقيقيا وبالمعنى الثاني يسمى جزئيا اضافيا والكلي باعتبار انه يصدق على الشيء
وغيره فهو عام وذلك الشيء خاص والعام اذا صدق على كل افراد الخاص فهو اعم
منه مطلقا واذا صدق على بعض افراده فهو اعم منه من وجه والخاص اخص منه من
وجه وكل كليين يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر فهما المتساويان
وكل شيئين لا يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر فهما المتباينان ونقيض
الاعم مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا لان كل ما صدق عليه نقيض الاعم صدق
عليه نقيض الاخص والا لزم صدق الاخص مع نقيض الاعم ولا ينعكس لصدق نقيض
الاخص على بعض ما يصدق عليه الاعم والاعم من وجه قد لا يكون نقيضه اخص من نقيض
الاخص فان اللاانسان اعم من الحيوان من وجه وليس نقيضه اخص من نقيضه و
المتساويان نقيضاهما متساويان والا لزم صدق احدهما مع نقيض الاخر والمتباينان
لا يجب ان يكون نقيضاهما متباينين فان الانسان والفرس متباينان مع صدق
نقيضهما على شيء واحد **واذا قلنا** للشيء بانه كلي فهناك امور ثلثة ماهيته من حيث هي
هي واعتبار كونه كليا والمعنى الموصوف بانه كلي والاول هو الكلي الطبيعي والثاني
الكلي المنطقي والثالث الكلي العقلي **ولنوضح** ذلك في مثال فنقول الحيوان في نفسه
معنى سواء كان موجوداً في الاعيان او في الاذهان وليس في نفسه كليا والا لما وجد
حيوان جزئي ولا جزئيا والا لما وجد الحيوان الا شخصا واحدا فاذا تصورنا الحيوان من
حيث هو هو حيوان لم يكن الا حيوانا فقط واذا تصورنا معه انه كلي فقد تصورنا معه معنى

كلي طبيعي وعقلي ومنطقي

زايدًا على كونه حيوانًا فالحيوان بما هو حيوان معنى وبما هو كلى معنى فالكلى بما هو كلى
اى من حيث انه يصدق على كثيرين هو الكلى المنطقى والحيوان بما هو حيوان كلى طبيعى
وهو الحيوان الذى اذا حصل فى الذهن صلح لان يجعله الذهن كليًا ولا يصلح لذلك
ما هو متصور من الحيوان الشخصى والحيوان الكلى هو الكلى العقلى وهو ذات واحدة
يصدق على كثيرين ولا وجود له فى الخارج اى ليس فى الاعيان ذات موجودة بعينها فى
كثيرين وانما الموجود فى الاعيان الحيوان بما هو حيوان لاشتمال الحيوان الشخصى
على معنى الحيوان وهو الكلى الطبيعى **فلئن قلت** بان الحيوان الموجود فى الذهن
صورة شخصية فى نفس شخصية فلا يكون كلية **قلنا** لانم وهذا لان ارتسامها فى
الذهن لا يمنع صدقها على كثيرين فان اى فرد من الافراد اذا سبق الى النفس بدلًا عن
غيره واحدث النفس ماهيته من حيث هى هى كان الحاصل فى النفس شيئًا واحدًا فهى
مطابقة للكل **واعلم** انا اذا اسندنا الشئ الى الشئ كقولنا زيد هو حيوان فالاول
موضوع والثانى محمول والحمل اما بالمواطاة وهو ان يكون الشئ محمولًا على الشئ حقيقة
كقولنا الانسان حيوان واما بالاشتقاق وهو ان لا يكون محمولًا حقيقة بل منسوبًا اليه
المحمول كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه لا يصح ان يقال الانسان بياض بل ابيض او
ذو بياض فالمحمول منسوب الى البياض **فان قلت** بان المحمول فى الحقيقة هو البياض
ولفظة ذو لنسبة المحمول الى البياض وهى خارجة عن المحمول **قلنا** لانم وهذا لان النسبة الخارجة
عن المحمول هى التى تربط المحمول بالموضوع وهذه النسبة ليست كذلك فلا يكون خارجة
عن المحمول والمعتبر فى حمل الكلى على جزئياته الحمل الحقيقى **لا يقال** بانا اذا قلنا ج هو ب
فان كان حقيقة ج هى حقيقة ب فهما لفظان مترادفان فلا يكون هناك حمل ولا و
وان كان غيره فلا يصدق ان ج هو ب لان الشئ لا يكون نفس غيره **لانا نقول**

لانم انه لا يصدق ان ج هو ب فان المراد من قولنا ج هو ب ان الشئ الذى صدق
عليه انه ج فهو بعينه الذى صدق عليه انه ب **لا يقال** انا اذا قلنا الانسان حيوان
فالحيوان داخل فى الانسان والداخل لا يصير محمولًا والا لصار الجدار محمولًا على البيت
لانا نقول لانم ان الداخل لا يصير محمولًا وهذا لان الداخل يمكن ان يؤخذ بحيث يكون
مادة او صورة فلا يصح حمله ويمكن ان يؤخذ بحيث يصير محمولًا فانا اذا اخذنا الحيوان
جسمًا ذا نفس حساسة بشرط ان لا يدخل فيه زيادة اخرى فهو مادة الانسان اذ الانسان
يتركب منه ومن الناطق واذا اخذناه بشرط ان لا يتعرض لان يدخل فيه زيادة او لا يدخل
فيصير محمولًا على الانسان اذ يصدق عليه انه جسم ذو نفس حساسة واذا اخذناه مع
الناطق فهو الانسان وهكذا نقول فى جانب الناطق **وكل** جزئى فهو موضوع
بالطبع لانه ينحصر فى الواحد فلا يصدق على غيره وكل كلى محمول بالطبع لكونه مطابقًا
لكل واحد من الجزئيات والمحمول بالطبع ان لم يكن خارجًا عن ماهية الشئ فهو
الذاتى سواء كان نفس ماهيته او داخلًا فيها وان كان خارجًا عنها فهو العرضى والذاتى
اما ان يكون تمام ماهية مشتركة بين جزئيات الموجودة او الموهومة وهو المقول فى
جواب ما هو او لا يكون وهو المقول فى جواب اى شئ هو والمقول فى جواب ما هو
ان كانت اشخاصه مختلفة بالحقيقة فهو المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة
وان لم يكن كذلك فهو المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معًا فان
اعتبر بالنسبة الى شخص واحد فهو المقول فى جواب ما هو بحسب الخصوصية وان اعتبر
بالنسبة الى افراده المتكثرة فى الخارج او فى الذهن فهو المقول فى جواب ما هو بحسب
الشركة وجزء المقول فى جواب ما هو يسمى داخلًا فى جواب ما هو ان ذكر بالتضمن
وواقعًا فى طريق ما هو ان ذكر بالمطابقة واما العرضى فان امتنع انفكاكه عن الماهية

فهو اللازم والا فهو العرض المفارق واللازم اما بوسط او بغير وسط اما الاول فلانه
لو لم يكن شيء من اللوازم بالوسط لكان كل لازم معلوم الثبوت للماهية واما الثاني
فلان كل لازم لو كان بوسط لكان بين اللازم والماهية اوساط بلا نهاية فكان ما
لا يتناهى محصورا بين الطرفين وكل لازم بلا وسط فهو بين الثبوت للملزوم على معنى
ان تصوره مع ملزومه يكفي في جزم الذهن بلزومه له والا لاحتاج الى وسط وقيل
البين على اللازم الذي يلزم من تصور الماهية تصوره واما العرض المفارق فهو اما
لازم للشخص كسواد الحبشي واما غير لازم كالشيب والشباب للانسان والقيام والقعود
له والماهية المعقولة يجب ان يكون ذاتياتها متناهية والا لاستحال تعقلها واما لوازمها
في الذهن فجاز ان يكون غير متناهية ككون الاثنين نصف الاربعة وثلث الستة وهلم جرا

الفصل الثاني في الكليات الخمسة الكلي ان كان مقولا في جواب ما هو فان كان مقولا على
مختلفات الحقايق فهو الجنس والا فهو النوع وان لم يكن مقولا في جواب ما هو فان كان
داخلا في ماهية الشيء فهو الفصل وان كان خارجا عنها فان اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة
والا فهو العرض العام **اما** الجنس فرسم بانه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب
ما هو والمقول يندرج فيه الشخص والكليات الخمسة وبقولنا على كثيرين خرج عنه الشخص
وبقولنا مختلفين بالحقيقة خرج عنه النوع وبقولنا في جواب ما هو خرج عنه الفصل والخاصة
والعرض العام وهو ان كان تمام المشترك بين الشيء وبين كل ما يشاركه فيه كالانسان كالحيوان
وان كان تمام المشترك بين الشيء وبين ما يشاركه فيه فهو الجنس القريب كالحيوان فانه
تمام المشترك بين الانسان وبين كل ما يشاركه فهو الجنس البعيد كالجسم فانه تمام المشترك
بين الانسان وبين بعض ما يشاركه في الجسمية ومراتبه اربع لانه اما ان لا يكون فوقه جنس
لكن تحته جنس فهو الجنس العالي ويقال له جنس الاجناس واما ان يكون فوقه جنس وليس تحته

في الجسمية فان كان تمام المشترك بين الشئ وبين ما يشاركه فيه

مراتب الجنس

جنس

جنس وهو الجنس السافل واما ان يكون فوقه جنس وتحته جنس وهو الجنس المتوسط
واما ان لا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس فهو الجنس المفرد والطبيعة الجنسية اذا اخذت
بمعنى المادة كانت سببا لوجود الطبيعة النوعية واذا اخذت بمعنى الجنسية لم يكن علة
لها ولنوضح ذلك في مثال **فنقول** الطبيعة الحيوانية اذا اخذت بشرط ان لا يدخل فيه
الناطق يستحيل ان يوجد الانسان الا بعد وجودها فيكون هي سببا للانسانية واذا
اخذت لا بمعنى المادة بل بمعنى الجنسية وهي ان لا يتعرض لان يدخل فيها زيادة او لا يدخل
فيكون ذاتها ذات النوع الموضوع تحتها ولا يكون سببا لوجود الانسان والا لتقدمت
عليه بالوجود فيلزم ان يوجد ذاتها قبل النوع فيكون مادة للنوع فلا يصدق عليه
النوع انه هو هذا خلف بل ذات تلك الحيوانية هي ذات الانسانية بعينها وهذا معنى
قولهم الجنس والنوع متحدان في الوجود وحمل الجنس القريب على النوع علة لحمل الجنس البعيد
عليه لان الجسم الذي ليس بحيوان يستحيل ان يكون محمولا على الانسان فحمل الجنس عليه
يتوقف على حمل الحيوان عليه وهو المراد من كونه علة فيكون الجنس البعيد متقدما عليه
في الوجود لكونه جزءا ومتاخرا في الحمل لافتقاره الى حمل القريب على النوع واما النوع
فرسم بانه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو فبقولنا مختلفين
بالعدد فقط خرج الجنس والعرض العام وبقولنا في جواب ما هو خرج الفصل والخاصة
ويقال لفظ النوع على اخص الكليين المقولين في جواب ما هو وهو بالمعنى الاول يسمى
نوعا حقيقيا وبالمعنى الثاني نوعا اضافيا والحقيقي يصدق على البسائط دون الاضافي
والاضافي يصدق على الجنس المتوسط دون الحقيقي وكلاهما يصدقان على النوع الحقيقي
المندرج تحت الجنس وبينهما عموم وخصوص من وجه ومراتب النوع اربع ايضا كما في الجنس
الا ان الاخير هنا يسمى نوع الانواع دون العالي وكل واحد من الجنس العالي والمفرد باين

ان تؤخذ

الجسم

جميع مراتب النوع وكل واحد من النوع السافل والمفرد يباين جميع مراتب الجنس اما
الجنس المتوسط والنوع المتوسط فبينهما عموم وخصوص من وجه فطبايع الاجناس
العالية اذا اخذت مجردة عن فصولها المقسمة كانت انواعها حقيقية بهذا الاعتبار و
طبايع المتوسطات اذا اخذت مجردة عن فصولها المقسمة صدق عليها انواع حقيقي انها
ومضاف وقد يكون تحت نوع لانواع موضوعات كلية ليست بانواع مثل التركي
والرومي تحت الانسان يسمى اضافا و قد يكون فوق جنس لاجناس محمولات ليست
باجناس بل امور عرضية يشترك فيها الاجناس كالوجود واما الشخص فانما يصير شخصا بان
يقترن بطبيعة النوع يكون بها مشارا اليه ولا يمكن ان يقترن بالنوع امور معقولة يتعين
بها التشخص في العقل ويكون هناك اشارة الى معنى شخصي لانك اذا قلت الانسان
الطويل الكاتب الى غير ذلك من الاوصاف فانه لا يتعين لك في العقل شخصية زيد بل
يجوز ان يكون المعنى الذي يجتمع من جملة ذلك يصدق على اكثر من واحد بل انما يعينه الوجود
ولا اشارة الى معنى شخصي والشخصية معنى واحد عام فاذا قلنا لزيد انه شخصي اردنا به
انه بحيث يمنع الشركة وهذا المعنى يشارك فيه غيره فالشخصية من الاحوال التي يعرض
للطبايع الموضوعة للجنسية والنوعية كما يعرض لها الجنسية والنوعية فاذا قلنا الانسان
فمعناه انه حيوان ناطق واذا قلنا الانسان انسان شخصي فمعناه هو هذه الطبيعة
ماخوذة مع عارض يعرض لها بسبب مقارنتها للمادة المشار اليها وهو كقولنا انسان
واحد اي حيوان ناطق مخصص فيكون الحيوان الناطق اعم من هذا اذ الحيوان الناطق
قد يكون نوعا فان النوع حيوان ناطق كما ان الحيوان الناطق الشخصي حيوان ناطق
والعموم والخصوص قد يختلف في الامور العامة فمن العموم ما هو بحسب الموضوعات
كما ان الحيوان اعم من الانسان ومنه ما يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذي

خواص

دخ عاما

ليكون ه

به الحيوان اعم من الحيوان وهو ماخوذ جنسا ومن الحيوان وهو ماخوذ نوعا ومن الحيوان شخصا
واما الفصل فهو المقول على الشئ في جواب اي شئ هو في ذاته فبالقيد الاول يخرج عنه الجنس
والنوع والعرض العام لكونها غير مقولة في جواب اي شئ هو وبالثاني الخاصة لانها غير
مقولة في جواب اي شئ في ذاته ولا يجب ان يكون الفصل مميزا للشئ عما يشاركه في
الجنس لاحتمال ان يكون الماهية الواحدة مركبة من ذاتيين متساويين فيكون كل واحد
منهما مميزا لها عما يشاركه في الوجود فيكون مقولا عليها في جواب اي شئ هو في ذاته والفصل
القريب تمام ما يميز الشئ عما يشاركه في الجنس القريب او ما يميز الشئ عما يشاركه في الجنس للنوع
البعيد والفصل المقوم له نسبتان نسبة الى الجنس بالتقسيم ونسبة الى النوع بالتقويم
كالناطق فانه يقسم الحيوان الى الانسان وغيره ويقوم الانسان فان كان جنسا عاليا فلا
يقومه فصل يقسم جنسه وله فصل يقسمه وان كان دون العالي كان له فصل مقسم وفصل
مقوم اما المقوم فهو الذي يقسم جنسه واما المقسم فهو الذي يقسمه ويقوم النوع الذي
تحته ومقوم الجنس لا يكون اخص منه ومقسمه يكون اخص منه فالنوع الاخير له فصل مقوم
وليس له فصل مقسم ولا فصل يقوم السافل ولا يقسم العالي ولا فصل يقسم العالي ولا
يقوم السافل والعدم لا يكون فصلا للماهية الموجودة في الاعيان اذ الاعدام لا يكون معاني
مقومة للاشياء من حيث هي اعدام بل هي عوارض يعرض بعد تقوم ذاتها فلا يكون غير
الناطق فصلا يشترك فيه العجم مقوما لها واما فصول الامور الاعتبارية كالجاهل والاعمى
فجاز ان يكون امورا عدمية والفصل المقوم للنوع مقوم لوجود حصة النوع من الجنس على
معنى ان تخصص الجنس بالنوع يتوقف على وجود الفصل ولا يجب ان يكون كل ماهية
مركبة من جنس وفصل ضرورة تركب العشرة من الاحاد والفصل قد يقال على العرضي الذي يميز
الشئ عن غيره ويسمى فصلا عرضيا فمنه ما ينفصل به الشئ عن غيره ثم يعود فينفصل به

وهو ماخوذ م

والفصل البعيد هو بعض ما يميز الشئ عما يشاركه في الجنس القريب م

ذلك الغير عنه ويجوز ان ينفصل عن نفسه بحسب وقتين مثال ذلك العرضي المفارق
كالقيام والقعود فان زيدا قد ينفصل عن عمرو بانه قاعد وعمرو ليس بقاعد فيكون
هذا الانفصال بالقوة مشتركا بينهما وكذلك زيد ينفصل عن نفسه في وقتين بان
يكون قاعدا مرة ومرة ليس بقاعد **ومنه** ما ينفصل به الشيء عن غيره ويكون الانفصال
خاصا كالعرضي اللازم فانه اذا وقع الانفصال به يكون الانفصال خاصا بالمنفصل
مثل انفصال الانسان عن الفرس بانه بادي البشرة فان هذا الانفصال الواقع خاص
بالانسان بالقياس الى الفرس فلا يقع به مرة اخرى انفصال الفرس عن الانسان لانه لا يخ اما
ان يعرض هذه الصفة للفرس او لا يعرض فان لم يعرض فيكون هذا الانفصال بينهما دايما
وان عرض فلم يكن للفرس انفصال عن الانسان بل يشاركه فيه **ومنه** ما يختص انفصال الراد اذا اتصل
ولكن لا يزال فاصلا كالسواد فانه فصل للحبشي وحيث كان فصلا كان خاصا به وحيث
لم يختص لم يكن فصلا وهذا القسم قد يصح ان ينفصل به اشخاص نوع واحد بعضها عن
بعض **واما** الانفصال بالعرض اللازم فانه لا ينفصل به اشخاص نوع واحد بعضها عن
البعض اذا كان لازما لطبيعة النوع **واما** الخاصة فيرسم بانها المقولة على ما تحت حقيقة
واحدة في جواب اي شيء هو قولا عرضيا فبالقيد الاول يخرج الجنس والعرض العام والنوع
وبالثاني يخرج الفصل ويدخل فيها خاصة الجنس العالي والنوع السافل والمتوسط بينهما
وربما كان خاصة العالي عرضا عاما للسافل كالتنفس فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان
وهي اما لازمة شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له واما شاملة مفارقة واما غير شاملة وهي
قد يكون ملتئمة من امور كل واحد منها اعم مما هو خاصة له ويسمى مركبة وقد لا يكون كذلك
ويسمى بسيطة **واما** العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقايق قولا عرضيا فبالقيد
الاول يخرج الخاصة وبالثاني الجنس والنوع والفصل وهو ايضا ينقسم الى الاقسام الثلثة

المذكورة

المذكورة في الخاصة اعني الشامل اللازم والشامل المفارق وغير الشامل وينقسم ايضا الى
ما يكون عرضا عاما للجنس الاجناس ولنوع الانواع وللمتوسطات بينهما **الفصل الثالث**
في مناسبات الخمس اعلم ان الشيء الواحد قد يجتمع فيه اثنان او اكثر من الخمسة باعتبارات مختلفة
كالحساس فانه نوع من المدرك وجنس للسامع والمبصر وفصل للحيوان والماشي جنس
لذي رجلين ولذي اربع ارجل ونوع للمنتقل وخاصة للحيوان وعرض عام للانسان
والجنس عرض عام للفصل والفصل خاصة للجنس وكل واحد من الخمسة اذا اعتبر بالقياس
الى حصصه التي توجد في افرادها لا بالنسبة الى افرادها الحقيقة كان نوعا حقيقيا وكل واحد
منها نوع باعتبار وقد يتركب بعض هذه مع بعض كجنس الجنس مثل الجسم وفصل الجنس
مثل الحساس وجنس الفصل كذي النفس للناطق وفصل الفصل كفصل الناطق فان الناطق
والحساس يشتركان في فصل جنس وهو ذو النفس وينفصل الناطق عنه بفصل ما وجنس
العرض العام يجب ان يكون عرضا عاما وجنس الخاصة قد يكون خاصة وقد لا يكون وخاصة
الفصل خاصة النوع من غير عكس والعرض العام للفصل قد يكون عرضا عاما للنوع وقد لا
يكون فان الجنس عرض عام للفصل وليس عرضا عاما للنوع وخاصة النوع خاصة الجنس من غير عكس
والعرض العام للجنس عرض عام للنوع من غير عكس **اللامع الثالث في التعريفات** المعرف للشيء
وهو الذي يوجب تصوره تصور حقيقته او يميزها عن كل ما يغايرها ولا يخ اما ان يكون
جميع اجزاء الشيء او لا يكون والاول هو الحد التام والثاني اما ان يكون اعم منه او اخص او
مساويا والاول لا يصح لان الاعم لا يفيد التمييز والثاني ايضا لا يصح لان الاخص لا يفيد تمييز الماهية عن
كل ما يغايرها لانه كما يصدق عليها صدق الخصوص فكذلك يصدق على الاعم منها صدق
الخصوص كالضاحك بالفعل فانه كما يصدق على الانسان صدق الخصوص فكذلك يصدق
على الحيوان صدق الخصوص فلا يفيد تمييز ماهية الانسان عن ماهية الحيوان فتعين

ان يكون مساويا وح اما ان يكون داخلا او خارجا او مركبا منهما فان كان داخلا فهو الحد
الناقص سواء كان مفردا كالناطق او مركبا كالجسم الناطق وان كان خارجا فهو الرسم الناقص
سواء كان مفردا كالضاحك او مركبا كقولنا للانسان بانه ماش عريض الاظفار ضحاك
بالطبع وان كان مركبا من الداخل والخارج فان كان الداخل جنسا قريبا فهو الرسم التام كالحيوان
الضاحك والا فهو الرسم المتوسط كالجسم الضاحك والحساس الضاحك فالخلل في
الحد التام انما يقع بان لا يشتمل على جميع الذاتيات وفي الحد الناقص بان لا يكون من الذاتيات
المساوية وفي الرسم بان لا يكون العلم بالمعرِّف قبل العلم بالمعرَّف به بل معا او بعده وقد يقع
الخلل في اللفظ حيث اراد اتخاذ الماهية لغيره وذلك باستعمال الفاظ غريبة او مجازية
لا يقال ان تصور الماهية غير مكتسب لوجهين احدهما ان تعريف الشيء اما ان يكون
بنفس الماهية او لجميع اجزائها او بما يكون داخلا فيها او بما يكون خارجا عنها او بما تركب
منهما والاول مح لان المعرِّف معلوم قبل المعرَّف والشيء لا يكون معلوما قبل نفسه
والثاني مح لان جميع اجزاء الشيء نفس ذلك الشيء وتعريف الشيء بنفسه مح فتعريفه بجميع
اجزائه مح والثالث مح لان المعرِّف للشيء معرِّف لكل جزء من اجزائه فلو كان بعض اجزاء
الشيء معرِّفا له لكان معرِّفا لنفسه وهو مح والرابع والخامس محالان لان تعريف الماهية
بالخارج او بالمركب يتوقف على معرفة اختصاص ذلك المعرِّف بتلك الماهية وذلك
يتوقف على معرفة الماهية فلو عرفنا الماهية به لزم الدور والثاني ان الماهية ان كانت
معلومة استحال طلبها لان طلبها يكون تحصيلا للحاصل وهو مح وان كانت غير معلومة
استحال طلبها ايضا لان ما ليس بمعلوم يكون النفس غافلة عنه لانا نقول اما الاول فلا نم
ان جميع اجزاء الشيء نفس ذلك الشيء فان الشيء الذي له اجزاء هو المركب من جميعها او الحقيقة
المركبة من مقومات مختلفة مغايرة لجملة تلك المقومات وهذا لان الجزء اللازم

الصوري م

لاجزاء

لاجزاء المادية داخل في ذلك المركب فلا يكون المركب هو نفس الاجزاء فان البيت هو
المركب من الجدار والسقف لا انه نفس الجدار والسقف فان قلت اذا كان الجزء الصوري
داخلا في المركب فالتعريف بما عداه يكون تعريفا ببعض الاجزاء وذلك ممتنع لما بينا ان
المعرِّف للشيء معرِّف لكل جزء منه قلنا لا نم وهذا لان من الجائز ان يكون معرِّفا للمجموع
من حيث هو مجموع ولا يكون معرِّفا لكل جزء منه واما قوله ان التعريف بالخارج او بالمركب
يتوقف على معرفة اختصاص ذلك المعرِّف بالماهية وذلك يتوقف على معرفة الماهية
قلنا لا نم فان من الجائز ان يكون للشيء وصفان معلومان ونحن نعلم ان ما عرض له في احدهما
فقد اختص به الوصف الآخر فيعلم اختصاصه بالماهية وان لم نعلم الماهية واما الثاني فلا نم
ان الماهية ان لم يكن معلومة استحال طلبها فان من الجائز ان لا يكون معلومة ويكون عارض
من عوارضها معلوما فيصير النفس طالبة لها بواسطة الشعور بالعوارض ولنذكر ما عرض
للشارحين من الخطأ ليحترز عنها منها اخذ العرض العام مكان الجنس والخاصة مكان الفصل
ومنها وضع الفصل مكان الجنس كما قيل العشق افراط المحبة وهو محبة مفرطة والواجب
تقديم الجنس لعمومه ومنها اخذ المادة مكان الجنس كاخذ الحديد في حد السيف
واخذ الجزء باعتبار كونه جزءا مكان الجنس كاجزاء الحيوانية المقيدة بجزئية الانسان في
حده كما يتوهم ان الانسان حيوان متخصص بالانسان ومنها اخذ الموضوع الفاسد مكان
الجنس كما يقال الخمر عنب معتصر ومنها م تعريف الشيء بمثله في المعرفة والجهالة كما يقال الزوج ما ليس
بفرد وبالاخفى كقولهم المثلث شكل زواياه متساوية لقائمتين وبنفسه كقولهم الزمان
مدة الحركة فان المدة م نفس الزمان وبما لا يعرف الا به كما يقال الكيفية ما بها يقع المشابهة واللا
اتفاق في الكيفية ومنها التكرار كما يقال الانسان حيوان جسماني ناطق فان الحيوان يدل
على الجسمية بالتضمن ويجوز التكرار اذا كان فيه ضرورة كما في تعريف الاضافيات مثل قولهم

الاب حيوان يولد عنه اخر من نوعه من نطفته من حيث هي كذلك فانه لا يمكن تعريف الاضافيات
الا كذلك **المقالة الثانية** يشتمل على اربعة لوامع **اللامع الاول** في القضايا الحملية وفيه اربعة
فصول **الفصل الاول** في ماهيتها وكيفية انفصالها عن الشرطية كل مركب يحكم فيه بنسبة امر
الى امر ايجابا او سلبا فهو القضية وهي ان لم تنحل الى قضيتين بحذف الادوات الموجبة للربط
فهي الحملية وان انحلت اليهما بحذفها فهي الشرطية **فمنها** ما هي متصلة وهي التي يحكم
فيها بلزوم قضية او صحبتها الاخرى او برفع ذلك كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود **ومنها** ما هي منفصلة وهي التي يحكم فيها بمنافاة قضية الاخرى او لا منافاتها اما في
الصدق والكذب معا او في الصدق فقط او في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون العدد
زوجا او فردا والحملية انما تتم بامور ثلثة المحكوم عليه ويسمى موضوعا والمحكوم به ويسمى
محمولا والنسبة التي بها يرتبط احدهما بالآخر ارتباطا يكون هو اياه او ليس هو اياه حتى لو تصورنا
الموضوع والمحمول من غير ان يتصور هذه النسبة لم يكن المتصور قضية فاذن لا بد من
تصور معنى زايد على المحمول والموضوع ومن شانه ان يدل عليه بلفظ ثالث ويسمى ذلك
اللفظ رابطة فان حذفت في بعض اللغات اعتمادا على شعور الذهن بمعناها تسمى القضية
ثنائية وان ذكرت تسمى ثلاثية والرابطة من قبيل الادوات فتارة يكون فعلا في العربية
كقولنا زيد يكون كاتبا وتارة هو اسم كقولنا زيد هو كاتب والمحمول في القضية ان كان
فعلا او اسما مشتقا فيدل على النسبة الى موضوع ما فاذا ذكرت الرابطة كانت دالة على
النسبة الى موضوع معين فاذا قلنا زيد يكتب كان لفظة هو مقدرة في آخر الكلمة لكنه
اسم للفاعل والرابطة تدل على النسبة فمدلول احدهما غير مدلول الاخر والرابطة في
القضية اذا كان فعلا تسمى ثلاثية غير تامة لانها لا تدل على النسبة الى موضوع معين
وانما يدل عليها الرابطة الغير الزمانية فالثلاثية التامة هي التي يكون الرابطة المذكورة

فيها غير زمانية والحكم في القضية ان كان بالاثبات تسمى موجبة وان كان بالسلب تسمى
سالبة **الفصل الثاني** في الخصوص والاهمال والحصر موضوع القضية ان كان مانعا
من صدقه على كثيرين فهي المخصوصة وان لم يكن مانعا فاما ان يكون الحكم فيها على نفس
ذلك المفهوم او على ما صدق عليه ذلك المفهوم فان كان الاول فهي القضية الطبيعية كقولنا
الحيوان مقوم للانسان وان كان الثاني فان بين فيها ان الحكم على كل فرد من افراد الموضوع
او على بعضه فهي المحصورة وان لم يبين فهي المهملة سميت بها لاحتمال ان يكون الحكم فيها وانما
على بعض ما صدق عليه ذلك المفهوم او على كله وهي صالحة للامرين جميعا ويتوقف صدقها
على صدق الحكم على بعض الافراد لانه لو لم يصدق على شيء من الافراد لم يصدق على ما صدق
عليه ذلك المفهوم والمحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد تسمى كلية وان بين انه
على بعض الافراد تسمى جزئية واللفظ الدال على الحصر يسمى سورا وهو في الموجبة الكلية كل كقولنا
كل انسان حيوان وفي السالبة الكلية لا شيء كقولنا لا شيء من الانسان بحجر وفي الموجبة الجزئية
بعض كقولنا بعض الانسان كاتب وفي السالبة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا
بعض الانسان ليس بكاتب وكما ان صدق المهملة يستلزم صدق الجزئية فكذلك صدق
المخصوصة يستلزم صدق الجزئية لانه اذا صدق قولنا زيد كاتب وبعض الناس كاتب صدق
قولنا الانسان كاتب ولما كان حكم الشخصيات غير مطلوبة في العلوم وكانت المهملة في حكم
الجزئية اقتصرنا على استعمال المحصورات ومن حق السور ان يقرن بالموضوع دون المحمول
لان ما صدق عليه الشيء يحتمل ان يكون كل الافراد او بعضها وذلك لا يعرض في الصادق
على الشيء فاذا قرن السور بالمحمول فقد تغيرت القضية عن الواجب ثم اذا قرن السور بما
حمل على الشيء كان المحمول بالحقيقة هي تلك الجملة ولا يكون ذلك الامر وحده محمولا فانا
اذا قلنا كل انسان بعض الحيوان كان المحمول بعض الحيوان لا الحيوان وحده فلم يكن السور

واردا على المحمول بل كان جزءا منه **واعلم** انا اذا قلنا كل ج ب فلا نعنى به الكل المجموعى بل الكل العددى اعنى كل واحد واحد ولا نعنى به ج من حيث هو ج بل كل ما صدق عليه ج من الافراد فلا يدخل فيه مسمى ج ولا نعنى به ج بالقوة وانما نعنى به ج بالفعل والجيم كما يسمى موضوعا فكذلك يسمى عنوان الموضوع ووصف الموضوع والذى صدق عليه ج يسمى ذات الموضوع والعنوان مع الذات قد يتحدان كقولنا كل انسان حيوان وقد يتغايران كقولنا كل كاتب حيوان وقولنا كل ج ب يستعمل على وجوه تارة بحسب الوجود الخارجى وتارة بحسب الحقيقة **اما الاول** فاذا قيل كل ج ب كان المراد ان كل ج فى الخارج فهو ب فى الخارج سواء كان ج فى الحال او قبله او بعده **واما الثانى** فاذا قلنا كل ج ب كان المراد منه ان كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب اى كل ما له الحينية الاولى فله الحينية الثانية ومعناه ان كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب فيتناول الممتنع حتى يصدق ان كل ما هو انسان ولا حيوان فهو انسان لانه وان كان ممتنع الوجود لكنه يصدق عليه انه لو وجد كان انسانا لا حيوانا فهو بحيث لو وجد كان انسانا والسالبة الكلية على هذا التفسير لا يصدق عليه لانك اذا قلت لا شيء من الانسان بحجر كان نقيضه صادقا لان كل ما هو انسان وحجر فهو انسان وكل ما هو انسان وحجر فهو حجر فبعض الانسان حجر ومن هنا ثبت ان الموجبة الجزئية صادقة ابدا وان الموجبة الكلية يحصل فيها صدقهما مع صدق الجزئية المعدولة التى يكون محمولها مقابلا لمحمولها فانك اذا قلت كل انسان حيوان صدق معه ان بعض الانسان لا حيوان لان كل ما هو انسان ولا حيوان فهو انسان وكل ما هو انسان ولا حيوان فهو لا حيوان فبعض الانسان لا حيوان ولما كان كذلك قيدنا الموضوع بما ليس بممتنع فاذا قلنا كل ج ب بحسب الحقيقة كان مرادنا ان كل ما هو ملزوم ج من الافراد التى لا يمتنع لا بذاتها ولا بغيرها فهو ملزوم ب وربما يستعمل بحسب الوجود الذهنى فيكون المراد من قولنا كل ج ب ان كل ما هو ج فى الذهن فهو ب فى الذهن **الفصل الثالث فى العدول والتحصيل** محمول القضية ان كان مدلولا عليه بلفظ مركب من حرف السلب وغيره سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة كقولنا زيد هو لا كاتب زيد ليس هو بلا كاتب وان لم يكن كذلك سميت محصلة وبسيطة كقولنا زيد هو كاتب زيد ليس هو بكاتب والتى يكون محمولها عدميا فى المعنى وليس مدلولا عليه باللفظ المركب من السلب وغيره فهى محصلة عدمية كقولنا زيد هو جاهل والموجبة الخارجية الموضوع سواء كانت محصلة او معدولة فان صدقها يتوقف على وجود الموضوع فى الخارج واما السالبة فسواء كانت بسيطة او معدولة فانها يصدق عند عدم الموضوع لكذب نقيضها وهى الموجبة **واما الحقيقية** الموضوع على اصطلاحنا فيتوقف صدقها على موضوع غير ممتنع لا بذاتها ولا بغيرها والسالبة لا يتوقف صدقها عليه والموجبة المعدولة متى صدقت لزم كذب الموجبة المحصلة والا لزم صدق المتقابلين على موضوع واحد فى حالة واحدة فيلزم صدق السالبة البسيطة لانها اعم من الموجبة المعدولة وهما متلازمان بشرط الموضوع وكذلك الموجبة المحصلة متى صدقت لزم كذب الموجبة المعدولة فيلزم صدق السالبة المعدولة فالسالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وهما متلازمان بشرط الموضوع والسالبة البسيطة والمعدولة يجتمعان على الصدق عند انتفاء الموضوع ومتى كان حرف السلب جزءا من عنوان الموضوع يسمى القضية ايضا معدولة كقولنا كل لا حى جماد لكن لا اعتبار فى العدول والتحصيل بالمحمول فالمعدولة بالحقيقة هى التى يكون حرف السلب فيها جزءا من المحمول والفرق بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بالرابطة فان الرابطة ان تقدمت على حرف السلب كانت القضية موجبة وان تأخرت كانت سالبة فاذا قلنا كل ج ليس هو ب كانت سالبة واذا قلنا كل ج هو لا ب كانت موجبة وان لم يكن الرابطة مذكورة لم يتميز الموجبة المعدولة عن السالبة البسيطة الا بالنية او بالاصطلاح

ووصف الموضوع ص

فى الخارج لان اتصاف الشىء بالشىء فى الخارج يستدعى وجوده ص

والسالبة البسيطة ص

علی تخصیص بعض الالفاظ بالسلب وبعضها بالایجاب المعدول واصطلاحنا علی ان یستعمل
حرف لا للایجاب وحرف لیس للسلب فالقضایا بحسب العدول والتحصیل اربعة اقسام المعدول
لان عنوان الموضوع اما محصل او معدول وعلی التقدیرین فالمحمول اما محصل او معدول
فالقضیة اما محصلة الطرفین کقولنا کل ج ب او معدولة الطرفین کقولنا کل لا ج لا ب
واما معدولة العنوان محصلة المحمول کقولنا کل لا ج ب واما بالعکس کقولنا کل ج
لا ب **واذا قیل** کل ما لیس ج فی الخارج فهو ب فی الخارج لا علی معنی ان کل لا ج فی
الخارج فهو ب فی الخارج بل علی معنی ان کل ما صدق علیه سلب ج فی الخارج فهو ب
فی الخارج فهی سالبة الموضوع ولا یصدق البتة لان الممتنع یصدق علیه سلب ج فی
الخارج ولا یصدق علیه انه ب فی الخارج **واما اذا قیل** کل ج لیس ب فی الخارج لا علی
معنی ان کل ج فی الخارج لا ب فی الخارج بل علی معنی صدق السلب علی افراد ج فجعل
نفس السلب فیها محمولا فهی سالبة المحمول ولیس فیها حکم بالثبوت ورفعها یستدعی وجود
الموضوع وهی قولنا لا شیء من ج ب وقس علی ما ذکرنا سالبة الموضوع وسالبة الطرفین ٤
الفصل الرابع فی مواد القضایا وجهاتها لا بد لنسبة المحمول الی الموضوع من کیفیة
ایجابیة کانت او سلبیة کالضرورة والامکان ویسمی تلک الکیفیة مادة القضیة وحکم
العقل بها یسمی جهة فالقضیة ان بین فیها ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه اعنی الثبوت
والسلب اللذین کل واحد منهما اعم من القوة والفعل ولم یبین کیفیة ذلک الثبوت فهی
مطلقة ای غیر موجهة وان بین کیفیة ذلک الثبوت فهی موجهة وهی اما ضروریة او
دائمة او مطلقة او ممکنة اما الضروریة **فمنها** الضروریة المطلقة وهی التی یحکم فیها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بدوام ذات الموضوع کقولنا بالضرورة کل انسان
حیوان وبالضرورة لا شیء من الانسان بحجر **ومنها** الضروریة المشروطة وهی التی یحکم

فیهي

فیها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع اعنی الوصف
العنوانی کقولنا بالضرورة کل متحرک متغیر ما دام متحرکا وبالضرورة لا شیء من المتحرک
بساکن ما دام متحرکا ویسمی مشروطة عامة **ومنها** الضروریة الوقتیة وهی التی یحکم فیها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فی وقت معین من اوقات وجود الموضوع کقولنا بالضرورة
کل قمر منخسف وقت حیلولة الارض بینه وبین الشمس وبالضرورة لا شیء من القمر بمنخسف شی
وقت تربیعه للشمس **ومنها** الضروریة المنتشرة وهی التی یحکم بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه فی وقت غیر معین من اوقات وجود الموضوع کقولنا بالضرورة کل انسان
متنفس فی وقت من اوقات وجوده وبالضرورة لا شیء من الانسان بمتنفس فی وقت من
اوقات وجوده **واما الدائمة فمنها** الدائمة المطلقة وهی التی یحکم فیها بدوام ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه بدوام ذات الموضوع **ومنها** الدائمة العرفیة التی یحکم فیها بدوام
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بدوام الوصف العنوانی ویسمی عرفیة عامة **واما**
المطلقة فمنها المطلقة الوقتیة وهی التی یحکم فیها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل
فی وقت معین من اوقات وجود الموضوع **ومنها** المطلقة العامة وهی التی یحکم فیها
بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل ای فی وقت من اوقات وجود الموضوع
ومنها المطلقة المتوسطة وهی التی یحکم فیها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل
فی وقت من اوقات وجود الوصف العنوانی کقولنا کل من به ذات الجنب فانه یسعل فی
بعض اوقات کونه مجنوبا **واما الممکنة فمنها** الممکنة العامة وهی التی یحکم فیها بارتفاع
الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف **ومنها** الممکنة المتوسطة وهی التی یحکم فیها بارتفاع
الضرورة المشروطة عن الجانب المخالف **ومنها** الممکنة الوقتیة وهی التی یحکم فیها بارتفاع
الضرورة الوقتیة عن الجانب المخالف **ومنها** الممکنة الانتشاریة وهی التی یحکم فیها بارتفا

الضرورة في كل وقت من اوقات وجود الموضوع عن الجانب المخالف واعلم انه
قد يتركب موجبة مع سالبة بلفظ واحد كقولنا كل ج ب بالامكان الخاص على
معنى رفع الضرورة عن جانبي الوجود والعدم فهي مركبة من موجبة بالامكان العام
وسالبة بالامكان العام وقد يتركب موجبة مع سالبة بلفظ اللادوام او اللاضرورة
كقولنا كل ج ب بالفعل لا دايما وهي مركبة دايما من موجبة بالاطلاق العام وسالبة
بالامكان العام وتسمى وجودية لاضرورية والعرفية العامة اذا قيد باللادوام تسمى
عرفية خاصة والمشروطة العامة اذا قيدت باللادوام تسمى مشروطة خاصة وقس على
ما ذكرنا الوقتية الخاصة والمنتشرة الخاصة وساير المركبات والمحمول اذا تكثر في القضية
فان حمل كل واحد منهما على الموضوع تكثرت القضية وان حمل مجموعهما عليه كانت القضية
واحدة وكذا اذا تكثر الموضوع اللامع الثاني في الشرطيات المتصلة الشرطية هي التي ينحل
الى قضيتين ويكون الحكم فيها بلزوم قضية لغيرها او لصحبتها لها او لسلب اللزوم او الصحبة
كقولنا كل ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والجزء الاول وهو الذي يقرن به حرف
الشرط يسمى مقدما والاخر وهو الذي يقرن به حرف الجزاء يسمى تاليا والموجبة هي التي
يكون الحكم فيها باللزوم او الصحبة والسالبة ما يحكم فيها بسلب اللزوم او الصحبة والموجبة
اللزومية هي التي يحكم فيها بوجوب صدق التالي على تقدير صدق المقدم والاتفاقية
هي التي يحكم فيها بصحبة التالي للمقدم بطريق الاتفاق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار
ناهق وسالبة اللزومية تسمى سالبة لزومية وسالبة الاتفاق سالبة اتفاقية وليس اعتبار
كون المتصلة موجبة او سالبة باعتبار كون الجزئين موجبتين او سالبتين بل باعتبار
اللزوم او الصحبة وسلبها فان المتصلة قد يكون موجبة وجزؤها سالبتين كقولنا ان
كان النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وليس من شرط اللزوم ان يكون المقدم علة لذاته

للتالي بل شرطه ان يكون المقدم بحالة لو فرض صدقه لوجب التالي سواء كان علة له لذاته او
معلولا مساويا او معلولا لعلته او مضايفا او مشروطا به الى غير ذلك والموجبة اللزومية قد
يصدق عن جزئين صادقين كقولنا كلما كان الانسان حيوانا فهو حساس وعن جزئين كاذبين
كقولنا كلما كان الانسان فرسا فهو صهال وعن مقدم كاذب وتال صادق كقولنا كلما كانت
الارض حيوانا فهو جسم وعن مجهولي الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد كاتبا فهو متحرك
واما عن مقدم صادق وتال كاذب فهو مح لاستحالة لزوم الكاذب الصادق واما الاتفاقية
الصادقة فلا يتركب الا عن جزئين صادقين لان معناها اجتماع الجزئين على الصدق وذلك
لا يصدق الا عند صدقهما جميعا واما كذبها فتارة يكون بكذب التالي وتارة بكذب
المقدم وتارة بكذبهما جميعا ولا جزم للعقل بان لزوم السلب يستلزم سلب اللزوم لان
مقدم المتصلة جاز ان يكون محالا والمحال جاز ان يستلزم النقيضين ولا جزم ايضا بان
لزوم الايجاب يستلزم سلب لزوم السلب للعلة المذكورة وسلب لزوم احدى النقيضين
للمقدم لا يستلزم لزوم نقيض الاخر له لان الموجبة الاتفاقية لا يستلزم مقدمها عين التالي
ولا نقيضه والمقدم المحال ايضا جاز ان يستلزم ارتفاع النقيضين فلا يحصل الجزم بان
سلب لزوم احد النقيضين للمقدم يستلزم لزوم النقيض الاخر واما تحقيق المتصلة
المحصورة فاعلم انا اذا قلنا كلما كان اب فجد فليس معناه تعميم المراد فقط حتى يكون قولنا
كل مرة يكون اب فيكون جد اذ من الجايز ان لا يكون المقدم امرا متكررا بل يكون امرا
ثابتا موجودا لا تكرار له وليس معناه ان اللزوم ثابت بينهما على تقدير اي امر كان فانا
اذا قلنا كلما كان اب على تقدير ه ز فجد فان اردنا به انه لو كان ج ز فكلما كان اب فج د يكون
معناه انه لو فرض ه ز لزم صدق هذه الملازمة فيكون ذلك متصلة مقدمها ه ز وتاليها
الملازمة بين اب وج د فلا يكون ذلك اثباتا للملازمة الكلية بين اب وج د وان

الي

ذلك صح

اردنا به انه لو فرض صدق قولنا لو كان ه ز فاب لكان ج د يكون متصلة مقدمها الملازمة
بين ه ز واب وتاليها ج د فلا يكون ايضا اثباتا للملازمة الكلية بين اب وج د وان
اردنا به انه لو ثبت اب على تقدير ه ز لثبت ج د على تقدير ه ز كان معناه ان ه ز لو كان
ملزوما لاب لكان ملزوما لج د فلا يكون ذلك اثباتا للملازمة بين اب وج د فليس
معنى الملازمة الكلية اللزوم على التقادير بل معناها انه لو فرض المقدم مع اى امر كان
يلزمه التالى لا على انه يلزم المجموع بل على انه يلزم المقدم فان لم يكن التالى جزءًا من المقدم
لم يحصل الجزم بصدقها لانه لو فرض المقدم مع عدم لزوم التالى له لكان عدم اللزوم
ثابتا على ذلك التقدير فاحتمل ان لا يلزمه التالى على ذلك التقدير ولا يصح ان يقال انه
لو فرض المقدم مع عدم التالى لا يلزم التالى لان فرض المقدم مع عدم التالى محال والمحال
جاز ان يلزمه المحال فجاز ان يلزمه التالى وعدمه على ذلك التقدير فالمتيقن انه لا جزم
بصدقها وان كان التالى جزءًا من المقدم يحصل الجزم بصدقها لانه لو فرض ان هذا انسان
مع اى امر كان يلزمه ان يكون حيوانا فاذا قلنا كلما كان اب فج د كان مرادنا انه لو فرض
المقدم مع اى امر كان لا يلزم من اجتماعه بالمقدم محال لرفع التالى سواء كان ذلك
الامر ممكنا او محالا وقس عليه ساير المحصورات والسور فى الموجبة الكلية كلما وفى السالبة
الكلية ليس البتة كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وفى الموجبة الجزئية
قد يكون وفى الجزئية قد لا يكون والمخصوصة هى التى حكم فيها انه لو فرض المقدم مع امر السالبة
مخصوص يلزمه التالى كقولنا ان كان زيد فى البحر فى حالة كذا فهو مغرق والمهملة هى التى لا
يكون فيها حصر ولا خصوص ولا اعتبار فى المخصوصة بتخصيص اللزوم لا بتخصيص المقدم فا
اذا قلنا ان كان اب فى هذا الوقت فج د كانت مهملة اذ لها صلاحية ان يصدق كلية
وجزئية والموجبة الكلية الاتفاقية هى التى يحكم فيها بان التالى يصحب المقدم فى كل حال الزمن

الاحوال وقس عليها حال السالبة الكلية والجزئيتين والاتفاقية قد فسر بانه لو فرض صدق المقدم
كان التالى صادقا فى نفسه مع ذلك ولا يشترط فيه اجتماع الجزئين على الصدق حتى الفرض صح
اذا قلنا لو كان الخلا موجودا فالانسان موجود فى نفسه يكون اتفاقية بهذا التفسير
واصطلاحنا فى الاتفاقية على ان صدق المقدم يستصحب صدق التالى على معنى
انهما يجتمعان على الصدق ومتى تكثرت القضايا فى التالى فان جعل مجموعها تاليا
فالقضية واحدة وان جعل كل واحد منهما تاليا فهى متكثرة وكذا فى جانب المقدم
واعلم ان المتصلة قد يتركب عن حمليتين كما مر وعن متصلتين كقولنا ان كان كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة
وعن منفصلتين كقولنا ان كان الانسان اما ناطقا او لا ناطقا فالحيوان اما ناطق
او لا ناطق وعن حملية ومتصلة كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
علة لوجود النهار وعن حملية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو اما زوج او فرد
وكقولنا ان كان هذا زوجا او فردا فهو عدد وعن متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان لا يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا
وكقولنا ان كان اما ان لا يكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا وكلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود اللامع الثالث فى الشرطيات المنفصلة الشرطية المنفصلة هى التى
يحكم فيها بمنافات قضية لاخرى او لا منافاتها لها والاول ايجاب والثانى سلب فالموجبة
ان حكم فيها بمنافات الجزء الاول للثانى فى الصدق والكذب فهى المنفصلة الحقيقية
ولا يتركب الا عن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
وان حكم فيها بالمنافات فى الصدق فقط فهى مانعة الجمع فقط وهى قد يتركب عن
كاذبين كقولنا اما ان يكون الانسان حجرا او شجرا وقد يتركب عن صادق وكاذب

فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالشمس علة لوجود النهار صح

كقولنا اما ان يكون الانسان حيوانا او شجرا وان حكم فيها بالمنافات فى الكذب فقط
فهى مانعة الخلو فقط وهى قد يتركب عن صادقين كقولنا الفلك اما لا ابيض ولا اسود وعن
صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد فى البحر او لا يغرق والمنفصلة قد يكون
عنادية وهى التى يستحيل اجتماع جزئيها على الصدق والكذب او على الصدق فقط
او على الكذب فقط وقد يكون اتفاقية وهى التى يتفق عدم اجتماع جزئيها على الصدق
والكذب كقولنا اما ان يكون زيدا اسود او كاتبا حيث كان ابيض لا كاتبا او على الكذب
فقط كقولنا اما ان يكون زيد اسود او كاتبا حيث كان موصوفا بهما جميعا ثم العناد
الحقيقية قد يتركب من القضية وعن نقيضها كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او
لا زوجا وقد يتركب عنها وعما يساويها نقيضها كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا او اما مانعة الجمع فيتركب من القضية وما هو اخص من نقيضها او مانعة الخلو
فقط فيتركب من القضية وما هو اعم من نقيضها وربما يكون احد جزئى المنفصلة منفصلة
اخرى فيسمى ذات اجزاء اما الحقيقية فمثل قولنا اما ان يكون العدد فردا او زوج الزوج
او زوج الفرد او زوج الزوج والفرد واما مانعة الجمع فمثل قولنا اما ان يكون هذا
الشيء حجرا او شجرا او حيوانا ومعناها ان اى جزء يوجد فانه يستحيل اجتماعه مع احد الباقيين
على الصدق واما مانعة الخلو فمثل قولنا اما ان يكون هذا الشيء لا انسانا او لا فرسا او لا
حمارا ومعناه اى جزء يوجد فانه يستحيل اجتماعه مع احد الباقيين على الكذب واجزاء المنفصلة
لا يتميز بعضها عن بعض الا بالوضع اذ لا فرق بين الحكم بمعاندة الاول للثانى وبين الحكم
بمعاندة الثانى للاول واذا فرض احد الجزئين فى مانعة الجمع فلا يجب ان يستلزم نقيض
الاخر لاحتمال ان يكون المفروض محالا فيستلزم المحال وكذا اذا فرض نقيض احد الجزئين
فى مانعة الخلو فانه لا يجب ان يستلزم عين الاخر للعلة المذكورة وسلب الانفصال الحقيقى

انما يصدق عند اجتماع الجزئين على الصدق او على الكذب او يصدق احدهما وكذب
الاخر دايما من غير عناد كقولنا ليس اما ان يكون الانسان موجودا او الخلا موجودا وسلب
الانفصال المانع الجمع انما يصدق باجتماع الجزئين على الصدق كقولنا ليس اما ان يكون
الانسان حجرا او شجرا والموجبة الكلية من المنفصلات هى التى يحكم فيها بان الجزء الاول فى
اى حالة كان يعاند الثانى وقس عليه سائر بواقى المحصورات والسور فى الموجبة الكلية
دايما كقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا وفى السالبة الكلية ليس البتة اما ان
يكون الانسان حيوانا او الخلا موجودا وفى الموجبة الجزئية قد يكون وفى السالبة الجزئية
قد لا يكون والمخصوصة هى التى يحكم فيها بالعناد فى حالة مخصوصة والمهملة هى التى ليس
فيها خصوص ولا حصر والمنفصلة قد يتركب عن حمليتين كما مر وعن متصلتين كقولنا
اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما ان يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعن
منفصلتين كقولنا اما ان يكون الحمى اما صفراوية او دموية واما ان يكون اما بلغمية
او سوداوية وعن حملية ومتصلة كقولنا اما ان لا يكون الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعن حملية ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون هذا
الشيء عددا واما ان يكون زوجا او فردا وعن متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون اما الشمس ليست بطالعة او النهار موجود
ومتى كان حرف الانفصال متاخرا عن موضوع المقدم كقولنا كل عدد اما زوج او فرد اشبهت
القضية بالحملية فان كان المراد منه ان كل عدد يصدق عليه احدهما كانت القضية حملية
وان كان المراد منه العناد بين قولنا كل عدد زوج وبين قولنا كل عدد فرد كانت منفصلة
مانعة الجمع اللامع الرابع فى التناقض وهو اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب بحيث يقتضى

حيوانا او ابيض وسلب الانفصال المانع الخلو انما يصدق باجتماع الجزئين على الكذب كقولنا ليس اما ان يكون الانسان صح

فقد لا يكون

الى

صدق احدهما للذاته كذب الاخرى وبالعكس فالاختلاف كالجنس لانه قد يكون بين قضيتين
وقد يكون بين اشياء اخرى وبقولنا بالسلب والايجاب يخرج عنه اختلاف القضايا بكونها
محصورة ومخصوصة الى غير ذلك وبقولنا يقتضى صدق احدهما كذب الاخرى يخرج المختلفات
بالسلب والايجاب اذا لم يتناقضا فى الصدق والكذب وبقولنا لذاته يخرج عنه المختلفات بهما
اذا لزم من صدق احدهما كذب الاخرى بواسطة كقولنا زيد انسان زيد ليس بانسان زيد ليس
بناطق ويشترط فى التناقض بين الحمليتين اتحادهما فى الموضوع والمحمول واختلافهما فى
الجهة فان المتحدتين فى الجهة قد يصدقان كقولنا زيد كاتب بالامكان العام زيد ليس
بكاتب بالامكان العام او قد يكذبان [illegible] كقولنا زيد
كاتب بالضرورة زيد ليس بكاتب بالضرورة والمحصورتان لا بد فيهما من الاختلاف
بالكمية لان الجزئيين قد يصدقان كقولنا بعض الجسم متحرك بالضرورة بعض الجسم ليس
بمتحرك بالامكان العام ولانه لا يلزم من كذب احدهما صدق الاخرى والكليتان قد يكذبان
كقولنا كل جسم متحرك بالضرورة ولا شيء من الجسم بمتحرك بالامكان العام والضرورية المطلقة
يناقضها الممكنة العامة والمشروطة العامة يناقضها الممكنة المتوسطة والضرورية
الوقتية يناقضها الممكنة الوقتية والضرورية المنتشرة يناقضها الممكنة الانتشارية
والدائمة يناقضها المطلقة العامة والعرفية العامة يناقضها المطلقة المتوسطة والمطلقة
الوقتية يناقضها ~~المطلقة~~ الممكنة الوقتية واما المركبات من موجبة وسالبة فاذا قلنا كل ج ب
بالامكان الخاص نقيضه انه ليس كذلك بل بعض ج ب بالضرورة او بعض ج ليس ب
بالضرورة وكذا اذا قلنا لا شيء من د ب بالامكان الخاص واذا قلنا كل ج ب لا دائما
فنقيضه انه ليس كذلك بل بعض ج ليس ب دائما او بعض ج ب دائما واذا قلنا كل ج ب
لا بالضرورة فنقيضه انه ليس كذلك بل بعض ج ليس ب دائما او بعض ج ب بالضرورة

واذا قلنا كل ج ب ما دام ج لا دائما فنقيضه انه ليس كذلك بل بعض ج ليس ب فى بعض
اوقات كونه ج او بعض ج ب دائما واذا قلنا بالضرورة كل ج ب ما دام ج لا دائما
فنقيضه انه ليس كذلك بل بعض ج يمكن ان يكون ب بالامكان المتوسط او بعض ج ب
دائما وقس على ما ذكرنا نقيض السوالب الكلية المركبة واما الموجبة الجزئية فاذا قلنا بعض ج
ب بالامكان الخاص فنقيضه انه ليس كذلك بل كل ج ب بالضرورة او لا شيء من ج ب
بالضرورة او بعض ج ب بالضرورة والبعض الاخر ليس ب بالضرورة وكذا اذا قلنا
بعض ج ليس ب بالامكان الخاص وقس عليه نقيض السوالب الجزئية ونقيض السالبة الكلية
الموجبة الجزئية المقالة الثالثة تشتمل على ثلثة لوامع اللامع الاول فى العكس وفيه
ثلثة فصول الفصل الاول فى عكس الحمليات وهو جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا
مع كونه موافقا للاصل فى الكيفية والصدق بشرط لزومه عنه ونعنى بالكيفية الايجاب
والسلب ونعنى باللزوم عنه ان يكون نقيضه مع صدق الاصل ملزوما للمحال
ولنتكلم فى عكوس القضايا البسيطة وهى التى لا تتركب من موجبة وسالبة والضابط
فى عكسها ان الموجبات الصادقة ان كانت فعلية فان صدق عليها المطلقة
المتوسطة فينعكس موجبة جزئية بالاطلاق المتوسطة وان لم يصدق فينعكس موجبة
جزئية بالاطلاق العام وان لم يكن فعلية ففيه التوقف لعدم الاطلاع على البرهان
والسوالب الكلية الصادقة ان صدق عليها العرفية العامة ينعكس عرفية عامة كلية
وان صدق عليها الدائمة ينعكس دائمة كلية والا فلا ينعكس للتخلف فى المواد والبرهان
على صدق العكس فى الكل ان نقيض العكس مع الاصل يستلزم المحال فلا يكون
نقيض العكس مساويا الصدق للاصل والاصل صادق فيلزم صدق العكس والتفصيل
بعد الضابطات ان الموجبة الضرورية والدائمة والمشروطة والعرفيتين العامتين والمطلقة

واما الشرطية المتصلة والمنفصلة فنقيض الموجبة الكلية منهما السالبة الجزئية

مجامعا

المتوسطة تنعكس مطلقة متوسطة جزئية والضرورية الوقتية والمنتشرة والمطلقة
الوقتية والعامة تنعكس مطلقة عامة جزئية سواء كانت الاصل كليا او جزئيا واما السوالب الكلية
فالضرورية والدائمة تنعكسان دائمة والمشروطة والعرفية العامتان تنعكسان عرفية
عامة والمطلقات والممكنات والضرورية الوقتية والمنتشرة لا تنعكس اذ يصدق قولنا
لا شيء من القمر بمنخسف بهذه الجهات ولا يصدق عكسه لا كليا ولا جزئيا واما السوالب
الجزئية فلا تنعكس ايضا لانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق
عكسه وكذلك يصدق بعض الانسان ليس بكاتب ولا يصدق عكسه لا يقال السالبة
الكلية الضرورية تنعكس كنفسها لوجوه احدها انه اذا صدق قولنا بالضرورة لا شيء
من ج ب فبالضرورة لا شيء من ب ج والا فبعض ب ج بالامكان العام ولو امكن
ذلك لما لزم من فرض وقوعه محال وقد لزم لانه لو فرض صدق قولنا بعض ب ج لزم
صدق الباء والجيم على ذات واحد فيكون بعض ج ب وقد كان بالضرورة لا شيء
من ج ب فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو محال ولانه اذا صدق الجيم والباء
على ذات واحد فبعض ب ج ولا شيء من ج ب بالضرورة فبعض ب ليس ب بالضرورة
وهو محال الثاني ان صدق قولنا بعض ب ج بالفعل مع قولنا لا شيء من ج ب
بالضرورة يستلزم المحال وهو قولنا بعض ب ليس ب بالضرورة والمحال لم يلزم
من قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة لان الصادق لا يلزم منه المحال فهو لازم من
قولنا بعض ب ج بالفعل فيكون صدقه محالا واذا استحال صدقه لزم كذب قولنا
بعض ب ج بالامكان العام فلا شيء من ب ج بالضرورة الثالث انه اذا صدق
قولنا لا شيء من ج ب ولم يصدق لا شيء من ب ج لزم صدق قولنا بعض ب ج
بالامكان العام مع صدق قولنا بالضرورة لا شيء من ج ب وهو محال لان صدقه

معه ملزوم للمحال الرابع انه اذا صدق بالضرورة لا شيء من ج ب فلا يمكن ان يصدق
قولنا بعض ب ج بالفعل لان قولنا بعض ب ج بالفعل ملزوم لصدق قولنا بعض
ج ب بالفعل وامكان الملزوم يستلزم امكان اللازم فلو امكن صدق قولنا بعض
ب ج بالفعل لامكن صدق قولنا بعض ج ب بالفعل وهو محال لصدق قولنا لا شيء
من ج ب بالضرورة الخامس انه اذا قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة استحال اجتماعهما
في ذات واحدة واذا استحال اجتماعهما في ذات واحدة فلا شيء من ب ج بالضرورة
واذا ثبت ان الضرورية تنعكس كنفسها فالموجبات الكلية كلها تنعكس ممكنة عامة
لانه اذا صدق كل ج ب بالامكان العام فبعض ج ب بالامكان العام والا فلا شيء
من ب ج بالضرورة فلا شيء من ج ب بالضرورة وقد كان كل ج ب بالامكان العام
هف ونقول ايضا ان السالبة الدائمة لا تنعكس كنفسها لانه يمكن ان يصدق قولنا
لا شيء من الانسان بكاتب دائما فلو انعكست السالبة الدائمة كنفسها للزم من فرض
وقوع الممكن محال وهو قولنا لا شيء من الكاتب بانسان دائما لانا نقول اما الاول فلا
انه يلزم اجتماع النقيضين وهذا لان صدق الجيم والباء على ذات واحدة على ذلك
التقدير يستلزم صدق قولنا بعض ج على ذلك التقدير فهو ب وهو لا يناقض
قولنا بالضرورة لا شيء من ج ب في نفس الامر واما قوله اذا صدق الجيم والباء على
ذات واحد فبعض ب ج ولا شيء من ج ب بالضرورة فينتج المحال قلنا لا نم انه اذا
صدق قولنا بعض ب ج على ذلك التقدير ولا شيء من ج ب في نفس الامر ينتج ما
ذكرتم وانما ينتج ان لو بقي صدق السالبة الضرورية على ذلك التقدير فلم قلتم انه يبقى
لا بد له من برهان واما الثاني فلا نم ان المحال اذا لم يكن لازما من قولنا بالضرورة لا
شيء من ج ب يكون لازما من قولنا بعض ب ج بالفعل لجواز ان يكون لازما من

المجموع من حيث هو مجموع واما الثالث فلانم انه اذا صدق قولنا بعض ب ج بالامكان
العام لزم امكان صدق قولنا بعض ب ج بالفعل مع قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة
لجواز ان يكون امكان وجود الشيء مجامعا لشيء آخر ويكون وجوده معه بالفعل
محالا فانه يصدق قولنا زيد كاتب بالفعل في هذا الوقت ويصدق معه ان زيدا
ليس بكاتب بالامكان العام مع ان صدقه معه بالفعل مح واما الرابع فلانم ان
امكان صدق قولنا بعض ج ب غير ثابت واما قوله لا شيء من ج ب بالضرورة صادق
قلنا نعم ولكن لانم ان صدقه ينافي امكان صدق قولنا بعض ج ب بالفعل لان
امكان صدق قولنا بعض ج ب بالفعل معناه امكان صدق القضية والذي
ينافي لا شيء من ج ب بالضرورة وهو قولنا بعض ج ب بالفعل فهو ب بالامكان
العام فلا يلزم من امكان صدق القضية صدق قولنا بعض ج ب بالفعل فهو ب بالامكان
العام لان امكان صدق القضية لا يتوقف على صدق الجيم بالفعل على شيء من الذوات
لان امكان صدقها يحصل بان يكون الجيم والباء بالقوة لشيء من الذوات واما الخامس
فلانم انه اذا صدق قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة استحال اجتماعهما في ذات واحدة
بل يستحيل ذات الجيم مع الباء ولم قلتم بان ذلك يستلزم استحالة اجتماع ذات
الباء مع الجيم واذا تبين فساد الوجوه المذكورة تبين ضعف ما قيل من انعكاس الممكنات
العامة ممكنة عامة اما قوله لو انعكست السالبة الدائمة سالبة يلزم من فرض وقوع
الممكن محال قلنا لانم وهذا لان ما ذكرتم من المحال انما يلزم من فرض وقوع الممكن
مع انعكاس السالبة الدائمة دائمة فجاز ان يكون المجموع ملزوما للمحال ولا يكون
شيء من اجزائه ملزوما له واعلم ان البرهان على انعكاس القضية انما يتم اذا كانت صادقة
اما اذا كانت مفروضة الصدق فلانم لانك اذا قلت اذا فرض صدق قولنا لا شيء

من الانسان بكاتب يلزمه لا شيء من الكاتب بانسان والا فبعض الكاتب انسان على ذلك
التقدير فبعض الكاتب ليس بكاتب على ذلك التقدير هف قلنا لانم انه خلف وهذا
لان ذلك التقدير فرض للكاذب والكاذب جاز ان يستلزم المحال بان يكون محالا
اما لذاته او لغيره الفصل الثاني في معرفة عكوس المركبات والضابطة فيه ان المركبة من الموجبة
والسالبة ان لم يكن لشيء من جزئيها عكس فلا عكس لها وان كان لاحد جزئيها عكس فلازمها
المركب من عكس الجزئين ولما كانت الممكنة الخاصة مركبة من موجبة بالامكان العام وسالبة
بالامكان والجزء الايجابي لم يعلم عكسه والسلبي لا ينعكس فلاجرم لم يعلم انعكاسها
واما الوجودية اللادائمة فمركبة من موجبة بالاطلاق العام وسالبة بالاطلاق العام
والجزء الايجابي ينعكس موجبة بالاطلاق العام والسلبي لا ينعكس فيلزمها الموجبة
بالاطلاق العام وهكذا حكم الوجودية اللاضرورية واما العرفية الخاصة فالموجبة
منهما مركبة من عرفية عامة موجبة ومن مطلقة عامة سالبة فالجزء الايجابي ينعكس
موجبة متوسطة والسلبي لا ينعكس فيلزمها مطلقة متوسطة ولكن خاصة دقيقة ان
صدقها يقتضي صدق الايجاب بالاطلاق المتوسطة في عكسها مع السلب المطلق
لانها اذا صدق الباء على ذات واحد في جميع زمان كونه ج مع سلب الباء عنه
بالفعل فيكون هو ج في بعض اوقات كونه ب ولا يدوم له الجيم والا لدامت
له الباء فيكون بعض ب ج في بعض اوقات كونه ب لا دائما والسالبة الكلية
منهما مركبة من عرفية عامة سالبة ومن موجبة بالاطلاق العام فالجزء السلبي منها
ينعكس عرفية عامة والايجابي ينعكس مطلقة عامة جزئية فاذا قلنا لا شيء من
ج ب ما دام ج لا دائما صدق في عكسه لا شيء من ب ج ما دام ب مع قولنا بعض
ب ج بالفعل فيكون هذا السلب لا دائما للبعض والسالبة الجزئية منها اذا صدقت

كان الجزء الايجابي بينهما مؤثرا في انعكاسهما كنفسهما لانه اذا صدق بعض ج ليس ب
مادام ج لا دايما لزم صدق الباء على ذات واحد مع عدم اجتماع الوصفين فيه
في وقت واحد فيكون بعض ب ليس ج مادام ب لا دايما واما المشروطة الخاصة
فحكمها حكم العرفية الخاصة وقس على ما ذكرنا ساير عكوس المركبات **الفصل الثالث**
في عكس المنفصلة وهو عبارة عن جعل المقدم تاليا والتالي مقدما مع بقاء الصدق
والكيفية ولم يظهر عندنا انعكاس شيء من اللزوميات **لا يقال** اذا صدق قولنا
كلما كان اب فج د فقد يكون اذا كان ج د فاب والا فليس البتة اذا كان ج د فاب وهو
مع الاصل ينتج ليس البتة اذا كان اب فاب هف **لانا نقول** لا نم انه ينتج ذلك وهذا
لان قولنا كلما كان اب فج د يدل على ان اب ملزوم لج د وقولنا ليس البتة اذا كان ج د
فاب يدل سلب لزوم اب لج ب في نفس الامر فجاز ان لا يكون ملزوما له ويكون ملزوما
على تقدير اب فلا يلزم من صدق ج د على تقدير اب وسلب ملزوميته له في نفس الامر
سلب ملزوميته لاب فلا يلزم الخلف وليس لقائل اذا صدق قولنا كلما كان اب فج د فاذا
فرض ج د مع اب لزم اب فيصدق قولنا قد يكون اذا كان ج د فاب قلنا لا نم فان ما
ذكرتم لزم من صدق الاصل بل هو صادق معه بطريق الاتفاق وليس للاصل فيه مدخل
فلئن قال اذا صدق قولنا كلما كان اب فج د يلزم صدق مجموع القضيتين احدهما
كلما كان اب فج د والاخرى كلما كان اب فاب لصدق الثانية في نفسها فينتجان قد
يكون اذا كان ج د فاب **قلنا** لا نم انتاجهما وانما ينتجان لو انعكست الاولى لم قلتم انها
تنعكس **واما الاتفاقية** فالموجبة كلية كانت او جزئية فانها تنعكس جزئية لانهما متى صدقتا
لزم اجتماع التالي مع المقدم على الصدق في وقت واحد فينعكس جزئية **واما السالبة
الكلية** منها فينعكس كنفسها بالخلف والسالبة الجزئية لا ينعكس لتخلف في المواد **اللامع**

الثاني في عكس النقيض وفيه ثلثة فصول **الفصل الاول** في عكس نقيض الحمليات وهو عند
عبارة عن جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مع كونه مخالفا للاصل
في الكيفية وموافقا له في الصدق واما الموجبات الكلية فالضرورية والدايمة تنعكسان
دايمة كلية والمشروطة والعرفية العامتان تنعكسان عرفية عامة سواء اخذ عكس النقيض
معدول الموضوع او سالب الموضوع والبرهان في الكل ان نقيض المطلوب مع الاصل
ينتج المحال والمطلقات والممكنات والضروريتان الوقتية والمنتشرة لا تنعكس لانه يصدق
قولنا كل قمر فهو ليس بمنخسف بهذه الجهات ولم يصدق عكس نقيضه لا كليا ولا جزئيا
لصدق قولنا بالضرورة كل منخسف فهو قمر واما الموجبات الجزئية فلا تنعكس لانه يصدق
قولنا اللافرس حيوان ولا يصدق بعض اللاحيوان ليس بلا فرس وكذلك يصدق
بعض الانسان لا ضاحك ولا يصدق بعض الضاحك ليس بانسان واما السوالب
فغير معلومة الانعكاس لعدم الاطلاع على البرهان **لا يقال** الموجبة الكلية تنعكس
بعكس النقيض موجبة كلية على الاصطلاح المشهور وهو ان يجعل نقيض المحمول موضوعا
ونقيض الموضوع محمولا لانا اذا قلنا كل ج ب يلزمه كل ما ليس ب فهو ليس ج والا فبعض
ما ليس ب هو ليس ج ويلزمه بعض ما ليس ب ج فبعض ج ليس ب وقد قلنا كل ج ب هف
لانا نقول لا نم ان قولنا بعض ما ليس ب ليس هو ج يلزمه بعض ما ليس ب ج لان الاول اعم
من الثاني ولا يلزم من صدق الاعم صدق الاخص **الفصل الثاني** في عكس نقيض المركبات
اما الممكنة الخاصة والوجوديتان فلا تنعكس لما مر **واما العرفية الخاصة** فنقول اذا صدق
قولنا كل ج ب مادام ج لا دايما لزم صدق العرفية العامة مع صدق قولنا كل ج لا ب
بالفعل فالجزء الاول يلزمه لا شيء من لا ب ج مادام لا ب والثاني يلزمه بعض لا ب ج
بالفعل فيكون عكس نقيضها هو عرفية لا دايمة لبعض افراد الموضوع واذا صدق ب ج

مادام ج لا دايما يلزم حصول موضوع هو ج وليس ب بالفعل وب مادام ج فليس
هو ج مادام ليس ب والا يكون ب حين هو ليس ب هف واذا صدق بعض ج ليس ب
مادام ج لا دايما او لا شيء من ج ب كذلك يلزم حصول موضوع هو ج وليس ب
مادام ج وب بالفعل فيكون ج في بعض اوقات كونه ليس ب لا محالة فبعض ما ليس ب
هو ج حين هو ليس ب لا دايما وهو المطلوب وهكذا نقول في المشروطة الخاصة
وقس على ما ذكرنا عكس نقيض ساير المركبات **الفصل الثالث** في عكس نقيض المتصلات
وهو عندنا عبارة عن جعل نقيض التالي مقدما وعين المقدم تاليا مع كونه مخالفا
للاصل في الكيفية وموافقا له في الصدق ولم يبين برهان على انعكاس شيء من
اللزوميات بعكس ونقيض **فان قلت** انه اذا صدق قولنا كلما كان ا ب فج د يلزم ليس
البتة اذا لم يكن ج د فا ب لان لازم الشيء اذا فرض انتفاؤه يلزم انتفاء الملزوم **قلنا**
لا نم وانما يلزم ذلك لو بقيت الملازمة على ذلك التقدير والموجبة الجزئية لا تنعكس لانه
يصدق قولنا قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو لا ضاحك ولا يصدق قد لا يكون اذا كان
هذا ضاحكا فهو انسان لانه كلما كان ضاحكا فهو انسان **واما الاتفاقيات** فالموجبة
الكلية منها تنعكس بعكس النقيض كلية لانه اذا صدق قولنا كلما كان ا ب فج د فليس
البتة اذا لم يكن ج د فا ب والا فقد يكون اذا كان ا ب لم يكن ج د وقد كان كلما
كان ا ب فج د هف واما الموجبة الجزئية والسالبتان منها فلا برهان على انعكاسها
بعكس ونقيض **اللامع الثالث** في لوازم المتصلات والمنفصلات **اعلم** ان المتصلة
الكلية الموجبة يلزمها منع الخلو بين نقيض المقدم وعين التالي في اي حالة كان ويلزمها
منع الجمع بين عين المقدم ونقيض التالي في اي حالة كان والا لكذب اللزوم الكلي
لكن اللزوم الكلي صادق فيلزم صدق ما ذكرنا من المنفصلتين فاذا قلنا كلما كان ا ب

فج د

فج د يلزم دايما اما ان لا يكون ا ب او يكون ج د مانعة الخلو ويلزم دايما اما ان يكون
ا ب او ليس ج د مانعة الجمع والمراد بالدوام هنا الدوام بحسب الازمنة واما الموجبة الجزئية
المتصلة فلا يلزمها منع الخلو ولا منع الجمع لان معناها انه لو فرض المقدم بعض الاوضاع
يلزمه التالي فجاز ان لا يكون الامر الذي يقتضي اللزوم حاصلا في نفس الامر فلا يلزم كذب
المقدم او صدق التالي في نفس الامر والموجبة المنفصلة الحقيقية يلزمها منع الجمع بين
نقيضي جزئيها ومنع الخلو بين نقيضي جزئيها ومانعة الجمع فقط يلزمها منع الخلو بين نقيضي
جزئيها ومانعة الخلو فقط يلزمها منع الجمع بين نقيضي جزئيها وهذه اللوازم كلية ان
كان الاصل كليا وجزئية ان كان جزئيا **المقالة الرابعة يشتمل على ستة لوامع**
اللامع الاول في ماهيات القياس وكيفية اقسام القياس قول مؤلف من قضايا
متى سلمت لزم عنه لذاته قولا آخر واحترزنا بقولنا من قضايا عن القضية الواحدة التي يلزمها
عكسها وعكس نقيضها ولا نعني بقولنا متى سلمت لزم عنه قولا كونها صادقة بل كونها بحيث
اذا فرض صدقها لزم عن القول المؤلف منها قول آخر ليندرج فيه كاذب المقدمات ايضا فانها
وان كانت كاذبة لكنها بحالة متى صدقت فرض صدقها لزم المطلوب وفايدة قولنا لزم عنه
ان يكون هيئة التاليف داخلة في القياس اذ المطلوب لا يحصل من تلك القضايا الا مع
الهيئة المخصوصة واحترزنا بقولنا لذاته عن امرين **احدهما** ما يحتاج في لزوم المطلوب
عنه الى اقتران ما يخرج عن مقدمات القول المؤلف كقولنا امساو لب وب مساو
لج لزم ان امساو لج بواسطة اقتران ما يخرج عن المقدمات فانه اذا صدق
قولنا امساو لب واضيف اليه وكل ما هو مساو لب فهو مساو لكل ما يساويه ب فا
مساو لكل ما يساويه ب وج يساويه فا مساو لج **الثاني** ما يكون انتاجه بواسطة
مقدمة من لوازم بعض المقدمات مثل قولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع

الجوهر وكل ما ليس بجوهر فليس يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فجزء الجوهر جوهر فانتاجه
بواسطة عكس النقيض للمقدمة الثانية لان قولنا كل ما ليس بجوهر ليس يوجب ارتفاعه
ارتفاع الجوهر يلزمه لا شيء مما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو ليس بجوهر ويلزمه
كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر لوجود الموضوع وهو مع الاولى
ينتج المطلوب واردنا بقولنا قول ما قول له نسبة مخصوصة الى القياس الذي جعل
اجزاؤه بالنسبة اليه اجزاء له وهو احتراز عن استلزام قولنا لا شيء من ج ب وبعض د ا
صدق قولنا ليس بعض ا ج في الشكل الاول لعكس المقدمتين ثم عكس الترتيب وانما
صار احترازا عنه لان المطلوب نسبة الالف الى الجيم حتى لو جعلنا المطلوب فنسبة
الجيم الى الالف كان منتجا له مع ان المقدمتين في الحالتين واحدة فاذا انما يكون
القول قياسا استلزم قولا ما بوضع اولا ثم يقاس به قول اخر فيستلزمه واردنا بقولنا
قول اخر القول الذي يكون مغايرا لكل واحدة من المقدمتين والا لكان مجموع كل
قضيتين متباينين قياسا لاستلزامه كل واحدة منهما واردنا بقولنا لزم عنه اللزوم
الاعم من البين وغيره وليس المراد منه اللزوم عن بعضها بل عن مجموعها احترازا عن
القياس مع قضايا اجنبية وعن التاليف الذي يلزمه لازم عن بعض المقدمات
فقط والمراد من القول الافكار المؤلفة تاليفا يؤدي في النفس الى التصديق لشيء اخر
لا بد نقول الملفوظ به من القضايا فان التلفظ به لا يوجب التلفظ بالمطلوب
فلئن قال لو كان من شرط القياس ان لا يكون المطلوب لازما عنه بواسطة مقدمة
اخرى هي من لوازم بعض المقدمات المذكورة لخرجت التي لزم عنها المطلوب
بواسطة العكس عن التاليف قلنا المراد من قولنا ان لا يكون اللزوم بواسطة لبعض
المقدمات هو ان لا يكون بواسطة لازم لبعضها بحيث تغاير اجزاؤه الاجزاء الاصلية للمقدمات

واما العكس فليس اجزاؤه مغايرة للاجزاء الاصلية للمقدمات بخلاف عكس النقيض
فان محموله وموضوعه مغاير لمحمول الاصل وموضوعه فلئن قال لو كان من
شرط القياس ما ذكرتم يلزم ان لا يكون قولنا كلما كان ا ب فكل ج د وكل د ه قياسا
منتجا لقولنا اما ليس ا ب او ج ه اذ المطلوب انما يلزم عنه بواسطة لازم تغاير اجزاؤه
الاجزاء الاصلية وهو قولنا اما ليس ا ب او كل ج د فان الجزء الاول من المنفصلة تغاير
الجزء الاول من المتصلة قلنا المراد من الاجزاء الاصلية المفردات التي تحصل بعد
تحصيل القضايا اعني المحمولات والموضوعات والتي تحصل من المحمولات والموضوعات
بعد تحليل المتصلة لا تغاير ما تحصل بعد تحليل المنفصلة ثم القياس ينقسم الى ما لا
يكون عين اللازم منه ولا نقيضه مذكورا فيه بالفعل وهو الاقتراني كقولنا كل ج ب
وكل ب ا فكل ج ا فان اللازم وان كان مذكورا في الكبرى بالقوة لكنه ليس مذكورا
فيه بالفعل والى ما يكون احدهما مذكورا فيه بالفعل وهو الاستثنائي كقولنا كلما كانت
ا ب فج د لكن ا ب فج د فعين اللازم مذكور فيه بالفعل وكقولنا دائما اما ان يكون
ا ب او ج د لكن ا ب فليس ج د فنقيض اللازم مذكور فيه بالفعل وكل قضية جعلت
جزء قياس تسمى مقدمة والذي يتكرر في المقدمتين ويسقط في النتيجة حدا اوسط
والمحكوم عليه في المطلوب يسمى حدا اصغر والمحكوم به يسمى حدا اكبر والمقدمة التي
فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى والهيئة الحاصلة من كيفية
وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخرين يسمى شكلا وتاليف الصغرى والكبرى
قرينة وضربا والقرينة التي يلزم عنها المطلوب لذاتها تسمى قياسا بالنسبة اليه والمطلوب
بعد لزومه عنه يسمى بالنسبة اليه نتيجة والقياس ان كان مركبا عن قضيتين فقط يسمى بسيطا
والا مركبا والبسيط اما يتركب عن حمليتين او عن حملية ومنفصلة او عن حملية ومتصلة

اومن متصلتين اومن منفصلتين اومن متصلة ومنفصلة وللاوسط فى المقدمتين
قد يكون جزءً تامًّا وهو الذى يكون احد جزئى الصغرى والكبرى بتمامه كقولنا كل
ج ب وكل ب ا وكقولنا كلما كان ا ب فج د وكلما كان ج د فه ز وقد يكون غير تامّ
فيهما كقولنا كلما كان ا ب فكلما ج د وكلما كان ه ز فكل د ط وقد يكون غير تامّ فى الصغرى
تامًّا فى الكبرى كقولنا كلما كان ا ب فكلما كان ج د فه ز وكلما كان ه ز فج ط وقد يكون
تامًّا فى الصغرى غير تامّ فى الكبرى كقولنا كلما كان ا ب فج د وكلما كان ه ز فكلما كان ج د
فان كان للاوّل فالاوسط ان لم يكن قضية واحدة فان كان محمولاً فى الصغرى موضوعًا
فى الكبرى فهو الشكل الاوّل كقولنا كل ج ب وكل ب ا او ان كان محمولاً منهما
فهو الشكل الثانى كقولنا كل ج ب ولا شئ من ب ا وان كان موضوعًا فيهما فهو الشكل
الثالث كقولنا كل ب ج وكل ب ا وان كان موضوعًا فى الصغرى محمولاً فى الكبرى
فهو الشكل الرابع كقولنا كل ب ج وكل ا ب وان كانت قضية واحدة فان كانت تاليا
فى الصغرى مقدمًا فى الكبرى فهو الشكل الاوّل كقولنا كلما كان ا ب فج د وكلما كان
ج د فه ز وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا كلما كان ا ب فج د وليس البتة
اذا كان ه ز فج د وان كان مقدمًا منهما فهو الشكل الثالث كقولنا
كلما كان ج د وكلما كان ج د فه ز وان كان مقدمًا فى الصغرى تاليا فى الكبرى فهو
الشكل الرابع كقولنا كلما كان ج د فا ب وكلما كان ه ز فج د وان كان الثانى فان لم يكن
للاوسط قضية واحدة فان كان محمولاً فى المشارك من الصغرى للكبرى موضوعًا
فى المشارك من الكبرى للصغرى فهو الشكل الاوّل كقولنا كلما كان ا ب فكل ج د
وكلما كان ه ز فكل د ط وان كان محمولاً فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا كلما كان
ا ب فكل ج ب وكلما كان ه ز فلا شئ من ط د وان كان موضوعًا فيهما فهو الشكل الثالث

كقولنا

كقولنا كلما كان ا ب فكل د ج وكلما كان ه ز فكل د ط وان كان على عكس الاوّل فهو
الشكل الرابع كقولنا كلما كان ا ب فكل د ج وكلما كان ه ز فكل ط د فان كان قضية
واحدة فان كان تاليا فى المشارك من الصغرى للكبرى مقدمًا فى المشارك من الكبرى
للصغرى فهو الشكل الاوّل كقولنا كلما كان ا ب وكلما كان ج د فه ز وكلما كان ج ط
فكلما كان ه ز فك ل وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا كلما كان ا ب فكلما
كان ج د فه ز وكلما كان ج ط فليس البتة اذا كان ك ل فه ز وان كان مقدمًا فيهما
فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان ا ب فكلما كان ه ز فج د وكلما كان ج ط وكلما كان
ه ز فك ل وان كان على العكس فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان ا ب فكلما كان
ه ز فج د وكلما كان ج ط وكلما كان ك ل فه ز وان كان الثالث فان للاوسط تاليا
فى المشارك من الصغرى للكبرى مقدمًا فى الكبرى فهو الشكل الاوّل كقولنا
كلما كان ا ب فكلما كان ج د فه ز وكلما ه ز فج ط وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى
كقولنا كلما كان ا ب فكلما كان ج د فه ز وليس البتة اذا كان ج ط فه ز وان كان
مقدمًا فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان ا ب فكلما كان ه ز فج د وكلما كان
ه ز فج ط وان كان على العكس للاوّل فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان ا ب فكلما كان
ه ز فج د وكلما كان ج ط فه ز وان كان الرابع فان كان للاوسط تاليا فى الصغرى مقدمًا
فى المشارك من الكبرى للصغرى فهو الشكل الاوّل كقولنا كلما كان ا ب فج د وكلما كان
ه ز فكلما كان ج د فج ط وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا كلما كان ا ب فج د
وكلما كان ه ز فليس البتة اذا كان ج ط فج د وان كان مقدمًا فيهما فهو الشكل الثالث
كقولنا كلما كان ج د فا ب وكلما كان ه ز فكلما كان ج د فج ط وان كان على العكس للاوّل
فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان ج د فا ب وكلما كان ه ز فكلما كان ج ط فج د

وفيه ثلثة فصول الفصل الاول في
شرايط انتاجها اما الشكل الاول فيشترط اندراج الاصغر تحت الاوسط مع كون الاوسط
موضوعاً للاكبر وضعاً كلياً لانه لو انتفى الامران فاما ان لا يكون الاصغر مندرجاً
تحت الاوسط او يكون الاوسط موضوعاً للاكبر وضعاً جزئياً وكيف ما كان فلا
يتعدى الحكم من الكبرى الى الاصغر ولا يحصل النتيجة فلئن قال موجبة الصغرى
لا يشترط في هذا الشكل فانا اذا قلنا كل ج ليس ب وكلما ليس هو ب ليس هو ا فانه
ينتج كل ج ليس هو ا مع ان الصغرى ليست موجبة قلنا ما ذكرتم لا يتوجه علينا
فانا ندعي اندراج الاصغر تحت الاوسط لا موجبة الصغرى فاذا قلنا كل ج ليس هو ب
وكل ما ليس هو ب ليس هو ا كان الاصغر مندرجاً تحت الاوسط اذ الاوسط هو سلب الباء
وهو صادق على الاصغر وموضوع للاكبر فحصل فيه الشرط المذكور واذا قلنا في الكتب
ان في الشكل الاول يشترط فيه موجبة الصغرى اردنا به ما ذكرنا سواء كان الصغرى
موجبة او سالبة والضروب المنتجة منه اربعة الاول من اندراج كلي في الصغرى مع صدق
الاكبر على كل الاوسط ينتج صدق الاكبر على كل الاصغر كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا
الثاني من اندراج كلي في الصغرى مع سلب الاكبر عن الاوسط سلباً كلياً كل ج ب ولا
شيء من ب ا فلا شيء من ج ا الثالث من اندراج جزئي في الصغرى مع صدق الاكبر على
كل الاوسط ينتج صدق الاكبر على بعض الاصغر بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع
من اندراج جزئي في الصغرى مع سلب الاكبر عن الاوسط سلباً كلياً ينتج سلب الاكبر
عن الاصغر سلباً جزئياً بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا واما الشكل الثاني
فيشترط في انتاجه اختلاف مقدمتيه بالكيف مع كلية الكبرى اما الاول فلان المشترك
في ثبوت المحمول او سلبه قد يكونان متوافقين وقد يكونان متعاندين فلا ينتجان لا التعاند

ولا التوافق واما الثاني فلانه يصدق قولنا لا شيء من الانسان بفرس واخص الحيوان
فرس ولا ينتج سلب الحيوان عن الانسان ويصدق لا شيء من الانسان بفرس وبعض
الصهال فرس ولا ينتج حمل الصهال على الانسان فلا ينتج نتيجة لا ايجابية
ولا سلبية وكذلك يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان ولا ينتج سلب
الجسم عن الانسان وكذلك يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الحجر ليس بحيوان
ولا ينتج حمل الحجر على الانسان فلا ينتج لا موجبة ولا سالبة فلئن قال اذا قلنا كل ج ب
دايماً وكل ا ب لا دايماً فانه ينتج لا شيء من ج ا دايماً بالخلف مع عدم اختلاف المقدمتين
في الكيف قلنا لا نم عدم اختلافهما في الكيف فان قولنا كل ا ب لا دايماً مركب من موجبة
وسالبة والمنتج منها هو الجزء السلبي فانا اذا حذفنا قيد اللادوام الذي هو الجزء السلبي
لم يكن منتجاً فعلم انه لا بد فيه من اختلاف مقدمتيه في الكيف مع كلية الكبرى ويعتبر
مع الشرطين المذكورين صدق الدوام على الصغرى او صدق العرفي العام على الكبرى
وان يكون مع الممكنة ضرورية مطلقة اوليه اما مشروطة والا لاحتمل صدق نقيض
المطلوب مع المقدمتين فلا يحصل النتيجة وضروبه المنتجة اربعة الاول
من اندراج كلي في الصغرى مع سلب الاوسط عن كل الاكبر ينتج سلب الاكبر عن
كل الاصغر كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا اما بعكس الكبرى او بالخلف وهو
ان نقيض المطلوب لا يجامع المقدمتين اذ لو جامعهما لانتج الكبرى نقيض الصغرى
فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو محال الثاني اندراج كلي في الكبرى مع
سلب الاوسط عن كل الاصغر ينتج سلب الاكبر عن كل الاصغر لا شيء من ج ب وكل
ا ب فلا شيء من ج ا اما بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة او بالخلف
الثالث من اندراج جزئي في الصغرى مع سلب الاوسط عن كل الاكبر ينتج سلب

الاكبر عن بعض الاصغر بعض ج ب ولاشيء من اب فبعض ج ليس ا اما بعكس الكبرى
او بالخلف الرابع من اندراج كلي في الكبرى مع سلب الاوسط عن بعض الاصغر
ينتج سلب الاكبر عن بعض الاصغر بعض ج ليس ب وكل اب فبعض ليس ا بالخلف واما
الشكل الثالث يشترط في انتاجه اندراج الاوسط تحت الاصغر وموضوعيته لاحد
الطرفين وضعا كليا والا لم يتعد الحكم من الكبرى الى الاصغر فلا يحصل وضروبه
المنتجة ستة الاول من اندراج الاوسط تحت الطرفين اندراجا كليا ينتج صدق
الاكبر على بعض الاصغر كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بعكس الصغرى وبالخلف وهو
ان صدق نقيض المطلوب لا يجامع صدق المقدمتين لانه لو جامعهما لانتج مع
الصغرى نقيض الكبرى فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق هف الثاني من
اندراج الاوسط تحت الاصغر اندراجا كليا مع سلب الاكبر عن بعض الاصغر كل ب ج
ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا الثالث من اندراج الاوسط تحت الطرفين وجزئية
الصغرى ينتج صدق الاكبر على بعض الاصغر بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع
من اندراج الاوسط تحت الاصغر اندراجا جزئيا مع سلب الاوسط عن الاكبر عن كل
ينتج سلب الاكبر عن بعض الاصغر بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا وبيان
هذه الثلثة ما مر الخامس من اندراج الاوسط تحت الطرفين وجزئية الكبرى ينتج صدق
الاكبر على بعض الاصغر كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا بعكس الكبرى وجعلها صغرى
ثم عكس النتيجة وبالخلف السادس من اندراج الاوسط تحت الاصغر اندراجا كليا
مع سلب الاكبر عن بعض الاصغر كل ب ج وبعض ب ليس ا بالخلف واما الشكل
الرابع فيشترط في انتاجه احد الامور وهو اما اندراج الاكبر تحت الاوسط مع صدق
الاصغر على كله او اندراج الاوسط تحت الاصغر مع صدق سلبه عن الاكبر سلبا

كليا بالعرض في العام او اندراج الاكبر تحته اندراجا كليا مع سلب الاصغر عنه ومع صدق
الدوام على الصغرى والعرض في العام على المقدمتين والا لاحتمل صدق نقيض المطلوب
مع المقدمتين فلا يحصل النتيجة وضروبه خمسة الاول من اندراج الاوسط تحت
الاصغر والاكبر تحت الاوسط كلاهما كليين ينتج صدق الاكبر على بعض الاصغر كل ب
ج وكل اب فبعض ج ا بعكس الترتيب ثم النتيجة الثاني من اندراج الاوسط تحت الاصغر
والاكبر تحت الاوسط والكبرى جزئية فقط ونتيجته ما مر كل ب ج وبعض اب فبعض
ج ا الثالث من اندراج الاكبر تحت الاوسط اندراجا وسلب الاصغر عن كل الاوسط ينتج
سلب الاكبر عن كل الاصغر لا شيء من ب ج وكل اب فلا شيء من ج ا وبيانهما ما مر الرابع
من اندراج الاوسط تحت الاصغر اندراجا كليا وسلبه عن كل الاكبر ينتج سلب الاكبر عن
بعض الاكبر كل ب ج ولا شيء من اب فليس بعض ج ا بعكس المقدمتين الخامس من
اندراج الاوسط تحت الاصغر اندراجا جزئيا مع سلبه عن كل الاكبر ونتيجته ما مر في الضرب
المتقدم بعض ب ج ولا شيء من اب فليس بعض ج ا بعكس المقدمتين ايضا فلئن قال
اذا صدق قولنا بعض ب ليس ج ما دام ب لا دايما وكل اب دايما ينتج بعض ج ليس ا دايما
بعكس الصغرى ارتد الى الشكل الثاني مع انتفاء ما ذكرتم من الشرطية فلا يكون ما ذكرتم شرطا
كذا
واذا قلنا كل ب ج دايما وبعض ا ب ليس ب ما دام الا دايما ينتج بعض ج ليس ا دايما بعكس
الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث وكذا اذا قلنا لا شيء من ب ج ما دام ب لا دايما وبعض
ا ب دايما فانه ينتج ليس كل ج ا ما دام ج لا دايما بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة قلنا
نحن ندعي اشتراط ما ذكرتم في القياس المؤلف من قضيتين بسيطتين وما ذكرتموه ليس
كذلك فان قولنا بعض ب ليس ج ما دام ب لا دايما مركب من موجبة وسالبة فاقتضى
صدقهما معا انعكاس السالبة فيكون النتيجة لازمة من المجموع من حيث هو مجموع حتى

لوذكرنا الثابتة وحدها ولايقيدها باللادوام لاتنعكس فلايحصل النتيجة الفصل الثالث
فى المختلطات اما الشكل الاول فالصغرى فيه ان كانت ممكنة لم يشتمل على شروط الانتاج
لعدم اندراج الاصغر تحت الاوسط ولوفرض الاوسط بالفعل مع الكبرى الضرورية
ليصير الاكبر ضروريا للاصغر ثم يصير ضروريا فى نفس الامر لاستحالة انقلاب ماليس بضرورى
ضروريا ومنعنا الكبرى على ذلك التقدير فالصغرى لابد ان يكون فعلية وهى ماعدا الممكنة
والمطلقة المتوسطتين والعرفية والمشروطة العامتين ينتج كالكبرى ومع الممكنة المتوسطة
ينتج ممكنة عامة ومع المطلقة المتوسطة ينتج مطلقة عامة ومع العرفية والمشروطة العامتين
ينتج كالصغرى الا اذا انفردت الصغرى بالضرورة فانه ينتج كل قيد فى الصغرى سوى قيد
الضرورة اى يجب ان يحذف قيد الضرورة من الصغرى ليكون الباقى بعده جهة النتيجة
حتى اذا كانت الصغرى ضرورية مطلقة والكبرى عرفية عامة فيحذف قيد الضرورة
من الصغرى فيبقى دايمة فيكون النتيجة دايما وعلى هذا فقس واما الشكل الثانى فان كانت
احدى مقدمتيه ضرورية فالنتيجة دايمة وان كانت احديهما والاخرى احدى الفعليات
ينتج ايضا دايمة واما فى غير ذلك فان صدق العرفى العام على المقدمتين فالنتيجة فيه عامة
وان صدق على الكبرى فقط فان كانت الصغرى مطلقة متوسطة ينتج مطلقة متوسطة
وان صدق عليها الوقتية المطلقة ينتج مطلقة وقتية وان كان غيرها فان كانت فعلية
ينتج مطلقة عامة وان كانت ممكنة ينتج مع المشروطة العامة ممكنة عامة ومع غيرها
وان كانت ممكنة ينتج مع المشروطة العامة ممكنة عامة ومع غيرها لاينتج وساير الاختلاطات
لايشتمل على شرط الانتاج واما الشكل الثالث فان كان صغراه ممكنة لم يشتمل على شرايط الانتاج
فلابد ان يكون فعلية والكبرى ان كانت ضرورية او دايمة فالنتيجة يتبعها وان كانت عرفية
عامة او مشروطة عامة فالنتيجة عكس الصغرى وان كانت مطلقة متوسطة فهى مع

القزوينية

الضرورية والدايمة والعرفية والمشروطة العامتين ينتج مطلقة متوسطة ومع البواقى
ينتج مطلقة عامة وان كانت احدى الفعليات الباقية فهى مع الضرورية والدايمة
ينتج مطلقة متوسطة ومع البواقى ينتج مطلقة ينتج مطلقة عامة وان كانت ممكنة
ممكنة متوسطة فهى مع الضرورية والمشروطة العامة ينتج ممكنة متوسطة ومع البواقى
ينتج ممكنة عامة وان كانت احدى الممكنات الباقية فهى مع الضرورية ينتج ممكنة متوسطة
ومع البواقى ينتج ممكنة عامة والبيان فى الكل بالخلف واما الشكل الرابع فالضروب
الثلثة المتقدمة منه ينتج عكس النتيجة اللازمة من الاول عند عكس الترتيب والضربان
الاخيران ينتجان عين النتيجة اللازمة فى الاول عند عكس المقدمتين الفصل الثالث
فى احكام المركبات فى الاختلاطات اما الشكل الاول فان كانت صغراه مركبة فقط
فهناك قرينتان احديهما من الجزء المندرج تحت الاوسط مع الكبرى والثانية من
الجزء الذى لاينتدرج تحته معها فيلزم من المركب النتيجة اللازمة من الاولى مثل قولنا
كل ج ب لادايما وكل ب ا بالفعل فيكون معناه ان كل ج ب بالفعل ولا شىء من
ج ب بالفعل وكل ب ا بالفعل فيلزم منه النتيجة الموجبتين فقط وان كانت
الكبرى مركبة فقط فهناك ايضا قرينتان احديهما من الصغرى مع الجزء الاول والثانية
من الصغرى مع الجزء الثانى فيلزم من المركب مجموع النتيجتين مثل قولنا كل ج ب
بالفعل وكل ب ا بالفعل لادايما يحصل منه قرينتان احديهما كل ج ب بالفعل وكل
ب ا بالفعل والاخرى كل ج ب ولا شىء من ب ا بالفعل فالاولى ينتج كل ج ب بالفعل
والثانية لاشىء من ج ا بالفعل فيلزم منه ان كل ج ا لادايما وان كانتا مركبتين جميعا
فهناك اربع قراين وهى التى يحصل من كل واحد من جزئى الصغرى مع كل واحد
من جزئى الكبرى والمنتج منهما مايحصل من الجزء المندرج من الصغرى تحت الاوسط

وهو كل واحد من جزئي الكبرى فيحصل من المركب نتيجتان فقط مثل قولنا كل ج ب لا دايما
وكل ب ا لا دايما فيحصل اربع قراين الاولى كل ج ب بالفعل والثانية كل ج ب بالفعل ولا
شيء من ب ا بالفعل والثالثة لا شيء من ج ب بالفعل وكل ب ا بالفعل والرابعة لا شيء
من ج ب بالفعل ولا شيء من ب ا بالفعل والاخيران لا ينتجان فيلزم من المركب كل ج د
بالفعل ولا شيء من ج ا بالفعل اي ج الا دايما وربما لا ينتظم من المركبات قياس صادق
المقدمات مثل قولنا كل ج ب دايما وكل ب ا ما دام ب لا دايما فانهما لو اجتمعا على الصدق
يلزم منه المحال واما الشكل الثاني فان كانت احدى المقدمتين مركبة بعد الاختلاف في
الكيف حصل منه قرينتان احديهما من متحد في الكيف والاخرى من المختلفين فيلزم منه
ما ينتجه المختلفتان في الكيف مثل قولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب لا دايما فيحصل
قرينتان احديهما كل ج ب دايما ولا شيء من ا ب بالفعل فينتج لا شيء من ج ا دايما
والاخرى كل ج ب دايما وكل ا ب بالفعل وذلك لا ينتج شيئا فلا يلزم من المركب
الا ما نتيجة الاختلاف فقط وان كانتا مركبتين بعد الاختلاف فيحصل منهما اربع
قراين قرينتان مختلفتان في الكيف وقرينتان متحدتان فيه ولا ينتج الا القرينة المشتملة
على شرط الانتاج فيلزم من المركب ما يلزمها مثل قولنا كل ج ب ما دام ج لا دايما
ولا شيء من ا ب ما دام ا لا دايما فيحصل منه اربع قراين احداها كل ج ب ما دام ج
ولا شيء من ا ب ما دام ا والثانية لا شيء من ج ب بالفعل وكل ا ب بالفعل والثالثة
ج ب ما دام ج وكل ا ب بالفعل والرابعة لا شيء من ج ب بالفعل ولا شيء من ا ب
ما دام ا والمنتج منها الاولى فقط والنتيجة هي قولنا لا شيء من ج ا ما دام ج وقس على ما
ذكرنا الشكل الثالث والرابع في استعمال المركبات واعلم ان الشكل الاول سواء كانت
مقدمتاه صادقتين او مفروضتي الصدق فانه يلزم منه النتيجة انتاجا بينا واما

الاشكال الثلاثة

الاشكال الثلاثة فانها يتم البرهان على انتاجها اذا كانت مقدماتها صادقة اما اذا كانت
مفروضة الصدق فلا فلان العكس ممنوع على ذلك التقدير وكذا الخلف فان الكذب
جاز ان يلزم المحال بان يكون ممتنعا اما بذاته او بغيره الدرس الرابع في الاقترانات الشرطية
ومنه خمسة فصول الفصل الاول من الاقترانات الكاينة من الحملية والمنفصلة ويشترط
فيها ان يكون المنفصلة موجبة كلية اما حقيقية او مانعة الخلو فقط والا لم يجب اجتماع
الحملية مع الجزء المشارك لها على الصدق فلا يحصل النتيجة ثم الحملية اما ان يجعل صغرى فيها الا صح
او كبرى وعلى التقديرين فاما ان يكون الشركة بينها وبين احد جزئي المنفصلة او بينها
وبين كل واحد منها فهذه اقسام اربعة اما القسم الاول فيشترط فيه اشتمال الحملية مع الجزء
المشارك لها في الاوسط في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة
مانعة الخلو مركبة من احد جزئي الكبرى ونتيجة التاليف من الحملية والجزء المشارك لها
في الاوسط الضرب الاول من الشكل الاول كل ج ب ودايما اما كل ب ا او ه ز ينتج دايما
ه ز او كل ج ا لان كل ج الا ان الصادق مع الصغرى اما ه ز او كل ب ا فان ه ز فقد حصل
المطلوب وان كان كل ب ا فقد صدق قولنا كل ج ب وكل ب ا وكل ج ا وقس عليه
ساير الضروب في كل شكل من الاشكال واما القسم الثاني فيشترط فيه اشتمال الحملية
مع كل واحد من جزئي المنفصلة على تاليف منتج والمنتج منفصلة مانعة الخلو مركبة
من نتيجتي التاليفين الضرب الاول من الشكل الاول كل ج ب ودايما اما كل ب ا او كل
ب د ينتج دايما اما كل ج ا او كل ج د لان الصادق مع الصغرى ان كان كل ب ا
ينتج كل ج ا وان كان كل ب د ينتج كل ج د وقس عليه ساير الضروب في كل شكل
من الاشكال واما القسم الثالث فيشترط فيه اشتمال الحملية مع الجزء المشارك لها
من الصغرى في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة

الخلو مركبة من احد جزئی الصغری ونتیجة التألیف بین الحملیة وبین الجزء المشارك
لها فی لاوسط الضروب لاول من الشکل دایما اما اب او کل ج د وکل د ه ینتج دایما
اما اب او کل ج ه وقس علیه سایر الضروب فی کل شکل من لاشکال واما القسم
الرابع فیشتمل فیه اشتمال الحملیة مع کل واحد من جزئی الصغری علی تالیف منتج الضرب
لاول من الشکل لاول دایما اما کل اب او کل ج ب د ینتج دایما اما کل اد او کل ج د وقس
علیه سایر الضروب فی کل شکل من لاشکال الفصل الثانی فی لاقترانات الکاینة من
الحملیة والمتصلة فان کانت المتصلة لزومیة فلا یحصل منهما نتیجة متصلة لانا اذا قلنا
کلما کان اب فکل ج د وکل د ه فالمتصلة یدل علی ملزومیة اب لکل ج د والحملیة یدل
علی ان کل د ه فی نفس لامر فجاز ان لا یبقی الحملیة علی ذلك التقدیر فلا ینتج کلما کان
اب فکل ج د فنتیجها یکون منفصلة ویشترط فیه ان یکون المتصلة موجبة کلیة
لیلزمها المنفصلة المرکبة من نقیض المقدم وعین التالی والمشترکة اما ان یکون
بین الحملیة وبین تالی المتصلة او بینها وبین مقدمها وعلی تقدیرین فالمتصلة اما ان
یکون صغری او کبری فهذه اقسام اربعة اما القسم لاول فیشترط فیه اشتمال التالی مع
الحملیة فی کل شکل علی تالیف منتج من ذلك الشکل والنتیجة منفصلة مانعة الخلو
مرکبة من نقیض مقدم المتصلة ونتیجة التالیف بین الحملیة وتالی المتصلة الضرب
لاول من الشکل لاول کلما کان اب فکل ج د وکل د ه ینتج دایما اما لیس اب او کل
ج ه لان المتصلة یلزمها اما لیس اب او کل ج د وهی مع الکبری ینتج المطلوب وقس علیه
سایر الضروب فی کل شکل من لاشکال واما القسم الثانی فیشترط فیه ما یشترط فی
القسم لاول والنتیجة منفصلة مانعة الخلو مرکبة من نقیض مقدم الکبری ومن
نتیجة التالیف بین الحملیة والتالی الضرب لاول من الشکل لاول کل ج ب وکلما کان

فکل ب ا ینتج دایما اما لیس ه ز او کل ج الان الکبری یلزمها اما لیس ه ز او کل ب ا وهو مع
الصغری ینتج المطلوب وقس علیه سایر الضروب فی شکل من لاشکال واما القسم
الثالث فیشترط فی انتاجه اشتمال نقیض مقدم المتصلة مع الحملیة فی کل شکل علی
تالیف منتج من ذلك الشکل والنتیجة منفصلة مانعة الخلو مرکبة من عین التالی
الصغری ونتیجة التالیف بین الحملیة ونقیض المقدم والصواب لاول من الشکل
لاول کلما کان لیس کل ج د فاب وکل د ه ینتج دایما اما اب او کل ج ه لان الصغری
یلزمها اما اب او کل ج د وهو مع الکبری ینتج المطلوب وقس علیه سایر الضروب
فی کل شکل من لاشکال واما القسم الرابع فیشترط فیه ما یشترط فی القسم الثالث والنتیجة
منفصلة مانعة الخلو مرکبة من نقیض تالی الکبری ونتیجة التالیف بین الحملیة ونقیض
المقدم الضرب لاول من الشکل کل ج ب وکلما کان لیس کل ب ا فه ز ینتج دایما
اما ه ز او کل ج الان الکبری یلزمها اما ه ز او کل ب ا وهو الصغری ینتج المطلوب
وقس علیه سایر الضروب فی کل شکل من لاشکال وان کانت اتفاقیة ینتج مصاحبة
نتیجة التالیف بین الحملیة والجزء المشارك من المتصلة للجزء غیر المشارك او بالعکس
مثل قولنا کلما کان اب فکل ج د وکل د ه ینتج کلما کان اب فکل ج ه اتفاقیة وقس
علیه سایر الضروب ولاشکال الفصل الثالث القراین الکاینة من المتصلات المقدمتان
کانتا لزومیتین فلا یحصل منهما نتیجة متصلة لانا اذا قلنا کلما کان اب فج د وکلما
کان ج د فه ز فالکبری یدل علی الملازمة بین لاوسط ولاکبر فی نفس لامر والصغری
یدل علی صدق لاوسط علی تقدیر صدق لاصغر فجاز ان لا یبقی الملازمة بین لاوسط
ولاکبر علی تقدیر صدق لاصغر فلا یلزم منه ملازمة لاکبر للاصغر وانما ینتجان نتیجة
منفصلة ولاوسط بین المقدمتین اما ان یکون جزءا تاما فیهما او غیر تام فیهما او تاما فی

احديهما غير تام فى الاخرى اما القسم الاول فالمنتج منه ضربان احدهما الضرب الاول
من الشكل ونتيجته منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض مقدم الصغرى وعين تالى
الكبرى لانا اذا قلنا كلما كان اب فج د وكلما كان ج د فه ز ينتج دايما ليس اب فه او ز
ولان الصغرى يلزمها دايما اما ليس اب او ج د فالصادق مع الكبرى ان كان
هو الاول فقد لزم المطلوب وان كان الثانى فقد لزم ه ز فيحصل المطلوب ايضا
والثانى الضرب الاول من الشكل الرابع ونتيجته منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض مقدم
الكبرى وعين الصغرى لانا اذا قلنا كلما كان ج د فاب وكلما كان ه ز فج د فدايما اما
اب وليس ه ز بعكس الترتيب واما القسم الثانى فالشركة اما ان يكون بين تاليهما او بين
مقدم الصغرى وتالى الكبرى او بالعكس او بين مقدميهما جميعا اما الاول فيشترط
على اشتمال التاليين فى كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة
مانعة الخلو مركبة من نقيض مقدم الصغرى ونتيجة التاليف بين الكبرى وتالى الاصغر
الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان اب فكل ج د وكلما كان ه ز فكل د ط ينتج دايما
اما ليس اب وليس ه ز او كل ج ط لان الصغرى يلزمها اما ليس اب او كل ج د فان
كان الصادق مع الكبرى هو الاول فقد صح المطلوب وان كان الثانى لزم نتيجة
التاليف بين تالى الصغرى والكبرى وهو قولنا اما ليس ه ز او كل ج ط وقس عليه
ساير الضروب فى كل شكل من الاشكال واما الثانى فيشترط فيه اشتمال نقيض مقدم
الصغرى مع عين تالى الكبرى فى كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة
منفصلة مانعة الخلو مركبة من عين تالى الصغرى ومن نتيجة التاليف بين نقيض
مقدم الصغرى مع الكبرى الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان ليس كل ج د
فاب وكلما كان ه ز فكل د ط ينتج دايما اما اب وليس ه ز او كل ج ط لما عرفت واما

الثالث فيشترط فى انتاجه اشتمال عين تالى الصغرى مع نقيض مقدم الكبرى فى
كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة
من نقيض مقدم الصغرى ونتيجة التاليف بين عين التالى الصغرى مع الكبرى
الضرب الاول من الشكل كلما كان اب فكل ج د وكلما كان ليس كل د ط فه ز
ينتج دايما اما ليس اب وه ز او كل ج ط وقس عليه ساير الضروب فى كل شكل من
الاشكال واما الرابع فيشترط فى انتاجه اشتمال نقيض مقدم الصغرى مع نقيض
مقدم الكبرى فى كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة
الخلو مركبة من عين تالى الصغرى ومن نتيجة التاليف بين نقيض مقدم الصغرى
مع الكبرى الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان ليس كل ج د فاب وكلما كان
ليس د ط فه ز ينتج دايما اما اب وه ز او كل ج ط وقس عليه ساير الضروب فى كل شكل
من الاشكال واما القسم الثالث والتام اما ان يكون جزء من الكبرى او من الصغرى وعلى
التقديرين فالمنتج هو الضرب الاول من الشكل الاول والضرب الاول من الشكل الرابع
والنتيجة على التقدير الاول منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض مقدم الصغرى ونتيجة
التاليف بين تالى الصغرى وعين الكبرى وعلى التقدير الثانى منفصلة مانعة الخلو
مركبة من نقيض مقدم الكبرى ونتيجة التاليف بين عين الصغرى وتالى الكبرى
على نهج ما عرفت وان كانت احديهما لزومية والاخرى اتفاقية فان كانت الشركة
فى جزء تام كانت منفصلة اتفاقية اما الشكل الاول فان كانت الصغرى فيه اتفاقية
فان كانت الكبرى فيه موجبة انتج اتفاقية لان الاوسط ملزوم للاكبر ومجامع
للاصغر فيكون لازمه مجامعا له وان كانت سالبة فلا ينتج لان الاوسط ليس ملزوما
للاكبر وهو مجامع للاصغر فاحتمل ان يكون الاكبر مجامعا للاصغر واحتمل ان

لايكون فلا يحصل النتيجة وان كانت الصغرى لزومية فان كانت الكبرى سالبة
ينتج اتفاقية لان الاكبر غير مجامع للاوسط فلا يكون مجامعا الملزوم والا لكان
مجامعا له وان كانت موجبة فلا ينتج لان ما يجامع اللازم لا يجب ان يكون مجامعا
لملزومه لاحتمال كذب الملزوم **واما الشكل الثانى** فان كانت السالبة فيه اتفاقية انتج
اتفاقية لان الاوسط لازم لاحد الطرفين وغير مجامع للطرف الاخر فالطرفان
لا يجتمعان وان كانت لزومية فلا ينتج لان الاوسط اذا لم يكن لازما لاحد
الطرفين وكان جامعا للطرف الاخر احتمل اجتماع الطرفين فلا يحصل النتيجة
واما الشكل الثالث فان كانت الكبرى فيه موجبة انتج اتفاقية لان الاوسط
ملزوم لاحد الطرفين ومجامع للطرف الاخر فالطرفان يجتمعان وان كانت
سالبة فلا ينتج لان الاوسط ملزوم لاحد الطرفين وغير مجامع للطرف الاخر فاحتمل
اجتماع الطرفين فلا يحصل النتيجة **واما الشكل الرابع** فالضربان الاولان منه ان كانت
الكبرى فيهما اتفاقية انتجا اتفاقية لان الاوسط ملزوم للاصغر ومجامع للاكبر
فالاصغر والاكبر يجتمعان وان كانت لزومية فلا ينتجان لما عرفت فى الشكل الاول
واما الضرب الثالث فان كانت الكبرى لزومية انتج اتفاقية لان الاوسط غير
مجامع للاصغر والاكبر ملزوم للاوسط فالاصغر والاكبر لا يجتمعان وان
كانت الكبرى فيه اتفاقية فلا ينتج واما الضربان الاخيران فلا ينتجان بالبيان
الذى عرفت فى الشكل الاول وان كانت الشركة فى جزء غير تام فيهما فلا ينتج
المتصلة لان الصادق فى نفس الامر جاز ان لا يبقى على ذلك التقدير وانما ينتج
المنفصلة المانعة الخلو ويشترط فيه موجبة المقدمتين وكلية اللزومية مع
اشتمال تاليها ونقيض مقدمها مع الجزء المشارك لها من الاتفاقية على تاليف

منتج والنتيجة منفصلة مانعة الخلو من نقيض مقدم اللزومية مع صاحبه
نتيجة التاليف بين المتشاركين للجزء غير المشارك من الاتفاقية او بالعكس ان
كان المشترك جزء من تالى اللزومية ومنفصلة مانعة الخلو من عين تالى اللزومية
ومصاحبه نتيجة التاليف بين نقيض مقدم اللزومية والجزء المشارك له للجزء غير
المشارك من الاتفاقية او بالعكس ان كان المشترك جزءا من نقيض المقدم والنتيجة
ينتج الاتفاقية فى الكم وان كانت الشركة فى جزء تام فى احديهما غير تام فى الاخرى كان
احد طرفى احدى المقدمتين شرطه مشاركة للاخرى فى احد الطرفين وشرطه ايجاب
المقدمتين وكلية اللزومية واشتمال المتشاركين فى كل شكل على شرايطه وان لا
يكون الشرطية مقدم اللزومية وهى مهما اما جزء اتفاقية ونتيجة متصلة اتفاقية مقدمها
نتيجة التاليف وتاليها الجزء غير المشارك من الاتفاقية ان كان الشرطية مقدمها
وبالعكس ان كانت تاليها واما تاليا فى اللزومية ونتيجته اتفاقية مانعة الخلو مركبة
من نتيجة التاليف ونقيض الجزء غير المشارك من اللزومية وان كانتا اتفاقيتين
كانت النتيجة اتفاقية سواء كانت الشركة فى جزء تام فيهما او فى احدهما فقط او فى جزء غير
تام فيهما جميعا وبيان النتايج على نهج ما مر **الفصل الرابع فى القراين الكاينة من المنفصلات**
الاوسط بين المقدمتين اما ان يكون جزءا تاما فيهما او لا يكون فان كان تاما فيشترط
فيه ان يكون المقدمتان موجبتين واحداهما كلية وان يكونا مانعتى الجمع فقط فلا
مانعتى الخلو فقط والا لم يلزم منها اتصال ولا انفصال ولما لم يتميز احد طرفى واحدة
من المقدمتين عن الاخر لم يتميز الصغرى عن الكبرى ولا شكل عن شكل ولا احد طرفى
النتيجة ولا احد طرفى النتيجة عن الاخر ولا يخلو اما ان يكونا حقيقيتين او لا يكونا كذلك
فان كان الاول فاما ان يكونا كليتين او احديهما كلية فقط فان كانتا كليتين فينتجان

منفصلتين مانعتي الخلو احديهما مركبة من غير الجزء غير المشترك من الاولى
ونقيض الجزء غير المشترك من الثانية والاخرى بالعكس مثاله دايما اما اب او ج د
ودايما اما ج د او ه ز ينتج دايما اما اب وليس ه ز مانعة الخلو لان الصادق
من الاولى ان كان اب فقد حصل المطلوب وان كان ج د فليس ه ز ينتج دايما
اما ه ز او ليس اب لان الصادق من الثانية ان كان ه ز فقد حصل المطلوب وان
كان ج د فليس اب وان كانت احديهما جزئية فان كانت الاولى جزئية انتج المنفصلة
الثانية جزئية وان كان الثانى لزم صدق منع الجمع على احديهما ومنع الخلو على
الاخرى فيكون النتيجة منفصلة مركبة من عين الجزء غير المشارك من التى يصدق
عليها منع الخلو ونقيض الجزء غير المشترك من التى يصدق عليها منع الخلو ونقيض
الجزء غير المشترك من التى فتصدق عليها منع الجمع وهى كلية ان كانت المقدمتان
كليتين وجزئية ان كانت احديهما جزئية فان لم تكن تاما فيهما فاما ان يكون غير
تام فيهما او فى احديهما فقط فان كان غير تام فيهما فيشترط ان لا يكون فيه مانعة
الجمع فقط مع موجبة المقدمتين وكلية احديهما والا لم يلزم اجتماع المتشاركين
على الصدق فلا يحصل النتيجة والاوسط اما ان يكون مشتركا بين احد
جزئى الصغرى واحد جزئى الكبرى وكل واحد من جزئى الكبرى وبين احد
جزئى الكبرى وكل واحد من جزئى الصغرى وكل واحد من جزئى الكبرى
اما القسم الاول فيشترط فيه اشتمال المتشاركين على ضرب منتج من ضروب
الاشكال الاربعة والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نتيجة التاليف
بين الجزئين المشتركين فى الاوسط وبين الجزئين الاخيرين من الصغرى والكبرى
وهى كلية ان كانت المقدمتان كليتين وجزئية ان كانت احديهما جزئية الضرب الاول

من الشكل

من الشكل الاول دايما اما اب او كل ج د ودايما اما كل د ط او ه ز ينتج دايما اما
اب او ه ز او كل ج ط لان الصادق من الصغرى مع الكبرى ان كان اب فقد
حصل المطلوب وان كان ج د فالصادق من الكبرى ان كان ه ز فقد حصل
المطلوب وان كان كل د ط فينتج كل ج ط وقس عليه ساير الضروب فى كل شكل
من الاشكال واما القسم الثانى فيشترط فى انتاجه اشتمال الجزء المشارك من
الصغرى لكل واحد من جزئى الكبرى على ضرب منتج من ضروب الاشكال
الاربعة النتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نتيجتى التاليفين الحاصلين
من مشاركة احد جزئى الصغرى مع كل واحد من جزء الكبرى والجزء غير المشارك
من الصغرى وهى كلية ان كانت المقدمتان كليتين وجزئية ان كانت احديهما
جزئية الضرب الاول من الشكل الاول دايما اما اب او كل ج د ودايما اما كل د ه او كل
د ز ينتج دايما اما اب او كل ج ه او كل ج ز وقس عليه ساير الضروب والاشكال
اما القسم الثالث فيشترط فى انتاجه اشتمال التاليفين الحاصلين من مشاركة
احد جزئى الكبرى كل واحد من جزئى الصغرى على ضرب منتج من ضروب الاشكال
الاربعة والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نتيجتى التاليفين والجزء الاخر
من الكبرى وهى كلية ان كانت المقدمتان كليتين وجزئية ان كانت احديهما
جزئية الضرب الاول من الشكل الاول دايما اما كل اب او كل ج ب ودايما
اما كل ب د او ه ز ينتج دايما اما كل اد او كل ج د او ه ز وقس عليه ساير الضروب
والاشكال واما القسم الرابع فيشترط فى انتاجه اشتمال كل تاليفين حاصلين من مشاركة
اى جزء كان من جزئى الصغرى مع كل واحد من جزئى الكبرى على ضرب منتج من
ضروب الاشكال الاربعة والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نتايج التاليفات

لاربعة وهي كلية ان كانت المقدمتان كليتين وجزئية ان كانت احديهما جزئية الضرب
الاول من الشكل الاول دايما اما كل اب وكل ج ب ودايما اما كل ب داوه ز وينتج
دايما اما كل ا داو كل ج داوه ز وقس عليه ساير الضروب والاشكال واما القسم الرابع
فيشترط في انتاجه اشتمال كل تاليفين حاصلين من مشاركة اي جزء كان من جزئي الصغرى
مع كل واحد من جزئي الكبرى على ضرب منتج من ضروب الاشكال الاربعة والنتيجة
منفصلة مانعة الخلو مركبة من نتايج التاليفات الاربعة وهي كلية ان كانت المقدمتان
كليتين وجزئية ان كانت احديهما جزئية الاول من الشكل الاول دايما كل اب وكل ج ب
ودايما كل ب داو كل ب ه ينتج دايما اما كل ا داو كل ا ه او ج داو كل ج ه
وقس عليه ساير الضروب والاشكال فلئن قال بان ههنا قسما آخر وهو ان يشارك
الجزء الاول من الصغرى للجزء الاول من الكبرى فقط والثاني للثاني فقط مثل قولنا
دايما اما كل اب او كل ج د ودايما اما كل ب ه او كل د ز ينتج منفصلة هكذا دايما
اما كل اب وكل ب ه او كل ج د لان الصادق من الصغرى ان كان اب فقد
حصل المطلوب وان كان كل ج د فان كان الصادق من الكبرى كل ب ه فقد
حصل المطلوب ايضا وان كان كل د ز لزم كل ج ز وينتج منفصلة اخرى هكذا دايما
اما كل ج داو كل د ز لما مر قلنا لا نم ان هنا قسم اخر وهذا لان الاوسط وهو المكرر الذي
يحذف في النتيجة مشترك بين احد جزئي واحد جزئي الكبرى لان المطلوب ان كان
المنفصلة الاولى فالاوسط هو المشترك بين جزء الثاني من الكبرى وان كان المنفصلة الثانية
فالاوسط هو الجزء المشترك بين الجزء الاول من الصغرى والاول من الكبرى وكيف ما كان
فالاوسط مشترك من احد جزئي الصغرى واحد جزئي الكبرى وان كان غير تام في احديهما
فقط فيشترط فيه ما يشترط في المشتركين في جزء غير تام فيهما مع اشتمال فيهما الجزء ما يتداركها

على تاليف

على تاليف منتج والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نتيجة التاليف بين الجزء
المشترك وبين ما يشاركه فيه والجزئين الاخيرين من المقدمتين مثل قولنا دائما
اما اب وج د ودايما اما ه ز او كلما كان ج د فح ط ينتج دايما اما اب او ه ز او ج ط
وقس عليه ساير الضروب **الفصل الخامس في القراين الكاينة من المتصلة والمنفصلة** الاوسط اما ان
يكون جزءا تاما في المقدمتين او غير تام فيهما او في احديهما فقط فان كان تاما فيهما
فان جعلت المتصلة صغرى لم يتميز الشكل الاول عن الثاني والثالث عن الرابع لان
اجزاء المنفصلة لا يتميز بعضها عن البعض بالطبع ثم المتصلة ان كانت لزومية
فيشترط ان يكون موجبة كلية والا لم يلزم من تاليفها مع المنفصلة اتصال ولا
انفصال والاوسط اما ان يكون تالي المتصلة او مقدمها فان كان المتصلة
فالمنفصلة ان كانت موجبة فيشترط كونها حقيقية او مانعة الجمع وان كانت
سالبة فيشترط كونها مانعة الخلو فقط والمتصلة يجعل تارة صغرى وتارة كبرى
ومجموع الضروب ثمانية الاول كلما كان اب فج د ودايما اما ج د او ه ز فدائما
اما اب او ه ز مانعة الجمع لان مجامع اللازم لا يجامع الملزوم الثاني كلما كان
اب فج د وقد يكون اما ج د او ه ز فقد يكون اما اب او ه ز الثالث كلما كان
اب فج د وليس البتة اما ج د او ه ز وليس البتة اما اب او ه ز مانعة الخلو لان
اللازم اذا كذب مع كذب الملزوم مع كونه الرابع كلما كان اب فج د وقد لا يكون
اما ج د او ه ز فقد لا يكون اما اب او ه ز والاربعة الباقية هي التي يحصل من
تبديل صغرى هذه الضروب فكبراها بصغراها وان كان الاوسط مقدم
المتصلة فالمنفصلة ان كانت موجبة فيشترط كونها حقيقية او مانعة الخلو
وان كانت سالبة فيشترط كونها مانعة الجمع فقط والمتصلة يجعل تارة صغرى

وتارة كبرى ومجموع الضروب ثمانية الاول كلما كان ج د فاب ودايما اما ج د
او ه ز فدايما اما اب او ه ز مانعة الثاني كلما كان ج د فاب فقد يكون اما ج د
او ه ز فقد يكون اما اب او ه ز الثالث كلما كان ج د فاب وليس البتة اما ج د
او ه ز فليس البتة اما اب او ه ز مانعة الجمع لان الملزوم اذا كان مجامعا للشيء
كان لازم مجامعا له الرابع كلما كان ج د فاب وقد يكون اما ج د او ه ز فقد لا يكون
اما اب او ه ز ولا ربعة الباقية هي التي يحصل من تبديل صغرى هذه الضروب
بكبراها وكبراها وان كانت الباقية فسوآء كان الاوسط تالى المتصلة او مقدمها
فيشترط ان يكون المتصلة موجبة والمنفصلة كلية مانعة الجمع وقس تركيب
الضروب والنتايج على الضروب التي مرت وان الاوسط غير تام فيهما فيشترط
ان يكون المقدمتان موجبتين والمتصلة كلية والمنفصلة اما حقيقية او
مانعة الخلو والمتصلة ان كانت لزومية فالاوسط ان كان جزءا من التالى فاما
ان يكون مشتركا بين تالى المتصلة وبين احدى جزئي المنفصلة او بينه وبين كل
واحد منهما فان كان الاول فيشترط اشتمال التالى مع الجزء المشارك له في كل شكل
على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض
مقدم المتصلة ونتيجة التاليف بين التالى والمنفصلة سوآء جعلت المتصلة
صغرى او كبرى الضرب الاول من الشكل الاول والمتصلة كلما كان اب وكل
ج د ودايما اما كل د ط او ه ز ينتج دايما اما ليس اب او ه ز او ج ط وقس عليه ساير الضروب
في كل شكل من الاشكال على تقديري كون المتصلة صغرى وكبرى وان كان
الثاني فيشترط اشتمال التالى مع كل واحد من الجزئين في كل شكل على تاليف منتج
من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض مقدم المتصلة

ونتيجة التاليف بين التالى والمنفصلة سوآء جعلت المتصلة صغرى او كبرى
الضرب الاول من الشكل الاول والمتصلة كلما كان اب فكل ج د ودايما اما
كل د ط او ه ز ينتج دايما اما ليس اب او ه ز او ج ط وقس عليه ساير الضروب
في كل شكل من الاشكال على تقديري كون المتصلة صغرى وكبرى وان كان
الثاني فيشترط اشتمال التالى مع كل واحد من الجزئين في كل شكل من الجزء على
تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض مقدم
المتصلة ونتيجة التاليف بين التالى والمنفصلة سوآء جعلت المتصلة صغرى
او كبرى الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان اب فكل ج د ودايما اما كل د ه
او د ز ينتج دايما اما ليس اب كل ج ه او كل ج د وقس عليه ساير الضروب في كل
شكل من الاشكال على تقدير بحيث كون المتصلة صغرى وكبرى وان كان
جزءا من المقدم فيشترط اشتمال نقيض المقدم مع احد جزئي المنفصلة او مع كل
واحد منهما في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة
الخلو مركبة من تالى المتصلة ونتيجة التاليف بين نقيض مقدم المتصلة
مع المنفصلة كلما كان ليس كل ج د فاب ودايما اما كل د ط او ه ز ينتج دايما
اما اب او ه ز او كل ج ط وقس عليه ساير الضروب في كل شكل من الاشكال
على تقديري كون المتصلة صغرى وكبرى وعلى تقديري الاشتراك مع
احد الجزئين ومع كل واحد منهما وان كان جزءا من مقدم المتصله ومن تاليها
جميعا فيشترط نقيض المقدم وعين التالى مع احد جزئي المنفصلة او مع كل
واحد منهما في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة
الخلو مركبة من النتيجة الحاصلة من نقيض مقدم المتصلة وعين تاليها مع المنفصلة

الضرب الاول من الشكل الاول والمشاركة مع احد جزء في المنفصلة كلما
كان ليس كل ج ب فكل اب ودايما اما كل ب د او ه ز ينتج اما كل ج د او
كل د او ه ز وقس عليه ساير الضروب في كل شكل من الاشكال على تقديري
كون المنفصلة صغرى او كبرى وعلى تقديري مشاركة نقيض المقدم وعين
التالي لاحد جزئي المنفصلة ولكل واحد منهما ان كانت اتفاقية فالنتيجة
مصاحبة نتيجة التاليف بين الجزء المشارك من الاتفاقية بين المنفصلة للجزء غير
المشارك منها او بالعكس وان كان غير تام في احديهما فقط فيشترط ان يكون
المقدمتان موجبتين واحديهما كلية وان يكون المنفصلة حقيقية او مانعة
الخلو مع اشتمال ما فيهما الجزء التام مع ما يشاركه فيه على تاليف منتج والنتيجة
منفصلة مانعة الخلو مركبة من نتيجة التاليف بين المتشاركين والجزء غير المشارك
مثل قولنا كلما كان اب فج د و دايما اما ه ز وكلما كان ج د فح ط ينتج دايما اما
ليس اب او ه ز او ح ط وقس عليه ساير الضروب **اللامع الخامس في القياسات
الاستثنائية** الشرطية الموضوعة فيه اما ان يكون ينتج متصلة او منفصلة فان
كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج
نقيض المقدم واما استثناء عين التالي ونقيض المقدم فلا ينتج لاحتمال ان
يكون التالي اعم من المقدم ولا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص ولا من رفع الاخص
رفع الاخص ثم الاتصال والاستثناء ان لم يكن في حالة واحدة ولا بد من كلية
الاتصال او كلية الاستثناء والا لاحتمل ان يكون حال الاتصال غير حال الاستثناء
فلا يحصل ولا ينتظم قياس صادق المقدمات من متصلة اتفاقية مع استثناء
نقيض تاليها ضرورة اجتماع الجزئين على الصدق ولا جزم للعقل بانعقاد قياس

صادق المقدمات من لزوم جزئي مع استثناء المقدم استثناء كليا لانا
اذا قلنا قد يكون اذا كان اب فج د لكن اب دائما كان معناه انه لو فرض
المقدم بعض الامور التي لا يلزم من اجتماعها فالمقدم محال لزم التالي الكاذب
صادق مع صدق كل امر هذا شانه وذلك غير معلوم وان كانت منفصلة
فان كانت حقيقية فاستثنا عين اي الجزئين كان ينتج نقيض الاخر واستثناء
نقيض ايهما كان ينتج عين الاخر كقولنا دايما اما ان يكون العدد زوجا او فردا
لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه
ليس بفرد فهو زوج وان كانت مانعة الجمع فاستثناء عين ايهما ينتج نقيض الاخر
واما استثناء النقيض فلا ينتج لامكان اجتماعهما على الكذب كقولنا دايما اما ان
يكون هذا الشيء حجرا او شجرا لكنه حجر فليس بشجر لكنه شجر فليس بحجر وان كانت
مانعة الخلو فاستثناء نقيض ايهما كان ينتج عين الاخر واستثناء العين لا ينتج
لامكان اجتماعهما على الصدق كقولنا دايما اما ان يكون زيد في البحر او لا يغرق
لكنه ليس في البحر فهو لا يغرق لكنه يغرق فهو في البحر وربما يكون المنفصلة ذات
اخر فاستثناء عين احديهما ينتج نقيض البواقي كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زايد على الاخر او ناقصا او مساويا لكنه زايد فليس بمساو ولا ناقص فاستثناء
نقيض ايهما كان ينتج منفصلة من بقية الاخرى كقولنا لكنه ليس بزايد فهو اما
ناقص او مساو **اللامع السادس في اساس المركب** وهو اما موصول ومفصول اما
الاول فهو الذي يذكر فيه نتايج بسايطه تارة نتيجة وتارة مقدمة مثل قولنا
كل اب وكل ب ج وكل اج ثم نقول اج ثم نقول كل اج وكل ج د فكل اد واما الثاني
فهو الذي يفصل منه نتايج بسايطه مثل قولنا كل اب وكل ب ج وكل ج د وكل د ه

فكل ا ه ومن جملة المركبات الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه وهو
مركب من قياسات استثنائية ولكن المطلوب ليس ج ب وكل ب ا مقدمة
صادقة في نفسها وكل ج ا كاذبة نقول كلما كان كل ج ب مع كل ب ا جميعاً كان
كل ج ا لكن التالي كاذب فالمقدم ثم نقول كلما لم يكن كل ج ب مع كل ب ا فاما
ليس كل ج ب واما ليس كل ب ا مانعة الخلو لكن المقدم حق فالتالي حق ثم نقول
اما ليس كل ج ب واما ليس كل ب ا مانعة الخلو لكن ب ا وليس كل ج ب
ومنها القياس المقسم وهو الذي يجعل صغراه منفصلة فيشترك اجزاء
الانفصال فيها في الموضوع ويضم اليه حمليات متشاركة في المحمول ليحصل منه
نتيجة حملية مثل قولنا دايما اما كل ا ب وكل ا ج وكل ب د وكل ج د فالمنفصلة
مع الحملية الاولى ينتج دايما اما كل ا د وكل ا ج والحملية الاخرى مع هذه النتيجة
ينتج كل ا د والكبرى المنفصلة التي يتشارك اجزاء الانفصال منها في المحمول اذا
انضم اليها حمليتان متشاركتان في الموضوع كانت النتيجة ايضا حملية كقولنا كل
ا ب وكل ا د ودايما اما كل ب ه ينتج كل ا ه ولا اقتراني البسيط من المنفصلة والحملية
اذا تشارك اجزاء الانفصال فيه في الموضوع وكان محمول احد جزئي الانفصال
محمولا على الآخر ينتج حملية ايضا مثل قولنا دايما اما كل ا ب وكل ا ج وكل ب ج ينتج
كل ا ج لانه ينتج اما كل ا ج او نتيجة التاليف قد يكون منتجا وان لم يتكرر فيه
الاوسط بيانه مثل قولنا كل ج ب بالفعل وكل ا ب هو لا ب دايما ينتج لا
شيء من ج ا دايما والا فبعض ج ا بالفعل وهو مع الثانية ينتج بعض ج هو لا ب
دايما وقد كان كل ج ب بالفعل هف واما التمثيل فهو الحكم على جزئي
لوجوده في جزئي آخر يشاركه في معنى كما يقال البناء حادث والفلك يشاركه في

التاليف فهو حادث فليس قياسا بالفعل ولا يفيد اليقين لاحتمال ان يكون
العلة غيره المقالة الخامسة تشتمل على ثلثة لوامع اللامع الاول في القضايا التي
هي مبادي الاقيسة كل قضية فاما ان يؤثر في النفس بامر تصديقي او بامر غير تصديقي
والاولى هي التي تستعمل في الحجج ولا يخلو اما ان يستعملها القاصد لها التصديق
نفسه او لتصديق خصمه فان استعملها التصديق نفسه فلا بد ان يكون اما
يقينية او ظنية مشتبهة باحدهما والا لما بادرت النفس الى استعمالها والتقصر
واليقين هو اعتقاد ان الشيء كذا مع انه لا يمكن ان يكون الا كذا والظن هو الحكم
على الشيء مع الشعور بامكان نقيضه واليقينيات هي المبادي اما ان يحكم العقل
بها لذاته غير متوقف الا على تصور طرفها وهي الاوليات كقولنا الكل اعظم
من الجزء والواحد نصف الاثنين فان وقع التوقف في الحكم فانما وقع لعدم التصور
وان توقف الحكم فيها على الاحساس فهي المشاهدات مثل قولنا النار محرقة والشمس
مشرقة ويدخل فيها الوجدانيات وهي التي يكون بمشاهدة قوى باطنة مثل الحكم بان
لنا شهوة وفكرة وجوعا وعطشا وان توقف على اعتبار آخر وراء المشاهدة
فهي على اقسام منها المجربات وهي التي يحكم العقل فيها بعد تكرار المشاهدة فينضم اليه
قياس يصير المشاهدة لنسبة مفيدة لليقين كما اذا عرض للسقمونيا اسهال الصفراء
ووقعت المشاهدة به على سبيل التكرار وحصل شعور العقل بانه ليس بالاتفاق في
والا لما كان دايما ولا اكثريا وجزم العقل بانه من اليقينية وفرق بين التجربة والاستقراء
فان الاستقراء هو الذي يجعل المشاهدة الجزئية مبداء للحكم الكلي كما يقال
الانسان والدواب والطيور يحرك فكها الاسفل عند المضغ ومتى كان كذلك
كان كل حيوان محرك فكه الاسفل عند المضغ وذلك لا يفيد اليقين واما التجربة

فهى ان ينضم الى المشاهدة قياس يحكم العقل بسببه ومنها الحدسيات وهى التى يحكم العقل بها بعد مشاهدة القراين دون الاحساس بالاثر كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس بعد مشاهدة هيئات تشكل النور فيه من غير رؤية الاثر والفرق بين التجربة والحدس ان الحدس لا يتوقف على فعل يفعله الانسان حتى يعرف بواسطة المطلوب والتجربة يتوقف على ذلك ومنها المتواترات وهى قضايا مبداء الحكم بها كثرة الشهادات وشرطها ان يكون ممكنة ويكون النفس امنة من وقوع التواطؤ فيها وان انتهى بالاخير الى المشاهدة كالحكم بوجود مكة ووجود الحوادث التى وقعت فيها ولا ينحصر الشهادات الموقعة فى عدد فكم من شخص يحصل له اليقين بعدد من الشهادات ولا يحصل لغيره وكم من عدد يفيد اليقين فى قضية دون غيرها وربما عدد يفيد اليقين واكثر منه لا يفيد واما الظنيات فهى التى يحكم فيها باحد طرفى النقيض مع شعور الذهن بامكان الاخر وسبب الظن بها اما شهرتها ويقال لها المشهورات او قبولها ممن يحسن به الظن ويقال لها المقبولات ومن المشهور ما يؤثر فى النفس فى اول الامر ثم التفت النفس اليه بطل تاثيره كما يقال انصر اخاك ظالما او مظلوما فانه يؤثر فى اول الامر ثم اذا نظر اليه علم ان الظالم لا ينصر اخاك او غيره وسبب اشتهار القضية اما مصلحة عامة او عادة او رقة او حمية كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وشكر المنعم محمود وايذا الحيوان سمج وكشف العورة مذموم الى غير ذلك واما المشبهات فمنها المشبهات فطرة وهى الوهميات التى يخالف العقليات الصادقة كالحكم بان كل موجود مشار اليه وهى اما يدفع اذا اقام البرهان على كذبها وحكم الوهم فى الامور المحسوسة حق كالحكم بان الجسمين لا يحصلان فى حيز واحد فى حالة واحدة وانما بين لنا ان الحكم الذى نسب الى الوهم ليس للعقل لان

القوة

القوة الواحدة بذاتها لا يدفع شيئا ويقبله فى حالة واحدة والوهم يساعد العقل فى المقدمات المنتجة لنقيض حكمه ثم اذا الى النتيجة رجع عنها ومنها المشبهات لا فطرة وهى التى تشتبه بسبب اشتباه اللفظ او المعنى وان كان لتصديق خصمه فهى الالزامية وهى التى يسلمها الخصم فيستعمل عليه لالزامه واما الثانية وهى التى ياثر بامر غير تصديقى وهى التى ياثر بنقيض اوسط ولا تصديقها ايقاع التصديق مثل قولنا للعسل انه مرة معناه فينفر منه الطبع ومثل قولنا للمطبوخ المسهل انه شراب مروق فرغب فيه النفس واذا عرفت اصناف القضايا فاعلم ان القياس ان كان مؤلفا بالمقدمات يقينية فهو البرهان وان كان مؤلفا من مقدمات مشهورة والزامية فهو الجدل ومنفعته دفع معاندى الحق واقناع من لم يصل الى درجة البرهان وتقرير ما وضع فى الشرايع والنواميس والامور الجدلية وتدرب الطبع وتصحيحه بكثرة الاعتراضات الجدلية فان انفع الرياضات لطالب العلم وان كان مؤلفا من مقدمات مقبولة او مظنونة غير مشهورة فهو الخطابة ومنفعته ترغيب المخاطب فى امور دينية ومصلحته وتنفيره عما سوى ذلك وهو الذى يستعمله الخطباء والوعاظ وان كان مؤلفا من المشبهات فهو المغالطة نفعه الاحتراز عنه وقد يجرب به قوة من يراد تجربته ويسمى ههنا الاعتبار قياسا مجربا وان كان مركبا من المخيلات اللامع الثانى فى البرهان وفيه خمسة فصول الفصل الاول فى المطالب وهى ثلثة مطلب ما ومطلب هل ومطلب لم اما مطلب ما فعلى وجهين احدهما الذى يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلا وما العنقاء والثانى الذى يطلب به حقيقة الذات الموجودة كقولنا ما الحركة وما الزمان واما مطلب هل فعلى قسمين ايضا احدهما البسيط وهو مطلب هل الشيء موجود او ليس بموجود وكقولنا هل الزمان

لم فيه ما هو بحسب التصديق والوجود معًا واحدهما الاول ما يطلب به التصديق فقط والثاني مطلب لم

موجودا وليس بموجود والثاني مركب وهو هل الشيء موجود بحال كذا او ليس
بموجود بحال كذا كقولنا هل الانسان موجود كاتبا او ليس بموجود كاتبا واما
مطلب ما ومنه ما هو بحسب الامر نفسه وهو الذي يطلب به علة وجود الشيء في
نفسه على ما هو عليه من وجوده فقط او من وجوده بحال ما واما مطلب اي
وكيف واين ومتى وغير ذلك فهي راجعة الى مطلب هل المركب فمطلب ما الذي
بحسب الاسم متقدم على كل مطلب والتي بحسب الامر متاخر عن مطلب هل البسيطة
فان الذي يطلب ذات الحركة وذات الزمان فانما يطلب حقيقة امر موجود واما
من يقول هل حركة او هل زمان او خلا او ملا فقد فهم او لا ما يدل عليه هذه الاسامي
فانه يمكن ان يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم ان المدلول عليه موجود او ليس بموجود
وان كان الجزء بالحقيقة انما يكون للموجود ولكن لا يعلم في اول الامر ان هذا
القول بحسب الامر او بحسب الذات الا بعد ان يعرف ان الذات موجود **الفصل
الثاني** في تقسيم البرهان الحد الاوسط اما ان يكون علة لنسبة الطرفين ذهنا و
عينا اي يعطي اللمية في التصديق وفي نفس الامر او لا يكون علة بهما جميعا بل يعطي
لمية التصديق فحسب والاول برهان اللم والثاني برهان الان وهو منقسم الى ما يكون
الاوسط معلولا للاكبر ويسمى دليلا والى ما لا يكون كذلك مثال برهان قولنا
الفحمة هي يشتعل النار وكل شيء يشتعل فيه النار فهو محترق فالفحمة محترقة مثال
الدليل قولنا الفحمة محترقة وكل محترق فقد مسته النار فالفحمة مستها النار
مثال الان الذي ليس بدليل قولنا كل بدليل قولنا كل انسان ضحاك وكل
ضحاك كاتب ولا يشترط في برهان اللم ان يكون الحد الاوسط علة للاكبر
مطلقا بل علة لوجود الاكبر في الاصغر حتى ان قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان

ج

جسم وكل انسان جسم يكون برهان اللم لان الحد الاوسط علة لاجتماع الطرفين
وان كان الجسم علة لوجود الحيوان ويجوز ان يكون علة له مطلقا وللنسبة
الى الاصغر على ما مر **الفصل الثالث** في اجزاء العلوم البرهانية وهي الموضوع
والمبادي والمسايل **اما الموضوع** فاعلم ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه
الذاتية كالمقدار للهندسة والعدد للحساب والمراد من الذاتي ههنا المحمول
الذي يلحق الموضوع من ذاته مثل ما يلحق الكم من المساوات والمناسبة وما يلحق
العدد من الزوجية والفردية وكل ما يلحق الشيء لماهيته او لبعض اجزائها فهو
ذاتي له واما ما يلحق الشيء لامر اخص كضحك للحيوان فليس بذاتي والذي
يلحقه لامر اعم فان كان الاعم مقوما لحقيقة الشيء فهو ذاتي والا فلا وما يلحق
الشيء لا لامر اعم ولا لامر اخص فيقال الذاتي الاولي **اما المبادي** فهي حدود موضوع
العلم واجزائه واعراضه الذاتية مع المقدمات التي يؤلف عنها قياساتها سواء
كانت واجبة القبول او مسلمة في الحال الى ان يبرهن عليها ويسمى المصادرات
والاصول الموضوعة والمبادي قد يكون عامة لجميع العلوم كقولنا كل شيء لا
يخرج عن النفي والاثبات وقد يكون عامة لبعض العلوم كقولنا الاشياء المساوية
لشيء واحد متساوية وان نصف شيء اقل من مجموعه فيشترك فيه الهندسة والحساب
والتي موضوعاتها موضوعة الصناعة او نوع من موضوعها او شيء من اعراضه
الذاتية ومحمولاتها اعراض ذاتية مساوية او عامة بسبب جنس كالمساوات للمقدار
فهي مبادي خاصة بالصناعة واذا كان الموضوع خارجا عن الصناعة اما المباينة
او عموم فهو ليس مبدا خاصا والمبادي العامة ان لا يستعمل بالفعل بل يترك بالقوة
او يستعمل مخصصة مثل ما يقال خطا اب مساويان لخط ج وكل خطين مساويين

لخطج فهما متساويين انتج ان خطي اب متساويان والاعتماد في الكبرى المخصصة
على ان الاشياء المتساوية لشيء واحد متساوية التي هي بالقوة ومقدمتا البرهان
الا يكون محمولهما ذاتيا بالمعنى المقوم فان الاكبر اذا كان ذاتيا للاوسط والاوسط
كان ذاتيا للاصغر فما الاكبر ذاتي للاصغر فيكون المطلوب نسبة مقوم الماهية
اليها هف ويجوز ان يكون محمول احديهما ذاتيا لمعنى المقوم ومحمول الاخرى ذاتيا
لمعنى المستعمل ههنا والمقدمة التي لا يكون محمولها ذاتيا اوليا ولا ذاتيا مطلقا فلا
يجوز استعمالها فان المقدمات اذا لم يكن فيها رعاية التناسب يلزم الخروج الى
امور غريبة فلا يكون العلوم متمايزة واما المسايل فهي القضايا التي يطلب بها التصديق
في ذلك العلم **الفصل الرابع** في اختلاف الموضوعات العلوم ونقل البراهين واشتراك
المبادي والمسايل **اعلم** ان اختلاف العلوم انما يكون لاختلاف موضوعاتها
سواء كان اختلاف الموضوعين لاختلاف الحقيقة مع اتفاق الجنس كموضوع
الهندسة والحساب او لاختلاف جهة التخصيص وان كان اصل الموضوع غير
مختلف بالحقيقة كجسم العالم فانه ينظر فيه الطبيعي وصاحب الهيئة لكن يختلف
جهة النظر فان الطبيعي ينظر فيه من حيث ان له مبدأ حركة وثبات وصاحب
الهيئة ينظر فيه من حيث ان له مقدارا وشكلا ووضعا وللاختلاف بالعموم والخصوص
وذلك على وجوه وهي اما ان يكون موضوع احد العلمين جنسا للاخر كموضوع
الهندسة والمجسمات او يكون موضوع العلم الخاص هو موضوع العام ماخوذا
مع عرض غريب كالكرات المتحركة تحت الكرات وليس على صاحب علم ما اثبات
موضوع علمه ولا اثبات مباديه والا لانتقل الكلام الى علوم اخرى فلا يتمايز العلوم
ولا يتصور ان يكون علمان يشتركان في موضوع واحد من غير اختلاف اعتبار

والا لكان العلمان علما واحدا ويجب ان يختلف المبادي ايضا في انفسها فانها
يختص لموضوع العلم والذي يقال ان علما يشترك في المبادي فانما يصح اذا كان
هناك مقدمات عامة يتخصص في كل علم لموضوعه كما عرفت في قولنا الاشياء
المساوية لشيء واحد متساوية واما نقل البرهان فقد يكون لاجل المبداء
كما ذكرنا وقد يكون لتخصيص البرهان كما اذا برهن على المخروط ببرهان هندسي
فاذا اضيف المخروط من البصر كان البرهان عليه ذلك بعينه واما المسايل فكثيرا ما
يشترك علمان في مسئلة واحدة ككروية الاجسام في الطبيعي والهيئة لكن صاحب
الطبيعي يعطي اللمية وصاحب الهيئة يعطي الانية فيختلف الماخذان وان كانت
المسئلة واحدة وكل اصل موضوع في علم فان البرهان عليه يكون في علم آخر
والغالب ان يكون فيما فوقه وقد يتفق ان يكون فيما تحته لكن يختلف الجهة والا
لوقع الدور والعلوم يجب ترتيبها بحسب ترتيب موضوعاتها ولا بد من الانتهاء
الى ما لا اعم من موضوعه وهو العلم الذي موضوعه الموجود من حيث موجود
وهو العلم الالهي **الفصل الخامس** في ان الحد لا يكتسب بالبرهان لانه لو برهن على الحد
لكان المحدود اصغر والحد نفسه اكبر ويحتاج الى وسط يوجب نسبة الحد الى
المحدود بالايجاب وذلك الوسط اما ان يكون اعم من المحدود او لا يكون فان
كان الاول والاكبر يجب ان يكون مساويا للاوسط او اعم فيكون الحد اعم من
المحدود هف وان كان الثاني فان حمل الاوسط على المحدود على انه حد له كان
للشيء الواحد حدان احدهما وسط في نسبة الاخر الى المحدود وان حمل عليه لا على انه
حد فالاكبر ان يقال حمل على الاوسط على انه حد ثبت له الاوسط كان الكبرى
نفس المطلوب مف وان حمل عليه على محمول على ما ثبت له الاوسط فينتج انه ثابت

للمحدود ولا يلزم من ذلك كونه حدًّا وان حمل عليه على انه حد للاوسط فلا يلزم ان
يكون حدًّا للمحدود لان حد الاوسط لا يجب ان يكون حدًّا للاصغر فلا يحصل
المطلوب فاذا لا سبيل الى اقامة البرهان على الحد اللامع الثالث في المغالطة
وفيه فصلان الفصل الاول في مأخذ الغلط اعلم ان الغلط في القياس اما لفساد
صورته او لفساد مادته او لهما جميعا اما الذي بسبب الصورة فان لا يكون
على شكل من الاشكال مثل ما يقع الاغفال عن الحد الاوسط فلا يتنقل بكليته
كما يقال الانسان له شعر وكل شعر ينبت ينتج ان الانسان ينبت ولا يكون على
ضرب منتج كما يقال الانسان حيوان والحيوان جنس لينتج ان الانسان جنس
وربما يقرن باحدى المقدمتين امر يختل به امر الصورة كما يقال الانسان وحده
ضحاك وكل ضحاك حيوان لينتج ان الانسان وحده حيوان والغلط فيه ان الوحدة
المقترنة بالانسان جعلت الصغرى مركبة من موجبة وسالبة لان معناها ان
الانسان ضحاك وغيره ليس بضحاك فلا ينتج ان الانسان وحده حيوان وربما
ينقل احد الطرفين الى النتيجة لا على الوجه الذي في الصغرى كما يقال الفلك
المحدد للجهات جسم لا جهة وراءه وكل جسم لا جهة وراءه فلا ينخرق فكل فلك لا
ينخرق وكما يقال زيد كامل النظر في العلوم البرهانية وكل كامل النظر في العلوم
البرهانية فهو حكيم فزيد هو الحكيم وربما يقع الغلط لسبب انه ينتج غير المطلوب
كما ادعى امتناع وجود واحتج على امتناعهما بالاله واجب الوجود وكل من هو واجب
الوجود فهو واحد واما الذي بسبب المادة فهو اما بسبب المصادرة على المطلوب وهو
ان يجعل الكبرى نفس المطلوب بسبب تبديل لفظ يراد به كما يقال كل انسان
بشر وكل بشر متفكر فكل انسان متفكر فالكبرى والمطلوب شيء واحد وبسبب ان

المقدمات ليست ابين من النتيجة كما يقال الشيء كذا جزء الجوهر وكل جزء الجوهر
جوهر فشيء كذا جوهر او بسبب كذب المقدمات وذلك لاجل الاشتباه بالصادق
والامكان مقبولا والاشتباه قد يكون في اللفظ وقد يكون في المعنى اما
الاشتباه اللفظي فقد يكون بسبب الاشتراك وقد يكون بسبب المجاز اما الذي
بسبب الاشتراك فمثل قول القايل الواجب اما ممكن الوجود او غير ممكن الوجود
وكل ممكن الوجود فهو ممكن العدم وكل غير ممكن الوجود فهو ممتنع الوجود
فالواجب اما ممكن العدم او ممتنع الوجود وذلك بسبب اشتراك اللفظ
فانه ان اريد بلفظ الممكن ما ليس بممتنع وهو الامكان العام فالواجب لذاته
ممكن بالامكان العام والممكن بهذا المعنى لا يجب ان يكون ممكن العدم
وان اريد به ما ليس بواجب ولا ممتنع فالواجب لذاته ليس ممكن بهذا المعنى
وما ليس بممكن بهذا المعنى لا يجب ان يكون ممتنعًا واما الذي بسبب المجاز
فمثل قول القايل العرض زايد على السطح لان السطح منقسم الى العريض وغيره
اذ يقال سطح عريض وغير عريض واستعمال العرض هيهنا بطريق المجاز اما
الاشتباه المعنوي فمنه ما يكون بسبب تركيب المفصل كمن وجد النفس جوهر
او هي بالقوة مركب وقال النفس جوهر بالقوة ليلزم انها ليست جوهرًا بالفعل
وقد يكون لتفصيل المركب كمن سمع ان الجسم يقال على الهيولى والصورة اي
مجموعهما فحكم بان الجسم يقال على الهيولى ويقال على الصورة وقد يقع بسبب ايهام
العكس كمن حكم ان كل موجود في الجهة بناء على ان كل ما في الجهة موجود وقد يكون
لاجل حكم الشيء لامر لازم لما عمّ منه ليتعدى الى المبارك كان لكمن علم ان الانسان
حادث فيظن ان حدوثه لاجل انه مركب فيظن ان كل مركب حادث ولم يتفطن

انه يجوز ان يكون ذلك بخصوص كونه انسانا ومنه اخذنا بالعرض مكان ما
بالذات كما يقال الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك فلا يثبت على موضع واحد
ومنه جعل ما وقع الشيء مكان ما به الشيء كقول القايل الابوة متوقفة على البنوة
والبنوة على الابوة فلا يمكن وجودهما والغلط فيه ان التوقف انما يقال فيما به الشيء
لا فيما مع الشيء ومما نسبه التوقف الدور غير الممتنع كما يقال البيضة متوقفة على
الدجاجة والدجاجة على البيضة والغلط فيه ان كل بيضة يتوقف على دجاجة هي
غير الدجاجة التي يتوقف على تلك البيضة ومنه اعطاء المعدوم حكم الموجود
كما يقال لو كان الجسم قابلا للقسمة الى غير النهاية لكان بين سطحي الجسم اجزاء
غير متناهية فظن ان الجسم اذا كان قابلا للقسمة الى غير النهاية يكون فيه اجزاء
حاصلة بالفعل غير متناهية بالعدد ومثل ان يقال الحركات لو كانت متناهية
فهي اما زوج او فرد فظن ان الحركات المعدومة لها كل مجموعي مشتمل على الاحاد
ومنه اخذها بالفعل مكان ما بالقوة كمن حكم على الهيولى بانها بالقوة فيكون
ذاتها بالقوة فيكون معدومة وهي باعتبار ذاتها بالفعل وقوتها بالنسبة الى امور
اخرى ومنه اخذ العدم المقابل ضدا كمن اخذ الشر ضدا للخير واثبت له مبدأ غير
مبداء الخير وقد يؤخذ العدم والملكة مكان السلب والايجاب كما يقال النفس
اما متصل بالعالم او منفصل عنه فان الاثبات والنفي لا يخرج منهما شيء ولم
يعلم ان الانفصال عدم الاتصال فما يمكن في حقه الاتصال ومنه جعل المحال
لازما من فرض كونه نبضا مع حركته حول النظر لاقصر ومنه جعل الاعتبارات
الذهنية خارجية كما يقال لو كان شيء كذا ممتنعا لكان امتناعه حاصلا في الخارج
فيكون الموصوف به موجودا في الخارج فيكون الممتنع موجودا هف ولا امتناع

اعتبار

اعتبار ذهني لا خارجي ومن المغالطات الصعبة ما قيل في اجتماع النقيضين
ان قول القايل كل كلامي كاذب في هذه الساعة اما ان يكون صادقا او كاذبا
فان كان صادقا لزم كذبه وصدقه وان لم يكن صادقا لزم ان يكون بعض افراد
كلامه في هذه الساعة صادقا ضرورة وجود كلامه في الخارج وذلك الفرد ليس
غير هذا الكلام اذ لا وجود لغيره في هذه الساعة فتعين صدق هذه الكلام فيلزم
صدقه وكذبه وحلها ان يقول لا نم انه لو كان كاذبا يلزم ان يكون بعض افراد
كلامه صادقا وهذا لان صدقه عبارة عن اجتماع صدقه وكذبه فيلزم من كذبه
عدم اجتماع صدقه وكذبه ولا يلزم من عدم اجتماع صدقه وكذبه ان يكون
صادقا **الفصل الثاني** في تركيب المغالطات وحلها **الاولى** بعض الواجبات
لا موجود في الخارج والا فكل واجب لذاته ليس لا موجود في الخارج وكل واجب
لذاته فهو موجود في الخارج لوجود الموضوع وكل لا موجود في الخارج لا واجب
لذاته في الخارج فبعض اللاواجب لذاته في الخارج فيكون موجودا في الخارج
ولا موجود في الخارج وهو محال **الثانية** لا شيء مما هو شريك البارى بممتنع لان
كل ما هو شريك البارى فهو مشارك له في النوع وكل مشارك له في النوع فهو
واجب لذاته ولا شيء من الواجب لذاته بممتنع فلا شيء مما هو شريك بممتنع **الثالثة**
بعض الحمار يمكن ان يكون موجودا في المسجد في هذا الوقت وكل موجود في المسجد
في هذا الوقت انسان بالضرورة لانا نفرض كذلك فبعض الحمار انسان بالضرورة
لانه لو فرض الاوسط بالفعل كان بعض الحمار انسانا بالضرورة واذا كان ضروريا
على تقدير ممكن وهو مح **فنقول** ايضا ان بعض الحمار يمكن ان يكون موجودا
في المسجد في هذا الوقت يمكن ان يكون كاتبا لان كل موجود فيه في هذا الوقت

على ان النقيض لم يلزم ان يكون موجودا في الخارج [illegible]

وكل موجود فی المسجد فی هذا الوقت یمکن ان یکون کاتبا لان کل موجود فیه فی
هذا الوقت فهو انسان اذا المفروض کذلك وکل انسان یمکن ان یکون کاتبا
فبعض الحمار یمکن ان یکون کاتبا ونقول ایضا ان کل نطفة انسان بالامکان
وکل انسان حیوان بالضرورة فکل نطفة حیوان بالضرورة لما مر الرابعة کل
جسم فلکی فهو لا متحرك بالعرض لان کل جسم فلکی فهو متحرك دایما الی الجهة الغربیة
وکل متحرك دایما الی الجهة الغربیة فهو لا ساکن بالضرورة مادام متحرکا الی الجهة الغربیة
وکل جسم فلکی فهو لا ساکن بالضرورة لان ضرورة سلب السکون حاصل فی جمیع
زمان الحرکة الغربیة وهی حاصلة فی جمیع زمان وجود الذات فیکون ضرورة سلب
السکون دائمة بدوام ذاته فکل جسم فلکی فهو لا ساکن بالضرورة وکل لا ساکن
بالضرورة فهو لا متحرك بالعرض وکل جسم فلکی فهو لا متحرك بالعرض الخامسة
بعض الجسم ممتد فی الجهات الی غیر النهایة والا فلا شیئ من الجسم بممتد فی الجهات الی
غیر النهایة جسم بالضرورة السادسة قد یکون اذا کان الواجب لذاته موجودا
فشریکه موجود لکن الواجب لذاته موجود مع کل امر فیکون موجودا مع کل امر من امر
انه یکون موجود المحال فشریکه موجود بیان الشرطیة ان کلما کان الواجب لذاته وشریکه
موجودین فالواجب لذاته موجود وقد یکون اذا کان الواجب لذاته موجودا فالمجموع
موجود وکلما کان المجموع موجودا فشریك موجود وقد یکون اذا کان الواجب
لذاته موجود السابعة ان کان کون الشیئ موجودا یستلزم کونه معدوما استلزاما
جزئیا لانه کلما کان الشیئ موجودا ومعدوما فهو موجود وکلما کان الشیئ موجودا او
معدوما فهو معدوم فقد یکون اذا کان الشیئ موجودا فهو معدوم الثامنة ان
وجود المقدار المجرد یستلزم کونه فی مادة لانه کلما کان المقدار المجرد موجودا فهو بعد

وکل بعد فهو مفتقر الی المادة لذاته والا لکان غنیا عنها لذاته فلا یحصل فی المادة
وکل مفتقر الی المادة لذاته فهو فی مادة ینتج کلما کان المقدار المجرد موجودا فهو فی مادة
فوجود المجرد یستلزم کونه فی مادة وهو مح فالمحال صادق فی نفسه التاسعة بعض
الواجب لذاته ملزوم لشریکه لان کل ما هو واجب لذاته ملزوم لشریکه فبعض الواجب
لذاته ملزوم لشریکه العاشر بعض النفوس قدیمة والا لکان الحدوث من لوازم
وجود النفس فیکون کلما کانت النفس موجودة فهی حادثة ومعنا مقدمة صادقة
وهی قولنا کلما کانت النفس قدیمة وموجودة فهی موجودة ینتج کلما کانت النفس قدیمة
وموجودة فهی حادثة هف الجواب اما الاولی فلا نم انه اذا صدق کل واجب لذاته
فهو موجود فی الخارج یلزمه کل لا موجود فی الخارج فهو لا واجب لذاته وانما یلزم
ذلك ان لو کانت الموجبة الکلیة ینعکس بعکس النقیض بشرط ان یجعل فیها غیر
الموضوع محمولا فلئن قال ان لم یصدق کل لا موجود فی الخارج لا واجب
لذاته فبعض اللاموجود فی الخارج واجب لذاته فبعض الواجب لذاته لا موجود
فی الخارج وقد کان کل واجب لذاته فهو موجود فی الخارج هف قلنا لا نم
انه لم یصدق کل لا موجود فی الخارج لا واجب لذاته فبعض اللاموجود فی
الخارج واجب لذاته بل یلزم من السالبة الجزئیة وهی بعض لیس اللاموجود فی
الخارج لا واجب لذاته وکل ذلك لا یستلزم صدق قولنا بعض اللاموجود
فی الخارج واجب لذاته لان الاعم لا یستلزم الاخص واما الثانیة قلنا لا نم ان کل
ما هو شریك الباری فهو مشارکه فی النوع قضیة صادقة وانما یصدق ان لو
کان الموضوع موجودا ونقول ایضا لا نم ان کل ما یشارکه فی النوع فهو واجب
لذاته ومستندا المنع ما مر واما الثالثة لا نم ان بعض الحمار یمکن ان یکون موجودا

في المسجد في هذا الوقت امكان نفس الموجود في المسجد واما الوجود المقيد
بهذا الوقت فهو ممتنع لكل حمار كما ان امكان نفس وجود الحادث حاصل
ابدا ووجوده المقيد بما قبل الوجود ممتنع ونقول ايضا لا نسلم ان الصغرى
الممكنة مع الكبرى الضرورية تنتج نتيجة ضرورية واما قوله لو حصل الاوسط
بالفعل كان الاكبر ضروريا للاصغر قلنا لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو بقيت
الكبرى صادقة على ذلك التقدير فلئن قال لو حصل الاوسط بالفعل منضما
الى صدق الكبرى كان الاكبر ضروريا للاصغر واذا كان ضروريا له على ذلك التقدير
وجب ان يكون ضروريا في نفس الامر والا لزم انقلاب ما ليس بضروري ضروريا
على تقدير ممكن هف قلنا لا نسلم ان ذلك التقدير ممكن بل الممكن حصول الاوسط
للاصغر بالفعل واما حصوله بالفعل منضما الى صدق الكبرى فامكانه ممنوع فانه
لا يلزم من كون الشيء ممكنا ان يكون انضمامه الى غيره ممكنا فان زيدا اذا لم يكن كاتبا
فكتابته ممكنة وانضمامها الى الواقع غير ممكن فان قيل حصول الاوسط بالفعل منضما الى
صدق الكبرى محتمل فيكون ممكنا والاكبر ضروري للاصغر على تقدير الانضمام
ضروريا في نفس الامر والا لزم انقلاب ما ليس بضروري ضروريا على تقدير ممكن
فيكون الممكن ملزوما للمحال هف قلنا ان اردتم بكونه ممكنا انه ممكن بالامكان الخارجي
وهو كونه ممكنا في نفسه فهو ممنوع وان اردتم به انه ممكن بالامكان الذهني
وهو تردد العقل فيه فلم قلتم ان الممكن بهذا التفسير لا يستلزم المحال لا بد له من برهان
واما قوله بان بعض الحمار يمكن ان يكون موجودا في المسجد في هذا الوقت وكل
موجود في المسجد في هذا الوقت يمكن ان يكون كاتبا قلنا لا نسلم ان الممكنتين
ينتجان وانما يكون كذلك ان لو حصل اندراج الاصغر تحت الاوسط بالفعل

فلئن

فلئن قال بان الاكبر ممكن للاوسط والاوسط ممكن للاصغر والممكن للممكن
للشيء ممكن له قلنا لا نسلم ان الاكبر اذا كان ممكنا لما ثبت له الاوسط بالفعل و
الاوسط ممكنا للاصغر يكون الاكبر ممكنا للاصغر وانما يكون كذلك ان لو كانت
ما ثبت له الاوسط بالفعل ممكنا للاصغر فانه لا يلزم من امكان الاوسط للاصغر
امكان ما ثبت له الاوسط بالفعل للاصغر ليلزم ما ذكرتم واما قوله كل نطفة يمكن
ان يكون انسانا قلنا لا نسلم وهذا لان الذات التي هي نطفة بالفعل يمتنع ان
يكون انسانا بل يمكن ان يزول صورة النطفة عن المادة ويحصل منها الصورة الانسانية
ولا يلزم من ذلك امكان صدق الانسان على الذات التي هي نطفة بالفعل واما
الرابعة قلنا لا نسلم ان الصغرى الدائمة مع الضرورية المشروطة تنتج ضرورية مطلقة
بل تنتج دائمة وهذا لان الكبرى يدل على ان الاكبر ضروري بشرط وجود الاوسط والاوسط
دائم بدوام ذات الاصغر فيكون الاكبر دائما بدوام ذات الاصغر مشروطا بشرط وجود
الاوسط ولا يلزم من ذلك ان يكون الاكبر ضروريا للاصغر مطلقا واما الخامسة
قلنا ان اخذتم موضوع القضية بحسب الوجود الخارجي فلا نسلم ان كل ممتد في
الجهات الى غير النهاية جسم وانما يكون كذلك ان لو كان للقضية موضوع وكذا
ان اخذتم بحسب الحقيقة وقيدتم الموضوع بامكان الوجود وان اخذتم بحسب الحقيقة
بحيث يدخل فيه الممتنع فاللازم حق واما السادسة قلنا لم قلتم بانه اذا صدق قولنا كلما
كان الواجب لذاته وشريكه موجودين فالواجب لذاته موجود يلزمه قد يكون اذا كان
الواجب موجودا فهو وشريكه موجودان وانما يلزم ذلك ان لو كانت الموجبة المتصلة
تنعكس موجبة متصلة ولئن سلمنا ذلك لكن لم قلتم بانه يصدق قولنا ان الواجب
لذاته موجود مع كل امر لا يلزم من اقترانه به مح بل الواجب لذاته موجود دائما مع

كل امر موجود فی نفس الامر ولم قلتم بانه یلزم من فرض وجوده مع لا یلزم من
اقترانه به **واما السابعة** فلا نم انتاج المتصلتین فی الشکل الثالث وانما ینتجان
ان لو کانت المتصلة منعکسة فلم قلتم انها منعکسة لابد له من برهان **واما
الثامنة** فلا نم انه اذا صدق قولنا کلما کان المقدار المجرد موجودا فهو بعد وکل
بعد فهو مادة ینتج کلما کان البعد المجرد موجود فهو فی مادة وانما ینتج ذلک ان
لو کان الاقتران من المتصلة والحملیة ینتج نتیجة متصلة وان سلمنا ذلک ولکن لم قلتم
بان استلزام الوجودی فی مادة مح وهذا لان وجود المقدار المجرد عندنا مح
والمحال جاز ان یستلزم المحال **واما التاسعة** قلنا لا نم صدق قولنا کل ما هو وا
الوجود لذاته وملزوم لشریکه فهو واجب الوجود لذاته وانما یصدق ذلک ان
لو کانت القضیة لها موضوع وان صدق موضوع القضیة بحیث یدخل فیه
الممتنع کانت المقدمتان صادقتین ویکون النتیجة الحقیقیة الموضوع ایضا صادقة
وهی قولنا بعض الواجب لذاته فهو ملزوم لشریکه **واما العاشرة** قلنا ان اردتم بقولکم
ان الحدوث یکون من لوازم وجود النفس المتصلة الکلیة اللزومیة فلا نم انه یلزم
صدقها وان اردتم به ان حصول الحدوث فی جمیع صور وجود النفس فیلزم منه
صدق المتصلة الاتفاقیة فاذا جعلناها صغری لا یکون القیاس منتجا ولئن سلمنا
صدق المتصلة الکلیة اللزومیة فلا نم انتاج المتصلتین نتیجة متصلة وینتقض بقسلیم
فالخلف ممنوع لان المحال جاز ان یلزمه المحال تم المنطق بعون الله وحسن توفیقه

بسم الله الرحمن الرحیم

العلم الثانی الالهی وفیه خمس مقالات **المقالة الاولی** یشتمل علی اربعة لوامع
اللامع الاول فی الوجود کل مفهوم فاما ان یمتنع وجوده لذاته وهو الممتنع بالذات
او لا یمتنع وح ان امتنع عدمه لذاته فهو واجب الوجود لذاته وان لم یمتنع فهو الممکن
لذاته ویفتقر فی وجوده الی مرجح یرجح وجوده علی عدمه ولکل واحد من الاخیرین
وجود اما الممکن فلان من الموجودات ما هو مرکب وکل مرکب فهو مفتقر الی اجزائه
التی هی غیره والمفتقر الی الغیر ممکن لذاته واما الواجب لذاته فلان جملة الممکنات
الموجوده لابد لها من مرجح متقدم علیها وذلک المرجح اما ان یکون داخلا
فیها او لا یکون والاول باطل لان الداخل لو کان مرجحا للجملة فاما ان یوجد
کل واحد منها اما بواسطة او بغیر واسطة او لا یوجد بعضها والاول باطل والا
لکان متقدما علی علته وهو مح والثانی باطل لانه لو لم یوجد کل واحد منها
لکان غیره مستقلا بایجاد بعضها فیکون المرجح للجملة هو هذا الداخل مع المؤثر
المستقل بایجاد ذلک البعض فلا یکون هو مرجحا وقد فرض مرجحا هف فالمرجح
للجملة خارج عنها والخارج واجب لذاته **ولقائل** ان یقول ان اردتم بالمرجح جملة

الامور التي يصدق على كل واحد منها انه مفتقر اليه فلم لا يجوز ان يكون هو نفس
الجملة وان اردتم به الفاعل فقط فلم قلتم بانه اذا استقل غيره بايجاد بعضها لا يكون
هو مرجحا بهذا التفسير والوجود اعنى كون الشيء في الاعيان امر مشترك بين الموجودات
لانا نعلم بالضرورة ان جملة الموجودات متشاركة في الكون في الاعيان وهو مغاير
للماهيات الممكنة لانه اما ان يكون نفس الماهية او داخلا فيها او خارجا عنها والاول
باطل لانه مشترك بين الموجودات كلها ولا شيء من الماهيات كذلك والثاني باطل
والا لكان وجود الماهية متقدما عليها في الذهن والخارج لوجوب تقدم الجزء
على الكل وهو مح فتعين الثالث وهو المطلوب **فلئن قلت** لو كان الوجود زايدا على
الماهية الممكنة لكان في الماهية الموجودة هويتان احديهما هوية الماهية والاخرى
هوية الوجود ويكون احديهما حالة في الاخرى وكل هويتين حلت احديهما في الاخرى
فلا بد ان يكون للمحل وجود غير وجود الحال فيكون للماهية وجود قبل وجود الحال
فيها ووجود آخر قبل ذلك الوجود فيكون بين الماهية والوجود وجودات بلا نهاية
وهو مح ولانه لو كان زايدا لكان له هوية غير الماهية ويكون له وجود اخر ويلزم
التسلسل **قلنا** لا نم ان كل هويتين حلت احديهما في الاخرى فلا بد ان يكون
للمحل وجود غير الحال بل لا بد ان يكون للمحل وجود اما الوجود الذي هو غير الحال
فلا واما قوله لو كان الوجود زايدا يلزم ان يكون له وجود اخر **قلنا** لا نم وانما
يلزم ذلك ان لو كان وجوده زايدا عليه ولئن سلمنا انه يلزم التسلسل ولكن لم
قلتم بان مثل هذا التسلسل باطل لا بد له من برهان والواجب لذاته ايضا وجوده
زايد على ماهيته لانه لو لم يكن كذلك فالواجب لذاته اما ان يكون هو الوجود المعتبر
اعنى النوع او الحصة او الوجود من حيث هو وجود والاول باطل لان الوجود المعتبر

مركب من الوجود المشترك والتعين فيكون مركبا فيفتقر الى اجزائه التي غيره والمفتقر
الى الغير ممكن لذاته والثاني ايضا باطل لان طبيعة الوجود لو كان واجبا لذاته لكان
غنيا بذاته عن الغير ولو كان كذلك لما حل في ماهية السواد والبياض **فلئن قال**
لا نم انه يلزم ان لا يحل وانما يلزم ان لو لم يكن علة بحلوله فيه **قلنا** لو كان واجبا لذاته
فان كان علة بحلوله في السواد وجب ان يلزم الحلول فيه فلا يفارقه اصلا وهف وان
لم يكن علة بحلوله فيه استحال ان يحل فيه لانه لو حل فيه لتعين به فيكون الواجب لذاته
متوقفا في تعينه على غيره وهو مح **فلئن قال** لو كان وجوده زايدا على ماهيته لكان
وجوده محتاجا الى غيره بوجه ما والا لما حل فيه فيكون ممكنا لذاته فيكون له علة وعلته ان كانت
نفس تلك الماهية لزم تقدمها على الوجود بالوجود وان كانت غيرها لزم افتقار الواجب
لذاته في وجوده الى غيره وهو مح **قلنا** لا نم انه يلزم تقدمها عليه بالوجود ولم لا يجوز
ان يكون متقدما عليه بذاتها لا بالوجود ويكون الوجود واجبا لذاتها **فلئن قال**
بان العلة المؤثرة في الوجود لا بد ان يكون متقدما بالوجود **قلنا** لا نم بل العلة المؤثرة
في وجود الشيء الذي لا يكون وجوده من ذاته بل من غيره يجب ان يكون متقدما عليه
بالوجود اما الماهية التي يكون وجودها من ذاتها ويكون ملزومة للوجود فلم لا يجوز
ان لا يتقدم على الوجود بالوجود والمذهب المشهور للحكماء ان وجود الواجب لذاته نفس
ماهيته مع اشتراك الموجودات كلها في الوجود ويمتاز هو عن غيره بقيد سلبي وهو انه
غير عارض لشيء من الماهيات واحتج الامام على ابطاله بوجوه احدها انه لو تجرد وجود
واجب الوجود فالوجود من حيث هو وجود اما ان يقتضي ان يكون مقارنا لماهية ما
او يقتضي ان لا يكون مقارنا او لا يقتضي واحدا من الامرين فان كان الاول فوجود
واجب الوجود مقارن لماهية ما وقد فرض خلافه هذا خلف وان كان الثاني فوجود

الممكنات غير مقارن لشيء من الماهيات هف وان كان الثالث فالوجود لم يتصف لاحد
هذين القيدين الا لعلة فتجرد وجود واجب الوجود لعلة فواجب الوجود لذاته ممكن
الوجود لذاته هف **الثاني** انه لو تجرد فتجرده ان كان لنفس الوجود او لامر داخل فيه كان
كل وجود مجردا هف وان كان لامر خارج فذلك الخارج اما ان يكون لازما للوجود
او ملزوما له او لا لازما له ولا ملزوما له فان كان الاول كان كل وجود مجردا وان كان
الثاني كان الوجود مقارنا لماهية ما وقد فرض خلافه هف وان كان الثالث كان الواجب
لذاته محتاجا في تجرده الى سبب منفصل فالواجب لذاته محتاج الى غيره وهو مح
الثالث ان الواجب لذاته مخصوص بانه يجب وجوده لذاته فالوجوب كيفية
لنسبة الوجود الى ذاته فذاته اما ماهية او وجود مقيد والثاني باطل لان
نسبة الوجود الى الوجود المقيد بالوجود لا يختص به بل كل وجود مقيد فان
الوجود يجب له فتعين الاول وهو المطلوب **الرابع** لو كان الواجب لذاته هو
الوجود المقيد بقيد سلبي فالمؤثر في العالم ان كان هو الوجود كان كل وجود مؤثرا
فيه وان كان هو الوجود مع قيد سلبي كان العدم مؤثرا في الوجود وهو مح **الخامس**
ان الواجب لذاته لو كان هو الوجود المقيد بقيد سلبي لكان الوجود غنيا بذاته
عن الغير ولو كان كذلك لكان كل وجود مشاركا لواجب الوجود في كونه غنيا
بذاته فوجب ان لا يعرض له الحاجة هذا ملخص كلامه والكل مدفوع **اما الاول** فلا نم
ان الوجود ان لم يقتض واحدا من الامرين لم يتصف الوجود باحدهما الا بعلة وانما
يلزم ذلك ان لو كان التجرد محتاجا الى العلة وهذا لان التجرد عبارة عن عدم العروض
للماهية وذلك انما يعرض له لعدم علة العروض وبهذا خرج الجواب عن الثاني
واما الثالث فلنا لا نم ان وجوب الوجود كيفية لنسبة الوجود الى ذاته بل وجوب الوجود

عندنا نفس ذاته **واما الرابع** فلنا لم لا يجوز ان يكون المؤثر هو الوجود بشرط عدم عروضه
للماهية فيكون العدم جزءا من العلة التامة ولا امتناع فيه **واما الخامس** فلنا لا نم ان
الوجود لو كان غنيا بذاته لكان كل وجود مشاركا للواجب الوجود في كونه غنيا بذاته
لجواز ان يكون الوجود غنيا بذاته ويكون الوجود المعين محتاجا فالحاجة تعرض
للمعين من حيث هو معين لا لطبيعة الوجود فالذي يبطل مذهبهم ما ذكرنا
ان الواجب لذاته لو كان هو المعين والمعين مركب مما به الاشتراك وما به الاختلاف
فيكون مركبا فيكون ممكنا لذاته وزعم بعضهم ان الوجود يقبل الاشتداد والتنقص
والواجب لذاته هو اقوى الوجودات وهو باطل لان الواجب لذاته يكون مركبا من
القدر المشترك مع الزيادة فيكون مركبا من امرين فيكون ممكنا لذاته وزعم صاحب
الاشراق ان وجود الممكنات في الاعيان نفس ماهياتها اذ لو كان زايدا لكان للماهية
هوية غير الوجود فيكون هناك موجودان لا موجود واحد هف والماهية الموجودة
ينفصل في العقل الى امرين الماهية والوجود ويكون التركيب بينهما تركيبا عقليا لا خارجيا
ويكون في العقل صورتان مطابقتان لامر واحد في الخارج والوجود المشترك بين
الموجودات اعتبار عقلي والواجب لذاته وجوده نفس ماهيته لانه لا ينفصل في العقل
الى ماهية ووجود والا لكان له ماهية كلية في العقل فيكون لها جزئيات نسبتها
اليها نسبة واحدة والواجب لذاته ان كان واقعا بها كان في ذلك ترجيحا بلا مرجح
وان كان واقعا بغيرها لكان الواجب لذاته محتاجا الى غيره وهو مح هذا ما استقر
عليه رايه وهو ضعيف لانا لا نم انه لو كان للماهية هوية وراء الوجود يكون هناك
موجودان بل يكون لها هوية مغايرة للوجود واما قوله بان التركيب بينهما تركيب عقلي
فقط فهو فاسد لانه لا يستحيل ان يحصل في العقل صورتان مغايرتان مطابقتان

لامر بسيط واما قوله بان الوجود المشترك من الاعتبارات العقلية ووجود واجب الوجود
لذاته نفس ماهيته فيقتضى ان لا يكون الوجود المشترك موجودا فى الواجب لذاته فيلزم
حصول فرد من افراد الوجود دون اشتماله على طبيعة الوجود وهو مح واما قوله بان الواجب
لذاته لو انفصل فى العقل الى ماهية ووجود لكان له ماهية كلية فيكون لها جزئيات
فى العقل نسبتها اليها نسبة واحدة قلنا لا نم لجواز ان يكون نسبته الى الخارجى اولى
ولئن سلمنا انه لا ينفصل فى العقل الى ماهية ووجود لكن لا يلزم من هذا ان يكون
وجوده نفس ماهيته فان من الجايز ان يكون وجوده زايدا على ماهيته ولا ينفصل فى
العقل الى ماهية ووجود بان لا يصير ماهيته معقولة اصلا لم قلتم انه ليس كذلك واما
الوجود الذهنى فالذى يدل على اثباته ان الكليات موجودة فاما ان يكون وجودها فى
الاعيان او فى الاذهان والاول باطل اذ ليس فى الاعيان شىء واحد مطابق لاشياء مختلفة
فتعين الثانى وهو المطلوب وهو امر مشترك بين الموجودات الذهنية والوجود الذهنى
يشارك الوجود الخارجى فى مطلق الوجود ويقال له الشبيه واحتج الامام على ابطال الوجود
الذهنى بانه لو حصل السواد والبياض فى الذهن عند تصورهما يلزم اجتماع الضدين ولانه
لو حصل فى الذهن صورة الحرارة والبرودة لكان الذهن متسخنا ومتبردا وهو مح قلنا لا نم
انه يلزم اجتماع الضدين وانما يلزم ذلك ان لو كانت الصورة المجردة للسواد
مضادة للصورة المجردة للبياض فانهما انما يتضادان عند حصول احديهما فى محل
معين واما قوله بانه يلزم ان يكون الذهن متسخنا ومتبردا قلنا لا نم وانما يلزم
ذلك ان لو كان الذهن قابلا للتسخن والتبرد وليس كذلك فانهما انما يقتضيان
ذلك عند حصولهما فى محل قابل واما العدم الخارجى فهو اللاكون فى الخارج
والعدم الذهنى هو اللاكون فى الذهن والوجود المطلق يقابله اللاكون المطلق

وكل واحد من هذه الثلثة له تمثل فى الذهن فيصدق على كل واحد منها ان له كونا
فى الذهن فيعرض لمفهوم اللاكون فى الذهن ان له كونا فى الذهن لا انه نفس الكون
فى الذهن لاستحالة كون الشىء عين نقيضه ولا واسطة بين قولنا الشىء موجود
فى الخارج او معدوم فى الخارج ولا بين قولنا الشىء موجود فى الذهن او معدوم
فى الذهن والعلم به بديهى والماهية المعدومة فى الخارج لا تقرر لها فى الخارج
والا لكان لها كون فى الخارج فيكون المعدوم موجودا وهو مح واحتج الامام على
ان المعدوم ليس بثابت فى الخارج بان المعدوم اما ان يكون مساويا للمنفى او اخص
منه او اعم والثالث مح لانه لو كان اعم لكان مفهومه غير مفهوم المنفى والا لكان
مساويا له هف واذا كان مفهومه غير مفهوم المنفى يكون مفهومه الثابت فيكون
كل معدوم ثابتا فنقول كل منفى معدوم وكل معدوم ثابت فكل منفى ثابت هف
فعلم ان المعدوم اخص من المنفى او مساويا له فنقول كل معدوم منفى وكل منفى
ليس بثابت فكل معدوم ليس بثابت وهو المطلوب قلنا لم قلتم بانه لو كان اعم وكان
مفهومه غير مفهوم المنفى يكون مفهومه الثابت وانما يلزم ذلك ان لو كانت المفهومات
منحصرة فى المنفى والثابت ولما لم ينحصر جاز ان يكون مفهومه مغاير المفهومى المنفى
والثابت فالحاصل ان المعدوم اذا كان اعم من المنفى يلزم صدق الثابت على بعضه فيكون
بعض المفهوم ثابتا فاذا قلنا المنفى معدوم وبعض المعدوم ثابت فلا ينتج المحال والمعدوم
لا يعاد بعينه اى لا يعاد مع جميع عوارضه فى وقت آخر لانه ان اعيد مع جميع عوارضه
فى وقت آخر واختصاصه بالوقت الذى كان موجودا فيه من عوارضه فيلزم اعادة الوقت
الذى كان فيه فى وقت آخر فيكون للزمان زمان آخر وهو مح واحتج الامام على امتناع
العود بوجوه احدها انه لا شىء من المعدوم لموصوف بصفة وجودية وكل ما يمكن عوده

فهو موصوف بصفة وجودية وهو الامكان فلا شئ من المعدوم يمكن عوده **الثانی**
انه لو امكن عود المعدوم لامكن عود الوقت الذی وجد فيه فيمكن انه لو امكن عوده
للزم من فرض وقوع الممكن مح لان وجود مثله المشارك له فی جميع الصفات ممكن
فيلزم من وجوده الثانی ومن وجود مثله عدم الامتياز بينهما وهو مح والكل ضعيف
اما الاول فلا نم ان الامكان صفة وجودية **واما الثانی** فلا نم انه لو امكن عوده
لامكن عود الوقت الذی وجد فيه ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بانه يمكن ان يعاد
هو فی ذلك الوقت ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم انه يكون مبتداء من حيث هو معاد
وانما يكون مبتداء ان لو لم يكن الوقت معادا ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان المحال
لزم من عوده بل لزم من عوده مع عود الوقت ووجوده فی الوقت المعاد فجاز ان
يكون المجموع محالا ويكون عوده ممكنا **واما الثالث قلنا** لا نم ان وجود مثله المشارك
له فی جميع الصفات ممكن ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان المحال لازم من عوده
بل هو لازم من عوده مع وجود مثله فجاز ان يكون المجموع محالا ولا يكون كل واحد
من جزئه محالا واحتج بعضهم على امكان العود بانه لو امتنع له الوجود الثانی
فامتناعه اما ان يكون لذاته او لا لذاته والاول مح والا لما وجد اصلا والثانی مح لانه
لو لم يكن لذاته لكان لعارض فيمكن زواله بحيث ذاته فيمكن عوده بحيث ذاته
وقد فرض امتناعه لذاته هف **قلنا** لم قلتم بان امتناع الوجود الثانی لو كان لذاته
لما وجد اصلا وانما يلزم ذلك ان لو كان امتناع الوجود الاول لذاته فانه من الجايز
ان يمتنع وجوده الثانی لذاته ويمكن وجوده الاول ايضا لذاته **اللامع الثانی** فی الماهية
ان لكل شئ حقيقة هو بها هو وهی مغايرة بجميع ما عداها لازمة كانت او مفارقة
وهی اذا اخذت من حيث هی هی يقال لها الماهية لا بشرط شئ واذا اخذت مجردة من

اللواحق الخارجية فهی الماهية بشرط لا شئ وهی بالاعتبار الاول موجودة فی الخارج
لانها جزء من المعين الموجود فی الخارج فيكون موجودة فی الخارج واما بالاعتبار
الثانی فلا وجود لها فی الخارج لان الماهية الموجودة يلحقها الوجود والتعين
فلا يكون مجردة عن جميع اللواحق **والفاعل** لا تاثير له فی الماهية من حيث هی هی
وانما تاثيره فی وجودها فقط لان الانسانية لو كانت بالفاعل للزم من الشك فی حصول
الفاعل الشك فی كون الانسانية انسانية والتالی كاذب فالمقدم مثله واحتج
بعضهم على امتناع كون البسايط مجعولة بان البسيط لو كان مجعولا لكان ممكنا
والامكان اما ان يقوم به قبل الوجود او بعده والاول باطل لانه لو قام به
قبل الوجود لكان كيفية نسبة الوجود الى الماهية حاصلة قبل الوجود وهو مح لان
كيفية النسبة لابد ان يكون متاخرة عن كلا المنتسبين والتالی باطل لانه لو
قام به بعد الوجود كان امكان الشئ متاخرا عنه **قلنا** لا نم انه اما ان يقوم به قبل
الوجود او بعده وانما يكون كذلك ان لو كانت صفة وجودية فلم قلتم انه كذلك
لابد له من برهان **والماهية** المركبة لابد ان يكون لبعض اجزائها افتقار الى الاخر
والا لاستغنى كل واحد منها عن الاخر فيمتنع التركيب بينهما ولا يحصل منهما ماهية واحدة
فلئن قال لا نم انه لو استغنى كل واحد منها عن الاخر لامتنع التركيب ههنا فان
العشرة مركبة من الاحاد مع استغناء كل واحد منها عن الاخر **قلنا** نحن ندعی احد
الامرين وهو اما افتقار الجزء الصوری الى غيره من الاجزاء او افتقار بقية الاجزاء
بعضها الى بعض والا لامتنع التركيب والجزء الصوری فی العشرة وهو الهيئة الاجتماعية
مفتقر الى الاحاد **والماهية** ان كانت نوعا محصلا يقال لها الماهية الحقيقية وان حصلت
باعتبار عقلی يقال لها الماهية الاعتبارية كالحيوان الابيض وجزء الماهية الحقيقية

لابدّ ان يكون موجودا لانّ جزء الموجود استحال ان يكون معدوما واما الماهية الاعتبارية
فجاز ان يكون مركّبة من الموجود والمعدوم كالجاهل والاعمى وقيل انّ الفصل يجب ان
يكون علّة لوجود الجنس لانه لو لم يكن علّة له فامّا ان يكون الجنس علّة للفصل او لا
يكون والاوّل باطل والا لوجد الفصل حيث وجد الجنس وهو مح والثانى باطل والا
لاستغنى كل واحد منهما عن الاخر فيمتنع التركيب قلنا ان اردتم بالعلّة بعض ما
يتوقف عليه الشئ فلا نمّ انّ الجنس لو كان علّة على هذا التفسير لوجد الفصل حيث وجد
الجنس وان اردتم بها جملة ما يتوقف عليه الشئ فلا نمّ انّ الفصل لو لم يكن علّة لوجود
الجنس على هذا التفسير لامتنع التركيب بينهما لجواز ان لا يكون علة بهذا التفسير ويكون
علة بالتفسير الاوّل ومنهم من ابطل عليّة الفصل بانّ الابيض فصل الحيوان الابيض
وليس علّة له ولانّ الجسم الذى فى النبات يبقى بعينه بعد زوال القوى النباتية ولو كان
معلولا لها لوجب ارتفاعه عند زوالها قلنا لم قلتم انّ الابيض اذا لم يكن علّة للحيوان
لا يكون فصل الماهية المحصّلة علّة لوجود الجنس فانّ النزاع وقع فيه فقط واما الجسم
الذى فى النبات فلا نمّ انه يبقى بعد زوال القوى وقيل انّ الماهية المركبة قد يكون
تركيبها خارجيا كالانسان المركّب من البدن والنفس الناطقة وقد يكون ذهنيا كالسواد
فانّ جنسه لا يتميّز عن فصله فى الخارج لانه لو تميّز عنه فامّا ان يكون كل واحد منهما
محسوسا بانفراده فيكون احساسنا بالسواد احساسا بالمحسوسين هف و يكون احدهما
محسوسا بانفراده فقط وح ان كان المحسوس هو الجنس فيكون احساسنا بالسواد احساسا
بالحيوانية المطلقة وهو مح وان كان هو الفصل فيكون السواد المحسوس هو الفصل
واللون مقوّم لماهية السواد المحسوس فيكون الجنس داخلا فى طبيعة الفصل هف
وان لم يكن شئ منهما محسوسا فعند اجتماعهما ان لم يحصل بينه محسوس لم يكن السواد محسوسا

بالّلونية صح

وان حصلت

وان حصلت كانت خارجة عنهما فلا يكونان جزئى جزء السواد هف قلنا لا نمّ انها
لا يكونان جزئى انما لا يكون جزء السواد وانما يلزم ذلك ان لو كان الحاصل امرا وراء
المجموع ولم لا يجوز ان يكون الحاصل هو المجموع فيكون هو محسوسا ولا يكون كل
واحد منهما بانفراده محسوسا والذى يدلّ على انّ الشئ الواحد لا يجوز ان يكون
بسيطا فى الاعيان ومركّبا فى الذهن انه لو كان كذلك يحصل فى العقل صورتان
متغايرتان مطابقتان لامر بسيط وهو مح والماهية اذا اعتبرت من حيث انها
مطابقة لجزئياتها الخارجية والعقلية عرضت لها الكلية وليس فى الاعيان ذات
واحدة مطابقة لكثيرين فالكلى لا وجود له فى الاعيان بل فى العقل فاذا اخذت
الماهية بشرط ان لا يدخل فيها زيادة متخصصة كانت مادة واذا اخذت من عين
الثبات الى ان لا يدخل فيها زيادة او لا يدخل فهى محمولة والمختلفان اذا اشتركا فى عرضى
فقط فالاختلاف بينهما بتمام الماهية وان اشتركا فى الجنس فالاختلاف بالفصل وان
اشتركا فى النوع فالاختلاف بالعرضى المفارق ولا يجوز ان يكون التعيين بامر عدمى
اذ العدم لا هوية له فى الاعيان فلا يتعيّن به شئ ولانّ التعيّن جزء من المعيّن
والمعيّن موجود وجزء الموجود موجود فالتعيّن موجود ثم الماهية او الفاعل ان كان
كافيا فى التعيّن لزم ان يكون نوعها فى شخصها وان كان التعيّن لمشاركة قابل ينحصر نوعه
فى شخصه لزم ان ينحصر نوعها فى التشخص وان كان بمشاركة قوابل مختلفة او بمشاركة استعدادات
مختلفة يعرض للقابل الواحد عرض لها تعيّنات مختلفة ولا يجوز ان يكون بعض افراد الطبيعة
الواحدة حالا فى محلّ وبعضها قائما بلا محلّ لانّ الطبيعة ان كانت بذاتها محتاجة الى
المحلّ كان وجودها فى المحلّ لازما له وان كانت بذاتها غنية عن المحلّ لا يحلّ فى المحلّ
لانّ الغنى بذاته عن الشئ لا يصير محتاجا اليه بعارض وايا ما كان استحال ان يكون بعض

افرادها حالا في المحل وبعضها قايما بلا محل **ولقائل** ان يقول لم لا يجوز ان لا يكون بذاتها
غنية ولا محتاجة سلمناه ولكن لم قلتم بان الطبيعة لو حلت لكانت محتاجة بل يكون المحتاج
حصة من حصصها وزعم بعضهم ان التعين ليس ثبوتيا واحتج عليه بوجوه **احدها** ان
التعين لو كان ثبوتيا لكان له ماهية مشتركة بين التعينات فيحتاج في تعينها الى تعين آخر ولزم
التسلسل ونقول لو كان التعين ثبوتيا لكان له ماهية كلية فلا بد لها من تعين آخر ويلزم
التسلسل **والثاني** انه لو كان ثبوتيا لكان انضافه الى الماهية متوقفا على امتيازها عن غيرها
فيكون لها تعين قبل هذا التعين فيكون تعينه قبل تعينها هف **الثالث** انه لو كان ثبوتيا
فتعين الشخص الذي يشاركه غيره في الماهية اما ان يكون بنفس ماهيته او بالفاعل او بالقابل
او بغيرها والاول والثاني باطلان والا لكان نوعها منحصرا في شخصها والثالث ايضا باطل
لانه لو كان بالقابل فتعين القابل ان كان لقابل آخر لزم التسلسل وان كان بالمقبول لزم الدور
والرابع باطل لان التعين بغير هذه الثلثة غير متصور والكل ضعيف **اما الاول** فلانا لا نم انه لو
كان ثبوتيا لكان له ماهية مشتركة بين التعينات ولم لا يجوز ان يكون نوع كل تعين منحصرا
في شخصه واما قوله لو كان التعين ثبوتيا لكان له ماهية كلية **قلنا** ان اردتم به الكلي
الطبيعي فلا نم انه يلزم ان يكون لها تعين وانما يلزم ذلك ان لو شاركها غيرها في الخارج وان
اردتم به الكلي العقلي فلا نم انه يلزم ان يكون لها ماهية كلية وانما يلزم ذلك ان لو حصلت
في العقل حتى يعرض لها الكلية على انا نقول لم قلتم ان مثل هذا التسلسل باطل لا بد له من
برهان **واما الثاني** فلانا لا نم ان انضاف التعين الى الماهية اذا توقف على امتيازها يلزم ان
يكون لها تعين آخر وهذا لان الماهية يمتاز عن ساير الماهيات بذاتها **واما الثالث** فلانا لا نم
ان تعين القابل لو كان بالمقبول يلزم الدور وهذا لان ماهية كل واحد منهما
يكون علة لتعين الآخر لا ان يكون تعينه علة لتعينه فلا يلزم الدور ولئن سلمنا ذلك

ولكن

ولكن لم قلتم بان القسم الرابع غير معقول ولم لا يجوز ان يكون الفاعل بشرط
استعداد يعرض للقابل بسبب حادث يقتضي تعينه ويكون ذلك الحادث متوقفا
على حادث آخر وهكذا الى غير النهاية **اللامع الثالث في الوحدة والكثرة** الوحدة هو كون
الشيء بحيث لا ينقسم الى امور يشاركه في تمام ذاته وقيل انها صفة سلبية لا هوية لها في الاعيان
لانها لو كانت موجودة لكان لها وحدة ولوحدتها وحدة ويؤدي الى التسلسل وهو مح
قلنا لا نم ان مثل هذا التسلسل مح لا بد له من برهان **ومنهم** من احتج على كونها وجودية
بانها لو كانت عدمية لكانت عدم الكثرة فالكثرة ان كانت عدمية كانت الوحدة
عدما للعدم فيكون وجودية وقد فرض انها عدمية هف وان كانت وجودية والوحدة
مقومة لها فيكون العدم مقوما للموجود وهو مح **قلنا** لا نم انها لو كانت عدمية لكانت
عدم الكثرة بل يكون مفهوما لا هوية له في الاعيان فيكون الكثرة ايضا مفهوما لا هوية
له في الاعيان **وقال** بعضهم انها نفس الماهية لانها لو كانت زايدة عليها فوحدة الماهية
المركبة ان قامت بكل جزء منها لزم قيام الوحدة الواحدة بالمحال المختلفة وان قامت بجزء
واحد كان صفة الماهية قايمة بغيرها وان قام بكل جزء شيء منها لزم انقسام الوحدة
هذا كله خلف **قلنا** الحصر ممنوع فان من الجايز ان يقوم بالماهية من حيث هي هي
والاثنان لا يتحدان لانهما لو اتحدا فبعد الاتحاد ان بقيا موجودين يلزم الاثنينية بتقدير
الاتحاد وان عدما كان الموجود امرا ثالثا فلا يكون هناك اتحاد وان عدم احدهما وبقي الآخر
كان ذلك اتحاد الموجود بالمعدوم هذا كله خلف والكثير اذا كان له وحدة من جهة
فجهة وحدته غير جهة كثرته وتلك الجهة اما ان يكون مقومة او عارضة فان كانت
مقولة في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان كانت مقولة على مختلفات الحقايق والواحد
بالنوع ان كانت مقولة على متفقات الحقايق وان كانت مقولة في جواب اي شيء هو فهو
مقومة فان كانت

الواحد بالفصل وان كانت عارضية فهو الواحد بالمحمول والموضوع مثال الاول
القطن مع الثلج مثال الثاني الكاتب والضاحك واما الواحد بالشخص فان لم يقبل
القسمة فان لم يكن له مفهوم وراء كون الشيء بحيث لا ينقسم الى امور تشاركه في تمام
ذاته فهو الوحدة وان كان له مفهوم وراء ذلك فان كان له وضع فهو النقطة
والا فهو المفارق وان قبل القسمة فان كانت اجزاؤه متساوية فهو الواحد بالاتصال
والا فهو الواحد بالاجتماع وان حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد بالتمام والوحدة
التمامية اما وضعية كالدرهم الواحد واما صناعية كالبيت الواحد واما طبيعية
كالانسان الواحد **واما الاثنان** فان كانا مشتركين في النوع فهما المثلان والا فهما
المتخالفان ويعمهما الغيرية والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد
من جهة واحدة في زمان واحد فان كانا وجوديين فان كان ماهية احدهما معقولة
بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان كالابوة والبنوة والا فهو الضدان وقد يشترط فيهما
ان يكون بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض وان كان احدهما وجوديا والاخر
عدميا فان اعتبر فيهما موضوع مستعد لذلك الوجود اما بحسب شخصه او بحسب نوعه
او بحسب جنسه القريب والبعيد فهما العدم والملكة الحقيقيان او بحسب الوقت الذي
يمكن حصوله فيه فهما العدم والملكة المشهوران وان لم يعتبر فيهما ذلك فهما السلب
والايجاب كالفرسية واللافرسية ولا بد ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا
وساير المتقابلان يجوز كذبهما اما المتضايفان فلجواز خلو المحل عنهما واما الضدان
فقد يكذبان عند عدم المحل وعند وجوده اما لاتصافه بالوسط كالفاتر بين الحار
والبارد او لخلوه عنها كالشفاف واما العدم والملكة فقد يكذبان عند عدم المحل
والضدان قد يكون احدهما لازما للموضوع كالبياض للثلج وقد لا يكون وح اما ان

يمتنع خلو المحل عنهما كالصحة والمرض او ممكن ولا يخ اما ان لا يحصل هناك وسط
كقولنا الفلك لا ثقيل ولا خفيف او يحصل ولا يخ اما ان يعبر عنه باسم كالفاتر او بسلب
الطرفين كقولنا لا عادل ولا جاير **فلئن قال** ان السواد من حيث انه مبدا البياض
من المضاف فلا يكون التضاد قسما اخر غير التضايف **قلنا** لا نم فان السواد من
حيث انه سواد يصدق عليه انه مقابل للبياض ولا يصدق عليه انه مضاف فيكون
التضاد غير التضايف لان التضاد من حيث انه تضاد يعرض له التضايف **فلئن
قال** المقابل من حيث هو مقابل من المضاف فلو كان التضايف منه قسما فيه
لكان المقابل من حيث هو مقابل اعم من المضاف فيكون اخص واعم منه هف
قلنا لم لا يجوز ان يكون اعم من المضاف لا باعتبار انه مضاف وهو كونه مقابلا
من حيث هو مقابل واخص منه باعتبار انه مضاف **اللامع الرابع** في الوجوب
والامكان **اما الوجوب** فهو استحقاقية وجود الشيء لذاته وهو امر وجودي
لانه مقتض لثبات الوجود والامر العدمي لا يقتضي ثبات نقيضه فالوجوب ليس
امرا عدميا **ولقائل** ان يقول لا نم انه مقتض لثبات الوجود بل هو كيفية لنسبة الوجود
الى ماهية واجب الوجود وهو اعتبار عقلي فقط واحتج بعضهم على كونه وجوديا
بانه نقيض اللاوجوب واللاوجوب عدمي لانه يصدق قولنا الممتنع ليس بواجب
سالبة المحمول لا معدولة ولو كان اللاوجوب وجوديا لكان الممتنع موصوفا
بصفة وجودية فيكون موجودا هف واذا كان اللاوجوب عدميا يكون الوجوب
وجوديا لان احد النقيضين لا بد ان يكون وجوديا **قلنا** لا نم وهذا لان الامتناع
عدمي اذ يصدق على المعدوم الممكن انه ليس بممتنع سالبة المحمول والامتناع ايضا عدمي
والوجوب نفس ماهية واجب الوجود لانه متقدم على الوجود فلو لم يكن نفس ذاته فان

كان داخلا لزم التركيب وان كان خارجا لزم تقدم الصفة الوجودية للماهية على وجودها
وهو مح **ولقائل** ان يمنع كونه صفة وجودية ومنهم من احتج على كونه نفس ماهيته
بانه لو لم يكن كذلك فاما ان يكون داخلا او خارجا والاول باطل والا لكان الواجب
لذاته مركبا والثاني باطل والا لكانت الصفة القايمة بالغير واجبة لذاتها وهو مح
ولانه لو كان زايدا فاما ان يكون واجبا لذاته او ممكنا لذاته والاول باطل والا لكانت
الصفة المحتاجة الى الغير واجبة لذاتها وهو مح والثاني باطل لانه لو كان ممكنا فعلته
ان كانت غير ذات واجب الوجود كان الواجب لذاته محتاجا في وجوب وجوده الى
غيره وان كانت ذات واجب الوجود كانت متقدمة عليه بالوجود فيكون وجوده متقدما
على وجوب وجوده وهو مح ولانه لو كان ممكنا لذاته كان الوجوب قابلا للعدم فيكون
الواجب لذاته قابلا للعدم لان امكان عدم المعلول يوجب امكان عدم العلة
ولانه لو كان ممكنا لذاته للزم من فرض وقوع الممكن مح لانه يلزم من فرض عدمه عدم
واجب الوجود لذاته **قلنا** لا نم ان علته ان كانت ذات واجب الوجود كانت متقدمة
عليه بالوجود ولم لا يجوز ان يكون متقدمة عليه بذاتها **اما قوله** بان الوجوب لو كان
قابلا للعدم لكان الواجب لذاته قابلا للعدم **قلنا** لا نم اما قوله بان امكان عدم
المعلول يوجب امكان عدم العلة **قلنا** لا نم وانما يلزم ذلك ان لو كان ارتفاع المعلول
موجبا لارتفاع العلة وليس كذلك بل ارتفاع العلة موجب لارتفاع المعلول
واما قوله لو كان ممكنا لذاته للزم من فرض وقوع الممكن مح **قلنا** لا نم وهذا
لان المحال انما يلزم من المجموع وهو امكان مع عدم الممكن وجاز ان يكون المجموع
ملزوما للمحال ولا يكون احد جزئيه ملزوما له **ولمعة الامكان** فهو لا استحقاقية وجود
الشيء وعدمه من ذاته وقيل انه امر عدمي لانه لو كان له هوية في الاعيان فتلك

الهوية

الهوية ان كانت واجبة لذاتها كانت الصفة القايمة بالغير واجبة لذاتها وهو مح
وان كانت ممكنة لذاتها كان لها امكان ولامكانها امكان ويؤدي الى التسلسل
قلنا لا نم ان مثل هذا التسلسل باطل لا بد له من برهان واحتج قوم على كونه
وجوديا بانه نقيض للاامكان وهو عدمي لانه يصدق قولنا الممتنع ليس بممكن
سالبة المحمولة لا معدولة فيكون اللاامكان عدميا فيكون الامكان وجوديا
لان احد النقيض لا بد ان يكون وجوديا **قلنا** لا نم ومستند المنع ما مر وكون الممكن
بحيث لا يستحق الوجود من ذاته يقال له الحدوث الذاتي وذلك مما يقتضي احتياجه
الى السبب لانه اذا لم يستحق الوجود من ذاته كان استحقاقه الوجود من غيره فلا بد له من
مرجح متقدم عليه وذلك المرجح اما ان يكون موجودا او معدوما والثاني مح لان ما
يصدر منه وجود غيره لا بد ان يكون موجودا ولا بد من وجوده في جميع زمان وجود اثره
والا لبقي الممكن موجودا بلا مرجح وهو مح ولا بد من وجوب وجوده بالمرجح لانه لو لم يجب
عند حصول المرجح فاما ان يمتنع وجوده او لا يمتنع والاول مح والا لما كان المرجح مرجحا هف
والثاني مح لانه ح يبقى ممكنا فيحتاج الى مرجح فلا يكون المرجح مرجحا هف ولانه لو لم يجب
وجوده ولم يمتنع لامكن وجوده مع المرجح تارة وعدمه اخرى ولو امكن ذلك للزم من
فرض وقوع الممكن مح لانا اذا فرضنا وجوده تارة وعدمه اخرى فاختصاص احدى الحالتين
بالوجود ان توقف على مرجح لم يكن المرجح مرجحا وان لم يتوقف يلزم وقوع الممكن بلا مرجح وهو
مح فالممكن يجب وجوده بشرط وجود المرجح ويمتنع وجوده بشرط عدمه وباعتبار ذاته
ممكن **المقالة الثانية** يشتمل على ستة لوامع **اللامع الاولى** في اقسام العلة كل ما يتوقف عليه
وجود الشيء يسمى علة له وهي اما تامة اعني جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء او غير تامة
وهي بعض ما يتوقف عليه وجوده وهي ان كانت داخلة في المعلول فان كان لها وجود

الشيء بالقوة فهي العلة المادية والا فهي العلة الصورية وهي التي اذا حصلت كان الشيء
موجودا بالفعل لكن لا بها بل بها وبغيرها والمادية بالنسبة الى المركب يسمى عنصرية ومادية
وبالنسبة الى الصورة يسمى قابلية وان كان خارجة فان كان منها وجود الشيء فهي الفاعلية
وان كان لاجلها الوجود فهي العلة الغائية وهي علة فاعلية لعلية العلة الفاعلية ووجودها
متاخر عن وجود الشيء فيكون متمثلة في الذهن قبل وجوده وانما يعرض العلية حال
ارتسامها في الذهن وان لم يكن كذلك يسمى شرطا والشيء اذا كان مانعا من وجود الاثر
فالاثر لا يوجد الا بعد عدمه فيكون العلة التامة هي العلة المقيدة بقيد عدم المانع
والمعلول اذا ارتفع فلا بد ان يكون العلة التامة مرتفعة لانها لو كانت باقية لكان
المعلول موجودا والتالي كاذب فالمقدم مثله **اللامع الثاني** في امتناع الدور والتسلسل
في العلل **اما الاول** فلان المعلول مفتقر الى علته فلو كان هي علة لعلة نفسه لكانت
علته مفتقرة اليه والمفتقر الى المفتقر الى الشيء مفتقر الى ذلك الشيء فالشيء مفتقر الى
نفسه وهو مح لان المفتقر اليه لا بد ان يكون متقدما على المفتقر والشيء لا يتقدم على
نفسه **واما الثاني** فلوجهين احدهما انه لو تسلسلت الممكنات الى غير النهاية فالجملة
المتسلسلة من حيث هي تلك الجملة امر ممكن فلا بد لها من مرجح متقدم عليها وذلك
المرجح اما ان يكون نفس تلك الجملة او داخلا فيها او خارجا عنها والاول باطل لان
الشيء لا يتقدم على نفسه والثاني ايضا باطل لان الداخل لو كان مرجحا فان كان مؤثرا
في علله كان متقدما عليها وان لم يكن مؤثرا فيها فيكون غيره مستقلا بايجاد علله
فيكون مرجح الجملة هو هذا الداخل مع ذلك الغير فلا يكون هو مرجحا وقد فرض مرجحا
هف فتعين ان يكون خارجا فيكون مؤثرا في واحد من الجملة لا محالة فينقطع به التسلسل
فيلزم انقطاع التسلسل على تقدير التسلسل وهو مح **٢** انه لو تسلسلت العلل الى

غير النهاية فالمعلول المعين الذي في تلك الجملة يتقدم عليه علل غير متناهية وجملة
تلك العلل المتقدمة عليه مرجح له وجملة تلك العلل امر ممكن وكل ممكن هو
مرجح لممكن آخر فهو واسطة بينه وبين مرجح آخر فيكون تلك العلل واسطة بين
المعلول وبين المرجح الاخر وذلك المرجح لا يجوز ان يكون داخلا في تلك العلل السابقة
لما مر فيكون خارجا عنها والخارج عنها واجب لذاته فينقطع به التسلسل على تقدير
التسلسل وهو مح **ولقائل** ان يقول على الاول لم قلتم بان غيره اذا كان مستقلا
بايجاد علله لا يكون الداخل وحده مرجحا للجملة من حيث هي جملة وعلى الثاني لا نم
ان جملة تلك العلل يكون مرجحا له ولم لا يجوز ان يكون الجزء الاخير من تلك العلل
مرجحا له ونقول ايضا لم لا يجوز ان يكون علة تلك العلل داخلا فيها لا بد له من برهان
واحتج القوم على امتناع التسلسل بوجوه **احدها** انه لو ترتب العلل والمعلولات الى
غير النهاية لحصلت جملتان احداهما من المعلول المعين الى غير النهاية والثانية من
المعلول الذي قبله بمرتبة الى غير النهاية فالجملة الثانية اما ان ينطبق على الاولى عند مقابلة
الجزء الاول منهما بالجزء الاول من الاولى بالتوهم والثاني بالثاني والثالث بالثالث وهلم
جرا او لا ينطبق عليها فان انطبقت عليها كان الزائد مثل الناقص وهو مح وان
لم ينطبق عليها كانت الثانية منقطعة فيكون متناهية والاولى زادت عليها
بمرتبة فيكون ايضا متناهية وقد فرضناهما غير متناهيين هف وبعبارة اخرى
الجملة الثانية اما ان يستغرق الاولى على تقدير التطبيق او لا تستغرقها فان كان الاول
كان الزائد مثل الناقص وان كان الثاني لزم انقطاعها فيلزم انقطاع الجملتين
جميعا وبعبارة اخرى ان الجملة الثانية اما ان يصدق عليها انها قابلة للتطبيق
على الاولى ولا يصدق عليها ذلك فان كان الاول كان الزائد مثل الناقص وان

كان الثاني كانت منقطعة في نفسها فيلزم انقطاعهما جميعًا على ما مرّ وقد فرضناهما غير
متناهيين هف الثاني انه لو تسلسل العلل الى غير النهاية فالمؤثر فيها ان كان نفس
تلك الجملة كانت واجبة لذاتها وهو مح وان كان واحدا منها كان مؤثرا في نفسه
لان المؤثر في المجموع يؤثر في كل جزء منه ولان تلك الجملة لا بدّ لها من علة تامة والعلة
التامة لتلك الجملة اما ان يكون نفس تلك الجملة او داخلا فيها او خارجًا عنها والاوّل
باطل لان الثاني يكون علة لنفسه والثاني باطل لان الجملة يتوقف على كل واحد من
الاجزاء فلا يكون الداخل وحده علة تامة له فتعين الثالث والخارج عن جملة الممكنات
واجب لذاته فينقطع به التسلسل الثالث انه لو تسلسلت العلل فاما ان يكون
بين هذا المعلول وبين كل واحد من علله علل متناهية او لا يكون والثاني مح والا
لكان بينه وبين كل واحد من علله علل غير متناهية هف فتعين الاوّل واذا كان
بينه وبين كل واحد من علله علل متناهية كانت علله متناهية وهو المطلوب هذا ملخص
كلامهم والكل ضعيف واما الاول فلانا لا نم ان الجملة الثانية اذا لم تنطبق عليها عند المقابلة
بالتوهم يلزم انقطاعها في نفسها لا بدّ له من برهان واما قوله بان الجملة الثانية ان استغرقها
على تقدير التطبيق يلزم ان يكون الزائد مثل الناقص قلنا مسلم انه يلزم ان يكون الزائد
مثل الناقص على تقدير التطبيق ولكن لم قلتم بان ذلك ممتنع وهذا لان التطبيق امر مح
والمحال جاز ان يلزمه المحال ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بانه يلزم ان لم تستغرقها على
تقدير التطبيق يلزم انقطاعها على تقدير التطبيق وهذا لان معنى قولنا اما ان يستغرقها
على تقدير التطبيق او لا يستغرقها ان الاستغراق اما ان يكون لازمًا للتطبيق او لا يكون
ونحن لا نم ان الاستغراق ان لم يكن لازمًا للتطبيق يلزم انقطاعها على ذلك التقدير وانما
يلزم ذلك لو ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بانه يلزم من الانقطاع على تقدير التطبيق الانقطاع

في نفس الامر وانما يلزم ذلك ان لو كان التطبيق واقعا اما قوله بان الجملة الثانية اما ان
يصدق عليها انها قابلة للتطبيق على الاولى ولا يصدق قلنا لم قلتم انه ان لم يصدق
عليها انها قابلة للتطبيق عليها يلزم انقطاعها فان من الجائز ان لا يكون قابلة للتطبيق
ويكون غير متناهية لم قلتم انه ليس كذلك لا بدّ له من برهان واما الثاني فلا نم
ان المؤثر في المجموع مؤثر في كل جزء منه وهذا لان المجموع المركب من الواجب والممكن
امر ممكن والمؤثر فيه هو الواجب لذاته وليس مؤثرا في كل جزء منه ضرورة انه ليس
مؤثرا في نفسه فلئن قال المؤثر في المجموع المركب من احاد كل واحد منها ممكن لا بدّ
ان يكون مؤثرا في كل جزء منه قلنا لا نم فان هذا مجرد دعوى فيمنعها الى ان تنظم
عليه البرهان واما قوله بان العلة التامة لها اما نفس تلك الجملة او داخل فيها او خارج
عنها قلنا ان اردتم بالعلة التامة جملة الامور التي يصدق على كل واحد منها
انه مفتقر اليه فلم قلتم بان جملة الاجزاء لا يجوز ان يكون علة لهذا التفسير فان المجموع المركب
من الواجب والممكن علة التامة نفس تلك الجملة وان عنيتم به المرجح المتقدم فلم قلتم
انه لا يجوز ان يكون داخلا وحده لا بدّ له من برهان واما الثالث قلنا لم قلتم بانه اذا كان
بين هذا المعلول وبين كل واحد من علله علل متناهية يكون المجموع متناهيا وانما يلزم
ذلك ان لو كان المجموع واقعا بينه وبين علة من علله فلم قلتم بانه كذلك اللامع
الثالث في ان المعلول الواحد هل يجوز ان يجتمع عليه علتان مستقلتان اما المعلول
الشخصي فيستحيل ان يكون له علتان مستقلتان لان المعلول واجب الوجود عند
وجود العلة التامة فلو اجتمع عليه علتان مستقلتان لكان واجبا لكل واحدة منهما
ووجوبه بهذه يوجب الاستغناء عن الاخرى ووجوبه بالاخرى يوجب الاستغناء عن
هذه فيلزم استغناؤه عن كل واحدة منهما مع وجوبه بكل واحدة منهما هف ولان لو

كان له علتان فاما ان يكون لكل واحدة منهما مدخل فى وجوده او لا يكون فان لم يكن
يلزم ان لا يكون احديهما علة تامة وقد فرض ان كل واحدة منهما علة تامة هف وان
كان لكل واحدة منهما مدخل فيكون كل واحدة منهما غير مستقلة بالتاثير وقد فرض
انهما مستقلتان هف واما المعلول النوعى فيجوز ان يكون له علتان مستقلتان
لان حرارة النار لازمة لها فاما ان يكون النار علة لوجود الحرارة او لها مدخل فى وجودها
لانه لو لم يكن كذلك فاما ان يكون للحرارة مدخل فى وجود النار او لا يكون والثانى
مح والا لامكن انفكاكها عنها والاول مح والا لتقدمت عليها بالوجود فالنارية
اما علة لها استقلالا او لها مدخل فى وجودها وكذلك شعاع الشمس اما علة
للحرارة او لها مدخل فى وجودها لما ذكرناه وكيف كان يلزم ان يكون للحرارة علتان
مختلفتان فالمعلول النوعى معلل بعلتين مختلفتين على معنى ان بعض جزئياته معلل
بعلة وبعضها بعلة اخرى ولقائل ان يقول لا نم انه اذا لم يكن واحد منهما علة لوجود الاخر
ولا له مدخل فى وجوده يمكن انفكاك احدهما عن الاخر وانما يلزم ذلك ان لو لم يكونا
معلولى علة واحدة فان قيل الطبيعة النوعية اما ان يكون لذاتها محتاجة الى هذه العلة
او غنية عنها والثانى مح والا لما عرضت لها الحاجة اليها والتالى كاذب فلا يكون غنية
غنية عنها فلا يكون معللة بغيرها قلنا لا نم الحصر ولا نم ان الطبيعة عرضت لها الحاجة
بل الذى عرض له الحاجة فرد من افراد الطبيعة واما الطبيعة فهى لذاتها غنية عن كل
علة معينة وانما يحتاج الى علة من العلل الا ان كل واحدة منها يقتضى وجود جزئى منها
فيلزم الطبيعة لاشتمال الجزئى عليها اللامع الرابع فى ان البسيط من غير تعدد الالات
والقوابل والشرايط هل يكون علة لامرين ام لا احتجوا على امتناعه بان كل ما يصدر لاثنين
عنه اثنان فهو مركب ولا شئ من البسيط بمركب فلا شئ من البسيط يصدر عنه اثنان

وانما

وانما قلنا ان كل ما يصدر عنه اثنان فهو مركب لان مصدريته لهذا غير مصدريته لذلك
فهذان المفهومان ان كانا داخلين فى ذاته او احدهما داخلا لزم التركيب وان كانا خارجين
فهو مصدر لهما فمصدريته لهذا اللازم غير مصدريته لذلك اللازم فاما ان يتسلسل
الى غير النهاية او لا يتسلسل والاول مح والا لكان بين اللازم والماهية اوساط غير متناهية بلانهاية
فتعين عدم التسلسل فينتهى الى ما يكون كل واحد منهما او احدهما داخلا ويلزم التركيب
قلنا لا نم انهما ان كانا خارجين فهو مصدر لهما وانما يلزم ذلك ان لو كانت
المصدرية امرا موجودا فى الخارج وهو ممنوع لان المصدرية عندنا من الاعتبارات
العقلية ولا هوية لها فى الخارج ومنهم من ادعى ان هذا المطلوب امر بين بذاته
لانا نعلم ببديهة العقل ان البسيط من غير تعدد الالات والقوابل والشرايط يستحيل
ان يختلف قبضه وهو ممنوع اللامع الخامس فى ان البسيط وحده لا يكون فاعلا
وقابلا لان اعتبار كون الشئ فاعلا غير اعتبار كونه قابلا لان الفاعل باعتبار
كونه فاعلا مفيض وباعتبار كونه قابلا غير مفيض فلو كان اعتبار كونه فاعلا عين اعتبار غير م
كونه قابلا لكان الشئ الواحد باعتبار واحد مفيضا وغير مفيض وهو مح فاذن اعتبار
كونه فاعلا غير اعتبار كونه قابلا فلو كان البسيط فاعلا وقابلا لكان له اعتباران
اعتبار فاعل واعتبارية قابل ويكون كل واحد منهما خارجا او احدهما نفس الذات والاخر
خارج عنه فمبدا الفعل مع مبدا القبول مركب وكيف كان فلا يكون البسيط
وحده مبدا للفعل والقبول وقد فرض كونه مبدا هف واعلم ان هذه الحجة
انما يدل على ان اعتبار كونه فاعلا غير اعتبار كونه قابلا لا على ان البسيط
لا يكون فاعلا وقابلا وفيه النزاع اللامع السادس فى ان القوة الجسمانية لا يكون
علة لتحريكات غير متناهية اما الطبيعة فلانها لو حركت جسمها من مبدا الى غير

النهاية فيفرض نصف ذلك الجسم متحركا من ذلك المبدا بالقوة التي فيه في عين تلك
المسافة فاما ان يكون حركاته متناهية او غير متناهية فان كانت غير متناهية وحركات
الكل ازيد منه لاستحالة الاستواء في الاثر مع الاختلاف في المؤثر فيلزم الزيادة على
غير المتناهي من الجهة التي هو بها غير متناه هف وان كانت متناهية فحركات نصف (من الطرف الآخر)
ذلك الجسم متناهية فيكون حركات النصف الآخر ايضا متناهية فيكون حركات الكل
ايضا متناهية لان انضمام المتناهي الى المتناهي يوجب التناهي وقد فرضت غير متناهية
هف واما القوة القسرية فلانها لو حركت جسما من مبدا الى غير النهاية فيفرض نصف
ذلك الجسم متحركا بتلك القوة من ذلك المبدا في عين تلك المسافة فان كانت حركاته ازيد
من حركات ضعفه يلزم الزيادة على غير المتناهي وان كانت مثلها كانت الحركة لا مع
العايق الطبيعي مثل الحركة مع العايق الطبيعي هذا مح قلنا لا نم انه يلزم الزيادة
على غير المتناهي وانما يلزم ذلك ان لو كانت الحركات مجتمعة في الوجود بالفعل
حتى يلزم الزيادة عليها ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان حركات النصف عند الانفراد
اذا كانت متناهية يكون المجموع يقتضي حركات متناهية ولئن سلمنا ان ما ذكرتم من
الامور يستلزم المحال ولكن لماذا يلزم استحالة حركة الجسم الى غير النهاية لجواز ان يكون
ما ذكرتم من المجموع محالا ويكون احد اجزائه ممكنا وبمثل هذا تبين ضعف الحجة المذكورة
في القوة القسرية **المقالة الثالثة** يشتمل على عشرة لوامع **اللامع الاول** في تحقيق ماهية
الجوهر والعرض كل ماهيتين حلت احديهما في الاخرى فلا بد ان يكون لاحديهما
حاجة ما الى الاخرى والا لامتنع التركيب فان كان المحل غنيا عن الحال من كل وجه يسمى
المحل موضوعا والحال عرضا وان كان له حاجة من وجه يسمى المحل هيولى والحال
صورة فالجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كان لها وجود من الغير وكانت

لا في موضوع وخرج عنه الوجود اذ لا يصدق عليه انه ماهية لو وجدت في الاعيان
كان له وجود لا في موضوع اذ ليس له ماهية وراء وجوده وخرج عنه الواجب لذاته
اذ ليس وجوده من غيره **واما العرض** فهو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كان
لها وجود عن الغير وكان في موضوع ثم الجوهر ان كان حالا في محل يسمى صورة وان
كان محلا للصورة يسمى هيولى وان كان مركبا منهما فهو الجسم الطبيعي وان لم يكن
كذلك فهو الجوهر المفارق وهو ان تعلق بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو
النفس والا فهو العقل **اللامع الثاني** في اثبات الهيولى والصورة الجسم المائي متصل واحد
يقبل الانفصال ويلزم من هذا ان يكون مركبا من الهيولى والصورة وانما قلنا انه
متصل واحد لانه لو لم يكن كذلك فاما ان يكون مركبا من اجزاء لا يتجزى او من اجسام
صغار كل واحد منها لا يقبل الانفصال والاول باطل لانه لو حصل جزء بين جزئين
فالوسط ان كان مانعا من تلاقي الطرفين فما به يلاقي احدهما غير ما به يلاقي الآخر
فيلزم انقسام ما لا يتجزى وان لم يكن مانعا منه كان الطرفان متلاقيين فلا يكون
هناك وسط وطرف وقد فرض كذلك هف والثاني ايضا مح لانا نعلم بالضرورة
ان كل متصل يفرض من الماء فانه يقبل الانفصال فلا يكون مركبا من اجسام صغار
كل واحد منها لا يقبل الانفصال وانما قلنا انه يلزم من هذا ان يكون مركبا من الهيولى
والصورة لان الذي يقبل الانفصال ويوصف بعدم الاتصال ويبقى حالة عدم
الاتصال اما ان يكون هو الاتصال او امر آخر وراء الاتصال والاول مح لان الاتصال
لا يبقى حالة عدم الاتصال والذي يقبل ذلك يبقى حالة عدم الاتصال فالذي يقبل ذلك
امر آخر وراء الاتصال وهو المراد من الهيولى فالجسم فيه جزآن احدهما الامر القابل للانفصال
والاتصال وهو الهيولى والثاني الصورة الاتصالية الحالة فيها ويقال لها الصورة

الجسمية ويلزم من هذا ان كل جسم مركب من الهيولى والصورة لان الصورة الجسمية
اما ان يكون لذاتها غنية عن الهيولى ومحتاجة اليها والاول مح والا لما حلت فيها لان
الغنى بذاته عن الشيء لا يحل فيه فتعين الثانى فكل جسم فهو مركب من الهيولى والصورة
والصورة لا يقوم بالفعل بدون الهيولى والهيولى ايضا لا يقوم بالفعل بدون الصورة
لانها لو وجدت بالفعل بدون الصورة فاما ان يكون متحيزة او لا يكون والاول مح لانها
لو كانت متحيزة فاما ان يكون قابلة للقسمة فى الجهات كلها او لا يكون والثانى باطل لان كل
متحيز فان يمينه غير يساره واعلاه غير اسفله فيكون منقسما فى الجهات والاول باطل
لانها لو كانت منقسمة فى الجهات كلها لكانت هى نفس الصورة او مقارنة لها هف والثانى
ايضا مح لانها لو لم يكن متحيزة لكانت مفارقة ولو كانت كذلك لما قارنتها الصورة لانه
لو قارنتها فاما ان يقارنها حال كون الصورة فى الحيز او حال كونها لا فى الحيز والثانى مح
والا لوجدت الصورة لا فى الحيز وهو مح والاول ايضا مح لاستحالة مقارنة ما فى الحيز
لما لا وجود له فى الحيز فالهيولى لا يقوم بالفعل بدون الصورة فليست هى علة للصورة
والا لتقدمت عليها بالوجود ولا الصورة علة للهيولى والا لوجدت قبلها ولا يستغنى
كل واحدة منهما عن الاخرى من كل وجه والا لامتنع التركيب بينهما فلكل واحدة منهما افتقار
الى الاخرى من وجه فالهيولى يفتقر الى الصورة فى بقائها والصورة يحتاج اليها فى التشكل
ويتشخص كل واحدة منهما بالاخرى والهيولى كما لا ينفك عن الصورة الجسمية فكذا لا ينفك
عن صورة اخرى نوعية لان الاجسام منها ما يقبل التشكل بسهولة ومنها ما يقبله بعسر
ومنها ما يمتنع عليه التشكل ويصعب غاية الصعوبة فهى مختلفة فى اللوازم فهذه اللوازم
اما للصورة الجسمية العامة او لصورة اخرى والاول مح والا للزم الاشتراك فى الملزوم
مع الاختلاف فى اللوازم وهو مح فتعين الثانى **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون للهيولى

بان يتشخص الصورة بالهيولى [من جهة]
قابلية التشخص وتشخص الصورة بالهيولى
من جهة [...]

٢٠

فيكون الاجسام مختلفة بالهيولى لا بالصورة **قلنا** لان الهيولى قابلة فلا يكون
فاعلة فذلك لاختلاف الصور والقوة يقال على مبدا التغير فى اخر من حيث هو اخر
والطبيعة يقال على ما هو مبدا قريب لحركات ما هى فيه وسكناته بالذات ولقائل ان
يقول لا نم ان كل جزء من الماء يقبل الانفصال ثم يقول ان اردتم بالانفصال الا تثنينية
فلم لا يجوز ان يكون القابل له هو ماهية الاتصال وان اردتم به عدم الاتصال فلا نم ان
فى الوجود شيئا موصوفا بعدم الاتصال بل الموجود هو الاتصال المتعدد ونقول ايضا لا نم
ان الصورة الجسمية اما ان يكون غنية عن المحل ومحتاجة اليه ونقول ايضا لم لا
يجوز ان يكون الهيولى يقارنها الصورة حال كون الصورة لا فى الحيز قوله يلزم وجود
الصورة لا فى الحيز وهو مح **قلنا** لا نم فان المحتاج الى الحيز هو المجموع المركب
من الهيولى والصورة وهو الجسم لا الصورة وحدها ونقول ايضا لا نم ان تلك
اللوازم اما للصورة الجسمية العامة او لصورة اخرى ولم لا يجوز ان يكون بسبب
فاعل من خارج ولا نم ان الهيولى اذا كانت قابلة لا يكون فاعلة **اللامع الثالث**
فى اثبات النفس الناطقة وبيانه من وجوه **احدها** ان القوة العاقلة محل للبسائط
فيكون مجردة وانما قلنا انها محل للبسائط لان معقولاتها اما ان يكون بسيطة
او مركبة وايا ما كان فهى محل للبسائط اما اذا كانت بسيطة فظاهر واما اذا كانت
مركبة فلان ما يعقل المركب يعقل بسائطه وانما قلنا انه يلزم من هذا ان يكون
مجردة لانها لو كانت جسمانية لكانت قابلة للقسمة فيلزم ان يكون البسيط قابلا
للقسمة لان الحال فيما يقبل القسمة لا بد ان يكون قابلا للقسمة اذ الحال فى احد
جزئيه غير الحال فى الاخر فيلزم قبول القسمة **الثانى** ان المعقولات الكلية مجردة
عن المادة لانها لو كانت جسمانية لكان لها وضع مخصوص ومقدار مخصوص

فيلزم ان يكون القوة العاقلة مجردة عن المادة م

فيكون الحال فيهما مقترنا بعوارض مخصوصة فلا يكون مطابقا للافراد المختلفة بالصغر
والكبر فلا يكون كليا هف **الثالث** ان القوة العاقلة مدركة للوجود المطلق ويلزم
من هذا ان يكون مجردة لانها لو كانت جسمانية يلزم انقسام الوجود المطلق بانقسامها
فيكون كل جزء من الوجود المطلق وجودا خاصا فيكون الوجود المطلق مركبا من وجودات
خاصة فيكون الجزئيات داخلة في ماهية الوجود الكلي وهو مح والا لزم تقدمه على
المتقدم على نفسه وهو مح **الرابع** ان القوة العاقلة تدرك السواد والبياض معا فلو
كانت جسما او جسمانيا يلزم اجتماع السواد والبياض في جسم واحد وهو مح **الخامس**
ان القوة العاقلة لو كانت في جزء من البدن لكانت دائمة التعقل له او دائمة اللاتعقل
وكل واحد منهما باطل وانما قلنا انه يلزم احدهما لان الصورة الحالة في مادة ذلك
الجزء ان كانت كافية في تعقله كانت دائمة التعقل وان لم يكن كافية فيتوقف تعقلها
اياه على حصول صورة اخرى مستانفة وحصولها ممتنع لاستحالة حصول صورتين
مختلفتين في مادة واحدة فيلزم ان يكون دائمة اللاتعقل فعلم ان القوة العاقلة مجردة
عن البدن ولها حاجة الى البدن والا لما تعلقت به **اللامع الرابع** في اثبات النفس الفلكية
حركات الاجرام الفلكية ارادية ويلزم من هذا ان يكون لها نفوس مجردة وانما قلنا
انها ارادية لانها لو لم يكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية والاول باطل والا لكان
المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع وهو مح والثاني باطل لانها لو كانت قسرية لكانت
على موافقة القاسر ويلزم اشتراكها في الجهة وفي السرعة والبطوء والتالي كاذب فالمقدم
مثله فعلم ان حركاتها ارادية وانما قلنا انه يلزم من هذا ان يكون لها نفوس مجردة لان
حركاتها اما ان صدرت عن تعقل او عن تخيل صرف والثاني باطل لان صدورها
لو كان عن تخيل صرف لما بقيت على نظام مضبوط على مرور السنين والدهور الطويلة

فاذن

فاذن صدورها عن تعقل فلها قوى مدركة لامور كلية فالمدرك للكلي لابد ان
يكون مجردا على ما مر فحركات الاجرام السماوية صدرت عن قوى مجردة من المادة وهو
المطلوب ولقائل ان يقول لا نم انها لو كانت طبيعية لكان المهروب عنه بالطبع مطلوبا
بالطبع وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن المطلوب نفس الحركة ونقول ايضا لم قلتم بان حركاتها
لو كانت صادرة عن تخيل صرف لما بقيت على نظام مضبوط **اللامع الخامس** في اثبات العقل
العلة الموجدة للجسم اما ان يكون جسما او لا يكون والاول باطل لان المؤثر في الجسم
لابد ان يفيض منه الصورة الجسمية على الهيولى ولا شيء من الاجسام كذلك لان الاثر الفايض
عن الاجسام انما يفيض على قابل له وضع ما بالنسبة اليها والهيولى ليس لها وضع قبل
الصورة فلا تصدر من الاجسام فالمؤثر في الجسم ليس بجسم فاما ان يكون موجودا
في الخارج او لا يكون والثاني باطل لان المعدوم في الخارج استحال ان يكون
علة للموجود في الخارج فتعين الاول والاخ اما ان يكون واجبا لذاته او لا يكون
والاول مح لان الواجب لذاته بسيط ولا شيء من البسيط يصدر منه الجسم لانه اما
ان تصدر منه كل واحد من جزئيه بلا واسطة او تصدر منه احدهما وبواسطته تصدر
الاخر والاول مح لان البسيط لا تصدر منه الا الواحد والثاني باطل والا لزم تقدم
الهيولى على الصورة او تقدم الصورة على الهيولى وهو مح فتعين ان لا يكون واجبا
لذاته فاما ان يكون نفسا او عقلا والاول باطل لان النفس محتاج الى الجسم بوجه ما
والا لما تعلقت به والعلة لا يحتاج الى المعلول اصلا فالنفس ليست علة للجسم
فتعين ان يكون علة الجسم هو العقل وهو المطلوب ولانه قد ثبت ان السلسلة التي بعضها
علة وبعضها معلول من الممكنات ينتهي الى موجود واجب الوجود لذاته فيصدر منه واحد
من الجملة لا محالة فذلك الواحد اما ان يكون عرضا او جوهرا والاول باطل والا لكان

العرض علة لما بعده فيلزم تقدمه على الجوهر فتعين الثانى وح لا يخ اما ان يكون
جسما وهو مح لكونه مركبا او احد جزئيه وهو باطل والا لزم تقدم الهيولى على الصورة او بالعكس
او نفسا وهو مح والا لزم تقدمه على الجسم فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب **ولقائل**
ان يقول لا نم ان لا اثر الفايض من لاجسام انما يفيض على قابل له وضع ما بالنسبة اليها
لابد له من دليل وبقية المقدمات ايضه ممنوعة على ماعرفت **اللامع السادس** فى ان
الجوهر هل هو جنس لما تحته ام لا المشهور انه جنس وهو غير يقينى لان الجوهر هو
الماهية التى اذا وجدت فى لاعيان كان لها وجود من الغير وكانت لا فى موضوع
والماهيات التى تصدق عليها هذا المعنى جاز ان يكون مختلفة بتمام ماهياتها
فلا يجب اشتراكها فى ماهية تصدق عليها هذا الوصف فلا يجب كون الجوهر جنسا
وقيل ان الجوهر لو كان جنسا للانواع الجوهرية فلا بد ان يكون مشتركة فى الجنس ومتمايزة
بالفصول والفصل ان كان عرضا كان العرض مقوما للجوهر هف وان كان جوهرا كان
مندرجا تحت الجنس فيستدعى فصلا اخر فيلزم ان يكون للفصل فصل آخر وهكذا الى
غير النهاية فلا ينتهى الى فصل بسيط وهو مح **قلنا** لا نم ان الفصل لو كان جوهرا
لكان مندرجا تحت الجنس وانما يلزم ذلك ان لو كان الجوهر المحمول على النوع حمل
الجنس محمول على الفصل ايضه حمل الجنس ولم لا يجوز ان يكون جنسا للنوع ولا يكون
جنسا لفصله **فلئن قيل** لو كان الجوهر جنسا لكان العقل الصادر من الواجب لذاته
مركبا من الجنس والفصل واحدهما فى الخارج مادة ولاخر صورة فان كان كل واحد منهما
صادرا عن واجب الوجود كان البسيط مصدرا لاثنين وان كان مصدرا لاحدهما بغير
واسطة وللاخر بواسطة فيلزم تقدم المادة على الصورة او الصورة على المادة هف **قلنا**
لا نم فان من الجايز ان يصدر منه مادة مجردة ثم يفيض عليها صورة مجردة فان البرهان
لم يقم

لم يقم
على ابطاله على ان بقية المقدمات ايضه ممنوعة على مامر **اللامع السابع** فى اقسام
العرض المشهور ان لاجناس العالية من العرض تسعة وهى الكم والكيف ولاين
ومتى والوضع ولاضافة والملك وان يفعل وان ينفعل فالكم هو الذى يقبل
القسمة والتجزى لذاته والكيف هو الذى لا يقتضى القسمة والتجزى لذاته ولا يتوقف
تصوره على تصور غيره ولاين هو حصول الشئ فى المكان وهو اما حقيقى وهو
ككون زيد فى مكانه الذى تخصه واما غير حقيقى وهو ككونه فى البيت او السوق
او البلد ولاقليم او العالم ومتى هو حصول الشئ فى الزمان المعين ككون الكسوف
فى ساعة كذا والوضع هو الهيئة التى تحصل للشئ بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض
والى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود ولاستلقاء ولانبطاح ولاضافة هى
النسبة التى يعرض الشئ بالقياس على نسبة اخرى كالابوة فانها يعرض للشئ بالنسبة
الى البنوة والملك هو هيئة يعرض للشئ بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم
والتقمص وان يفعل هو هيئة يعرض للشئ حال كونه مؤثرا فى غيره كالمسخن ما دام يسخن
والقاطع ما دام يقطع وان ينفعل هو هيئة يعرض للشئ حال تاثره عن غيره كالمتسخن
ما دام يتسخن والمنقطع ما دام ينقطع وكون هذه التسعة اجناسا عالية غير يقينى لان
الماهيات التى يصدق عليها انما يقبل القسمة والتجزى لذاتها جاز ان يكون مختلفة بتمام
ماهياتها وكذا غيره من لاعراض التى هى ماعدا الكم والكيف وقال بعضهم ان العرض
ان امتنع ثباته لذاته فهو الحركة وان لم يمتنع فان كان معقولا بالقياس الى غيره فهو النسبة
وان لم يكن كذلك فان قبل القسمة والتجزى لذاته فهو الكم والا فهو الكيف فالاجناس
العالية من لاعراض هى هذه لاربعة واما ان يفعل وان ينفعل فهما داخلان تحت
الحركة لان الحركة ان اضيفت الى الفاعل فهو ان يفعل وان اضيفت الى المنفعل فهو

ان ينفعل واما ساير الاعراض فمندرجة تحت النسبة ومنهم من جعل النسبة جنسا
لما عدا الكم والكيف ولا برهان على شيء من ذلك ومنهم من قال بان الاجناس العالية
من الاعراض لا ينحصر في التسعة لان النقطة والوحدة خارجة عنها وهي اعراض
قلنا لا نم وجود النقطة والوحدة في الخارج بل وجودهما في الذهن فقط ولئن
سلمنا ذلك ولكن لا نم ان شيئا منهما جنس وانما يكون جنسا ان لو كان محمولا على
مختلفات الحقايق حملا ذاتيا والعرض ليس جنسا لما تحته لانا نتصور المقدار مع
الشك في عرضيته ولو كان جنسا لاستحال ذلك ومنهم من قال بان الاعراض النسبية
لا وجود لها في الخارج لانها لو كانت موجودة لكانت حالة في المحل وحلولها ايضا
نسبة لها الى المحل فيكون حالة في المحل فيكون لها نسبة اخرى ويؤدي الى التسلسل
قلنا لم قلتم ان مثل هذا التسلسل باطل لا بد له من برهان اللامع الثاني في الكم
وخواصه ثلث الاولى قبول المساواة واللامساواة وليس ذلك لاجل الجسمية لان
الجسم الصغير لا يخالف الجسم الكبير في الجسمية بل في المقدار والثانية قبول الانقسام
وهذا الانقسام قد يراد به كونه بحيث يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء وهو يلحق المقدار
لذاته وقد يراد به الانفكاك بحيث يحدث للجسم هويتان وهو لا يلحق المقدار لان الملحوق
يجب بقاؤه عند اللاحق والمقدار الواحد اذا انفصل فقد حصل مقداران وهما قبل
الانفصال ما كانا موجودين بالفعل والا لكان في المتصل الواحد متصلات كثيرة
بالفعل هف فالمقداران اذا حصلا فقد بطل المقدار الاول فلا يكون ملحوقا بهما
ولا اشكال عليه مما مر في اثبات الهيولى الثالثة انه يمكن ان يفرض فيه واحد عاد سواء كان
بالفعل كما في العدد او بالقوة كما في المقدار ومنهم من زعم ان المقدار نفس الجسمية وبطلانه
ظاهر لان الجسم الواحد يتوارد عليه مقادير مختلفة مع بقاء جسميته ولو كان نفس الجسمية

لامتنع

لامتنع بقاء الجسمية مع زوالها والكم ان لم يكن بين اجزائه حد مشترك فهو الكم المنفصل
وهو العدد وان كان بينها حد مشترك فان لم يكن قار الذات فهو الزمان فانه
مطابق للحركة المطابقة للجسم الواحد المتصل فيكون متصلا وان كان قار الذات
فهو المقدار وهو ان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة فهو الخط وان كان قابلا في
جهتين فهو السطح وان كان قابلا لها في الجهات الثلث فهو الثخن ويسمى الجسم التعليمي
والطول قد يراد به الامتداد كيف كان والامتداد الذي يفرض اولا واطول الامتدادين
والعرض قد يراد به البعد المقاطع للبعد المفروض اولا واقصر الامتدادين المحيطين
بالسطح والعمق قد يراد به الثخن وقد يراد به البعد المقاطع للبعدين المفروضين والثخن
النازل فان اريد بالطول والعرض والعمق الامتدادات فهي كميات بالذات والا فهي
كميات ماخوذة مع اضافة والكم بالعرض هو الذي يكون الكم موجودا فيه كالمعدودات
او يكون موجودا في الكم كالشكل فانه يقال له صغير او كبير او موجودا في محل الكم كما
يقال للبياض انه طويل وقصير والزمان كم بالذات وبالعرض ايضا لانطباقه على الحركة
المنطبقة على المسافة والحركة كم بالعرض من جهتين فانها منطبقة على المسافة التي
هي كم بالذات وينطبق عليها الزمان والمعتمد في تناهي الابعاد وجهان احدهما
ان الابعاد لو كانت غير متناهية لامكن ان نتوهم خطين يخرجان من نقطة واحدة
ويتباعدان بحيث يكون البعد الاول بينهما بمقدار ما والثاني ضعف الاول والثالث
ثلثة امثاله وهكذا الى غير النهاية فيمكن ان يكون فيما بينهما بعد مشتمل على امثال
البعد الاول امثالا غير متناهية والبعد المشتمل على امثال الاول امثالا غير متناهية
بعد غير متناه فيمكن ان يكون فيما بين الخطين الموهومين بعد غير متناه مع كونه محصورا
بين الطرفين الحاصرين هف فالابعاد متناهية الثاني ان وجود الابعاد غير المتناهية

مع وجود الحركة المستديرة ملزوم للمحال فيكون منتفيا لكن الحركة المستديرة موجودة
فيلزم تناهي الابعاد وانما قلنا انه ملزوم للمحال لانهما لو وجدا لامكن ان يتوهم خطا
غير متناه في الابعاد الغير المتناهية وخطا اخر متناهيا خارجا عن مركز الكرة موازيا له
متحركا في التوهم مع حركة الكرة المستديرة ولو امكن ذلك فاما ان يمكن عود الخط
المتناهي الى وضعه الاول او لا يمكن فان لم يمكن يلزم وجود الحركة المستديرة مع
امتناع عود الخط المتحرك معها في التوهم الى الوضع الاول وهو مح وان امكن فاما
ان يوجد في الخط غير المتناهي نقطة هي اول نقطة المسامتة او لا يمكن فان لم يكن
امكن عود الخط المتناهي الى الوضع الاول مع عدم صيرورته مسامتا للخط غير المتناهي
وهو مح وان امكن لزم امكان وجود نقطة في الخط غير المتناهي موصوفة بانها اول
نقطة المسامتة وهو مح لان اى نقطة يفرض فيه انها اول نقطة المسامتة فانه يوجد فوقها
نقطة يكون المسامتة معها قبل المسامتة مع التحتانية فيستحيل وجود نقطة هي اول نقطة
المسامتة **ولقائل** ان يقول على الاول لا نم ان الابعاد لو كانت غير متناهية لامكن ان
يتوهم خطين يخرجان من نقطة واحدة ويتباعدان على الوجه المذكور ولئن سلمنا ذلك
ولكن لم قلتم انه يمكن ان يكون فيما بينهما بعد مشتمل على امثال الاول امثالا غير متناهية
وانما يلزم ذلك ان لو حصل هناك بعد هو اخر الابعاد حتى يشتمل على امثال الاول
امثالا غير متناهية وعلى الثاني لا نم انه لو وجد لامكن ان يتوهم خطين على الوجه المذكور
ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بانه لا يمكن ان لو وجد نقطة بالتوهم موصوفة بانها اول
نقطة المسامتة **قوله** كل نقطة فانه يمكن ان يكون فوقها نقطة اخرى **قلنا** نعم ولكن
لم قلتم بان ذلك يمنع وجود نقطة بالتوهم موصوفة بانها اول نقطة المسامتة لا بد له من برهان
ومنهم من احتج بالتطبيق بان قال لو كانت الابعاد غير متناهية لامكن ان يتوهم خطا يخرج

من نقطة الى غير النهاية ويتوهم عليه نقطة اخرى بحيث يكون البعد بينهما بمقدار
ذراع فيحدث خطان غير متناهيين فالخط الثاني اما ان ينطبق على الاول الى غير
النهاية بمقابلة الجزء الاول بالاول والثاني بالثاني وهلم جرا او لا ينطبق فان لم ينطبق
عليه كان متناهيا فيكون الاول ايضا متناهيا هف وان انطبق عليه كان الزايد مثل
الناقص وهو مح وقد مر ضعفه في العلل والمعلولات **فلئن قال** لو كانت الابعاد
متناهية ووقف شخص على النهاية فان امتنع ان يخرج يده فهناك جسم مانع فلا يكون
النهاية نهاية وان لم يمتنع فهناك شيء يقبل الزيادة والنقصان فهو مقدار فيلزم ان
يكون فوق النهاية امتداد وهو مح ولان الجسم ماهية لا يمتنع نفس مفهومها من وقوع
الشركة فيمكن وجود اجسام غير متناهية فيمكن وجود البعد الغير المتناهي **قلنا**
لا نم ان امتنع مد اليد يلزم ان يكون هناك جسم مانع فان من الجايز ان يكون امتناع
مد اليد لعدم الفضاء ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان تناهي الابعاد مع وقوف
الشخص على النهاية اذا كان محالا يكون التناهي محالا وهذا لان المحال لازم من
المجموع من حيث هو مجموع ولا يلزم من استحالة المجموع امتناع تناهي الابعاد **اما**
قوله بان الجسم ماهية لا يمنع نفس مفهومها من وقوع الشركة **قلنا** نعم ولكن لم قلتم
بانه يلزم من هذا وجود اجسام بلا نهاية دفعة فان من الجايز ان لا يكون الماهية مانعة
من الشركة ويكون وجودها في ازمنة مختلفة على انا نقول نحن ندعي ان الابعاد غير المتناهية
ليست بموجودة فلم قلتم بانه يلزم من امكان وجود اجسام غير متناهية وجودها
بالفعل ولا يوجد المقدار مفارقا عن المادة والا لكان غنيا بذاته عن المادة ولو كان
كذلك لما حل فيها والتالي كاذب فالمقدم مثله والمقدمتان ممنوعتان على ما قدرت
ويفارقها في التخيل لانه يمكننا ان نتخيل المقدار مفارقا عن كل المواد فاذا تخيلنا

التجخن من غير ان تلتفت الى ما عداه يسمى ذلك جسما تعليميا ولا يمكننا ان نتخيل التجخن الا
متناهيا فيلزمه سطح فاذا تخيلنا ذلك السطح من غير ان تلتفت الى شيء مما يقارنه من
الكيفيات مثل اللون والضوء وغير ذلك يسمى سطحا تعليميا وكذلك الخط والنقطة
ثم التجخن يمكن اخذه لا بشرط شيء ويمكن اخذه بشرط لا شيء واما السطح والخط فلا يمكن
اخذهما بالاعتبار الثاني لانا اذا تخيلنا السطح فلا نتخيله الا بحيث يفرض فيه جهات فيكون
ذلك جسما لا سطحا فالسطح والخط لا يمكن ان يتخيل بشرط ان لا يكون معه شيء ويمكن
اخذهما لا بشرط شيء لانا نتصور الخط ونحمله على كل خط وكذا السطح ولا يمكن ذلك الا
اذا كانا مأخوذين لا بشرط شيء والسطح والخط والنقطة لا يتميز في الوضع لان النقطة
لو تميزت في الوضع لكان ما منها الى جهة غير ما منها الى الاخرى فيلزم انقسامها ولو كان
للخط وضع مستقل لكان يمينه غير يساره فيلزم انقسامه في جهتين ولو كان للسطح
وضع مستقل لكان اعلاه غير اسفله فيكون منقسما في العمق هف **اللامع التاسع** في
الكيف وهو العرض الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة
اقتضاء اوليا فبالعرض يتميز عن الجوهر وبالذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره عن
الاعراض النسبية وبقولنا لا يقتضي القسمة واللاقسمة عن الكم وانما قيدنا بالاقتضاء
الاولى ليندرج فيه العلم بالمعلوم الذي لا ينقسم فانه يقتضي اللاقسمة بواسطة وحدة المعلوم
لا لذاته والكيفية ان لم يكن مختصة بالكميات فان كانت محسوسة فهي الانفعاليات والانفعالات
وان لم يكن محسوسة فان كانت استعدادا نحو اللاانفعال والانفعال كالصلابة واللين
فهي القوة واللاقوة وان لم يكن استعدادا بل كمالا فهي الحال والملكة وهي الكيفيات
النفسانية وان كانت مختصة بالكميات كالتربيع والزوجية فهي الكيفيات المخصوصة بالكم
فانواع الكيف اذا اربعة **النوع الاول** الكيفيات المحسوسة وهي ان كانت راسخة فهي الانفعاليات

كحلاوة

كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وان كانت غير راسخة فهي انفعالات كحمرة الخجل
وصفرة الوجل وانما سميت بذلك الاسم لانفعال الحواس عنها اولا بخلاف الحركات والاشكال
والعدد والمحسوسات اما ملموسات او مبصرات او مسموعات او مذوقات او مشمومات
اما الملموسات فهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة
والجفاف والبلة والثقل والخفة **اما** الحرارة والبرودة فهما من اجلى الكيفيات فلا حاجة
لهما الى التعريف ومن شان الحرارة تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات لانها يفيد الميل
المصعد بواسطة التسخين فان المركبات لما كانت تركيبها من اجسام مختلفة في اللطافة
والكثافة وكلما كان الطف كان اقبل للخفة من الحرارة فالهواء اسرع قبولا لذلك من الماء
والماء اسرع قبولا من الارض فالحرارة اذا عملت في المركب بادر الاقبل لها الى
التصعد قبل مبادرة الابطاء دون العاصي فيعرض من ذلك تفريق تلك الاجسام
المختلفة الطبايع التي حصل منها المركب ثم يحصل منها عند تفريق تلك الاجزاء
المختلفة اجتماع المتشاكلات بمقتضى طبايعها وهذا انما يعرض في المركب الذي لا
يكون بسايطه شديدة الالتحام واما الذي يكون التحامه شديدا فاما ان يكون الالتيام
اللطيف والكثيف فيه قريبين من الاعتدال ولا يكون فان كان الاول فاذا قوي
تاثير الحرارة حدثت فيه حركة دورية كما في الذهب فان اللطيف اذا مال الى التصعد
جذبه الكثيف الى اسفل فحدثت الحركة الدورية وان كان الثاني فان كان الغالب
هو اللطيف يصعد واستصحب الكثيف والا فان لم يكن الكثيف غالبا جدا اثرت
النار في تليينه لا في تسييله والا فلم يقو على تليينه ومن اسباب حدوث الحرارة
الحركة **ومنهم** من جعل البرودة عدم الحرارة فيما من شانه ان يكون حارا وهو باطل
لان البرودة محسوسة ولا شيء من العدم كذلك **واما** الرطوبة فهي الكيفية التي تصير الجسم بها

سهل التشكل وسهل الترك له واليبوسة هي الكيفية التي بها يصير الجسم عسر التشكل
وعسر الترك له والرطوبة غير السيلان فانه عبارة عن حركات يوجد في اجسام متفاصلة
في الحقيقة متواصلة في الحس يدفع بعضها بعضا حتى لو وجد ذلك في التراب كان
سيالا واما اللطافة فيقال على رقة القوام وهي سهولة قبول الاشكال الغريبة وتركها
وقبول الانقسام وعلى سرعة التاثر من الملاقي وعلى الشفافية ويقال الكثافة على
مقابلاتها واللزج هو الذي يسهل تشكيله ويصعب تفريقه بل يمتد متصلا
والهش بالعكس والجسم ان لم يكن طبيعية مقتضية للرطوبة فان لم يلتصق به جسم
رطب فهو الجاف وان التصق وان كان غائصا فيه فهو المنتقع والا فهو المبتل والزق
المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا يجد فيه مدافعة صاعدة والحجر المسكن في الجو قسرا
يجد فيه مدافعة هابطة والاولى هي الخفة والثانية هي الثقل واما المبصرات فالبياض
منها قد يتخيل عند مخالطة الهوا للاجسام الشفافة المتصغرة فانا نرى الثلج ابيض
فلا سبب هناك الا ان اجزاء صغارا جمدية شفافة خالطها الهوا ونفذ فيها الضوء
وكذا البلور المسحوق والزجاج الصافي المسحوق يرى كل واحد منهما ابيض لما ذكرنا
وقد يكون كيفية حقيقية قائمة بالجسم كبياض البيض المسلوق وليس ذلك بسبب
ان النار احدثت فيه الهوائية فانه يصير بعد الطبخ اثقل واما السواد وغيره من الالوان
فهي كيفيات حقيقية محسوسة واما الضوء فمنه ما هو اول ومنه ما هو ثان فان الهواء
المقابل للشمس يصير مستضيئا فانه مقابل لوجه الارض فيصير مضيا له فالضوء الحاصل
من المضي لذاته هو الضوء الاول والحاصل على وجه الارض من المضي بغيره هو الضوء
الثاني والذي يدل على ان الهواء يتكيف بالضوء انا نرى الجو الذي في افق المشرق
وقت الصباح مضيا ولولا تكيفه به لما صار مشاهدا والظل هو الضوء الثاني والظلمة

عدم الضوء عما من شانه ان يصير مستضيئا ومنهم من زعم ان الضوء اجسام شفافة
منفصلة عن المضي متصلة بالمستضيء وهو باطل لانه لو كان جسما لكانت حركته بالطبع
الى جهة واحدة فلا يحصل الاستضاء الا من جهة واحدة والتالي كاذب فالمقدم مثله
واحتجوا على كونه جسما بان الضوء متحرك وكل متحرك جسم فالضوء جسم وجوابه منع
الصغرى فان المضي لما كان غالبا سبق الى التوهم ان الضوء متحرك ومنهم من زعم
ان الظلمة كيفية مانعة من الابصار وهو باطل لانه اذا جلس شخص في غار مظلم وكان
في الخارج عند بابه جلس بقربها جماعة فانه يراهم ولو كانت الظلمة كيفية مانعة من الابصار
لكان المانع من رؤيتهم موجودا فوجب ان لا يراهم والتالي كاذب فالمقدم مثله وقيل ان
الالوان غير موجودة في الظلمة لانا لا نراها وعدم الرؤية اما لعدمها او لكون الظلمة كيفية
مانعة عن الابصار والثاني باطل لما مر فتعين الاول واجيب عنه بانا نمنع الحصر فان عدم
الرؤية جاز ان يكون لعدم الشرط وهو الضوء واما المسموعات فهي الصوت والحرف وهي
كيفية تعرض للصوت يتميز بها بعض الاصوات عن بعض في الحدة والثقل تميزا في المسموع
والسبب الاكثري للصوت تموج يعني الهواء وليس المراد من التموج حركة انتقالية من هواء
واحد بعينه بل حالة شبيهة بتموج الماء فانه امر يحدث بصدم بعد صدم وسكون بعد
سكون وسبب التموج امساس عنيف وهو القرع او تفريق عنيف وهو القلع اما القرع
فانه يحوج الهوا الى ان ينقلب من المسافة التي يسلكها القارع الى جنبيها بعنف شديد وكذا
القلع ويلزم منهما جميعا ان ينقاد الهوا المتباعد للتشكل التموج الواقعين هناك وتوقف
الاحساس بالصوت على وصول الهواء الى الصماخ لانه يميل من جانب الى جانب عند
هبوب الرياح ومن اتخذ انبوبة فوضع احد طرفيها على فيه وطرفها الاخرى على
صماخ انسان وتكلم فيه بصوت عالي فانه يسمعه ذلك الانسان دون الحاضرين

واذا راينا انسانا من البعيد ضرب فاسا على خشبة فانا نرى الضرب قبل سماع الصوت فدل
ذلك على ان الاحساس بالصوت يتوقف على وصول الهواء الى الصماخ والصوت موجود
في الخارج لانا اذا سمعنا الصوت ادركنا جهته ولو لم يكن موجودا في الخارج لكان ادراكنا
اياه حال وصوله الى الصماخ ولو كان كذلك لما ادركنا جهته **واما** الصدى فسببه ان الهواء
اذا تموج وقاومه جسم كجبل وجدار املس منعه حتى انصرف الى الجانب على غير ذلك الشكل
حدث من ذلك صوت هو الصدى **واما** الكيفيات المذوقة فالجسم الذي هو عديم
الطعم في الحس لشدة ذايقة لكنه اذا احلل منه اجزا بحيلة احس منه بطعم كالنحاس يسمى ذلك
الطعم تفاهة ويقال التفاهة على عدم الطعم ايضا ثم الجسم لا يخ اما ان كان لطيفا او
كثيفا او معتدلا والفاعل في الثلثة اما الحرارة او البرودة او القوة المعتدلة بينهما
فالحار اذا فعل في الكثيف حدث المرارة وفي اللطيف حدث الحرافة وفي المعتدل
حدث الملوحة والبارد اذا فعل في الكثيف حدث العفوصة وفي اللطيف حدث
الحموضة وفي المعتدل حدث القبض والمعتدل اذا فعل في اللطيف حدث الدسومة
وفي الكثيف حدث الحلاوة وفي المعتدل حدث التفاهة غير البسيطة **واما المشمومات**
فليس لها اسماء مخصوصة الا من جهة الموافقة والمخالفة بان يقال رايحة طيبة او رايحة
منتنة او من جهة ما يقارنها من الطعوم بان يقال رايحة حلوة او حامضة **النوع
الثاني** الكيفية الاستعدادية وهي ان كانت استعدادا شديدا نحو اللاانفعال
يسمى قوة كالصلابة والمصاحة وان كان نحو الانفعال يسمى ضعفا ولا قوة
كاللين والممراضية **النوع الثالث** الكيفيات النفسانية وهي ان كانت غير راسخة
يسمى حالا وان كانت راسخة يسمى ملكة ولا فراق بينهما بالعوارض المفارقة دون
الفصول فان الكيفية الواحدة قد يكون حالا ثم تصير ملكة كالكتابة والتكلم اولا في العلم

وهو حصول ماهية الشيء في العقل مجردة عن اللواحق الخارجية والصور الكلية الجواهر
وان كانت موجودة في الموضوع في الحال ولكن يصدق على ماهياتها انها لو وجدت
في الاعيان كان لها وجود من الغير لا في موضوع وكونها بحيث لو وجدت في الاعيان
كان لها وجود من الغير لا في موضوع لا ينافي كونها موجودة في موضوع بوجود ذهني
فهي جواهر وموجودة في الموضوع في الحال والعلم قد يكون تفصيليا كمن علم ماهية مركبة
وكانت اجزاؤها مفصلة في العقل مميزا بعضها عن بعض وقد يكون اجماليا كمن علم مسئلة
ثم غفل عنها ثم سئل عنها فانه يحضر عنده حالة بسيطة هي مبدا تفاصيل تلك الاشياء
التي كانت متصورة على التفصيل **فلئن قال** بان هذه الاجزاء اما ان يكون معلومة
او لا يكون وايا ما كان يلزم بطلان العلم الاجمالي اما اذا لم يكن معلومة فظاهر واما
اذا كانت معلومة فلانه يلزم ان يتميز بعضها عن بعض على التفصيل **قلنا** لا نسلم
انها لو كانت معلومة يلزم ان يتميز بعضها عن بعض وانما يلزم ذلك ان لو لزم
من العلم بالشيء العلم بامتيازه عن غيره فلم قلتم بانه يلزم وبطلانه ظاهر لانه لو لزم من
العلم بالشيء العلم بامتيازه عن غيره للزم من العلم بالامتياز العلم بامتياز الامتياز فيلزم من
العلم بالشيء الواحد العلم بامور غير متناهية وهو معلوم البطلان بالضرورة **والتعقل**
مراتب الاولى التعقل بالقوة وهو عدم التعقل عما من شانه ان يعقل ويسمى العقل
الهيولاني والثانية ان يحصل البديهيات ويصير النفس مستعدة لاكتساب النظريات
وهو العقل بالملكة والثالثة ان يحصل النظريات مخزونة بحيث يقدر النفس على
استحضارها متى شاءت وهو العقل بالفعل والرابعة ان يعقل النظريات ولا يغيب
عن النفس ويعقل انها تعقلها وهو العقل المستفاد وقيل ان النفس اذا ادركت ذاتها
يكون العاقل عين المعقول فلا يكون التعقل عبارة عن حضور ماهية الشيء **قلنا**

لا نم ان العاقل يكون عين المعقول فان المعقول يكون صورة لا يمنع الحمل على
كثيرين ولئن سلمنا انه يكون عينه ولكن لم قلتم بان التعقل لا يكون عبارة عن حضور
ماهيته وهذا لان حضور ماهية الشيء اعم من حضور ماهية الشيء المغاير ولا يلزم
من كذب الاخص كذب الاعم واذا تصورنا شيئا ثم اوجدناه فذلك يسمى علما فعليا واذا
وجدنا شيئا في الخارج واخذنا ماهيته يسمى ذلك علما انفعاليا **واما** كيفية حصول المعقولات
النفس فاعلم ان النفس في مبداء الفطرة خالية عن المعقولات وهي قابلة لها والا لما
صارت قابلة لان ما بالذات استحال زواله الا ان حصولها يتوقف على حصول الشرائط
وارتفاع الموانع وذلك انما يكون بكثرة الاحساس بالجزئيات والا لحصلت العلوم في مبدا
الفطرة فاذا حصل ذلك حصل الاستعداد التام بقبول المعقولات فيحصل المعقولات
بالفعل فان كان تصور اثنين منهما كافيا في جزم الذهن بنسبة احدهما الى الاخر نفيا
او اثباتا حصل الجزم بمجرد ذلك وان لم يكن كافيا توقف على استخراج الوسط الذي
يحصل به نسبة احدهما الى الآخر نفيا او اثباتا ويختلف مراتب النفوس في استخراج تلك الاوساط
فالنفس التي لها اصابة الحدود الوسطى من غير تكلف ويقوى على ترتيبها في اسرع وقت
واقصر زمان فهي القوة القدسية ويقابلها نفس البليد الذي لا تدرك شيئا وفيما بينهما المتوسطات
على اختلاف درجاتها وللناس خلاف في ان الفكر هل يجامع العلوم النظرية ام لا فان اريد
بالفكر الحركات التخيلية فهي لا يجامع العلم لانها معدات سابقة على حصول العلوم وان
اريد به العلوم المرتبة التي يحصل من ترتيبها في العقل حصول العلم النظري فلا شك في
كونها مجامعة لها لانها موجبة لحصولها والموجب لا بد من اجتماعه مع المعلول **واختلفوا**
ايضا في ان العلم بالعلة هل يوجب العلم بلازمها القريب ام لا فان اريد به ان تصور العلة
يوجب تصور لازمها القريب فذلك غير واجب والا لزم من تصور ماهية الشيء تصور

لازمها ومن تصور لازمها تصور لازم لازمها فيلزم من تصور الماهية تصور جميع لوازمها
القريبة والبعيدة وذلك معلوم البطلان بالبديهة وان اريد به ان تصور الماهية مع
تصور لازمها القريب مما يوجب جزم الذهن بنسبته الى الماهية فذلك حق اذ اللازم القريب
مفسر بما يلزم من تصور الماهية تصوره وبما لا يتوقف نسبته الى الماهية في العقل على امر
آخر **والعلم** موجود ماله سبب لا يحصل الا بعد وجود العلم بالسبب لان ماله سبب فهو ممكن
لذاته والممكن لذاته لا يكون وجوده راجحا بذاته فاذا نظر اليه من حيث هو هو كان غير
راجح واذا نظر الى سببه وجد راجحا وهو المطلوب وكل ما يعلم بسببه يعلم كليا لانا اذا
علمنا ان الالف موجب للباء فقد علمنا البا وعلمنا صدوره عن الالف والبا كلي وصدوره
عن الالف كلي وتقييد الكلي بالكلي كلي فيكون المعلوم كليا وكذا اذا علمنا ان الالف المقترن
بامور كلية موجب للباء المقترن بامور كلية فالالف المقترن بامور كلية كلي والباء المقترن
بامور كلية كلي وصدوره عن الالف المقترن بامور كلية كلي وتقييد الكليات بالكليات
لا يوجب التشخيص والمعلوم كلي ومن هذا تبين ان الصورة التي تحصل في العقل من
الجزئي الواقع في الخارج يكون ابدا كلية لان تلك الصورة مركبة ماهية كلية مع عوارض كلية من و
وتقييد الكلي بالكلي كلي فتلك الصورة كلية لا يمنع الحمل على كثيرين وان كان المطابق لها
في الخارج امرا واحدا فقط **والعلم** يجب تغيره عند تغير المعلوم لان العلم مطابق للمعلوم
والمطابق للشيء لا يطابق ما يخالفه والطبايع الكلية التي يمتنع تغيرها استحال تغير العلم
بها **واما** الجزئيات فلما لم يمتنع تغيرها لاجرم لا يمتنع تغير العلم بها والعلوم النظرية وان
كانت ضرورية اللزوم عن المقدمات لكنها لا يصير ضرورية لان الضرورة كيفية اللزوم فقط
لا كيفية اللازم **واختلفوا** في ان كل مجرد هل يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها
ام لا واحتجوا على وجوبه بان كل مجرد يمكن ان يعقل وكل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل

مع غيره من المعقولات وكل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن ان يقارنه صور
المعقولات فى العقل وكل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات فى العقل يمكن ان يقارنه
صور المعقولات فى الخارج فكل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات فى الخارج وكل
ما يمكن للمجردات فهو واجب الحصول لها والا لبقى بالقوة فيكون له تعلق بالمادة فالمجرد
عن المادة له تعلق بالمادة هف **قلنا** لا نم ان كل مجرد يمكن ان يعقل فان الواجب مع غيره م
لذاته مجرد ويمتنع ان يعقل ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان كل ما يمكن ان يعقل
يمكن ان يعقل مع غيره فانه لا يلزم من كون الشيء ممكنا وحده ان يكون ممكنا مع غيره
ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان كل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن ان يقارنه صور
المعقولات بل يمكن ان يكون حالا مع غيره فى المحل ولكن لما ذا يلزم من هذا امكان
ان يحصل فيه صور المعقولات حتى يلزم منه امكان ان يقارنه صور المعقولات ولئن
سلمنا ذلك ولكن لم قلتم ان كل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات فى العقل يمكن ان يقارنه
صور المعقولات فى الخارج وهذا لان المقارنة فى العقل حلولها فى العقل والمقارنة
فى الخارج عبارة عن حلول احديهما فى الاخرى فلم قلتم بانه يلزم من امكان الاول
امكان الثانى **فلئن قال** بانه اذا امكن نفس المقارنة فعند وجودها فى الخارج يكون
نفس المقارنة **قلنا** نعم ولكن لم قلتم بانه يلزم من امكان نفس المقارنة امكان حلول
المعقولات فيها لجواز ان يصدق عليها امكان نفس المقارنة بان يصدق عليها انها
يمكن ان يعقل مع غيرها ولا يمكن ان يحل فيها المعقولات ولئن سلمنا ان كل مجرد
يمكن ان يعقل ولكن لم قلتم بان كل ما يمكن حصوله للمجردات يجب حصوله بالفعل **واما**
قوله لو بقى بالقوة لكان له تعلق بالمادة **قلنا** لا نم لا بد له من برهان ولنتكلم الآن فى
بقية الكيفيات النفسانية فالقدرة هى القوة التى يكون مبدأ الافعال المختلفة والقوة

مبدأ للفعل فى اخر من حيث هو اخر والخلق ملكة يصدر بها عن النفس فعل من غير
تقديم روية والفرق بينه وبين القدرة ان نسبة القدرة الى الضدين على السوية ولا
كذلك الخلق واللذة ادراك الملايم من حيث هو ملايم والالم ادراك المنافى من حيث
هو كذلك والصحة حالة او ملكة يصدر الافعال عن الموضوع سليمة والمرض حالة
او ملكة تصدر بها الافعال عن الموضوع غير سليمة ولا متوسط بينهما اما ساير الكيفيات
النفسانية كالفرح والحزن والحقد وامثال ذلك فغنية عن التعريف **النوع الرابع**
الكيفيات المختصة بالكميات وهى اما موجودة فى المنفصل كالزوجية والفردية او فى
المتصل كالاستقامة والاستدارة والخط المستقيم هو اقصر خط يصل بين نقطتين
فاذا اثبتنا احد طرفيه وادرناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدثت الدايرة واذا اثبتنا
الخط المار بمركزها وهو القطر وادرنا نصف الدايرة الى ان عاد الى وضعه الاول
حدثت الكرة واذا اثبتنا سطحا متوازى الاضلاع على احد اضلاعه وادرناه الى ان عاد
الى وضعه الاول حدثت الاسطوانة واذا اثبتنا احد الضلعين المحيطين بالقائمة
من المثلث القايم الزاوية وادرناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدثت المخروط والشكل
ما يحيط به حد او حدود والزاوية هى التى يحدث من اتصال احد الخطين بالاخر لا على
الاستقامة وليست هى من الكم لانها تبطل عند الازدياد ولا شيء من الكم كذلك **فلئن قال**
بانها من الكم فانها تقبل المساواة والمفاوتة **قلنا** لا نم انه يلزم من ذلك ان يكون كما فان
من المحتمل ان يكون قبولها المساواة والمفاوتة بالعرض بان يكون محلها كما **النوع العاشر**
المضاف يقال بالاشتراك على نفس الاضافة وهو المضاف الحقيقى وعلى المجموع المركب من
معروضها معها كالاب وهو المضاف المشهور وللمضاف خاصيتان التكافؤ فى لزوم الوجود
ووجوب الانعكاس وهو ان يحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه فانه كما يقال الاب اب للابن

فكذلك يقال الابن ابن الاب والاضافة ان كانت فی احد الطرفين محصلة او مطلقة كانت
فی الطرف الاخر كذلك فالنصف المطلق بازاء الضعف المطلق والنصف المعين بازاء
الضعف المعين واما تخصيل موضوعها فلا يقتضی تخصيلها فان الرأسية اضافة عارضة
لعضو ما بالقياس الی ذی الرأس فاذا صار ذلك العضو من حيث هو جوهر محصلا
حتی صار هذا الرأس لم يلزم من العلم به العلم بالشخص المعين الذی له ذلك الرأس ومن
الاضافة ما هو متفق فی الطرفين كالمساوی والمساوی **ومنها** ما هو مختلف فيهما
اما اختلافا محدودا كالنصف والضعف وغير محدود كالزايد والناقص والمضافان
اما ان لا يحتاجا فی اتصافهما بالاضافتين الی صفة حقيقية كاليمين واليسار او يحتاجا
اليه كالعاشق والمعشوق فان فی العاشق هيئة ادراكية هی مبدأ الاضافة وفی المعشوق
هيئة هی مدركة لاجلها صار معشوقا او يحتاج احدهما اليه دون الاخر كالعالم والمعلوم
فان العالم لا يضاف الی المعلوم الا لحصول صفة حقيقية فيه ولا كذلك المعلوم والاضافة
تعرض للمقولات كلها اما فی الجوهر كالاب والابن وفی الكم كالعظيم والصغير والقليل
والكثير وفی الكيف كالاحر والابرد وفی المضاف كالاقرب والابعد وفی الاين كالاعلی
والاسفل وفی متی كالاقدم والاحدث وفی الوضع كالاشد انتصابا وانحناء وفی
الملك كالاعری والاكسی وفی الفعل كالاقطع والاصوم وفی الانفعال كالاشد تسخنا
وتقطعا والمتقدم علی الشیء قد يكون بالزمان كتقدم الاب علی الابن وقد يكون بالطبع
كتقدم الواحد علی الاثنين وقد يكون بالعلية كتقدم ضوء الشمس علی ضوء ما استنار به وقد
يكون بالرتبة وهو الذی يكون اقرب الی مبدأ معين بالفرض كتقدم النوع السافل علی النوع
الذی فوقه اذا ابتدأ من النوع السافل وقد يكون بالشرف كتقدم العالم علی الجاهل والمتباينان
هما اللذان ليس بين اولهما وثانيهما شیء من جنسهما سواء كانت متفقة فی تمام النوع

كبيت وبيت او مختلفة كصف من حجر وشجر ويقال لهما المتتاليان ايضا فالمتماسان
هما اللذان يختلف ذاتاهما بالوضع ويتحد طرفاهما التام وهو ان يحصل له جميع ما ينبغی
ان يكون حاصلا له وهو الكامل ايضا فان كان تمام غير حاصل له منه فهو فوق التمام
والمكتفی هو الذی اعطی ما يتمكن به من تحصيل كمالاته كالنفوس السماوية والناقص ما لا
يكون كذلك واما ساير الاعراض النسبية فقد سبق تعريفها وليس فيها ابحاث نزاية
وما ذكر فی انتفائها عن الخارج فقد سبق الجواب عنه **المقالة الرابعة** تشتمل علی خمسة
لوامع **اللامع الاول** فی ان مبدأ كل موجود من الموجودات موجود واحد واجب لذاته
اعلم ان جملة الموجودات من حيث هی تلك الجملة ليست واجبة بذاتها لافتقارها
الی الغير فهی ممكنة لذاتها فوجودها من مرجح متقدم عليها بالوجود وذلك المرجح ليس
خارجا عنها اذ الخارج عنها معدوم والمعدوم لا يكون مرجحا للموجودات فهو داخل
فيها فاما ان يكون واجبا لذاته او ممكنا لذاته والثانی باطل لانه لو كان ممكنا فان كان
علة لعلته اما بواسطة او بغير واسطة كان متقدما علی نفسها وهو مح وان لم يكن علة كان
غير مستقل بايجاد علته فيكون المرجح للجملة هو مع غيره فلا يكون هو مرجحا وقد فرض
مرجحا هف فتعين كونه واجبا لذاته ولا اشكال عليه ما مر والواجب لذاته واحد لانه
لو حصل اثنان لكانا مشتركين فی وجوب الوجود ووجوب الوجود نفس ماهية واجب
الوجود فيلزم اشتراكهما فی الماهية ولا بد ان يمتاز كل واحد منهما عن الاخر بامر من الامور
فما به الامتياز ان كان فصلا كان كل واحد منهما مركبا من جنس وفصل فكان مفتقرا
الی اجزائه التی هی غيره والمفتقر الی الغير ممكن لذاته فالواجب لذاته ممكن لذاته هف
ولانه لو كان مركبا من الجنس والفصل فان كان الجنس علة للفصل كان الفصل
لازما للجنس هف وان كان الفصل علة للجنس كانت الماهية الواجبة لذاتها معلولة

للفصل وهو مح وان كانا معلولى علة واحدة كان الواجب لذاته معلولا وهو مح
وان لم يكن كذلك امتنع التركيب بينهما وقد فرضنا التركيب هف وان كان بالتعين
فالتعين ان كان معلول الماهية كان لازما لها هف وان كان معلول سبب منفصل
كان الواجب لذاته محتاجا الى غيره وهو مح ولانه لو حصل اثنان واجبا الوجود
لكان كل واحد منهما مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز فالواجب لذاته مركب
وهو مح ولان التعين ان كان معلول الماهية كان نوعه منحصرا فى شخصه وقد فرض
التعدد هف وان كان معلول غيره كان الواجب لذاته معلولا وهو مح ولان التعين
ان كان علة للماهية المشتركة كان الواجب لذاته معلولا وان كان الواجب لذاته علة لم يلزم
وجود العلة مع عدم المعلول وان كانا معلولى علة واحدة كان الواجب لذاته معلولا
هف واذا ثبت ان الواجب لذاته واحد وقد ثبت ان التسلسل فى العلل مح بل لا بد
من الانتهاء الى وجود واجب لذاته وجب ان يكون مبدأ كل موجود من الموجودات واحدا
واجبا لذاته وهو المطلوب **ولقائل** ان يمنع كون وجوبه لوجود نفس ذات واجب الوجود
فانه عبارة عن عدم الافتقار الى الغير فاذا كان كذلك فلا يلزم من اشتراكهما فى وجوب
الوجود اشتراكهما فى الماهية **فلئن قال** مرجح جملة الموجودات ليس واحدا من الجملة
لان الجملة متوقفة على غير واحد منهما فلا يكون المرجح واحدا ولان المرجح هو الذى اذا فرض
مع عدم غيره وجب وجود المعلول والواحد من الجملة اذا فرض مع عدم غيره لا يجب
وجود الجملة فلا يكون الواحد مرجحا لها **قلنا** لا نم ان الجملة اذا كانت متوقفة على غير
واحد منها لا يكون المرجح واحدا منها وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن مرجحا لكل واحد
منها اما اذا كان مرجحا لكل واحد منها اما بواسطة او بغير واسطة كان مرجحا للجملة اما
قوله بان المرجح هو الذى اذا فرض مع عدم غيره وجب وجود المعلول **قلنا** لا نم بل المرجح

هو الذى اذا فرض مع عدم غيره الذى ليس معلولا له وجب وجود معلوله فاذا فرض الواجب
لذاته مع عدم واحد منها كان المفروض هو المرجح مع عدم غيره الذى هو معلول له فلا
جرم لا يجب وجود المعلول **فلئن قال** لو كان مبدأ جملة الموجودات موجودا واجبا لذاته
فاما ان يكون الوجود نفس ماهيته او زايدا عليه الاول باطل لان الوجود متعدد ولا شئ
من الواجب لذاته كذلك والثانى ايض باطل لان الوجود لو كان زايدا لكان فاعلا
للوجود وقابلا لها فيلزم التركيب فى ذاته **قلنا** لا نم وهذا لان الجهة الفاعلية هى الماهية
والقابلية لازم لتلك الماهية فيكون للماهية لازمان احدهما بلا شرط وهو الفاعلية
والآخر بشرط القابلية وهو الموجود **فلئن قال** لو كانت القابلية لازمة له لكان فاعلا
لتلك القابلية وقابلا لها فيكون له قابلية اخرى فيكون بين الماهية والوجود قابليات
بلا نهاية **قلنا** لا نم وانما يلزم ذلك ان لو كانت القابلية صفة وجودية فلم قلتم انه كذلك
لا بد له من برهان **اللامع الثانى** فى صفات جلاله الواجب لذاته ليس بجوهر لان الجوهر
هو الماهية التى اذا وجدت فى الاعيان كان وجودها من الغير لا فى موضوع ولا شئ
من الواجب لذاته كذلك وليس بعرض لاستحالة افتقاره الى الغير وليس مادة لصورة ولا
لكان وجوده محتاجا الى غيره ولا صورة لمادة والا لتوقف تشخصه على المادة ولانه يلزم ان
يكون الغنى بالذات حالا بالعرض وهو مح ولا جسما والا لكان مركبا من مادة وصورة
ولا نفسا والا لتوقف بوجه ما على المادة ولا عقلا والا لكان ممكنا لذاته وهو عالم بذاته
لان ذاته هوية مجردة حاضرة له فيكون عالما بها اذ العلم بالشئ هو حضور ماهيته المجردة
ويعلم الاشياء بذاته لانه يعلم ذاته وهو مبدأ لتفاصيل الموجودات فيكون عنده امر
بسيط هو مبدأ لتفاصيلها فيكون عالما بها علما اجماليا ولا اشكال على المقدمات
ما سبق **اللامع الثالث** فى كيفية فيضان الممكنات عنه لامكان اللازم لماهية الممكن

ان كان كافيا فى فيضانه عن الواجب لذاته وجب دوامه والا لكان اختصاصه ببعض
الاوقات دون البعض ترجيحا بلا مرجح وهو مح وان لم يكن كافيا لزم توقفه على امر ما وذلك
الامر ان كان ازليا لزم دوامه ايضا لما مر وان كان حادثا كان لهذا الشىء امكانان احدهما
الامكان اللازم لماهيته والثانى الاستعداد التام وهو الذى يحصل عند اجتماع الشرائط
وارتفاع الموانع وذلك يتوقف على حدوث حادث والا لكانت العلة التامة حاصلة
له فيلزم دوامه وذلك الحادث يتوقف على حادث آخر فيكون قبل كل حادث حادث آخر
الى غير النهاية ويكون هذه القبليات امورا متجددة على سبيل الانقضاء فيكون كل زمان
زمانا الى غير النهاية فيلزم دوام الزمان ودوام الحركة الحافظة له ودوام موضوع متحرك
ولقائل ان يمنع كون هذه القبليات امورا متجددة **فلئن قال** لو توقف كل حادث
على حادث آخر لكان الحادث السابق جزءا من العلة التامة فيلزم وجوده عند وجود المعلول
فيلزم اجتماع الحوادث دفعة وهو مح **قلنا** ان اردتم بالعلة التامة المؤثر مع الشرائط
المعدة فلا نم انه يلزم وجود الشرط المعد عند وجود المعلول وهذا لان وصول الجسم
الى وسط المسافة شرط معد لوجود الجسم فى حيزه الطبيعى وليس موجودا عند وجود
المعلول وان اردتم به المؤثر بعد سبق الشرائط المعدة فلا نم ان الشرط المعد جزء من العلة
التامة **اللامع الرابع** فى ترتيب الموجودات على راى الحكما قالوا ان تسلسل العلل الى غير النهاية
مح فلا بد من مبدأ واجب الوجود ووجوده نفس ذاته اذ لو كان زائدا لكان وجوده ممكنا
فيكون له مؤثر مغاير فيكون الواجب لذاته محتاجا الى غيره فالواجب لذاته وجود مجرد
فيستحيل تعدده لان الاشتراك فى الوجود المجرد بدون الامتياز مح والواجب لذاته
واحد والممكنات كلها مستندة اليه ولا يتقرر فى ذاته صفة والا لكان فاعلا وقابلا
وهو مح وهو واجب من جميع جهاته اى لا يتوقف حالة من احواله على غيره لان ذاته اما

بهذا التقرير

اما ان يكون كافية فيما له من الاحوال ولم يكن والثانى باطل لانه لو توقف حالة من احواله
على غيره كان حصولها بحصوله وغيبتها بغيبته وذاته متوقفة على وجود تلك الحالة
او على عدمها فيكون متوقفة على الغير والمتوقف على الغير ممكن لذاته فالواجب لذاته
ممكن لذاته هف وهو بسيط لا يصدر منه الا الواحد وذلك الواحد لا بد ان يكون عقلا
لما عرفت والعقول لا بد ان يكون متكثرة لان الاجسام ليس بعضها علة للبعض لانه لو كان
كذلك فاما ان يكون المحوى علة للحاوى او بالعكس والاول باطل لان الصغير
لا يكون علة للكبير والثانى باطل والا لكان وجوب وجود المحوى متاخرا عن
وجوب وجود الحاوى فيلزم ان يكون مع وجوده امكان عدم المحوى فيمكن وجود
الحاوى مع عدم المحوى فيمكن ان يكون داخله قابلا للزيادة والنقصان فيكون مقدارا
مجردا فيلزم امكان وجود المقدار المجرد لذاته هف واذا لم يكن الاجسام بعضها علة البعض
فلكل جسم مبدأ عقلى فالعقول متكثرة ولان حركات الافلاك ارادية لما عرفت فاما ان
يكون لارادة امر جزئى او لارادة امر كلى والاول مح والا لوجب انقطاعها عند حصوله فيلزم
انقطاع الزمان فتعين ان يكون لارادة امر كلى فالمطلوب اما ان يكون ذاتا مجردة
او التشبه بامر مجرد فى تحصيل الكمال والاول مح لان الذات المجردة استحال ان يحصلها الغير
فتعين ان يكون التشبه والمتشبه به فى جميع الافلاك اما ان يكون ذاتا واحدة او ذوات
متكثرة والاول مح والا لكانت الافلاك متشابهة فى سرعة الحركة وبطوها وفى الجهة والتالى
كاذب فالمقدم مثله فتعين الثانى ففى الوجود عقول متكثرة والعقل الصادر من المبدأ
الاول يلزمه الامكان لذاته والوجود من العلة وله ماهية جوهرية فيصدر منه باحد
هذه الاعتبارات هيولى الفلك وبواسطة الهيولى الصورة الفلكية ويصدر بالاعتبار
الاخر عقل آخر وبالاعتبار الثالث النفس الفلكية ويصدر ايضا عن العقل الثانى على هذا

الوجه عقل آخر وهكذا الى ان ينتهى الى عقل آخر فيصدر منه هيولى العالم العنصرى
وصورها وقواها وتعرض للهيولى بواسطة الحركات المختلفة استعدادات مختلفة ويصدر
بواسطة الاستعدادات انواع الكائنات هذا ملخص كلامهم والكل ممنوع اما قوله بان وجود ضعيفة
الواجب لذاته نفس ماهيته قلنا لا نم واما الحجة المذكورة فقد سبق الجواب عنها واما قوله
بانه لو تقرر فى ذاته صفة لكان فاعلا وقابلا وهو مح قلنا لا نم فان من الجايز ان يكون
القابل ماهيته والفاعل وجوده بشرط القابلية اذ الوجود زايد على ماهيته على ما مر واما
قوله بان ذاته اما ان يكون كافية فيما له من الاحوال او لم يكن قلنا لم قلتم الثانى باطل قوله
بان ذاته لو لم يكن كافية لكان حالة من احواله متوقفة على الغير وذاته متوقفة اما على
وجودها او على عدمها قلنا لا نم بل الذات مستلزمة لاحدهما ولا يلزم من كونها مستلزمة
لاحدهما توقفها على احدهما اما قوله بان الاجسام لو كانت بعضها علة للبعض فاما ان
يكون المحوى علة للحاوى او بالعكس قلنا لم لا يجوز ان يكون المحوى علة للحاوى
واما قوله بان الصغير لا يكون علة الكبير قلنا لا نم لا بد له من برهان ولئن سلمنا ذلك
ولكن لم لا يجوز ان يكون الحاوى علة للمحوى واما قوله بان وجوب وجود المحوى يكون
متأخرا عن وجوب وجوده فيكون مع وجوب وجوده امكان عدمه قلنا لم قلتم ان
امكان عدمه اذا كان مجامعا لوجوده يلزم امكان المجموع المركب من عدم المحوى مع
الحاوى فان امكان الشئ جاز ان يكون مجامعا لشئ آخر ويكون حصوله بالفعل معه
محالا فان امكان كتابة زيد مجامع لعدم كتابته وحصول الكتابة معه بالفعل مح اما قوله
بان المطلوب اما ذات مجردة او التشبه بامر مجرد قلنا لا نم الحصر ولئن سلمنا ذلك ولكن
لم قلتم بان المتشبه به لو كانت ذاتا واحدة لكانت الحركات متشابهة فى السرعة والبطوء
لا بد له من برهان ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان كل جسم يفتقر فى وجوده الى عقل

ولم لا يجوز ان يكون الواجب لذاته يصدر عنه عقل وبشرط ذلك العقل يصدر عنه
جسم وبشرط ذلك الجسم يصدر عنه آخر وهكذا الى ان يحصل جميع الاجسام واما منع
بقية المقدمات فقد سبق اللامع الخامس فى الطريقة التى سلكها المليون فى مبدأ
العالم وصفاته وكيفية فعله احتجوا على اثبات الصانع بوجوه احدها ان العالم
حادث وكل حادث فله محدث فالعالم له محدث وانما قلنا ان العالم حادث لوجهين
احدهما انه ممكن وكل ممكن حادث لان كل ممكن فله مؤثر فالتأثير فيه اما ان يكون
حالة الحدوث او لا حالة الحدوث والثانى باطل لانه لو لم يكن حالة الحدوث
فاما ان يكون حالة الوجود او حالة العدم والاول باطل لان التأثير حالة الوجود
ايجاد للموجود وتحصيل الحاصل وهو مح والثانى مح لانه يستلزم الجمع بين الوجود
والعدم فتعين ان يكون التأثير حالة الحدوث فيكون كل ممكن حادثا الثانى ان
الاجسام لو كانت ازلية فاما ان يكون فى الازل متحركة او ساكنة والقسمان باطلان
اما الاول فلانها لو كانت متحركة فى الازل والحركة من حيث هى حركة يقتضى
المسبوقية بالغير والازل ينافى المسبوقية بالغير فيلزم الجمع بين المتنافيين واما
الثانى فلانها لو كانت ساكنة فى الازل لامتنعت الحركة عليها لان السكون اما
ان يتوقف على شرط حادث او لا يتوقف والاول مح لان الموقوف على الحادث
حادث والسكون الازلى ليس بحادث فلا يكون موقوفا على شرط حادث فتعين
الثانى واذا لم يتوقف على شرط حادث كان جملة ما يتوقف عليه السكون حاصلا
فى الازل فيلزم وجوب وجوده لعلته فيمتنع زواله واذا امتنع زوال السكون امتنعت
الحركة والتالى كاذب لان كل جسم يفرض فاما ان يكون مركبا او بسيطا وايا ما كان
لا يمتنع حركته اما اذا كان مركبا فلانه مح يكون مجتمعا من البسايط والبسايط يمكن

عودها الى الاحياز الطبيعية فيصح الحركة عليها واما اذا كان بسيطا فلان ما يصح على
احد جانبيه يصح على الجانب الاخر والا اختص احدهما بخاصية ليست للجانب الاخر
فلا يكون متشابه الطبيعة فلا يكون بسيطا واذا صح على احد جانبيه ما يصح على
الجانب الاخر امكن ان يصير يمينه يسارا ويساره يمينا فيصح عليه الحركة **الثاني** ان العالم
متناه فيكون مخصوصا بمقدار معين وشكل معين وذلك المقدار والشكل اما
ان يكونا للجسمية او لاحد جزئيها او للصورة النوعية او لسبب من خارج والاول والثاني
باطلان والا لكان كل جسم مخصوصا بذلك المقدار وذلك الشكل فتعين الثالث
او الرابع وايا ما كان يلزم ان يكون للعالم سبب خارج عنه اما على القسم الرابع فظاهر
واما على القسم الثالث فلان تلك الصورة النوعية اما ان يكون للجسمية او لاحد
جزئيها او لسبب من خارج والاول والثاني باطلان فتعين الثالث وهو المطلوب
الثالث ان المؤثر في تكون النطفة انسانا اما ان تكون هو الطبيعة او شيئا من خارج
والاول باطل لان النطفة اما ان يكون متشابهة الاجزاء او لا يكون فان كانت
متشابهة الاجزاء وجب ان تكون الانسان على شكل الكرة لان البسيط يجب ان يكون
شكله كريا لانه لو كان مضلعا او منحنيا لكان بعض جوانبه مختصا بهيئة وبعضها بهيئة
اخرى فيكون ذلك ترجيحا بلا مرجح وان لم يكن متشابهة الاجزاء وجب ان يكون بسائطه
على شكل كرات مضموم بعضها الى البعض هف فالمؤثر فيه سبب من خارج وهو المطلوب
واحتجوا على توحيد الصانع بانا لو فرضنا الهين واراد احدهما حركة زيد والاخر سكونه فان
وقع مرادهما يلزم الجمع بين الحركة والسكون فان لم يقع يكون احدهما عاجزا فلا يكون له
قادرا هف ثم قالوا الصانع لا بد ان يكون فاعلا بالاختيار اي لا يجب صدور الاشياء
منه بل يصح تركها لانه اما ان يكون فاعلا بالاختيار او موجبا بالذات والثاني باطل لوجهين

احدهما انه لو كان موجبا بالذات لكان وجود العالم لازما لوجوده فيكون ازليا والتالي
كاذب لما مر **الثاني** انه لو كان موجبا بالذات يلزم من دوامه دوام معلوله الاول ومن
دوام معلوله الاول دوام معلوله الثاني وهلم جرا فيلزم دوام جملة المعلولات فلا يكون
في العالم تغير وحدوث اصلا والتالي كاذب فالمقدم مثله **واحتجوا** على كونه عالما بانه
فاعل بالاختيار فيكون قاصدا الى ايجاد الموجودات والقصد الى ايجاد الشيء بدون
تصوره مح فيلزم ان يكون عالما بالاشياء كلها **واحتجوا** على انكار العقول والنفوس
بانه لو وجد اشياء متكثرة غير متحيزة ولا حالة في المتحيز فان اشتركت في الماهية كان
الواجب لذاته مشاركا لغيره في الماهية هف وان لم يشترك كان هذا الوصف معللا
لعلتين وهو مح لاستحالة تعليل الشيء الواحد بعلتين مختلفتين هذا ملخص كلامهم
والكل ضعيف **اما قوله** بان التاثير حالة الوجود ايجاد للموجود وتحصيل للحاصل
قلنا لا نم وانما يلزم ذلك ان لو كان المؤثر معطيا لوجود اخر حالة الوجود حتى يلزم منه
وجود مستانف وليس كذلك بل المؤثر حالة الوجود يرجح وجود الماهية على عدمها ويكون
له تقدم بالذات لا بالزمان وذلك لا يقتضي ايجاد الموجود والذي يدل على ان التاثير حالة
الوجود ان التاثير اما ان يكون حالة الوجود او حالة العدم اذ لا واسطة بينهما وليس حالة
العدم فتعين ان يكون حالة الوجود **فلئن قال** لم لا يجوز ان يكون التاثير حالة الحدوث
فيكون حالة الحدوث حالة ورا حالة الوجود والعدم **قلنا** حالة الحدوث اما ان يكون
حالة الوجود او حالة العدم اذ لا واسطة بينهما بالضرورة وكيف كان فالتاثير اما حالة
الوجود او حالة العدم **اما قوله** بان الجسم لو كان ازليا فاما ان يكون متحركا او ساكنا
قلنا لم لا يجوز ان يكون متحركا قوله ان الحركة يقتضي المسبوقية بالغير والازل ينافي
المسبوقية بالغير **قلنا** نعم ولكن لم قلتم بان الحركة اذا كانت مسبوقة بالغير وكان

دوام م

وكان الجسم ازليًا يلزم الجمع بين المتنافيين وهذا لان الجسم يكون دائم الوجود ويتوارد
عليه حركات متعاقبة لا اول لها ولا ينافي بينهما فلئن قال لوكان الجسم ازليا ومتحركا
ازلا لكانت الحركة لازمة له فيكون المسبوق بالغير لازمًا لما ليس مسبوقا بالغير وهو مح
قلنا ان اردتم بكون الحركة لازمة له ان حركة بعينها يكون لازمة له فهو ممنوع وان اردتم
به ان الجسم لا يزال يتوارد عليه حركات متعاقبة لا اول لها فلم قلتم ان ذلك مح فلئن قال
بان مسمى الحركة يكون لازمة له وهو مح قلنا ان اردتم بلزوم المسمى له ان تصدق
عليه في كل حالة من الاحوال انه موصوف بالحركة فمسلم ولكن لم قلتم ان ذلك مح وان
اردتم به ان مسمى الحركة منفكة عن التعين يكون لازمة له فهو ممنوع وان اردتم بان
القدر المشترك يلزم بتعاقب الاشخاص فلم قلتم ان ذلك غير جايز ولئن سلمنا انه لا يجوز
ان يكون متحركا في الازل ولكن لم لا يجوز ان يكون ساكنا قوله لكان ساكنا لامتنعت
الحركة عليه قلنا ان اردتم بانه يمتنع الحركة عليه لذاته فهو ممنوع وان اردتم بانه
يمتنع الحركة عليه بشرط وجود الموجب للسكون فمسلم ولكن لم قلتم بانه يمكن الحركة عليه
بشرط وجود الموجب للسكون قوله بان السكون اما ان يتوقف على شرط حادث او
لا يتوقف قلنا لم قلتم بانه اذا لم يتوقف يمتنع زواله فان من الجايز ان يكون السكون مشروطا
بعدم حادث من الحوادث فاذا وجد ذلك الحادث فقد زال شرط السكون فيزول
السكون ولئن سلمنا انه يمتنع الحركة بشرط وجود الموجب ولكن لم قلتم بان السكون
جايز الزوال بهذا الشرط بل هو جايز الزوال لذات الجسم ولا يلزم من امكان زواله نظرًا
الى ذات الجسم امكان زواله بشرط وجود الموجب واما قوله بان العالم متناه فيكون
مخصوصًا بمقدار معين وشكل معين وذلك المقدار والشكل اما ان يكونا للجسم
او لاحد جزئيه قلنا لم قلتم انه لوكان لاحد جزئيه لكان كل جسم موصوفا بذلك المقدار

والشكل

والشكل بعينهما وانما يلزم ذلك ان لوكان هيولى الاجسام مشتركة بينهما فان من الجايز
ان يكون هيولى الاجسام الفلكية مخالفة لهيولى العناصر بالماهية ويكون هيوليات
الافلاك متخالفة بالماهية فلا يلزم من اتصاف الجسم الذى هو نهاية بمقدار معين اتصاف
غيره من الاجسام بذلك المقدار واما قوله بان النطفة اما ان يكون متشابهة الاجزاء
او لا يكون قلنا لم قلتم انها لو لم يكن متشابهة الاجزاء وجب ان يكون الانسان على شكل
كرات مضموم بعضها الى بعض ولم لا يجوز ان يكون امتزاج الطبايع بعضها بالبعض
يمنع حصول الشكل الكرى لكل واحد منها ولئن سلمنا ان العالم الجسمانى لا بد له من
سبب ولكن لم قلتم بان ذلك السبب يكون واجبا لذاته حتى يلزم انتهاء الممكنات الى
مبدأ واحد فلئن قلت بان ذلك السبب ان كان واجبا لذاته فهو المطلوب وان كان
ممكنا لذاته افتقر الى سبب آخر والدور والتسلسل باطلان فينتهى الى مبدأ واجب الوجود
لذاته قلنا اذا افتقر ذلك الشئ ابطال الدور والتسلسل فلا حاجة الى ما ذكرتم من
التطويل فلئن قال ما ذكرتم لا توجيه له فانا اذا ذكرنا طريقا مفضيا الى المطلوب فلا يجب
علينا الالتفات الى ما ذكرتموه قلنا نحن نمنع المقدمات التى ذكرتموها فهن
الغلط فيها على الوجه الذى مر حتى تعلم ان المفضى الى المطلوب ليس الا ابطال
الدور والتسلسل اما قوله لو فرضنا الهين واراد احدهما حركة زيد والآخر سكونه
فان وقع مرادهما لزم الجمع بين الحركة والسكون وان لم يقع يلزم ان يكون احدهما
عاجزا قلنا نسلم ان فرض الهين مع اختلاف الارادة يلزم منه المحال ولكن لماذا
يلزم من هذا ان يكون الاله واحدا بل يلزم انتفاء المجموع المركب من وجود الهين
مع ارادة احدهما حركة زيد والآخر سكونه ولا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء الهين
لجواز ان يكون انتفاؤه بانتفاء الجزء الاخير اما قوله ان الصانع لوكان موجبا بالذات

يلزم ازلية العالم واللازم منتف قلنا لانم واما الوجوه الدالة عليه فقد مر ضعفها
اما قوله لوكان موجبا بالذات يلزم من دوامه دوام معلوله ومن دوام معلوله دوام
معلول معلوله فيلزم دوام جميع معلولاته قلنا لانم وانما يلزم ذلك ان لوكان
جميع معلولاته قابلة للدوام وهذا لان من جملة معلولاته الحركة والحركة لا يقبل الثبات
فاذا وجدت يجب انعدامها ويصير انعدامها معدا لغيرها من الحركات فيلزم التغير
في العالم اما قوله بانه فاعل بالاختيار فيكون قاصدا الى ايجاد الموجودات قلنا
لانم انه فاعل بالاختيار واما الحجة الدالة عليه فقد مر ضعفها واما قوله لو وجد اشياء
متكثرة غير متحيزة ولا حالة في المتحيز لكان مشاركة للبارى تعالى في هذا الوصف
فان اشتركت في الماهية لزم تكثر واجب الوجود وان لم يشترك كان هذا الوصف
معللا بعلتين قلنا لانم وانما يلزم ذلك ان لوكان هذا الوصف امرا وجوديا
ولئن سلمنا ذلك ولكن لم لا يجوز تعليل الوصف الواحد بعلتين مختلفتين واما
الحجة المذكورة فقد مر ضعفها في العلل والمعلولات المقالة الخامسة يشتمل على خمسة
لوامع اللامع الاول في ان النفس الناطقة هل هي حادثة ام لا احتجوا على حدوثها
بانها لوكانت موجودة قبل البدن فاما ان يكون واحدة او متكثرة والاول باطل
لانها لوكانت واحدة فبعد التعلق بالابدان ان بقيت واحدة كان نفس زيد بعينها
نفس عمرو وكل ما يعلمه زيد وجب ان يعلمه عمرو هف وان تكثرت كانت قابلة للتجزي
والقسمة فلا يكون مجردة عن المقدار والوضع هف والثانى باطل لانها لوكانت
متكثرة فالامتياز بينها اما ان يكون بالماهية ولوازمها او بالعوارض المفارقة لا سبيل
الى الاول لاشتراكها في الماهية ولوازمها ولا سبيل الى الثانى لان لحوق عوارض المفارقة
ان كان بسبب الماهية او الفاعل كان لازما وان كان بسبب البدن يلزم ان يكون

النفس متعلقة بالبدن قبل وجود البدن وهو مح قلنا لانم ان النفوس مشتركة
في الماهية ولوازمها ولئن سلمنا ذلك ولكن لم لا يجوز ان يكون الامتياز بالعرض
المفارق اللاحق بسبب البدن قوله يلزم ان يكون النفس متعلقة بالبدن قبل
البدن قلنا لم لا يجوز ان يكون النفس قبل هذا البدن متعلقة ببدن آخر او يكون
قبل ذلك البدن متعلقة ببدن آخر وهكذا الى غير النهاية فلئن قال لوكانت موجودة
قبل البدن لكانت متعينة قبله فلا يكون تعينها متوقفا عليه فيكون مستغنية عنه
ولو كان كذلك لما تعلقت به قلنا لم لا يجوز ان يكون مستغنية عنه ويكون النفس
بشرط حدوث البدن موجبة للتعلق به فيلزمها التعلق به بعد الحدوث اللامع
الثانى في ان النفس يبقى بعد خراب البدن لانها لو انعدمت فاما ان ينعدم بفساد
صورتها او لا بفساد صورتها والثانى باطل لانها صورة جوهرية والصورة الجوهرية
استحال عدمها الا بفساد صورتها والاول باطل لانها لو فسدت لكان فيها شيء
يقبل الفساد وشيء يفسد بالفعل والفاسد بالفعل غير القابل للفساد لان القابل للفساد
يبقى مع الفساد والفاسد بالفعل لا يبقى معه فالقابل غير الفاسد فيكون مركبة من
مادة وصورة فلا يكون بسيطا هف ولانها لو فسدت لكان لها قوة الفساد ولها
قوة الثبات ايضا والشيء الواحد لا يكون له قوة الثبات وقوة الفساد فيلزم ان يكون
مركبة هف ولقائل ان يقول على الاول لانم ان الصورة الجوهرية استحال عدمها
الا بفساد صورتها وهذا لان عدم الشيء الموجود عبارة عن ارتفاعه عن الخارج وذلك
لا يتوقف على فساد صورته وعلى الثانى لانم ان الشيء الواحد لا يكون له قوة الثبات
وقوة الفساد بمعنى الارتفاع عن الخارج لا بد له من برهان اللامع الثالث في ان
التناسخ هل هو ممنوع ام لا احتجوا على امتناعه بان النفس حادثة مع حدوث البدن

فيكون العلة التامة لها مخصوصة بحدوث البدن لانه لو لم يكن كذلك يلزم اما وجودها
قبل وجود البدن او عدمها مع حدوثه وكل واحد منهما ممتنع فيلزم اختصاص وجودها
لحدوث البدن واذا كان كذلك لزم ان يفيض من العلة الفاعلة وجود نفس عند حدوث
البدن ويلزم من هذا بطلان التناسخ واذا كان كذلك يلزم ان لا يتعلق به نفس اخرى
على سبيل التناسخ فلزم ان يكون للبدن الواحد نفسان مدبران وهو باطل لان كل
واحد منا يعلم ببديهة عقله ان مدبر بدنه امر واحد **قلنا** لا نم ان النفس حادثة مع
حدوث البدن واما الحجة المذكورة فيه فقد مر ضعفها **اللامع الرابع** في امكان الوحى
والنبوة **اعلم** ان الانسان له قوتان احديهما المتخيلة وهي التي من شانها ان تركب صور
الاشياء وتفصلها مثل انسان ذي راسين او عديم الراس والاخرى الحس المشترك وهي التي
يرتسم فيه صور المحسوسات على سبيل المشاهدة فيرد عليها هذه الصور تارة من خارج
كما نشاهد الاشياء الموجودة في الخارج وتارة من داخل كما نشاهد الاشياء في النوم
فلا يبعد وجود نفس قوية يتصل بالعقول المجردة او النفوس الفلكية حالة اليقظة
وتدرك ما عندها من المغيبات لكونها اسبابا لها ويكون ادراكها على وجه كلي فيحاكيها
المتخيلة بصور جزئية مناسبة لها ثم ينزل منها الى الحس المشترك ويكون الحس المشترك فيها صافيا
عن تعلق الحواس الظاهرة لقوة النفس على استخلاصه عنها فيصير تلك الصور مشاهدة
محسوسة مثل ما يقع في حال النوم الا ان المنامات قد يكون صادقة للسبب المذكور وقد
يكون كاذبة اما لان النفس اذا احست بصورة محسوسة فعند النوم يرتسم في الحس
المشترك او لانها الفت صورة والفتها فعند النوم يتمثل فيه او لان مزاج الدماغ اذا تغير
لزم تغير افعال المتخيلة بحسب تغيراته **واما الوحى** فلا يكون الا صادقا واما امكان النبوة
فلان مجرد التصورات النفسانية قد يكون سببا لحدوث الحوادث والا لما امكن للنفس

تدبير البدن بمجرد التصور واذا كان كذلك كان الهيولى العنصرية مطيعة للتصور
النفساني فلا تبعد وجود نفس قوية يكون نسبتها الى عالم الكون والفساد مثل نسبة
النفس الى البدن فيكون تصوراتها سببا لخرق العادات فيصدر منها الاشياء العجيبة
التي هي المعجزات **اللامع الخامس** في احوال النفس بعد مفارقة البدن الناس اختلفوا فيها
فمنهم من قال انها تنعدم مدة ثم يعاد النفس والبدن بعينهما حتى تتعلق النفس
بالبدن ولا برهان عليه **ومنهم** من قال بان وجودها يتوقف على ذلك البدن
بعينه والا لما وجدت معه فاذا انعدم لزم انعدامها وهو ضعيف لانا نمنع توقف
وجودها على البدن وانما يكون كذلك ان لو لم يكن موجودة قبل البدن ولئن
سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان بقاها يتوقف عليه بل حدوثها متوقف عليه فانه شرط
معد ولا يلزم من انعدام الشرط المعد انعدام المعلول **ومنهم** من قال بانها قديمة ولكن
لا يمكن قيامها بنفسها بدون التعلق بالبدن فاذا زال البدن وجب ان يتعلق ببدن
آخر وقبل هذا البدن ايضا كانت متعلقة ببدن آخر **قلنا** لا نم قدمها ولا نم انه لا يمكن
ان يقوم بنفسها بدون التعلق بالبدن فان من الجائز ان يكون استكمالها متوقفا
على البدن فيكون البدن آلة لكمالها فيتعلق به فاذا زال البدن يبقى موجودة بعلة
وجودها **ومنهم** من قال بانها حادثة مع البدن وهي غير قابلة للفساد فيبقى موجودة
ولا يتعلق ببدن آخر لانه اذا احدث بدن فلا بد ان يحدث نفس فلا يتعلق به نفس
اخرى على سبيل التناسخ واذا بقيت بعده يكون لها سعادة وشقاوة **اما** السعادة فهو
ادراك الملايم من حيث هو ملايم وسبب الالم ادراك المنافي من حيث هو مناف واللذة
للنفس هو ادراك الموجودات بان يحصل لها ما يمكن ان يدرك من الحق الاول من انه
واجب الوجود لذاته بريء عن النقايص منبع لفيضان الوجود ثم يدرك ما صدر منه على

الترتيب الواقع فى الوجود حتى يرتسم فيها الوجود على ما هو عليه ثم يحصل بعد ذلك
التنزه عن الهيئات البدنية الردية التى يوجب استغراقها فى مقتضيات القوى الجسمانية
والغفلة عن العالم العقلى وآفتها ان يحصل لها الشعور بانه يمكن ان يحصل لها الكمال
باكتساب المجهول من المعلوم فيشتاق اليه ويحصل لها الاعتقادات الباطلة المنافية للحق
وان تكتسب من التعلق بالبدن اخلاقا ذميمة وهيئات بدنية ردية لكن حال التعلق
التعلق بالبدن لا يحصل لها السعادة والشقاوة وان كان السبب موجودا لقيام المانع
وهو استغراقها فى تدبير البدن فاذا فارقت زال العايق وتمت لها السعادة او الشقاوة
ويختلف مراتب النفوس بحسب اختلاف السعادة والشقاوة وهذا كله مبنى على حدوث
النفس وفساد التناسخ ولم ينتظم عليهما برهان **واما** نحن فنقول ان النفس انما تعلقت
بالبدن لان كمالاتها موقوفة عليه والا لما تعلقت فاذا استكملت بواسطة البدن وتجردت
عن الهيئات البدنية الردية لم يبق لها شوق الى البدن فلا يتعلق ببدن آخر بعد خراب
هذا البدن بل يجذبها الكمال الى عالم القدس وتنخرط فى سلك الجبروت وان استكملت
لكن لم يتجرد عن الهيئات الردية لم يكن لها حاجة الى البدن ايضا فلا يتعلق ببدن آخر
لكن يبقى بسبب الهيئات البدنية المنافية معذبة الى ان تزول تلك الهيئات وليست هى
لازمة لها فانها انما عرضت بسبب مباشرة الامور البدنية ويزول آخر الامر ويحصل لها
السعادة الكاملة وان لم يستكمل بقيت محتاجة الى البدن فان لم يكن لها هيئات
ردية احتمل ان يبقى قايمة بنفسها بعد البدن ويحصل لها الخلاص عن العذاب ويحتمل
ان تجرها الحاجة الى الكمال الى التعلق ببدن آخر انسانى وان كانت فيها هيئات ردية
فيحتمل ان يبقى معذبة بتلك الهيئات دايما ويحتمل ان تجذبها تلك الهيئات الى التعلق ببدن
حيوانى آخر ولا يمكن الجزم بشىء من ذلك والله اعلم



بسم الله الرحمن الرحيم

العلم الثالث الطبيعى وفيه خمس مقالات **المقالة الاولى** يشتمل على خمسة لوامع **اللامع الاول** فى نفى الجزء الذى لا يتجزى وبيانه من وجوه **احدها** انه لو وجد جزء لا يتجزى فاما ان يماسه جزء آخر او لا يماسه فان كان الثانى لم يكن فى الوجود شىء ذو مقدار وان كان الاول فان دخل احدهما فى الاخر لزم المحال المذكور وان لم يدخل فيه كان له جانبان باحدهما يماس الاخر وبالاخر لا يماسه والمماس غير ما ليس بمماس فيلزم انقسام الجزء الذى لا يتجزى هف **الثانى** انه لو فرض اجزاء لا يتجزى فالطرف العظيم من الرحى اذا قطع جزء لا يتجزى فان قطع الطرف الصغير مثله او اكثر منه كانت المسافة التى يقطعها الصغير مثل الذى يقطعها الكبير او اكثر هف وان قطع اقل لزم انقسام ما لا يتجزى وان سكن الصغير فى بعض ازمان حركة العظيم يلزم انفكاك اجزاء الرحى بعضها عن بعض وهو معلوم البطلان بالبديهة ولان الفرجار الذى له شعب ثلث اذا قطعت الشعبة الخارجة منه جزء لا يتجزى فان قطعت الشعبة الوسطانية مثله او اكثر كانت الدايرة التى يرسمها الوسطانية مثل التى يرسمها الخارجة او اكثر هف وان قطعت اقل لزم انقسام ما لا يتجزى وان سكنت الوسطانية فى بعض زمان حركة الخارجة يلزم انفكاك اجزاء الفرجار بعضها عن بعض وهو باطل **الثالث** ان الجسم لو كان مركبا من اجزاء لا يتجزى

فعند حركته يلزم حركة الجزء الذى لايتجزى من جزء الى جزء وهو مح لانه لايخ اما ان يتوصف
بالحركة حال مايكون ملاقيا للجزء الاول وهو مح لانه لم ياخذ بعد فى الحركة او حال كونه
ملاقيا للجزء الثانى وهو مح ايضا لانه انقطع حركته او حال كونه على الفصل بين الجزئين
وهو مح لان ما منه تلاقى الاخر فيلزم انقسامها جزءا كلتيها هف الرابع ان الخشبة المغروزة
فى الارض فى مقابلة الشمس اما ان ينقص ظلها بارتفاع الشمس او لا ينقص والثانى باطل
والا لكان الظل فى اول النهار مساويا للظل فى نصف النهار هف فتعين الاول واذا
كان كذلك فعند ارتفاع الشمس جزءا لايتجزى فاما ان ينقص من الظل مثله او اكثر او اقل
والاول والثانى باطل والا لكان ظل الذى انتقص من اول النهار الى منتصفه مثل ارتفاع
الشمس فى نصف النهار او ازيد وهو معلوم البطلان والثالث باطل ايضا والا لزم انقسام
ما لايتجزى وهو مح الخامس لو فرضنا اجزاء لايتجزى فان لم يكن كرية الشكل كان هيئة
احد جانبيه غير هيئة الجانب الاخر فلزم انقسامه وهو مح وان كانت كرية الشكل فعند انضمام
بعضها الى بعض يحدث فيما بينها فرج خالية هى اقل منها لان الكرات المضموم بعضها الى بعض
يحدث فيما بينها فرج خالية واذا انضمت بحيث لا يسع الاخرى يكون الفرج الخالية اقل
منها فيلزم انقسام الجزء الذى لايتجزى وهو مح واحتج المثبتون للجزء الذى لايتجزى لو جهين
احدهما ان النقطة موجودة لانها طرف الخط الذى هو طرف السطح الذى هو طرف
الجسم الموجود فيكون موجودة ولان موضع الملاقات من الكرة المتلاقية للسطح
المستقيم نقطة والا لكان فى الكرة خط مستقيم هف واذا ثبت النقطة فنقول محل
النقطة ان كان منقسما لزم انقسام النقطة لان الحال فى احد جزئيه غير الحال فى الاخر
وانقسامها محال فلا يكون محلها منقسما فيلزم وجود شىء متحيز منقسم وهو الجزء
الذى لايتجزى الثانى ان الحركة الحاضرة غير منقسمة ويلزم من هذا وجود الجزء الذى

لايتجزى

لايتجزى وانما قلنا انها غير منقسمة لانها لو كانت منقسمة لكان لها اجزاء واجزاء الحركة
لايجتمع بعضها مع بعض فيكون بعض اجزائها منقضيا فلا يكون كل الحاضر حاضرا
هف وانما قلنا انه يلزم من هذا وجود الجزء الذى لايتجزى لان المسافة التى يقع
عليها تلك الحركة اما ان يكون منقسمة او لا يكون منقسمة والاول باطل والا لكانت
الحركة الى نصفها نصف الحركة الى كلها فيلزم انقسام الحركة الحاضرة هف فتعين ان
لايكون منقسمة وهو المطلوب الجواب اما الاول قلنا لم قلتم ان النقطة اذا كانت
طرف الخط يكون موجودة وانما يكون كذلك ان لو كانت هذه الاطراف موجودة
فى الخارج بل الاطراف امور موهومة لا هوية لها ولا تميز لها فى الاعيان واما الكرة
الملاقية للسطح المستقيم فلا نم وجودها فى الخارج لابد له من برهان واما الثانى
قلنا ان اردتم بالانقسام القسمة الوهمية فلم قلتم ان اجزاء الحركة لايجتمع بعضها بعض مع
وان اردتم به القسمة بالفعل فلم قلتم بان الحركة اذا لم يكن منقسمة بالفعل يلزم وجود الجزء
الذى لايتجزى وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن قابلة القسمة حتى يلزم منه وجود الجزء الذى
لايتجزى اللامع الثانى فى ان الجسم لايتركب عن اجزاء غير متناهية لانه لو تركب عنها فاما ان
يكون قابلة القسمة او لا يكون والثانى مح لما مر والاول ايضا مح لانها اما ان يكون متداخلة
او لا يكون والاول باطل لانها ان كانت مجردة عن المادة يلزم وجود البعد المجرد عن المادة
وهو مح وان كانت فى مادة يلزم تداخل الجسمين وهو مح لانا نعلم بالضرورة امتناع
دخول الجسم فى جسم آخر والثانى ايضا باطل والا لكان قطع الجسم بالحركة فى زمان
متناهى الطرفين قطعا لاجزاء غير متناهية وهو مح ولانها لو لم يكن متداخلة يلزم من
تاليفها وجود ابعاد غير متناهية هف فعلم ان الجسم ليس فيه اجزاء بالفعل فكل جسم
فهو متصل ولا اسباب الموجبة لقسمته اما الفلك او الوهم او اختلاف عرضين كما فى البلقة

واما قبل ذلك فهو متصل واحد كما هو عند الحس ولا ينتهي في القسمة الى ما لا ينقسم
لاستحالة وجود الجزء الذي لا يتجزى بل هو قابل للقسمة الى غير النهاية والقسمة الانفكاكية
قد تقف لمانع واما الوهمية فلا تقف ولاجزاء غير المتناهية استحال دخولها في الوجود
معا والهيولى ليس لها في ذاتها مقدار والا لما قبلته الا ما يطابقها لكن المقدار يعدها
لقبول الانقسام فيقبل القسمة بواسطة المقدار ولا يقتضي انفصال الهيولى ان يكون
لها هيولى اخرى لعدم كونها متصلة بذاتها **اللامع الثالث** في ان كل جسم فله شكل طبيعي
وحيز طبيعي لانه لو فرض وجوده مجردا عن العوارض المفارقة فانه لابد ان يكون له
شكل اخر وهو المراد من الطبيعي والشكل الطبيعي للبسيط وهو الذي ليس فيه اختلاف
طبايع انما هو الكرى لانه لو كان غير الكرى لكان فيه هيئات مختلفة مثل الضلع
والزاوية والانحناء والانخفاض فيكون تخصيص احد الجوانب بهيئة دون غيرها ترجيحا
بلا مرجح وهو مح ولا يجوز ان يكون لشيء واحد حيزان طبيعيان لانه اما ان يحصل
في احدهما او لا يحصل فان كان الاول كان تاركا للاخر فيكون المطلوب بالطبع متروكا
بالطبع وهو مح وان كان الثاني فان توجه اليهما كان متوجها الى جهتين مختلفتين
في حالة واحدة وهو مح وان كان توجه الى احدهما فقط كان تاركا للاخر فيكون المطلوب
بالطبع متروكا وهو مح والحيز الطبيعي المركب هو حيز الغالب فيه من البسايط او ما
يتفق فيه تركيبه عند استواء المجاذبات **اللامع الرابع** في المكان وهو الذي يتمكن اى قوى الجاذبة
فيه الجسم ويصح الانتقال منه اى لا يكون نفس المتمكن فيه مانعا منه ولا يخ اما ان يكون
معدوما او موجودا والاول باطل لانه مشار اليه وقابل لتمكن الجسم فيه ولا شيء من
المعدوم كذلك فهو اذن امر موجود ولا يخ اما ان يكون هو الخلا او السطح الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لاستحالة التمكن في غيرهما والخلا مح فتعين

الثاني

الثاني وانما قلنا ان الخلا مح لانه لو كان خلا فاما ان يكون عدما محضا او مقدارا
مجردا والاول باطل لانه لو كان خلا لكان قابلا للزيادة والنقصان فلا يكون
عدما محضا والثاني ايضا باطل لان المقدار المجرد لا وجود له لما مر ولانه لو كان موجودا
فاما ان يكون متناهيا او لا يكون والثاني مح لوجوب تناهي الابعاد والاول مح لانه
لو كان متناهيا لكان له شكل وذلك الشكل ان كان لنفس المقدار كان كل مقدار
موصوفا بذلك الشكل فلا يحصل في الوجود اختلاف الاشكال وان كان لسبب
من خارج كان المقدار وحده قابلا للتشكل باشكال مختلفة فيكون قابلا للفصل
فيكون له مادة وقد فرض مجردا عن المادة هف ولانه لو كان مقدارا مجردا لاستحال
ان يحصل فيه الجسم والا لزم امكان اجتماع البعدين في مادة واحدة هف لان اختلاف
افراد الطبيعة الواحدة لابد ان يكون باختلاف المواد والاشكال على المقدمات قد سبق
فلئن قيل اذا تحرك جسم فاما ان ينتقل الى مكان مملوا او الى مكان خال والاول
مح لان الجسم الذي فيه ان تحرك الى مكانه لزم الدور وان تحرك الى مكان آخر يلزم
من حركة جسم واحد حركة جميع الاجسام فتعين الثاني وهو المطلوب ولان باطن اصبعنا
اذا كان مماسا لجسم املس بحيث لا يتخللهما جسم آخر ثم رفعناه دفعة فانه يقع الخلا لان
الجسم انما ينتقل الى الوسط من الاطراف فحال ما يكون الجسم على الطرف يكون الوسط
خاليا وهو المطلوب **قلنا** اما الاول فلا نم انه يلزم حركة جميع الاجسام بل يتكاثف
الجسم الذي قدامه ويتخلخل الذي خلفه وهذا لان المادة قابلة للمقادير المختلفة
فيخلع مقدارا اكبر ويلبس اصغر وبالعكس **واما الثاني** قلنا ان اردتم به الزمان الحاضر
فلا نم انه يلزم الخلا في الوسط ولم لا يجوز ان يقال الزمان الذي يتحرك فيه الاصبع
الى فوق يتحرك فيه الجسم الى الوسط من الطرف فلا يقع الخلا ومن العلامات الدالة على

امتناع الخلا ان الاناء الضيق الراس اذا كان فى اسفله ثقبة ضيقة وملى ماء فان فتح راسه
نزل الماء وان سد لم ينزل فدل ذلك على امتناع الخلا ومنها ان الانبوبة اذا وضع احد
طرفيها فى الماء ومص صعد الماء وما ذلك الا ان سطح الماء يلازم سطح الهواء لامتناع
الخلاء فاذا تحرك الهواء الى فوق تحرك الماء معه ومنها ارتفاع اللحم فى المحجمة ومنها
انا اذا ادخلنا راس انبوبة داخل القارورة واحكمنا الخلل فان جذبنا الانبوبة الى فوق
بحيث لا يدخل الهوا فى القارورة انكسرت القارورة الى داخل فان ادخلناها فى القارورة
انكسرت الى خارج فدل ذلك على امتناع الخلا ولما بطل الخلاء ثبت ان المكان هو السطح
الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى فلئن قيل لو كان المكان
هو السطح الباطن من الجسم الحاوى لكان ذلك الجسم ايضا متمكنا فى سطح آخر فيلزم تسلسل
الاجسام الى غير النهاية فيلزم وجود ابعاد غير متناهية وهى مح ولان المكان لو كان هو
السطح الحاوى لكان الطاير الواقف فى الهواء متحركا لتوارد الامكنة عليه قلنا اما
الاول فلا نم انه يلزم التسلسل وانما يلزم ذلك ان لو لم ينتهى الى جسم لا مكان له وهنا
لان الجسم الحاوى بكل الاجسام له وضع فقط وليس له مكان واما الثانى قلنا لا نم انه يلزم
ان يكون الطاير متحركا وانما يكون كذلك ان لو كان متوجها من سطح الى سطح وليس كذلك
فلا يكون متحركا واعلم ان المكان قد يكون سطحا واحدا وقد يتفق ان يكون عدد
سطوح يتركب منها مكان كما للماء فى النهر فان مكانه مركب من سطحين اعنى سطح الارض
تحته وسطح الهواء فوقه وقد يتفق ان يكون بعض هذه السطوح متحركا وبعضها ساكنا
كالحجر الموضوع على الارض تحت الماء الجارى عليه وقد يتفق ان يكون المحيط متحركا والمحاط به
ساكنا كالحال فى العناصر الساكنة مع الفلك وقد يكون المحيط والمحاط متحركين كما
فى الافلاك اللامع الخامس اعلم ان فى الوجود جهات هى مقصد المتحركات بالحصول فيها

ووجودها فى ذوات الاوضاع والا لما امكنت الاشارة اليها ولما قصدها المتحركات بالحصول
فيها فلا يخ اما ان يكون وجودها فى خلا او ملا متشابه او لا يكون كذلك والاول باطل
لاستحالة وجود الخلا والثانى باطل لان الملا المتشابه لا يكون بعض جوانبه مطلوبا
بالطبع وبعضها متروكا بالطبع فتعين الثالث واذا كان كذلك لزم ان يكون فى اطراف
ونهايات ولا يخ اما ان يكون تحددها بجسم واحد او باجسام مختلفة فان كان الاول فاما
ان يكون ذلك الجسم كريا او لا يكون والثانى باطل لان الجسم الواحد اذا لم يكن كريا لا يتحدد
به جهتان مختلفتان يطلبهما المتحركان بالحركات المستقيمة المتضادة وانما يتحدد به جهة واحدة
وهو القرب منه لا غير وان كان باجسام مختلفة فاما ان يكون بعضها محيطا بالآخر او لا يكون
والثانى باطل لانه لو كان التحدد باجسام مختلفة لا يحيط بعضها بالبعض كان احدهما
حاصلا فى جانب من الآخر فاما ان يكون طالبا لتلك الجهة او لا يكون فان كان طالبا
كانت الجهات متحددة فى نفسها فلا يكون له مدخل فى التحدد وقد فرض خلافه وان لم يكن
طالبا كان متوجها عنه بالطبع فيكون الجهات المتحددة فى نفسها فلا يكون له تاثير فى التحدد
هف فتعين ان يكون المحدد جسما واحدا كريا او وجود اجسام محيط بعضها بالبعض لكن
وجود جسم محيط بالكل يتحدد به الجهات كلها وكيف ما كان لا بد من وجود جسم كرى
محدد للجهات وهو المطلوب وليس خارج العالم كرة اخرى لانه لو كان فى الخارج كرة اخرى
فان لم يكن مماسة للمحدد كان ما بينهما قابلا للزيادة والنقصان فيكون خلا هف وان
كان مماسا له والكرتان اذا امست احديهما الاخرى فلا بد ان يقع فيما بينهما فرجة يقبل الزيادة
والنقصان فيلزم وجود الخلا ايض وهو مح فليس وراء العالم عالم آخر فيكون العالم واحدا
وهو المطلوب ولقائل ان يقول على الاول لا نم ان احدهما اذا لم يكن حاصلا فى جانب
من الآخر ولم يكن طالبا لتلك الجهة كان متوجها عنه بالطبع لا بد له من برهان وعلى الثانى

لا نم انه اذا حصلت فرجة فيما بين الكرتين يلزم الخلاء وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن
تلك الفرجة مملوة باجسام اخرى فلم قلتم انه ليس كذلك المقالة الثانية الموجود
يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه والا لكان وجوده وكونه بالقوة ايضا بالقوة
فيكون القوة حاصلة وغير حاصلة هف بل لابد من ان يكون بالفعل اما من كل الوجوه
او من بعضها وكل ما هو بالقوة فاما ان يكون حصوله بالفعل دفعة واما على التدريج
والاول هو الكون والثاني الحركة فالحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
وهي امر ممكن الحصول للجسم فيكون حصولها كمالا له لكنها يفارق سائر الكمالات من حيث انه
لا حقيقة لها الا التادي الى الغير وما كان كذلك فله خاصيتان احديهما انه لابد هناك
من مطلوب ممكن الوجود ليكون التادي تاديا اليه وثانيهما ان ذلك التوجه ما دام
كذلك فانه يبقى منه شيء بالقوة فان المتحرك يكون متحركا بالفعل اذا لم يصل الى المقصود وما دام
كذلك يبقى شيء منه بالقوة فالحركة متعلقة بان يبقى منها شيء بالقوة وبان لا يكون المبادي
اليه حاصلا بالفعل فاذا كان الجسم حاصلا في مكان وهو ممكن الحصول في مكان آخر
ففيه امكانان احدهما امكان الحصول في ذلك المكان والثاني امكان التوجه اليه
وهما كمالان والتوجه مقدم على الوصول والا لم يكن الوصول على التدريج بل دفعة فاذن
التوجه كمال اول للشيء الذي بالقوة من جهة ما هو بالقوة فلئن قال بان الحركة غير موجودة
في الخارج لانها لو كانت موجودة في الخارج فاما ان يكون منقسمة او لا يكون والاول
باطل لانها لو كانت منقسمة لكان احد جزئيها سابقا على الآخر فلا يكون الحركة الحاضرة حاضرة
هف والثاني ايضا باطل لانها لو لم يكن منقسمة لكان الذي يقع عليه تلك الحركة من
المسافة غير منقسم فيلزم وجود الجزء الذي لا يتجزى وهو مح قلنا ان اردتم بالانقسام
القسمة الفعلية فلا نم انها لو لم يكن منقسمة بالفعل يلزم وجود الجزء الذي لا يتجزى

وان اردتم به القسمة الوهمية فلا نم انها لو كانت منقسمة في الوهم لكان احد جزئيها سابقا
على الآخر والحركة المتصلة من مبدأ المسافة الى منتهيها لا حصول لها في الاعيان وانما
وجودها في الذهن لان المتحرك له نسبة الى المكان الذي تركه ونسبة الى المكان
الذي ادركه فاذا ارتسمت الصورتان في الخيال معا حصل الشعور بامر ممتد من اول
المسافة الى آخرها والموجود في الخارج هو كون الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى اللذين
للمسافة وذلك انما يتحقق اذا لم يكن للجسم استقرار في شيء من حدود المسافة اذ لو استقر
في حد واحد لكان ذلك الحد منتهى حركته فح يكون حاصلا في المنتهى لا في الوسط
بين المبدأ والمنتهى والحركة انما يتشخص بوحدة الموضوع والزمان وما فيه الحركة فاتحاد
هذه الثلثة يوجب تشخص ماهية الحصول في الوسط بين مبدأ بالتشخص ومنتهى بالتشخص
لموضوع واحد بالتشخص في زمان واحد اللامع الثاني في ان كل متحرك فله محرك
زايد على جسميته لانه لو تحرك لذاته لامتنع سكونه لان ما بالذات يبقى ببقائها ولانه لو تحرك
لذاته فاما ان يكون له مطلوب او لا يكون فان كان الاول وجب سكونه عند حصوله
فلا يكون متحركا لذاته وقد فرض كونه كذلك هف وان كان الثاني فان تحرك الى بعض
الجهات دون البعض كان ذلك ترجيحا بلا مرجح وان تحرك الى كلها كان الجسم الواحد
في حالة واحدة متوجها الى جهات مختلفة وهو مح ولانه لو تحرك لذاته لكان كل جسم
متحركا لاشتراك الاجسام في الصورة الجسمية التي هي مبدأ التحرك مسلم والطبيعة
وحدها ايضا لا يكفي في التحريك لان الطبيعة امر ثابت فيكون مقتضاها ثابتا والحركة
غير ثابتة فلا يكون مقتضى الطبيعة بل لا بد من انضمام امر زايد الى الطبيعة ليصدر منها
الحركة وذلك الامر اما ان يكون حالة ملايمة او حالة غير ملايمة والاول باطل لان
الجسم اذا كان على الحالة الملايمة استحال حركته والا لكان المطلوب بالطبع متروكا

بالطبع هف فذلك لامر الزايد حالة غير ملايمة فاذا انضم الى الطبيعة حالة غير ملايمة
اوجب الطبيعة بهذا الشرط عودها الى الحالة الطبيعة والحركة الارادية ايضا لايكفى فيها
النفس وحدها لان النفس موجود ثابت فيكون مقتضاها ثابتا والحركة ليست
ثابتة فلا يكون هى مقتضى للنفس بل لابد من ان يضم اليها امر آخر وذلك الامر
ليس هو التصور فقط لان التصور الكلى لا يصير مبدأ الامر الجزئى لان نسبته الى
جميع الجزئيات نسبة واحدة فلو وقع به بعض الجزئيات كان ذلك ترجيحا بلا مرجح
بل لابد من انضمام امر آخر الى التصور الكلى حتى يحصل الفعل الجزئى اللامع الثالث
فيما منه الحركة وما اليه مبدأ الحركة ومنتهيها قد يتضادان بالذات وقد يتضادان بالعرض
اما الاول فقد يكون بينهما غاية الخلاف كالحركة من السواد الى البياض ومن غاية الذبول
الى غاية النمو وقد لا يكون كالحركة من الصفرة الى النيلية ومن الذبول الذى ليس فى الغاية
الى النمو الذى ليس فى الغاية واما الثانى فقد يكون اما لاجل عرضين لازمين كالمركز
والمحيط فانهما يتضادان لا لذاتيهما فان ذات كل واحد منهما نقطة بل لعارضين
عرضا لهما وهو يكون احدهما غاية البعد من الفلك وكون الآخر غاية القرب منه
او غير لازمين كالحركة من الجانب من المسافة الى جانب آخر فان احد طرفيهما مبدأ
والآخر منتهى وكونهما كذلك ليس بالطبع بل بالاتفاق وكما فى الحركة المستديرة
فان كل نقطة تعرض فى المستدير فان الحركة منها حركة اليها وكل نقطة منها مبدأ
ومنتهى لكن لا فى آن واحد بل فى آنين فتلك النقطة وان كانت واحدة بالعدد لكنها
اثنان بالاعتبار وذلك يكفى فى كونها مبدأ للحركة ومنتهى لها ومبدأ الحركة ومنتهاها
لهما ذات ولهما انهما مبدأ ومنتهى وهذان العارضان اما ان يكونا معتبرين بالقياس
الى الحركة او يعتبر كل واحد منهما بالقياس الى الآخر والاول قياس التضايف لان المبدأ

مبدأ للذى المبدأ وكذا المنتهى والثانى ليس كذلك لانه ليس كل من عقل مبدأ عقل
منتهى بل هو قياس التضاد اللامع الرابع فيما فيه الحركة وهو اربع مقولة الكم والكيف
والاين والوضع اما فى الكم فعلى وجهين الاول التخلخل والتكاثف والثانى
النمو والذبول اما التخلخل فهو ان يزداد مقدار الجسم من غير ان يرد عليه شئ من
خارج والتكاثف عكسه مثل ما يكون فى انتقال الماء من الجمود الى الذوبان وعلى العكس
ومثل ما يمص القارورة ويكب على الماء فانه يدخلها الماء فاما ان يكون لحصول الخلا
فيها او لان الجسم الكاين فيها ازداد حجمه بالمص ثم برد وتكاثف بطبعه عند صعود
الماء او بسبب آخر والثالث معلوم البطلان بالضرورة والاول باطل لاستحالة وجود
الخلا فتعين الثانى وهو المطلوب وهذه الحركة انما يعرض الجسم لانه مركب من الهيولى
والصورة فاذا استعدت للمقدار الكبير خلعت الصغير ولبست الكبير وبالعكس واما
النمو فهو ان ازداد الجسم بسبب اتصال جسم آخر به ويكون الزيادة مداخلة فى الاصل
مدا فعة اجزاؤه الى جميع الاقطار بنسبة طبيعية كما يكون للانسان فى سن الحداثة
والذبول بالعكس كما للمشايخ واما فى الكيف فكانتقال الماء من البرودة الى الحرارة
على التدريج وبالعكس وكانتقال الجسم من البياض الى السواد على التدريج ويسمى
هذا الحركة استحالة واما فى الاين فهى الحركة من مكان الى آخر ويقال لها النقلة
واما فى الوضع فهى حركة الكرة فى مكانها فانها اذا دارت اختلفت نسب اجزائها
بعضها الى بعض والى الامور الخارجة على التدريج واما الجوهر فلا حركة فيه اذ لا
ينتقل نوع من الجسم من صورة جوهرية الى صورة اخرى لانه اذا زالت الصورة الجوهرية
انعدم ذلك النوع فلا يكون له انتقال من صورة الى اخرى بل المادة خلعت صورة
ولبست اخرى واما بقية المقولات فهى تابعة لمعروضاتها فان كان فيها حركة وقع

الحركة في العارض والافلا اللامع الخامس في تقسيمات الحركة التقسيم الاول الحركة اما ان
يكون واحدة بالشخص او بالنوع او بالجنس اما وحدتها الشخصية فانما يتحقق عند وحدة
موضوعها او زمانها وما هي فيه اما وحدة الموضوع فلاستحالة قيام العرض الواحد
بمحلين واما وحدة الزمان فلاستحالة اعادة المعدوم بعينه واما وحدة ما فيه
فلانه يمكن ان يكون متحرك تقطع مسافة ومع ذلك يتخلخل وينمو بحيث يكون ابتدا
هذه الحركات وانتهاؤها واحدا فالزمان والموضوع واحد والحركة ليست واحدة واما
وحدة المحرك فغير معتبرة لانا لو قدرنا محركا تحرك جسما وقبل انقطاع تحريكه يوجد محرك
آخر كانت الحركة واحدة واما وحدة المبدأ فغير كافية لان الجسمين قد يتحركان من
البياض احدهما الى السواد والاخر الى النيلية وكذا وحدة المنتهى لان الوصول اليه
قد يكون دفعة كانتقال الجسم من الغبرة الى السواد وقد يكون على التدريج كانتقاله
من الخضرة الى النيلية ثم الى السواد وكذا وحدتهما جميعا لان الانتقال من احدهما الى
الاخر قد يكون بطرق مختلفة نعم وحدتها لازمة لوحدة هذه الامور الثلثة واما
الوحدة النوعية للحركة فهي انما يتحقق عند وحدة ما فيه الحركة وما منه وما اليه واما
الوحدة الجنسية فهي انما يتحقق باتحاد ما فيه الحركة بالجنس التقسيم الثاني الحركة اما
سريعة واما بطيئة فالسريعة هي التي يقطع مسافة اطول في الزمان المساوي او في
زمان اقصر او يقطع المسافة المساوية في زمان اقل والبطؤ ليس لاجل تخلل السكنات
في البطئ لانه لو كان كذلك لكان نسبة السكنات المتخللة بين حركات الفرس من اول
اليوم الى آخره وهي خمسة فراسخ مثلا الى حركاته كنسبة فضل حركات الشمس من اول اليوم
الى آخره الى حركات الفرس لكن فضل تلك الحركات على حركاته ازيد من حركاته فسكنات
الفرس ازيد من حركاته هف لان سكناته ليست بمحسوسة وحركاته محسوسة ولو كان كذلك

لكان الامر بالعكس التقسيم الثالث الحركات قد يكون متضادة وقد لا يكون
فالمختلفة الاجناس كالنقلة والاستحالة والنمو ليست متضادة لانها قد يجتمع
واما الداخلة تحت جنس واحد كالتسود والتبيض فهي متضادة وليس تضادها
لاجل تضاد المحركين لان حركة الحجر قسرا وحركة النار طبعا الى فوق ليست بمضادة
مع تضادها بين القوتين ولا لتضاد الازمنة لانها غير متضادة ولانها يعرض
الحركات فلا يكون موجبة لتضادها ولا لتضاد ما فيه لان الحركة الصاعدة
تضاد الحركة الهابطة مع وحدة الطريق فتضادها لتضاد ما منه وما اليه لا لكونهما
نقطتين بل لاجل ان احديهما مبدأ والاخرى منتهى وليس تضادها لاجل الحصول
في الاطراف والا لما كان بين الحركات الموجودة تضاد بل لاجل التوجه اليهما التقسيم
الرابع الحركة قد يكون مستقيمة وقد يكون مستديرة وقد يكون مركبة كحركة العجلة
وقيل انه لا بد ان يكون بين كل حركتين صاعدة وهابطة زمان يسكن فيه الجسم
لان الميل الموصل الى ذلك الحد موجود حالة الوصول لانه علة له والعلة يجب ان
يكون موجودة حال وجود المعلول والوصول آني الوجود لان حال الوصول لو كان
منقسما فعند حصول الجسم في احد جزئيه لا يكون واصلا فلا يكون الوصول وصولا
هف واللاوصول ايضا آني الوجود فوجب ان يكون بين الآنين زمان يسكن فيه
الجسم والا لزم تتالي الآنات هف وفيه نظر لانه انما يلزم حصول الجسم في احد جزئيه
ان لو كانت اجزاؤه منقسمة بالفعل مرتبة على سبيل الانقضاء ولان التالي انما يلزم
ان لو كان الآن موجودا في الخارج فلم قلتم انه موجود والاصوب ان يقال ان القوة
القسرية في اول الامر غالبة على القوة الطبيعية وهي لا تزال تضعف بسبب مصاكات
الهواء المخروق فلا بد من ان ينتهي الى حد المعادلة فهناك يجب السكون ثم القوة

القسرية يضعف بعد ذلك فيستولى القوة الطبيعية وح ينزل الحجر واحتج من انكر
ذلك بانه لو فرض السكون يلزم وقوف الحجر النازل من علا على تقدير الخردلة
الصاعدة قسرا هف قلنا لانم فان عندنا ذلك التقدير مح اذ الخردلة يجب رجوعها
بمصادمة الهواء المتحرك بنزول الحجر فيكون ملاقاته لها فلو فرضنا ملاقاته لها يلزم منه المحال
وهو وقوف الحجر وكون المحال ملزوما للمحال ليس بمخلف فلا يتم ماذكرتموه التقسيم الخامس
الحركة قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض فالاولى هي التي يعرض لذات الجسم لا بواسطة
الحركة في غيره والثانية هي التي تعرض للشيء بواسطة حركة غيره كحركة الجالس في السفينة
والحركة بالذات ان كانت لقوة موجودة في جسم آخر فهي الحركة القسرية كحركة الحجر الى فوق
وان لم يكن كذلك فان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية كحركة الحجر من اعلى
الى اسفل وكحركة النبات في الاقطار الثلثة وان كان لها شعور فهي الحركة الارادية
واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك والسكون في المكان يقابله
الحركة عنه واليه وقد يقال لفظ السكون على حصول الجسم في المكان اكثر من زمان
واحد وهو من مقولة الاين اللامع السادس في وجود الزمان انا نعلم بالضرورة
ان هيهنا وقتا هو حاضر وماض فلا يخ اما ان يكون عدميا او وجوديا والاول
مح لان زمان الحركة الى نصف المسافة اقل من زمانها الى آخرها فهو قابل للزيادة
والنقصان ولاشيء من العدم كذلك ولانه اذا تحرك جسم في مسافة على مقدار
من السرعة وتحرك اخر على مقدارها من السرعة وابتدا بعدها وتركا معا فان زمان
الثانية اقل من زمان الاول فالزمان قابل للزيادة والنقصان فلا يكون امرا عدميا
فلئن قيل لو كان الزمان موجودا فاما ان يكون مستقرا او منقضيا والاول مح
والا لكان الموجود زمان الطوفان موجودا في الحال وهو باطل بالبديهة والثاني

مح لانه لو كان منقضيا لكان بعض اجزائه قبل البعض قبلية لا يجامعه والقبلية
التي لا تجامع الشيء هي الزمانية فيلزم ان يكون للزمان زمان آخر وهو مح قلنا
لانم انه يلزم ذلك بل يلزم ان يكون قبل كل زمان زمان آخر لا الى نهاية ومن الناس
من زعم ان الزمان واجب لذاته واحتج عليه بان الزمان اذا فرض عدمه يلزم منه
المحال لانه اذا فرض عدمه كان عدمه بعد وجوده بعدية لا يجامعه والبعدية التي
لا تجامع الشيء هي الزمانية فيكون بعده زمان فيلزم من فرض عدمه وجوده على تقدير
عدمه وهو مح قلنا لانم انه اذا فرض عدمه كان عدمه بعد وجوده بل اذا فرض عدمه
بعد كونه موجودا كان عدمه بعد وجوده فيكون المحال لازما من عدمه بعد وجوده
ولانم ان ما يلزم المحال من عدمه بعد وجوده يكون واجبا لذاته بل يكون مستحيل
الانقطاع ولا يلزم من استحالة انقطاعه كونه واجبا لذاته اللامع السابع في ان الزمان
مقدار الحركة قد ثبت ان الزمان قابل للزيادة والنقصان فيكون كما فاما ان يكون
متصلا او منفصلا والثاني والا لكان مركبا من الوحدات فيكون فيه اجزاء غير
منقسمة وهو مطابق الحركة فيكون في الحركة اجزاء لا يتجزى فالمسافة التي عليها تلك
الحركة يكون مركبة من اجزاء لا يتجزى وهو مح فتعين الاول فيكون هو مقدارا ولا
يخ اما ان يكون قار الذات او غير قار الذات والاول باطل والا لكان الموجود في الامس
موجودا في الحال وهو مح فهو غير قار الذات فاما ان يكون مقدار الهيئة قارة او هيئة
غير قارة والاول مح لان مقدار الهيئة القارة يجب ان يكون قارا والزمان ليس كذلك
فتعين ان يكون مقدار الهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي حركة فالزمان
مقدار الحركة وليس له بداية لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يجامعه
وهي الزمانية فيلزم وجود الزمان قبل كل الزمان وهو مح ولا نهاية له لهذا بعينه

فالزمان دائم الوجود على سبيل الانقضاء والتجدد ولابد له من حركة حافظة
والحركة الحافظة له اما فلكية او عنصرية والثانى مح لان كل حركة عنصرية فهى
منقطعة ولا شئ من الحافظ للزمان كذلك فتعين الاول فلا نح اما ان يكون
هى اسرع الحركات وهى الحركة اليومية التى تتحرك بها جميع الاجرام السماوية واما الآن
فهو نهاية الماضى وبداة المستقبل وهو امر متوهم لاوجود له فى الخارج والا لكان فى
الحركة جزء لا يتجزى هف وقد يق الآن على الوقت الحاضر وهو بهذا التفسير مستقيم قابل منقسم اى ح
للانقسام ولقايل ان يقول لا نم ان القبلية التى لا تجامع الشئ هى الزمانية اللامع
الثامن فى الميل اعلم ان الزق المنفوخ تحت الماء قسرا يجد فيه مدافعة صاعدة والتخيل
المسكن فى الجو يجد فيه مدافعة هابطة فقد لزم وجود مدافعة مغايرة للحركة وهى
الميل وهو اما طبيعى كما فى الحجر المنحدر واما قسرى كما فى الحجر المرمى الى فوق واما
نفسانى كما يعتمد الانسان على غيره ولا ميل فى الجسم عند كونه فى حيزه الطبيعى لانه
اما ان يكون عنه او اليه والاول باطل والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع
والثانى ايضا باطل لانه طلب والطلب الحاصل مح ويمتنع اجتماع الميل الطبيعى والقسرى
فى الجسم كلاهما بالفعل لاستحالة اجتماع المدافعة الى الشئ مع المدافعة عنه واما
مبدا الميل الطبيعى ومبدا الميل القسرى فيجوز اجتماعهما لانا نجد حال المرميين
من بدا واحد فى مسافة واحدة بقوة واحدة مختلفا فى السرعة والبطوء اذا اختلفا فى
الصغر والكبر فلو لم يكن فى مبدا معاوق ازيد مما فى الاخر لما اختلفا فى السرعة والبطوء
لكونه ترجيحا بلا مرجح ويجوز ان يجتمع فى جسم واحد ميلان الى جهة واحدة احدهما
طبيعى والاخر غريب لانا اذا دفعنا حجرا الى سفل بقوة شديدة فان حركته يكون اسرع
مما اذا تحرك بطبعه وحده والمتحرك بالذات حركة وضعية او مكانية اذا لم يحدث فيه

ميل استحال ان يتحرك واحتجوا على ذلك بانا لو فرضنا جسما عديم الميل متحركا فى مسافة
فاما ان يكون حركته فى زمان او لا فى زمان والثانى مح لان الحركة من حيث هى هى يستدعى
الزمان والاول مح لانه لو تحرك فى زمان فيفرض جسما اخر فيه ميل ويتحرك فى تلك
المسافة بعين تلك القوة فلا بد ان يكون زمان حركته اطول من زمان حركة عديم
الميل فيكون بينهما نسبة مخصوصة فيفرض جسما آخر نسبة ميله الى الميل الاول كنسبة
زمان عديم الميل الى زمان ذى الميل الاول لاستحالة ان يكون الحركة مع زيادة
العايق مساوية للحركة بدونها فى السرعة فيكون زمان حركة ذى الميل الثانى مثل
زمان حركة عديم الميل فيكون الحركة مع العايق كالحركة لا مع العايق وهو مح قلنا
لم قلتم ان هذا المجموع اذا كان مستلزما للمحال يلزم استحالة وجود الجسم الذى لا ميل فيه
فان المحال يستلزم من المجموع من حيث هو مجموع ومن الجايز ان يكون المجموع محالا
ويكون كل واحد من اجزائه ممكنا لم قلتم انه ليس كذلك المقالة الثالثة يشتمل على
سبعة لوامع اللامع الاول فى احكام الفلك المحدد للجهات المحدد لا يقبل الحركة
المستقيمة لانه لو كان قابلا لها لامكن ان ينتقل من جهة الى جهة فيكون الجهات
متحددة قبله فلا يكون هو محددا هف وليس مركبا من اجسام مختلفة الطبايع
والا لكانت بسايطه قابلة للعود الى احيازها الطبيعية فيكون الجهات متحددة قبله
هف فيلزم ان يكون بسيطا فيلزم ان يكون شكله كريا لان الشكل الطبيعى للبسيط
يجب ان يكون كريا ولا يقبل الخرق ولا الالتيام والا لكانت اجزاؤه قابلة للتفرق والاجتماع
فيكون الجهات متحددة قبله وهو مح فلا يقبل الكون والفساد اى لا يخلع مادته صورة
ويقبل صورة اخرى طالبة لحيز آخر غير ما يطلبه الاولى لانه لو كان كذلك فالصورة الكاينة
ان كانت طالبة لغير ذلك الحيز فالفاسدة يطلب غير ذلك الحيز ففيهما ميل مستقيم

فالجهات متحددة قبله وهو قابل الحركة المستديرة لان اى جزء يفرض فيه فانه لا يجب له
وضع مخصوص والا لكانت اجزاؤه مختلفة فى الطبيعة لاختلافها فى اللوازم هف فلا
يكون بسيطا هف واذا كان كذلك فاى وضع يفرض له فهو حالة ممكنة الزوال
فهو قابل الحركة المستديرة ويلزم ان يكون متحركا بالاستدارة والا لكان تخصيصه
ببعض الاوضاع تخصيصا بلا مخصص وهو مح وليس برطب ولا يابس والا لكان
قابلا للاشكال اما بسهولة او بعسر فيكون قابلا للخرق والالتيام وهو مح وليس
بحار ولا بارد والا لكان خفيفا او ثقيلا فيكون فيه ميل صاعدا وهابط فيكون
قابلا الحركة المستقيمة وهو مح وهذا كله مبنى على وجود المحدد للجهات وهو ممنوع
على ما تقدم **اللامع الثانى** فى احكام المتحركات السماوية على العموم كل ما يتحرك
بالذات من الاجرام السماوية فله قوة جسمانية هى مبدأ قريب للتحريك لان الحركة الجزئية
اما ان صدرت عن قوة مجردة او قوة جسمانية والاول باطل لان ما يصدر منه الحركة
الجزئية يرتسم فيه الصغير والكبير ارتساما جزئيا ولا شئ من المجردات كذلك فتعين
الثانى فلكل واحد منهما مبدأ حركة مستديرة فلا يكون فيها مبدأ حركة مستقيمة
لان الطبيعة الواحدة لا يقتضى ميلين متضادين فلا يكون فى طباعهما ميل مستقيم
فلا يكون مركبة واذا كان كذلك كانت اشكالها كرية ولا يقبل الكون والفساد لما
بينا ان ما يقبل الكون والفساد لا بد من ان يكون فى طباعه ميل مستقيم ولا يقبل الخرق
والالتيام ولا يكون رطبة ولا يابسة ولا حارة ولا باردة على ما مر **ولقايل** ان يقول لا نم
انه اذا لم يكن فى طباعهما ميل مستقيم يلزم ان لا يكون مركبة **اللامع الثالث** فى حركة
الفلك الاعظم وما يتعلق بذلك الجسم الذى يتحرك ويحرك جميع ما فى السماء من
المشرق الى المغرب فى كل يوم بليلته دورة واحدة يسمى الفلك الاعظم ويسمى حركته

الحركة الاولى ومنطقته معدل النهار وقطباه قطبى العالم والشمس يميل عن معدل
النهار تارة الى الشمال واخرى الى الجنوب لان المواضع التى يطلع فيها جميع ما فى الفلك
من الكواكب يرى فيها الشمس تارة بسمت الراس مارة تم وتارة فى ناحية الشمال وتارة فى ناحية
الجنوب مع ان معدل النهار مار بسمت رؤسهم فدل على ذلك ان الشمس لها ميل عن
معدل النهار الى الشمال والجنوب واذا سامتت الشمس كوكبا من الكواكب الثابتة ويفارقه
فانها يميل الى المشرق فحركتها اذن من المغرب الى المشرق والدايرة التى يتحرك الشمس فى
موازاتها وهى على سطح الفلك الاعظم يسمى فلك البروج وهى يقطع معدل النهار على
نقطتين يسمى احديهما وهى التى اذا جاوزتها الشمس حصلت فى الشمال نقطة الاعتدال
الربيعى والاخرى وهى التى اذا جاوزتها الشمس حصلت فى الجنوب يقال لها نقطة
الاعتدال الخريفى ومنتصف ما بينهما فى الشمال يقال له الانقلاب الصيفى ومنتصف
ما بينهما فى الجنوب يقال لها الانقلاب الشتوى فاذا قسم ما بين كل نقطتين بثلاثة اقسام
متساوية فى التوهم وادير ست دواير عظام يمر احديهما بنقطتى الاعتدالين والاخرى بنقطتى
الانقلابين والاربع الاخرى بالنقط الاربع التى فيما بين نقطة الانقلاب الصيفى والاعتدالين
وبمقابلاتها ويتقاطع كلها على قطبى فلك البروج انقسم الفلك الاعظم باثنى عشر قسما يسمى
كل قسم منها برجا والدايرة التى يفصل بين الظاهر من الفلك والخفى منه يقال لها
الافق واذا توهمنا دايرة معدل النهار قاطعة للعالم فانه يحدث على سطح الارض دايرة
موازية لها يقال لها خط الاستواء وآفاق خط الاستواء يقال لها آفاق الفلك المستقيم
ولقطعها معدل النهار بنصفين يكون زمان مكث الشمس فوق الارض مساويا
لزمان مكثها تحت الارض ويكون الليل والنهار ابدا متساويين وآفاق المواضع
التى فيما بين معدل النهار وقطب العالم لا يكون اقطابها على محيط معدل النهار

فيكون احد قطبى معدل النهار مرتفعًا عن افق هذا المواضع والقطب الاخر منحطا عنه
والداير‌ة الموازية لمعدل النهار يقطعها الافق بقسمين مختلفين فيكون القوس
الظاهرة فوق الارض فى جانب الشمال اعظم من القوس التى تحتها **واما** فى جانب الجنوب
فبالعكس واذا كانت الشمس فى البروج الشمالية كان النهار اطول من الليل وبالعكس
اذا كانت فى البروج الجنوبية والمواضع التى فيما بين معدل النهار وفلك البروج
ينتهى الشمس الى سمت رؤسها فى كل دورة دفعتين لان بعد سمت رؤسهم عن معدل
النهار اقل من الميل الاعظم الذى للشمس عن معدل النهار فالمدار الذى يمر بسمت
رؤسهم يقطع فلك البروج على نقطتين وفى المواضع المسامتة لنقطة الانقلاب الصيفى
لا يمر الشمس بسمت رؤسهم الا دفعة واحدة فيما جاوز ذلك لا ينتهى الشمس الى سمت دوا
والمواضع التى يكون مدار نقطة الانقلاب الصيفى فيها هى الداير‌ة الابدية الظهور
العظمى لا يكون للشمس فيها غروب عند كونها فى الانقلاب الصيفى بل يبقى فى الدورة
الكاملة فوق الارض والمواضع التى ينطبق فيها قطب فلك البروج على سمت الراس
ينطبق فيها داير‌ة البروج على سمت الراس ينطبق فيها داير‌ة البروج على الافق فاذا ما
القطب نحو المغرب ارتفع النصف الشرقى من فلك البروج عن الافق دفعة وانخفض
النصف المقابل له دفعة والمواضع التى ينطبق فيها معدل النهار على الافق ينطبق فيها
قطب العالم على سمت الراس ويصير محور العالم قايما على سطح الافق ويدور الكرة حوله دورة
رحوية ويبقى النصف من الفلك ظاهرًا ابدًا والنصف الاخر خفيًا ابدًا ويبقى النصف من
فلك البروج ايضا ظاهرا ونصفه خفيًا ويكون السنة كلها يوما وليلة **اللامع الرابع**
فى افلاك النيرين اما الشمس فانها يتحرك على محيط فلك مركزه خارج عن مركز العالم
شامل للارض او على فلك صغير غير شامل مركوز فى فلك آخر موافق المركز لان المواضع

التى بعدها عن خط الاستوا فى جانبى الشمال والجنوب المحصورة فيما بين نقطتى الانقلاب
يختلف فيها الاثار الصادرة من شعاع الشمس من التسخين والتجفيف وامثال ذلك
فلو كانت حركتها على محيط فلك مركزه مركز العالم لكان بعدها عن الارض فى جميع
النواحى بعدًا واحدًا فكان بعدها عن سمت رؤسهم على نسبة واحدة فيلزم ان
لا يختلف اثار شعاع الشمس فيها والتالى كاذب فالمقدم مثله فحركتها اذن على محيط
فلك خارج المركز شامل للارض او على فلك صغير غير شامل مركوز فى فلك موافق
المركز فيقرب فى احدى الناحيتين من الارض ويبعد فى الاخرى فيختلف اثار الشعاع
واما القمر فانه يسرع فى حركته بالنسبة الى اخر فلك البروج تارة ويبطئ اخرى
وذلك يقع فى جميع مواضع فلك البروج فدل على ان حركته على فلك صغير غير شامل
للارض فاذا كان القمر على اعلاه او على اسفله يرى اسرع واذا كان على الجانب الاخرى
يرى ابطأ وهذا الفلك اما ان يكون مركوزا فى فلك موافق المركز او فى فلك خارج
المركز والاول باطل لانه اذا كان سريع السير بالنسبة الى فلك البروج فانه يزداد سيره
فى تربيع الشمس ولو كان التدوير على فلك موافق المركز لم يكن التدوير فى هذا الموضع
اقرب الى الارض مما اذا كان فى موضع آخر فلا يرى الاختلاف التى يقطعه اعظم فلا يرى اسرع
ولما كان الامر بخلافه دل على انه على فلك خارج المركز وانه على حضيضه فيكون اوج الخارج
المركز فى مقابلته واذا كان فى كل واحد من التربيعين فى الحضيض دل على ان فلكا آخر
يحرك الفلك الخارج المركز على خلاف حركته حتى اذا وصل فلك التدوير الى تربيع الشمس
يصل الاوج من الجانب الاخر على مقابلته فيجتمعان عند المقابلة واذا وصل فلك التدوير
الى التربيع الاخر يصل الاوج الى مقابلته لكون فلك التدوير فى الحضيض واذا اجتمع
المركز بالشمس وصل الاوج اليه من الجانب الاخر فالمركز والاوج يجتمعان فى كل دورة

دفعتين ويتقابلان دفعتين ويكون الشمس ابدا متوسطة بين المركز والاوج عند مفارقتهما
عنها الى ان يجتمعان في المقابلة ثم اذا افترقا كانت الشمس ايضا متوسطة بينهما وعلى هذا
دايما وهذا الفلك الذي يحرك الفلك الخارج المركز يقال له الفلك المايل ومنطقته
ليست في سطح فلك البروج اذ القمر يميل عن فلك البروج تارة الى الشمال واخرى الى
الجنوب والا لكان في كل استقبال مقابلا للشمس فوجب انخسافه في كل استقبال لتوسط
الارض بينه وبين الشمس فيكون منطقة الفلك المايل مقاطعة لفلك البروج على
نقطتين يسمى احديهما نقطة الراس وهي التي اذا جاوزها القمر يميل الى الشمال والاخرى
نقطة الذنب وهما متحركان الى المغرب لانه اذا حصل خسوفان كليان في نقطة الراس
احدهما بعد الاخر وجد موضع الكسوف الثاني متاخرا عن الاول فدل على ان النقطة
تحركت الى جانب المغرب والفلك الذي يحرك هذين النقطتين يقال له فلك الجوزهر
اللامع الخامس في الاحوال التي تعرض النيرين القمر جرم كمد نوره مستفاد من الشمس ولذا
يختلف هيات تشكل النور فيه على قرب الشمس وبعده ولو لم يكن نوره مستفادا منها
لما اختلف هياته باختلاف الابعاد فاذا كان مسامتا للشمس كان الوجه المضيء بضياء
الشمس الى جانبها ويكون الوجه الاخر الينا وهو باق على ظلمته الاصلية فلا نرى نوره واذا
بعد عن الشمس بمقدار مسيره اليومي نرى منه هلالا ويزداد نوره على اختلاف ازدياد البعد
الى ان يحصل في المقابلة فنرى تمام النور واذا انصرف عن المقابلة نقص نوره ويزداد
ظلمته بحسب زيادة القرب من الشمس ونقصانه الى ان يمحق فاذا كان في احدى نقطتي
الراس والذنب عند المقابلة او على قرب منها توسط الارض بينه وبين الشمس وجرم الارض
اقل من جرم الشمس والا لوجب الخسوف في كل استقبال فيقع ظله على شكل مخروطي لكونه
مستديرا فاذا لم يكن للقمر ميل عن فلك البروج وقع في مخروطة الظل فينخسف كله وان

كان له ميل بمقدار مجموع نصف قطري الظل والقمر فانه تماس المخروط وان كان
ميله اقل من ذلك انخسف بعضه وعند الاجتماع بالشمس ان لم يكن له ميل كسف
الشمس بمقدار صفحة القمر وان كان ميله اقل من مجموع نصفي قطري الشمس والقمر
كسف بعضها وان كان اكبر من ذلك لم يكسفها **ومنهم** من زعم ان القمر كرة نصفها
مضيء ونصفها مظلم ويتحرك على نفسها واذا مال النصف المضيء الينا نراه هلالا ويتحرك
على وجه يصير النصف المضيء كله الينا عند المقابلة وعلى هذا دايما وهو ضعيف لانه
لو كان كذلك لوجب ان نراه مضيئا في كل استقبال فلا يعرض له الخسوف **اللامع السادس**
في افلاك الكواكب الخمسة انا نرى هذه الكواكب تارة راجعة وتارة بطيئة وتارة سريعة
ويعرض لها هذه الاحوال في جميع اجزاء فلك البروج وهي اذا قارنت كوكبا من الكواكب
الثابتة حال الاستقامة ثم فارقها فانها يميل الى المشرق فدل على انها في فلك صغير غير شامل
للارض وبالجملة فلك شامل يتحرك من المغرب الى المشرق وكل واحد من الزهرة والعطارد
اذا بعد عن الشمس نحو المشرق تتزايد سيره يسيرا يسيرا الى ان ينتهي الى حد ما ثم ياخذ في
الانتقاص الى ان يرجع ويقارن الشمس في الرجوع ويبعد عنها نحو المغرب ثم يتزايد
بعدها الى ان ينتهي الى حد ما ثم ياخذ في الانتقاص الى ان يستقيم ثم يقارن الشمس في
وسط الاستقامة ثم يبعد عنها نحو المشرق فدل على ان مركز فلك التدوير لهذين
الكوكبين سامت مركز الشمس بخلاف الكواكب الثلاثة الباقية فان رجوعها يكون
في مقابلة الشمس ثم وجد غاية بعدهما عن الشمس صباحا ومساء مختلف القدر في اجزاء
فلك البروج فعلم ان فلك التدوير يقرب تارة من الارض ويبعد اخرى فدل على ان
مركز فلك التدوير يتحرك على محيط فلك مركزه خارج عن مركز العالم وقد وجد بعد
عطارد عن الشمس اعني الصباحي والمسائي في الجوزا والجدي اعظم مما كان في غيرهما من

المواضع فعلم ان مركز فلك التدوير فى هذين الموضعين اقرب الى الارض فدل على
ان الاوج يتحرك الى جهة المغرب لانه متى سار مركز فلك التدوير من اول الحمل الى اول
الجدى حصل فى الحضيض فى اول الجدى وكان الاوج فى آخر الجوزا فيكون بعد المركز
من اول الحمل الى توالى البروج اكثر من بعد ما بين اول الحمل والاوج ومتى جاوز المركز
اول الجدى انتقص البعد الصباحى والمسائى واذا حصل فى آخر الجوزا كان فى الحضيض
فاجتمع مع الاوج على منتصف ما بين اول الجدى وآخر الجوزاء وهو اول الحمل عند وصوله
وعند وصوله الى آخر الجوزاء يجب ان يكون الاوج فى اول الجدى فيكون بعد المركز من اول
الحمل الى التوالى اقل من بعد ما بين اول الحمل والاوج على التوالى فلو كان الاوج متحركا الى
التوالى كانت حركته تارة اسرع من حركة مركز التدوير وتارة ابطأ منه هف فالاوج يتحرك
الى خلاف التوالى حتى اذا سار مركز التدوير من الحمل الى آخر الجوزا انتقل الاوج من الحمل الى
الجدى على خلاف التوالى واذا انتقل مركز التدوير الى اول الجدى انتقل الاوج الى آخر الجوزاء
على خلاف التوالى فحصل اجتماعهما فى الحمل والميزان ومقابلتهما فى اول الجدى وآخر الجوزاء
والفلك الذى يحرك الاوج الى خلاف التوالى يقال لها الفلك المدير ثم وجد البعد الصباحى
والمسائى فى الحمل اعظم مما كان فى الميزان فعلم ان مركز المدير خارج عن مركز العالم

اللامع السابع فى وضع الافلاك لما كان القمر يكسف عطارد وعطارد يكسف الزهرة علم
ان فلك عطارد فوق فلك القمر وتحت فلك الزهرة ووجد المريخ يكسف المشترى والمشترى
يكسف زحل وهو يكسف الثوابت علم ان فلك المشترى تحت فلك زحل وفلك زحل تحت فلك
الثوابت وقد وجدنا الزهرة فى بعض اوقات اجتماعاتها بالشمس عند قلة شعاعاتها العارض
عرض هناك كالشامة على وجه الشمس ولم يعرض ذلك للمريخ علم ان فلك الشمس فوق فلك
الزهرة وتحت فلك المريخ ولما حصلت الشمس فى نقطة الاعتدال الربيعى وجدت بعض الكواكب

الثابتة على بعد مخصوص ثم وجد بعد الدهور الطويلة عند عود الشمس الى الاعتدال
على بعد اكثر من ذلك فدل على ان الكواكب الثابتة يتحرك من المغرب الى المشرق
وقد وجد ايضا مواضع اوجات مايلة الى المشرق لمقدار حركة الثوابت فعلم
انها يتحرك بحركة فلك الثوابت فيحتمل ان يكون لكل كوكب فلك يحرك اوجه
ويكون حركته مساوية لحركة فلك الثوابت ويحتمل ان يكون كرة واحدة سطحها الاعلى
يماس مقعر الفلك الاعظم وادناها يماس محدب فلك الجوزهر ويكون افلاك
الكواكب الستة فى ثخنها ويحرك جميعها مع الثوابت من المغرب الى المشرق وهى يتحرك
بحركة الفلك الاعظم من المشرق الى المغرب **المقالة الرابعة** يشتمل على خمسة لوامع
الاول فى العناصر اما الارض فهى لا يخلو اما ان يكون مستقيمة فى الطول من المشرق الى
المغرب او مقعرة او محدبة والاول باطل والا لكان طلوع الشمس على جميع المساكن الموضوعة
على ذلك السطح وغروبها عنها دفعة والتالى كاذب لانا لما اعتبرنا خسوفا بعينه لم نجده
فى البلاد الشرقية والغربية فى وقت واحد من الليلة فالمقدم كاذب والثانى ايضا باطل
والا لكان طلوعها على اهل المغرب قبل طلوعها على اهل المشرق فتعين الثالث **واما**
فى الشمال والجنوب فاما ان يكون مسطحة او مقعرة او محدبة والاول باطل والا لكان
السالك الى الجانب الشمالى لا يزداد عليه ارتفاع القطب الشمالى للعالم ولا انحطاط القطب
الجنوبى فوجب ان لا يظهر له كواكب كانت خفية عنه فى الشمال ولا يخفى عنه كواكب كانت
ظاهرة فى الجنوب والتالى كاذب فالمقدم مثله ولو كانت مقعرة لكان التوغل فى الشمال
يوجب خفاء القطب الشمالى والكواكب القريبة فتعين كونها محدبة وفى ظاهرها نتوات بسبب
الجبال والوهاد بمنزلة خشونات يكون فى ظاهرها بعض الكرات الصغار وهى موضوعة
فى وسط الفلك الاعظم لانا نجد الكواكب فى جميع النواحى على قدر واحد فلو لم يكن فى

الوسط لاختلف عظم اقدارها وليس لها عند الفلك قدر يعتد به لانا نجد ستة بروج ابدا
ظاهرة وستة منها خفية ولو كان لها قدر عند الفلك لما كان الامر كذلك ومنهم من زعم
ان الفلك الاعظم ساكن والارض تتحرك الى المشرق وظهور الكواكب في جانب المشرق وخفاها
في جانب المغرب بسبب ذلك وهو باطل لانه لو كان كذلك لكان الظاهر من حركة
تقودها الى الوضع الاول ولو كان المتحرك هنا الى البلاد الشرقية يلحقها لان حركة
الارض يكون اسرع من حركته لعودها الى الوضع الاول في يوم وليلة والتالي كاذب
فالمقدم مثله وهي باردة يابسة اما بردها فمحسوس واما يبسها فلان اليبوسة هي
الكيفية التي تصير الجسم قابلا للاشكال وتركها بعسر واما الماء فالذي يدل على كريته ان
راكب البحر اذا قرب من جبل ظهر له اعلاه قبل اسفله مع ان البعد بينهما واحد ولو لم يكن
الماء محدبا لما كان كذلك ولانا اذا رمينا الماء الى فوق قدرا ثم عاد الى طبعه ونزل
نراه كريا وذلك الشكل اما ان يكون طبيعيا او قسريا والتالي باطل لزوال القاسر فهو اذن
طبيعي وهو بارد رطب اما برده فمحسوس واما رطوبته فلان الرطوبة كيفية بها
تصير الجسم قابلا للاشكال وتركها بسهولة وطبيعة الماء الجمود لانها تقتضي البرد والبرد
يقتضي الجمود لكن الشمس اذا قربت من سمت الراس سخنت تلك الارض والهواء المجاور لها
فيمتنع الماء عن الجمود وتعرض لها الميعان واذا بعدت عن سمت الراس عاد الى طبعه
فيلجمد بخلاف الارض فانها يابسة فلا تستعد للميعان بل تبقى منجمدة واما كرة النار
فالذي يدل على وجودها انا نرى الادخنة الصاعدة الى قرب الفلك محترقة ولو لم يكن
هناك طبيعة محرقة لما وجب احتراقها وهي بسيطة لانها تحيل ما يجاورها الى طبعها
فيكون شكلها كريا وهي حارة يابسة اما حرارتها فظاهرة واما يبوستها فلانها تفني
الرطوبة عن المادة فيبقى يابسة فلئن قال بانها تقبل الاشكال بسهولة وتتركها بسهولة

يكون

فيكون رطبة قلنا نحن ندعي ان النار البسيطة حارة يابسة واما النار التي عندنا
فيمتنع كونها بسيطة بل يجاورها الهواء ويصير المركب منهما مستعدا لقبول الاشكال
بسهولة وتركها بسهولة واما الهواء فيكون سطحه المحدب مماسا لمقعر النار فيكون
صحيح الاستدارة ومقعره مماس للارض فلا يبقى على الاستدارة الصحيحة
لما في ظاهر الارض من الجبال والوهاد وهو حار رطب اما حرارته فلان الحرارة
هي التي تقتضي الحركة عن الوسط واما الرطوبة فلانها هي الكيفية التي بها يصير
الجسم مستعدا لقبول الاشكال بسهولة وتركها بسهولة والنار تتحرك بحركة الفلك
لان الشهب وذوات الاذناب تتحرك نحو المغرب ولو لم يكن النار متحركة على موافقة
الفلك كما هو لما كان الامر كذلك والبسائط العنصرية تنحصر في اربعة اقسام لان
البسيط اما ان يتحرك بطبعه الى الوسط او عن الوسط والاول هو الثقيل والثاني
هو الخفيف والثقيل ان كان طالبا لنفس المركز فهو الثقيل المطلق والا فهو الثقيل
المضاف والخفيف ان كان طالبا لنفس المحيط فهو الخفيف المطلق والا فهو الخفيف
المضاف والكيفيات الاربع اعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة زائدة على
الصور الطبيعية لانها تقبل الاشتداد والتنقص ولا شيء من الصور الطبيعية كذلك
وهي قابلة للكون والفساد لان الماء يفسد وينقلب هواء عند تاثير الحرارة فيه كما
يشاهد في الابخرة الصاعدة والهواء ينقلب ماء كما نرى في القطرات المجتمعة على
ظاهر الكوز فانها اما ان يكون بالترشح او بانقلاب الهواء لاستيلاء البرد والاول
ممتنع والا لما حدثت الا في الموضع الملاقي للماء وليس كذلك فانها تتولد في غير ذلك
الموضع ولانا اذا سددنا راس الكوز ووضعناه في الجمد فانه تتولد القطرات في
داخله وليس ذلك بالترشح فهو بالانقلاب والنار ينقلب هواء كما نشاهد في النيران

المتولدة عندنا والهواء ينقلب نارا كما نرى في كير الحدادين والحجر ينقلب ماء كما يفعله
اصحاب الاكسير والماء ينقلب حجرا كما نشاهد في كثير من المواضع فالهيولى مشتركة بين
العناصر **فلئن قيل** لو كانت الهيولى مشتركة بين العناصر لكانت الاجسام
حالة في هيولى واحدة وهو محال **قلنا** لا نم انه محال وهذا لان من الجائز ان يحصل
للهيولى الواحدة بعينها بواسطة المقدار الحال فيها استعدادات مختلفة بان
يحصل للمقدار قرب وبعد من الفلك يصير مع المقدار الذي هو اقرب الى الفلك
مستعدة لقبول صورة ومع المقدار الابعد مستعدة لقبول صورة اخرى فيقبل صورا
مختلفة يلزمها كيفيات مختلفة وهذه الاربعة هي اسطقسات المركبات لانا اذا قطرنا
المركب في القرع والانبيق فانه يحصل منه هوائية ومائية وارضية ومعلوم ان
اجتماعها لا يكون الا بحرارة طابخة فدل على ان اصل المركبات هي البسائط الاربعة
والعناصر سبع طبقات الارضية القريبة من المركز والطبقة الطينية والطبقة
التي هي البر والبحر والبخارية القريبة من الارض التي تسخن بتاثير شعاع الشمس الواقع
على الارض والبخارية الباردة التي يصعد الى الجو وينقطع عنها تاثير شعاع الشمس
ويقال لها الطبقة الزمهريرية والهوائية التي يمازجها شيء من الادخنة والنارية
الصرفة **اللامع الثاني** في الاثار العلوية والسفلية الشمس اذا اشرقت على المياه
والاراضي الرطبة تحللت منها اجزاء هوائية يمازجها اجزاء صغار مائية يسمى المركب
منها بخارا ثم تصاعد الى الجو فان تحللت منه اجزاء مائية بشعاع الشمس انقلب كله
هواء وان لم يتحلل فان بلغ الى الطبقة الزمهريرية فان لم يكن البرد هناك قويا
تكاثف واجتمع وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان
قويا فان وصل البرد الى الاجزاء قبل اجتماعها نزل ثلجا وان وصل بعد اجتماعها انجمد

ونزل وصار بشدة الحركة مستديرا وهو البرد وان لم يبلغ اليها فان كان كثيرا صار
ضبابا وان كان قليلا فان تكاثف ببرد الليل فان لم ينجمد نزل طلا وان انجمد نزل
صقيعا وان لم يتكاثف بقي في الجو واذا اشرقت الشمس على الاراضي اليابسة تحللت منها
اجزاء نارية يخالطها اجزاء ارضية يسمى المركب منهما دخانا ويختلط بالبخار ويتصاعدان
معا الى الطبقة الباردة فينعقد البخار سحابا ويحتبس الدخان فيه فان بقي على
طبيعته طلب الصعود وان ثقل طلب النزول وكيف كان فيمزق السحاب تمزيقا عنيفا
فيحدث منه الرعد وقد يشتعل في الحر لشدة الحركة والمحاكة فيحدث منه البرق
ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظا واذا وصل الدخان الى كرة النار وانقطع
اتصاله من الارض فان كان لطيفا فان اشتعل وبقي منه الاشتعال يرى كانه كوكب يقذف
به وان لم يشتعل لكنه احترق وثبت فيه الاحتراق يرى كانه ذوابة او ذنب او حيوان
له قرون وان كان غليظا ووصل الى كرة النار حدثت منه علامات حمر وسود وقد
يحت كوكب ويدور مع النار بدوران الفلك وان لم ينقطع اتصاله فيحترق وينزل
احتراقه الى الارض فيرى كانه نار ينزل من السماء الى الارض وهو الحريق والدخان الصاعد
قد ينكسر حره عند البلوغ الى الطبقة الباردة فاذا انكسر تكاثف بطل وطلب النزول فيتموج
به الهواء فيحدث منه الريح وقد يبقى على حرارته فيصعد الى كرة النار فيرده الحركة الدورية
التي للفلك الى اسفل فيتموج به الهواء فيحدث منه الريح ايضا ولهذا يكون مبادي
الرياح فوقانية وربما يحدث من تخلخل الهواء واندفاعه من جانب الى جانب **والرابع**
انما يحدث من التقاء ريحين قويين مختلفتي الجهة يلتقيان فيستديران وربما يحدث
في الجو اجزاء رشية صقيلة وضعها كوضع دائرة احاطت بغيم رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه عن
الابصار فينعكس منها ضوء البصر الى القمر لان ضوء البصر وغيره اذا وقع على الصقيل

انعكس الى الجسم الذى وضوء من ذلك الصقيل كوضع المضئ منه اذا لم يكن جهته
مخالفة لجهة المضئ ويدل عليه الامتحان فيرى ضوء القمر دون شكله لان المرأة اذا كانت
صغيرة فانها لا يؤدى شكل المرئى وانما يؤدى ضوءه فقط فيؤدى كل واحد من اجزاء
تلك الدايرة ضوءه فيرى دايرة مضيئة ويقال لها الهالة واذا حصل فى خلاف جهة
الشمس اجزاء شفافة وصافية وضعها على هيئة الاستدارة وكان وراها جسم كثيف مثل
جبل او سحاب مظلم وكانت الشمس قريبة من الافق فاذا نظرنا الى تلك الاجزاء الرشية
وصارت الشمس فى خلاف جهة النظر انعكس شعاع البصر منها الى الشمس لكونها صقيلة
فادت ضوء الشمس دون شكلها لكونها صغيرة ويرى قوس قزح ويرى الوانها مختلفة
بحسب اختلاف تركيب لون تلك الاجزاء مع لون السحاب والابخرة التى يحدث تحت الارض
ان كانت كثيرة وانقلبت مياها انشق منها الارض فان كان لها مدد حدثت منها العيون
الجارية والا فيحدث منها العيون الراكدة وان لم يكن كثيرة وان بل عن وجهها ثقل التراب
صادفت منفذا او انبعث اليه فان كان لها مدد حدثت منها القنوات والا فلا واذا
تولد تحت الارض من بخار دخانى كثير المدد وكان وجه الارض متكاثف المسام لم يجد
منفذا يخرج منه تزلزل الارض وربما كان قويا بحيث تنشق منه الارض فيحدث العيون
وربما يخرج نار لشدة الحركة والمواضع التى فيها طبيعة كبريتية ترفع منها فى الليالى ابخرة على
تلك الطبيعة ويخالط هواها الذى صار رطبا بسبب برد الليل فيصير ذلك الهواء
على طبيعة الادهان السريعة الاشتعال ويشتعل من انوار الكواكب فيرى مضيئا
اللامع الثالث فيما يتعلق بالمساكن اذا حصل فى بعض جوانب الارض جبال وتلال
وفى بعضها وهاد واغوار سال الماء بالطبع الى المواضع العميقة وانكشفت المواضع
المرتفعة والمؤثر فى تلك تولد الجبال انما هو الاوضاع الفلكية والاتصالات الكوكبية

والمساكن

والمساكن الموضوعة تحت معدل النهار اذا لم يعرض فيها اسباب عرضية كمجاورة البحار والجبال
فانها يكون اشد المواضع اعتدالا لان الشمس اذا سامتها فى نقطتى الاعتدالين يميل عنها
بسرعة لان الميل بين دايرتى فلك البروج ومعدل النهار يتزايد هناك كثيرا فلا يحدث
السخونة ويكون زمان مكثها فوق الارض مساويا لزمان مكثها تحت الارض فينعدل
حرارة النهار ببرودة الليل فلا يكون الهوا فى غاية الحر ويكون هناك صيفان وربيعان
وخريفان وشتاءان لان الشمس تسامتها فى كل دورة مرتين فيحدث فى كل سنة اثنى عشر
فصول فيتشابه احوالهم **فلئن قال** البلدة التى بعدها على خط الاستواء ضعف غاية
الميل بين الدايرتين يكون تسخين الشمس فيها حال كونها فى غاية الميل مثل تسخينها فى
خط الاستواء او تسخينها فى خط الاستواء شديدا جدا وتسخينها فى غير تلك الحالة اشد
من التسخين فى هذه الحالة فيكون تسخينها فى خط الاستواء فى جميع السنة شديدا جدا
قلنا لا نسلم ان تسخينها فى البلدة المفروضة فى هذه الحالة مثل تسخينها فى خط الاستواء
وهذا لان الدور الفلك بالنسبة الى افق البلدة فيكون الظاهر من مدار الشمس فى هذه البلدة
اعظم من الظاهر من مدارها فى خط الاستواء فيكون مكث الشمس فوق الارض حال كونها
فى البروج الشمالية بالنسبة الى هذه البلدة اكثر من مكثها فوق الارض بالنسبة الى افق
الاستواء فيكون تسخينها فى خط الاستواء فى هذه الحالة اقل والمواضع التى تسامت
قطة
المنقلب الصيفى يكون فى غاية السخونة لان تزايد الميل هناك يقل جدا فيكون الشمس كالواقف
على سمت الراس فيكون التاثير قويا جدا ونهرهم للصيفية طويلة ايضا فيزداد السخونة
اللامع الرابع فى المزاج العناصر اذا امتزجت فاما ان يفسد صورها او لا يفسد والاول
باطل لان المركب اذا وضع فى القرع والانبيق انحل اليها ولو كانت فاسدة لاستحال انحلال
المركب اليها فتعين الثانى وح اما ان يبقى كل واحد منها على صرافة كيفيته واما ان يجرى

ظاهرهم

بينهما فعل وانفعال ويحصل منه كيفية متوسطة بينهما والاول باطل لانا لا نجد في المركب
حرارة او برودة مثل ما في البسايط فدل على التفاعل ولا يخ اما ان يتصغر اجزائها لتلاقي
اكثر كل واحد منها اكثر الاجزاء او لا يتصغر والثاني باطل لان التفاعل لا يحصل عند عدم
تصغير الاجزاء فتعين الاول ولا يخ اما ان يكسر كيفية كل واحد منها اكثر الاجزاء واما
ان يكسر صورة كل واحد منها كيفيته ويصير كل واحد منها فاعلا بصورته ومنفعلا بمادته
والاول باطل لاستحالة ان يعود المنكسر كاسرا فتعين ان يكسر صورة كل واحد منهما
كيفية الاخر حتى يحصل كيفية متشابهة في اجزاء المركب متوسطة بين الاضداد وتلك
الكيفية هي المزاج ولما كانت الكيفيات التي للعناصر اربعا وهي الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة كانت المزاجات مركبة منها ولا يخ اما ان يكون مقادير الكيفيات
المتضادة في الممتزج متساوية او لا يكون والاول هو المعتدل الحقيقي والثاني
الخارج عنه ولا وجود للاول في الخارج اي ليس ثابت الوجود لان البسايط المجتمعة
لو تساوت فيه مقادير القوى فان كان المركب مايلا الى حيز من احياز تلك البسايط
كان ذلك ترجيحا بلا مرجح وهو مح وان لم يكن مايلا كان الميل الذي لكل واحد منهما
الى حيزه الطبيعي ما لا يعوقه عايق قسري فيعود كل واحد منهما الى حيزه الطبيعي والا
لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع من غير قاسر وهو مح فالذي يبقى من
الامزجة في الخارج هو الخارج عن الاعتدال الحقيقي فان توفر عليه من العناصر
بكمياتها وكيفياتها القسط الذي يليق به يسمى المعتدل والا فيسمى الخارج عن الاعتدال
والاعتدال بهذا المعنى على ثمانية اقسام الاول الاعتدال النوعي بالقياس الى
الخارج وهو الذي يحصل لنوع من الكاينات بالقياس الى غيره كمزاج الانسان
بالنسبة الى الانواع الاخر والثاني الاعتدال النوعي بالقياس الى ما فيه وهو الذي

يحصل

يحصل لاعتدال اشخاص النوع كالمزاج الذي يحصل لاعدل اشخاص الانسان
الثالث الاعتدال الصنفي بالقياس الى الخارج وهو الذي يحصل لصنف من النوع
بالقياس الى غيره من الاصناف كمزاج اهل الهند بالقياس الى غيرهم الرابع الاعتدال
الصنفي بالقياس الى الداخل وهو الذي يحصل لاعدل شخص من الصنف الخامس
الاعتدال الشخصي بالقياس الى الخارج وهو الذي يجب ان يحصل للشخص حتى
يكون موجودا صحيحا السادس الاعتدال الشخصي بالقياس الى الداخل كالمزاج
الذي يجب ان يحصل للشخص حتى يكون على افضل افعاله السابع الاعتدال العضوي
بالقياس الى الداخل والخارج عن كل اعتدال ايضا على ثمانية اقسام لانه اما ان يخرج عن
الاعتدال اما بالكيفية الفاعلة وهو الحار والبارد او بالكيفية المنفعلة وهو الرطب
واليابس او بهما جميعا وهو الحار الرطب والحار اليابس والبارد الرطب والبارد اليابس
اللامع الخامس في تكون الجبال والمعادن اما الجبال فالسبب في وجودها
ان الحر الشديد اذا صادف طينا لزجا اما دفعة او على مرور السنين عقده حجرا
ثم تختلف اجزاؤه في الصلابة والرخاوة فاذا وجدت مياه قوية الجري او رياح عاصفة
عظيمة الهبوب لحفرت الوجوه وبقيت الصلبة ولا يزال السيول والرياح يعرض في تلك
الحفر الى ان يغوص غورا ويبقى الحجر المتكون شاهقا واما المعادن فسببها ان الابخرة
والادخنة المحتبسة في الارض اذا اختلطت على ضروب من الاختلاطات مختلفة
في الكم والكيف يتولد منها الاجسام المعدنية وهي اما منطرقة كالاجساد السبعة التي
هي الذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد والاسرب والخارصيني واما غير
منطرقة وهي اما في غاية اللين كالزيبق واما في غاية الصلابة كالياقوت وهي
اما ان ينحل بالرطوبات كالاجسام الملحية مثل الزاج والنوشادر واما ان لا ينحل

الثامن الاعتدال العضوي بالقياس الى الخارج

كالزرنيخ والكبريت والاجساد السبعة انما يتولد من اخلاط الزيبق والكبريت فان
كان الزيبق والكبريت صافيين وانطبخ الزيبق بالكبريت انطباخا تاما وكان الكبريت
مع ذلك ابيض تولد الفضة وان كان احمر وفيه قوة صافية لطيفة غير محرقة تولد الذهب
وان وصل اليه قبل استكمال النضج برد عاقد تولد الخارصيني وان كان الزيبق صافيا
والكبريت رديا فان كان في الكبريت قوة محرقة تولد النحاس وان كان الكبريت غير جيد
المخالطة مع الزيبق تولد الرصاص وان كان الكبريت والزيبق رديين فان كان
الزيبق متخلخلا ارضيا والكبريت محترقا رديا تولد الحديد وان كان مع رديتهما
ضعيفي التركيب تولد الاسرب **المقالة الخامسة** يشتمل على معنيين **المطلب الاول**
في النفس النباتية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يغتذي وينمو ويولد والكمال
هو الذي يكمل به النوع واحترزنا بالاول عن الكمالات الثانية كالعلم وغيره من الفضائل
وبالطبيعي عن الكمالات الصناعية مثل التشكلات التي للسرير وغيره وبالآلي عن
كمالات البسائط العنصرية والقوى النباتية اما ان يكون فعلها لاجل الشخص او لاجل
النوع والاولى قسمان **احدهما** القوة الغاذية وهي التي تحيل الغذا الى مشابهة المغتذي
ليخلف بدل ما يتحلل **الثاني** المنمية اي النامية وهي التي تزيد في اقطار الجسم على التناسب
الطبيعي ليبلغ الى غاية النشو فقولنا تزيد في اقطار الجسم احتراز عن الزيادات الصناعية
فان الصانع اذا اخذ قدرا من المادة فاذا زاد في طوله او عرضه نقص من عمقه وبالعكس
واما هذه القوة فانها تزيد في الاقطار الثلثة **وقولنا** على التناسب الطبيعي احتراز عن
الزيادات الخارجة عن المجرى الطبيعي كالورم **وقولنا** الى ان يبلغ غاية النشو احتراز
عن السمن والثانية قسمان ايضا **الاول** المولدة وهي التي يفصل جزء من الغذا بعد الهضم
التام ليصير مبدأ لشخص آخر **الثاني** المصورة وهي التي تفيد بعد استحالته في الرحم الصور

والقوى

والقوى والاعراض الحاصلة للنوع وفعل الغاذية لايتم الا بقوى اربع الجاذبة والماسكة
والهاضمة والدافعة **اما** الجاذبة فمنها ما هي في المعدة ومنها ما هي في الرحم ومنها ما هي
في الاعضاء **اما** في المعدة فان الغذا يتحرك من الفم الى المعدة وليست هذه الحركة ارادية
اذ الغذا ليست له ارادة ان يتحرك ولا طبيعية لان الانسان لو قلب حتى حصل راسه
الى الارض ورجلاه الى فوق امكنه ان يزدرد الغذا ازدرادا تاما واذا لم يكن ارادية
ولا طبيعية تعين ان يكون قسرية والقسر اما ان يكون دفعا من اعلى او جذبا من
اسفل والاول باطل لانا نجد المري والمعدة في وقت الحاجة الى الغذا يجذبان
الطعام اللذيذ الموافق بسرعة فان الانسان اذا تناول غذا وتناول بعده حلوا
واستعمل المقي وجد ما يخرج بالقي من الحلو في آخره وذلك بجذب المعدة اما
الى قعرها ففي قعرها المعدة قوة جاذبة واما في الرحم فلانها اذا كانت قريبة العهد بانقطاع
الطمث عنها وكانت خالية عن الفضول فالانسان وقت الجماع يحس بان احليله يجذب
الى داخل واما في كل واحد من الاعضاء فلانه لو لم يكن فيه قوة جاذبة لنوع من الغذاء
لما اختص عضو بغذا اخص **واما الماسكة** ففعلها في المعدة ان يحتوي المعدة عن
الغذا احتواء تاما بحيث يماسه من جميع الجوانب حتى لا يكون بينها وبينه فرجة وليس
ذلك لشدة امتلاء المعدة فان الغذا اذا كان قليلا وكانت الماسكة قوية ولا قت
المعدة قوي الهضم وحتى كانت الماسكة ضعيفة والمعدة لا يلزم الغذا حدث
في البطن نفخ وقراقر وبطؤ استمراء الذي يدل على وجود هذه القوة في المعدة ان
الحيوان اذا تناول غذاء لطيفا ثم شرحنا في ذلك الوقت بطنه وجدنا المعدة محتوية
عليه لازمة له من كل جانب حتى لا يمكن ان يسيل من ذلك الغذا شيء فدل ذلك
على ان هناك قوة ماسكة **واما** اثباتها [illegible] في الرحم فلانا نراها بعد انجذاب المني

اليها منضمة انضماما شديدا من جميع الجوانب مطبقة الفم بحيث لا يمكن ان
يدخل فيها طرف الميل ولان جرم المنى ثقيل يقتضى ثقله النزول ولو لم يكن فى الرحم
قوة ماسكة لما وقف واما فى كل عضو من الاعضاء لمثل هذا السبب واما القوة
الهاضمة فهى التى تغير الغذا الى حيث يصلح لان يصير جزءا من المغتذى بالفعل وله
اربع مراتب الاولى عند المضغ فان سطح الفم متصل بالمعدة فان الحنطة الممضوغة
تفعل فى انضاج الدماميل فوق ما يفعله المطبوخة الثانية فى المعدة وهى ان تصير
الغذا شبيها بماء الكشك الثخين ثم عند الى الكبد الثالثة فى الكبد وهى ان يصير
بحيث يحصل منه الاخلاط الاربعة التى هى الدم والصفرا والبلغم والسودا الرابعة
فى العروق وهى ان يصير بحيث يصلح لان يكون جزءا من المغتذى بالفعل والهاضمة
لها فعلان احدهما انها تحيل ما جذبته الجاذبة ومسكته الماسكة الى قوام تهيأ لان
يجعله الغاذية جزءا من المغتذى بالفعل التام الثانى انها تحيل الفضل لقبول فعل الدافعة
فيه بتلطيف الغليظ وتغليظ الرقيق واما الدافعة فانا نجد الامعاء عند التبرز كانها
تنزع من مواضعها للدفع ما فيها الى اسفل ونرى الاحشا يتحرك الى اسفل ولو لم يكن
هناك قوة دافعة لما تحركت ومحل القوة المولدة والمصورة انما هو المنى وهو فضل
الهضم الاخير عند نضج الغذا فى العروق وصيرورته مستعدا استعدادا تاما لان يصير
جزءا من الاعضاء لان الضعف الذى يحصل من استفراغ المنى اقوى من الذى يحصل
من استفراغ امثاله من الدم لان ذلك يوجب الضعف فى جوهر الاعضاء الاصلية ولا
كذلك الدم والقوة التى بها يستعد الاعضا لقبول الحس والحركة الارادية يقال لها
القوة الحيوانية مع انها عديمة الشعور واحتجوا على اثباتها بان ما فى العضو المفلوج
من العناصر المتضادة المايلة الى الانفكاك لا يبقى على الاجتماع الا بسبب قوى

معين على الامتزاج والمزاج وما يمنعه متاخر عنه فذلك الامر مغاير للمزاج وتوابعه
وهو اما ان يكون قوة الحس والحركة او قوة التغذية او قوة اخرى والاول باطل
لان العضو المفلوج ليس له قوة الحس والحركة والثانى باطل لان قوة التغذية
لو كانت معدة لقبول قوة الحس والحركة لكان النبات مستعدا لها فتعين الثالث
وهو المطلوب قلنا لا نم انه يلزم ان يكون النبات مستعدا لذلك فان من الجايز
ان يكون الغاذية التى للنبات مخالفة للغاذية التى للانسان بالماهية اللامع
الثانى فى النفس الحيوانية وهى كمال اول لجسم طبيعى آلى من جهة ما يدرك الجزئيات
ويتحرك بالارادة والقوى الحيوانية اما فى الظاهر واما فى الباطن اما التى فى الظاهر
فهى الحواس الخمس اللمس والذوق والشم والسمع والبصر اما اللمس فهو قوة منبثة فى
جميع جلد البدن تدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الى غير ذلك
من الملموسات وهى كما يشعر بالكيفيات فكذلك يشعر بتفريق الاتصال وعوده
واما الذوق فهى قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان وادراكها مشروط
باللمس لكنه لا يكفى فيه الملامسة بل لا بد فيه من الرطوبة العذبة التى فى الفم ليخالطه
ما يرد على اللسان ويحصل بواسطتها الاحساس بكيفيته واما الشم فهى قوة مودعة
فى زايدتين فى مقدم الدماغ شبيهتين بزايدتى الثدى يدرك ما يلاقيهما من الروايح
ومنهم من قال بان الرايحة انما يدرك بان يتحلل شىء من الجسم ذى الرايحة ويخالط
الهوا ويصل الى الحاسة وهو باطل لان المسك اليسير يستحيل ان يتحلل تحللا
يحصل منه رايحة منتشرة انتشارا يمكن ان ينتشر منه فى مواضع كثيرة روايح مثل
الاولى ولما بطل ذلك تبين ان الهواء يتكيف بتلك الكيفية ويؤديها الى الحس واما
السمع فهى قوة مودعة فى العصب الذى فى مقعر الصماخ ويدرك ما يؤدى اليها

الهوا المنضغط من بين قارع ومقروع ومعلوم ان الصوت القايم بالهوا الواصل
الى الصماخ مسموع وانما الشك فى الصوت القايم بالخارج والحق انه مسموع لانه لو
لم يكن كذلك لما ادركنا جهته واما البصر فمنهم من زعم انه بخروج الشعاع من البصر
وملاقاته المبصر وهو باطل لانه لو كان كذلك لوجب ان نرى بعضها ليس فى مقابلتنا
عند هبوب الرياح لتشوش الشعاع وانتقاله الى الجهات المختلفة والتالى كاذب فالمقدم
مثله ولانه لو خرج الشعاع من البصر فاما ان يكون حركته طبيعية او قسرية او ارادية
والاول باطل والا لكانت فى جهة واحد والثانى باطل لان القسر انما يكون على خلاف
الطبع ولا طبع ههنا فلا قسر والثالث باطل والا لكان الخارج حيوانا متحركا
بالارادة فيكون الادراك حاصلا له لا لنا فوجب ان لا نرى شيئا عند انفتاح البصر
ولان الادراك لو كان بخروج الشعاع وملاقاته المبصر وجب ان يخرق الافلاك
عند رؤية الكواكب ولانه لو كان كذلك يلزم تداخل الاجسام عند رؤية ما فى
باطن الزجاج ومنهم من قال بان الابصار انما يحصل بعد انطباع صورة المبصر فى
الرطوبة الجليدية التى فى العين وتاديها الى الحس المشترك التى فى مقدم الدماغ لان
الاقرب نرى اعظم والابعد اصغر فاما ان يكون الاقرب يرتسم فى جزء اعظم من الرطوبة
والابعد فى جزء اصغر او لا يكون كذلك والثانى باطل والا لما اختلف مقداره فى
الرؤية فى القرب والبعد فتعين الاول وهو المطلوب وكيفية ذلك ان المرئى اذا كان
على بعد مفروض وفرضنا خطين يخرجان من البصر ويلاقيان طرفى المرئى فانهما يحيطان
بزاوية عند البصر ويرتسم صورة المرئى فى تلك الزاوية ثم اذا بعد عن ذلك الموضع
فالخطان اللذان يخرجان من البصر ويلاقيان طرفى المرئى على البعد الثانى يحيطان بزاوية
اصغر من الاولى ويرتسم صورة المرئى فى الزاوية الثانية فنرى اصغر واما القوى الباطنة

فهى اما مدركة واما محركة والمدركة اما مدركة فقط واما مدركة ومتصرفة والاولى
اما مدركة للصور وهى الحس المشترك وحافظتها وتسمى الخيال وهى التى تحفظ
صور المحسوسات بعد زوالها عن الحس واما مدركة للمعانى الجزئية كصداقة زيد
وعداوة عمرو وهى الوهم واما حافظة لها وهى التى تحفظ المعانى الجزئية وهى الحافظة
والثانية هى المتصرفة فى المدركات المخزونة فى الخيال والحافظة بالتفصيل والتركيب
وهى التى تركب صورة انسان ذى راسين وتركب جبلا من ياقوت وبحرا من زيبق
وتفصل راس الانسان عن بدنه حتى يحصل لها صورة انسان عديم الراس وهذه القوة
ان استعملتها القوة الوهمية يقال لها القوة المتخيلة وان استعملتها النفس الناطقة
يقال لها المتفكرة واما الحس المشترك فيدل على وجوده وجوه احدها انا نحكم
على هذا الابيض بانه هذا حلو والحاكم على الشيئين لا بد ان يحضره المقضى عليه وبه
وهذا الحكم ليس للقوة العاقلة فان مدركاتها كلية ولا كذلك مدركات هذه القوى
فان قيل بانا نحكم على هذا الانسان بانه انسان ولو كان الحكم على الشيئين يستدعى
تصورهما لكان لنا قوة واحدة تدرك الكلى والجزئى جميعا والتالى كاذب لان المدرك
للكلى القوة العاقلة وهى لا تدرك الجزئى قلنا لا نم انه لا يدرك الجزئى وهذا لان
العقل كما يدرك الانسان الكلى يدرك الانسان الجزئى على وجه كلى بان يدرك ماهية
الانسان موصوفة بعوارض كلية يحصل من مجموعها صورة مطابقة لهذا الانسان
وهى لا يمنع الشركة وان كان الواقع منها فى الاعيان شيئا واحدا الثانى انا نرى القطرة
النازلة خطا مستقيما فذلك اما ان يكون فى الخارج او فى قوة فى البدن والاول باطل
بالضرورة فتعين الثانى والاخ اما ان يكون هى القوة الباصرة او غيرها والاول باطل
لان البصر لا يدرك الا ما يقابله فى الخارج فهو فى قوة اخرى وهى التى تسمى الحس المشترك

الثالث ان النايم يشاهد صورًا جزئية لا وجود لها في الخارج والا لوجب ان يشاهدها كل من كان سليم الحس وليست موجودة في الحس الظاهر لتعطله بالنوم فهي في قوة اخرى يشاهدها لا على سبيل التخيل بل على سبيل المشاهدة وهو المراد من الحس المشترك واما الخيال فهي قوة يتخيل الاشياء ويدركها بعد الغيبوبة وهي مغايرة للحس المشترك لان صور المحسوسات اذا انطبعت في الحس المشترك صارت مشاهدة واذا كانت في الخيال فلا يكون كذلك فهما متغايران واما القوة المتخيلة فهي مغايرة للحس المشترك والخيال لانها تركب وتفصل ولا كذلك الحس والخيال واما القوة الوهمية فهي تدرك المعاني الجزئية غير المحسوسة فهي مغايرة لما يدرك الصور ويحفظها ويتصرف فيها واما الحافظة فهي يدرك المعاني الجزئية ويحفظها ولا كذلك البواقي فهي مغايرة لها ومحل الحس المشترك مقدم البطن الاول من الدماغ ومحل الخيال موخره ومحل الوهم والمتخيلة البطن الاوسط ومحل الحافظة البطن الموخر والذي يدل على اختصاص هذه القوى بهذه المواضع انه لو تطرق الافة الى موضع من هذه المواضع اختل فعل القوة المنسوبة الى ذلك الموضع ولولا اختصاصها به لما اختل فعلها عند وصول الافة اليه واما المحركة فهي اما باعثة او فاعلة اما الباعثة فهي القوة الشوقية وهي ان كانت حاملة على طلب النافع والضروري يسمى قوة شهوانية وان كانت حاملة على دفع المكروه والغلبة يسمى قوة غضبية واما الفاعلة فهي التي يصدر عنها تحريك الاعضاء بواسطة تمديد الاعصاب وارخائها وهي المبدأ القريب للتحريك واما النفس الانسانية فهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يفعل الافعال الكائنة بالاختيار الفكري والاستنباط بالراي الانساني وهي باعتبار انها تدرك الامور الكلية ويحكم بنسبة بعضها الى بعض بالثبوت او السلب يقال لها قوة نظرية وباعتبار انها تحرك البدن ويستنبط الصناعات المخصوصة بالانسان كالفلاحة والصياغة

والخياطة والحدادة وامثالها يسمى قوة عملية ويحدث منها في القوة الشوقية هيئات انفعالية كالضحك والبكا والخجل والحيا وهي قوة مجردة عن المادة على ما مر واعلم ان جميع ما اودعناه في المقالتين الاخيرتين امور اقناعية لا برهانية ذكرناها لتكميل الصناعة

والله اعلم بحقايق الامور ٭ وليكن هذا آخر كلامنا في هذا الكتاب





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله مبدع نظام الوجود ومخترع حقايق الاشياء بمقتضى الجود فياض العلل والاسباب ومفيض العقول والالباب، والصلوة على ذوات الانفس الطاهرة والمعجزات الباهرة خصوصا على سيد الخلايق الطاهر عن كدورات العلايق وعلى آله وعترته **وبعد** فانى اودعت فى هذا الكتاب جوامع القوانين المنطقية والحقايق الحكمية على الوجه المشهور وضمنت ما فيها ما وقع لى من الزيادات وجعلتها ملحقة بانواع العلوم الرياضية مع اختصار البراهين وايجاز الطرق جريا على مقتضى الالتماس وسميته كتاب **مراصد المقاصد** وهو مشتمل على اربعة اقسام **القسم الاول** فى المنطق وفيه مراصد **المرصد الاولى** خمسة عشر فصلا **الفصل الاول** فى ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه المنطق علم عاصم للذهن عن الخطأ فى الفكر ونعنى بالفكر ترتيب تصورات وتصديقات ليتأدى منها الى حصول مطلوب مجهول والتصور هو حصول صورة الشيء فى العقل والتصديق هو الحكم على الشيء اما بنفي او اثبات وكل تصديق يتقدمه ثلث تصورات تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم لان ما ليس بمعلوم يمتنع الحكم به او عليه وليس التصديق عبارة عن مجرد التصورات الثلث لان من حصل له التصورات الثلث لا يجب ان يحصل له التصديق بل التصديق عبارة عن وقوع الحكم بعد التصورات الثلث **فان قيل** ليس ما ليس بمعلوم يمتنع الحكم عليه لان بعض ما ليس بمعلوم لا يمتنع الحكم عليه لان هذا الحكم قد وقع على ما ليس بمعلوم لان المحكوم عليه فى قولكم ان غير المعلوم يمتنع الحكم عليه اما ان يكون هو اللامعلومية او الامر الذى عرض له انه غير معلوم لا سبيل الى الاول لان اللامعلومية معلومة وكل معلوم يصح الحكم عليه فاللامعلومية يصح الحكم عليها فلا يكون محكوما عليها بانه يمتنع الحكم عليها فتعين ان يكون المحكوم عليه هو الامر الذى عرض له انه غير معلوم فيكذب ان ما ليس بمعلوم يمتنع الحكم عليه فلئن منعتم الحصر **فنقول** المحكوم عليه اما ان يكون هو مجرد اللامعلومية او الامر الذى عرض له اللامعلومية او المجموع المركب منهما لا جايز ان يكون هو اللامعلومية لما مر فتعين احد القسمين وايا ما كان فالمحكوم عليه غير معلوم فيكذب قولكم ان غير المعلوم يمتنع الحكم عليه **قلنا** لم لا يجوز ان يكون المحكوم عليه هو اللامعلومية وهذا لان المراد من المحكوم عليه ما يذكر اولا فى الخبر فلم لا يجوز ان يكون المحكوم عليه على هذا التفسير هو اللامعلومية **قوله** بان اللامعلومية معلومة وكل معلوم يصح الحكم عليه فلو كانت محكوما عليها بامتناع الحكم عليها فاللامعلومية يصح الحكم عليها هف **قوله قلنا** لا نم وهذا لان من الجايز ان يصدق عليها انها يصح الحكم عليها ويمتنع الحكم عليها فى حالتين مختلفتين وهذا لان المراد من قولنا ان غير المعلوم يمتنع الحكم عليه انه لا يصح الحكم عليه حال كونها معلومة ولانا فى بين القضيتين **ثم نقول** كل واحد من التصور والتصديق قد يكون غنيا عن الاكتساب وقد يكون محتاجا اليه والا لكان الكل اما غنيا عن الاكتساب او محتاجا اليه وكل واحد منهما باطل

عنوان الموضوع هنا م

ويمتنع الحكم عليها م

حال كونها غير معلومة [illegible] اللامعلومية يمتنع م

المنطقى

اما الاول فهو معلوم البطلان بالضرورة واما الثانی فلانها لو كانت باسرها محتاجة
الی الكسب یلزم استناد كل واحد منها الی غیره فان كانت متناهیة لزم الدور وان
كانت غیر متناهیة لزم التسلسل وامتنع الاكتساب ونقول ایضا التصدیقات
المكتسبة اما ان یستند بعضها الی بعض الی غیر النهایة او لا یستند وانما كان لزم
القول بتصدیق غنی عن الاكتساب اما اذا لم یستند فلان التصدیق نوع ینقسم الی
غنی ومحتاج والا لكان الكل اما غنیا او محتاجا وكل واحد منهما باطل اما الاول
فبالضرورة واما الثانی فلان الكل لو كان محتاجا الی الكسب لزم منه التعدد واما
اذا استند فلانه لا یخ اما ان یوجد فیها ما یوجب لذاته فی الذهن شیئا او لا یوجد
لا سبیل الی الثانی لانه لو لم یوجد فیها ما یوجد لذاته شیئا یلزم ان لا یكون شیء منها موجبا
لشیء لانه لو كان موجبا لكان بواسطة فاما ان یكون موجبا للواسطة بواسطة اخری
او لا یكون فان لم یكن موجبا بواسطة كان موجبا بذاته ونحن نتكلم علی خلافه وان كان
بواسطة فیكون موجبا لها بواسطة اخری ویكون موجبا لتلك الواسطة بواسطة
اخری فیلزم ان یكون بین تصدیقین واقعین فی تلك السلسلة تصدیقات غیر
متناهیة فیكون ما لا یتناهی محصورا بین طرفین حاصرین هف فلا بد وان یوجد
فیها ما یوجب لذاته فی الذهن شیئا فیحكم الذهن بالبدیهة ان هذا لازم لذلك فیلزم
حصول تصدیق غنی عن الكسب فعلم ان كل واحد من التصور والتصدیق قد یكون غنیا
عن الاكتساب وقد یكون محتاجا الیه فلا یخ اما ان یمكن اكتساب المحتاج من الغنی او
لا یمكن لا سبیل الی الثانی لان من علم ان العالم لو كان ممكنا لكان له صانع وقد علم
انه ممكن فیعلم بالضرورة ان له صانعا وكذلك كل من علم ان العالم لو كان غنیا عن
المؤثر لكان واجبا لذاته وعلم انه لیس واجبا لذاته فیعلم بالضرورة انه لیس غنیا عن المؤثر

فتعین امكان اكتساب المحتاج عن الغنی فلا یخ اما ان یمكن اكتساب كل مطلوب من
كل بدیهی علی ای ترتیب اتفق واما ان یكون لكل مطلوب ولیات مخصوصة یتادی
الی ذلك المطلوب علی ترتیب مخصوص والاول معلوم البطلان بالبدیهة فتعین
الثانی والعلم المتكفل ببیان ذلك هو المنطق فیثبت الحاجة الی المنطق لا یقال
علی هذا بانه لا حاجة الی المنطق لوجهین احدهما ان المنطق بدیهی فلا حاجة الی
تعلمه وانما قلنا انه بدیهی لانه لو لم یكن بدیهیا لكان كسبیا ولو كان كذلك لكان
محتاجا الی ترتیب ولیات مخصوصة علی شرایط مخصوصة فیحتاج الی منطق آخر ویذهب
الاخیرة الی غیر النهایة الثانی ان المنطق لیس شرطا فی اكتساب المجهولات فلا حاجة الیه
وانما قلنا انه لیس شرطا لانه لو كان شرطا لما حصل الی اكتساب المجهولات بدونه وقد حصل
فدل علی انه لیس بشرط لانا نقول اما الاول فلا نسلم ان المنطق لو لم یكن من الاولیات
لافتقر الی منطق آخر وانما یلزم افتقاره الی منطق آخر ان لو كان المنطق كله اولیا او كسبیا
حتی یلزم من عدم كونه اولیا افتقاره الی منطق آخر ولیس كذلك بل المنطق بعضه كسبی
وبعضه اولی فاذا حصل التنبیه علی القسم الاولی علم صحته بالبدیهة والكسبی یستفاد
من القسم البدیهی فلا یحتاج الی منطق آخر فان قیل المنطق لو لم یكن بدیهیا فاما ان
یكون كله كسبیا او بعضه بدیهیا وبعضه كسبیا لا سبیل الی الاول والا لافتقر الی منطق
آخر ولا سبیل الی الثانی لان الكسبی منه یحتاج الی ترتیب ولیات مخصوصة علی شرایط
مخصوصة فیحتاج الی العلم المتكفل ببیان شرایط تلك الشرایط وذلك هو المنطق
فیلزم افتقار القسم الكسبی من المنطق الی المنطق هف قلنا لا نسلم ان العلم المتكفل ببیان
شرایط اكتساب الامور الكسبیة من المنطق هو المنطق بل المنطق هو العلم المتكفل
ببیان شرایط اكتساب الامور التی لیست من المنطق والمتكفل ببیان شرایط الامور

الكسبية من المنطق جزء منه وهو القسم البديهي منه **واما الثاني** فلانه ان المنطق
اذا لم يكن شرطاً في اكتساب المجهولات فلا حاجة اليه وهذا لان من الاذهان ما لا يكون
وحده كافيا في اصابة الحق فلا بد له من الاستعانة بالمنطق **الفصل الثاني في موضوع**
المنطق كل علم فله مقدمات ومطالب وموضوع اعني الشيء الذي يكون ذلك العلم
باحثا عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو وموضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث
انه يمكن ان يتادى بواسطتها من المعلومات الى المجهولات ويفسر العوارض التي تلحق
الشيء لما هو هو ان العوارض اللاحقة للشيء قد يكون بواسطة امر اعم كالحركة التي
تلحق الابيض بواسطة كونه جسما وقد يكون بواسطة امر اخص كالضحك الذي يلحق
الحيوان بواسطة كونه انسانا وقد يكون لا بواسطة امر اعم ولا بواسطة امر اخص كالاشكال
للمقادير **فالقسم الثالث** هو العوارض التي تلحق الشيء لما هو هو ويفسر المعقولات
الثانية بان الانسان يتصور الحقايق والاشياء ثم يقيد بعضها بالبعض كتقييد الحيوان
بالناطق في قولنا الحيوان الناطق او يخبر عن بعضها ببعض كقولنا الانسان ضاحك
فتصور تلك الحقايق هو المعقولات الاولى وصيرورتها بحيث قيد بعضها بالبعض
او اخبر عن بعضها ببعض هو المعقولات الثانية فاذا بحث عن المعقولات الثانية
من حيث انه يمكن ان يتادى بواسطتها من المعلومات الى المجهولات تاديا
صوابا فذلك البحث هو المنطق فموضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث انه
يمكن ان يتادى بواسطتها من المعلومات الى المجهولات والعوارض التي تلحقها
من هذه الجهة من حيث هي هي انما هي كيفية امكان التادي بواسطتها من المعلومات
الى المجهولات **الفصل الثالث** في التقسيم الجامع للمفردات اللفظ المفيد ان اعتبر دلالته
بالنسبة الى تمام مسماه فهو الدال بالمطابقة كالانسان بالنسبة الى الحيوان الناطق وان

اعتبرت بالنسبة الى جزء مسماه فهو الدال بالتضمن كالانسان بالنسبة الى الحيوان وحده
وان اعتبرت بالنسبة الى ما يخرج عن مسماه فهو الدال بالالتزام كالانسان بالنسبة
الى قابل العلم والكتابة والدال بالمطابقة ان كان جزؤه دالا على جزء معناه فهو المؤلف
كالحيوان الناطق والا فهو المفرد كالانسان والمفرد ان كان نفس مفهومه مانعا من
وقوع الشركة فيه فهو الجزئي كزيد وان لم يكن مانعا فهو الكلي كالانسان والكلي
اما ان يدل على تمام ماهية ما تحته من الجزئيات وعلى ما يكون داخلا في تلك
الماهية او على ما يكون خارجا عنها اولا والثالث هو الذي لا يدل على تمام الماهية ولا على ما
يكون داخلا فيها سواء كان مركبا من الداخل وغيره او لم يكن واما الدال على تمام الماهية
فاما ان يدل على ماهية غير متعددة الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو
بحسب الخصوصية المحضة كالشمس او على ماهية متعددة الاشخاص وهو المقول
في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية كالانسان وكل واحد من هذين
المقولين يسمى نوعا اما الدال على الداخل فاما ان كان دالا على تمام الجزء الذي
به يشارك غيره فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة فهو الجنس كالحيوان
وان كان دالا على تمام الجزء الذي به يمتاز عن غيره فهو الفصل كالناطق وان لم يكن
دالا على واحد منهما فلا بد وان يكون دالا على جزء الجنس او على جزء الفصل
فان دل على كمال ما به يشارك الجنس والفصل غيره فهو جنس جنس او جنس الفصل
وان دل على كمال ما به يمتاز الجنس او الفصل عن غيره فهو فصل الفصل وان لم يدل على
واحد منهما فينتقل الكلام اليه فلا بد وان يقع في اي مرتبة كانت اما جنس جنس او جنس
فصل وفصل جنس او فصل فصل والجنس قد يشارك غيره في الاندراج تحت
جنس آخر فيسمى نوعا بالنسبة اليه والاجناس قد يترتب متصاعدة والانواع

متنازلة وينتهي الى ما لا جنس فوقه ويسمى جنس الاجناس والى ما لا نوع تحته ويسمى
نوع الانواع والمتوسطات بين الطرفين انواع لما فوقها واجناس لما تحتها والفصل
ايضا قد يشارك غيره في الاندراج تحت جنس آخر فيكون نوعا بالنسبة اليه كالقوة
الناطقة فانها تشارك العقول في كونها جوهرا وتمتاز عنها بفصل **لا يقال** بان الفصل
لا يجوز ان يكون له جنس وفصل لان الفصل كمال الجزء المميز فيكون مختصا بالماهية
فلو كان له جنس لكان ذلك الجنس مشتركا بين الماهية وغيرها فلا يكون الجزء المختص
بالماهية مختصا بها هف **لانا نقول** المراد من كمال الجزء المميز الجزء الذي لا يكون
بتمامه موجودا في غير تلك الماهية والفصل على هذا التفسير لا يجب ان يكون
بتمام اجزائه مختصا بالماهية بل يجب ان لا يكون بتمام اجزائه موجودا في غيرها
فجاز ان يكون بعض اجزائه مشتركا بين الماهية وغيرها وبعضه مختصا بالماهية
فلا يكون بتمامه موجودا في غير تلك الماهية غاية ما في الباب ان الشيء الواحد
ح يكون جنس جنس وجنس فصل ولكن باعتبارين مختلفين ولا امتناع فيه
وليس لاحد ان يقول بان الدال على جزء الماهية لا ينحصر فيما ذكرتموه لان الجنس
العالي لا يمتنع ان يكون لجزء فذلك الجزء لا يكون جنسا ولا فصلا وهكذا فصل
الفصل الاخير **لانا نقول** لا نم بانه لا يكون فصلا على ما ذكرنا من التفسير وهنا لان
الفصل على ما ذكرنا من التفسير هو الجزء الذي لا يوجد في غيره وهو بهذه المثابة
فيكون فصلا **واما الخارج** عن الماهية فاما ان يكون لازما للماهية كالزوجية
للاربعة او لا يكون ويسمى العرضي المفارق وهو اما ان يكون لازما للتشخصية كالسواد
للحبشي او لا يكون كذلك كالاكل والمشي للانسان وكل واحد من اللازم والعرضي
المفارق ان اختص بحقيقة واحدة دون غيرها فهو الخاصة كالضحك بالقوة والفعل

للانسان وان لم يختص بحقيقة واحدة فهو العرض العام كالتنفس بالقوة والفعل للانسان
والفرس **الفصل الرابع** في المطابقة والتضمن والالتزام دلالة اللفظ على المعنى اما
ان يكون بالوضع او لا بالوضع فان كان الاول فهي دلالة المطابقة وان كان الثاني
فلا بد وان يكون المدلول عليه امرا يمتنع الشعور بالمسمى الا مع الشعور به والا
لم يكن اللفظ دالا عليه وذلك الامر ان كان داخلا في المسمى فهو دلالة التضمن
وان كان خارجا عنه فهي دلالة الالتزام واللفظ قد يدل على المعنى الواحد باعتبارين
احدهما ان يكون موضوعا له والثاني جزءا مما وضع له او لازما فان اعتبرت دلالته
من حيث انه موضوع له فهي المطابقة وان اعتبرت من حيث انه جزء او لازم فهي التضمن
او الالتزام فدلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام مسماه من حيث هو موضوع له ودلالة
التضمن هي دلالة اللفظ على جزء مسماه من حيث هو جزؤه ودلالة الالتزام هي
دلالته على اللازم من حيث هو كذلك ودلالة المطابقة اعم من دلالة التضمن
لان دلالة التضمن يتوقف على كون اللفظ موضوعا لمعنى مركب ووضع اللفظ
للمعنى اعم من وضعه للمعنى المركب فالمطابقة اعم من التضمن ودلالة الالتزام لازمة
لدلالة المطابقة لان كل لفظ وضع لماهية فهو موضوع لمعنى له لازم لان كل
ماهية فلها لازم ضرورة ان كل ماهية يلزمها انها ليست غيرها والملازمة الذهنية
شرط لدلالة الالتزام والخارجية غير كافية لها اما الاول فلان اللفظ الذي لا يكون
موضوعا للمعنى اذا لم ينتقل الذهن من مسماه اليه كان نسبة اللفظ اليه كنسبة ساير
اللفظ اليه فتخصيصه بالدلالة عليه دون غيره يكون تخصيصا بلا مخصص الالفاظ
واما الثاني فلان الملازمة الخارجية لو كانت كافية لما تخلفت الدلالة عنها
وقد تخلفت بدليل ان لفظ الجوهر لا يدل على العرض وان كانا متلازمين في

الخارج والدلالة الالتزامية مهجورة في العلوم اى الدال بالالتزام لا يجوز استعماله
في جواب ما هو فقال بعضهم ان المانع من جواز الاستعمال كونها غير وضعية
وليس كذلك لان كون الدلالة غير وضعية لو كان مانعا من جواز الاستعمال
لما كانت التضمنية مستعملة وقال بعضهم ان المانع كون اللوازم غير متناهية
لا غير وليس كذلك لان هذا المانع لا يوجد في اللوازم التي ينتقل الذهن من
المسمى اليها لكونها متناهية بل المانع منه اقتضاؤه الى كون المدلول عليه غير مضبوط
لانها لو استعملت فاما ان يستعمل في اللوازم التي ينتقل الذهن من المسمى اليها
او في غيرها لا جايز ان يستعمل في غيرها لانها لا يكون مفيدة فلا يحصل الغرض فتعين
ان يكون مستعملة في اللوازم التي ينتقل الذهن من المسمى اليها وذلك مما يختلف
باختلاف الاشخاص لان تساوى الزوايا القائمتين للمثلث بحالة ينتقل ذهن المهندس اليه
دون غيره فلا يكون المدلول عليه مضبوطا **الفصل الخامس** في المفرد والمؤلف
المفرد اما ان يصلح لان يخبر به او لا يصلح فان لم يصلح فهو الحرف وان صلح فاما
ان يدل على معنى وزمانه المعين وهو الفعل او لا يدل وهو الاسم فالفعل والحرف
لا يخبر عنهما والاسم والفعل يخبر بهما والاسم يخبر عنه وبه والحرف لا يخبر عنه ولا
يخبر به **فان قيل** ليس الفعل والحرف لا يخبر عنهما لان المخبر عنه في قولكم الفعل والحرف
لا يخبر عنهما اما ان يكون اسما او لا يكون لا جايز ان يكون اسما لان الاسم يخبر عنه
فلا يكون محكوما عليه بانه لا يخبر عنه فتعين ان يكون المخبر عنه في هذه القضية
ليس باسم فهو اما فعل او حرف فالفعل والحرف صارا بحيث يخبر عنهما فقد بطل قولكم
ان الفعل والحرف لا يخبر عنهما **قلنا** المراد من قولنا ان الفعل والحرف لا يخبر عنهما
ان لفظي الفعل والحرف لا يجعل معناهما مبتدأ في اللفظ فالمخبر عنه في هذه القضية

لفظ

لفظ الفعل والحرف فقد اخبرنا عنهما بانه لا يجعل معناهما مبتدأ في اللفظ ولا
تناقض فيه **واما** نسبة الالفاظ المفردة الى معانيها على اقسام لان اللفظ اما ان
يكون واحدا او كثيرا فان كان واحدا فاما ان يتحد معناه او يتكثر فان اتحد
معناه فلا يخ اما ان يكون نفس مفهومه مانعا من الحصول في كثيرين او لا يكون
فان كان مانعا فهو العلم كزيد وعبد الله وان لم يكن مانعا فاما ان يمكن ان
يحصل معناه في كثيرين لا على التسوية او لا يمكن فان امكن فهو المشكك كالابيض
الواقع على الثلج والعاج فانه على الاول اولى واشد وان لم يمكن فهو المتواطي
سواء امكن حصوله في كثيرين على التسوية كالانسان او لا يمكن كالباري وان
تكثر معناه فاما ان يكون وضعه لها على السواء فان كان الاول فهو المشترك
وان كان الثاني فاما ان يكون نقله الى المعنى الثاني بسبب مناسبة او لا يكون
فان كان بسبب مناسبة فهو المجاز بالنسبة الى المعنى الثاني وان لم يكن فهو المنقول
اذا كان دلالته على المعنى الثاني اقوى وان كان كثيرا فاما ان يتحد المعنى او يتكثر
فان اتحد فهي الالفاظ المترادفة كالاسد والليث وان تكثر فهي الالفاظ المتباينة كالانسان
والناطق واللفظ الكلي اعم من المتواطي لانقسامه الى المتواطي والمشكك ولا يكون اللفظ
مشككا الا اذا كان دالا على الخارج عن الماهية فان الماهية واجزاؤها لا يقبل
القوة والضعف بالنسبة الى جزئياتها اما بالنسبة الى مفرداتها فهي قابلة لهما واللفظ قد يقع
على المعنى الواحد باعتبارين كالاسود اذا جعل اسم شخص اسود فانه علم ومشكك والعلم
نازل منزلة اللفظ المشترك لانه لفظ واحد يدل على معاني متكثرة الا ان المشترك لا يقال
على العلم وانما يقال على اللفظ الكلي الموضوع لمعاني مختلفة وضعا على السوا **واما المؤلف**
فالتام منه ما يكون فيه تاليف اسمين او اسم وفعل ولا يخ اما ان يفيد طلب شيء افادة

اولبتة اى وضعه او لا يفيد فان كان الاول فاما ان يكون بصيغة الامر او لا يكون فان
كان بصيغة الامر مع الاستعلاء يسمى امرا ومع الخضوع يسمى سؤالا ومع التساوى
يسمى التماسا وان لم يكن بصيغة الامر فهو الاستفهام وان كان الثانى فاما ان يكون
محتملا للصدق والكذب وهو القضية او لا يكون وهو التنبيه **الفصل السادس فى**
الكلى والجزئى وفيه مباحث **البحث الاول اعلم** ان الكلية والجزئية انما يعرضان
للمعانى بالذات وللالفاظ بالعرض لان المعنى ان كان مانعا من الشركة فهو الجزئى
وان لم يكن مانعا فهو الكلى ثم اللفظ ان دل على المعنى الجزئى فهو جزئى والا فهو كلى
والمعنى الكلى الذى تصوره العقل اما ان يمتنع وجوده فى الخارج او لا يمتنع والاول
كشريك البارى والثانى لا يخ اما ان يعرف وجوده او لا يعرف والثانى كجبل من ياقوت
والاول لا يخ اما ان يمتنع فيه الشركة او لا يمتنع والاول كالبارى والثانى لا يخ اما
ان حصل فيه الشركة بالفعل او لا يحصل والثانى كالشمس عند من يجوز وجود
شمس اخرى والاول لا يخ اما ان يكون متناهى الاشخاص او لا يكون والاول
كالكوكب والثانى كالنفس الناطقة **البحث الثانى** الجزوى يقال على معنيين **احدهما**
الشخص الذى يمتنع وقوع الشركة فيه ويسمى جزئيا حقيقيا والثانى على الاخص
اذا اضيف الى الاعم ويسمى جزئيا اضافيا كالانسان اذا اضيف الى الحيوان وكل
شخص فهو جزئى بالمعنيين والثانى اعم من الاول لان كل شخص جزئى مضاف
ومتى كان كذلك كان كل شخص جزئيا بالمعنيين وكان الثانى اعم من الاول **وانما**
قلنا ان كل شخص جزوى بالمعنيين لان كل شخص اذا اخذت ماهيته محذوفا
عنها مشخصاتها صار الشخص بالاضافة اليها جزئيا مضافا ثم كون الشيء جزئيا
مضافا ليس جنسا للجزئى الحقيقى لانا قد نتصور الشخص مع الذهول عن كونه

مضافا الى ماهيته محذوفا عنها مشخصاتها ولو كان جنسا لاستحال تصوره مع
الذهول عن كونه مضافا **البحث الثالث** اذا قلنا للحيوان بانه كلى فهناك امور
ثلثة **احدها** الحيوان من حيث انه حيوان **والثانى** كونه كليا وكل واحد منهما
خارج عن ماهية الاخر والا لكان كل حيوان كليا او كل كلى حيوانا وليس كذلك
لان الحيوان قد يوجد ولا يكون كليا والكلى قد يوجد ولا يكون حيوانا كالجماد
والثالث الحيوان مع كونه كليا والاول هو الكلى الطبيعى والثانى هو الكلى المنطقى
والثالث هو الكلى العقلى والاول موجود فى الخارج لان الحيوان جزء من الحيوان
الاسود والحيوان الاسود موجود وجزء الموجود موجود فالحيوان موجود والثانى
والثالث لا وجود لهما فى الخارج **اما العقلى** فلان الموصوف بالكلية موصوف
باحد الوجودين اعنى الذهنى والخارجى لان العدم الصرف لا يوصف بانه كلى وليس
موجودا فى الاعيان لان كل موجود فى الاعيان فهو متشخص ولا شيء من المتشخص
بكلى فلا شيء من الموجود فى الاعيان بكلى **واما المنطقى** فلان الكلى المنطقى
لو كان موجودا فى الاعيان والكلى الطبيعى موجود فى الاعيان لكان المركب منهما
موجودا فى الاعيان فالعقلى موجود فى الاعيان وليس كذلك لما مر فالمنطقى
لا وجود له فى الاعيان **فان قيل** الكلى العقلى ليس موجودا فى الاذهان لان كل موجود
فى الاذهان فهو صورة شخصية فى نفس شخصية ولا شيء مما هو صورة شخصية
فى نفس شخصية بكلى فلا شيء من الموجود فى الاذهان بكلى فلا شيء من الكلى
بموجود فى الاذهان **او نقول** الكلى موجود فى الاعيان لانه اما ان يكون
موجودا فى الاذهان او فى الاعيان لما بينتم وليس موجودا فى الاذهان لما مر فهو
موجود فى الاعيان **او نقول** الكلى لا وجود له لانه لو كان موجودا فاما ان يكون

في الاعيان او في الاذهان وكل واحد منهما باطل لما مر او نقول لا شيء من الموجودات
بكلي لان كل موجود فهو شخصي ولا شيء من الشخصي بكلي او نقول لا شيء من الاشياء
بكلي لانه لو كان شيء كليا فاما ان يكون معدوما او موجودا والاول مح لان العدم
الصرف لا يوصف بانه كلي والثاني مح لان كل موجود فله هوية مانعة من الشركة
ولا شيء مما له هوية مانعة من الشركة بكلي الجواب قلنا لا نم بانه لا شيء مما هو
صورة شخصية في نفس شخصية بكلي وهذا لان صورة الشيء اذا حصلت في
الذهن فاي شخص من الاشخاص الخارجية من ذلك النوع اذا سبق الى النفس
بدلا عن غيره واخذت النفس ماهية مجردة عن جميع لواحقها كان الحاصل في
الذهن شيئا واحدا او اشياء متساوية فالصورة الذهنية كلية اذ لا يعني بكونه
كليا سوى كونه مطابقا للكل وبهذا خرج الجواب عن بقية الطرق المذكورة
فان قيل الكلي العقلي موجود في الخارج لوجوه احدها انا نتصور ماهية مشتركة
بين الاشخاص الجزئية فتصور الماهية المشتركة بين تلك الاشخاص اما ان يتوقف
على تحقق القدر المشترك في الخارج او لا يتوقف لا سبيل الى الثاني لانا اذا تصورنا
الماهية المشتركة حكم الذهن بان هذا المتصور حاصل لكل تلك الاشخاص
فلو لم يكن حاصلا لها لم يكن الحكم الذهني مطابقا للامر في نفسه فكان جهلا
فتعين ان تصور الماهية المشتركة يتوقف على حصولها لكل تلك الاشخاص في نفسه
فالماهية المشتركة موجودة في الخارج فالكلي العقلي موجود في الخارج الثاني ان
الماهية اذا اخذت مجردة عن جميع لواحقها صارت كلية والمقتضي لكونها كلية هي
الماهية من حيث هي هي والماهية من حيث هي هي موجودة في الخارج فيكون الكلي
موجودا في الخارج الثالث انا نعلم ان افراد النوع الواحد مشتملة على طبيعة ذلك

النوع وطبيعة ذلك النوع هو الامر الكلي فالكلي موجود في الخارج والجواب
اما قوله بان تصور الماهية المشتركة اما ان يتوقف على تحققها في الخارج او
لا يتوقف قلنا لم قلتم بانه لو توقف يلزم وجود الكلي العقلي في الخارج بل يلزم
حصول الكلي الطبيعي في الخارج ونحن نقول به اما قوله بان الماهية اذا اخذت
مجردة عن جميع لواحقها صارت كلية فالمقتضي لكونها كلية هو الماهية من حيث
هي هي قلنا لا نم بل المقتضي لكونها كلية هي الماهية بشرط التجريد والماهية بهذا
الشرط غير موجودة في الخارج فلا يكون المقتضي لصيرورتها كلية موجودا في الخارج
اما قوله بان افراد النوع الواحد مشتركة في طبيعة ذلك النوع وهو الكلي قلنا لا نم ان
طبيعة ذلك النوع هو الكلي العقلي بل هو الكلي الطبيعي ونحن نقول بوجوده في
الخارج البحث الرابع كل معقولين فاما ان يصدق احدهما على بعض ما يصدق
عليه الاخر او لا يكون كذلك فان كان الثاني فهما المتباينان كالانسان والفرس
وان كان الاول فلا يخ اما ان يكونا بحالة متى صدق احدهما صدق الاخر او لا يكونا
كذلك فان كان الاول فهما المتساويان كالانسان والناطق وان كان الثاني فلا يخ
اما ان يكون احدهما بحالة متى صدق كان الاخر صادقا او لا يكون كذلك فان كان
الاول فاحدهما اخص مطلقا والاخر اعم مطلقا كالانسان والحيوان وان كان الثاني
فكل واحد منهما اعم من الاخر من وجه واخص من وجه كالحيوان والابيض والجزئيات
كلها متباينة فلا ينقسم الى ما ذكرناها من الاقسام وكل كلي طبيعي فهو اعم من الجزئي
اما اذا لم ينحصر نوعه في شخصه كالانسان فالامر فيه ظاهر واما اذا انحصر نوعه
في شخصه كالشمس فلان الشمس من حيث هي هي يصدق على الذهني والخارجي فهو
اعم من كل واحد منهما وعدم الكلي اخص من عدم الجزئي لان الشيئين اذا كانا بحالة

متى صدق الاول صدق الثانى ولا ينعكس كان الاول اخص من الثانى وعدم الكلى
مع عدم الجزئى بهذه الحالة لان كل ما يصدق عليه انه ليس بشمس صدق عليه انه
ليست هذه الشمس ولا ينعكس لان الصورة الذهنية يصدق عليها انها ليست هذه
الشمس ولا يصدق عليها انها ليست بشمس وكذلك كل ما يصدق عليه انه ليس بانسان
يصدق عليه انه ليس بزيد ولا ينعكس لان عمروا يصدق عليه انه ليس بزيد ولا يصدق
عليه انه ليس بانسان والعقل كما يتصور الكلى فكذلك يتصور الجزئى على وجه كلى
بان يتصور الانسان الاسود الذى تولد يوم كذا فى وقت كذا الى ان يتصور جميع
العوارض التى حصل باجتماعها ذلك التشخص والمتصور على هذا الوجه لا يمنع
الحمل على كثيرين وهو صورة مطابقة لذلك الجزئى الواقع والكلى اكثر وقوعا
فى الذهن من الجزئى لان وجود الجزئى فى الذهن يتوقف على ما لا يتوقف عليه الكلى
وما كان كذلك كان اقل وجودا فى الذهن اما ان وجود الجزئى فى الذهن يتوقف
على ما لا يتوقف عليه الكلى لانه يتوقف على وجود العوارض التى بها ينفصل الجزئى
على الماهية الكلى ووجود الكلى لا يتوقف عليه اما بيان ان كل ما كان كذلك
فهو اقل وجودا فى الذهن لانه ينعدم فى الذهن بعدم الماهية وبعدم كل واحد
من تلك العوارض فيكون سبب عدمه فى الذهن اكثر فيكون عدمه فى الذهن
اكثر فكان وجوده اقل **البحث الخامس** ادراك التشخص من حيث هو هو قد يكون
بالوجدان كما يعلم كل واحد ذاته المعينة من حيث هى هى وقد يكون بالحس كما اذا
ابصرنا زيدا واشرنا اليه والحس متعلق به من حيث هو هو لا نا الامر المشترك بينه
وبين غيره لان الذى يتعلق به الحس مانع من الحمل على غيره والامر المشترك غير مانع
من الحمل على غيره فالذى يتعلق به الحس ليس هو الامر المشترك بينه وبين غيره **لا يقال**

لوكان

لوكان الحس متعلقا به من حيث هو هو لاستحال ان يشتبه هو بغيره لاستحالة حصول
ذلك الشئ فى غيره وليس كذلك لانا اذا راينا احد الجسمين المتساويين فى الشكل واللون
والمقدار كالبيضتين ثم غاب عنا ثم رايناه ثانيا فانا لا ندرى انه هو الذى رايناه اولا ام
غيره **لانا نقول** لا نم ان الحس لوكان متعلقا به من حيث هو هو لاستحال ان يشتبه
هو بغيره فان من الجائز ان يكون الحس متعلقا به من حيث هو هو لكن الخيال
لا يشتبه **واعلم** ان العوارض التى يعرض للشخص منها ما لا يتوقف عليه شخصيته
وهى التى اذا عدمت لم يبطل هويته كالقيام والقعود ومنها ما يتوقف عليه هويته
والاشارة الى الشخص لا يتناول القسم الاول بل القسم الثانى فانه لا يمكن الاشارة الى
الشخص من حيث هو هو الا بالاشارة الى مجموع تلك الصفات **البحث السادس**
كل كلى فهو صالح لان يجعل محمولا على غيره وتفسير المحمول انا اذا قلنا ج هو ب فالباء
محمول والجيم موضوع والمحمول قد يكون ذاتا كقولنا المتحرك جسم ويسمى ذلك حمل المواطاة
وقد يكون صفة كقولنا الجسم متحرك ويسمى ذلك حمل له اشتقاق **لا يقال** ليس شئ
من الاشياء يصح حمله على غيره لانا اذا قلنا ج هو ب فاما ان يكون حقيقة ج
هى حقيقة ب او غيرها وايا ما كان فلا حمل ولا وضع اما اذا كان حقيقة الجيم
هى حقيقة الباء فلان الجيم والباء ح يكونان لفظين مترادفين فقولنا ج هو ب
كان بمنزلة قولنا الانسان بشر فلا يكون هناك حمل ولا وضع بالحقيقة واما
اذا كان غيرها فلانه يمتنع الحكم بان الشئ نفس غيره **لانا نقول** لا نم انه اذا كان
غيرها لا يصح الحمل وهذا ما لا نعنى بقولنا ج هو ب ان حقيقة ج هى حقيقة
ب بل نعنى به ان الشئ الذى يصدق عليه انه ج يصدق عليه انه ب وجاز
ان يكون الشئ مغايرا الشئ آخر ويصدق احدهما على الاخر كالانسان والحيوان

فانهما متغايران ويصدق على الانسان بانه حيوان وكل جزئي فهو موضوع بالطبع لانه
هو التشخص المعين وهو بالنسبة الى كلية لابد وان يكون موضوعا له وكل كلي فهو
محمول بالطبع على جزئياته لان الكلي لا استقلال له في الوجود فهو بالنسبة الى
الجزئي لابد وان يكون محمولا **الفصل السابع في الدال على الماهية** السائل اذا
سال عن الشيء بما هو طالبا لماهيته كما اذا سال عن زيد بما هو طالبا لماهيته من حيث
هي هي او سال عن زيد وعمرو وخالد بما هي طالبا للماهية المشتركة بينهم فجوابه
بما يدل على تمام اجزاء الماهية فيجاب بالانسان او بالحيوان الناطق فان اجيب
بالانسان كان كل واحد من الحيوان والناطق داخلا في جواب ما هو وان اجيب
بالحيوان الناطق يسمى كل واحد من الحيوان والناطق واقعا في طريق ما هو **واما**
المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة فهو تمام الجزء المشترك بين الامور المختلفة
وتلك الامور قد يكون واحد كالانسان والفرس والثور وقد
يكون بعضها داخلا تحت جنس والبعض الاخر تحت جنس ذلك الجنس كالانسان
والفرس والشجر وقد يكون بعضها داخلا تحت جنس وبعضها تحت جنس ذلك
الجنس وبعضها تحت جنس جنس ذلك الجنس كالانسان والفرس والشجر والحجر
فان كانت داخلة تحت جنس واحد فسواء كثرت تلك الانواع او لم يكثر فالجواب واحد
وان لم يكن داخلة تحت جنس واحد فكلما كانت الانواع اكثر تباعدا في الجنس كان
الجواب باجزاء اقل **الفصل الثامن في جزء الماهية** وفيه مباحث **البحث الاول**
جزء الماهية متقدم على الماهية لانه لو لم يتقرر للجزء وجود امتنع فيستنبطان يتقرر
للماهية وجود ولا يعني بالتقدم سوى هذا القدر وكذلك لو لم يتقرر لبعض الاجزاء
عدم لما تقرر للماهية عدم فالجزء متقدم على الماهية في الوجود والعدم جميعا **لا يقال**

لو تقدم الجزء على الماهية فاما ان يتقدم بنفس ماهية الجزء او بوجوده او بالمجموع
المركب منهما لا سبيل الى الاول لان الماهية من حيث هي هي مغايرة للتقدم والتاخر
فلا يكون التقدم حاصلا بالماهية ولا سبيل الى الثاني لان التقدم لو كان بالوجود لكان
متاخرا عن وجود الجزء فكان تقدم الجزء لاخير متاخرا عن وجوده فكان ذلك التقدم
متاخرا عن الماهية المركبة هف ولا سبيل الى الثالث لان التقدم لو كان بالمجموع لكان
متاخرا عن المجموع فكان تقدم الجزء لاخير متاخرا عن وجوده فهو مح لما مر **لانا نقول**
لم لا يجوز ان يكون تقدم الجزء على الماهية بنفس ماهية الجزء **قوله** بان الماهية
من حيث هي هي مغايرة للتقدم فلا يكون التقدم حاصلا بالماهية **قلنا** لا نم وهذا
لان من الجايز ان يكون الماهية مغايرة للتقدم ويكون مقتضية للتقدم ولئن
سلمنا ذلك ولكن لم لا يجوز ان يكون التقدم حاصلا بالوجود **قوله** بان التقدم
لو كان بالوجود لكان تقدم الجزء لاخير متاخرا عنه فكان متاخرا عن الماهية المركبة
قلنا لا نم وهذا لان الماهية مجموع تلك الاجزاء ولا يلزم من تقدم الجزء لاخير
على الشيء تقدم المجموع من حيث هو مجموع على ذلك الشيء فلا يتم ما ذكرتموه
البحث الثاني تصور جزء الماهية متقدم على تصورها لانه لو لم يسبق للجزء تصور
امتنع بسببه ان يتقرر للماهية تصور لان الاجزاء قد لا يبقى معلومة على التفصيل لكنها
متى اخطرت بالبال تمثلت مفصلة **لا يقال** الاجزاء لا يجوز ان لا يبقى معلومة على
التفصيل لانها لا تخ اما ان يبقى معلومة او لا يبقى لا سبيل الى الثاني لانها لو لم يبق
معلومة لما كان تصورها سابقا على تصور الماهية هف فتعين بقاؤها معلومة
واذا بقيت معلومة كانت متميزا بعضها عن البعض فكانت مفصلة **لانا نقول** لا نم
انها لو لم يبق معلومة لما كان تصورها سابقا على تصور الماهية ولم لا يجوز ان يكون

تصورها حاصلا حال ما يتصور الماهية ثم يغفل الذهول عنها فلا يبقى معلومة على
التفصيل لكنها متى اخطرت بالبال تمثلت مفصلة البحث الثالث جزؤ الماهية يسمى
ذاتيا ولما كانت الماهية من حيث هى هى جزء للتشخص من حيث هو تشخص سميت
ذاتية له ومنهم من فسر الذاتى بما هو اعم من جزء الماهية وهو لازم البين الثبوت
للماهية اى الذى يمتنع ان لا يعلم ثبوته للماهية عند الشعور بالماهية ويدخل فيه جزؤ
الماهية واللازم البين ومنهم من فسره بما هو اعم منه وهو الذى يصدق عليه
انه ممتنع الرفع عن الماهية فى الذهن ويدخل فيه جزؤ الماهية واللازم البين
واللازم المعلوم الثبوت للماهية بالواسطة ومنهم من فسره بما هو اعم منه وهو الذى
يمتنع انفكاكه عن الماهية ومنهم من فسره بما هو اعم منه وهو الذى يمتنع انفكاكه
عن التشخصية والمشهور هو الاول الفصل التاسع فى الخارج الماهية كل وصف
خارج عن الماهية لازما كان او غير لازم يسمى عرضيا لها والماهية اذا اخذت مع
العرضى كان العرضى ذاتيا للمجموع كالحيوان الابيض فان الابيض عرضى للحيوان وذاتى
للحيوان الابيض والعرضى قد يلحق الشئ بسبب امر اعم منه كالحركة للابيض فانها يلحقه
بسبب كونه جسما وقد يلحق بسبب امر اخص كالضحك للحيوان فانه يلحقه بسبب امر
اخص منه وهو كونه انسانا وقد يلحق لا بسبب امر اخص ويسمى عرضيا ذاتيا وهو
اما ان يكون لاحقا لا بواسطة امر مساو واما ان يكون لاحقا بواسطة امر مساو
وعلى التقديرين اما ان يكون اللاحق اعم من الماهية او اخص او مساويا فالعرض الذاتى
على ستة اقسام الاول لا يكون بواسطة امر مساو ويكون اعم كالفردية للثلثة الثانى
الذى لا يكون بواسطة امر مساو ويكون مساويا كالحاجة الى المؤثر للممكن الثالث
الذى لا يكون بواسطة امر مساو ويكون اخص كالوحدة والكثرة للموجود الرابع الذى

يكون بواسطة امر مساو ويكون اعم كادراك الكليات للفلك بواسطة النفس
الفلكية فانها مساوية للفلك وادراك الكليات اعم منه محصولة للعقول
المجردة الخامس الذى يكون بواسطة امر مساو ويكون مساويا كالضحك بالقوة
للانسان بواسطة قوة التعجب السادس الذى يكون بواسطة امر مساو ويكون
اخص كالضحك بالفعل للانسان بواسطة قوة التعجب والعرض اللاحق للماهية
قد يكون حقيقيا وهو الذى يتميز هويته عن الماهية فى الخارج كالسواد للحبشى وقد
يكون ذهنيا وهو الذى لا يتميز هويته عن الماهية الا فى الذهن كالوحدة للماهية
المركبة فانها لو تميزت عن الماهية فاما ان يحصل لكل جزء منها وحدة فيلزم قيام الصفة
الواحدة لمحال مختلفة او لكل واحد منها بعضها فيلزم انقسام الوحدة او لبعض
الاجزاء دون البعض فيكون ذلك وحدة لذلك البعض لا للماهية فلا يكون وحدة
الماهية وحدة لها هف ولانه يلزم قيام صفة الماهية بغيرها هذا مح الفصل العاشر
فى اللازم وفيه مباحث البحث الاول اللازم هو العرض الذى يمتنع انفكاكه عن
الماهية والذاتى لا يسمى لازما مع امتناع انفكاكه عن الماهية واللازم قد يكون
بواسطة لازم آخر كقوة الضحك للانسان بواسطة قوة التعجب وقد يكون بلا
واسطة لانه لزم كل لازم للماهية لو كان بواسطة اخرى لكان بين اللازم والماهية
اوساط غير متناهية فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين هف فلا بد من انتهائها
الى لازم بلا وسط البحث الثانى اللازم القريب للماهية لا بد وان يكون بين الثبوت
على معنى ان تصور الماهية وتصور اللازم القريب كاف فى جزم الذهن بثبوته
للماهية لان القضية المجهولة لو صارت معلومة من مقدمتين معلومتين لكان
اللازم القريب بين الثبوت لكن المقدم حق فالتالى حق بيان الشرطية ان محمول

القضية المجهولة خارج عن ماهية موضوعها والا لكان جزء الماهية مجهول
الثبوت هف واذا كان خارجا عن ماهية موضوعها كان خارجا عن ماهية الواسطة
او كانت الواسطة خارجة عن ماهية موضوع القضية المجهولة والا لكان محمول
القضية المجهولة داخلة في ماهية موضوعها هف واذا كان محمول القضية المجهولة
خارجا عن ماهية الواسطة او الواسطة خارجة عن ماهية موضوعها وصارت
القضية المجهولة معلومة من مقدمتين معلومتين كان اللازم القريب للواسطة
او لموضوعها بين الثبوت والا لافتقر العلم به الى واسطة اخرى ويذهب الامر به
الى غير النهاية فيمتنع استعلام القضية المجهولة من مقدمتين معلومتين فعلم ان
القضية المجهولة لو صارت معلومة من مقدمتين لكان اللازم القريب بين
الثبوت والمقدم حق فالتالي حق **لا يقال** ان اللازم اللازم لازم قريب لذلك
اللازم فلو كان اللازم القريب بين الثبوت لكان لازم اللازم ايضا بين الثبوت
للماهية **لانا نقول** لا نم انه يلزم ان يكون لازم اللازم بين الثبوت للماهية بل يلزم
ان يكون بين الثبوت لذلك اللازم وهو كذلك **لا يقال** لو كان اللازم القريب
بين الثبوت لكان لازم اللازم معلوم الثبوت له واللازم القريب معلوم الثبوت
للماهية فكان لازم اللازم معلوم الثبوت مطلقا **لانا نقول** لا نم انه يلزم ان يكون
معلوم الثبوت مطلقا بل يلزم ان يكون معلوم الثبوت بشرط تصوره مع تصور
الوسط واستحضار العلم بان الثابت لما ثبت للشيء ثابت لذلك الشيء ولم قلتم بانه
غير معلوم الثبوت بهذه الشرائط **البحث الثالث** اللوازم الحقيقية لا يجوز ان يكون
مترتبة الى غير النهاية لانه لا يخ اما ان يكون بين الماهية وبين شيء من لوازمها
اوساط غير متناهية او لا يكون لا سبيل الى الاول والا لكان ما لا يتناهى محصورا بين

حاصرين هف فتعين ان يكون بين الماهية وبين كل ما يصدق عليه انه لازم
للماهية اوساط متناهية فليست اللوازم مترتبة الى غير النهاية وهو المطلوب
واما اللوازم الذهنية فجاز ان يكون غير متناهية لكون الواحد نصف الاثنين و
ثلث الثلاثة وربع الاربعة وهكذا الى غير النهاية **الفصل الحادي عشر في الجنس**
وفيه مباحث **البحث الاول** الماهيتان المعقولتان اذا اشتركتا في بعض الذاتيات
وافترقتا في الباقي فتمام ما به الاشتراك مغاير لتمام ما به الامتياز فكمال ما به الاشتراك
هو الجنس وكمال ما به الامتياز هو الفصل فالجنس الخارج عن ماهية الفصل ولا
يجب ان يكون الفصل مشاركا لغيره في الاندراج تحت جنس آخر والا لكان لكل
فصل فصل آخر الى غير النهاية فيكون الماهية مركبة من اجزاء لا نهاية لها ولو كان
كذلك لما امكن تعقلها والتالي كاذب فالمقدم كاذب **البحث الثاني** الجنس يرسم
بانه الكلي المقول بالفعل على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو فالمقول
بالفعل جنس بعيد وينقسم الى ما يكون مقولا بالفعل على واحد فقط والى ما يكون
مقولا بالفعل على كثيرين جنس قريب وقولنا مختلفين بالحقايق يخرج عنه الانواع
والفصول والخواص التي للنوع الاخير وقولنا في جواب ما هو يخرج عنه العرض العام
وفصل الجنس **لا يقال** اذا جعلتم المقول على كثيرين جنسا للجنس كان الجنس نوعا
للمقول بالفعل على كثيرين فصار نوع المقول على كثيرين محمولا عليه وذلك لا
يجوز **لانا نقول** لا نم انه لا يجوز وهذا لان المقول على كثيرين عرض له ان صار جنسا
للجنس فصارت الجنسية محمولة عليه حملا عرضيا **لا يقال** بان المقول على كثيرين
بالفعل لو عرض له كونه جنسا بالاضافة الى الجنس لكان جنسيته متاخرة عن كل
واحد من المضافين فيكون جنسيته المقول بالفعل على كثيرين متاخرة عن الجنس

فيلزم تاخر الشئ عن نفسه **لانا نقول** لا نم انه يلزم تاخر الشئ عن نفسه لان جنسية المقو
بالفعل على كثيرين جنسية خاصة فيلزم تاخر الجنسية الخاصة عن مطلق الجنسية وذلك
لا امتناع فيه **لا يقال** ليس شئ من الاشياء مقولا على كثيرين فليس شئ من الاشياء جنسا
وانما قلنا انه ليس شئ من الاشياء مقولا على كثيرين لان المقول على كثيرين من الحيوان مثلا
اما ان يكون هو الحيوان الموجود في الخارج وهو مح لان الموجود في الخارج متشخص
ولا شئ من المتشخص بمقول على كثيرين او الموجود في الذهن وهو ايضا مح لان الموجود
في الذهن صورة شخصية في نفس شخصية ولا شئ من الصورة الشخصية في نفس
شخصية بمقول على كثيرين او الحيوان من حيث هو حيوان وهو باطل لان الحيوان
من حيث هو حيوان جزؤ من ماهية هذا الحيوان ولا شئ من الجزؤ بمحمول فالحيوان
من حيث هو حيوان ليس بمحمول وكل مقول بالفعل على كثيرين محمول فليس الحيوان من
حيث هو حيوان مقولا على كثيرين **لانا نقول** لا نم انه لا شئ من الجزء بمحمول وهذا لان
الحيوان من حيث هو حيوان جزؤ من هذا الحيوان وهو اذا اخذت بحيث يكون
نسبته الى جميع الجزئيات نسبة واحدة جاز ان يصير محمولا فجاز ان يصدق عليه
انه جزؤ ويصدق عليه انه محمول **البحث الثالث في مراتب الاجناس** الجنس ان لم يكن
فوقه جنس لكن تحته جنس فهو الجنس العالي ويسمى جنس الاجناس وان كان فوقه
جنس وتحته جنس فهو الجنس المتوسط وان كان فوقه جنس لكن تحته جنس فهو الجنس
الاخير وان لم يكن فوقه جنس ولا تحته جنس فهو الجنس المفرد والعالي يمتاز عن غيره
بكونه فوق الجنس وتحت الوجود والاخير يمتاز بكونه فوق النوع وتحت الجنس والمفرد
يمتاز بكونه فوق النوع وتحت الوجود فان لم يكن هذه المميزات فصولا لم يكن الجنس
المطلق جنسا لهذه الاربعة وان كانت فصولا كان جنسا لها لكن لا يكون جنسا عاليا

لدخوله تحت المقول بالفعل على كثيرين فان كان اختلاف معروضات الامور
الاضافية يقتضي تنوع الاضافات كان لجنس الاجناس انواع مختلفة لاختلاف
معروضاته وهو الجوهر والكم والكيف وغيرها فلا يكون جنس الاجناس نوعا اخيرا
وان لم يقتضي تنوع الاضافات كان جنس الاجناس نوعا اخيرا وفوقه الجنس وفوقه
المقول بالفعل على كثيرين مختلفين بالحقايق وفوقه المقول على كثيرين بالفعل
وفوقه المقول على كثيرين بالصلاحية وهو الكلي وفوقه المضاف فالمضاف جنس
الاجناس في هذه المرتبة وجنس الاجناس نوع الانواع **الفصل الثاني عشر في النوع**
وهو الكلي المقول بالفعل في جواب ما هو لا على اشياء مختلفة بالحقايق بل اما على
واحد فقط او على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة وقد يقال لفظ النوع
على ما يقال الجنس عليه وعلى غيره في جواب ما هو والاول يسمى نوعا حقيقيا والثاني
اضافيا والحقيقي يستحيل ان يكون جنسا وقد لا يكون تحت جنس كالوحدة والنقطة
وكطبايع الاجناس العالية اذا اخذت في العقل مجردة عن الفصول المقسمة فانها
ح يكون انواعا حقيقية مع انها غير داخلة تحت الجنس والاضافي يجب ان يكون
تحت جنس وقد يكون جنسا كالحيوان فقد صدق الحقيقي على ما كذب عليه الاضافي
وبالعكس فليس بينهما عموم وخصوص مطلق والنوع الذي هو احد الكليات الخمس انما
هو الحقيقي لا المضاف والاضافي ان لم يكن تحته نوع لكن فوقه نوع فهو النوع
الاخير ويسمى نوع الانواع وان كان تحته نوع وفوقه نوع فهو النوع المتوسط
وان كان تحته نوع لكن ليس فوقه نوع فهو النوع العالي وان لم يكن فوقه نوع ولا
تحته نوع فهو النوع المفرد والاخير يمتاز عن غيره بكونه تحت النوع وفوق الشخص والعالي
يمتاز بكونه فوق النوع وتحت الجنس والمفرد يمتاز بكونه تحت الجنس وفوق الشخص

الفصل الثالث عشر في الفصل وفيه مباحث **البحث الاول** الفصل هو الكلي المقول
على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته وهو بالقياس الى الجنس المطلق مقسم له وبالقياس
الى النوع جزء له وبالقياس الى حصة النوع من الجنس مقوم لوجودها لانه لو لم يكن
مقوما لوجودها فاما ان يكون الحصة مقومة لوجوده او لا يكون لا سبيل الى الاول
والا لكانت متقدمة بالوجود على الفصل وكانت متميزة ومتشخصة قبله وهو مح ولا
سبيل الى الثاني والا لكان كل واحد منهما غنيا عن الآخر في قوام وجوده فلا
يحصل منهما حقيقة مركبة **فان قيل** الفصل لا يجوز ان يكون مقوما لوجود
الحصة لوجوه **احدها** ان الطبيعة الجنسية من حيث هي هي اما ان يكون
علة للاستغنا عن ذلك الفصل او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانها لو لم يكن
علة للاستغنا عنه لكانت علة للحاجة اليه ولو كانت علة للحاجة اليه لما وجدت
الطبيعة الجنسية منفكة عن ذلك الفصل فلا يكون الجنس جنسا هف فالطبيعة
الجنسية علة للاستغنا عن ذلك الفصل فلا يكون لاستغنا منفكا عنها فلا يتوقف
وجودها بذلك الفصل **الثاني** ان الفصل لو كان مقوما لوجود الحصة لوجب
انعدام الحصة عند زوال الفصل وليس كذلك لان الجسمية التي هي حصة النبات
قد يبقى مع زوال القوى النباتية التي هي الفصول **الثالث** ان الفصل قد يكون
محتاجا الى الحصة كالابيض فانه فصل الحيوان الابيض وهو محتاج الى الحصة
فلو كانت الحصة محتاجة اليه لكان كل واحد منهما الى الاخر ولو كان كذلك لكان
كل واحد منهما متقدما على الاخر بالوجود وهو مح **الجواب** اما الاول فلانا لانم ان
الطبيعة الجنسية لو لم يكن علة للاستغنا عن ذلك الفصل لكان علة للحاجة
اليه فان الطبيعة الواحدة جاز ان لا يكون مقتضية للاستغنا عن الشيء ولا علة

للحاجة اليه **واما الثاني** قلنا لانم ان الجسمية التي هي حصة النبات باقية عند
زوال القوى النامية بل الباقي انما هي الجسمية مع قيد آخر لا الجسمية التي كانت
حصة للنبات **واما الثالث** قلنا لانم ان الابيض فصل للحيوان الابيض وهذا لان
الابيض محمول على ما تحته قولا عرضيا فلا يكون فصلا لما تحته من الحقايق **البحث
الثاني** الطبيعة الجنسية لا يجوز ان يوجد بعض افرادها مقترنة بالفصل وبعضها
قائمة بنفسها من غير ان يقترن بها فصل من الفصول لان الطبيعة الجنسية اذا
وجدت فاما ان يقترن بها زيادة مشخصة او لا يقترن لا سبيل الى الثاني لانها
لو لم يقترن بها زيادة مشخصة لكانت غنية في وجودها عن مغايرة زيادة مشخصة
ولو كان كذلك لكانت طبيعتها علة للاستغنا اذ لا حاصل هناك الا الطبيعة وحدها
ولو كانت علة للاستغنا لكان الاستغنا لازما لطبيعتها ولو كان كذلك لكانت
غنية عن الفصول فلا يقترن بها شيء من الفصول اصلا فتعين ان يقترن بها
شيء من الزوائد المشخصة وتلك الزيادة المشخصة لا تخ اما ان يكون مقومة
لوجود الحصة او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانها لو لم يكن مقومة لوجود الحصة
واما ان يكون الحصة مقومة لوجودها او لا يكون لا جايز ان يكون مقومة لوجودها
لما سبق ولا جايز ان لا يكون مقومة لها والا لكان كل واحد منهما غنية في وجودها
عن الاخرى فلا يحصل منهما مركب واحد هف فتلك الزيادة لا بد وان يكون
مقومة لوجود الحصة فالطبيعة الجنسية لا يوجد الا مقترنة بفصل مقوم لوجودها
وهو المطلوب **البحث الثالث** الجنس العالي اذا كان مركبا من جزئين متساويين كان
كل واحد منهما مميزا له عما يشاركه في الوجود وكان كل واحد منهما فصلا لان
الفصل هو الذي يختص بالشيء دون غيره فليس من شرط الفصل ان يكون

مميزا للشيء عما يشاركه في الجنس بل شرطه ان يكون مميزا للشيء عما يشاركه اما في
الجنس او في الوجود والجنس العالي يقسمه فصل النوع الذي تحته والنوع الاخير لا
يقسمه فصل والمتوسطات لها فصول مقومة وفصول انواعها تقسمها وكل فصل
مقوم للعالي فهو مقوم للسافل ولا ينعكس وكل فصل مقسم للسافل فهو مقسم
للعالي ولا ينعكس الفصل الرابع عشر في الخاصة والعرض العام اما الخاصة فهي
الكلية المقولة على ما تحت حقيقة واحدة قولا عرضيا وهي قد يكون خاصة
للنوع وقد يكون خاصة للجنس لان كون الشيء خاصة ليس الا لاجل اختصاصه
به لا في غيره سواء كان نوعا او جنسا وهي قد يكون مساوية كالضحك بالقوة
للانسان وقد يكون اخص كالضحك بالفعل والخواص منها ما هي بسيطة كالضحك
ومنها ما هي مركبة كقولنا للانسان بانه مشاء عريض الاظفار بادي البشرة ضحاك بالطبع
واما العرض العام فهو الكلي المقول على ما تحت حقيقة وغيرها قولا عرضيا وهو قد يكون
عاما للجنس كالحركة للحيوان وقد يكون عاما بالنسبة الى النوع وان كان خاصة بالنسبة
الى الجنس كالتنفس فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان وينقسم العرض العام الى ما
يكون لازما كالمشي بالقوة للانسان والى ما يكون مفارقا كالابيض والاسود بالنسبة
الى الانسان والشيء الواحد جاز ان يكون نوعا وجنسا وخاصة وعرضا عاما بجهات
مختلفة كاللون فانه نوع من الكيفية المحسوسة وجنس للبياض وخاصة للجسم وعرض
عام للحيوان الفصل الخامس عشر في الحد والرسم الحد قول دال على ماهية الشيء
والبسيط لا حد له اذ لا يمكن الدلالة عليه بقول فكل محدود فهو مركب في معناه
فان كان تركيبه من الجنس والفصل فيوضع الجنس اولا ليغني عن تعديد المشتركات
الذاتية ويقرن به الفصل والغرض منه تصور حقيقة الشيء كما هو وقد يقال لفظ

الحد على ما يتركب من جنس بعيد وفصل كالجسم الناطق ويسمى حدا ناقصا وليس
الغرض منه تصور حقيقة الشيء بل التمييز الذاتي ولفظ الحد يقال عليه وعلى المعنى الاول
بالاشتراك اللفظي لعدم اشتمال الحد الناقص على حقيقة الحد واما الرسم فمنه تام ومنه
ناقص اما التام فهو الذي يتالف من الجنس والخاصة كالحيوان الضاحك في رسم الانسان
واما الناقص فهو الذي يتالف من العرض العام والخاصة كقولنا في رسم الانسان بانه
مشاء عريض الاظفار ضحاك بالطبع وانما يستعمل الرسم للتمييز فقط لا يقال
بان ذكر الحد يفيد تعريفا للماهية بمجموع اجزائها ومجموع اجزاء الشيء نفس ذلك الشيء
فذكر الحد يفيد تعريفا للشيء بنفسه وهو محال لانا نقول لا نسلم انه يفيد تعريفا للماهية بمجموع
اجزائها بل يفيد معدا للنفس لقبول الماهية المحدودة من المبدأ المفارق واذا صارت
مستعدة للقبول حصل لها صورة المحدود من المبدأ المفارق وهكذا نقول في البسائط
فان ذكر رسومها لا يفيد معرفتها بل النفس بسبب ذكر الرسم يصير مستعدة لقبول تصور
البسائط واذا صارت مستعدة حصلت لها صور البسائط من المبدأ المفارق لا يقال بان
التصورات لا يمكن اكتسابها فلا فائدة في الحد والرسم بيان ذلك انه لا يمكن اكتسابها لان الماهية
اما معلومة فلان طلبها يكون تحصيلا للحاصل وهو محال واما اذا كانت غير معلومة
فلان النفس يكون غافلة عنها فلا يصير طالبة لها لانا نقول لا نسلم ان النفس اذا كانت غافلة
عنها لا يصير طالبة لها وهذا لان من الجائز ان يكون غافلة عنها من حيث هي هي
ويكون عارض من عوارضها مشعورا به فيصير طالبة لها بسبب الشعور بعارض من
عوارضها ثم الحاد يجب ان يحترز عن تعريف الشيء بنفسه كما يقال الزمان مدة الحركة فان
المدة هي نفس الزمان وعما يساويه في المعرفة والجهالة كما يقال الزوج ما ليس بفرد وبما هو
اخفى منه كما يقال للمثلث بانه الشكل الذي يكون زواياه مساوية لقائمتين وبما لا يعرف

او غير معلومة واياما كان استحال طلبها اما اذا كانت معلومة فلوجوه

الشيء الابه كما يقال الكيفية ما به يقع المشابهة ثم يقال المشابهة اتفاق في الكيفية
ولا يجوز التكرير في تعريف الاشياء كما يقال الانسان حيوان جسماني ناطق
فالجسماني مكرر لان الحيوان دل عليه بالتضمن الا اذا كان لضرورة كما يقال في تعريف
الاضافيات بان الاب حيوان يولد اخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك **المرصد**
الثاني خمسة فصول الاول في تعريف القضية وتقسيمها القضية هي التي يحكم فيها بنسبة
معنى الى معنى باثبات او نفي والحكم فيها ان لم يكن معلقا على شرط يسمى حملية
كقولنا الانسان كاتب والمحكوم عليه يسمى موضوعا والمحكوم به يسمى محمولا وان كان
معلقا على شرط يسمى شرطية والشرط ان كان مقتضاه الاتصال يسمى شرطية متصلة
كقولنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والجزء الاول وهو الذي قرن به حرف
الشرط يسمى مقدما والثاني وهو الذي قرن به حرف الجزاء يسمى تاليا وان كان مقتضيا
للعناد يسمى منفصلة كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا ثم
الحمل والاتصال والانفصال انما يكون في الاثبات واما في النفي فاذا قلنا زيد ليس بكاتب
فقد رفعنا الحمل ومع رفع الحمل لا يتحقق الحمل وكذا في الاتصال والعناد الا ان
اجزاء هذه السوالب لما كان لها استعداد قبول الحمل والاتصال والانفصال سميت
حملية ومتصلة ومنفصلة **الفصل الثاني في الحمليات** وفيه مباحث **البحث الاول**
كل قضية ففيها ذات الموضوع وذات المحمول والنسبة التي بينهما وهي مغايرة لهما لانه
يمكن تعقل الذات التي عرض لها انها موضوع او محمول مع الذهول عن نسبة الغير اليها
او نسبتها الى الغير ولان النسبة بين الشيئين متاخرة عنهما والمتاخر عن الشيء مغاير له وايضا
فنسبة احدهما الى الاخر بالموصوفية ونسبة الاخر اليه بالوصفية وهما متغايرتان والنسبة
التي هي جزء ماهية القضية لموصوفية ذات الموضوع بالمحمول واللفظ الدال على النسبة يسمى

رابطة والمكان الطبيعي لها هو التوسط بين الموضوع والمحمول كقولنا زيد هو كاتب
والرابطة ربما يترك في اللفظ كقولنا زيد كاتب فيصير القضية ثنائية في اللفظ مع
كونها ثلاثية في المعنى والقضية ان حكم فيها بثبوت شيء لشيء موجبة وان حكم فيها
بسلب شيء عن شيء يسمى سالبة **البحث الثاني** القضية ان جعل فيها حرف السلب جزءا من
المحمول كقولنا زيد هو ليس بكاتب ومن الموضوع كقولنا ما ليس بحي جماد او منهما جميعا
كقولنا ما ليس بحي فهو ليس بعالم يسمى معدولة وسلب الحكم فيها بتقديم سلب اخر على الرابطة
كقولنا زيد ليس هو ليس بكاتب وما ليس بحي ليس هو بعالم وما لا يكون حرف السلب
فيها جزءا من الموضوع ولا من المحمول يسمى محصلة ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت
سالبة واما يفرق الفرق بين الموجبة التي في محمولها عدول وبين السالبة البسيطة
بالرابطة فان حرف السلب في الموجبة تقدم الرابطة على السلب وفي السالبة تؤخر عنه
واما اذا لم يكن الرابطة مذكورة فلا يحصل الامتياز بينهما الا بالنية او بالاصطلاح على
تخصيص بعض الالفاظ بالسلب وبعضها بالايجاب وقولنا زيد هو ليس بكاتب معناه
ان زيدا موصوف بانه غير كاتب فلا يصدق الا عند وجود الموضوع وقولنا زيد ليس
هو بكاتب معناه ان زيدا ليس موصوفا بانه كاتب فيصدق حالة عدمه وحال كونه
موصوفا بعدم الكتابة وقولنا زيد ليس هو ليس بكاتب معناه انه ليس موصوفا
بعدم الكتابة فيصدق حال عدمه وحال كونه موصوفا بالكتابة وقولنا زيد ليس
ليس هو بكاتب سلب لسلب الكتابة فيكون اثباتا للكتابة وقولنا زيد ليس ليس هو ليس
بكاتب سلب لسلب عدم الكتابة فيكون اثباتا لعدم الكتابة فالحاصل ان حرف
السلب اذا لم يكن جزءا من المحمول او من الموضوع وتكرر في القضية كان ازواجه
اثباتا وافراده سلبا **البحث الثالث** موضوع القضية ان كان شخصا معينا سميت

محصورة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب وان كان كليا فلا يخ اما ان
يبين فيها كمية الموضوع او لا يبين فان بين يسمى محصورة وان لم يبين يسمى مهملة
والمحصورة ان بين فيها الحكم على كل احاد الموضوع يسمى كلية كقولنا كل انسان حيوان
ولا شيء من الانسان بحجر وان بين فيها الحكم على بعض افراد الموضوع يسمى جزئية كقولنا
بعض الانسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب واما المهملة فمثل قولنا الانسان
كاتب الانسان ليس بكاتب واللفظ الدال على كمية الحكم يسمى سورا وهو في الموجبة
الكلية كل وفي السالبة الكلية لا شيء وفي الموجبة الجزئية بعض وفي السالبة الجزئية
بعض ليس ليس بعض ليس كل والفرق بينها ان قولنا ليس كل يدل بالمطابقة على سلب
الحكم عن الكل وبالالتزام على سلبه عن البعض وقولنا بعض ليس وليس بعض
بالعكس والفرق بين بعض ليس وليس بعض ان ليس بعض يجوز استعماله في رفع
الايجاب الجزئي كما اذا قيل بعض الناس كاتب فيقال في نقيضه ليس بعض الناس كاتبا
اى ليس ولا واحد من الناس بكاتب **البحث الرابع في تحقيق الموجبة الكلية** اذا قلنا
كل **ج** فلا نعني به الكل المجموعي بل كل واحد واحد ولا نعني به ما يكون حقيقته **ج**
او ما يكون صفته **ج** بل ما يصدق عليه انه **ج** سواء كان حقيقته او صفته ولا نعني
به ما يكون **ج** في الذهن ولا ما يكون **ج** في الخارج بل كل ما لو وجد في الخارج وجدت
له الجيمية ولا نعني به ما يكون **ج** بالقوة بل ما يكون **ج** بالفعل ولا نعني به ما يكون
ج دايما او لا دايما بل ما يكون **ج** بالفعل كيف اتفق فالحاصل انا اذا قلنا كل **ج ب**
كان مرادنا ان كل ما لو وجد في الخارج وجدت له الجيمية بالفعل فهو بحيث اذا
وجد في الخارج وجدت له البائية فعلى هذا لو لم يكن من المثلثات الا صورة واحدة
ذهنية ولم يوجد شيء من المثلثات في الخارج اصلا وحكمنا ان كل مثلث شكل صدقنا

لان كل ما لو وجد في الخارج وجدت له المثلثية فهو بحيث اذا وجد في الخارج كان
شكلا اذا قلنا لا شيء من **ج ب** كان معناه انه ليس ولا واحد مما لو وجد في الخارج
كان **ج** فهو بحيث اذا وجد في الخارج كان **ب** وقس عليهما الجزئيتين **البحث الخامس**
المهملة متى صدقت وجب صدق الجزئية ولا يجب صدق الكلية **اما الاول** فلانه
اذا صدق ان الانسان كاتب وجب صدق قولنا بعض الانسان كاتب اذ لو لم يكن
شيء من الانسان كاتبا ولا في وقت لما صدق ان الانسان كاتب **واما الثاني** فلانه
اذا صدق ان هذا الانسان كاتب صدق ان الموصوف بالانسان كاتب ولا يجب
ان صدق كل انسان كاتب فعلم ان المهملة متى صدقت وجب صدق الجزئية
ولا يجب صدق الكلية فقولنا الانسان كاتب بمنزلة قولنا بعض الانسان كاتب
وقولنا بعض الانسان كاتب لا ينافي صدق قولنا كل انسان كاتب فكذلك قولنا
الانسان كاتب لا ينافي صدق قولنا كل انسان كاتب فالمهملة وان كانت بمنزلة
الجزئية لكنها لا ينافي كونها كلية **لا يقال** المهملة لا يجب من صدقها صدق الجزئية
لانه يصدق ان الحيوان جنس ولا يصدق ان بعض الحيوان لان كل حيوان متشخص ولا
شيء من المتشخص بجنس **لانا نقول** لا نم ان قولنا الحيوان جنس قضية مهملة فان المراد من
قولنا الحيوان جنس ان الطبيعة الحيوانية التي في الذهن جنس فيكون هنا حكما على
موضوع مخصوص فلا يكون مهملا ولئن سلمنا انه مستعمل على سبيل الاهمال ولكن لم
قلتم بانه لا يصدق ان بعض الحيوان جنس **قوله** بان كل حيوان متشخص ولا شيء من
المتشخص بجنس **قلنا** لا نم وهذا لان الحيوان الذي في الذهن حيوان متشخص وهو
جنس بل الذي ليس بجنس هو المتشخصات الخارجية دون الذهنية **البحث السادس**
القضية الواحدة هي التي يكون معنى الموضوع والمحمول فيها واحدا فان تعدد او تعددا

احدهما تعددت القضية فاذا قلنا الانسان والفرس جسم واردنا به ان المجموع الحاصل
من الانسان والفرس جسم لم يكن الانسان وحده موضوعا ولا الفرس وحده بل كل واحد
منهما جزء الموضوع والموضوع مجموعهما وكانت القضية واحدة وان اردنا به ان كل واحد
منهما جسم كانت القضية متعددة وكذلك اذا قلنا هذا حلو حامض وجعلنا المحمول
هو الامر المركب منهما كانت القضية واحدة وان جعلنا كل واحد منهما محمولا كانت
القضية متعددة **البحث التاسع** المحمول اما ان يكون ضروري الوجود للموضوع
بحسب ذاته وهو الواجب كالحيوان في قولنا الانسان حيوان او ضروري العدم بحسب
ذاته وهو الممتنع كالحجر في قولنا الانسان حجر او لا ضروري الوجود ولا ضروري العدم
وهو الممكن كالكاتب في قولنا الانسان كاتب والحالة التي يصدق عليها احد هذه
الثلثة في الايجاب يقال لها مادة القضية فالمواد ثلث واجبة وممتنعة وممكنة وبالاجمال
قسمان ضرورية وممكنة والجهة هي اللفظ الدالة على كيفية نسبة المحمول الى الموضوع
وهذه الثلثة وهي الوجوب والامتناع والامكان يقال لها الجهات الطبيعية **البحث
الثامن** القضايا التي يمتنع بالبحث عن احوالها اثنى عشر نوعا ثلث ضرورية وثلث ممكنة
وثلث دايمة وثلث مطلقة **اما الثلث الضرورية فالاولى** هي التي يحكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بدوام ذات الموضوع وتسمى ضرورية مطلقة كقولنا
بالضرورة كل فلك جسم وبالضرورة لا شيء من الانسان بحجر **والثانية** هي التي يحكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط دوام وصف الموضوع غير مقيد بقيد
آخر وتسمى مشروطة عامة كقولنا بالضرورة كل متحرك متغير ما دام متحركا وبالضرورة
لا شيء من المتحرك بساكن ما دام متحركا **والثالثة** هي التي يحكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط دوام وصف الموضوع مقيدا بلا دوام المحمول

بحسب

بحسب دوام ذات الموضوع وتسمى مشروطة خاصة كقولنا بالضرورة كل متحرك متغير
ما دام متحركا لا دايما وبالضرورة لا شيء من الابيض باسود ما دام ابيض لا دايما **واما الثلث
الممكنة فالاولى** هي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب المخالف اعني
ان كان الحكم بالايجاب فمعناها ارتفاع ضرورة العدم وان كان بالسلب فمعناها
ارتفاع ضرورة الوجود وتسمى ممكنة عامة كقولنا بالامكان العام كل انسان حيوان
وبالامكان العام لا شيء من الانسان بضاحك **والثانية** هي التي يحكم فيها بارتفاع
الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم وتسمى ممكنة خاصة كقولنا بالامكان
الخاص كل انسان كاتب وبالامكان الخاص لا شيء من الانسان بكاتب **والثالثة**
هي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المشروط بشرط دوام الوصف عن الجانب
المخالف وتسمى ممكنة متوسطة كقولنا كل متعفن الاخلاط يمكن ان يكون محموما
حال كونه متعفن الاخلاط اي ليس بضروري ان لا يكون محموما ما دام متعفن
الاخلاط وبهذا الامكان لا شيء من الكاتب بضاحك حال كونه كاتبا اي ليس
بضروري ان يكون ضاحكا ما دام كاتبا **واما الثلث الدايمة فالاولى** هي التي يحكم
فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام ذات الموضوع وتسمى
دايمة مطلقة كقولنا دايما كل جسم مؤلف ودايما لا شيء من الحيوان بجماد **والثانية**
هي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بدوام وصف الموضوع
من غير تقييده بقيد آخر وتسمى عرفية عامة كقولنا كل ابيض ملون ما دام ابيض ولا شيء
من الساكن بكاتب ما دام ساكنا **والثالثة** هي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه بدوام وصف الموضوع مقيدا بلا دوام المحمول بحسب دوام ذات الموضوع
وتسمى عرفية خاصة كقولنا كل ابيض مفرق للبصر ما دام ابيض لا دايما ولا شيء من الابيض

باسود مادام ابيض لا دائما واما الثلث المطلقة فالاولى هى التى يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل من غير زيادة قيد آخر ويسمى مطلقة عامة كقولنا كل انسان متنفس بالفعل ولا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل والثانية هى التى يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل لا دائما ويسمى مطلقة خاصة كقولنا كل انسان متنفس لا دائما ولا شيء من الانسان بمتنفس لا دائما والثالثة هى التى يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل فى بعض اوقات وصف الموضوع من غير بيان انه يدوم بدوامه او لا يدوم ويسمى مطلقة متوسطة كقولنا كل من به ذات الجنب يشتعل فى بعض اوقات كونه مجنوبا ولا شيء من الحساس بمتنفس فى بعض اوقات كونه حساسا البحث التاسع الوجوب والامكان اذا جعلا محمولين كقولنا كل انسان فهو يمكن ان يكون كاتبا كان مادة القضية ضرورية لان الامكان للممكن ضرورى فاذا ذكر فيها لفظ الضرورة كقولنا بالضرورة كل انسان فهو يمكن ان يكون كاتبا صارت موجهة وان لم يذكر فيها لفظ الجهة كانت مطلقة لان الامكان حاصل للممكن بالفعل وان جعل الامكان قيدا فى ثبوت المحمول للموضوع بالفعل كقولنا كل ج ب بالفعل الذى هو غير ضرورى الوجود والعدم كانت القضية داخلة تحت المطلقة العامة من وجه وتحت الممكنة الخاصة من وجه والممكنة الخاصة التى عليها الاصطلاح هى التى يكون نسبة محمولها الى الموضوع بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبى الوجود والعدم ويحتمل ان يكون بالقوة ابدا وقس عليه الامكان العام البحث العاشر لما كانت الجهات الطبيعية ثلثا الوجوب والامتناع والامكان الخاص جرت العادة بايراد لوازمها المتعاكسة مع نقايضها فليكن ههنا طبقات ثلث الطبقة الاولى للوجوب ونقايضه

واجب ان يوجد   ليس بواجب ان يوجد   ممتنع ان لا يوجد

ليس بممتنع ان لا يوجد   ليس بالامكان العام ان لا يوجد

ممكن بالامكان العام ان لا يوجد الطبقة الثانية للامتناع ونقايضه

ممتنع ان يوجد   ليس بممتنع ان يوجد

واجب ان لا يوجد   ليس بواجب ان لا يوجد

ليس بممكن بالامكان العام ان يوجد   ممكن بالامكان العام ان يوجد

الطبقة الثالثة للامكان الخاص ونقايضه

ممكن ان يوجد   ليس بممكن ان يوجد   ممكن ان لا يوجد

ليس بممكن ان لا يوجد   فكل واحدة من هذه الطبقات متلازمة متعاكسة وكذا نقايضها ونقايض كل لازم اعم للطبقتين الاخريين لان الجهات الطبيعية لما كانت ثلثا اندرج تحت نقيض كل واحدة منها الباقيتان فيكون اعم من كل واحدة منهما وحدها الفصل الثالث فى المتصلات المتصلة هى التى يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير قضية اخرى والموجبة ما يحكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم سواء كان المقدم والتالى وجوديين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او عدميين كقولنا كلما لم يكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا او المقدم وجوديا والتالى عدميا كقولنا كلما كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا او بالعكس كقولنا كلما لم يكن الشمس طالعة كان النهار موجودا والسالبة ما يحكم فيها بلا صدق التالى على تقدير صدق المقدم كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود والمقدم فى الموجبة ان اقتضى لذاته ان يتبعه التالى يسمى لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والا فيسمى اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والاتصال المطلق اعم من اللزوم وسلب

اللزوم اعم من سلب مطلق الاتصال لان سلب الاخص اعم من سلب الاعم واللزومية الصادقة
قد يتركب عن جزئين صادقين كقولنا ان كانت العشرة زوجا فهي عدد وعن كاذبين
كقولنا للساكن بانه لو كان متحركا لكان متغيرا وعن مقدم كاذب وتال صادق
كقولنا للساكن بانه لو كان متحركا لكان جسما وعن مجهولي الصدق والكذب كقولنا
ان كان زيد يكتب فهو يحرك يده ولا يتركب عن مقدم صادق وتال كاذب
لاستحالة كون الكاذب لازما للصادق والاتفاقية لا يصدق الا عن جزئين صادقين
والموجبة الكلية من المتصلات هي التي يحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم
على كل تقدير من التقادير التي يمكن صدق المقدم عليه وفي كل زمان من الازمنة
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اي التالي صادق على تقدير صدق المقدم
على كل تقدير من التقادير وفي كل زمان من الازمنة التي يمكن صدق المقدم
عليه والسالبة الكلية هي التي يحكم فيها بلا صدق التالي على تقدير صدق المقدم على
كل تقدير من التقادير وفي كل زمان من الازمنة على الوجه المذكور كقولنا ليس البتة
اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وقس عليهما حال الجزئيتين فالموجبة الجزئية مثل
قولنا قد يكون اذا كان زيد في السفينة فهو يغرق والسالبة الجزئية مثل قولنا قد لا
يكون اذا كان زيد في السفينة فهو يغرق ومقدم المتصلة اذا كان قضية مستحيلة
الصدق جاز ان يلزمها وجود التالي وعدمه لان المحال جاز ان يلزمه محال كقولنا
ان كانت الخمسة زوجا وفردا فهي منقسمة بمتساويين فاذا قلنا ان كانت الخمسة
زوجا وفردا فهي غير منقسمة لم يكن مستلزما لسلب اللزوم للاول **الفصل الرابع في**
المنفصلات المنفصلة هي التي يحكم فيها بالتعاند واللاتعاند بين قضيتين فالموجبة
ما يحكم فيها بالتعاند كقولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا والسالبة

ما يحكم فيها باللاتعاند كقولنا ليس اما ان يكون الانسان حيوانا او ابيض والمذكور
في مقابلة احد جزئية الموجبة اما ان يكون عين نقيضه كقولنا اما ان يكون هذا
العدد زوجا او لا زوجا او المساوي لنقيضه كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجا او فردا وحكمها المنع من الجمع والخلو ويسمى كل واحدة منهما منفصلة
حقيقية او الاخص من نقيضه كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا ولا صدق
انه اما ان يكون حجرا او لا يكون واللاحجر اعم من الشجر فقد وضعنا في مقابلة الحجر
الشجر الذي هو اخص من اللاحجر او الاعم من نقيضه كقولنا هذا الشيء اما ان لا يكون
حجرا واما ان لا يكون شجرا ولا صدق انه اما ان لا يكون حجرا واما ان يكون حجرا ومتى كان
حجرا وجب ان لا يكون شجرا الا ان اللاشجر اعم من الحجر فاذا وضعنا مقام الحجر اللاشجر فقد
ركبنا المنفصلة من الشيء ولازم نقيضه الاعم وكل واحدة من هاتين المنفصلتين
يسمى منفصلة غير حقيقية والاولى مانعة الجمع دون الخلو والثانية مانعة الخلو دون
الجمع اما بيان كون الاولى مانعة الجمع دون الخلو لان حكمها استحالة صدق الجزئين
وامكان كذبهما **اما الاول** فلانه متى صدق الحجر صدق اللاشجر لانه اخص منه فلو
صدق الحجر مع صدق الشجر يلزم صدق اللاشجر والشجر معا هف **واما الثاني** فلانه لو
كان كلما كذب الحجر صدق الشجر وكلما صدق اللاحجر صدق الشجر فلم يكن اللاحجر اعم
من الشجر هف **واما** بيان كون الثانية مانعة الخلو دون الجمع فلان حكمها امتناع
اجتماع جزئيها على الكذب وامكان اجتماعهما على الصدق **اما الاول** فلانه لو حصل
من كذب اللاحجر كذب اللاشجر وكذب اللاشجر يستلزم كذب الحجر لان كذب الاعم يستلزم
كذب الاخص فيلزم كذب اللاحجر والحجر معا هف **واما الثاني** فلانه لو لزم من صدق اللاحجر
كذب اللاشجر يلزم من صدق اللاشجر كذب اللاحجر اعني صدق الحجر فلا يكون اللاشجر

اعم من الحجر هف وربما يكون المساوى للجزء الاول فى المنفصلة الحقيقية منفصلة اخرى فاذا ركبت المنفصلة من جميع الاجزاء سميت ذات اجزاء كقولنا اما ان يكون العدد زايدا على الآخر واما ان يكون اما متساويا او ناقصا فنقيض الجزء الاول ان لا يكون زايدا بل ان يكون اما مساويا او ناقصا فاذا ركبت المنفصلة من جميع هذه الاجزاء سميت ذات اجزاء والعناد بالذات لا يتحقق الا بين الشىء ونقيضه فاذا اردنا العناد فى مثل هذه القضية قلنا اما ان يكون العدد زايدا على الاخر او لا يكون واللازايد اما ان يكون مساويا او لا يكون وربما يكون المساوى للجزء الاول منفصلة من اجزاء غير متناهية بالقوة كقولنا هذا العدد اما ان يكون اثنين او لا يكون والذى لا يكون اثنين اما ان يكون ثلثة او اربعة او خمسة وهلم جرا والمنفصلة المانعة الجمع اذا ذكر فيها اجزاء كثيرة كل واحد منها اخص من نقيض الآخر كانت منفصلات كثيرة لامتناع اجتماع كل اثنين منها على الصدق كقولنا اما ان يكون هذا الشىء حجرا او شجرا او حيوانا والحصر والخصوص فى المنفصلات على نهج ما فى المتصلات فالموجبة الكلية مثل قولنا دايما اما ان يكون العدد زوجا او فردا والسالبة الكلية مثل قولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا او جسما والجزئية منها مثل قولنا قد يكون اما ان يكون زيد فى السفينة او يغرق وقد لا يكون اما ان يكون زيد فى السفينة او يغرق والمخصوصة مثل قولنا قد يكون زيد حال كونه فى البحر اما ان يكون فى السفينة واما ان يغرق وقد لا يكون زيد حال كونه فى البر اما ان يكون فى السفينة واما ان يغرق والمهملة هى التى لا يكون فيها لفظ الحصر والخصوص

الفصل الخامس فى تركيب الشرطيات

كل واحد من المتصلة والمنفصلة اما ان يتركب عن حمليتين او متصلتين او منفصلتين او حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة لكن المتصلة يتميز مقدمها عن التالى بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها لا يتميز عن التالى الا بالوضع

فيمكن

فيمكن وقوع كل واحد من الاقسام الثلثة الاخيرة فى المتصلة على قسمين فيكون المتصلات تسعا والمنفصلات ستا فالمتصلة من حمليتين مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن متصلتين مثل قولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة ومن منفصلتين مثل قولنا ان كان الحيوان اما ناطقا او لا ناطقا فالجسم اما ناطق او لا ناطق ومن حملى مقدم ومتصل تال مثل قولنا ان كانت الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن مقدم متصل وحملى تال مثل قولنا ان كان كلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فوجود النهار واضاءة الارض معلولا علة واحدة ومن مقدم منفصل وحملى تال كقولنا ان كان هذا العرض اما سوادا او بياضا فهو لون ومن مقدم حملى ومنفصل تال كقولنا ان كان هذا الشىء عددا فهو اما ان يكون زوجا او فردا ومن متصل مقدم ومنفصل تال كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا ومن منفصل مقدم ومتصل تال كقولنا ان كان العدد زوجا او فردا فكلما لم يكن زوجا فهو فرد والمنفصلة من حمليتين مثل قولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا ومن متصلتين مثل قولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود ومن منفصلتين مثل قولنا اما ان يكون هذه الحمى اما صفراوية او دموية واما ان يكون هذه الحمى اما بلغمية او سوداوية ومن حملى ومتصل كقولنا اما ان لا يكون الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن حملى ومنفصل كقولنا اما ان لا يكون هذا الشىء عددا واما ان يكون اما زوجا او فردا ومن متصل ومنفصل كقولنا

اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون اما الشمس طالعة
او النهار موجود لان المتصلة التي هي الجزو الاول يلزمها اما ان يكون الشمس طالعة
واما ان لا يكون النهار موجودًا وهذه المنفصلة معاندة كقولنا اما ان يكون
الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودًا فالمتصلة التي هي الجزو الاول يعاندها
هذه المنفصلة فيصح ان يقال اما ان يكون كلما كان الشمس طالعة فالنهار موجود
واما ان يكون اما الشمس طالعة او النهار موجود **المرصد الثالث** ثلثة فصول
الفصل الاول في التناقض وهو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب على
جهة يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة واحترزنا بقولنا
لذاته عما يكون التنافي حاصلا بين القضيتين بواسطة قولنا هذا انسان هذا
ليس بناطق فان المنافات حاصلة بينهما لكن لا لذاتيهما بل لان الانسان يجب
ان يكون ناطقا ولا يتحقق التناقض بين المخصوصتين من الحمليات الا مع ثمانية
شرايط وحدة الموضوع والمحمول والمكان والزمان والاضافة والشرط والقوة
والفعل والجزء والكل **واما المحصورتان** فيعتبر في تحقق التناقض فيهما مع
الشرايط الثمانية شرط تاسع وهو الاختلاف بالكمية لان الكليتين قد يكذبان
كقولنا كل انسان اسود ولا شيء من الانسان باسود والجزئيتان قد تصدقان كقولنا
بعض الانسان ليس باسود فنقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية وبالعكس ونقيض
السالبة الكلية الموجبة الجزئية وبالعكس والكليتان تسميان بالمتضادتين والجزئيتان
بالداخلتين تحت التضاد والموجبتان بالمتداخلتين وكذا السالبتان ولنذكر الآن
نقايض كل واحدة من القضايا الاثنى عشر **اما** الضرورية المطلقة فنقيضها الممكنة
العامة لان ضرورة الوجود اذا رفعت بقيت ضرورة العدم والامكان الخاص

بعض الانسان اسود

والمشترك بينهما امكان العدم بالامكان العدم وكذلك ضرورة السلب اذا رفعت
بقيت ضرورة الوجود والامكان الخاص والقدر المشترك بينهما امكان الوجود بالامكان
العام والمشروطة العامة نقيضها الممكنة المتوسطة **واما** المشروطة الخاصة فاذا قلنا
بالضرورة كل **ج ب** مادام **ج** لا دايما كان معناه ان المحمول ضروري الوجود لكل
واحد من احاد الموضوع مادام موصوفا بانه **ج** وغير دايم بدوام الذات الموصوفة
بالجيمية فنقيضه انه ليس كذلك بل بعض **ج** ليس **ب** بالامكان المتوسط او بعض
ج ب دايما بدوام ذاته وقس عليه السالبة الكلية واذا قلنا بالضرورة بعض **ج ب**
مادام **ج** لا دايما كان معناه ان المحمول ضروري لبعض الذوات الموصوفة بالجيمية
بحسب دوام وصف الموضوع وغير دايم بدوام ذاته فنقيضه انه ليس كذلك بل لا
شيء من **ج ب** بالامكان المتوسط او كل **ج ب** دايما او بعض **ج** ليس **ب** بالامكان
المتوسط مع ان البعض الاخر موصوف بانه **ب** دايما وقس عليه السالبة الجزئية **والممكنة**
العامة نقيضها الضرورية المطلقة المخالفة لان الامكان العام رفع للضرورة
عن الجانب المخالف فلا ينا قضه الا الضرورة المطلقة المخالفة **والممكنة** المتوسطة
نقيضها المشروطة العامة **واما** الممكنة الخاصة فاذا قلنا كل **ج ب** بالامكان
الخاص كان معناه ان المحمول غير ضروري الوجود والعدم لكل واحد من احاد
الموضوع فنقيضه انه ليس كذلك بل بعض **ج ب** بالضرورة او بعض **ج** ليس **ب**
بالضرورة وقس عليه السالبة الكلية واذا قلنا بعض **ج ب** بالامكان الخاص كان
معناه ان المحمول غير ضروري الوجود والعدم لبعض ما هو **ج** فنقيضه انه ليس كذلك
بل لا شيء من **ج ب** بالضرورة او كل **ج ب** بالضرورة او بعض **ج** ليس **ب** بالضرورة
مع ان البعض الاخر موصوف بانه **ج** بالضرورة وقس عليه السالبة الجزئي **واما الدائمة**



فنقيضها المطلقة العامة والعرفية العامة نقيضها المطلقة المتوسطة واما العرفية
الخاصة فاذا قلنا كل ج ب ما دام ج لا دايما كان معناه ان المحمول دايم لكل واحد
من احاد الموضوع ما دام موصوفا بانه ج وغير دايم له بحسب دوام ذاته فنقيضه انه
ليس كذلك بل بعض ج ليس ب بالاطلاق المتوسط او بعض ج ب دايما وقس عليه
السالبة الكلية واذا قلنا بعض ج ب ما دام ج لا دايما كان معناه ان المحمول دايم
الثبوت لبعض ما هو ج ما دام موصوفا بانه ج وغير دايم بحسب دوام ذاته فنقيضه
انه ليس كذلك بل لا شيء من ج ب بالاطلاق المتوسط او كل ج ب دايما او بعض
ج ليس ب بالاطلاق المتوسط مع ان البعض الاخر موصوف بانه ب دايما وقس عليه
السالبة الجزئية والمطلقة العامة نقيضها الدايمة واما المطلقة الوجودية فاذا قلنا
كل ج ب لا دايما كان معناه ان المحمول ثابت لكل واحد من احاد الموضوع في وقت
لا دايما فنقيضه انه ليس كذلك بل بعض ج ليس ب دايما او بعض ج ب دايما وقس
عليه السالبة الكلية واذا قلنا بعض ج ب لا دايما معناه ان المحمول ثابت لبعض
افراد الموضوع في وقت لا دايما فنقيضه انه ليس كذلك بل لا شيء من ج ب دايما
او كل ج ب دايما او بعض ج ليس ب دايما مع ان البعض الاخر موصوف بانه ج دايما
وقس عليه الجزئية واما المطلقة المتوسطة فنقيضها العرفية العامة هذا في الحمليات
واما في الشرطيات فنقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية وبالعكس ونقيض السالبة
الكلية الموجبة الجزئية وبالعكس الفصل الثاني في العكس وهو عبارة عن جعل
المحكوم عليه محكوما به والمحكوم به محكوما عليه مع اتفاقهما في الكيفية والصدق
ونعني بالكيفية الايجاب والسلب ولنبدأ بالحمليات اما السوالب الكلية فاربع منها
الضرورية والدايمة وم
ينعكس مثل نفسها وهي المشروطة العامة والعرفية العامة اما الضرورية فلانه اذا

صدق

صدق بالضرورة لا شيء من ج ب فبالضرورة لا شيء من ب ج والا لصدق
نقيضه وهو قولنا بعض ب يمكن ان يكون هو ج بالامكان العام ولو امكن ذلك
لكان المسلوب عن الشيء بالضرورة بحسب الذات موجودا له على تقدير امر ممكن
الحصول له والتالي كاذب فالمقدم كاذب بيان الشرطية انه لو امكن ذلك فلو
وجدت الجيمية لبعض ما هو ب لكان ذلك البعض ج و ب فيكون ذلك البعض
بحاله لو وجد وجدت له الجيمية فهو ب فيكون المسلوب بالضرورة عن الشيء
ثابتا له على تقدير وجود امر ممكن الحصول له واما بيان ان التالي كاذب فلان المسلوب
عن الشيء بالضرورة لو كان ثابتا على تقدير وجود امر ممكن الحصول له لكان
المسلوب بالضرورة بحسب الذات ممكن الحصول له بشرط هف برهان آخر
ولنقدم عليه مقدمة وهي ان نقول اذا صدق قولنا بعض ج يمكن ان يكون ب
بالامكان العام ولا شيء من ب ا بالضرورة فينتج ان بعض ج ليس ا بالضرورة
لان معنى قولنا بالضرورة لا شيء من ب ا ان كل ما لو وجد وجدت له البائية فليس هو ا
بالضرورة فلو وجد ذلك البعض ووجدت له البائية لكان ا مسلوبا عنه بالضرورة
ورع
واذا كان بحاله لو وجد ووجدت له البائية لا يكون ا بالضرورة وجب ان لا يكون ا بالضرورة
امر
والا لكان ما ليس بضروري السلب عن الشيء مسلوبا عنه بالضرورة على تقدير وجود
ممكن الحصول له والتالي كاذب والا لكان لامكان العام جايز الانفكاك عما هو
ممكن بالامكان العام بسبب هف واذا ثبت هذه المقدمة فنقول اذا صدق
بالضرورة لا شيء من ج ب فبالضرورة لا شيء من ب ج والا لصدق نقيضه وهو
قولنا بعض ب يمكن ان يكون ج بالامكان العام ولا شيء من ج ب بالضرورة فبعض
ب ليس ب بالضرورة هف واما السالبة الدايمة فنقول اذا صدق دايما لا شيء من ج ب

فدايما لاشيء من ب ج والا فبعض ب ج بالفعل ولاشيء من ج ب دايما فبعض ب
ليس ب دايما هف لا يقال بان الدايمة لا يجب ان ينعكس دايمة لان كل انسان يمكن
ان يكون كاتبا فيمكن ان لا يكون كاتبا في كل وقت فيمكن صدق الدايمة مع امتناع
صدق العكس لانا نقول لا نم انه اذا امكن صدقهما مع امتناع صدق العكس لا يكون
صدقهما مستلزما لصدق العكس بمعنى انهما اذا كانت صادقة في نفس الامر كان عكسها
صادقا فان قيل السالبة الدايمة يجب ان ينعكس ضرورية لوجوه احدها انه اذا صدق
دايما لاشيء من ج ب فبالضرورة لاشيء من ب ج والا فبعض ب يمكن ان يكون ج
بالامكان العام ولو امكن ذلك لكان المسلوب عن الشيء دايما ثابتا له على تقدير امر
ممكن الحصول له لانه لو وجدت الجيمية لذلك البعض لكان ذلك البعض ج و ب فيكون
بعض ما لو وجد وجدت له الجيمية فهو ب فيكون المسلوب عن الشيء دايما ثابتا له على
تقدير امر ممكن له وذلك غير جايز الثاني اذا صدق دايما لاشيء من ج ب فبالضرورة
لاشيء من ب ج والا لصدق نقيضه وهو قولنا بعض ب يمكن ان يكون ج بالامكان
العام ولو امكن وجود الجيمية لبعض ما هو ب لما لزم من فرض وجوده مح اي لما كانت
الجيمية بحالة لو وجدت لذلك البعض يلزم منه المحال لان الممكن لا يكون بحالة
لو وجد يلزم منه المحال لكنها بحالة لو وجدت يلزم منه المحال وانما قلنا انها لو وجدت
يلزم منه المحال لانها لو وجدت لكان بعض ب ج فيكون ذلك البعض ج و ب فيكون
بعض ج ب وقد كان دايما لاشيء من ج ب فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو
مح الثالث اذا صدق دايما لاشيء من ج ب صدق بالضرورة لاشيء من ج ب
فبالضرورة لاشيء من ب ج وانما قلنا انه اذا صدق دايما لاشيء من ج ب فبالضرورة
لاشيء من ج ب لانه اذا صدق دايما لاشيء من ج استحال ان يصدق معه ان بعض ج ب

فبالضرورة

فبالضرورة لاشيء من ج ب الجواب اما الاول قلنا لا نم ان المسلوب عن الشيء دايما لا
يجوز ان يثبت له على تقدير امر ممكن الحصول له وهذا لان السلب الدايم جاز
ان يكون في مادة الامكان فيكون ذلك السلب مشروطا بعدم امر ممكن الحصول
فيكون المسلوب دايما بحالة يصدق عليه انه ثابت على تقدير وجود ذلك الممكن
واما الثاني قلنا لا نم ان الممكن ههنا لو وجد يلزم منه المحال بل المحال يلزم منه ومن
غيره وايضا فان الممكن هو الذي لا يلزم منه لذاته مح اي لا يكون ذاته وحدها سببا للمحال
اما اذا كان لزومه من الغير لم يكن ممتنعا واما الثالث قلنا لا نم انه اذا استحال ان يصدق
معه ان بعض ج ب كان بالضرورة لاشيء من ج ب لجواز ان يكون ممكنا ويستحيل
صدقه بشرط صدق نقيضه فيستحيل صدقه مع صدق النقيض ولا يستحيل صدقه
من حيث هو هو واما المشروطة العامة فنقول اذا صدق بالضرورة لاشيء من ج ب
ما دام ج فبالضرورة لاشيء من ب ج ما دام ب والا فبعض ب يمكن بالامكان
المتوسط ان يكون هو ج ولو امكن ذلك لكان المسلوب عن الشيء بالضرورة بشرط
الوصف ثابتا له على تقدير وجود امر ممكن الحصول للموضوع عند حصول الوصف
لكن التالي كاذب فالمقدم كاذب بيان الشرطية ان ذلك البعض لو وجدت له
الجيمية حين هو ب لكان ج حين هو ب و ب حين هو ج فذلك البعض لو
وجدت له الجيمية لكان ب حين هو ج فبعض ما لو وجد وجدت له الجيمية
فهو ب حين هو ج فكان المسلوب عن الشيء بالضرورة بشرط الوصف ثابتا له على
تقدير امر ممكن الحصول للموضوع عند الوصف واما كذب التالي فلان المسلوب
عن الشيء بالضرورة بشرط الوصف لو كان ثابتا له على تقدير وجود امر ممكن
الحصول للموضوع عند الوصف لكان المسلوب بالضرورة عند الوصف ممكن

الحصول عند الوصف بسبب ممكن هف واما العرفية العامة فنقول اذا صدق
لا شيء من ج ب مادام ج فلا شيء من ب ج مادام ب والا فبعض ب ج حين هو ب
ولا شيء من ج ب مادام ج فبعض ب ليس ب حين هو ب هف واما المشروطة
الخاصة فينعكس مشروطة لا دائمة للبعض لانه اذا صدق بالضرورة لا شيء من ج ب
مادام ج لا دائما صدق عليه بالضرورة لا شيء من ج ب مادام ج واذا صدق هذا
صدق بالضرورة لا شيء من ب ج مادام ب لكونه لازما له ولا يجوز ان يصدق
دائما لا شيء من ب ج اذ لو صدق دائما لا شيء من ب ج فدائما فلا شيء من ج ب
وقد كان لا دائما هف واذا لم يجز ان يصدق دائما لا شيء من ب ج صدق بالضرورة
لا شيء من ب ج مادام ب لا دائما للبعض واما العرفية الخاصة فينعكس عرفية لا دائمة
للبعض لانه اذا صدق لا شيء من ج ب مادام ج لا دائما صدق عليه لا شيء من ج ب
مادام ج واذا صدق هذا صدق لا شيء من ب ج مادام ب لكونه لازما له ولا
يجوز ان يصدق دائما لا شيء من ب ج لما مر في المشروطة الخاصة فلا بد وان يكون
لا دائما للبعض واما الست الباقية من السوالب ولا يجب انعكاسها لانه يصدق
لا شيء من الناطق بكاتب بهذه الاعتبارات الستة ولا يصدق عكسه لان كل ضاحك
فهو بالضرورة انسان واما الموجبة الكلية فلا يجب انعكاسها كلية لانه يصدق
كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان وكذلك يصدق كل كاتب متحرك
ولا يصدق كل متحرك كاتب بل ينعكس موجبة جزئية في الكم واما في الجهة فالضروريتان
والدائمة والمشروطتان والعرفيتان والمطلقة المتوسطة ينعكس مطلقة متوسطة لانه
اذا صدق كل ج ب باحد هذه الاعتبارات فبعض ب ج حين هو ب والا فلا شيء
من ب ج مادام ب فلا شيء من ج ب مادام ج هف والمتوسطة التي هي عكس الخاصتين

يجب ان يكون لا دائمة اذ لو صدقت دائمة بضمها الى الاصل فينتج ان بعض ب موصوف
بانه ب دائما ولا دائما هف واما المطلقة العامة والوجودية فينعكسان مطلقة عامة
لانه اذا صدق كل ج ب بالاطلاق العام او الوجود اللادائمة فبعض ب ج بالفعل والا
فلا شيء من ب ج دائما فلا شيء من ج ب دائما هف واما الممكنة العامة والخاصة
فينعكسان ممكنة عامة لانه اذا صدق كل ج ب بالامكان العام او الخاص فبعض ب ج
بالامكان العام والا فلا شيء من ب ج بالضرورة فلا شيء من ج ب بالضرورة هف
واما الممكنة المتوسطة فينعكس ممكنة متوسطة لانه اذا صدق كل ج ب بالامكان المتوسط
صدق بعض ب ج بالامكان المتوسط والا فبالضرورة لا شيء من ب ج مادام ب فلا شيء
من ج ب مادام ج هف واما الموجبة الجزئية فينعكس موجبة جزئية واما في الجهة فعلى
نهج الكلية اعني الضروريتين والدائمة والمشروطتان والعرفيتان والمطلقة المتوسطة ينعكس
مطلقة متوسطة والمطلقة العامة والوجودية ينعكسان مطلقة عامة والممكنة العامة
والخاصة فينعكسان ممكنة عامة والممكنة المتوسطة ينعكس ممكنة متوسطة والبرهان ما مر
واما السالبة الجزئية فلا يجب انعكاسها لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق
بعض الانسان ليس بحيوان وكذلك يصدق بعض الانسان ليس بكاتب ولا يصدق بعض
الكاتب ليس بانسان هذا في الجهات واما المتصلات فالسالبة الكلية ينعكس سالبة كلية
لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان ا ب فج د فليس البتة اذا كان ج د فا ب والا فقد يكون اذا
كان ج د فا ب وليس البتة اذا كان ا ب فج د فقد لا يكون اذا كان ج د فج د هف واما
الموجبة الكلية فلا يجب انعكاسها كلية لانه يصدق كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ولا يصدق
كلما كان هذا حيوانا فهو انسان بل ينعكس موجبة جزئية لانه اذا صدق كلما كان ا ب فج د
فقد يكون اذا كان ج د فا ب والا فليس البتة اذا كان ج د فا ب فليس البتة اذا كان ا ب فج د

وقد كان كلما كان ا ب فج د هف واما الموجبة الجزئية فتنعكس ايضا موجبة جزئية بمثل
هذا البيان واما السالبة الجزئية فلا يجب انعكاسها لانه يصدق قد لا يكون اذا كان هذا
حيوانا فهو انسان ولا يصدق قد لا يكون اذا كان هذا انسانا فهو حيوان بل كلما كان هذا
انسانا فهو حيوان واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لانا اذا جعلنا الجزء الاول ثانيا
لم يحصل قضية اخرى بل كان ذلك عين تلك القضية فلا يكون عكسا الفصل الثالث
في عكس النقيض قال المتاخرون فهو عبارة عن جعل مقابل المحكوم عليه محكوما به ومقابل
المحكوم به محكوما عليه مع اتفاقهما في الكيفية والصدق فيكون عكس نقيض قولنا كل ج ب
كل ما ليس ب هو ليس ج والا فبعض ما ليس ب ليس هو ليس ج اي ج فبعض ج ليس ب هف
وفيه نظر لانه لا يلزم من صدق قولنا بعض ما ليس ب ليس هو ليس ج صدق قولنا
بعض ما ليس ب ج لجواز ان يكون صدقه بكذب الموضوع وعندنا ان عكس النقيض
عبارة عن جعل مقابل المحكوم به محكوما عليه وعن المحكوم عليه محكوما به مع اختلافهما
في الكيف واتفاقهما في الصدق فيكون عكس نقيض قولنا كل ج ب لا شيء مما ليس ب
ج بالخلف وحيث جعلوا عكس النقيض موجبة معدولة فنحن نجعله سالبة موجهة
بتلك الجهة ولنذكر ما قيل والله اعلم اما الموجبات الكلية فالضرورية والدائمة
والمشروطة العامة والعرفية العامة تنعكس مثل نفسها اما الضرورية فلانه اذا صدق
بالضرورة كل ج ب فبالضرورة كل ما ليس ب فهو ليس ج والا فبعض ما ليس ب
ليس هو ليس ج اي ج بالامكان العام فينعكس بالعكس المستوي الى بعض ج
هو ليس ب بالامكان العام وقد كان بالضرورة كل ج ب هف واما الدائمة
فاذا صدق دائما كل ج ب فدائما كل ما ليس ب فهو ليس ج والا فبعض ما ليس ب ليس هو
ليس ج اي ج بالفعل وكل ج ب دائما فبعض ما ليس ب فهو ب دائما هف واما

المشروطة

المشروطة العامة فاذا صدق بالضرورة كل ج ب مادام ج فبالضرورة كل ما ليس
ب فهو ليس ج مادام ليس ب والا فبعض ما ليس ب ليس هو ليس ج اي ج بالامكان
المتوسط فينعكس بالعكس المستوي الى بعض ج هو ليس ب بالامكان المتوسط وقد
كان كل ج ب بالضرورة مادام ج هف واما العرفية العامة فاذا صدق كل
ج ب مادام ج فكل ما ليس ب فهو ليس ج مادام ليس ب والا فبعض ما ليس ب ليس
هو ليس ج اي ج حين هو ليس ب وكل ج ب مادام ج فبعض ما ليس ب فهو ب حين
ليس ب هف واما المشروطة الخاصة فينعكس مشروطة لا دائمة للبعض لانه اذا صدق
بالضرورة كل ج ب مادام ج لا دائما صدق بالضرورة كل ج ب مادام ج واذا صدق
هنا صدق لازمه وهو قولنا بالضرورة كل ما ليس ب فهو ليس ج مادام ليس ب ولا يجوز
ان يصدق كل ما ليس ب فهو ليس ج دائما اذ لو صدق هنا لصدق كل ج ب دائما وقد
كان لا دائما هف واذا لم يجز ان يصدق كل ما ليس ب فهو ليس ج دائما وجب ان
يكون لا دائما للبعض فيكون بالضرورة كل ما ليس ب فهو ليس ج مادام ليس ب
لا دائما للبعض واما العرفية الخاصة عرفية لا دائمة للبعض لانه اذا صدق كل ج ب
مادام ج لا دائما صدق كل ج ب مادام ج واذا صدق هنا صدق لازمه وهو قولنا
كل ما ليس ب فهو ليس ج مادام ليس ب ولا يجوز ان يكون دائما لما في المشروطة الخاصة
فوجب ان يكون لا دائما للبعض واما الست الباقية فلا يجب انعكاسها لانه يصدق
قولنا كل ناطق هو ليس بضاحك بهذه الاعتبارات الستة ولا يصدق كل ما ليس بناطق
على الضاحك لان كل ضاحك فهو بالضرورة ناطق لا يقال اذا صدق كل ج ب
بالفعل فكل ما ليس ب دائما فهو ليس ج دائما والا فبعض ما ليس ب دائما فهو ج بالفعل
وكل ج هو ب بالفعل فبعض ما ليس ب دائما فهو ب بالفعل هف فالمطلقة العامة

انعكست بعكس النقيض لانا نقول لا نم ان هذا النقيض بل هو لازم آخر للقضية
لان عكس النقيض هو ان يجعل مقابل المحكوم به وحده محكوما عليه والمحكوم عليه محكوما
به وانتم جعلتم ما ليس ب دايما محكوما عليه ومقابل المحكوم به ومجرد قولنا ليس ب فقد
زدتم فيه قيد الدوام فلا يكون ذلك عكس النقيض واما السالبة الكلية فلا يجب انعكاسها
كلية لانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا يصدق لا شيء مما ليس بحجر ليس بانسان لان
بعض ما ليس بحجر ليس بانسان بالضرورة وكذلك يصدق لا شيء من الكاتب بساكن
ولا يصدق لا شيء مما ليس بساكن ليس بكاتب لان بعض ما ليس بساكن فهو ليس بكاتب
بل ينعكس جزئية في الكم واما في الجهة فالضرورية والدايمة والمشروطتان والعرفيتان
والمطلقة المتوسطة تنعكس مطلقة متوسطة لانه اذا صدق لا شيء من ج ب باحد
هذه الاعتبارات فبعض ما ليس ب ليس هو ليس ج حين هو ليس ب والا فكل ما ليس ب
فهو ليس ج ما دام ليس ب فكل ج ب ما دام ج وقد كان لا شيء من ج ب باحد هذه
الاعتبارات الستة هف واما المطلقة العامة والوجودية تنعكسان مطلقة عامة
لانه اذا صدق لا شيء من ج ب بالاطلاق العام او بالفعل لا دايما فبعض ما ليس ب
ليس هو ليس ج بالفعل والا فكل ما ليس ب فهو ليس ج دايما فكل ج ب دايما وقد كان
لا شيء من ج ب بالفعل هف واما الممكنة العامة والخاصة فينعكسان ممكنة عامة
لانه اذا صدق لا شيء من ج ب بالامكان العام او الخاص فبعض ما ليس ب ليس هو ليس ج
بالامكان العام والا فكل ما ليس ب فهو ليس ج بالضرورة فكل ج ب بالضرورة
وقد كان لا شيء من ج ب بالامكان العام او الخاص هف واما الممكنة المتوسطة
فينعكس ممكنة متوسطة لانه اذا صدق لا شيء من ج ب بالامكان المتوسط فبعض
ما ليس ب ليس هو ليس ج بالامكان المتوسط والا فبالضرورة كل ما ليس ب فهو ليس ج

ما دام ليس ب فبالضرورة كل ج ب ما دام ج هف واما السالبة الجزئية فحكمها
حكم السالبة الكلية بالتقرير من هذا كله فيه نظر لانه مبني على انعكاس الموجبة الكلية
بعكس النقيض موجبة كلية وذلك غير لازم لما عرفت واما الموجبة الجزئية فلا يجب
انعكاسها بعكس النقيض لانه يصدق بعض ما ليس بانسان فهو حيوان ولا يصدق
بعض ما ليس بحيوان فهو انسان هذا في الحمليات واما المتصلات فالموجبة الكلية
ينعكس بعكس النقيض مثل نفسها لانه اذا صدق كلما كان اب فج د وكلما لم يكن ج د لم
يكن اب والا فليس كلما لم يكن ج د لم يكن اب فقد يكون اذا لم يكن ج د فاب وكلما
كان اب فج د فقد يكون اذا لم يكن ج د فج د هف واما السالبة الكلية فلا يجب
انعكاسها كلية لانه يصدق قولنا ليس البتة اذا كان هذا انسانا فهو حجر ولا يصدق
ليس البتة اذا لم يكن حجرا لم يكن انسانا بل قد يكون اذا لم يكن حجرا لم يكن انسانا نعم ينعكس
جزئية لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان اب فج د فليس كلما لم يكن ج د لم يكن اب والا
فكلما لم يكن ج د لم يكن اب فكلما كان اب فج د وقد كان ليس البتة اذا كان اب فج د
هف واما السالبة الجزئية فينعكس سالبة جزئية لانه اذا صدق ليس كلما كان اب فج د
فليس كلما لم يكن ج د لم يكن اب بمثل البرهان الذي مر هذا ايضا فيه نظر لكونه مبنيا على
انعكاس الموجبة الكلية موجبة كلية وهو غير لازم لما مر واما الموجبة الجزئية فلا يجب
انعكاسها بعكس النقيض لانه يصدق قد يكون اذا كان هذا ليس بانسان فهو حيوان
ولا يصدق قد يكون اذا كان هذا ليس بحيوان فهو انسان لانه كلما كان ليس بحيوان فهو
ليس بانسان بالضرورة المرصد الرابع في القياسات وهو عشرة فصول الفصل
الاول في تعريف القياس وتقسيمه القياس قول مؤلف من قضيتين او قضايا متى
سلمت لزم عنه لذاته القول المطلوب فقولنا من قضايا احترازا عن المقدمة الواحدة

فانه يلزمها عكسها وعكس نقيضها وكذب نقيضها وقولنا متى سلمت لا نعنى به كونها
مسلمة فى نفسها بل كونها بحيث لو سلمت لزم منها المطلوب وقولنا لزم عنه اعم من اللزوم
البين فيندرج فيه ما يكون بين الانتاج وما لا يكون كذلك وقولنا لذاته احترزنا
به عن امرين احدهما القضايا التى يحتاج فى كونها منتجة للمطلوب الى قضية اخرى
فاذا قلنا ا مساو لب وب مساو لج فيلزم ان ا مساو لج لكن لزوم هذه النتيجة عن
تلك القضايا يحتاج الى قضية اخرى لان اللازم عن تلك القضايا هو قولنا ا مساو
لمساوى ج فاذا قلنا وكل ما هو مساو للمساوى فهو مساو لزم المطلوب والثانى ما يكون
اللزوم بسبب مقدمة هى من لوازم بعض القضايا المذكورة بحيث يكون اجزاء
المقدمة اللازمة مغايرة لاجزاء تلك القضايا كقولنا جزء الجوهر يوجب رفعه
رفع الجوهر ودائما كل ما ليس بجوهر فهو ليس يوجب رفعه رفع الجوهر فيلزم ان جزء
الجوهر جوهر لكن لا للمقدمة الثانية بل لما هو عكس نقيضها وهو قولنا كل ما يوجب رفعه
رفع الجوهر فهو جوهر واجزاء عكس النقيض مغايرة لاجزاء الاصل لان حرف السلب
جزء من المحمول فى عكس النقيض ولا كذلك فى الاصل والقياس ينقسم الى اقترانى
واستثنائى اما الاقترانى فهو الذى لا يكون عين النتيجة ولا نقيضها مذكورا فيه بالفعل
كقولنا كل ج ب وكل ب ا واما الاستثنائى فهو الذى يكون عين النتيجة او نقيضها
مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
فالنهار موجود وعين النتيجة ههنا مذكور بالفعل وكقولنا ان كان هذا انسانا فهو
حيوان لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان فنقيض النتيجة ههنا مذكور بالفعل والمكرر
بين مقدمتى القياس الاقترانى يسمى حدا اوسط والمحكوم عليه فى المطلوب يسمى
حدا اصغر والمحكوم به يسمى حدا اكبر والقضية اذا جعلت جزء قياس يسمى مقدمة والمقدمة

التى فيها الاصغر يسمى الصغرى والتى فيها الاكبر يسمى الكبرى والهيئة الحاصلة
من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخرين يسمى شكلا واجتماع الاصغر
والاكبر قبل اللزوم بمطلوب وبعده بنتيجة وتاليف الصغرى والكبرى يسمى قرينة
واقترانا اما ان يكون عن حمليتين او متصلتين او منفصلتين او حملى ومتصل
او حملى ومنفصل او متصل ومنفصل الفصل الثانى فى الاقترانات الحملية الحد
الاوسط فيها ان كان محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول
وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث
وان كان موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى فهو الشكل الرابع اما الشكل الاول
فيشترط فى انتاجه اندراج الاصغر تحت الاوسط اما بالفعل او بالقوة وكون الكبرى
كلية اما الاول فلان الاصغر اذا لم يكن مندرجا تحت الاوسط لا بالقوة ولا
بالفعل كان مباينا له جزما فاذا حكمنا على الاوسط بايجاب وسلب لا يجب ان يتعدى
الى الاصغر واما الثانى فلان الكبرى لو كانت جزئية وحكمنا على بعض الاوسط
بايجاب او سلب احتمل ان يكون المحكوم عليه غير الذى حكمنا به على الاصغر فلا يتعدى
الحكم الى الاصغر واذا ثبت هذا فنقول اندراج الاكبر فى الاصغر اما ان يكون اندراجا
كليا او جزئيا وعلى التقديرين فاما ان يكون الكبرى موجبة كلية او سالبة كلية فالضروب
المنتجة فى هذا الشكل اربعة الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية
كل ج ب وكل ب ا وكل ج ا الضرب الثانى من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
كلية كل ج ب ولا شىء من ب ا فلا شىء من ج ا الضرب الثالث من موجبتين
والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الضرب الرابع
من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض ج ب ولا شىء

من ب فبعض ج ليس ا واما الشكل الثاني فيشترط في انتاجه امران احدهما
ان يكون في مقدمتيه اختلاف بالسلب والايجاب والثاني كون الكبرى كلية
اما الاول فلان المشتركين في المحمول ايجابا وسلبا قد يكون متوافقة وقد يكون
متعاندة فلا يصح الاستدلال به لا على الاثبات ولا على النفي واما الثاني فلان
الكبرى لو كانت جزئية كان الاكبر الذي حمل على بعضه الاوسط قد يكون غير محمول
على الاصغر كقولنا كل ثلج ابيض وليس كل انسان ابيض والحق السلب وقد يكون
محمولا عليه كقولنا كل انسان ناطق وليس كل حيوان ناطقا والحق الايجاب فلا يستلزم
نتيجة لا ايجابية ولا سلبية واذا ثبت هذا فنقول ان كان في الكبرى الكلية منه سلب فلا بد
وان يكون في الصغرى ايجاب اما كلي او جزئي وان كان فيها ايجاب فلا بد وان
يكون في الصغرى مثلها اما كلي او جزئي فالضروب المنتجة منه اربعة ولكن امثلتها
من الايجاب المطلق والسلب الدائم الضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة
ينتج سالبة كلية كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا بعكس الكبرى وبالخلف
وهو انه ان لم يصدق لا شيء من ج ا لصدق نقيضه وهو قولنا بعض ج ا ولا شيء
من ا ب فبعض ج ليس ب وقد كان كل ج ب هف الضرب الثاني من كليتين
والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا بعكس
الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة وبالخلف الضرب الثالث من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج
ليس ا بعكس الكبرى وبالخلف الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية
كبرى ينتج سالبة جزئية بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف وبالافتراض
وهو ان نقول ولكن البعض الذي ليس ب من ج د فيكون لا شيء من د ب

وكل ا ب فلا شيء من د ا ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا واما
الشكل الثالث فيشترط في انتاجه امران احدهما ان يكون الاوسط مندرجا تحت
الاصغر اما بالفعل او بالقوة والثاني ان يكون احدى مقدمتيه كلية اما الاول
فلانه لولا الاندراج لكان الاصغر مباينا للاوسط فيحتمل ان يكون خارجا عن الاكبر
مباينا له كقولنا لا شيء من البياض بسواد وكل بياض فهو مفرق للبصر والحق
ههنا السلب ويحتمل ان يكون داخلا فيه كما اذا قلنا في الكبرى وكل بياض لون
والحق ههنا الايجاب فلا يستلزم نتيجة لا ايجابية ولا سلبية واما الثاني فلانهما لو
كانتا جزئيتين لاحتمل ان يكون البعض الذي فيه الاصغر مغايرا للذي فيه الاكبر فلا
يحصل فما يحكم به على الاوسط من الايجاب والسلب لا يجب ان
يتعدى الى الاصغر فاذا ثبت هذا فنقول اندراج الاوسط تحت الاصغر ان كان كليا
جاز ان يكون كبراه موجبة كلية وسالبة كلية وموجبة جزئية وسالبة جزئية وان كان
جزئيا فالكبرى لابد وان يكون كلية اما موجبة او سالبة فالضروب المنتجة في هذا الشكل
ستة ولكن امثلتها من المطلقات العامة الضرب الاول من موجبتين كليتين
ينتج موجبة جزئية كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بعكس الصغرى وبالخلف وهو
ان لم يصدق بعض ج ا فلا شيء من ج ا فيكون كل ب ج ولا شيء من ج ا فلا شيء
من ب ا وقد كان كل ب ا هف وله بيان آخر وهو عكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس
النتيجة الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كل ب ج ولا
شيء من ب ا فبعض ج ليس ا الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة
جزئية بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا الضرب الرابع موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ب ليس ا بيان هذه

لاربعة بعكس الصغرى وبالخلف الضرب الخامس من موجبتين والكبرى جزئية ينتج
موجبة جزئية كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم على
النتيجة وبالخلف والافتراض ايض وليكن البعض الذى هو من ب د فيكون كل د ا
وكل د ب فنقول كل د ب وكل ب ج فكل د ج وكل د ا فبعض ج ا الضرب السادس
من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كل ب ج وبعض ب
ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف والافتراض وليكن البعض الذى ليس ا من ب د فيكون لا
شئ من د ا ويكون كل د ب فنقول كل د ب وكل ب ج فكل د ج ولا شئ من د ا
فبعض ج ليس ا واما الشكل الرابع فيشترط فى انتاجه امران احدهما ان لا يكون
صغراه سالبة جزئية والثانى احد الامرين وهو اما اتحاد مقدمتيه فى الايجاب مع كلية
الصغرى او اختلافهما فى الكيف مع كلية الكبرى ونعنى بكون الصغرى كلية اندراج
الاوسط فى الاصغر اما بالفعل او بالقوة اندراجا كليا ومتى فات احد ما ذكرنا من
الشرطين لا يكون مستلزما النتيجة ما لا ايجابية ولا سلبية فاعتبر ذلك من نفسك واذا
عرفت هذا فنقول اذا كان الاوسط مندرجا تحت الاصغر اندراجا كليا جاز ان يكون
كبراه موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية واذا كان مندرجا تحته اندراجا جزئيا
فلا بد وان يكون كبراه سالبة كلية واذا كانت الصغرى سالبة كلية فلا بد وان يكون
كبراه موجبة كلية فالضروب المنتجة منه خمسة وليكن امثلتها من المطلقات العامة
او منها ومن السلب الدايم الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية
كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا بعكس الترتيب اعنى بجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى
ثم عكس النتيجة الضرب الثانى من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية
كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا الضرب الثالث من كليتين والصغرى سالبة

ينتج سالبة كلية لا شئ من ب ج وكل ا ب فلا شئ من ج ا بيان هذه الضروب
الثلثة بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ولهذا الضرب بيان آخر وهو عكس الصغرى
ليرتد الى الشكل الثانى الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية بعض ب ج ولا شئ من ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد
الى الشكل الثانى ولهذين الضربين بيان آخر وهو عكس المقدمتين جميعا ليرتد الى
الشكل الاول الفصل الثالث فى المختلطات اما الشكل الاول فالصغرى فيه
ان كانت ممكنة عامة او خاصة فهى مع الضرورية ينتج ضرورية لانا اذا قلنا بالامكان
كل ج ب وبالضرورة كل ب ا كانت الكبرى يدل على ان كل ما لو وجد وجدت له
البائية فهو ا بالضرورة فكل ما لو وجد وكان ج لو وجدت له البائية فهو ا بالضرورة
واذا كان ضروريا على تقدير وجود البائية كان ضروريا فى نفس الامر والا لكان ما
يمكن عدمه بالامكان العام ضروريا على تقدير امر ممكن الحصول للموضوع فيكون
الامكان العام جايز الانفكاك عن الممكن هف ومع الممكنة الخاصة ينتج ممكنة
خاصة لانا اذا قلنا كل ج ب بالامكان العام وكل ب ا بالامكان الخاص كانت
الكبرى يدل على ان كل ما لو وجد وجدت له البائية فيمكن ان يكون ا واذا امكن
ان يكون ا على تقدير وجود البائية فيمكن ان يكون ا فى نفس الامر والا لكان ضرورى
الوجود او العدم فى نفس الامر فان كان ضرورى العدم كان المسلوب عن الشئ
بالضرورة بحسب الذات جايز الوجود وان كان ضرورى الوجود لكان الثابت للشئ
بالضرورة جايز العدم هف ومع الوجودية والمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة
ينتج ايض ممكنة خاصة لانه اذا صدق بالامكان كل ج ب وكل ب ا باحدى هذه
الجهات صدق ان كل ب ا بالامكان الخاص واذا صدق هنا كان كل ج ا بالامكان

الخاص لما مر ومع البواقي ينتج ممكنة عامة اما مع الممكنة العامة فلما مر اما مع غيرها
فلان الاصغر لو وجد ووجد له الاوسط حصل له الاكبر واذا حصل له على هذا
التقدير وجب ان يكون ممكنا بالامكان العام في نفس الامر والا لكان الممتنع
للشيء حاصلا له على تقدير وجود امر ممكن الحصول له فيكون الممتنع للشيء بحسب
ذاته جايز الحصول له هف والصغرى الممكنة المتوسطة مع الضرورية ينتج ضرورية
ومع الممكنة الخاصة والوجودية ينتج ممكنة خاصة ومع المطلقة العامة والممكنة
العامة ينتج ممكنة عامة لما سبق ومع الدايمة والمشروطة العامة والعرفية العامة
ينتج ممكنة متوسطة لانا اذا قلنا بالامكان المتوسط كل ج ب وكل ب ا باحدى هذه
الجهات كانت الكبرى يدل على ان كل ما لو وجد وجدت له البائية كان ا ما دام ب
فالاصغر لو وجد ووجد له البائية حين هو ج كان ا حين هو ج فيمكن بالامكان
المتوسط ان يكون ا في نفس الامر والا لكان المسلوب عن الشيء بالضرورة بحسب الوصف
جايز الحصول عند حصول ذلك الوصف هف ومع المشروطة الخاصة والممكنة المتوسطة
فلما بينا واما كونها بحيث يصدق عليها الامكان الخاص فلان الكبرى يصدق عليها
الامكان الخاص فينتج الامكان لما مر ومع المطلقة المتوسطة والممكنة المتوسطة ينتج
ممكنة عامة لان الاوسط لو وجد للاصغر لكان الاكبر ثابتا له ان كان الكبرى مطلقة
متوسطة او ممكنا له في وقت ان كانت الكبرى ممكنة متوسطة واذا كان كذلك وجب
ان يكون له بالامكان العام والا لكان مسلوبا عنه بالضرورة في نفس الامر فيكون
المسلوب عن الشيء بالضرورة بحسب الذات جايز الثبوت له هف والصغريات
التسع مع ستة انواع من الكبرى وهي الضرورية والدايمة والمطلقة العامة والوجودية
والممكنة الخاصة والعامة ينتج كالكبرى انتاجا بينا الا في موضعين احدهما اذا كانت

الصغرى ضرورية والكبرى سالبة دايمة فانه ينتج ضرورية ولكن القياس هكذا بالضرورة
كل ج ب ودايما لا شيء من ب ا فبالضرورة لا شيء من ج ا والا فبعض ج ا بالامكان العام
ونأخذ عكس الكبرى وهو لا شيء من ا ب دايما فبعض ج ليس ب بالامكان العام وقد كان
كل ج ب بالضرورة هف الثاني اذا كانت الصغرى مشروطة عامة او خاصة والكبرى
سالبة دايمة فانه ينتج دايمة يصدق عليها المشروطة العامة اما الدايمة فلا شك فيها واما
كونها بحيث يصدق عليها المشروطة العامة فلانه اذا صدق بالضرورة كل ج ب ما دام
ج ولا شيء من ب ا دايما فبالضرورة لا شيء من ج ا ما دام ج والا فبعض ج ا بالامكان
المتوسط ونأخذ عكس الكبرى وهو لا شيء من ا ب دايما فينتج بعض ج ليس ب بالامكان
المتوسط وقد كان بالضرورة كل ج ب ما دام ج هف واما الصغريات التسع مع
المطلقة المتوسطة ينتج مطلقة عامة ومع الممكنة المتوسطة ينتج ممكنة عامة ولما مر
فظاهر جدا بقي لنا اختلاط الصغريات التسع مع المشروطتين والعرفيتين فليكن
الكبرى مشروطة عامة فهي مع الضرورية ينتج ضرورية لان الاكبر ضروري بحسب
دوام وصف الاوسط الذي هو ضروري بحسب دوام ذات الاصغر فالاكبر ضروري
بحسب دوام ذات الاصغر ومع الدايمة ان كانت الكبرى موجبة ينتج دايمة لان الاكبر ضروري
بحسب دوام وصف الاوسط الدايم بحسب دوام ذات الاصغر فيكون الاكبر دايما بدوام ذات
الاصغر وان كانت سالبة ينتج دايمة يصدق عليها المشروطة العامة اما الدايمة فلما مر واما
المطلقة يصدق عليها المشروطة العامة فلانه اذا صدق دايما كل ج ب وبالضرورة لا
شيء من ب ا ما دام ب فبالضرورة لا شيء من ج ا ما دام ج والا فبعض ج ا بالامكان المتوسط
فبعض ا ج بالامكان المتوسط وكل ج ب دايما فبعض ا ب بالامكان المتوسط فبعض ب ا
بالامكان المتوسط وقد كان بالضرورة لا شيء من ب ا ما دام ج ب هف لا يقال

بان الصغرى الدائمة مع المشروطة العامة يجب ان ينتج ضرورية لان الاكبر ضرورى
بحسب دوام وصف الاوسط الذى هو ثابت فى جميع زمان وجود ذات الاصغر فيكون
الاكبر ضروريا بحسب دوام ذات الاصغر لانا نقول لا نم انه يلزم ان يكون ضروريا
بحسب دوام ذات الاصغر بل يلزم ان يكون ضرورى الحصول مشروطا بشرط الوصف
الاوسط فى جميع زمان وجود الذات لكن الشرط جاز ان يكون ممكنا للاصغر وح يكون
الاكبر ضروريا للاصغر فى جميع زمان وجوده مشروطا بشرط ممكن فلا يلزم ان يكون
ضروريا بحسب ذات الاصغر ومع المشروطتين ينتج مشروطة عامة ومع العرفيتين
ان كانت الكبرى موجبة ينتج عرفية عامة وان كانت سالبة ينتج مشروطة عامة لانه اذا
صدق كل ج ب مادام ج وبالضرورة لا شئ من ب ا مادام ب فبالضرورة لا شئ
من ج ا مادام ج والا فبعض ج ا بالامكان المتوسط فبعض ا ج بالامكان المتوسط وكل
ج ب مادام ج فبعض ا ب بالامكان المتوسط فبعض ب ا بالامكان المتوسط وقد كان
بالضرورة لا شئ من ب ا مادام ب هف ومع المطلقة العامة والوجودية ينتج مطلقة عامة
لان الكبرى يدل على حصول الاكبر لما ثبت له الاوسط حال حصول وصف الاوسط
الاصغر قد ثبت له الاوسط فيكون الاكبر ثابتا له حال وصف الاوسط مع اختلاف الدوام
واللادوام بحسب ذات الاصغر ووصف وهى المطلقة العامة ومع المطلقة المتوسطة ينتج
مطلقة متوسطة وذلك ظاهر وليكن الكبرى عرفية عامة فهى مع الضرورية ينتج دائمة
وان كانت الكبرى موجبة وضرورية ان كانت سالبة لانا اذا قلنا كل ج ب بالضرورة
ولا شئ من ا ب مادام ب فلا شئ من ج ا بالضرورة والا فبعض ج ا بالامكان العام ونأخذ
عكس الكبرى وهو لا شئ من ا ب مادام ا فبعض ج ليس ب بالامكان العام وقد كان
كل ج ب بالضرورة هف ومع الدائمة ينتج دائمة ومع المشروطتين ينتج عرفية عامة ان

كانت

كانت الكبرى موجبة ومشروطة عامة ان كانت سالبة لانه اذا صدق بالضرورة كل
ج ب مادام ج ولا شئ من ب ا مادام ب فبالضرورة لا شئ من ج ا مادام ج والا فبعض
ج ا بالامكان المتوسط ونأخذ عكس الكبرى وهو قولنا لا شئ من ا ب مادام ا ينتج بعض
ج ليس ب بالامكان المتوسط وقد كان بالضرورة كل ج ب مادام ج هف ومع العرفيتين
ينتج عرفية عامة ومع المطلقة العامة والوجودية ينتج مطلقة عامة ومع المطلقة المتوسطة
ينتج مطلقة متوسطة وليكن الكبرى مشروطة خاصة فمنها ومن الصغرى الضرورية والدائمة
لا ينتظم قياس صادق المقدمات والا لكان الاكبر دايما بدوام ذات الاصغر وغير دايم اما كونه
دايما فلان الكبرى يدل على ان الاكبر ضرورى بحسب دوام وصف الاوسط الذى هو ضرورى
او دايم بحسب دوام ذات الاصغر فيكون الاكبر دايما بدوام ذات الاصغر لامحالة واما كونه غير
دايم فلان الكبرى يدل على ان ما ثبت له الاوسط فالاكبر غير دايم له والاوسط ثابت للاصغر
فيكون الاكبر غير دايم له فيكون دايما ولا دايما هف ومع المشروطتين ينتج مشروطة خاصة
ومع العرفيتين ينتج عرفية خاصة ان كانت الكبرى موجبة ومشروطة خاصة ان كانت
سالبة لانه اذا صدق كل ج ب مادام ج وبالضرورة لا شئ من ب ا مادام ب لا دايما
فبالضرورة لا شئ من ج ا مادام ج لما مر ويكون لا دايما بسبب الكبرى فينتج مشروطة
خاصة ومع المطلقة العامة والوجودية ينتج وجودية ومع المطلقة المتوسطة ينتج وجودية
يصدق عليها الاطلاق المتوسط لانه اذا صدق كل ج ب حين هو ج وكل ب ا مادام ب
لا دايما وكل ج ا حين هو ج لا دايما وليكن الكبرى عرفية خاصة فمنها ومن الضرورية والدائمة
لا ينتظم قياس صادق المقدمات والا لكان الاكبر دايما بدوام ذات الاصغر وغير دايم له
ومع المشروطتين ان كانت الكبرى موجبة ينتج عرفية خاصة وان كانت سالبة ينتج
مشروطة خاصة لانه اذا صدق بالضرورة كل ج ب مادام ج ولا شئ من ب ا مادام ب

لادايما فبالضرورة لا شيء من ج ا ما دام ج لما مر ويكون لادايما بسبب الكبرى ومع العرفيتين ينتج عرفية خاصة ومع المطلقة العامة والوجودية ينتج وجودية ومع المطلقة المتوسطة ينتج وجودية يصدق عليها الاطلاق المتوسط والبيان في الكل ظاهر واما في الشكل الثاني فبيان نتايجه بالخلف الا في شيء يسير نذكره ثم نقول الكبرى الضرورية مع الصغريات كلها ينتج ضرورية والكبريات الاحدى عشرة مع الصغرى الضرورية ينتج ضرورية والكبرى الممكنة العامة والخاصة والمتوسط مع الصغريات لاحدى عشرة لا ينتج لان الشيء الواحد جاز ان يكون محمولا على المتوافقين ومسلوبا عنهما بهذه الجهات مع انه لا يجوز سلب احدهما عن الاخر والكبرى المطلقة العامة والوجودية والمطلقة المتوسطة مع الدايمة ينتج دايمة ومع العشر الباقية لا ينتج للعلة التي مرت والكبرى الدايمة مع الممكنات ان كانت الكبرى موجبة لا ينتج وان كانت سالبة فمع الممكنة العامة والخاصة ينتج ممكنة عامة ومع الممكنة المتوسطة ينتج ممكنة متوسطة ومع المشروطتين ينتج دايمة يصدق عليها المشروطة العامة لانها ينتج دايمة بالخلف وينتج مشروطة عامة بالخلف فينتج دايمة يصدق عليها المشروطة العامة ومع الست الباقية ينتج دايمة والكبرى المشروطة العامة والخاصة مع المشروطتين ينتج مشروطة عامة ومع الدايمة ينتج دايمة يصدق عليها المشروطة العامة وطريق ان تبين الدايمة بالخلف وتبين المشروطة العامة اما في الضرب الاول والثالث فبعكس الكبرى واما في الثاني فبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة واما في الرابع فيما اقوله ولكن القياس هكذا بعض ج ليس ب دايما وبالضرورة كل ا ب ما دام ا فبالضرورة كل بعض ج ليس ا ما دام ج لانا نفرض البعض الذي ليس ب من ج د فيكون لا شيء من د ب دايما ولا شيء من ب د دايما فنقول بالضرورة كل ا ب ما دام ا ولا شيء من ب د دايما فبالضرورة لا شيء من ا د ما دام ا فبالضرورة لا شيء من د ا ما دام د ثم نقول بعض ج د دايما لانا فرضنا

ذات

ذات ذلك الجيم د وبالضرورة لا شيء من د ا ما دام د فبالضرورة بعض ج ليس ا ما دام ج ومع العرفيتين ينتج مشروطة عامة وطريق البيان كما مر في خلطهما مع الدايمة ومع المطلقة المتوسطة ينتج مطلقة متوسطة ومع المطلقة العامة والوجودية ينتج مطلقة عامة والا لصدق نقيض النتيجة ويلزم منه كذب الصغرى مع المشروطة العامة ويلزم التعاند مع المشروطة الخاصة ومع الممكنة العامة والخاصة فانه ينتج ممكنة عامة الا في الصغرى السالبة مع الكبرى المشروطة الخاصة فانه ينتج مطلقة عامة والا لصدق نقيض النتيجة ويلزم منه التعاند ومع الممكنة المتوسطة ينتج ممكنة متوسطة الا في الصغرى السالبة مع الكبرى المشروطة الخاصة فانه ينتج مطلقة عامة لما مر والكبرى العرفية العامة والخاصة مع الدايمة ينتج دايمة ومع المشروطتين ينتج مشروطة عامة واما اذا كانت الصغرى موجبة فبالخلف واما اذا كانت سالبة كلية فبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة واما اذا كانت الصغرى سالبة جزئية فبالافتراض ومع العرفيتين ينتج عرفية عامة ومع المطلقة المتوسطة ينتج مطلقة متوسطة ومع المطلقة العامة والوجودية ينتج مطلقة عامة ومع الممكنات ان كانت الكبرى عرفية خاصة ينتج مطلقة عامة والا لصدق نقيض النتيجة ويلزم منه التعاند وان كانت عرفية عامة فان كانت سالبة فمع الممكنة العامة والخاصة ينتج ممكنة عامة ومع الممكنة المتوسطة ينتج ممكنة متوسطة وان كانت موجبة فلا ينتج لما عرفت في خلط الممكنة مع الدايمة هـ واما الشكل الثالث فالصغرى الممكنة العامة والخاصة مع الضرورية ينتج ضرورية ومع الممكنة الخاصة والوجودية والعرفية الخاصة ينتج ممكنة خاصة ومع البواقي ينتج ممكنة عامة والصغرى الممكنة المتوسطة مع الضرورية ينتج ضرورية ومع الممكنة الخاصة والوجودية ينتج ممكنة خاصة ومع المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة

والمشروطة الخاصة و

ينتج ممكنة متوسطة يصدق عليها الامكان الخاص ومع الدايمة والمشروطة العامة
والعرفية العامة ينتج ممكنة متوسطة ومع الاربع الباقية ينتج ممكنة عامة **والصغريات**
التسع مع ستة انواع من الكبرى وهي الضرورية والدايمة والمطلقة العامة والوجودية
والممكنة العامة والخاصة ينتج كالكبرى الا اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى
ممكنة عامة او خاصة في الضرب الاول والخامس فانه ينتج مطلقة متوسطة بعكس الكبرى
وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والبيان في البواقي بعكس الصغرى ان كانت الكبرى
كلية وبالافتراض ان كانت جزئية بقي لنا اختلاط الكبريات الست مع الصغريات التسع
فالكبرى المشروطة العامة والعرفية العامة مع الضرورية والدايمة والعرفيتين والمشروطتين
الا مع الخاصتين فانه ينتج مطلقة متوسطة لا دايمة والمطلقة المتوسطة ينتج مطلقة متوسطة
ومع المطلقة العامة والوجودية ينتج مطلقة عامة والكبرى المشروطة الخاصة والعرفية
الخاصة مع الضرورية والدايمة والمشروطتين والعرفيتين والمطلقة المتوسطة
ينتج وجودية يصدق عليها الاطلاق المتوسط ومع المطلقة العامة والوجودية ينتج
وجودية والكبرى المطلقة المتوسطة مع الصغريات التسع ينتج مطلقة عامة والكبرى
الممكنة المتوسطة معها ينتج ممكنة عامة والبيان في الشكل بعكس الصغرى ان كانت
الكبرى كلية وبالافتراض ان كانت جزئية **واما في الشكل الرابع** فلنتكلم اولا في اختلاط
الضربين الاولين **فنقول** الكبرى الممكنة العامة والخاصة فيهما مع الضرورية ينتج
مطلقة متوسطة ومع البواقي ينتج ممكنة عامة والكبرى الممكنة المتوسطة مع الضرورية
ينتج مطلقة متوسطة ومع الدايمة والمشروطتين والعرفيتين ينتج ممكنة متوسطة ومع
البواقي ينتج ممكنة عامة والكبريات التسع مع الممكنات ينتج ممكنة عامة والكبرى
الضرورية والدايمة مع الضرورية والدايمة والمشروطة العامة والعرفية العامة ينتج مطلقة

متوسطة ومع المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة لا يصدق والا لكان الاصغر ضروريا
او دايما للاكبر وغير دايم له هف ومع المطلقة العامة والوجودية والمطلقة المتوسطة
ينتج مطلقة عامة والكبرى المشروطة العامة والخاصة والعرفية العامة والخاصة والمطلقة
المتوسطة مع الضرورية والدايمة والمشروطتين والعرفيتين ينتج مطلقة متوسطة ومع
المطلقة العامة والوجودية والمطلقة المتوسطة ينتج مطلقة عامة والكبرى المطلقة العامة
والوجودية مع الصغريات التسع ينتج مطلقة عامة والبيان في الكل بعكس الترتيب
ثم عكس النتيجة **واما في الضرب الثالث فالصغريات الست** وهي الممكنات والمطلقة
العامة والوجودية والمطلقة المتوسطة مع الكل لا ينتج لامتناع عكس النتايج عند
عكس الترتيب والصغرى الضرورية مع الكبريات كلها ينتج ضرورية والصغرى
الدايمة مع الضرورية ينتج ضرورية والصغرى الدايمة مع الضرورية ينتج ضرورية
ومع المشروطتين ينتج دايمة يصدق عليها المشروطة العامة ومع البواقي ينتج دايمة
والصغرى المشروطة العامة والخاصة والعرفية العامة والخاصة مع الممكنات و
المطلقة العامة والوجودية والمطلقة المتوسطة لا ينتج لعدم عكس النتايج بعد عكس
الترتيب بقي لنا اختلاط المشروطتين والعرفيتين مع ستة انواع من القضايا **فنقول**
الصغرى المشروطة العامة مع الضرورية ينتج ضرورية ومع الدايمة ينتج دايمة يصدق
عليها المشروطة العامة ومع البواقي ينتج مشروطة عامة والصغرى العرفية العامة
مع الضرورية ينتج ضرورية ومع الدايمة ينتج دايمة ومع المشروطتين ينتج مشروطة
عامة ومع العرفيتين ينتج عرفية عامة والصغرى المشروطة الخاصة مع الضرورية
والدايمة لا يصدق والا لكان الاصغر ضروريا او دايما للاكبر وغير دايم له هف
ومع البواقي ينتج مشروطة لا دايمة للبعض والصغرى العرفية الخاصة مع الضرورية والدايمة

لا يصدق والا لكان لا اصغر دايما للاكبر وغير دايم له هف ومع المشروطتين ينتج

مشروطة لادايمة للبعض ومع العرفيتين ينتج عرفية لادايمة للبعض والبيان في الكل

بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة واما في الضرب الرابع والخامس المنتجين السالبة الجزئية

فنقول الكبرى اذا كانت من القضايا الست وهي الممكنات والمطلقة العامة والوجودية

والمطلقة المتوسطة لا يحصل الانتاج لعدم انعكاس الكبرى والكبرى الضرورية مع

الصغريات كلها ينتج ضرورية والكبرى الدايمة مع ما عدا الممكنات ينتج دايمة ومع الممكنة

العامة والخاصة ينتج ممكنة عامة ومع الممكنة المتوسطة ينتج ممكنة متوسطة فالكبريات

الاربع مع الضرورية والدايمة والمشروطتين والعرفيتين والمطلقة المتوسطة ينتج مطلقة

متوسطة ومع المطلقة العامة والوجودية ينتج مطلقة عامة ومع الممكنة العامة والخاصة

ينتج ممكنة عامة ومع الممكنة المتوسطة ينتج ممكنة متوسطة والبيان في الكل بعكس المقدمتين

جميعا ليرتد الى الشكل الاول الفصل الرابع في القراين الكاينة من المتصلات الاشتراك

بين المقدمتين المتصلتين اما ان يكون في جزء تام اعني في قضية واحدة او في جزء غير

تام اعني في موضوع او محمول فان كان الاشتراك في جزء تام فالاوسط اما ان يكون

تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى وهو الشكل الاول كقولنا كلما كان اب فج د

وكلما كان جد فهز فكلما كان اب فه ز وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني

كقولنا كلما كان اب فج د وليس البتة اذا كان ه ز فج د فليس البتة اذا كان اب فه ز

وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان ج د فاب وكلما كان

ج د فه ز فقد يكون اذا كان اب فه ز وان كان مقدما في الصغرى تاليا

في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان ج د وكلما كان ه ز فج د فقد يكون

اذا كان اب فه ز وشروط الانتاج وعدد الضروب وبيان النتايج كما مر في

الحمليات

الحمليات وان كان الاشتراك في جزء غير تام فاما ان يكون الاشتراك بين تالي

الصغرى وتالي الكبرى او بين مقدم الصغرى وتالي الكبرى او بين تالي الصغرى

ومقدم الكبرى او بين مقدميهما جميعا فان كان الاشتراك بين تاليهما فالمشترك ان

كان محمولا في تالي الصغرى موضوعا في تالي الكبرى فهو الشكل الاول وان كان

محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان

موضوعا في تالي الصغرى محمولا في تالي الكبرى فهو الشكل الرابع ضروب الشكل الاولى

الضرب الاول كلما كان اب فكل ج د وكلما كان ه ز فكل د ط ينتج كلما كان اب

فكلما كان ه ز فكل ج ط وفيه نظر لاحتمال ان لا يكون مقدم الكبرى ممكن

الوقوع على تقدير مقدم الصغرى الثاني كلما كان اب فكل ج د وكلما كان

ه ز فلا شيء من د ط ينتج كلما كان اب فكلما كان ه ز فلا شيء من ج ط وقس عليهما

الباقيين ضروب الشكل الثاني الضرب الاول كلما كان اب فكل ج د وكلما

كان ه ز فكل ط د ينتج كلما كان اب فكلما كان ه ز فبعض ج ط الثاني

كلما كان اب فكل ج د وكلما كان ه ز فلا شيء من ج ط وقس عليهما البا[قيين]

ضروب الشكل الثالث الضرب الاول كلما كان اب فكل د ج وكلما كان ه ز فكل

د ط ينتج كلما كان اب فكلما كان ه ز فبعض ج ط الثاني كلما كان اب فكل د ج

وكلما كان ه ز فلا شيء من د ط ينتج كلما كان اب فكلما كان ه ز فبعض ج ليس ط

وقس عليهما البواقي ضروب الشكل الرابع الضرب الاول كلما كان اب فكل د ج

وكلما كان ه ز فكل ط د ينتج كلما كان اب فكلما كان ه ز فبعض ج ط الثاني كلما كان

اب فكل د ج وكلما كان ه ز فبعض ط د ينتج كلما كان اب فكلما كان ه ز فبعض

ج ط وقس عليه البواقي وان كان الاشتراك بين مقدم الصغرى وتالي الكبرى والمشترك

ينتج كلما كان اب فكلما كان ه ز فبعض ج ليس ط

ان كان محمولا فی مقدم الصغری موضوعا فی تالی الکبری فهو الشکل الاول وان کان
محمولا فیهما فهو الشکل الثانی وان کان موضوعا فیهما فهو الشکل الثالث وان کان
موضوعا فی مقدم الصغری محمولا فی تالی الکبری فهو الشکل الرابع ضروب الشکل
الاول الضرب الاول کلما کان ج د فاب وکلما کان ه ز وکل د ط ینتج قد یکون اذا
کان اب فکلما کان ه ز فکل ج ط بعکس المتصلة التی هی الصغری الثانی کلما کان
کل ج د فاب وکلما کان ه ز فلا شیء من د ط ینتج قد یکون اذا کان اب فکلما کان
ه ز فلا شیء من ج ط وقس علیهما الباقیین ضروب الشکل الثانی الضرب الاول
کلما کان کل ج د فاب وکلما کان ه ز فلا شیء من ط د ینتج قد یکون اذا کان اب
فکلما کان ه ز فلا شیء من ج ط الثانی کلما کان لا شیء من ج د فاب وکلما کان
ه ز فکل ط د ینتج قد یکون اذا کان اب فکلما کان ه ز فلا شیء من ج ط وقس الباقیین
علیهما ضروب الشکل الثالث الضرب الاول کلما کان کل د ج فاب وکلما
کان ه ز فکل د ط ینتج قد یکون اذا کان اب فکلما کان ه ز فبعض ج ط الثانی کلما
کان کل د ج فاب وکلما کان ه ز فلا شیء من د ط ینتج قد یکون اذا کان اب فکلما
کان ه ز فلیس بعض ج ط وقس البواقی علیهما ضروب الشکل الرابع الضرب الاول
کلما کان کل د ج فاب وکلما کان ه ز فکل ط د ینتج قد یکون اذا کان اب فکلما
کان ه ز فبعض ج ط الثانی کلما کان کل د ج فاب وکلما کان ه ز فبعض ط د ینتج
قد یکون اذا کان اب فکلما کان ه ز فبعض ج ط وقس علیهما البواقی والبیان فی الکل
بعکس الصغری فیرتد الی القسم الاول وان کان الاشتراک بین تالی الصغری
ومقدم الکبری فالمشترک ان کان محمولا فی تالی الصغری موضوعا فی مقدم
الکبری فهو الشکل الاول وان کان محمولا فیهما فهو الشکل الثانی وان کان

موضوعا

موضوعا فیهما فهو الشکل الثالث وان کان موضوعا فی تالی الصغری محمولا
فی مقدم الکبری فهو الشکل الرابع ضروب الشکل الاول الضرب الاول کلما کان
اب فکل ج د وکلما کان کل د ط فه ز ینتج ان کان اب فقد یکون اذا کان ه ز
فکل ج ط بعکس المتصلة التی هی الکبری الثانی کلما کان اب فکل ج د وکلما کان
لا شیء من د ط فه ز ینتج ان کان اب فقد یکون اذا کان ه ز فلا شیء من ج ط وقس
الباقیین علیهما ضروب الشکل الثانی الضرب الاول کلما کان اب فکل ج د
وکلما کان لا شیء من ط د فه ز ینتج ان کان اب فقد یکون فاذا کان ه ز فلا شیء من
ج ط الثانی کلما کان اب فلا شیء من ج د وکلما کان کل ط د فه ز ینتج ان کان اب
فقد یکون اذا کان ه ز فلا شیء من ج ط وقس علیهما الباقیین ضروب الشکل الثالث
الضرب الاول کلما کان اب فکل د ج وکلما کان کل د ط فه ز ینتج ان کان اب
فقد یکون اذا کان ه ز فبعض ج ط الثانی کلما کان اب فکل د ج وکلما کان
لا شیء من د ط فه ز ینتج ان کان اب فقد یکون اذا کان ه ز فلیس بعض ج ط
وقس علیهما البواقی ضروب الشکل الرابع الضرب الاول کلما کان اب فکل د ج
وکلما کان کل ط د فه ز ینتج ان کان اب فقد یکون اذا کان ه ز فبعض ج ط الثانی
کلما کان اب فکل د ج وکلما کان بعض ط د فه ز ینتج ان کان اب فقد یکون اذا کان ه ز
فبعض ج ط وقس علیهما البواقی والبیان فی الکل بالطریق الذی مر فی الاول واعلم انا اذا
جعلنا مقدم الکبری جزئیة حصلت منه ضروب اخری مثال ذلک کلما کان اب فکل
ج د وکلما کان بعض د ط فه ز ینتج کلما کان اب فکلما کان بعض ج ط فه ز وقس علیه
بواقی الضروب والاشکال وان کان الاشتراک بین مقدمیهما فالمشترک ان کان
محمولا فی مقدم الصغری موضوعا فی مقدم الکبری فهو الشکل الاول وان کان

محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان
موضوعا في مقدم الصغرى محمولا في مقدم الكبرى فهو الشكل الرابع والمنتج منه
في كل شكل من هذه الاشكال محصور في اربعة اضرب ضروب الشكل الاول
الضرب الاول كلما كان كل ج د فاب وكلما كان بعض دط فه ز ينتج قد يكون اذا كان
اب فكلما كان بعض ج ط فه ز لانا نعكس الصغرى فيحصل قد يكون اذا كان اب
فكل ج د وكلما كان بعض ج ط كان بعض دط فيكون ه ز الثاني كلما كان بعض
ج د فاب وكلما كان بعض دط فه ز ينتج قد يكون اذا كان اب فكلما كان كل ج ط
فه ز الثالث كلما كان كل ج د فاب فكلما كان ليس بعض دط فه ز ينتج قد يكون اذا كان
اب فكلما كان ليس بعض ج ط فه ز الرابع كلما كان بعض ج د فاب وكلما كان ليس بعض
دط فه ز ينتج قد يكون اذا كان اب فكلما كان لا شيء من ج ط فه ز ضروب الشكل
الثاني الضرب الاول كلما كان كل ج د فاب وكلما كان بعض ط د فه ز ينتج قد يكون
اذا كان اب فكلما كان بعض ج ط فه ز لانا نعكس الصغرى فيحصل قد يكون اذا كان
اب فكل ج د فلو كان بعض ج ط فيكون بعض ج ط وكل ج د فبعض ط د فيكون ه ز
الثاني كلما كان بعض ج د فاب وكلما كان بعض ط د فه ز ينتج قد يكون اذا كان اب
فكلما كان كل ج ط فه ز الثالث كلما كان لا شيء من ج د فاب وكلما كان ليس بعض
ط د فه ز ينتج قد يكون اذا كان اب فكلما كان بعض ج ط فه ز الرابع كلما كان ليس بعض
ج د فاب وكلما كان ليس بعض ط د فه ز ينتج قد يكون اذا كان اب فكلما كان كل ج ط
فه ز ضروب الشكل الثالث الضرب الاول كلما كان كل دج فاب وكلما كان كل
دط فه ز ينتج قد يكون اذا كان اب فكلما كان كل ج ط فه ز الثاني كلما كان كل دج
فاب وكلما كان لا شيء من دط فه ز ينتج قد يكون اذا كان اب فكلما كان لا شيء من

ج ط فه ز الثالث كلما كان بعض دج فاب وكلما كان بعض دط فه ز ينتج قد يكون
اذا كان اب فكلما كان كل ج ط فه ز الرابع كلما كان بعض دج فاب وكلما كان ليس
بعض دط فه ز ينتج قد يكون اذا كان اب فكلما كان لا شيء من ج ط فه ز ضروب
الشكل الرابع الضرب الاول كلما كان كل دج فاب وكلما كان بعض ط د فه ز ينتج
قد يكون اذا كان اب فكلما كان كل ج ط فه ز لا بالعكس الصغرى فيحصل قد يكون اذا
كان اب فكل دج فكلما كان كل ج ط انتج من الشكل الرابع بعض ط د فيكون ه ز الثاني
كلما كان بعض دج فاب وكلما كان بعض ط د فه ز ينتج قد يكون اذا كان اب فكلما
كان كل ج ط فه ز الثالث كلما كان كل دج فاب وكلما كان لا شيء من ط د فه ز ينتج قد
يكون اذا كان اب فكلما كان لا شيء من ج ط فه ز الرابع كلما كان لا شيء من دج فاب
وكلما كان ليس بعض ط د فه ز ينتج قد يكون اذا كان اب فكلما كان بعض ج ط
فه ز الفصل الخامس في الاقتران من المتصل والحملي والمتصلة اما ان
يجعل صغرى او كبرى فان كانت صغرى فاما ان يكون الاشتراك بين
تالي المتصلة والحملية او بين مقدمها وبين الحملية فان الاشتراك بين تالي
والحملية فالمشترك ان كان محمولا في تالي الصغرى موضوعا في الكبرى فهو
الشكل الاول كقولنا كلما كان اب فكل ج د وكل ده ينتج كلما كان اب فكل
ج ه وفيه نظر لاحتمال ان لا يكون الكبرى صادقة على تقدير صدق المقدم لكنا
نذكر ما قيل وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان اب فكل
ج د ولا شيء من ه د ينتج كلما كان اب فلا شيء من ج ه وان كان موضوعا فيهما
فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان اب فكل دج وكل ده ينتج كلما كان اب
فبعض ج ه وان كان موضوعا في تالي الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع

كقولنا كلما كان اب فكل دج وكل ه د ينتج كلما كان اب فبعض ج ه وعدد الضروب
في كل شكل كما في الحمليات وان كان الاشتراك بين المقدم والحملية فالمشترك
ان كان محمولا في مقدم الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان
محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان
كان موضوعا في مقدم الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع اما الشكل
الاول فالمنتج منه ثمانية اضرب الضرب الاول كلما كان كل ج د فاب وكل ده
فينتج قد يكون اذا كان اب فكل ج ه بعكس المتصلة وقس عليه ثلثة اخرى واما
التي بعد الرابع فالاول منها كلما كان لا شيء من ج د فاب ولا شيء من ده ينتج كلما
كان كل ج دفاب الثاني كلما كان لا شيء من ج دفاب الثالث وكل ده ينتج كلما
كان لا شيء من ج ه فاب الثالث كلما كان ليس بعض ج دفاب وكل ده ينتج كلما
كان ليس بعض ج ه فاب الرابع كلما كان ليس بعض ج دفاب ولا شيء من ده ينتج كلما
كان بعض ج ه فاب وبيان هذه الاربعة بتاليف مقدم المطلوب مع الكبرى ليلزم
منه مقدم الصغرى واما الشكل الثاني فالمنتج منه ثمانية اضرب الضرب الاول
كلما كان كل ج دفاب ولا شيء من ه د ينتج قد يكون اذا كان اب فلا شيء من ج ه
وقس عليه ثلثة اخرى واما التي بعد الرابع فالاول منها كلما كان كل ج دفاب وكل
ده ينتج كلما كان ج ه فاب الثاني كلما كان لا شيء من ج دفاب ولا شيء من ه د ينتج
كلما كان كل ج ه فاب الثالث كلما كان بعض ج دفاب وكل ه د ينتج كلما كان بعض
ج ه فاب الرابع كلما كان بعض ج دفاب ولا شيء من ه د ينتج كلما كان بعض ج ه فاب
والبيان بتاليف مقدم المطلوب مع الكبرى واما الشكل الثالث فالمنتج منه احد
عشر ضربا الضرب الاول كلما كان كل دج فاب وكل ده ينتج قد يكون اذا كان اب

فبعض

فبعض ج ه بعكس الصغرى وقس عليه خمسة اخرى واما التي بعد السادس فالاول
كلما كان لا شيء من دج فاب ولا شيء من ده ينتج كلما كان كل ج ه فاب الثاني كلما كان
لا شيء من دج فاب وكل ده ينتج كلما كان لا شيء من ج ه فاب الثالث كلما كان ليس
بعض دج فاب وبعض ده ينتج كلما كان لا شيء من ج ه فاب الرابع كلما كان ليس
بعض دج فاب وليس بعض ده ينتج كلما كان كل ج ه فاب وبيان هذه الاربعة
بتاليف الكبرى مع مقدم المطلوب الخامس كلما كان ليس بعض دج فاب ولا
شيء من ده ينتج كلما كان كل ج ه فاب لانه متى كان كل ج ه فنقول لا شيء من ده
وكل ج ه فلا شيء من دج فليس بعض دج فيكون اب واما الشكل الرابع فالمنتج
منه اثنا عشر ضربا الضرب الاول كلما كان كل دج فاب وكل ه د ينتج قد يكون اذا كان
اب فبعض ج ه بعكس الصغرى وقس عليه اربعة اخرى واما التي بعد الخامس فالاول
منها كلما كان بعض دج فاب وكل ه د ينتج كلما كان بعض ج ه فاب الثاني كلما كان
لا شيء من دج فاب ولا شيء من ه د ينتج كلما كان كل ج ه فاب الثالث كلما كان
ليس بعض دج فاب ولا شيء من ه د ينتج كلما كان كل ج ه فاب الرابع كلما كان
بعض دج فاب وكل ه د ينتج كلما كان لا شيء من ج ه فاب الخامس كلما كان ليس بعض
دج فاب وبعض ه د ينتج كلما كان لا شيء من ج ه فاب وبيان هذه الخمسة بتاليف
الكبرى مع مقدم المطلوب وان كانت المتصلة كبرى فاما ان يكون الاشتراك بين
الحملية وبين تالي الكبرى او بينها وبين مقدمها فان كان الاشتراك بينها وبين التالي
فاما ان يكون المشترك محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى وهو الشكل الاول
كقولنا كل ج د وكلما كان اب فكل ده ينتج كل ج ه كلما كان اب وان كان محمولا
فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا لا شيء من ج د وكلما كان اب فكل ه د ينتج لا شيء

من ج ه كلما كان اب وان كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كل دج
وكلما كان اب فكل ده ينتج بعض ج ه كلما كان اب وان كان موضوعا فى الحملية
محمولا فى تالى الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كل دج وكلما كان اب فكل ه د ينتج
بعض ج ه كلما كان اب وعدد الضروب فى كل شكل كما فى الحمليات وان كان
الاشتراك بين الحملية وبين مقدم الكبرى فالمشترك اما ان يكون محمولا فى
الصغرى موضوعا فى مقدم الكبرى وهو الشكل الاول او محمولا فيهما وهو
الشكل الثانى او موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث او موضوعا فى الصغرى محمولا فى
مقدم الكبرى وهو الشكل الرابع ضروب الشكل الاول وهى اربعة الضرب الاول
كل ج د وكلما كان بعض ده فاب ينتج كلما كان بعض ج ه فاب الثانى كل ج د و[كلما]
كان ليس بعض ده فاب ينتج كلما كان ليس بعض ج ه فاب الثالث بعض ج د
وكلما كان بعض ده فاب ينتج كلما كان كل ج ه فاب الرابع بعض ج د وكلما كا[ن]
ليس بعض ده فاب ينتج كلما كان لاشئ من ج ه فاب ضروب الشكل الثانى و[هى]
اربعة ايضا الضرب الاول كل ج د وكلما كان بعض ده فاب الثانى لاشئ من ج ه
وكلما كان ليس بعض ه د فاب ينتج كلما كان بعض ج ه فاب الثالث بعض ج د
وكلما كان بعض ه د فاب ينتج كلما كان كل ج ه فاب الرابع ليس بعض ج د وكلما كا[ن]
ليس بعض ه د فاب ينتج كلما كان كل ج ه فاب ه ضروب الشكل الثالث وهى [ستة]
الضرب الاول كل دج وكلما كان كل ده فاب ينتج كلما كان كل ج ه فاب الثانى
كل دج وكلما كان لاشئ من ده فاب ينتج كلما كان لاشئ من ج ه فاب الثالث
بعض دج وكلما كان ده فاب ينتج كلما كان كل ج ه فاب الرابع بعض دج وكلما كان
ليس بعض ده فاب ينتج كلما كان لاشئ من ج ه فاب الخامس كل دج وكلما كان

ينتج كلما كان بعض ج ه فاب ج

بعض ده

بعض ده فاب ينتج كلما كان كل ج ه فاب لانه متى كان كل ج ه يكون كل ده فبعض
ده فاب السادس كل دج وكلما كان ليس بعض ده فاب ينتج كلما كان لاشئ
من ج ه فاب لما مر ضروب الشكل الرابع وهى خمسة الضرب الاول كل دج وكلما
كان بعض ه د فاب ينتج كلما كان كل ج ه فاب الثانى كل دج وكلما كان لاشئ من ه د
فاب ينتج كلما كان لاشئ من ج ه فاب الثالث بعض دج وكلما كان بعض ه د فا[ب]
ينتج كلما كان كل ج ه فاب الرابع كل دج وكلما كان ليس بعض ده فاب ينتج كلما كا[ن]
لاشئ من ج ه فاب الخامس لاشئ من ج دج وكلما كان ليس ه د فاب ينتج كلما كا[ن]
بعض ج ه فاب ه الفصل السادس فى الاقتران من المنفصلات والاشتراك
اما ان يكون فى جزء تام او غير تام فان كان فى جزء [تام] فيشترط فى انتاجه ان يكون
مقدمتاه موجبتين والكبرى كلية وانما ينتج المتصلة لا المنفصلة والمشترك
ان كان تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا دايما اما
ان يكون اب واما ان يكون ج د ودايما اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ز ينتج
كلما كان اب فه ز وكلما لم يكن اب لم يكن ه ز لانه متى كان اب لم يكن ج د واذا
لم يكن ج د يكون ه ز وكذلك اذا لم يكن اب يكون ج د واذا كان ج د لم يكن ه ز واذا
جعلت الصغرى جزئية صارت النتيجة جزئية وهو الضرب الثانى وان كان تاليا فيهما فهو [الشكل]
الثانى كقولنا دايما اما ان يكون اب واما ان يكون ج د ودايما اما ان يكون ه ز وا[ما]
ان يكون ج د وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا دايما اما ان يكون ج د
واما ان يكون اب ودايما اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ز وان كان مقدما فى
الصغرى تاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا دايما اما ان يكون ج د واما ان يكو[ن]
اب ودايما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د والمنتج فى كل شكل موجبتان كليتان او

موجبتان احديهما كلية والنتيجة التى يلزم فى كل شكل هى التى لزمت فى الشكل الاول
لا غير وان كان الاشتراك فى جزء غير تام فعدد الضروب فى كل شكل كما فى الحمليات
ضروب الشكل الاول الضرب الاول دايما كل ب اماج واماد ودايما كل د اماه
واماز ينتج دايما كل ب اماج واماه واماز والنتيجة مانعة الخلو لاحتمال كون المحمول اعم
من الموضوع فى الكبرى الثانى دايما كل ب اماج واماد وليس البتة شئ من د اماه
واماز ينتج دايما كل ب اماج واما ليس اماه او ز الثالث قد يكون كل ب اماج واماد
ودايما كل د اماه واماز ينتج قد يكون كل ب اماج واماه واماز الرابع قد يكون كل ب
اماج واماد وليس البتة شئ من د اماه واماز ينتج قد يكون كل ب اماج واما ليس اماه
او ز ضروب الشكل الثانى الضرب الاول دايما كل ب اماج واماد وليس البتة شئ
من ه اماج واماد فليس البتة بعض ب اماج واماد وقد كان دايما كل ب اماج واماد
هف الثانى ليس البتة شئ من ب اماج واماد ودايما كل ه اماج واماد فلا شئ
من ب ه الثالث قد يكون كل ب اماج واماد وليس البتة شئ من ه اماج واماد ينتج
لا شئ من ب ه الرابع قد لا يكون شئ من ب اماج واماد ودايما كل ه اماج واماد
فلا شئ من ب ه والا فبعض ب ه ودايما كل ه اماج واماد فدايما بعض ب اماج واماد
وقد قلنا فى الصغرى قد لا يكون شئ من ب اماج واماد هف ضروب الشكل الثالث
الضرب الاول دايما كل د اماب واماج ودايما كل د اماه واماز ينتج بعض ب اماج
واماه واماز لان الصغرى متى صدقت يلزمها ان كل د موصوف بانه ب اوج فبعض
ما هو موصوف بانه ب اوج فبعض ما هو موصوف بانه ب اوج د وكل د اماه
او ز فبعض ما هو موصوف بانه ب اوج اماه واماز وذلك هو المطلوب الثانى
دايما كل د اماب واماج وليس البتة شئ من د اماه او ز فليس بعض ب اوج اماه

واماد

واماز الثالث قد يكون كل د اماب واماج ودايما كل د اماه واماز فبعض ب اوج
اماه واماز الرابع قد يكون كل د اماب واماج وليس البتة شئ من د اماه واماز
فليس بعض ب اوج اماه واماز الخامس دايما كل د اماب اوج وقد يكون كل د اماه
واماز ينتج قد يكون بعض ب اوج اماه واماز والا فليس البتة شئ من ب ولا من
ج اماه واماز فنقول دايما كل د اماب واماج وليس البتة شئ من ب ولا من ج
اماه واماز وليس البتة شئ من د اماه واماز وقد قلنا فى الكبرى قد يكون كل د اماه
واماز هف السادس دايما كل د اماب اوج وقد لا يكون كل د اماه واماز فقد لا
يكون كل ب اوج اماه واماز والا فدايما كل ب اوج اماه واماز فنقول كل د
اماب واماج ودايما كل ب اوج اماه واماز فدايما كل د اماه واماز وقد قلنا
فى الكبرى قد لا يكون كل د اماه واماز هف ضروب الشكل الرابع الضرب الاول
دايما كل د اماب واماه ودايما اما كل ه د او كل ا د ينتج بعض ب او بعض ج اماه واماز
وقس عليه البواقى الفصل السابع فى الاقتران من الحملى والمنفصل الحملية اما ان
يجعل كبرى او صغرى فان جعلت كبرى فعدد الضروب كما فى الحمليات ضروب
الشكل الاول الضرب الاول دايما كل ج اماب واماد وكل د ه فدايما كل ج اماب
واماه الثانى دايما كل ج اماب واماد ولا شئ من د ه فدايما كل ج اماب واما ليس ه
الثالث قد يكون كل ج اماب واماد وكل د ه فقد يكون كل ج اماب واماه الرابع
قد يكون كل ج اماب واماد ولا شئ من د ه فقد يكون كل ج اماب واما ليس ه ضروب
الشكل الثانى الضرب الاول دايما كل ج اماب واماد ولا شئ من ه د فكل ج اما
واما ليس ه بعكس الكبرى الثانى ليس البتة شئ من ج اماب واماد وكل ه د فليس البتة
شئ من ج اماب واماه والا فقد يكون بعض ج اماب واماه وكل ه د فقد يكون بعض

ج اماب واماد وقد قلنا ليس البتة شيء من ج اماب واماد هف الثالث قد يكون
كل ج اماب واماد ولا شيء من ه د فقد يكون كل ج اماب واما ليس ه بعكس الكبرى
الرابع قد لا يكون كل ج اماب واماد وكل ه د فقد لا يكون كل ج اماب واماه
والا فدايما كل ج اماب واماه وكل ه د فدايما كل ج اماب واماد وقد قلنا في الصغرى
قد لا يكون كل ج اماب واماد هف ضروب الشكل الثالث الضرب الاول
دايما كل د اماج واماب وكل ده ينتج بعض ج اوب الثاني دايما كل د اماج
واماب ولا شيء من ده ينتج بعض ج اوب الثالث قد يكون كل د اماج واما
وكل ده ينتج بعض ج اوب بالخلف الرابع قد يكون كل د اماج واماب ولا
شيء من ده ينتج ليس بعض ج اوب بالخلف الخامس كل د اماج واماب وبعض
ده ينتج بعض ج اوب بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة السادس
دايما كل د اماج واماب وليس بعض ده فليس بعض ج اوب ه والا فكل ج
وب فنقول كل د اماج واماب وكل ج اوب فكل ده وقد كان ليس بعض
هف ضروب الشكل الرابع وهي خمسة الضرب الاول دايما كل د اماج واما
وكل ه د ينتج بعض ج اوب ه بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني دايما كل د اماج وا
وبعض ه د ينتج بعض ج اوب الثالث ليس البتة شيء من د اماج واماب وكل
ه د ينتج ليس البتة شيء من ج ولا من ب بالخلف الرابع دايما كل د اماج واماب ولا
شيء من ه د فبعض ج اوب ليس ه بعكس لازم الصغرى مع عكس الكبرى الخامس قد
يكون كل د اماج واماب ولا شيء من ه د فليس بعض ج اوب ه بعكس الكبرى ليرتد
الى الشكل الثالث وان جعلت الحملية صغرى فعدد الضروب كما في الحمليات
ضروب الشكل الاول الضرب الاول كل ج ب ودايما كل ب اماه واماز فدايما

كل ج اماه واماز الثاني كل ج ب وليس البتة شيء من ب اماه واماز فليس البتة شيء
من ج اماه واماز وقس عليهما حال الباقيين ضروب الشكل الثاني الضرب الاول
كل ج ب ودايما اما لا شيء من د ب او كل ه ز فدايما اما لا شيء من ج د او كل ه ز
وقس عليه البواقي ضروب الشكل الثالث الضرب الاول كل ب ج فدايما كل ب اماه وا
فدايما بعض ج اماه واماز بعكس الصغرى الثاني دايما كل ب ج وليس البتة شيء من ب
اماه واماز فليس البتة بعض ج اماه واماز وقس عليهما الثالث والرابع واما الخامس
فمثاله كل ب ج وقد يكون كل ب اماه واماز فقد يكون بعض ج اماه واماز وقس
عليه السادس ونتيجته قد لا يكون كل ج اماه واماز والبيان فيهما بالخلف ضروب
الشكل الرابع الضرب الاول كل ب ج ودايما اما كل د ب او كل ه ز فدايما اما بعض ج د
او كل ه ز وقس عليه البواقي الفصل الثامن في الاقتران من المتصل والمنفصل
المتصلة لا يخ اما ان يجعل صغرى او كبرى فان جعلت صغرى فالاشتراك بين
المقدمتين اما ان يكون في جزء تام او غير تام فان كان الاشتراك في جزء تام انتج
منه الاشكال الاربعة وشرط الانتاج في كل شكل ان يكون كبراه موجبة كلية وهو في
كل شكل اربعة اضرب ضروب الشكل الاول الضرب الاول كلما كان اب فج د ودايما
اما ان يكون ج د او ه ز ينتج كلما كان اب فليس ه ز الضرب الثاني ليس البتة اذا كان اب
فج د ودايما اما ان يكون ج د او ه ز فكلما كان اب فه ز وقس عليهما الباقيين
ضروب الشكل الثاني الضرب الاول كلما كان اب فج د ودايما اما ان يكون ه ز او ج د ينتج
كلما كان اب فليس ه ز الثاني ليس البتة اذا كان اب فج د ودايما اما ان يكون ه ز او ج د
فكلما كان اب فه ز ضروب الشكل الثالث الضرب الاول كلما كان ج د فاب ودايما
اما ان يكون ج د او ه ز ينتج قد يكون اذا كان اب فليس ه ز بعكس الصغرى الثاني

ليس البتة اذا كان ج د فا ب ودايما اما ان يكون ج دا و ه ز ينتج كلما كان ا ب فه ز
وقس عليهما الباقيين ضروب الشكل الرابع الضرب الاول كلما كان ج د فا ب
ودايما اما ان يكون ه ز او ج د فقد يكون اذا كان ا ب فليس ه ز بعكس الصغرى
الثاني ليس البتة اذا كان ج د فا ب ودايما اما ان يكون ه ز او ج د فكلما كان
ا ب فه ز وقس عليهما الباقيين وان كان الاشتراك في جزء غير تام فاما ان يكون
الاشتراك بين المنفصلة وبين تالي الصغرى او بينها وبين مقدمها فان كان
بينها وبين التالي دايما ينتج اذا كانت الكبرى كلية وعدد الضروب في كل شكل
كما في الحمليات ضروب الشكل الاول الضرب الاول كلما كان ا ب فكل ج د ه
دايما كل د ا ما ه واما ز ينتج كلما كان ا ب فكل ج اما ه واما ز الثاني كلما كان ا ب
فكل ج د وليس البتة شيء من د اما ه واما ز ينتج كلما كان ا ب فليس البتة شيء من ج اما ه
واما ز وقس عليهما الباقيين ضروب الشكل الثاني الضرب الاول كلما كان ا ب
فكل ج د ودايما اما لا شيء من ه د او كل ج ط ينتج كلما كان ا ب فاما لا شيء من ج ه
او كل ج ط وقس عليه البواقي ضروب الشكل الثالث الضرب الاول كلما كان ا ب
فكل د ج ودايما كل د اما ه واما ز ينتج كلما كان ا ب فبعض ج اما ه واما ز الثاني
كلما كان ا ب فكل د ج وليس البتة شيء من د اما ه واما ز ينتج كلما كان ا ب فليس بعض
ج اما ه واما ز وقس عليهما البواقي ضروب الشكل الرابع الضرب الاول كلما كان ا ب
فكل د ج ودايما اما كل ه د او كل ج ط ينتج كلما كان ا ب فاما بعض ج ه او كل ج ط
وقس عليه البواقي وان كان الاشتراك بين المنفصلة وبين مقدم الصغرى فعدد الضروب
كما في الحمليات ويشترط في كل واحد منهما ان يكون الصغرى موجبة والكبرى كلية
ضروب الشكل الاول الضرب الاول كلما كان كل ج د فا ب ودايما كل د اما ه واما

ينتج

ينتج قد يكون اذا كان ا ب فكل ج اما ه واما ز الثاني كلما كان كل ج د فا ب وليس البتة
شيء من د اما ه واما ز ينتج قد يكون اذا كان ا ب فليس البتة شيء من ج اما ه واما ز وقس
عليهما الباقيين ضروب الشكل الثاني الضرب الاول كلما كان كل ج د فا ب
ودايما اما لا شيء من ه د او كل ج ط ينتج قد يكون اذا كان ا ب فاما لا شيء من ج ه او كل
ج ط وقس عليه البواقي ضروب الشكل الثالث الضرب الاول كلما كان كل د ج
فا ب ودايما كل د اما ه واما ز ينتج قد يكون اذا كان ا ب فبعض ج اما ه واما ز بعكس
الصغرى الثاني كلما كان كل د ج فا ب وليس البتة شيء من د اما ه واما ز ينتج قد يكون
اذا كان ا ب فليس بعض ج اما ه واما ز وقس عليهما البواقي ضروب الشكل الرابع
الضرب الاول كلما كان كل د ج فا ب ودايما اما كل ه د او كل ج ط ينتج قد يكون اذا
كان ا ب فاما بعض ج د او كل ج ط وقس عليه البواقي وان جعلت المنفصلة صغرى
فاما ان يكون الاشتراك في جزء تام او غير تام فان كان في جزء تام فينتج منه الاشكال
الاربعة ضروب الشكل الاول وهي خمسة الضرب الاول دايما اما ان يكون
ا ب او ج د وكلما كان ج د فه ز ينتج كلما لم يكن ا ب فه ز الثاني دايما اما ان يكون ا ب
او ج د وليس البتة اذا كان ج د فه ز فليس البتة اذا لم يكن ا ب فه ز وقس عليهما الثالث
والرابع واما الخامس فمثاله دايما اما ان يكون ا ب او ج د وقد يكون اذا كان ج د
فه ز ينتج قد يكون اذا لم يكن ا ب فه ز لانا نعكس الكبرى فيحصل قد يكون اذا كان ه ز
فج د ومقدم التالي في الصغرى على الكبرى فيكون دايما اما ان يكون ج د او ا ب فينتج
قد يكون اذا كان ه ز فلم يكن ا ب فينعكس قد يكون اذا لم يكن ا ب فه ز ضروب الشكل
الثاني وهي ثلثة الضرب الاول دايما اما ان يكون ا ب او ج د وليس البتة اذا كان
ه ز فج د فليس البتة اذا لم يكن ا ب فه ز بعكس الكبرى الثاني دايما اما ان يكون ا ب

اوج د وكلما كان ه زفج د ينتج ليس البتة اذا كان اب فه ز لانا نقدم تالي الصغرى على
مقدمها فيكون دايما اما ان يكون ج د او ب ونجعله كبرى المتصلة ينتج ليس البتة
اذا كان ه ز فا ب فليس البتة اذا كان اب فه ز الثالث قد يكون اما ان يكون اب
اوج د وليس البتة اذا كان ه زفج د فقد يكون اذا لم يكن اب فليس ه ز ضروب الشكل
الثالث وهي خمسة الضرب الاول دايما اما ان يكون ج د او ب فكلما كان ج د فه ز
ينتج كلما لم يكن اب فه ز الثاني دايما اما ان يكون ج د او ب فليس البتة اذا كان ج د فه ز
ينتج فليس البتة اذا لم يكن اب فه ز وقس عليهما الثالث والرابع واما الخامس فمثاله
دايما اما ان يكون ج د او ب وقد يكون اذا كان ج د فه ز فقد يكون اذا لم يكن اب
فه ز لانا نعكس الكبرى ونجعلها صغرى فينتج قد يكون اذا كان ه ز فلم يكن اب فقد
يكون اذا لم يكن اب فه ز ضروب الشكل الرابع وهي ثلثة الضرب الاول دايما
اما ان يكون ج د او ب وكلما لم يكن ه زفج د فليس البتة اذا كان اب فه ز لانا نجعل
الكبرى صغرى والصغرى كبرى فينتج ليس البتة اذا كان ه ز فا ب فليس البتة اذا كان
اب فه ز الثاني دايما اما ان يكون ج د او ب وليس البتة اذا كان ه زفج د فقد يكون
اذا كان اب فه ز الثالث دايما اما ان يكون ج د او ب وقد يكون اذا كان ه زفج د فقد
يكون اذا لم يكن اب فه ز بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة وان كان الاشتراك في جزء غير
تام فاما ان يكون الاشتراك بين تاليهما وبين تالي الصغرى ومقدم الكبرى او بين مقدم
الصغرى وتالي الكبرى او بين مقدميهما جميعا ولما كانت المنفصلة الصغرى يلزمها
متصلة مركبة من نقيض المقدم وعين التالي وانما يحصل النتيجة بسبب هذا اللازم
كانت الاقسام الحاصلة ههنا هي الاقسام المذكورة في الاقتران من المتصلتين اللتين
اشتركا في جزء غير تام وكانت النتايج الحاصلة ههنا هي النتايج التي ذكرناها ثم فاذا

قلنا دايما اما ان يكون اب اوكل ج د وكلما كان ه زفكل د ط ينتج كلما لم يكن اب
فكلما كان ه زفكل ج ط وكذا ساير الاقسام الفصل التاسع في القياس الاستثنائي
وهو مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيها او رفع
له والشرطية الموضوعة فيه اما ان يكون متصلة او منفصلة فان كانت متصلة
فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه
انسان فينتج انه حيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا كلما كان زيد
كاتبا فهو يحرك يده لكن لا يحرك يده فينتج انه ليس بكاتب واما استثناء نقيض المقدم
وعين التالي فلا ينتج لان التالي قد يكون اعم من المقدم كما في المثال المذكور ولا
يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا من وضع الاعم وضع الاخص والشرطية اذا كانت
كلية وكان الاستثناء في حالة معينة حصلت النتيجة في تلك الحالة كقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة في هذه الحالة انتج ان النهار موجود في هذه
الحالة ولو قلنا ان النهار ليس بموجود في هذه الحالة انتج ان الشمس ليست بطالعة
في هذه الحالة ولو حصل الاستثناء في بعض الاحوال حصلت النتيجة في بعض الاحوال
ولو حصل الاستثناء دايما حصلت النتيجة دايمة فاذا كانت شرطية جزئية فلا بد من
حصول الاستثناء دايما لانا اذا قلنا قد يكون اذا كان زيد متحركا فهو كاتب لكنه متحرك
لا يلزم ان يكون كاتبا لاحتمال ان يكون حال الاستثناء غير حال اللزوم وكذا اذا قلنا
لكنه ليس بكاتب لا يلزم ان لا يكون متحركا اما اذا كانت الشرطية جزئية والاستثناء دايما
انتج لا محالة كما اذا قلنا قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان دايما انتج انه
حيوان وكذا اذا قلنا لكنه دايما ليس بحيوان انتج انه ليس بانسان واذا كان مقدم الشرطية
جزئيا وحصل وصفه جزئيا لم يكن منتجا كقولنا كلما كان بعض الحيوان موجودا فالانسان

موجود لكن بعض الحيوان موجود فلا ينتج ان الانسان موجود لاحتمال ان يكون البعض
الذى هو مقدم فى الشرطية غير البعض الذى وضعناه فى الاستثناء الا اذا كان المراد
من البعض المذكور فى الشرطية مفهوم بعض الحيوان الصادق على اى بعض كان فانه
يكون منتجا لحصول المقدم بوجه اى بعض كان وكذا اذا كان التالى جزئيا وحصل
رفعه جزئيا لم ينتج كقولنا كلما كان الانسان فبعض الحيوان موجود لكن بعض الحيوان موجود
لكن بعض الحيوان ليس بموجود فلا ينتج ان الانسان ليس بموجود للاحتمال المذكور
واما اذا كان المقدم جزئيا وحصل وضعه كليا انتج كقولنا كلما كان بعض الكاتب
متحركا فالانسان متحرك ينتج ان الانسان متحرك وكذا فى جانب التالى اذا قلنا
كلما كان السواد موجودا فبعض اللون موجود لكن لا شئ من اللون بموجود انتج ان
السواد ليس بموجود واذا كان المقدم مطلقا عاما وحصل وضع مقدما عاما
لم يكن منتجا من وضعه دايما وكذا فى جانب التالى اذا كان بالاطلاق العام فلا بد من
رفعه دايما والمتصلة الاتفاقية لا يستدل بصدق مقدمها على صدق التالى لان
صدقها مستفاد من صدق المقدم والتالى جميعا ولا بكذب التالى على كذب
المقدم لان صدق الاتفاقية لا يجامع كذب التالى وان كانت الشرطية منفصلة
فاما ان يكون حقيقية او غير حقيقية فان كانت حقيقية فاما ان يكون ذات
جزئين او ذات اجزاء فان كانت ذات جزئين فاستثناء عين ايهما كان ينتج نقيض
الاخر واستثناء نقيض ايهما كان ينتج عين الاخر كقولنا دايما اما ان يكون هذا العدد
زوجا او فردا لكنه زوج فهو ليس بفرد لكنه فرد فهو ليس بزوج لكنه ليس بزوج
فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت ذات اجزاء فاستثناء عين ايهما كان
ينتج نقيض البواقى واستثناء نقيض ايهما كان ينتج منفصلة مركبة من بواقى الاجزاء

كقولنا اما ان يكون هذا العدد زايدا على الاخر او ناقصا او مساويا له لكنه
زايد فهو ليس بناقص ولا مساو لكنه ليس بزايد فهو اما ناقص او مساو وان كانت
غير حقيقية فاما ان يكون مانعة الجمع او مانعة الخلو فان كانت مانعة الجمع
فاستثناء عين ايهما كان ينتج نقيض الاخر كقولنا اما ان يكون هذا الشئ حجرا
او شجرا لكنه حجر فليس بشجر لكنه شجر فليس بحجر واما استثناء نقيض ايهما كان ينتج عين
الاخر كقولنا اما ان يكون زيد فى البحر او لا يغرق لكنه يغرق فهو فى البحر لكنه
ليس فى البحر فهو لا يغرق واما استثناء عين ايهما كان فلا ينتج لامكان اجتماعهما على
الصدق الفصل العاشر فى لواحق القياس وفيه مباحث البحث الاول فى القياس
المركب وهو الذى يتركب من مقدمات كثيرة مؤدية الى المطلوب بحيث يكون بعض
تلك المقدمات نتيجة تارة ومقدمة اخرى وهى اما موصولة او مفصولة اما الموصولة
فهى التى يذكر فيها نتيجة المقدمتين بالفعل ثم يجعل تلك النتيجة مقدمة كقولنا كل
ج ب وكل ب ا فكل ج ا ثم نقول كل ج ا وكل ا د فكل ج د ثم نقول كل ج د وكل د ه فكل
ج ه واما المفصولة فهى التى يكون النتايج مطوية فيها غير مصرح بها كقولنا كل
ج ب وكل ب ا وكل ا د وكل د ه فكل ج ه وكثيرا ما يكون القياس مركبا ويوهم انه غير مركب
فانا اذا قلنا كل ج اما ب واما د وكل ب وكل د ز فانه ينتج ان كل ج اما ه واما ز ويوهم انه قياس
بسيط وهو فى نفسه مركب لانا اذا قلنا كل ج اما ب واما د وكل ب انتج ان كل ج اما د واما ه
ثم نقول وكل د ز انتج ان كل ج اما ه واما ز البحث الثانى فى الخلف وهو الاستدلال
بامتناع احد النقيضين على ان الحق هو الاخر ويتبين ذلك بقياس مركب من قياسين
احدهما اقترانى والاخر استثنائى وليكن المطلوب ليس كل ج ب فنقول كلما لم يكن
ليس كل ج اما ب فكل ج ب وكل ب ا على انهما مقدمتان صادقتان ينتج كلما لم يكن ليس كل

ج ب فكل ج ا وهو قياس اقترانى ثم نقول اذا صح كلما لم يكن ليس كل ج ب فكل
ج ا لكن ليس كل ج ا على انه محال فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب ويمكن بيانه
بقياسين استثنائيين هكذا كلما كان كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا لكن ليس كل
ج ا فليس كل ج ب اوليس كل ب ا ثم نقول اما ان يكون ليس كل ج ب اوليس كل
ب ا لكن كل ب ا فليس كل ج ب وهو المطلوب البحث الثالث فى لزوم النتيجة
من القياس من غير تكرر الاوسط فيه وقد يتفق فى بعض القياسات ان لا يكون الحد
الاوسط مكررا فيه ويكون منتجا مثل قولنا ا مساو لب وب مساو لج فانه ينتج ان ا
مساو لمساوى ج والاوسط غير مكرر فيه فان المحمول فى الصغرى مساو ب
والموضوع فى الكبرى مجرد ب فلم يتكرر ولم يتكرر فيه الاوسط وصار القياس
منتجا وكذا اذا قلنا الجسم فيه سواد وكل سواد لون فانه ينتج ان الجسم فيه لون وكذا
اذا قلنا الدرة فى الحقة والحقة فى الصندوق فانه ينتج ان الدرة فى الصندوق
فهذه النتايج قد لزمت من غير تكرر الحد الاوسط فقولنا كلما كان الاوسط مكررا
فى القياس كان منتجا لم يجب انعكاسها كليا بل ربما يكون منتجا ولا يكون الاوسط فيه
مكررا باختلاف المواد البحث الرابع فى استقراء النتايج القياس المنتج المطلوب ينتج
بالعرض الجزئى الذى تحته وينتج عكس المطلوب وعكس نقيضه وكذب نقيضه فانا اذا
قلنا كل ج ب وكل ب ا نتج كل ج ا ولزم منه بعض ج ا وبعض ا ج وكل ما ليس ا ليس ج
ولزم منه كذب قولنا بعض ج ليس ا فالقياس المنتج للمطلوب بالذات ينتج هذه الامور
بالعرض البحث الخامس فى عكس القياس وهو ان يجعل نقيض النتيجة مع احدى
المقدمتين منتجا لكذب المقدمة الاخرى وليكن القياس هكذا بعض الانسان يطوف
بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فبعض الانسان سارق فمن اراد ان يبطل

الكبرى يقول لا شئ من الانسان بسارق فلو صح قولكم وكل من يطوف بالليل
فهو سارق فلا شئ من الانسان يطوف بالليل وقد كان بعض الانسان يطوف
بالليل هف واذا قيل له لم قلتم بانه لا شئ من الانسان بسارق يصححه بقياس آخر مثل
ان يقول كل انسان عدل ولا شئ من العدل بسارق فلا شئ من الانسان بسارق
وهذا النمط من الكلام انما يقع فى الجدل ويسمى غصب لمنصب التعليل لافتقار تقريره
الى اثبات نقيض المطلوب البحث السادس فى الدور وهو تصحيح المقدمتين بالمطلوب
وانما يقع ذلك فى حدود متعاكسة كمن يقول كل انسان متفكر وكل متفكر ضاحك
فكل انسان ضاحك فاذا قيل له لم قلتم بان متفكر ضاحك تقول لان كل متفكر
انسان وكل انسان ضاحك فاذا قيل له لم قلتم بان كل انسان ضاحك يقول لان كل
انسان متفكر وكل متفكر ضاحك واذا قيل له لم قلتم بان كل انسان متفكر يقول لان
كل انسان ضاحك وكل ضاحك متفكر ولا يزال يدور على المقدمات عنادا فى
الجدل البحث السابع فى الاستقراء وهو ان يحكم على موضوع بثبوت المحمول له
حكما كليا بناء على وجوده فى اكثر جزئياته كما يقال ان الانسان والدواب والطيور يحرك
فكها الاسفل عند المضغ ومتى كان كذلك كان كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند
المضغ وهو لا يفيد اليقين لاحتمال ان يكون حال غير المذكور بخلاف حال المذكور
كالتمساح فى المثال المذكور فانه يحرك فكه الاعلى عند المضغ البحث الثامن فى
التمثيل وهو ان يحكم على بعض الجزئيات بناء على وجوده فى جزئى آخر يشاركه فى
وصف ما يقال البناء حادث ومتى كان كذلك كان الفلك حادثا لان البنا اذا كان حادثا
كان مؤلفا وكل مؤلف حادث والفلك مؤلف فهو حادث وهذا ايضا لا يفيد اليقين
لاحتمال ان يكون الحدوث معللا بعلة اخرى غير التاليف فما لم يتحقق انه لا علة هناك

الا التاليف لم يحصل اليقين بان البنا لو كان حادثا لكان كل مؤلف حادثا ولما لم يكن هذه المقدمة يقينية لم يكن التمثيل منتجا لليقين **المرصد الخامس ستة فصول**

الفصل الاول في البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لحصول نتيجة يقينية واليقين هو الجزم بان الشيء كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان لا يكون كذا والمقدمات اليقينية اما واجبة القبول واما مستندة اليها والواجبة القبول اربعة اقسام اوليات ومشاهدات ومجربات ومتواترات **اما الاوليات** فهي القضايا التي يكفي في نسبة بعض اجزائها الى البعض نفس تصور تلك الاجزاء من غير مشاهدة وسبب من خارج كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء **واما المشاهدات** فهي قضايا يحكم العقل فيها بواسطة المشاهدة اما من قوى ظاهرة او باطنة كقولنا النار حارة والشمس مشرقة وان لنا خوفا وغضبا وجوعا وعطشا **واما المجربات** فهي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة التجربة اعني مشاهدة الاثر عقيب وجود الشيء مرارا متكررة بحيث يامن العقل من وقوعه بالاتفاق فيحصل عنده قياس استثنائي وهو انه لو كان اتفاقيا لما كان دايما ولا اكثريا لكنه دايم او اكثري فلا يكون اتفاقيا بل يكون حاصلا بسبب وجوده كالحكم بان شرب السقمونيا مسهل للصفرا والضرب بالخشب موجب للالم وهذه التجربة اذا حصلت لمن له جودة في الذهن وقوة في النفس سمي الحكم المستفاد منها حدسيا كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس بعد مشاهدة اختلاف هيئات تشكل النور فيه على اختلاف القرب والبعد من الشمس مرارا متكررة **واما المتواترات** فهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة التواتر اعني كثرة الاخبارات المستندة الى المشاهدة عن امور غير ممتنعة بعد الامن عن التواطؤ فيحصل في العقل قياس استثنائي وهو انه لو لم يكن حقا في نفسه لما تطابقت عليه الاسماء المتفرقة وحيث تطابقت دل على كونه حقا في نفسه كالحكم

بوجود

بوجود مكة ووجود محمد عليه السلام ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد فربما يحصل اليقين منها بالقليل دون الكثير

الفصل الثاني في البرهان اللمي والاني اما اللمي فهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة لنسبة طرفي النتيجة عينا وذهنا اي يعطي اللمية في التصديق وفي نفس الامر كقولنا هذه الخشبة ممسوسة النار وكل ممسوس النار محترق فهذه الخشبة محترقة **واما الاني** فهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للتصديق في الذهن فقط اي يعطي التصديق دون اللمية في نفس الامر كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترق ممسوس النار فهذه الخشبة ممسوسة النار ولا يشترط في برهان اللم ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر مطلقا بل شرط ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر حتى اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم كان ذلك برهان اللم مع ان الحيوانية ليست علة لوجود الجسمية مطلقا بل هي علة لوجودها في الانسان

الفصل الثالث في اجزاء العلوم البرهانية وهي ثلثة الموضوعات والمسائل والمبادي **اما الموضوع** فهو الشيء الذي يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كالموجود المطلق للعلم الالهي والجسم من حيث انه مفيد للتغير والثبات للعلم الطبيعي وكالمقدار للهندسة والعدد للحساب **واما المسائل** فهي المطالب التي يبرهن عليها في العلم **واما المبادي** فهي حدود الموضوع واجزائه وحدود اعراضه الذاتية مع المقدمات التي تستعمل في ذلك العلم وهي اما واجبة القبول واما مبرهنة في علم آخر ويقال لها المصادرات والاصول الموضوعة واذا كان موضوع علم اعم من موضوع علم آخر يقال للثاني بانه تحت الاول كالعلم الطبيعي بالنسبة الى العلم الالهي والمجسمات بالنسبة الى الهندسة والكريات والمخروطات بالنسبة الى المجسمات والعلوم يترتب بعضها تحت بعض الى ان ينتهي الى الارتقا الى العلم الكلي المشتمل على تقاسيم الوجود وهو الموسوم بالعلم الالهي

الفصل الرابع في الجدل والخطابة والشعر اما الجدل

فهو قياس مؤلف من قضايا مشهورة او الزامية اما المشهورة فهي التي يتفق عليها اهل البلاد بمصالحهم فيتسارع النفس الى قبولها ولو خلى العقل وذاته دون قوى وانفعالات من عادات وشرايع لم يحكم بها الذاته كقولنا العدل حسن والظلم قبيح والكذب سمج والزنا فحش فان الانسان لو قدر انه خلق دفعة ولم يستانس بما وراء عقله لم يحكم بهذه القضايا وهذا النوع من المقدمات انما يستعمل للاقناع واما الالزامية فهي التي يسلمها الخصم فيبنى عليه الكلام في دفعه والغرض منها الزام الخصم فقط واما الخطابة فهي قياس مؤلف من قضايا مقبولة او مظنونة اما المقبولة فهي التي يوجد من شخص معتقد فيه اما نبي او امام واما المظنونة فهي التي يحكم بها النفس مع الشعور بامكان نقيضها واما الشعر فهو قياس مؤلف من قضايا مخيلة وهي التي يؤثر في النفس عند الورود عليها تاثيرا عجيبا من قبض او بسط صادقة كانت او كاذبة لقول القايل الخمر ياقوت سيال فيؤثر في النفس بالترغيب ولقولنا العسل مرة مغياة فيؤثر في النفس بالتنفر وكثير من الناس يمتنعون عن افعال ويقدمون عليها لمثل هذه القضايا

الفصل الخامس في المغالطة

الغلط في القياس قد يكون من جهة المادة وقد يكون من جهة الصورة وقد يكون من جهتهما جميعا اما من جهة المادة فمنه ما يقع بجعل المطلوب مقدمة بتبديل لفظ بمرادفه كما يقال كل انسان بشر وكل بشر متفكر فالكبرى والمطلوب شئ واحد ويسمى ذلك مصادرة على المطلوب ومنه ما يقع بسبب كون المقدمة في نفسها كاذبة الا انها يشابه الصادق اما من جهة اللفظ واما من جهة المعنى اما الاشتباه اللفظي فمنه ما يقع بسبب اشتراك اللفظ كقول القايل الواجب اما ممكن الوجود او غير ممكن الوجود وكل ما هو ممكن الوجود فهو ممكن العدم فالواجب اما غير ممكن الوجود او ممكن العدم وكل ما هو غير ممكن الوجود فهو ممتنع فالواجب اما ممكن الوجود

او ممكن العدم وكل ما هو غير ممكن الوجود فهو ممتنع فالواجب اما ممكن العدم او ممتنع وهذا الغلط انما وقع من جهة اشتراك اللفظ فالمراد فيه من الامكان لو كان هو الامكان العام فالواجب ممكن بهذا المعنى لكن الممكن بهذا المعنى لا يجب ان يكون ممكن العدم وان كان المراد منه انما هو الامكان الخاص فالواجب ليس بممكن بهذا المعنى الا ان ما ليس بممكن بهذا المعنى لا يجب ان يكون ممتنعا ومثل قول القايل الماء له عين وكل ما له عين فهو ذات نفس فالماء ذات نفس وكما يقال بعض بروج الفلك حمل وكل حمل حيوان فبعض بروج الفلك حيوان ومنه ما يقع بسبب الالفاظ المجازية كما يقال الهيولى ام البشر ولا شئ مما هو ام البشر جزء من البشر فلا شئ من الهيولى جزء من البشر وكما يقال الباري نور وكل نور محسوس فالباري محسوس واما الاشتباه المعنوي فمنه ما يكون بسبب تركيب المفصل كما يقال زيد شاعر وزيد جيد وكل ما هو شاعر وجيد فهو شاعر جيد ومنه ما يكون بسبب تفصيل المركب كما يقال الخمسة زوج وفرد وكل ما هو زوج وفرد فهو زوج فالخمسة زوج ومنه ما يقع من حكم الوهم كما يقال كل ما هو في الجهة فهو موجود ومتى كان كذلك كان كل موجود في الجهة وكما يقال الفلك متناه وكل متناه فهو ينتهي الى خلاء او ملاء فالفلك ينتهي الى خلا او ملا وانما يعرف كذب الوهم بان الوهم يوافق العقل في مقدمات منتجة لنقيض ما حكم به الوهم فاذا بعدنا الى النتيجة رجع الوهم ومنه اخذ لازم الشئ مكانه كما يقال الجسم متحيز فهو نفس التحيز فالجسم نفس التحيز ومنه اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما يقال السقمونيا ان كان مسهلا للصفرا فهو مبرد بطبعه لكنه مسهل للصفرا فهو مبرد بطبعه فقد اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات لان السقمونيا اذا اسهل الصفرا فقد قلل الخلط الحار ولزم من تقليل الخلط الحار برودة المزاج فحكم بان السقمونيا مبرد بالذات وكما يقال القاعد

في السفينة الجارية متحرك وكل متحرك لا يثبت على موضع واحد فالقاعد في السفينة
لا يثبت على موضع واحد ومنه ما مع الشيء مكان ما به الشيء كما يقال لا ابوة متوقفة
على البنوة والبنوة على الابوة ومتى كان كذلك كانا ممتنعين في الوجود والغلط فيه ان التوقف
انما يقال فيما به الشيء لا فيما مع الشيء فان الشيئين اذا كانا بحالة لا يتحقق كل واحد منهما
الا مع الاخر فانهما يحصلان معا ومنه جعل ما ليس بدور دورا كما يقال الدجاجة متوقفة
على البيضة والبيضة على الدجاجة فيكون دورا وليس كذلك فان كل بيضة يتوقف على
دجاجة هي غير الدجاجة التي يتوقف على تلك البيضة وليس لاحد ان يقول ان البيضة الكلية
متوقفة على الدجاجة الكلية لانا نقول لا نم ان البيضة الكلية متوقفة على الدجاجة
الكلية وانما يكون كذلك ان لو كان الكلي موجودا في الخارج ليتوقف وجوده
على غيره والكلي لا وجود له في الخارج فلا توقف له على غيره ومنه اخذ ما بالقوة
مكان ما بالفعل كما يقال لو كان الجسم قابلا للقسمة الى غير النهاية لكان ما لا يتناهى
حاصلا بين سطحي الجسم فكان ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين والغلط فيه ان
الجسم لو كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكان اجزاؤه بالقوة فلا يكون فيه اجزاء
حاصلة بالفعل محصورة بين السطحين ليلزم منه حصر ما لا يتناهى بين الحاصرين
ومنه اعطاء المعدوم حكم الموجود كقول القائل لو كانت الحركات غير متناهية لكان
كلها اما شفعا او وترا فكان غير المتناهي موصوفا باحد هذين الوصفين هف
فيظن ان الحركات المعدومة والموجودة لها كل مجموعي مشتمل على الاحاد فحكم
عليها بكونها شفعا او وترا ومنه اخذ العدم المقابل للوجود امرا وجوديا كما يقال
الشر والخير متضادان ولا شيء من المتضادين عن مبدأ واحد فلا يكون الشر والخير
عن مبدأ واحد فمبدأ الخير غير مبداء الشر ومنه اخذ العدم والوجود في الموضوع

الطبيعي

مكان

مكان السلب والايجاب اللذين لا التفات فيهما الى الموضوع كما يقال اتصال
النفس بالبدن وانفصالها عنه سلب وايجاب وكل سلب وايجاب لا يخرج عنهما
شيء فالاتصال والانفصال لا يخرج عنهما النفس فالنفس اما متصلة بالبدن او منفصلة
عنه ولم يعلم ان الانفصال عدم الاتصال لموضوع قابل له فظن ان الانفصال والاتصال
سلب وايجاب ومنه اخذ الاعتبارات الذهنية خارجية كما يقال شريك الباري
ممتنع في الاعيان وكل ما هو ممتنع في الاعيان فقد حصل امتناعه في الاعيان فشريك
الباري قد حصل امتناعه في الاعيان واذا حصل امتناعه في الاعيان كان الموصوف
به حاصلا في الاعيان ومنه اخذ المشهور اوليا كقول القائل لو عجز الباري عن شيء
لكان القديم ناقصا وليس هذا اوليا بل يحتاج الى برهان ومنه اخذ الكل
العددي مكان الكل المجموعي وبالعكس كما يقال كل حركة حادثة ومتى كان كذلك
كان كل الحركات حادثة وكما يقال كل الافلاك لها نفوس ومتى كان كذلك فكل فلك
له نفوس ومنه اخذ البعض الصوري مكان البعض الحقيقي كما يقال بعض الانسان اسود
ومتى كان كذلك كان البعض من الانسان اي جزؤه اسود ومنه اخذ سوالب الجهات
مكان السوالب الموصوفة بها كما يقال ليس بالضرورة كل انسان كاتب ومتى كان كذلك
كان بالضرورة كل انسان ليس بكاتب وكقول القائل ليس بالامكان الخاص كل انسان
حيوان ومتى كان كذلك كان بالامكان الخاص كل انسان ليس بحيوان ومنه اخذ
وضع ما ليس بموجب للمحال موجبا له كما يقال وجود الكتابة لزيد موجب للمحال لانه
لو كان كاتبا حال عدم كونه متحركا لكان متحركا وغير متحرك في حالة واحدة وهو مح
فيجعل الموجب للمحال هو الكتابة وحدها وليس كذلك بل الموجب وجود الكتابة
مع عدم كونه متحركا ومن هنا تبين ان المحال اذا كان لازما من مجموع الامرين

ولا يكون لازما لها لاحدهما فانه لا يتعين ان يكون لازما من الاخر فان هذا المحال
لازم من مجموع الكتابة وعدم الحركة وغير لازم من عدم الحركة لان عدم الحركة
وحده لا يستلزم المحال وغير لازم من الكتابة لان الكتابة وحدها لا يستلزم
المحال ومنه جعل ما ليس بمحال محالا كما يقال اذا صدق لا شيء من الانسان
بضاحك فلا شيء من الضاحك بانسان والا فبعض الضاحك انسان ولا شيء
من الانسان بضاحك فبعض الضاحك ليس بضاحك هذا مح فجعل سلب الضاحك
بالاطلاق العام عما هو موصوف بانه ضاحك بالاطلاق العام محالا وليس كذلك
لعدم التناقض فيه وكما يقال الممتنع موجود على تقدير اجتماع وجوده مع جملة الامور
الموجودة والمعدومة وكل ما هو موجود على ذلك التقدير فهو موجود في نفس الامر
فالممتنع موجود في نفس الامر بيان ان ما هو موجود على ذلك التقدير فهو موجود
في نفس الامر لانه لو لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو قولنا بعض ما هو موجود على
ذلك التقدير فليس هو موجود في نفس الامر ويلزمه بالايجاب المعدول بعض ما هو
موجود على ذلك التقدير بموجود في نفس الامر فنركب قياسا هكذا بعض ما هو موجود
على ذلك التقدير فهو ليس بموجود في نفس الامر وكل ما هو ليس بموجود في نفس الامر فهو
ليس بموجود على ذلك التقدير لاستمرار جملة الامور المعدومة على ذلك التقدير
فينتج ان بعض ما هو موجود على ذلك التقدير ممكن ليس بموجود على ذلك التقدير هذا
مح فجعل اجتماع النقيض على تقدير اجتماع وجود الممتنع مع جملة الامور الموجودة
والمعدومة محالا وذلك ليس بمحال لان صدق المحال على تقدير محال ليس بمحال
وكما يقال ليس كلما كان الاثنان فردا فالاثنان عدد لانه لو صح قولنا كلما كان الاثنان
فردا فالاثنان عدد وقد صح قولنا كلما كان الاثنان عددا فهو زوج فينتج كلما كان

الاثنان فردا فهو زوج فيكون زوجا وفردا على ذلك التقدير وهو مح فجعل لزوم
المحال على تقدير محال محالا وليس كذلك وكما يقال عند حصول العلم باحد
الشخصين اعني زيدا او عمروا في الدار ان زيدا موجودا في الدار لانه لولا وجود
زيد في الدار لكان كلما كان وجد احدهما في الدار وجد عمرو في الدار ومعنا
مقدمة صادقة وهي قولنا كلما لا يكون عمرو في الدار مع ان احدهما في الدار
كان احدهما في الدار فلولا وجود زيد في الدار لصدق هاتان المقدمتان احديهما
كلما لا يكون عمرو في الدار مع ان احدهما في الدار كان احدهما في الدار والثانية
كلما كان احدهما في الدار فعمرو في الدار وكلما كان صدق هاتان المقدمتان
جميعا انتج كلما لا يكون عمرو في الدار واحدهما في الدار فعمرو في الدار فلولا وجود
زيد في الدار لكان كلما لا يكون عمرو في الدار مع ان احدهما في الدار فعمرو في الدار
وهذا مح فجعل وجود عمرو على تقدير عدمه مع وجود احدهما مح وذلك ليس
بمحال بين لجواز ان يكون الكاين في الدار من احدهما عمروا فلو قدرنا عدمه مع
وجود احدهما لكان ذلك تقديرا للمحال والمحال على التقدير المحال ليس بمحال فان
قلت وجود احدهما مع عدم عمرو ممكن في الجملة فيكون هذا التقدير ممكنا لذاته والممكن
لذاته لا يستلزم المحال قلنا لا نم بل الممكن لذاته اذا كان ممتنعا لغيره كان مستلزما
للمحال فلم قلتم بان هذا التقدير ليس ممتنعا لغيره وانما لا يكون ممتنعا لغيره ان لو
لم يكن الموجود من احدهما عمروا في نفسه اما اذا كان الموجود من احدهما عمروا
في نفسه كان تقدير عدمه مع احدهما تقدير العدم لوجوده فيكون ذلك التقدير
ممتنعا بسبب ان ذلك الموجود هو عمرو في نفسه وجواب آخر حقيقي ان يقول لم قلتم
ان زيدا لو لم يكن موجودا في الدار لكان كلما كان احدهما موجودا في الدار

عمرو موجودًا فى الدار بل قد يكون اذا كان احدهما موجودًا فى الدار فعمرو موجود
فى الدار وهى الحالة التى لا يكون فيها زيد موجودا فى الدار هذا كله من جهة المادة
واما من جهة الصورة فمنه عدم فعل الاوسط بكليته كما يقال الانسان له شعر وكل
شعر فضيلة لينتج ان الانسان فضيلة ومنه ما لا يكون على ضرب منتج كما يقال
الانسان حيوان والحيوان جنس فان الكبرى مهملة والمهملة جزئية والجزئية
اذا جعلت كبرى فى الشكل الاول لم يكن منتجا وكما يقال كل انسان ضاحك ولا
شئ من الناطق بضاحك فجعل كل واحد من المقدمتين مطلقة عامة والمطلقتان
فى الشكل الثانى غير منتجين واذا عرفت كيفية الغلط من جهة المادة وحدها
ومن جهة الصورة وحدها فقد عرفت الغلط الذى يعرض من جهتيهما جميعًا

الفصل السادس فى استعمال المحرفات

وهى القضايا المغيرة عن نظامها
الطبيعى اما استعمالها فى الاقترانات الحملية فمثل ان يقال لا انسان الا وهو ناطق
ولا ناطق الا وهو ضاحك فلا انسان الا وهو ضاحك ومعناه كل انسان ناطق
وكل ناطق ضاحك فكل انسان ضاحك ومثل ان يقال لا انسان الا وهو
ناطق ولا فرس الا وهو لا ناطق فلا انسان الا وهو لا فرس ومعناه كل انسان ناطق
ولا شئ من الفرس بناطق فلا شئ من الانسان بفرس ومثل ان يقال لا انسان
الا وهو حيوان وضاحك فليس كل حيوان لا ضاحك ومعناه كل انسان حيوان
وكل انسان ضاحك فبعض الحيوان ضاحك ومثل ان يقال لا انسان الا وهو
حيوان ولا ضاحك الا وهو انسان فليس كل حيوان لا ضاحك ومعناه كل انسان
حيوان وكل ضاحك انسان فبعض الحيوان ضاحك واما استعمالها فى الاقترانات
الشرطية فمثل ان يقال لا يكون الشمس طالعة الا والنهار موجود ولا يكون النهار

موجودا الا والارض مضيئة فلا يكون الشمس طالعة الا والارض مضيئة ومعناه كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فكلما
كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ومثل ان يقال لا يكون الشمس طالعة والنهار ليس
بموجود ولا يكون النهار موجودا والارض ليست بمضيئة فلا يكون الشمس طالعة والارض
ليست بمضيئة ومعناه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا
فالارض مضيئة فكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما استعمالها فى الاستثنائيات
فمثل ان يقال لا يكون الشمس طالعة والنهار ليس بموجود والشمس طالعة فالنهار موجود
ومعناه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ومثل
ان يقال ليست الشمس طالعة الا والنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست
بطالعة ومعناه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس
ليست بطالعة ومثل ان يقال لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فيلزم ان يكون
النهار موجودا ومعناه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فيلزم
ان يكون النهار موجودًا ومثل ان يقال لا يكون هذا الشئ حجرا وهو شجر لكنه حجر
فليس بشجر والمراد منه ان هذا الشئ اما ان يكون حجرا او شجرا بمعنى منع الجمع لكنه حجر فليس
بشجر ومثل ان يقال لا يكون زيد ليس فى البحر وهو يغرق لكنه يغرق فهو فى البحر ومعناه
اما ان يكون زيد فى البحر واما ان لا يغرق بمعنى منع الخلو لكنه يغرق فهو فى البحر

نوع آخر من التحريف

اما فى الاقترانات الحملية فمثل ان يقال الناطق موجود
فى جميع صور وجود الانسان والضاحك موجود فى جميع صور وجود الناطق فالضاحك
موجود فى جميع صور وجود الانسان ومعناه كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك
فكل انسان ضاحك وربما يقال الانسان يستلزم الناطق والناطق يستلزم الضاحك

فالانسان يستلزم الضاحك ويكون المراد ماذكرناه ومثل ان يقال الناطق موجود
في جميع صور الانسان وغير موجود في بعض صور الحيوان فالانسان غير موجود
في بعض صور الحيوان ومعناه بعض الحيوان ليس بناطق وكل انسان ناطق فبعض
الحيوان ليس بانسان وبلفظ الاستلزام الحيوان لايستلزم الناطق والانسان يستلزم
الناطق فالحيوان لايستلزم الحيوان ومثل ان يقال الحيوان والناطق موجودان في جميع
صور الانسان فالناطق موجود في بعض صور الحيوان ومعناه كل انسان حيوان وكل
انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق ومثل ان يقال الحيوان موجود في جميع صور الانسان
والانسان موجود في جميع صور الناطق فالناطق موجود في بعض صور الحيوان ومعناه
كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق واما في الاقترانات الشرطية
فمثل ان يقال النهار موجود على تقدير طلوع الشمس والارض مضيئة على تقدير وجود
النهار فالارض مضيئة على تقدير طلوع الشمس ومعناه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فكلما كانت الشمس طالعة فالارض
مضيئة ومثل ان يقال طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار ووجود النهار ملزوم لاضاءة الارض
فطلوع الشمس ملزوم لاضاءة الارض ومعناه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة
والتحريف جعلها حمليات في اللفظ وربما يقال وجود النهار لازم لطلوع الشمس واضاءة
الارض لازمة لوجود النهار فاضاءة الارض لازمة لطلوع الشمس والمراد ماذكرناها
في المثال الاستثنائيات فمثل ان يقال طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار وقد وجد
الملزوم فيوجد اللازم ومعناه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
فالنهار موجود ومثل ان يقال وجود النهار من لوازم طلوع الشمس واللازم منتف فينتفي

الملزوم ومعناه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود
فالشمس ليست بطالعة ومثل ان يقال لوكان هذا الشيء عددا يلزم احد الامرين
وهو اما كونه زوجا او فردا وكل واحد من الامرين منتف فلا يكون عددا ومعناه
كلما كان هذا عددا فهو اما ان يكون زوجا او فردا لكنه ليس بزوج ولا فرد فهو
ليس بعدد ومثل ان يقال هذا الشيء اما ان يكون زوجا او فردا واياما كان فهو
عدد ومعناه كلما كان هذا الشيء لايخلو من ان يكون اما زوجا او فردا فهو عدد
لكنه لايخلو من ان يكون اما زوجا او فردا فهو عدد ومثل ان يقال وجد احد
ملزومي كونه عددا لان كونه زوجا ملزوم لكونه عددا وكونه فردا ملزوم لكونه
عددا وقد وجد احدهما فقد وجد احد ملزومي كونه عددا ومثل ان يقال كون
هذا الشيء عددا لازم لملزومين متنافيين فيكون ثابتا بيان انه لازم لملزومين
متنافيين لانه لازم لكونه زوجا ولازم لكونه فردا وهما متنافيان فيكون لازم الملزومين
متنافيين وربما يقال هذا الشيء عدد على تقدير كونه زوجا وعددا على تقدير
كونه فردا والواقع احد هذين التقديرين فيلزم كونه عددا في الواقع والمراد في
الكل ماذكرناه ومثل ان يقال كون هذا الشيء حجرا مع كونه شجرا امران لايجتمعان
والثاني ثابت يلزم انتفاء الاول ومعناه ان هذا الشيء اما ان يكون حجرا او شجرا
بمعنى منع الجمع لكنه شجر فليس بحجر ومثل ان يقال احد الامرين لازم وهو اما كون
هذا الشيء لاحجرا ولا شجرا والثاني منتف فتعين الاول ومعناه ان هذا الشيء
اما ان لايكون حجرا واما ان لايكون شجرا بمعنى منع الجمع لكنه شجر فهو اذن لاحجر
وليكن هذا آخر كلامنا في المنطق والحمد لله رب العالمين وصلواته
على نبيه محمد وآله اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بفضلك

القسم الثانى فى العلم المشتمل على تقاسيم الوجود وفيه علم الربوبية ويسمى علما الهيا
تسمية له باشرف انواعه وفيه مراصد **المرصد الاول** فيه فصول **الفصل الاول**
فى الوجود وفيه مباحث **البحث الاول** فى ان الوجود بديهى لان وجوده متصور
بالبديهة والطبيعة الكلية المحمولة على وجودى جزء من وجوده وجزء البديهى
متصور بالبديهة فتلك الطبيعة متصورة بالبديهة والوجود محمول على جملة الوجودات
بمعنى واحد فالوجود المحمول على كل الوجودات متصور بالبديهة وانما قلنا ان الوجود
محمول على جملة الوجودات بمعنى واحد لان العقل يقسم الوجود الى الواجب والممكن
ومورد التقسيم لابد وان يكون مشتركا بين القسمين وقيل ايضا ان العدم من حيث
هو عدم له مفهوم واحد لا اختلاف فيه ولهذا يحمل على الاشياء المعدومة بمعنى
واحد ومتى كان كذلك كان الوجود من حيث هو وجود له مفهوم واحد لان كل واحد
من الوجودات اما ان يتحقق به رفع نفس العدم او لا يتحقق لا سبيل الى الثانى
اذ لو لم يتحقق به رفع نفس العدم لكان شيء من ذلك مجامعا لنفس العدم فيلزم
اجتماع الوجود والعدم فى شيء واحد هف فتعين ان يتحقق بكل واحد منها رفع

نفس

نفس العدم وح لا يخ اما ان يكون ذات كل واحد منها رفع نفس العدم او لا يكون
لا سبيل الى الاول اذ لو كان كل واحد منها رفعا لنفس العدم لتحقق رفع نفس العدم
بواحد من تلك الوجودات واذا تحقق رفع نفس العدم بواحد منها تحقق رفع الاعدام
المضافة بواحد منها لوجوب ارتفاع الاعدام المضافة عند ارتفاع نفس العدم واذا لزم
ارتفاع الاعدام المضافة لزم تحقق مقابلاتها وهى الوجودات فيلزم ان يتحقق بالوجود
الواحد ساير الوجودات هف فرفع نفس العدم زايد على تلك الوجودات فاما ان
يكون مشتركا بينها او لا يكون لا سبيل الى الثانى والا لكان رفع نفس العدم فى وجود
ب غير متحقق فى وجود ج فكان موصوفا بما يقابله وهو نفس العدم فالموصوف
ج رفع نفس العدم موصوف بنفس العدم هف فرفع نفس العدم امر مشترك بين الوجودات
كلها ورفع نفس العدم لابد وان يكون وجودا فالوجودات كلها متشاركة فى وجود
واحد وهو المطلوب وفيه نظر لان رفع نفس العدم لو كان هو وجودا لزم فى تحقق
الوجود الواحد رفع نفس العدم فيلزم تحقق جملة الموجودات بوجود واحد هف
البحث الثانى فى تقسيم الوجود الى ما له علة والى ما لا علة له لو كان فى الوجود موجود
ممكن لذاته لكان الوجود منقسما الى القسمين والمقدم حق فالتالى حق بيان الشرطية
انه لو كان فى الوجود موجود ممكن لذاته لكان له مؤثر وذلك المؤثر ان كان واجبا
لذاته فهو المطلوب وان كان ممكنا لذاته افتقر الى مؤثر آخر وذلك المؤثر ان كان هو
الاول لزم الدور وهو مح لانه يلزم ان يكون الشيء الواحد متقدما على المتقدم على
نفسه فيكون متقدما على نفسه وان كان غيره افتقر الى مؤثر آخر فاما ان يتسلسل
الى غير النهاية او ينتهى الى مبدأ وطرف والاول باطل لان السلسلة المركبة من الاحاد
الامكانية لابد لها من علة موجدة للمجموع لكونها ممكنة وتلك العلة لا يجوز ان يكون

داخلة فيها لانها لو كانت داخلة فيها لكانت موجدة لنفسها لان موجد المجموع لابد
وان يكون موجدا لكل جزء منه فتعين ان يكون خارجا عنها والخارج عنها واجب
لذاته ولانه لو حصل التسلسل لحصل جملتان احديهما من المعلول الاخير الى غير النهاية الاول والثانية من المعلول الاول
ولو كان كذلك فاما ان يكون كل جزء منه من الجملة الثانية مقابلا لجزء من الجملة الاولى
على سبيل الترتيب بحيث يكون الجزء الاول من الجملة الاولى يقابله الجزء الاول من
الجملة الثانية والثاني يقابله الثاني والثالث يقابله الثالث وعلى هذا النسق او لا يكون
كذلك فان كان الاول كان اجزاء الجملة الثانية مساوية لاجزاء الجملة الاولى فيكون
الناقص مثل الزايد هف وان كان الثاني كانت الجملة الثانية منقطعة من الجهة
الاعلى واذا كانت الجملة الثانية منقطعة والجملة الاولى زادت عليها بواحد فقط والزايد
على المتناهي لواحد فقط يجب ان يكون متناهيا والجملة الاولى ايضه متناهية
وقد فرضناها غير متناهية هف ولانه لو تسلسلت الاسباب لكانت تلك السلسلة
جملة مركبة من احاد امكانية وكل جملة مركبة من احاد امكانية لابد من انتهائها الى
طرف ومبدأ لانه لا يخ اما ان يكون بين الممكن وبين كل ما هو علة له علل متناهية
او لا يكون والثاني مح والا لكان بينه وبين علة من علله علل غير متناهية مما لا يتناهي
محصور بين حاصرين هف فتعين الاول فليس العلل مترتبة الى غير النهاية
فالجملة المتسلسلة ينتهي الى طرف فينقطع تسلسل الممكنات الى غير النهاية ونحن
نتكلم على تقدير التسلسل هف فلا بد من الانتهاء الى مبدأ وطرف وذلك الطرف
اما ان يكون واجبا لذاته او لا يكون لا سبيل الى الثاني والا لكان محتاجا الى مؤثر
فلا يكون طرفا ومبدأ هف فذلك الطرف لابد وان يكون واجبا لذاته فيلزم انقسام
الوجود الى الواجب والممكن وهو المطلوب **البحث الثالث** في ان وجود الممكنات

زايد على ماهياتها لانه لو لم يكن زايدا عليها لكان اما نفس الماهية او داخلا فيها
لا سبيل الى الاول لوجهين **احدهما** ان الوجود مشترك بين ساير الموجودات
والماهيات الممكنة غير مشتركة بين ساير الموجودات فالوجود غير الماهيات
الممكنة **الثاني** انا نعقل المثلث حالة الشك في كونه موجودا فالمثلث في
هذه الحالة متيقن انه مثلث ومشكوك في انه موجود والمتيقن غير المشكوك فكونه
موجودا امر مغاير لكونه مثلثا فالوجود مغاير للمثلث ولا سبيل الى الثاني لوجهين
احدهما ان الوجود لو كان داخلا لكان متقدما على الماهيات الممكنة في
العقل والتالي كاذب فالمقدم كاذب **الثاني** ان الوجود لو كان داخلا في الماهيات
لكان اعم الذاتيات فكان جنسا ولو كان كذلك فاما ان يكون بعض افراده قايما
بذاته من غير ان يقترن به فصل من الفصول او لا يكون لا سبيل الى الاول والا لكانت
الطبيعة الجنسية قايمة بنفسها بلا فصل هف ولا سبيل الى الثاني والا لكان الوجود
مقولا على واجب الوجود قول الجنس على النوع فيكون واجب الوجود مركبا من
الجنس والفصل فيكون الواجب لذاته ممكنا لذاته هف **فان قيل** لو كان الوجود
زايدا على الماهيات الممكنة لكان الموجود الممكن له ماهية قابلة للوجود ولو كان
كذلك لكانت متقدمة على الوجود بالوجود لان القابل يجب تقديمه على المقبول
بالوجود فيكون موجودا قبل كونه موجودا هف ولان الوجود لو كان زايدا على الماهية
لكانت الماهية من حيث هي هي معدومة فيلزم اتصاف الموجود بالمعدوم هف **الجواب**
اما الاول فلنا لا نم ان القابل يجب تقدمه بالوجود على المقبول وانما يجب تقدمه ان
لو كان القابل للمقبول هو وجود القابل اما اذا كان ماهيته فلا **واما الثاني** قلنا لا نم
ان الوجود لو كان زايدا على الماهية لكانت الماهية من حيث هي هي معدومة بل يكون

مغايرة للوجود وهى ان كانت مغايرة للوجود ولكن لا يصدق عليها انها معدومة
لاتصافها بالوجود فلا يلزم اتصاف المعدوم بالوجود وليس المراد من قولنا ان وجود
الممكن غير ماهيته ان الماهية لها تقرر ثم يطرأ عليها الوجود بل المراد ان الموجود الممكن
فى نفسه ماهية ووجود **البحث الرابع** فى ان الواجب لذاته وجوده نفس حقيقته
لوجهين **احدهما** لو كان وجوده زايدا على ماهيته فالواجب لذاته اما ان يكون هو
الماهية او الوجود او المركب منهما والاول مح لان الماهية يحتاج فى كونها موجودة الى
الوجود وكل ما يحتاج فى كونه موجودا الى غيره فهو ممكن لذاته فالماهية الواجبة لذاتها
ممكنة لذاتها هف **والثانى** مح لان الوجود يحتاج فى تحققه الى الماهية والمحتاج
الى الغير ممكن لذاته فالوجود الواجب لذاته ممكن لذاته هف **والثالث** ايضا مح لان
المجموع من حيث هو مجموع محتاج الى اجزائه والمحتاج الى الغير ممكن لذاته فالواجب
لذاته ممكن لذاته هف **الثانى** ان وجوده لو كان زايدا على حقيقته لكان محتاجا فى
تحققه الى الماهية فكان ممكنا لذاته فكان له علة والعلة الموجدة له اما ان تكون هى
الماهية او غيرها لا سبيل الى الاول لان العلة الموجدة للوجود يجب ان يتقدم وجودها
قبل وجود المعلول فلو كانت تلك الماهية علة لذلك الوجود لكانت موجودة قبل الوجود
هف ولا سبيل الى الثانى والا لكان الواجب لذاته محتاجا فى وجوده الى الغير هف
فان قيل لم قلتم ان العلة الموجدة يجب تقدمها على المعلول بالوجود ولم لا يجوز
ان يكون تلك الماهية من حيث هى هى علة للوجود ولا يتقدم بالوجود كالماهية الممكنة
فانها قابلة للوجود من حيث هى هى ولا يتقدم على الوجود بالوجود ثم نقول الواجب
لذاته لا يجوز ان يكون وجوده نفس حقيقته لوجوه **احدها** ان وجوده لو كان مجردا
فطبيعة الوجود اما ان يقتضى ان يكون مقارنا للماهية او يقتضى لذاته ان يكون

مجردا او لا يقتضى شيئا من الامرين والاول باطل والا لكان وجوده مقارنا
للماهية ونحن نتكلم على خلافه والثانى باطل والا لكان وجود الممكنات مجردا عن
الماهية هف والثالث باطل لان الطبيعة اذا لم يكن مقتضية لشىء من الامرين لكان
كل واحد من التجرد والمقارنة لسبب منفصل فكان وجود واجب الوجود محتاجا فى تجرده
الى الغير هف **الثانى** ان تجرد واجب الوجود اما ان يكون لماهية الوجود او لوازمها او لعارض
مفارق ولا جايز ان يكون لماهية الوجود ولوازمها والا لكان كل وجود مجردا ولا جايز
ان يكون لعارض مفارق لان العارض ليس من اقتضا طبيعة الوجود والا لكان لازما
فهو بسبب امر منفصل فالواجب لذاته محتاج فى تجرده الى سبب منفصل هف **الثالث**
ان حقيقته لو كانت هى الوجود المجرد والوجود عرضى للماهيات الممكنة فكان واجب
الوجود عرضيا للماهية الممكنة هف **الرابع** ان وجوده لو كان نفس ماهيته لكان
بعض افراد الوجود واجبا لذاته وبعضها ممكنا لذاته فالطبيعة الواحدة يختلف اشخاصها
فى الوجوب فى الماهية هف **الخامس** ان وجوده لو كان نفس حقيقته لكان مشاركا والامكان صح
لساير الوجودات فى ماهيته ومخالفا لها بخصوصيته وما به المشاركة غير ما به المخالفة
فيلزم التركيب فى ماهيته فالواجب لذاته واجب لغيره هف **السادس** ان وجوده
لو كان قايما بذاته من غير اقترانه بالماهية لكان الوجود علة للاستغناء عن مقارنة
الماهية ولا حاصل هناك الا الوجود ولو كان كذلك لما كان لاستغنا منفكا عنها
ولو كان كذلك لما كان شىء من الوجودات محتاجا الى مقارنة الماهية فكانت الوجودات
كلها مجردة عن الماهية هف **الجواب** اما قوله لم قلتم بان العلة الموجدة للوجود يجب
تقدمها على المعلول بالوجود **قلنا** لان العلة الموجدة يصدر منها الوجود وما
يصدر منه الوجود لا بد وان يكون له وجود فى نفسه قبل ان يصدر منه الوجود الذى

هو معلوله بخلاف الماهية الممكنة التى هى قابلة الوجود فانها لا يصدر منها الوجود
فلا يجب ان يكون لها وجود قبل وجود المعلول والتحقيق ان الماهية القابلة لا
يقبل بوجودها بل يقبل بذاتها فلا يجب تقدمها بالوجود والفاعلية يوجد
بوجودها لانها معطية للوجود والمعطى للوجود استحال ان يعطى الوجود ولا وجود
له فى نفسه فهو فاعل بوجوده فيجب تقدمه بالوجود واما الوجه الاول من
الشكوك فنقول لم قلتم بان كل واحد من التجرد والمقارنة لو كان بسبب منفصل
عن طبيعة الوجود لكان الواجب لذاته محتاجا الى الغير بل يكون الوجود من حيث
انه وجود محتاجا فى التجرد الى الغير وهو الوجود التشخصى الواجبى فلا يلزم افتقار
واجب الوجود فى التجرد الى الغير وبهذا خرج الجواب عن الثانى واما الثالث قلنا الوجه ٦
لا نم ان حقيقة الواجب لذاته لو كان هو الوجود المجرد والوجود عرضى للممكنات
لكان الواجب لذاته عارضا للممكنات بل يكون الوجودات الخاصة الواقعة تحت
الوجود العام عارضة للممكنات واما الرابع قلنا لم لا يجوز ان يكون الطبيعة الواحدة
وهى طبيعة الوجود يختلف اشخاصها فى الوجوب والامكان وهذا عين ما وقع
فيه النزاع واما الخامس قلنا لا نم انه يلزم التركيب وانما يلزم التركيب ان
لو كان ما به المخالفة قيدا وجوديا وليس كذلك لان الواجب لذاته يمتاز عن غيره
بكونه وجودا محضا كاملا غير عارض لشئ من الماهيات والوجودات الاخر عارضة
لها فلا يلزم التركيب واما السادس قلنا لا نم انه لا حاصل هناك الا الوجود بل
حصل هناك امرا زايدا على نفس الوجود وهو الوجود العينى الواجبى الذى هو اكمل
الوجودات واقواها فان قيل لو كان وجوده قايما بنفسه لكان ذلك الوجود
وجودا متشخصا وتشخصه اما ان يكون بنفس الوجود او بامر زايد لا سبيل الى الاول

والا لكان لازما للوجود فيكون نوعه فى شخصه هف ولا سبيل الى الثانى والا لكان
الواجب لذاته محتاجا الى الغير هف قلنا لا نم بان وجوده لو كان متشخصا لكان
تشخصه اما معللا بالوجود او بامر زايد وانما يلزم ان لو كان معللا بعلة وهذا
لان التشخص ثم هو نفس الهوية العينية للوجود الصرف الاكمل وتلك الهوية ليست
معللة بعلة لكونها واجبة الوجود فلا يكون التشخص ثمه معللا بعلة فلا يتوجه ما
ذكرتموه البحث الخامس فى تقسيم الوجود الى الذهنى والخارجى لو كانت الكليات
موجودة فى الاذهان لكان الوجود منقسما الى الذهنى والخارجى لكن الكليات موجودة
فى الاذهان فالوجود منقسم الى القسمين فان قيل لو كانت الكليات موجودة فى
الاذهان لكانت الحرارة والبرودة مجتمعين فى الذهن ولو كان كذلك لكان
الضدان حاصلين فى محل واحد هف ولان الحرارة والبرودة لو اجتمعا فى الذهن
لكان الذهن متسخنا ومتبردا معا الجواب اما الاول قلنا لا نم انه يلزم اجتماع
الضدين وانما يلزم ذلك ان لو كانت الحرارة الكلية مع البرودة الكلية متضادين بين
فلم قلتم انهما متضادتان بل التضاد انما يكون بين الحرارة والبرودة الخارجتين واما
الثانى قلنا لا نم بانهما لو اجتمعا فى الذهن لكان الذهن متسخنا ومتبردا معا وانما
يلزم ان لو كان الذهن قابلا للتسخن والتبرد ليلزم من اجتماعهما فيه حصول
اثريهما فلم قلتم بانه قابل لذلك والوجود الذهنى قد يعرض للعدم الخارجى لانا
نحكم على الشئ بانه اما ان يكون موجودا فى الخارج او معدوما فى الخارج ولو لم
يكن العدم الخارجى متصورا لاستحال ذلك الحكم والعدم المطلق ايضا يعرض له الوجود
الذهنى لانا نحكم على الشئ بانه اما ان يكون موجودا باحد الوجودين او معدوما
مطلقا ولو لم يكن العدم المطلق متصورا لاستحال ذلك الحكم فالعدم المطلق من

حيث هو عدم مطلق له تصور ولا امتناع فيه وانما الامتناع فى كون المعدوم المطلق
موصوفا باحد الوجودين والممتنعات قد يعرض لها الوجود الذهنى ايضا والا لاستحال
الحكم عليها بالامتناع ولامتناع نفسه قد يعرض له الوجود الذهنى والا لاستحال
الحكم على الشئ بالامتناع فهذه كلها امور يعرض لها الوجود الذهنى دون الخارجى
فان قيل العدم المطلق لو حصل له الوجود الذهنى لما كان العدم مقابلا للوجود
قلنا لا نم وهذا لان معنى كون العدم مقابلا للوجود انهما لا يصدقان على الشئ
الواحد فى حالة واحدة ويجوز ان يكون العدم مقابلا للوجود على هذا التفسير
ويعرض له الوجود الذهنى فان قيل العدم المطلق لا يجوز ان يعرض له الوجود
الذهنى لان الوجود الذهنى اذا حصل ارتفع العدم المطلق فلو عرض العدم
المطلق وجود ذهنى لزم من عروضه له ارتفاع المعروض معروضا هف قلنا
لا نم بانه يلزم من عروضه له ارتفاع المعروض بل يلزم من عروضه له ان يكون مفهوم
العدم المطلق معروضا للوجود الذهنى ضرورة كونه موصوفا بان له الوجود الذهنى
ولا يلزم من هذا خروج المعروض عن كونه معروضا الفصل الثانى فى الماهية
وفيه مباحث البحث الاول فى تميز الماهية عن لواحقها ان لكل شئ حقيقة هو بها
هو وهى مغايرة لجميع ماعداها لازمة كانت او مفارقة فالانسانية من حيث انها
انسانية لا كلية ولا جزئية ولا خاصة ولا عامة ولا واحدة ولا لا واحدة على ان يكون
احد القيدين المعاندين داخلا فى مفهومها بل الواحدية امر مضموم اليها فيكون
الانسانية معها واحدة واللاواحدية امر مضموم اليها فيكون الانسانية معها لا واحدة
والانسانية من حيث هى الانسانية ليست الا الانسانية فاذا قلنا الانسانية لا بشرط
شئ موجودة كان حقا لان الانسانية لا بشرط شئ هى الانسانية من حيث هى

ولا انسانية من حيث هى هى جزؤ من الانسان الاسود والانسان الاسود موجود
فجزؤه موجود فالانسانية موجودة من حيث هى هى واذا قلنا الانسانية بشرط لا شئ
موجودة لم يكن حقا لان الانسانية بشرط لا شئ هى الانسانية المجردة عن جميع
اللواحق والانسانية المجردة عن جميع اللواحق لا وجود لها اما فى الاعيان فلانها
اذا وجدت فى الاعيان كانت جزئية وكونها جزئية من اللواحق فلا يكون وجودها
مجردا عن اللواحق واما فى الاذهان فلان كونها فى الذهن من اللواحق واذا قيل الماهيات
يصير مجردة عن اللواحق فى العقل كان المراد انها يصير مجردة عن اللواحق الخارجية
دون الذهنية البحث الثانى فى تركب الماهية وبساطتها الماهية قد تكون مركبة وهى
التى تلتئم حقيقتها من اجتماع امور مختلفة كالانسان المركب من الحيوان والناطق وقد
تكون بسيطة وهى التى لا تكون كذلك ومتى كان فى الوجود ماهية مركبة كان فى
الوجود ماهية بسيطة لان كل كثرة لابد فيها من الواحد لكن المقدم حق فالتالى حق
ثم الجزؤ لتقدمه على المركب يقتضى الاستغناء عن سبب جديد فان اعتبر كونه غنيا عن
سلب جديد فى الوجود الذهنى فهو البين وان اعتبر فى الوجود الخارجى فهو الغنى
عن السلب ولاستغناء عن السلب اعم من التقدم لان التقدم هو الحصول مع
توقف الماهية عليه والاستغناء هو الحصول المطلق والثانى اعم من الاول لان لازم
الماهية حاصل معها من غير توقف الماهية عليه والماهيات غير مجعولة فان كون
السواد سوادا واجب له فلا يكون بفاعل بل الفاعل يجعله موجودا فان كونه
موجودا ليس واجبا له فيحتاج الى فاعل ثم الماهية المركبة لابد وان يكون لبعض
اجزائها حاجة الى البعض لان كل واحد من الاجزاء لو كان غنيا عن الآخر فى وجوده
لوجد كل واحد منها منفكا عن الاخر فيكون كل واحد منها متشخصا بدون الاخر

فلا يحصل منها حقيقة مركبة وليس لاحد ان يقول ما ذكرتموه ينتقض بالعشرة المركبة
من الوحدات والمعجون المركب من اجزائه والعسكر المركب من الاشخاص فان والمعجون صح
بعض اجزائها لا يحتاج الى البعض **لانا نقول** لا نسلم ان بعض الاجزاء لا يحتاج الى البعض
وهذا لان الهيئة الاجتماعية التى احد جزء ذلك المركب محتاجة الى الباقى فلا يرد
ما ذكرتموه **البحث الثالث** فى التركيب الذهنى والخارجى لاجزاء الماهية قد تكون
متميزة فى الخارج مثل النفس والبدن اللذين هما جزء الانسان وقد تكون متميزة
فى الذهن كالهيئة المحسوسة من السواد التى هى نوع من اللون فان جنسها لا يتميز
عن فصلها فى الخارج لانه لو تميز جنسها عن فصلها فى الخارج فكل واحد منهما
عند الانفراد اما ان يكون غير محسوس ولا يكون لا سبيل الى الاول لان كل واحد
منهما عند الانفراد لو كان غير محسوس فاما ان يحصل عند الاجتماع هيئة محسوسة
او لم يحصل فان لم يحصل لم يكن هناك شئ محسوس فلم يكن المحسوس محسوسا هف
وان حصل هيئة محسوسة كانت الهيئة المحسوسة امرا زائدا على الجنس والفصل فلم
يكن الجنس والفصل مقومين للهيئة المحسوسة من حيث هى محسوسة هف ولا
سبيل الى الثانى لانه لو لم يكن كل واحد منهما غير محسوس فاما ان يكون احدهما محسوسا
دون الاخر واما ان يكون كل واحد منهما محسوسا لا سبيل الى الاول لان احدهما
لو كان محسوسا دون الاخر فعند انضمام جزء الاخر اليه اما ان يحصل هيئة اخرى
محسوسة او لا يحصل فان حصلت هيئة اخرى محسوسة كان احساسنا للهيئة
المحسوسة احساسا لمحسوسين هف وان لم يحصل هيئة اخرى محسوسة كانت الهيئة
المحسوسة هى طبيعة الجنس والفصل مع ان تلك الهيئة المحسوسة نوع من انواع المحسوس
فيكون طبيعة الجنس والفصل هى طبيعة النوع هف ولا سبيل الى الثانى لان كل واحد

منهما لو كان محسوسا عند الانفراد فعند الاجتماع اما ان يبقيا محسوسين او لا
يبقيا فان بقيا محسوسين وجب ان يحصل لنا الاحساس بمحسوسين وان لم
يبقيا فان كان احدهما محسوسا دون الاخر عاد المحال وان لم يكن كذلك فاما
ان يحصل هيئة محسوسة مغايرة لها او لا يحصل فان لم يحصل وجب ان لا يحصل لنا الاحساس
بالمحسوس هف وان حصل هيئة اخرى محسوسة فالهيئة المحسوسة من حيث هى
تلك الماهية خارجة عن ذينك الجزئين فلا يكونان مقومين لتلك الماهية المحسوسة
من حيث هى تلك هيئة وقد فرضناهما مقومين هف فعلم ان الهيئة المحسوسة مثل
السواد لا يتميز جنسها عن فصلها فى الخارج البتة فالتركيب بينهما تركيب ذهنى لا خارجى
ومقومات الماهية قد تؤخذ بحيث يعرض لها كونها اجزاء او لا يعرض لها كونها اجزاء وقد
يؤخذ بحيث يعرض لها كونها محمولة فان الحيوان اذا اخذ من حيث انه فى هذا الحيوان
عرض له كونه جزءا او لا يكون محمولا على جميع الجزئيات بهذا الاعتبار واذا اخذ من حيث
هو هو امكن تقييده باى قيد كان يصدق عليه انه حيوان **البحث الرابع** فى كلية الماهية
وجزئيتها الانسانية الكلية ليس معنى واحدا فى الجزئيات لانه لو حصل انسانية واحدة
بعينها فى جميع الناس لكانت الانسانية الموجودة فى زيد بعينها موجودة فى عمرو واحدهما
ابيض وعالم والثانى اسود وجاهل فكان شئ واحد زيدا وعمرا وعالما وجاهلا
وابيض واسود معا وهو مح بل فى كل شخص انسانية غير ما فى الاخر فالانسانية الكلية
التى يطابق زيدا وعمرا لا وجود لها فى الخارج بل فى الذهن وهى ذات هوية ممتازة عن
صورة اخرى لنوعها الا انها مثال ادراكى لما وقع او سيقع ويصح مطابقتها الكثيرين
لانا اذا راينا زيدا وحصل منه فى ذهننا صورة الانسانية ثم راينا عمرا وتصورنا منه
صورة الانسانية كان الحاصل منهما شيئا واحدا او شيئين متساويين وهكذا اذا راينا ثالثا

وتصورنا منه صورة الانسانية فهي كلية بهذا الاعتبار واما الماهية المتشخصة في الاعيان
فقد عرض لها امر زايد على الماهية لان التشخص مانع في الحمل على كثيرين ولو لم يعرض له امر
زايد على الماهية لما صار مانعا من الحمل على كثيرين ثم التشخص ان كان بنفس الماهية كان
نوع الماهية منحصرا في شخصها لانه متى وجدت الماهية وجد ذلك التشخص ومتى
يكثر اشخاص الماهيات كانت اشخاصها مختلفة بالتشخصات ويكون تشخصاتها
امورا وجودية والا لتشخص بعضها بعدم ما يعرض لغيره من التشخصات الوجودية
فيلزم وجود الماهية مجردا عن اقتران تشخص موجود فكانت مستغنية عنه ولو كان كذلك
لكانت الماهية علة للاستغناء عنه اذ لا حاصل هناك الا الطبيعة ولو كان علة
للاستغناء لما كان الاستغناء منفكا عنها فلا يكون التشخص الموجود مقارنا لوجودها هف
فان قيل التشخص لا يجوز ان يكون امرا وجوديا لوجهين **احدها** لو كان التشخص امرا وجوديا
لكان مشاركا لساير التشخصات في الماهية وممتازا عنها بالتشخص فكان للتشخص تشخص
آخر ولزم التسلسل **الثاني** ان التشخص لو كان زايدا على الماهية لكان عروضه للماهية
بعد تشخص الماهية اذ لا يعرض الشيء لغيره الا بعد تشخص المعروض فيكون الماهية
متشخصة قبل التشخص هف **الجواب اما الاول** قلنا لم قلتم ان التشخص لو كان زايدا لكان
مشاركا لساير التشخصات وانما يلزم ان لو لم يكن نوع كل تشخص منحصرا في تشخصه وهذا لان
المراد من التشخص امر زايد يعرض للماهية وجاز ان يعرض للماهية عوارض مختلفة ينحصر انواعها
في اشخاصها فلا يكون التشخصات مشتركة في الماهية **واما الثاني** قلنا لا نم ان التشخص لو
كان زايدا على الماهية لكان عروضه للماهية بعد تشخص الماهية وهذا لان العارض قد
يعرض للماهية من حيث هي هي ولا يكون لها تشخص قبله كالوجود فانه عارض للماهية من حيث
هي هي وليس لها علة قبل الوجود **واعلم** ان التشخصات والعوارض المختلفة انما يعرض للماهية

بسبب

بسبب القابل لانه لو لم يكن بسبب القابل فاما ان يكون بسبب امر حال في الماهية
او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن حالا وليس قابلا على هذا التقدير فكان
نسبته الى الكل نسبة واحدة فلو خصص بعض الافراد بالعرض دون غيره
كان ترجيحا بلا مرجح هف ولا سبيل الى الاول لان ذلك الحال ان كان لازما
كان العرض المفارق لازما هف وان كان مفارقا فان كان عروضه بسبب منفصل
كان ترجيحا بلا مرجح وان كان بسبب القابل كان عروض العرضي المفارق
بسبب القابل ونحن نتكلم على تقدير خلافه هف فعروض التشخصات والعوارض
المختلفة للماهية لا بد وان يكون بسبب القابل لا غير وذهب افلاطون الى انه لا بد
في كل طبيعة نوعية من شخص مجرد باق ازلي ابدي ويسمى هذه الاشخاص المجردة بالمثل
الافلاطونية **واحتج** عليه بان هذا الانسان موجود فالانسان من حيث هو هو
جزؤ من هذا الانسان فهو موجود واذا كان الانسان من حيث هو هو موجودا كان
الانسان المجرد عن العوارض المختلفة موجودا **وجوابه** ان نقول لا نم ان الانسان
من حيث هو هو اذا كان موجودا كان الانسان المجرد موجودا وهذا لان الانسان المجرد
هو الانسان بشرط لا شيء والانسان من حيث هو هو انسان لا بشرط شيء ولا يلزم من
وجود الانسان لا بشرط شيء وجوده بشرط لا شيء **البحث الخامس** في اشتراك الماهيات
وافتراقها الماهيتان المشتركتان من وجه لا بد من افتراقهما من وجه آخر لاستحالة
حصول الاثنينية من غير الافتراق فان كان المشترك عرضيا فقط فالافتراق بالماهية
المعروضة كالاجناس العالية المتشاركة في الوجود ومثل الجوهر والكم وغيرهما وان كان
جنسا فالافتراق بالفصول وان كان نوعا فالافتراق بالعرض المفارق والماهيات
ذوات القوابل اختلافها باختلاف قوابلها وان اتحد القابل فالاختلاف بالزمان

كوادين حصلا في محل واحد لكن احدهما بعد بطلان الاخر وبهذا تبين امتناع
المثلين في محل واحد لعدم الامتياز ولهذا المعنى لايصح اعادة المعدوم بعينه
اذا زال عن حاصله لانه لو اعيد المعدوم بعينه في زمان ثان فاما ان يعاد مع اعادة
زمانه او لا مع اعادة زمانه لاسبيل الى الاول لانه لو اعيد مع اعادة زمانه في الزمان
الثاني لوقع الزمان في زمان آخر هف ولاسبيل الى الثاني لان زمانه لو لم يكن
معادا لما كان المميز معادا فلا يكون المعدوم بعينه معادا وقد فرضناه بعينه معادا هف
لايقال امتناع وجوده ثانيا اما ان يكون للماهية ولوازمها او لعارض مفارق لاجائز
ان يكون للماهية ولوازمها والا لما وجد اصلا فتعين ان يكون لعارض مفارق واذا كان
لعارض مفارق والمفارق للماهية يمكن ان يزول فيمكن ان يعود لانا نقول لم لايجوز
ان يكون امتناع وجوده ثانيا للماهية قوله لو كان للماهية لما وجد اصلا قلنا لانم وانما
يلزم ذلك ان لو كان امتناع وجوده ثانيا مستلزما لامتناع وجوده مطلقا ولا يلزم
من امتناع وجوده ثانيا امتناع وجوده مطلقا البحث السادس في اصناف الماهيات
المركبة اجزاء الماهية اما ان يكون بعضها اعم من البعض ويسمى متداخلة او لايكون
ويسمى متباينة والمتداخلة اما ان يكون بعضها اعم من البعض مطلقا او من وجه دون وجه
فان كان اعم مطلقا فاما ان يكون الخاص مقوما للعام او لايكون فان كان مقوما
فهو المركب من الجنس والفصل كالحيوان الناطق وان لم يكن مقوما فاما ان
يكون العام مقوما للخاص او لايكون فان كان فهو المركب من النوع والخاصة
كالانسان الضاحك بالفعل وان لم يكن فمثل المركب من الشيء ووجوده كالموجود
المقول على الاجناس العالية مثل الجوهر والكم وغيرهما وان كان بعضها اعم
من البعض من وجه دون وجه فهو المركب من الشيء وعرضه العام المفارق كالانسان

لابيض واما المتناسبة فاما ان يكون فيها تركيب الشيء بالفاعل كالمعطي المركب
من العطا وفاعله او بالقابل كالافطس المركب من تقعير الانف وقابله او بالصورة
كالكوز المركب من الطين والصورة التي يحل فيه او بالغاية المطلوبة منه كالخاتم المركب
من الحلقة والتزين بها واما ان لايكون كذلك وهي اما ان يكون باسرها حقيقية
او اضافية او ممتزجة فان كانت حقيقية فاما ان يكون كلها متشابهة كتركيب العدد
من الوحدات او مختلفة وهي اما معقولة كتركيب العدالة من العفة والحكمة واما
محسوسة كتركيب الخلقة من اللون والشكل والبلقة من السواد والبياض وان كانت
اضافية فمثل الاقرب والابعد وان كانت ممتزجة فمثل السرير الذي يعتبر في حصول
ماهيته نوع من النسبة الفصل الثالث في الوحدة والكثرة وفيه اربعة مباحث
البحث الاول في ان الوحدة ثبوتية عرضية للماهية مغايرة للوجود اما كونها
مغايرة للوجود فلان بعض الكثير من حيث هو كثير موجود ولا شيء من الكثير من حيث
هو كثير بواحد فبعض الموجود ليس بواحد ومتى كان كذلك كان الوجود مغايرا
للوحدة والا لكان كل موجود واحدا هف واما انها عرضية للماهية فلانها لو لم يكن
عرضية للماهية لكانت اما نفس الماهية او داخلة فيها والتالي بقسميه باطل فالمقدم
باطل اما بطلان كونها نفس الماهية فلان السواد الواحد يشارك الكثير في ماهية
السواد ويخالفه في الوحدة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فالوحدة ليست نفس
السواد واما بطلان كونها داخلة في الماهية فلانها لو كانت داخلة في الماهية
لكان تصور السواد مسبوقا بتصور الوحدة والتالي كاذب فالمقدم كاذب واما
انها صفة ثبوتية فلانها لو كانت عدمية فاما ان يكون عدما للكثرة او لغيرها
لاسبيل الى الثاني لانها لو كانت عدما لغيرهما لكان تعقلهما تعقلا لعدم

مايغاير الكثرة ولو كان كذلك لكان تعقلها بالاضافة الى ما يغاير الكثرة والتالى كاذب
فالمقدم كاذب ولا سبيل الى الاول لانها لو كانت عدمًا للكثرة فالكثرة اما ان يكون
عدمية او وجودية لا جايز ان يكون عدمية والا لكانت الوحدة عدمًا للعدم وعدم
العدم وجود فالوحدة وجودية ونحن نتكلم على تقدير كونها عدمية هف ولا جايز
ان يكون وجودية لان الكثرة متقومة بالوحدات والوحدات امور عدمية فيكون
الامر الوجودى متقوما باجزاء كل واحد منها امر عدمى هف فالوحدة امر وجودى
ولا يتميز وجودها عن وجود الماهية التى لها الوحدة بل الامتياز بينهما فى الاذهان
لان الوحدة لو كان لها وجود مستقل لكان ذلك الوجود وجودًا خاصًا فكان له
وحدة وللوحدة وجود وللوجود وحدة وهكذا الى غير النهاية فيلزم وجود صفات و
موصوفات مترتبة بالطبع بلا نهاية هف **فان قيل** لم قلتم ان الوحدة لو كان لها
وجود مستقل كان لوجودها وحدة ولم لا يجوز ان يقال معنى وجود الوحدة ان ماهية
الوحدة حاصلة فى الاعيان وليس الوجود امرا مضموما اليها بل هو من الاعتبارات
الذهنية وكذا وجود ساير الماهيات **قلنا** لان ماهية الشيء اذا حصلت فى الاعيان
ولم يقترن بها طبيعة الوجود كانت فى الاعيان خالية عن طبيعة الوجود ولو كان
كذلك لكانت الماهية فى الاعيان موصوفة بالعدم وهو مح لان كل ماهية حاصلة
فى الاعيان فهى متشخصة وكل ماهية متشخصة فى الاعيان فهى موجودة فلا يكون
موصوفة بكونها معدومة **فان قيل** لم قلتم بان كل ما تشخص فى الاعيان فهو موجود
وهذا لان الوجود متشخص فى الاعيان ولا يوصف بانه موجود والا لكان للوجود
وجود آخر ويتسلسل الى غير النهاية **قلنا** نحن لا ندعى ان كل متشخص لا بد وان يكون
موصوفا بوجود زايد بل ندعى ان كل متشخص فهو موجود فان كانت ماهية مغايرة

للوجود فلا بد وان يقترن به طبيعة الوجود فيجعله موجودًا وان كان ماهيته
هى الوجود فلا يحتاج الى مقارنة وجود زايد بل يكون موجودا بذاته **البحث الثانى**
فى اقسام الواحد وهو لا يخ اما ان يكون مقولا على شيء واحد بالعدد او على كثيرين
فان كان مقولا على شيء واحد بالعدد فهو الواحد الحقيقى فذلك الشيء اما ان
يكون قابلا للقسمة او لا يكون فان لم يكن قابلا للقسمة فاما ان يكون مفهومه
مجرد انه شيء ليس بمنقسم او له مفهوم اخر فان كان الاول فهو الوحدة وان كان الثانى
فاما ان يكون ذات وضع وهو النقطة او لا يكون وهو الوحدة على الاطلاق وان
كان قابلا للقسمة فاما ان يكون اجزاؤه متساوية لكله او لا يكون فان كانت
اجزاؤه مساوية لكله فهو الواحد بالاتصال سواء كان قابلا للقسمة لذاته كالمقدار
او لغيره كالجسم المتشابه الاجزاء وان لم يكن اجزاؤه مساوية لكله فهو الواحد
بالاجتماع وكل واحد من القسمين اعنى الواحد بالاتصال والاجتماع ان حصل
فيه جميع ما يمكن له يقال له واحد بالتمام والا فهو لا واحد بهذا المعنى والواحد
بالتمام قد يكون وحدته وضعية كالدرهم الواحد وقد يكون صناعية كالبيت
الواحد وقد يكون طبيعية كالانسان الواحد وان كان مقولا على كثيرين بالعدد
كانت جهة وحدته غير جهة كثرته وتلك الجهة اما ان يكون مقومة لتلك الكثرة
او عارضة لها او لا مقومة ولا عارضة فان كانت مقومة فيحصل هناك وحدة
بالجنس كالانسان والفرس و بالنوع كزيد وعمرو ولان الاختلاف ان كان بالفصل
لزم الاول وان كان بالعرضى المفارق لزم الثانى وان كانت عارضة فقد يكون
وحدة فى الموضوع الشخصى كالانسان والكاتب المحمولين على شخص واحد وقد
يكون وحدة فى المحمول كالثلج والقطن الموضوعين للبياض وان لم يكن مقومة

ولا عارضة فكما يقال حال الملك عند المدينة وحال النفس عند البدن واحد
لاتحادهما فى النسبة ثم الاتحاد فى الجنس يسمى مجانسة وفى النوع مماثلة ومشاكلة فى
الوصف العرضى ان كان فى الكيف يسمى مشابهة وان كان فى الكم يسمى مساواة وان
كان فى النسبة يسمى مناسبة **البحث الثالث فى العدد** لما ثبت ان الوحدة امر عرضى لكلما هيته
متميز عنها فى الاذهان والعدد مركب من الوحدات كان العدد ايضا امرا عرضيا لكلما هيته
متميزا فى الاذهان وكل مرتبة من مراتب الاعداد فلها اعتباران عام وهو كونه كثرة
وخاص وهو خصوصية تلك الكثرة وهى صورته النوعية واجزاء العدد لا يحمل عليه لان
صورة الواحد لا يطابق العشرة فلا يمكن حمله عليها وقوام كل نوع من انواع العدد
بما فيه من الوحدات والاعداد التى فيه ليست مقومة له فان العشرة لو كانت مقومة
بخمسين او الستة والاربعة ولا ترجيح لاحدهما بالنسبة الى الاخر فكان كل واحد منهما علة
للتقويم فكان حصولها معللا بعلتين مستقلتين كل واحدة منهما يوجب حصولها
من غير التوقف على الغير هف والاثنان يمتنع اتحادهما لانهما لو اتحدا فاما ان يكونا
موجودين او معدومين او احدهما موجودا والاخر معدوما لا سبيل الى الاول لانهما
لو كانا موجودين لكان كل واحد منهما هوية مستقلة فلهما هويتان فليستا
متحدتين وقد فرضناهما متحدين هف ولا سبيل الى الثانى لانهما لو كانا معدومين
لكان الموجود امرا ثالثا مغايرا لهما فلا يكون الاثنان متحدين وقد فرضناهما متحدين
هف ولا سبيل الى الثالث والا لكان الموجود عين المعدوم هف **البحث الرابع**
فى المتقابلين واقسامهما المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان فى شىء واحد فى زمان
واحد من جهة واحدة وكل امرين كذلك فاما ان يكونا وجوديين او احدهما وجوديا
والاخر عدميا فان كانا وجوديين فاما ان يكون ماهية احدهما معقولة بالقياس

الى الغير

الى الغير وهما المتضايفان كالابوة والبنوة او لا يكون ولا يخ اما ان يكون بينهما
غاية الخلاف وهما الضدان كالسواد والبياض او لا يكون وهما المتعاندان
كالسواد والحمرة وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فاما ان ينظر الى الوجود
والعدم بشرط وجود موضوع مستعد لذلك لا يجاب اما بحسب شخصه كالعلم
والجهل لزيد او بحسب نوعه كالبصر والعمى للاكمه او بحسب جنسه القريب كالبصر
وفقده للعقرب او البعد كالحركة والسكون للجبل وهو العدم والملكة الحقيقيتين
او بشرط وجود الموضوع فى الوقت الذى يمكن حصول ذلك الوصف كالكتابة
وعدمها لزيد وهو العدم والملكة المشهوران او لا ينظر الى ذلك وهو السلب والايجاب
كالفرسية واللافرسية والضدان اما ان يكون احدهما لازما للموضوع كالبياض
للثلج او لا يكون ولا يخ اما ان يمتنع خلو المحل بينهما كالصحة والمرض او لا يمتنع ولا
يخ اما ان يكون بينهما واسطة تعاندها او لا يكون فان كان بينهما واسطة فاما ان يكون
للواسطة اسم محصل كالحمرة او لا يكون كما فى قولنا لا عادل ولا جائر وان لم يكن بينهما واسطة
فاما ان يكون لسلب الطرفين اسم محصل كالشفاف او لا يكون كقولنا للفلك بانه
لا ثقيل ولا خفيف ولما كان الضدان هما الامران الوجوديان اللذان لا يجتمعان
فى شىء واحد فى حالة واحدة ويكون بينهما غاية الخلاف وليس حال الوحدة والكثرة كذلك
فليستا بمتضادين ولان احدهما مقومة للاخرى ولا شىء من الضدين كذلك فالوحدة
والكثرة ليستا بمتضادين بل الوحدة عرض لها كونها عادة للكثرة والعاد من حيث هو عاد
تقابل المعدود من حيث هو معدود فعرض لهما التقابل من جهة عارض عرض لهما فهما متقابلان
بالعرض لا بالذات **الفصل الرابع فى الوجوب والامكان** وفيه ثلثة مباحث **البحث**
الاول فى ان الوجوب ليس صفة ثبوتية زائدة على واجب الوجود لانه لو كان صفة

ثبوتية زايدة فاما ان يكون واجبة لذاتها او ممكنة لاجايز ان يكون واجبة والالكانت
الصفة المحتاجة الى الغير واجبة لذاتها هف ولاجايز ان يكون ممكنة لكان لها علة
فان كانت علتها نفس ذات واجب الوجود كانت ذاته متقدمة عليها بالوجود
فكانت واجبة الوجود قبل وجوب الوجود فكان لها وجوب الوجود قبل وجوب
الوجود هف وان كانت غيرها كان الواجب لذاته محتاجا الى الغير في وجوب الوجود
فكان الواجب بالذات واجبا بالغير هف فالوجوب ليس صفة ثبوتية زايدة **فان**
قيل الوجوب صفة وجودية لانه يقتضي اللاوجوب وهو امر عدمي لانه محمول على
الممتنع والممتنع معدوم والمحمول على المعدوم معدوم والالزم قيام الموجود بالمعدوم
هف واذا كان اللاوجوب عدميا كان الوجوب ثبوتيا لان رافع العدم لابد وان
يكون وجوديا لان الوجوب رافع للمجموع المركب من لامتناع ولامكان وهذا
المجموع عدمي اذ لو كان هذا المجموع وجوديا لكان لامتناع وجوديا لاستحالة
يقوم الوجود بالمعدوم ولامتناع عدمي لكونه محمولا على الممتنع واذا كان المجموع
عدميا كان الوجوب وجوديا لان رافع العدم وجود **الجواب قلنا** لانم ان اللاوجوب
محمول على الممتنع بل هو محمول على الصورة الذهنية التي للممتنع فلم قلتم بان المحمول
على الصورة الذهنية لابد وان يكون عدميا وهكذا نجيب عن قوله بان الامتناع محمول
على الممتنع ولئن سلمنا ان الوجوب امر ثبوتي ولكن لماذا يلزم ان يكون صفة زايدة على
ذات واجب الوجود بل هو نفس ذات واجب الوجود لانه امر وجودي لكونه رافعا
للمجموع المركب من لامتناع ولامكان وهذا المجموع عدم والرافع للعدم وجود فالوجوب
وجودي وليس صفة زايدة لما بيناه فيلزم ان يكون نفس ذات واجب الوجود ويلزمه
عدم التوقف على الغير فاذا اريد بالوجوب عدم التوقف على الغير كان سلبيا لامحالة

وان اريد به هذا المعنى الوجودي كان نفس ذاته **البحث الثاني** في ان الامكان
صفة ثبوتية عرضية للماهية ولا يتميز وجوده عن وجود الماهية في الاعيان اما كونه
عرضيا فلانه لو لم يكن عرضيا لكان اما نفس الماهية او داخلا فيها والاول باطل
لان الماهيات الممكنة متشاركة في كونها ممكنة ومتخالفة في الحقيقة وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز والامكان مغاير للماهيات والثاني ايضا باطل لان الامكان لو كان
داخلا لكان جزء في الحقايق البسيطة فكان البسيط مركبا هف فالامكان زايد على
الماهية واما انه صفة ثبوتية فلانه رافع للمجموع المركب من الوجوب ولامتناع وهذا
المجموع من حيث انه مجموع عدمي والا لكان لامتناع وجوديا فكان الممتنع موجودا
هف واذا كان رافعا للعدم كان وجوديا واما ان وجوده لا يتميز عن وجود الماهية
في الاعيان فلانه لو تميز وجوده عن وجود الماهية لكانت له هوية موجودة في الاعيان
غير هوية الماهية وتلك الهوية ان كانت واجبة الوجود كانت الصفة المحتاجة الى الغير
واجبة لذاتها هف وان كانت ممكنة كان حصول وجودها لماهيتها بالامكان فكان
له امكان آخر ولامكانه امكان آخر ويلزم وجود صفات وموصوفات مترتبة بالطبع
الى غير النهاية هف **البحث الثالث** في ان الممكن كيف يعرض له الوجوب بالغير لما كان
الوجود والعدم بالنسبة الى الماهية متساويان لم يرجح احدهما على الاخر الا لمرجح واذا
وجد المرجح للوجود امتنع ان لا يحصل الوجود والا لبقي ممكنا معه فيحتاج الى مرجح
فلا يكون المرجح مرجحا هف واذا امتنع ان لا يحصل جانب الوجود صار بحيث يجب له
الوجود فالممكن ما لم يجب ترجيح وجوده على عدمه لا يوجد ثم الماهية اذا اخذت بشرط
سبب الوجود كانت واجبة الوجود بهذا الشرط واذا اخذت بشرط سلب الوجود كانت
ممتنعة الوجود بهذا الشرط واذا اخذت من حيث هي هي كانت ممكنة وكذلك اذا اخذت

بشرط الوجود كانت واجبة بهذا الشرط فالممكن له وجوبان احدهما سابق عليه وهو
وجوب الوجود بالسبب والاخر متاخر عنه وهو الضرورة بشرط المحمول واما الامكان
نفسه فهو واجب للماهية الممكنة لانه لو لم يكن واجبا لجاز زواله ولو كان كذلك
لجاز ان ينقلب الشئ من الامكان الذاتى الى الوجوب الذاتى او الامتناع الذاتى
والتالى كاذب فالمقدم مثله **الفصل الخامس فى الحدوث والقدم**
الحدوث قد يكون زمانيا وهو وجود الشئ بعد ان كان معدوما فى زمان ماض
والقدم المقابل له هو دوام الوجوب فى الزمان الماضى وقد يكون ذاتيا وهو
لا استحقاقية الوجود من ذاته ويقابله استحقاقية الوجود من ذاته وكل ممكن فهو
حادث بالمعنى الثانى لان الممكن يستحق من ذاته ان لا يستحق الوجود والعدم من
ذاته فهو حادث حدوثا ذاتيا والحدوث بالمعنى الاول لا يمكن ان يكون علة للحاجة
الى المؤثر لانه عبارة عن مسبوقية وجود الشئ بالعدم التى هى متاخرة عن وجود الشئ
المتاخر عن تاثير الفاعل فيه المتاخر عن علة الحاجة فالحدوث متاخر عن علة
الحاجة فليس علة للحاجة وكذلك تبين انه ليس جزءا ولا شرطا للعلة بل علة
الحاجة الى المؤثر انما هو الامكان فقط وكل ما يحدث حدوثا زمانيا فيسبقه امكان
وجود ومحل يحصل فيه ذلك الامكان ولا نعنى بالامكان ههنا الامكان العايد الى
الماهية لان الامكان العايد الى الماهية ليس له هوية تزيد على الماهية فى الاعيان لما
لان الامكان العايد الى الماهية لو كان حاصلا قبل حصول الماهية لكانت صفة
للماهية منقدمة عليها هف ولان الامكان لو كان حاصلا قبل الوجود لكان
امكان كل شخص مضافا اليه فكانت الامكانات المضافة الى الاشخاص حاصلة
قبل وجودها هنا مح وليس لاحد ان يقول بانه امكان النوع الكلى لان النوع الكلى

ممتنع الوقوع فى الاعيان فلا امكان له بل المراد من الامكان الذى ندعى كونه
سابقا انما هو الامكان القريب اعنى الاستعداد التام الذى يستدعى وجود الشئ
اذ الحادث لا بد وان يتوقف على تغير ما دام والا لدام وجوده وكل ما يوجد من
الممكنات فانه يستند الى سبب واجب الوجود غير متغير الحال فحدوث الحادث
لا بد وان يكون لاستعداد القابل والا لم يترجح وجوده على عدمه فى وقت مخصوص
فكل حادث يسبقه امكان اعنى استعداد وقابل لذلك الامكان وهو الموسوم
بالمادة **الفصل السادس فى التقدم والتاخر** التقدم قد يكون بالزمان كتقدم
الاب على الابن وقد يكون بالطبع كتقدم ما يمتنع الشئ بعدمه ولا يجب بوجوده
مثل تقدم الواحد على الاثنين وقد يكون بالذات كتقدم العلة الكاملة على
معلولها كما يقال يحرك الاصبع فيحرك الخاتم ولا يقال يحرك الخاتم فيحرك الاصبع وقد
يكون بالرتبة وهو الذى يجوز ان ينقلب متقدمه متاخرا بحسب اخذ الاخذ **فمنه**
رتبى وضعى كتقدم الامام على الماموم بالنسبة الى الاخذ من قبل المحراب اما بالنسبة
الى الاخذ من قبل الباب فالاقرب الى الباب اقدم **ومنه** رتبى طبعى وهو كل ترتيب
فى سلسلة بحسب طبايعها لا بحسب الوضع كالعلل والمعلولات والاجناس والانواع
المترتبة فانه اذا اخذ من المعلول انتهت فى الاخير الى العلة الاولى واذا ابتدا فى النزول
وجد الاعلى اول وهكذا فى جنس الاجناس ونوع الانواع وقد يكون بالشرف كتقدم
العالم على الجاهل **الفصل السابع فى العلة والمعلول** وفيه اربعة مباحث
البحث الاول فى تفسير العلة والمعلول العلة قد يقال على ما يجب بوجوده وجود
الشئ وبعدمه عدمه والمعلول المقابل له ما يكون وجوده من شئ آخر ويصير واجب
الوجود بوجوده وواجب العدم بعدمه وقد يقال على ما يمتنع الشئ بعدمه ولا يجب بوجوده

والشيء اذا توقف على مجموع امور يجب بها وجوده يسمى ذلك المجموع علة تامة والعلة
بالمعنى الثاني قد يكون فاعلة وهي التي منها وجود الشيء كالنجار للكرسي وقد يكون
مادية وهي التي عنها الشيء كالخشب للسرير وصورية وهي التي يلزم منها وجود الشيء
كصورة الكرسي فانها اذا وجدت يلزم ان يكون الكرسي موجودا لا بها بل بها
وبغيرها وقد يكون غائية وهي التي لاجلها الشيء وهي مخرج الى الفعل بعد الشيء
وفي الحقيقة الغائية ماهي متخيلة عند الفاعل لا الواقعة في الاعيان والمادية
بالنسبة الى ما عنها الشيء مادية وبالنسبة الى ما فيها علة قابلية **البحث الثاني**
في ان العلة البسيطة من غير تعدد الآلات والقوابل لا يصدر عنها اكثر من
الواحد لان كل ما يقتضى اثنين فهو مركب فينعكس بعكس النقيض ان ما ليس بمركب
فليس بمقتض للاثنين ضرورة وانما قلنا ان كل ما يقتضى اثنين فهو مركب لان كل
ما يقتضى الجيمية والبائية فله اقتضا الجيمية واقتضا البائية واقتضا الجيمية ليس
نفس اقتضا البائية والا لكان تعقل اقتضا الجيمية عين تعقل اقتضا البائية هف
فاقتضا الجيمية واقتضا البائية جهتان مختلفان فاما ان يكون هاتان الجهتان
او احديهما داخلة في ذات المقتضى او لم يكن فان كانتا او احديهما داخلة في ذاته فهو
المركب وان لم يكن كذلك فهما خارجان فالذات مقتضية لهاتين الجهتين فاقتضا
احديهما غير اقتضا الاخر فان كان هاتان الجهتان او احديهما داخلة فهو المركب
وان كانتا خارجتين فاقتضا احديهما غير اقتضا الاخرى فاما ان يكون بتسلسل
الامور الخارجة الى غير النهاية او ينتهى الى ما يكون كل واحدة منهما او احديهما داخلة
والتسلسل مح فينتهى الى ما يكون كل واحدة منهما او احديهما داخل ويلزم التركيب
فكل ما يقتضى اثنين فهو مركب وايضا فان اقتضا الجيمية يصدق عليه لا اقتضا

البائية

البائية بالايجاب المعدول فلو اقتضى الجيمية بالجهة التي اقتضى البائية فجهة اقتضا
البائية هي جهة اقتضا الجيمية وجهة اقتضا الجيمية يستلزم اقتضا الجيمية واقتضا
الجيمية يحمل عليه لا اقتضا البائية فجهة اقتضا البائية يستلزم لا اقتضا البائية فالجهة
الواحدة يستلزم اقتضا البائية ولا اقتضا البائية هف فالجهة التي بها يقتضى الجيمية
غير الجهة التي بها يقتضى البائية فالمجموع المركب من الجهتين مركب فما يقتضى
اثنين فهو مركب **لا يقال** لم قلتم بان تعقل اقتضا البائية الجيمية ليس تعقل اقتضا
البائية وهذا من الجائز ان يكون لاقتضا واحد ويكون ذلك لاقتضا بعد تخصيصه
بانه اقتضا للجيمية مغايرا للاقتضا بعد تخصيصه بانه اقتضا للبائية فلا يكون
اقتضا الجيمية غير اقتضا البائية **لانا نقول** الاقتضا المتخصص بانه اقتضا للجيمية
غير الاقتضا المتخصص بانه اقتضا للبائية فهذان الاقتضاءان المتخصصان جهتان
مختلفان فاما ان يكونا او احدهما داخلا او لا يكون فان كان الاول لزم التركيب
وان كان الثاني عاد الكلام فيه ولزم اما التسلسل والانتها الى ما يوجب التركيب
وهو المطلوب فالبسيط من غير تعدد الآلات والقوابل لا يصدر منه الا الاثر الواحد ويجوز
ان يختلف اثره باختلاف القوابل كالشمس فان شعاعها يوجب الوانا مختلفة باختلاف
القوابل **البحث الثالث** في ان البسيط لا يجوز ان يكون فاعلا وقابلا لان كل ما هو
فاعل للشيء وقابل له فهو المركب فما ليس بمركب فليس بفاعل للشيء وقابل له وانما
قلنا ان كل ما هو فاعل للشيء وقابل له فهو المركب لان الفاعل مفيد والمنفعل مستفيد
الشيء الواحد استحال ان يكون مفيدا ومستفيدا من جهة واحدة ولان كل ما هو فاعل
وقابل ليس تعقل فلذا اقتضا الفعل والقبول واقتضا الفعل غير اقتضا القبول والا
لكان تعقل اقتضا الفعل هو تعقل اقتضا القبول هف فكل ما تعقل الشيء وتقبله

فله جهتا اقتضا وقبول وكل ماله جهتا اقتضا وقبول فهو مركب لان هاتين الجهتين اما
ان يكونا او احديهما داخلة او لا يكون فان كان الاول فهو مركب وان كان الثاني
فهو مقتض لهما وكل ما يقتضي اثنين فهو مركب فكل ما يفعل الشيء ويقبله فهو
مركب فالبسيط ليس يفعل الشيء ويقبله وهو المطلوب لا يقال بان ما ذكرتم منقوض
بالبسايط الممكنة فانها فاعلة للامكان وقابلة له اما كونه فاعلة له فلان الامكان
معلول الماهية الممكنة لان تصور الماهية الممكنة مع تصور الامكان كاف في جزم
الذهن بحصول الامكان لها فالعقل حكم على الماهية بحصول الامكان لها لا بسبب
منفصل فلو كان حاصلا لها في نفس الامر بسبب منفصل لكان حكم العقل عليها
حكما غير مطابق فكان جهلا واما كونها قابلة له فلان الامكان صفة للماهية
قابلة لها لا محالة لانا نقول لا نم ان الماهية الممكنة فاعلة للامكان وانما يلزم ذلك
ان لو كان وجود الامكان في الخارج غير وجود الماهية وقد بينا انهما ليسا
متغايرين في الخارج والعقل قد حكم على الماهية بانها ممكنة ويلزمها الامكان في
العقل ولم يحكم عليها بان وجودها غير وجود الامكان في الخارج فصح ان البسيط
لا يجوز ان يكون فاعلا وقابلا لكن القابل الواحد بالتشخص يجوز ان يختلف الاثار فيه
لاختلاف العلل الفاعلية كالجسم الواحد فانه يتسخن من الحار ويتبرد من البارد ويجوز
ان يكون الفاعل واحدا والقابل واحدا ويختلف الاثر باقتران امور مختلفة تنضم
الى الفاعل او الى القابل كنجار واحد يتخذ من خشب واحد اشياء مختلفة لاختلاف
الارادات والدواعي البحث الرابع في ان المعلول الواحد بالتشخص لا يجوز ان يكون
له علتان مستقلتان لان المعلول واجب الوجود عند وجود العلة المستقلة والا
لبقي ممكنا فيحتاج الى مرجح فلا يكون الموجود علة مستقلة هف واذا كان المعلول

وجب

واجب الوجود لوجود العلة المستقلة امتنع ان يجتمع عليه علتان مستقلتان لانه
لو اجتمع عليه علتان مستقلتان احديهما ج والاخرى ب لكان واجب الوجود
عند ج واذا وجب وجوده لم يكن متوقفا على ب فليس لب مدخل في وجوده فالعلة
المستقلة ليس لها مدخل في وجود المعلول هف واما النوع الواحد فجاز ان
يقع بعض جزئياته بعلة اخرى كالحرارة فان بعض افرادها يوجد بالطبيعة النارية
وبعضها بشعاع الشمس وبعضها بالحركة لا يقال المعلول اما ان يكون ماهيته
علة للحاجة الى هذه العلة المعينة او لم يكن والثاني مح اذ لو لم يكن علة للحاجة
لكان علة للاستغنا عنها ولو كانت علة للاستغنا عنها لما صارت محتاجة اليها
فيكون علة للحاجة اليها فلا يوجد بدونها لانا نقول لا نم انها لو لم يكن علة للحاجة
اليها لكانت علة للاستغنا لجواز ان لا يكون علة للحاجة اليها ولا للاستغنا عنها
بل يكون بعض جزئياتها محتاجا اليها وبعضها غنيا عنها والماهية من حيث هي هي
لا يقتضي لا الحاجة اليها ولا الاستغنا عنها المرصد الثاني فيه خمسة فصول الفصل
الاول في الجوهر والعرض وفيه عشرة مباحث البحث الاول في تعريف الجوهر
والعرض وتقسيمهما الموجود اذا كان حاصلا في شيء ناعتا له فانه يسمى حالا فيه
والمنعوت يسمى محلا له ولا بد وان يكون لاحدهما حاجة الى الاخر والا لكان كل واحد
منهما غنيا عن الاخر ولو كان كذلك لامتنع ان يحل احدهما في الاخر والتالي كاذب
فالمقدم كاذب فاحدهما لا بد وان يكون محتاجا الى الاخر فان كان الحال محتاجا الى
المحل يسمى المحل موضوعا والحال عرضا وان كان المحل محتاجا الى الحال يسمى المحل
هيولى والحال صورة فالعرض والصورة يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو
الحال والموضوع والهيولى يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو المحل فالكون

في المحل اعم من الكون في الموضوع واللاكون في الموضوع اعم من اللاكون في المحل
لان سلب الاخص اعم من سلب الاعم فالجوهر هو الماهية التى اذا وجدت في الاعيان
كانت لا في موضوع وخرج عنه الواجب لذاته اذ ليس له وراء الوجود ماهية ويدخل
فيه الصور الكلية المرتسمة في العقل للجواهر لانها بحالة متى وجدت في الاعيان
كانت لا في موضوع والعرض هو الموجود في الموضوع ثم الجوهر ان كان في محل فهو
الصورة فان لم يكن في محل فان كان محلا للصورة فهو الهيولى وان لم يكن محلا
للصورة فان كان متحيزا فهو الجسم وان لم يكن متحيزا فهو الجوهر المفارق وهو ان كان
متعلقا بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل واما العرض فاما
ان يكون مفهومه مجرد انه شيء ليس بمنقسم واما ان يكون له مفهوم آخر فان كان
الاول فان لم يكن ذات وضع فهو الوحدة وان كان ذات وضع فهو النقطة وان
كان الثانى فلا يخ اما ان يمتنع بيانه لذاته او لا يمتنع فان لم يمتنع فاما ان يكون هيئته
معقولة بالقياس الى الغير او لا يكون فان لم يكن فاما ان يكون قابلا للقسمة والتجزي
وهو الكم او لا يكون وهو الكيف وان كانت ماهيته معقولة بالقياس الى الغير فهو
النسبة وان امتنع بيانه لذاته فهو الحركة **البحث الثانى** في اثبات الهيولى لو كان
الجسم ذا اتصال وهو يقبل الانفصال لكان مركبا من هيولى والصورة لكن المقدم
حق فالتالى حق بيان الشرطية ان القابل للانفصال اما ان يكون هو الاتصال او غيره
لا سبيل الى الاول لان كل ما يقبل الانفصال فهو موجود حال الانفصال ولا شيء من
الاتصال بموجود حال الانفصال فلا شيء من القابل للانفصال باتصال فالقابل موجود
آخر غير الاتصال وليس هو امرا يستلزم الاتصال لهذه الحجة بل هو امر مغاير لهما فالجسم
مركب من الصورة الجسمية ومما يقبل الانفصال ويسمى الهيولى ولما ثبت صحة الشرطية

فلنبين صحة المقدم وهو كون الجسم ذا اتصال يقبل الانفصال اما كونه
ذا اتصال فلانه لو لم يكن ذا اتصال لكان مركبا من اجزاء لا يتجزى ولو كان كذلك فالوسط
بين الجزئين اما ان يكون مانعا من تلاقى الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثانى والا
لكان الطرفان متلاقيين وح لا يكون وسط وترتيب فلا يكون في الوجود امتدادات
وحجاب هف ولا سبيل الى الاول لان الوسط لو كان مانعا من تلاقى الطرفين
لكان ما به تلاقى احدهما غير ما به تلاقى الآخر فينقسم وقد فرضناه غير منقسم هف **لا يقال**
لم قلتم بان ما به تلاقى احدهما اذا كان غير ما به تلاقى الآخر انقسم وهذا لان من الجائز ان
يحل فيه سطحان باحدهما تلاقى اليمين وبالآخر تلاقى اليسار **لانا نقول** اذا كان يمينه
غير يساره فلا يخ اما ان يحل فيه سطحان او لا يحل فان لم يحل كان ما به تلاقى الجزء
الذى على يمينه غير ما به تلاقى الجزء الذى على يساره وان حل فيه سطحان فالذى منه
تلاقى السطح الايمن غير الذى منه تلاقى السطح الايسر فينقسم وقد فرضناه غير منقسم
هف **واما** كونه قابلا للانفصال فلانه لو امتنع عليه الانفصال لما كان شيء من
جزئياته قابلا للانفصال لان الامتناع اذا كان لازما لماهيته استحال ان ينفك
عنه في شيء من جزئياته لكن من الاجسام ما يقبل الانفصال كالماء والهواء **لا يقال**
لم قلتم بان الماء يقبل الانفصال فان من الجائز ان يكون الماء جسما غير متصل بل هو
مؤلف من اجزاء صغار يمتنع الانفصال عليها بحسب طبيعة تلك الاجزاء والذى يتوهم
انفصالا هو تفريق لتلك الاجزاء الصغار **لانا نقول** الجسم المائى اما ان يكون مركبا
من اجزاء صغار يمتنع الانفصال عليها بحسب الطبيعة او لا يكون والاول بح لان
تلك الاجزاء اذا امتنع عليها الانفصال بحسب التشخص كان امتناع الانفصال لا لذاتها
للطبيعة فكان نوع الطبيعة منحصرا في شخصها هف فالجسم المركب من اجزاء لا يمتنع

الانفصال عليها بحسب الطبيعة فهو اما متصل يقبل الانفصال واما مركب من
اجزاء صغار قابلة للانفصال بحسب الطبيعة واياما كان فالجسم المائی يقبل الانفصال
وهو المطلوب **وجه اخر** فی بيان ان الجسم يقبل الانفصال وهو ان الجسم لو امتنع
عليه الانفصال لماهيته لكان نوعه فی شخصه والتالی كاذب فالمقدم كاذب
البحث الثالث فی ان الصورة الجسمية لا توجد مجردة عن الهيولی لوجوه **احدها**
انها لو وجدت لكانت متشخصة فی الوجود بدون الهيولی ولو كان كذلك لكانت
طبيعتها علة للتشخص اذ لا حاصل ثم الا الطبيعة ولو كان كذلك لكان ذلك
التشخص لازما لها فكان نوعها فی شخصها هف **الثانی** انها لو وجدت مجردة فاما
ان يكون متناهية او لا يكون والثانی مح والا لكان امتدادها الی غير النهاية بمقتضی
طبيعتها ولو كان كذلك لامتنع عليها قبول التشكل والاول مح لانها لو كانت متناهية
لكانت متشكلة ولو كان كذلك لكان لها شكل معين ولو كان كذلك لكان
ذلك الشكل بمقتضی طبيعتها ولو كان كذلك لما صار منفكا عنها فلا يعرض
للجسم اشكال مختلفة هف **الثالث** انها لو كانت مجردة فاما ان يقبل الانفصال
او لا يقبل فان لم يقبل كان امتناع قبول الانفصال بمقتضی طبيعتها فوجب ان لا
ينفصل اصلا وان قبلت كانت الصورة وحدها قابلة للانفصال هف **البحث**
الرابع فی ان الهيولی لا توجد مجردة عن الصورة لوجهين **احدها** ان الهيولی لو وجدت
مجردة فاما ان يكون لها وضع معين علی معنی انه يمكن الاشارة اليها بانها ههنا
او هناك او لا يكون والقسمان باطلان فلا يوجد مجردة **اما بطلان** القسم الاول فلانها
لو كانت ذات وضع فان كان وضعها بذاتها كان ما منها الی جهة غير ما منها الی
جهة اخری ولو كان كذلك لكان لها اتصال فان كانت قابلة للانفصال كانت

مركبة

مركبة من الهيولی والصورة لما بينا ان متصل يقبل الانفصال فلا بد وان يكون
له هيولی ويكون لتلك الهيولی هيولی اخری ويلزم التسلسل وان لم يكن قابلة
للانفصال كان امتناع قبول الانفصال لطبيعتها اذ لا حاصل هناك الا الطبيعة
وحدها فوجب ان لا ينفصل وان كان وضعها بسبب محلها كان لها هيولی اخری
ولزم التسلسل **واما بطلان** القسم الثانی فلانها لو لم يكن لها وضع فعند اقتران الصورة
الجسمية بها اما ان يحصل فی حيز معين او لا يحصل والثانی مح لامتناع وجود الجسم
بدون حصوله فی حيز معين والاول مح لان حصوله فی الحيز المعين اما ان يكون
لسبب وضع سابق او لا يكون والثانی مح لانها كانت مجردة قبل الحصول فی ذلك
الحيز والاول مح لان الحصول فی ذلك الحيز يكون بمقتضی الجسمية التی اقترنت
بها فاختصاصه ببعض الاحياز دون البعض مع ان نسبته الی جميع الاحياز نسبة
واحدة ترجيح بلا مرجح والثانی انها لو وجدت مجردة فاما ان يكون قابلة لحصول
صورتين مختلفتين او لا يكون لا سبيل الی الثانی لانها لو لم يكن قابلة لكان امتناع
القبول بمقتضی طبيعتها فوجب ان لا يحصل فيها صورتان ولا سبيل الی الاول
لانها لو قبلت صورتين مختلفتين فاما ان يحل احدهما حيث يحل له اخری او لا
يكون كذلك والاول باطل والا لزم اجتماع الصورتين فی محل واحد هنا مح
والثانی باطل والا لكان للهيولی حيثيات متمايزة فی انفسها وهو مح لان تلك
الحيثيات ان كانت متصلة كانت الهيولی المجردة متصلة فان امتنع عليها قبول
الانفصال كان ذلك بمقتضی طبيعتها فوجب ان لا ينفك عنها وان كانت قابلة
للانفصال كان هنا هيولی اخری هف وان كانت منفصلة كانت الهيولی المجردة
متكثرة فالامتياز ان كان بالماهية او لوازمها كان مشتركا هف وان كان بالفاعل

الخارجي كان اختصاص بعض افرادها به ترجيحا بلا مرجح هف **البحث الخامس**
في كيفية تلازم الهيولى والصورة في الوجود الصورة ليست علة موجدة لوجود
الهيولى والا لكانت متقدمة بالوجود على الهيولى ولا الهيولى علة للصورة والا لكان
لها وجود قبل الصورة وليس ولا واحد منهما غنيا عن الاخر من جميع الوجوه والا
لوجد احدهما قبل الاخر بل الصورة محتاجة الى الهيولى في التشكل والتناهي والهيولى
محتاجة الى الصورة في بقاء الوجود فوجودهما من سبب خارج يوجدهما معا
ويتشكل الصورة بالهيولى ويتقرر بقاء الهيولى بالصورة فلا تقدم لاحدهما
على الاخر في رتبة الوجود ولا غنى لاحدهما عن الاخر على الاطلاق **البحث السادس**
في اثبات الصورة النوعية الجسم لا يوجد الا اذا اقترنت به صورة اخرى منوعة
لان الجسم قد عرض لبعض انواعه قبول الاشكال بسهولة ولبعضها قبولها بعسر
ومتى كان كذلك امتنع وجود الجسم المطلق من غير ان يقترن بها صورة منوعة
لانه لو وجد الجسم المطلق فاما ان يقبل الاشكال او لا يقبلها والثاني باطل والا
لكان امتناع القبول بمقتضى الجسمية ولو كان كذلك لكان ذلك الامتناع
لازما لها والاول ايضا باطل لانه اما ان يقبلها بسهولة او بعسر وايا ما كان فهو من
اقتضاء الجسمية المطلقة فوجب ان لا ينفك عنها والتالي كاذب فالمقدم كاذب

البحث السابع في اثبات تجرد النفس وبيانه من وجوه **احدها** ان الماهيات
الكلية موجودة في النفس ومتى كان كذلك كان النفس مجردة وانما قلنا ان الماهيات
الكلية موجودة في النفس لانها لو لم يكن موجودة فيها لكانت موجودة في الخارج
وهو مح واذا كانت موجودة في النفس فالنفس لا تخ اما ان يكون ذات وضع او لا
يكون لا سبيل الى الاول والا لكان لها وضع ومقدار معين فكانت الماهية

الكلية

الكلية مقترنة بوضع معين ومقدار معين فلا يكون مجردة عن العوارض المعينة
فلا يكون كلية هف فالنفس ليس لها وضع ومقدار وهو المطلوب **الثاني** ان
النفس يعقل البسايط وكل ما يعقل البسايط فهو مجرد فالنفس مجردة وانما قلنا ان
النفس يعقل البسايط لانها يعقل الوحدة والنقطة وهي بسايط ولانها يعقل الماهيات
المركبة وما يعقل المركبات فهو يعقل البسايط المقومة لها فالنفس يعقل البسايط
وانما قلنا ان كل ما يعقل البسايط فهو مجرد لانه لو لم يكن مجردا لكان له وضع ولو
كان له وضع لكان قابلا للقسمة لما ثبت ان كل ما له وضع فهو يقبل القسمة ولو كان
كذلك لكان الحال في احد جانبيه غير الحال في الجانب الاخر ولو كان كذلك لكانت
البسايط الحالة فيه منقسمة هف **الثالث** ان النفس يعقل الوجود المطلق وما يعقل
الوجود المطلق فهو مجرد لانه لو كان له وضع لكان الوجود المطلق منقسما الى
اجزاء مختلفة فان كان كل واحد من اجزائه وجودا كانت الوجودات الخاصة منه مقومة
للوجود فالوجودات الخاصة داخلة في الوجود الكلي العام وان كان بعضها
او كلها عدما لكان العدم مقوما للوجود هف **الرابع** ان النفس لو كانت ذات
وضع لكانت قابلة للقسمة الى غير النهاية والا لوجب انتهاء القسمة الى جزء لا يتجزى هف
ولو كانت قابلة للقسمة الى غير النهاية لكانت للمعقولات اجزاء غير متناهية
فكان كل ماهية معقولة مركبة من اجزاء غير متناهية هف **الخامس** ان
النفس يعقل مضادة السواد والبياض يعقل السواد والبياض معا وكل ما يعقل
السواد والبياض معا فهو مجرد فالنفس مجردة وانما قلنا ان كل ما يعقل السواد والبياض
معا فهو مجرد لانه لو لم يكن مجردا لكان ذا وضع فاما ان يحل السواد فيه حيث يحل
البياض او لا يكون كذلك فان كان الاول كان السواد والبياض حالين في محل

واحد جسمانى هف وان كان الثانى كان محل السواد غير محل البياض فلم يكن المدرك
للسواد مدركا للبياض هف السادس ان النفس الناطقة لو لم يكن مجردة لكانت
حالة فى عضو من اعضاء البدن والا لما كانت مدبرة له ولو كان كذلك لكانت
دايمة التعقل او دايمة اللاتعقل والتالى بقسميه باطل فالمقدم باطل بيان الشرطية
ان الصورة الحالة فى ذلك العضو اما ان يكون كافية فى تعقل ذلك العضو
او لا يكون فان كانت كافية كانت دايمة التعقل لحصول تلك الصورة فى النفس
دايما وان لم يكن كافية فاما ان يحصل فيها صورة اخرى او لا يحصل والاول مح
والا لزم اجتماع الصورتين فى مادة واحدة فيلزم اجتماع المثلين فى محل واحد هف
فتعين ان لا يحصل فيها صورة اخرى فيلزم ان يكون دايمة اللاتعقل واما
فساد التالى بقسميه فظاهر فالنفس ليست حالة فى البدن فهى مجردة البحث
الثامن فى اثبات العقل لو كان الواجب لذاته بسيطا لكان الصادر منه بسيطا
لما ثبت ان البسيط لا يصدر منه الا الواحد لكن المقدم حق فالتالى حق وذلك
الصادر اما ان يكون جوهرا او عرضا والثانى مح والا لكان العرض مقدما فى
الوجود على الجوهر هف فتعين ان يكون جوهرا وذلك الجوهر اما ان يكون
هو الجسم وهو مح لكونه مركبا او الهيولى وهو مح والا لكانت متقدمة على
الصورة فى الوجود او الصورة وهو مح والا لكانت متقدمة على الهيولى فى
الوجود او النفس وهو مح والا لكانت متقدمة على الجسم فكانت مستغنية عنه
فى فعلها هف فالصادر عن الواجب لذاته انما هو العقل وهو المطلوب البحث
التاسع فى ان الجوهر جنس عقلى لا خارجى لان الجوهر لو كان جنسا خارجيا
لكانت الهيولى والصورة والنفس والعقل مركبة تركيبا خارجيا ولو كان كذلك

لكان فيها تركيب قابلى وصورى وهو مح اما فى الهيولى والصورة فلانه
يلزم ان يكون لكل واحد منهما هيولى اخرى ويلزم التسلسل واما فى النفس
والعقل فلانهما لو كانا مركبين من القابل والصورة فاما ان يكون احدهما علة
للاخر او لا يكون والثانى مح والا لكان كل واحد منهما غنيا عن الاخر فى الوجود
ولا حاجة لاحدهما الى الاخر من جهة اخرى لكونهما مجردين فلا يحصل التركيب بينهما هف
والاول مح لان احدهما لو كان علة للاخر فان كانت الصورة علة للمادة لكانت
متقدمة عليها فى الوجود فكانت غنية عنها ولو كان كذلك لاستحال ان يحل فيها
وان كانت المادة علة للصورة كان البسيط فاعلا وقابلا هذا مح والجوهر ليس جنسا
خارجيا بل هو جنس عقلى لان الجوهر ذاتية للهيولى والصورة والجسم والنفس
والعقل فهى جنس لها فى العقل فان قيل لو كان الجوهر جنسا فى العقل فاما ان
يكون جنسا للبسيط او المركب والاول مح لان ما تحت الجنس لا بد وان يكون مركبا
والثانى مح لان المركب لا بد وان يكون تركيبه من البسايط والجوهر لا يكون جنسا
للبسايط فلا يكون الجوهر جنسا ولان الجوهر لو كان جنسا لكان فصول الانواع
الداخلة تحته جواهر لان الفصل المقوم للجوهر لا بد وان يكون جوهرا والجوهر
ليس جنسا لتلك الفصول والا لكان لها فصول اخرى جوهرية ولزم التسلسل
فيلزم تركيب الماهية المعقولة من اجزاء لا نهاية لها هف الجواب قلنا لم قلتم بان
الجوهر اذا لم يكن جنسا البسايط المركبات لا يكون جنسا للاقسام الخمسة التى هى
الهيولى والصورة والجسم والنفس والعقل وبهذا خرج الجواب عن الثانى البحث
العاشر فى ان العرض ليس جنسا لما تحته لانا نتصور المقدار قبل تصور كونه عرضا ولو
كان العرض جنسا لما تحته لكان تصوره مسبوقا بتصوره لان الجنس يجب ان يتقدم

في التصور على النوع والتالي كاذب فالمقدم كاذب فالعرض محمول على اقسام العرض
حملا عرضيا واقسام الاعراض التي هي ما دون الوحدة والنقطة تسعة الكم
والكيف والاضافة والاين ومتى والوضع والملك والفعل والانفعال
اما الكم والكيف فقد مر تعريفهما واما الاضافة فهي حالة يعقل بالقياس الى مثل
تلك الحالة كالابوة والبنوة واما الاين فهو حصول الشيء في مكانه المختص به
كحصول الارض في مكانها واما متى فهو نسبة الشيء الى الزمان كحصول الكسوف
في ساعة كذى واما الوضع فهو الهيئة التي للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى البعض
وبسبب نسبة تلك الاجزاء الى الامور الخارجية كالقيام والقعود واما الملك فهو
حصول الشيء في المحيط ينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم واما الفعل فهو التأثير الشيء
في غيره كالقاطع ما دام يقطع والمسخن ما دام يسخن واما الانفعال فهو الهيئة الحاصلة
للشيء بسبب تأثره عن غيره كالمتسخن ما دام يتسخن والمنقطع ما دام ينقطع وهذه الاقسام
التسعة من الاعراض يجمع مع الجوهر ويسمى بالمقولات العشرة ثم الاضافة والاين
ومتى والوضع والملك والفعل اعراض نسبية مندرجة تحت النسبة والانفعال
هو الحركة فاقسام الاعراض التي هي غير الوحدة والنقطة اربعة الكم والكيف والنسبة
والحركة **الفصل الثاني** في الكم وفيه مباحث **البحث الاول في اقسام** الكم اما ان يكون
بحيث يمكن ان يفرض فيه اجزاء يتلاقى على حد مشترك او لا يكون والاول هو الكم
المتصل والثاني هو الكم المنفصل والمتصل اما ان يكون قار الذات وهو المقدار او لا
يكون وهو الزمان والمقدار ان كان مجرد طول فقط فهو الخط فان كان طولا وعرضا
فقط فهو السطح وان كان طولا وعرضا وعمقا فهو الجسم التعليمي اما المنفصل
فقد ثبت وجوده باثبات العدد واما المقدار فالبرهان على اثباته ان الجسم ١٦١

الصغير يساوي الكثير في الجسمية ويخالفه في المقدار وما به الاشتراك غير ما به
الامتياز فالمقدار زائد على الجسمية اما عرضيته فلان المقادير يتوارد على موضوع
واحد بعينه كالشمعة التي يتوارد عليها المقادير المختلفة وما يتوارد على موضوع
بعينه فهو عرض فالمقادير عرض واما اثبات السطح والخط فلان الاجسام متماسة
بالسطوح والسطوح بالخطوط وما به التماس لا بد وان يكون موجودا واما
عرضيتهما فلان السطح عارض للجسم التعليمي الذي هو في الموضوع والسطح
موجود في الموضوع والخط عارض للسطح الموجود في الموضوع والخط موجود
في الموضوع والخطوط ايضا متماسة بالنقطة فالنقطة موجودة في الموضوع فهي
عرض وهي شيء ذو وضع لا جزء له وهذه الامور الثلثة وهي السطح والخط والنقطة
لا يتميز وجودها في الوضع لان السطح لو تميز في الوضع لكان ما منه تلاقي جهة
الجسم غير ما منه تلاقي الجهة الاخرى فينقسم في العمق والخط لو كان له تميز في
الوضع لكان ما منه الجهة اليمين غير ما منه الجهة اليسار فينقسم في العرض
والنقطة لو تميزت في الوضع لكان ما منها الى جهة غير ما منها الى الاخرى فينقسم
واما اثبات الزمان فلان الحادث اذا حدث بعد ان لم يكن كان عدمه قبل وجوده
قبلية لا يجامع معه اذا حدث بعد حادث آخر كان للاول قبلية لا يجامع الثاني
ومتى كان كذلك كان في الوجود قبليات واجبة التجدد وليست هي نفس عدم
الشيء فان عدمه قبل وعدمه بعد يشتركان في مفهوم العدم ويفترقان في
القبلية والبعدية فالقبليات امور زائدة على نفس عدم الشيء ولها مقدار لان
قبلا قد يكون ابعد من قبل واقرب من قبل فيقبل الزيادة والنقصان فهذه
القبليات والمقدار متجدد فهي مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي الحركة

فهذه القبليات مقدار للحركة وكل حركة فهي قابلة للقسمة والا لكانت المسافة التي
تقع عليها تلك الحركة غير قابلة للقسمة هف فهذا المقدار قابل للقسمة فهو متصل
غير قار الذات وهو الزمان وطرفه الآن وعروض الآن للزمان كعروض النقط
للخط البحث الثاني في ان الابعاد يجب ان يكون متناهية لانها لو كانت غير
متناهية لكان في الوجود اوضاع وحيثيات مترتبة الى غير النهاية والتالي
كاذب فالمقدم كاذب اما الشرطية فبينة بذاتها واما كذب التالي فبالتطبيق
الذي مر في ابطال التسلسل ولانه لا يخ اما ان يصدق ان بين كل حيثيتين
موجودتين بعدا متناهيا او لا يصدق ولا سبيل الى الثاني لانه لو لم يصدق ان
بين كل حيثيتين موجودتين بعدا متناهيا لصدق نقيضه وهو قولنا ليس بين
كل حيثيتين موجودتين بعدا متناهيا ويلزمه صدق قولنا ان بين حيثيتين
موجودتين بعدا غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين هف فتعين
القسم الاول وهو ان بين كل حيثيتين موجودتين بعدا متناهيا واذا كان كذلك
لم يكن في الوجود حيثيات مترتبة الى غير النهاية فالابعاد متناهية فان قيل لو كانت
الابعاد متناهية فاما ان يمكن مد اليد وراء النهاية او لا يمكن فان امكن فهناك
فضاء لا محالة وان لم يمكن فهناك جسم مانع من المد واياما كان فالابعاد ليست
متناهية وقد فرضنا متناهية هف وجه اخرى في بيان عدم النهاية ان الجسم
ماهية لا يمنع نفس مفهومها من وقوع الشركة فيه فيمكن وقوع جزئياته الى غير
النهاية بحسب ماهيته فيمكن وجود الابعاد الى غير النهاية الجواب اما الاول
قلنا لم قلتم اذا لم يمكن مد اليد كان هناك جسم مانع منه لجواز ان يكون الامتناع
بسبب عدم الحيز واما الثاني قلنا لم قلتم بانه اذا امكن وجود جزئيات الجسم

الى غير النهاية بحسب الماهية امكن وجود الابعاد الى غير النهاية لجواز ان يكون
جزئياته ممكنة الى غير النهاية بحسب الماهية ويمتنع اجتماعها في الوجود بسبب ان
المادة لا يقبل وجود اجسام مترتبة الى غير النهاية البحث الثالث في ان الابعاد
لا يوجد مفارقة عن المادة لوجوه احدها لو وجدت الابعاد مفارقة عن المادة
لكانت غنية عن المادة ولو كان كذلك لكان استغناؤها عن المادة بمقتضى
طبيعتها اذ لا موجود ثم الا الطبيعة ولو كان كذلك لما حلت في المادة لان الغني
بذاته عن الشيء لا يصير محتاجا اليه واذا لم يصر محتاجا اليه لا يحل فيه لا يقال لم قلتم بان
الغني عن الشيء لا يصير محتاجا اليه وهذا ينتقض بالحيوان والناطق والحيوان غني
عن الناطق بذاته والا لما وجد بدونه ومع هذا صار محتاجا اليه لانا نقول المراد
من الغني عن الشيء بذاته هو ان يكون طبيعته مقتضية للاستغناء وما هذا شانه
يلزمه الاستغناء واللازم لطبيعة الشيء يستحيل انفكاكه عنه بسبب عارض من
العوارض واما الحيوان والناطق قلنا لا نم ان الحيوان غني عن الناطق بذاته على
ما ذكرنا من التفسير فان الطبيعة الحيوانية لا يقتضي الاستغناء عن الناطق
ولا الحاجة اليه بل يقتضي الحاجة الى فصل من الفصول فاذا اقتضت الفصلية
وجود الحيوانية عرض لها الاستغناء عن الناطق لكن لا لمقتضى طبيعتها فلا
جرم لا يلزمها ذلك الاستغناء واذا اقتضت الناطقية وجودها عرض لها الحاجة
الى الناطق فكل واحد من الغنى والحاجة ليس لمقتضى الطبيعة بل بسبب
من خارج فجاز انفكاكه بعارض الثاني لو وجدت الابعاد مجردة فاما ان يكون
متناهية او لا يكون والثاني مح لان كل بعد يجب ان يكون متناهيا والاول
مح لانها لو كانت متناهية لكانت متشكلة ولو كان كذلك لكان ذلك

الشكل المقتضى طبيعتها ولوكان كذلك لكانت الابعاد كلها على شكل واحد لاشتراكها
فى الطبيعة والتالى كاذب فالمقدم كاذب **الثالث** لووجدت الابعاد مجردة فاما
ان يقبل الانفصال ولايقبل والاول لح والا لكان امتناع القبول لمقتضى
طبيعتها فوجب ان لاينفك عنها لان ما يمتنع بحسب الطبيعة استحال ان يعرض
بسبب منفصل والثانى ايضا لح والا لكانت قابلة للانفصال وكل ما يقبل
الانفصال فلابد وان يكون له هيولى والابعاد مجردة حالة فى الهيولى هف
البحث الرابع فى ان الكميات لاضد لها لان المتصلات القارة وهى المقدار
والسطح والخط مجتمعة ولاشئ من الاضداد كذلك والزمان والمقادير لايتواردان
على موضوع واحد وان موضوع المقادير الجسم وموضوع الزمان الحركة وكل
ضدين فانه يمكن تواردهما على موضوع واحد فالزمان لايضاد المقادير
واما المنفصلات فالنوع الاول منها موجود فى الاكثر ولاشئ من الضدين
كذلك والفرد هو العدم المقابل للزوج فليسا وجوديين وكل ضدين فلابد
وان يكونا موجودين فليس الفرد والزوج بضدين والمنفصلات لايضاد
المتصلات لاجتماعهما والاقلية والاكثرية فى المنفصل ليس بينهما غاية الخلاف
فالاقلية والاكثرية ليسا بضدين وكذا الاصغرية والاكبرية فى المقدار **الفصل الثالث**
فى الكيف وانواعه اربعة لان الكيفية اما ان يكون مختصة بالكمية كالزوجية
والتربيع اولايكون وهى لاتخ اما ان يكون محسوسة اولايكون والتى لايكون محسوسة
اما ان يكون استعدادا نحو اللاانفعال كالصلابة ويسمى قوة او نحو الانفعال
كاللين ويسمى لاقوة اولايكون كذلك وهى الكيفية النفسانية كالكتابة والصحة
وغير ذلك **النوع الاول** الكيفيات المختصة بالكميات كالزوجية والتربيع والاستقامة

والانحناء والخط المستقيم هو الذى يكون النقط المفروضة عليه فى سمت واحد
ولايكون بعضها ارفع من بعض والسطح المستقيم هو الذى يكون الخطوط المفروضة
فيه فى سطح واحد ولايكون بعضها ارفع وبعضها اخفض واذا اردنا خطا
مستقيما توهمنا نقطتين يمر بهما سطحان متقاطعان فان الفصل المشترك بينهما
يكون خطا مستقيما ضرورة ان اوضاع النقط المفروضة عليه فى سمت واحد
حتى لو اثبت طرفاه وادير على نفسه بالتوهم لم يتغير وضعه واذا اردنا اثبات
الدائرة توهمنا ثبات احد طرفى الخط وادارة طرفه الاخر الى ان يعود الى وضعه
فيحدث شكل يحيط به خط واحد فى داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة
منها الى المحيط متساوية وهو الدائرة وتلك النقطة يقال لها مركز الدائرة واذا اخذنا
نصف دائرة واثبتنا قطرها وهو الخط المار بمركز الدائرة من المحيط الى المحيط وادرناها
بالتوهم الى ان عادت الى وضعها الاول حدث شكل يحيط به سطح واحد فى داخله
نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط متساوية وذلك الشكل هو الكرة
والكرة اذا توهمنا ادارتها مع ثبات قطر من اقطارها كان ذلك القطر محورا وطرفاه
قطبا الكرة والدائرة التى يتوهم قاطعة للكرة بحيث يمر على المركز ويقطع المحور بنصفين
يقال لها المنطقة واذا توهمنا خطين مستقيمين متناهيين يقوم احدهما على الاخر
بلاميل وتوهمنا خطا واصلا بين طرفيهما حتى حدث مثلث قايم الزاوية وتوهمنا
ثبات احد الضلعين المحيطين بالقايمة مع ادارة المثلث الى ان يعود الى وضعه الاول
حدث شكل يحيط به دائرة وسطح مستدير يبقع من الدائرة ويكون الخطوط التى
يفرض عليه خارجة من محيط الدائرة ينتهى الى نقطة وهو المخروط **النوع الثانى**
الكيفيات المحسوسة وهى ان كانت راسخة يسمى انفعالية كصفرة الذهب وحلاوة

العسل وان كانت غير راسخة يسمى انفعالات كحمرة الخجل وصفرة الوجل والكيفيات
المحسوسة خمس اقسام ملموسات ومبصرات ومسموعات ومذوقات و
مشمومات اما الملموسات فمثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة
والكثافة واللزوجة والهشاشة والبلة والانتفاع والثقل والخفة اما الحرارة والبرودة
فهما من اظهر الكيفيات المحسوسة وتصورهما حاصل بالبديهة واما الرطوبة
فهى الكيفية التى بها يسهل قبول الاشكال الغريبة وتركها واليبوسة هى الكيفية التى
بها يصعب قبول الاشكال الغريبة وتركها واما اللطافة فهى رقة القوام والكثافة
غلظة واما اللزوجة فهى الكيفية التى بها يصير الشيئ بحيث يمكن ان يتشكل
باى شكل اريد ولكن تعسر تفرقة بل يمتد متصلا والهشاشة هى الكيفية التى
باعتبارها يصير الشيئ بحيث يصعب تشكله باى شكل اريد ويسهل تفريقه واما
البلة فهى الرطوبة التى تحصل للجسم لا من طبيعة نوعه بل بسبب التصاقه بجسم
رطب والانتفاع هو الرطوبة التى تحصل للشيئ بسبب غوصه فى جسم رطب
واما الثقل فهو الكيفية التى بها يتحرك الجسم الى جهة السفل والخفة هى الكيفية
التى بها يتحرك الجسم الى جهة العلو واما المبصرات فهى الالوان والاضواء اما الالوان
فالسواد والبياض هما الطرفان اللذان فى غاية التباعد وبينهما متوسطات كالحمرة
والصفرة والخضرة والنيلية وامثال ذلك واما الضوء فهو كيفية محسوسة تنبسط على
الاجسام من غير ان يقال لها انها لون وهى قد يحصل للشيئ لذاته ويقال له الضوء
الذاتى كما للشمس وقد يحصل له من غيره كالضوء المنبسط على الارض من مقابلة
الشمس ويقال له الضوء الاول والذى يحصل للمواضع المضيئة بسبب مقابلة
الشمس هو الضوء الثانى ويسمى الظل وهو قابل للاشتداد والتنقص وطرفاه

اللذان

اللذان فى غاية التباعد النور والظلمة وهى عبارة عن عدم الضوء عما من شانه
ان يضيئ واما المسموعات فهى الاصوات والحروف اما الصوت فغنى عن
التعريف واما الحرف فهو هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر فى الثقل
والحدة تميزا فى المسموعات واما المذوقات فهى الطعوم التسعة التى هى المرارة
والحرافة والملوحة والعفوصة والحموضة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة
واما المشمومات فهى الروايح مثل الطيب والنتن النوع الثالث القوة واللاقوة
وهى الاستعداد الشديد اما نحو الانفعال كالممراضية واللين ويسمى وهنا او
نحو اللاانفعال كالمصحاحية والصلابة ويسمى قوة النوع الرابع الكيفية النفسانية وهى
ان كانت غير راسخة يسمى حالا وان كانت راسخة يسمى ملكة مثل العلم والكتابة
والصحة والمرض والالم واللذة والفرح والغم والغضب والحلم وامثال ذلك والكيفية
الواحدة قد تكون حالة ثم يصير ملكة كالكتابة والصحة والامتياز بين الحال والملكة
بالعوارض المفارقة لا بالفصول الفصل الرابع فى النسبة وهى اما متكررة واما
غير متكررة اما المتكررة فهى الاضافة كالابوة والبنوة ويقال لها المضاف الحقيقى
وقد يقال لفظة المضاف على معروض الاضافة وعلى المجموع المركب من معروضها
ومن الاضافة ويقال له المضاف المشهورى والاضافة قد تعرض للجوهر وللاعراض اما
للجوهر فكالاب والابن واما للكم فكالصغير والكبير والطويل والقصير والقليل
والكثير واما للكيف فكالاحر والابرد واما للمضاف فكالاقرب والابعد واما
للاين فكالاعلى والاسفل واما المتى فكالاقدم والاحدث واما للوضع فكالاشد
انتصابا وانحناء واما للملك فكالاكسى والاعرى واما للفعل فكالاقطع والاصرم
واما للانفعال فكالاشد تسخنا وتبيضا ثم ان الاضافة تابعة لمعروضها فان كانت

الى

معروضاتها متضادة فالاضافات العارضة لها متضادة والا فلا واختلاف
الاضافة بالجنس والنوع والتشخص بحسب اختلاف المعروضات اما النسبة التى
هى غير مكررة فهى الاين ومتى والوضع والملك والفعل والانفعال النسبية
لا يتميز وجودها عن وجود معروضاتها فى الاعيان والا لكانت حالة فى محالها
فعرض لها اضافة الحلول وكان لاضافتها حلول آخر ويلزم منه وجود صفات موصوفات
مترتبة بالطبع الى غير النهاية **الفصل الخامس فى الحركة** وهى هيئة يمتنع
ثباتها لذاتها ووجودها معلوم بالضرورة وفيها مباحث **البحث الاول** فى اقسام
الحركة قد يكون واحدة بالجنس كالصاعدة والهابطة وقد يكون واحدة بالنوع
كالصاعدة والصاعدة قد يكون واحدة بالتشخص وهى انما يتحقق بوحدة الموضوع
والمسافة والزمان اما وحدة الموضوع فلاستحالة قيام العرض الواحد بمحلين واما
وحدة الزمان فلاستحالة اعادة المعدوم بعينه واما وحدة المسافة فان المسافة
اذا تعددت لزم تعدد الحركة والحركة قد يكون فى الاين كالنقلة وقد يكون فى
الكم كالنمو والذبول فى النبات والتخلخل والتكاثف فى الماء عند الجمود والذوبان
وقد يكون فى الوضع كالكرة اذا تحركت على نفسها فانه يتغير وضع اجزائها مع انها
لا ينتقل عن مكانها وقد يكون فى الكيف كالتسود والتبيض والتسخن والتبرد
ويسمى استحالة وقد يكون الحركة بالذات وهى التى يعرض للشئ لا بواسطة الحركة
فى غيره كحركة الجالس فى السفينة والسبب المحرك للجسم لا يجوز ان يكون نفس
الجسمية والا لكان كل جسم متحركا فهو امر زائد على الجسمية ولا يخ اما ان يكون
جسما من خارج او لا يكون فان لم يكن جسما من خارج فاما ان يكون له شعور
او لا يكون فان لم يكن له شعور فهى الحركة الطبيعية وان كان له شعور فهى الحركة

الارادية

الارادية وان كان جسما من خارج فهى الحركة القسرية والتقابل بين الحركة والسكون
تقابل بالعدم والملكة لان المراد من السكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك **البحث
الثانى** فى ان بين كل حركتين مستقيمتين لابد وان يكون زمان يسكن فيه الجسم لان
الميل الموصل الى المنتهى موجود حالة الوصول لانه علة للوصول والعلة لابد من
وجودها عند وجود المعلول وهذا الميل انى الوجود اذ لو كان زمانيا لكان حال الكون
منقسما فما دام الجسم فى احد قسميه لا يكون واصلا بل يكون وصوله فى الجزء الثانى فلا
يكون الوصول وصولا هف والميل المقتضى لصيرورته غير موصل ايضا انى
الوجود فاما ان يوجد المثلان فى آن واحد ولا يوجد لا سبيل الى الاول والا
لوجد الميل الى الشئ والميل عنه فى حالة واحدة هف فالميلان لا يوجدان معا
فاما ان يكون بينهما زمان او لا يكون لا سبيل الى الثانى والا لزم تتالى الآنات هف
فتعين ان يكون بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم وهو المطلوب **لا يقال** لو وجب
السكون بين الحركتين لزم سكون الرحى النازلة من الهواء على تقدير ملاقاتها
للخردلة الصاعدة والتالى باطل فالسكون بين الحركتين باطل **لانا نقول** لا نم ان
السكون على هذا التقدير باطل وذلك لان ملاقاة الخردلة للرحى النازلة لزم
لان الهواء يجب ان يتموج بحركة الرحى فيجب سكون الخردلة قبل الملاقاة ورجوعها
الى تحت فيكون الملاقاة محالا ولزوم المحال على تقدير محال لا يكون باطلا **البحث
الثالث** فى اثبات حركة مستديرة غير منقطعة لو كان الزمان غير منقطع لكان
فى الوجود حركة غير منقطعة والمقدم حق فالتالى حق بيان الشرطية ان الحركة
الحافظة للزمان اما ان يكون مستقيمة او مستديرة ولا اول لان الحركة المستقيمة
لو كانت حافظة للزمان فاما ان يذهب الى غير النهاية او لا يذهب لا جائز ان يذهب

الى غير النهاية والا لكان فى الوجود بعد غير متناه هف ولا جايزان لا يذهب لانها
لو لم يذهب الى غير النهاية لزم انقطاع الزمان فلا يكون حافظة للزمان وانما قلنا
انه يلزم انقطاع الزمان لان المتحرك بالاستقامة لو لم يذهب الى غير النهاية فان لم
لزم سكونه فى المنتهى ويلزم منه انقطاع الزمان وان عاد يلزم ان يتخلل بين حركتيه
المستقيمين زمان يسكن فيه الجسم فينقطع الزمان فالحركة الحافظة للزمان لابد وان
يكون مستديرة فعلم ان الزمان لو كان غير منقطع لكان فى الوجود حركة غير منقطعة
واما حقية المقدم فلان الزمان لو كان منقطعا لكان له مبدأ او منتهى والقسمان
باطلان اما الاول فلانه لو كان له مبدأ لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يجامع
معه والقبلية التى لا يجامع الشئ هى الزمانية فيكون قبل كل الزمان زمان هف
واما الثانى فلانه لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا يجامع معه
والبعدية التى لا يجامع الشئ هى الزمانية فبعد كل الزمان زمان هف فالزمان
غير منقطع فلابد من حركة مستديرة غير منقطعة وهو المطلوب **فان قيل** ما ذكر
باطل من وجوه **احدها** لو كان فى الوجود حركة غير منقطعة لكانت الحركات الماضية
الى اليوم جملة والى الامس جملة فيحصل جملتان مترتبتان ترتيب تقدم وتاخر فيطبق
جزأ الاول من الجملة الثانية على الجزء الاول من الجملة الاولى والثانى على الثانى والثالث
على الثالث وهلم جرا فاما ان ينطابقا على هذا النسق الى غير النهاية او ينقطع الجملة
الثانية والاول مح والا لكان الزايد مثل الناقص فالجملة الثانية ينقطع فيكون متناهية
والاولى زادت عليها بمرتبة واحدة فيكون متناهية الثانى لو كانت حركة دايمة لكانت
الحركة اليومية موقوفة على انقضاء ما لا نهاية له وانقضاء ما لا نهاية له مح والموقوف
على المحال مح فوجود الحركة اليومية مح فعلم انه لو كانت حركة دايمة لكان وجود الحركة

اليومية مح فالتالى كاذب والمقدم كاذب **الثالث** لو كانت الحركة ازلية لكانت
غير مسبوقة بالغير لان الازل يقتضى اللامسبوقية بالغير لكن الحركة يقتضى
المسبوقية بالغير لكونها انتقالا من حالة الى حالة فيلزم الجمع بين المسبوقية بالغير
واللامسبوقية بالغير وهو مح **الجواب** اما الاول قلنا لا نم ان الحركة الماضية لها
الى اليوم جملة وانما يكون لها جملة ان لو اجتمع اجزاؤها فى الوجود ولم يجتمع اجزاؤها
فى الوجود فلا يكون لها جملة موجودة فضلا من ان يكون لها ترتيب تقدم وتاخر
واما الثانى قلنا لا نم ان الحركة لو كانت ازلية لكانت الحركة اليومية موقوفة على انتفاء
ما لا نهاية له بل يسبقها حركات لا نهاية لها ولم قلتم بان ذلك مح بل هو عين النزاع
واما الثالث قلنا لا نم ان الحركة لو كانت ازلية يلزم الجمع بين المسبوقية بالغير واللامسبوقية
بالغير وهذا لان معنى كون الحركة ازلية ان قبل كل حركة حركة لا الى اول والحركة الموجودة
فى الخارج يقتضى المسبوقية بالغير فلا يكون الجمع بينهما محالا **المرصد الثالث**
فيه ثلثة فصول **الفصل الاول فى النهاية واللانهاية** قد يقال اللانهاية بطريق
السلب وهو ان يسلب عن الشئ الامر الذى لاجله يصح ان يقال انه متناه كما يقال
الواجب لذاته لا نهاية له وقد يقال بطريق العدول وهو ان يكون ذلك الامر صالحا
للشئ ولكن النهاية لا يكون حاصلة له لكونه بحيث اذا اخذت منه اى قدر شئت
وجدت شيئا خارجا عنه من غير حاجة الى العود كما يقال العدد غير متناه وقد يقال
على الشئ الذى لا طرف له بالفعل كما يقال الخط المحيط بالدايرة لا نهاية له وكل ما له
ترتيب فى الطبع كالعلل والمعلولات او فى الوضع كالابعاد استحال وجوده بغير
نهاية على ما مر تقريره وما ليس لذلك اما لان اجزاءه غير مجتمعة فى الوجود كالحركات
او لانها مجتمعة لكن لا ترتيب لها بالطبع ولا فى الوضع كالنفوس البشرية فلا يستحيل

وجودها بغير نهاية والذى يقال لان كل عدد فهو محتمل للزيادة والنقصان وكل ما
كان كذلك فهو متناه ضعيف لان معنى قول القايل كل عدد محتمل للزيادة
والنقصان انه حصل فى الزايد مالم يحصل فى الناقص ولا نم ان كل ما هو قابل
للزيادة والنقصان على هذا التفسير فهو متناه واعلم انه اذا قيل للحوادث الماضية
ان مجموعها غير متناه فاما ان يكون ذلك على طريق السلب او على طريق العدول
اما السلب فهو ان يقال جملة الحوادث الماضية ليس لها عدد متناه واما العدول
وهو ان يقال جملة الحوادث الماضية امر له عدد غير متناه والاول حق لا خفا فيه
والثانى باطل لان موضوع المحمول الثبوتى يجب ان يكون ثبوتيا ومجموع الحركات
الماضية غير موجودة فى الخارج فى شئ من الاحوال ولا فى الذهن لانه لا يقوى
على استحضار ما لا نهاية له بالفعل واما اذا قيل ان مجموع الحوادث الماضية
غير متناهية على معنى انه لا يستحضر الوهم مما معنى عددا الا ويمكنه استحضار
غيره من غير حاجة الى التكرار فهو حق فاذا قيل فى الحوادث المستقبلة انها
متناهية فان كان المراد هو النهاية بالفعل فهو حق لانها ابدا متناهية بحسب
النهاية الحاصلة بالفعل لان طرفها الذى يلينا حاصل بالفعل وان كان المراد منه
انها متناهية بالنهاية التى تحصل بالقوة فهو حق ايضا لان لها نهايات بالقوة
فان طرفها الذى يلى لمن يحدث بعد اليوم حاصل بالقوة وان كان المراد
انها متناهية بالنهاية التى لا نهاية بعدها فهو باطل لاستحالة ان يحصل لها طرف
بحيث لا يكون لها بعد ذلك طرف آخر **الفصل الثانى فى القوة والفعل** والمراد
من القوة مبدا التغير فى آخر وهى اما ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان
لها شعور فهى القوة الارادية وان لم يكن لها شعور فاما ان يفعل فعلا واحدا او

افعالا مختلفة فان فعلت فعلا واحدا يسمى طبيعة ويحد بانها مبدا قريب لحركات
ما هى فيه وسكناته بالذات وان فعلت افعالا مختلفة يسمى القوة النباتية وكل
جسم يصدر عنه اثر لا بالقسر فهو عن قوة موجودة فيه لانه لا يخ اما ان يكون بسبب
الجسمية او بسبب امر زايد على الجسمية والاول باطل والا لكان ذلك الاثر مشتركا
بين الاجسام كلها فتعين ان يكون بسبب امر زايد وذلك الامر اما ان يكون موجودا
فى الجسم او لا يكون فان لم يكن موجودا فى الجسم فاما ان يختص الجسم بالاجل استحق
قبول ذلك الاثر من ذلك المفارق او لا يختص ولا سبيل الى الثانى والا لكان
تخصيصه بذلك الاثر تخصيصا بلا مخصص وهو مح فتعين ان يكون صدور ذلك
الاثر عن ذلك الجسم اما لاجل قوة موجودة فيه او لاجل استحقاق يختص بذلك
الجسم وهو المراد من قولنا كل جسم يصدر عنه فعل فهو عن قوة موجودة فيه والقوة
الجسمانية لا يؤثر الا بمشاركة الوضع اى القوة الجسمانية لا يظهر منها اثر الا فى محلها
او فيما يجاوز محلها او فيما يجاور ذلك المجاور وتاثيرها فيما اذا كان اقرب واسبق مما
كان ابعد لان الجسمية بطبعها يقتضى ان يكون تاثير القوة الحالة فيها بمشاركة الوضع
لان تاثير القوة الجسمانية بمشاركة الوضع دايم او اكثرى ولو لم يكن الجسمية فى
طبعها ما يقتضى ذلك لما كان دايما ولا اكثريا لكن التالى باطل فالمقدم باطل
فالجسمانيات لا تاثير لها الا بمشاركة الوضع ومن هنا تبين ان القوة الجسمانية
لا يوجد هيولى جسم آخر والا لكانت الهيولى ذات وضع قبل وجودها والتالى
كاذب فالمقدم كاذب ونقول ايضا ان القوة الجسمانية لا يقوى على تحريكات
غير متناهية لان القوة الجسمانية منقسمة بانقسام محلها ولا شئ من القوى
المنقسمة بانقسام محلها يقوى على تحريكات غير متناهية والا لكان بعض

القوى المنقسمة بانقسام محلها يقوى على تحريكات غير متناهية وهو محال لانها
اما ان يكون قسرية او لا يكون اما الثانى فلان نصفها اما ان يقوى الى تحريك
الجسم الى غير النهاية من مبدأ مفروض او لا يقوى فان قويت كان كل تلك
القوة يقوى على الزيادة على غير المتناهى من ذلك المبدأ فيلزم امكان الزيادة
على غير المتناهى من ذلك المبداء فيلزم امكان الزيادة على غير المتناهى فى الجهة
التى بها صار ذلك المجموع غير متناه هف وان لم يقو كانت تلك القوة قوة على تحريكات
متناهية فيكون الكل قوة على تحريكات متناهية لان انضمام المتناهى الى المتناهى
لا يوجب اللاتناهى واما الاول فلان القوة القسرية لو قويت على تحريك الجسم الى غير
النهاية من مبدأ [والنصف الآخر ايضا يكون قوة على تحريكات غير متناهية م] قويت على تحريك نصف ذلك الجسم الى غير النهاية كانت
القوة على تحريك الكل مثل القوة على تحريك النصف فيكون التحريك مع العايق كالتحريك
لا مع العايق هف وان قويت على الزايد يلزم امكان الزيادة على غير المتناهى من تلك
الجهة هف وان قويت على الاقل كان التحريك لا مع العايق اقل من التحريك مع
العايق هف فالقوة الجسمانية لا يقوى على تحريك الجسم الى غير النهاية وهو المطلوب
ومن هذا تبين بان مبدأ الحركة الدايمة لا يجوز ان يكون قوة جسمانية لان القوة
التى هى مبدأ الحركات الدايمة يقوى على تحريكات غير متناهية ولا شيء من القوى
الجسمانية كذلك فمبدأ الحركة الدايمة ليس قوة جسمانية بل قوى مجردة عن المادة م

الفصل الثالث فى العقل والمعقول وفيه سبعة مباحث البحث الاول

فى حقيقة التعقل وهو عبارة عن حضور ماهية الشيء مجردة عن اللواحق المادية والعاقل
قد تعقل غيره فيكون العاقل مغايرا للمعقول وقد يعقل ذاته لتعقل النفس ذاتها
المخصوصة فيكون العاقل نفس المعقول على معنى ان الذى عرض له انه عاقل فقد عرض له

انه معقول لا يقال بان النفس اذا عقل ذاتها فانه يحصل عندها صورة كلية
وهى مغايرة لذاتها المخصوصة فيكون العاقل مغايرا للمعقول لانا نقول لا نم بان
النفس اذا عقل ذاتها المخصوصة من حيث هى مخصوصة حضرت عندها صورة
كلية وانما يحصل عندها صورة كلية اذا عقل ماهية النفس اما اذا عقلت ذاتها
بخصوصها لا يحصل عندها صورة اخرى لاستحالة اجتماع المثلين لا يقال بان
التعقل عبارة عن حضور ماهية مجردة مغايرة للعاقل والنفس لم يحصل عندها
صورة مغايرة لذاتها المخصوصة فلا يكون عاقلة لها لانا نقول لا نم ان التعقل
عبارة عن حضور ماهية مجردة مغايرة بل هو عبارة عن حضور ماهية مجردة وهذا
اعم من حضور ماهية مجردة مغايرة ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم
ثم المعقول اذا كان مغايرا للعاقل يسمى ذلك تعقلا حضوريا والعاقل ربما تعقل
شيئا له تفاصيل ويغفل عنها فاذا سئل عن ذلك حضر عنده حالة بسيطة هى
مبداء تفاصيل ذلك المعلوم كمن يعلم مسئلة ثم غفل عنها وسئل عن ذلك فانه
يحضر جوابها فى الذهن فقد حدث له فى ذلك الوقت علم بالفعل بنفس ذلك الجواب
ومثل هذا العلم يسمى تعقلا اقتداريا والعلم الانطباعى اذا كان حاصلا قبل وجود
الشيء يسمى ذلك علما فعليا كما اذا تصورنا صورة بيانية ثم اوجدناها فى الخارج واذا
كان حاصلا بعد وجود الشيء كما اذا راينا انسانا ثم تصورنا صورة الانسانية
يسمى ذلك علما انفعاليا البحث الثانى فى كيفية التعقلات النفسانية النفس
الانسانية فى مبدأ الفطرة خالية عن الصور العقلية لكنها قابلة لها اذ لو امتنع
عليها التعقل لما صارت قابلة لان الممتنع بالذات لا ينقلب ممكنا ولا يكون
حصول تلك الصور من ذاتها لانها بسيط والبسيط لا يكون فاعلا وقابلا لخصوص

تلك التعقلات بسبب مفارق لكن حصولها موقوف على حصول الشرايط وارتفاع
الموانع اذ الشرايط لوكانت حاصلة والموانع مرتفعة لكانت التعقلات حاصلة
فى مبداء الخلقة وفساد التالى يدل على فساد المقدم والشرايط التى يتوقف عليها
حصول تلك التصورات ثم انها قد يكون بحيث يقتضى تصورا شين منهما حكم الذهن
بنسبة احدهما الى الآخر نفيا واثباتا كما اذا تصورنا ماهيتين متباينتين لمجرد تصورهما
يقتضى حكم الذهن بان احديهما ليست هى الاخرى وكما اذا تصورنا الكل والجزؤ
ووصف الاعظمية فان مجرد حضورها فى الذهن يقتضى الجزم بان الكل اعظم من
الجزؤ وقد لا يكون كذلك بل يتوقف الحكم اما على المشاهدة كالحسيات او التجربة
كالمجربات والحدسيات والتواتر كالمتواترات او النظر كالنظريات والنفس التى يمتاز
عن ساير النفوس لسرعة الانتقال من الضروريات الى النظريات بحيث لا يعرضها
الغلط يقال لها القوة القدسية **البحث الثالث** فى ان الذهنية عرضها
صور الاعراض فلا شك فى كونها عارفا لانها موجودة فى الموضوع فى الذهن والخارج
واما صور الجواهر فهى اعراض فى الحال لانها موجودة فى الموضوع وجوهر لانها لو وجدت
فى الاعيان كانت لا فى موضوع **لا يقال** بان الصور العقلية للجواهر جواهر ولا شئ
من الجوهر يصدق عليه انه عرض فى شئ من الاحوال فالصور العقلية لا يصدق
عليها انها اعراض **لانا نقول** لا نم انه لا شئ من الجواهر يصدق عليه انه عرض فى
شئ من الاحوال وهذا لان الجوهر هو الذى اذا وجد فى الاعيان كان لا فى
موضوع وكون الشئ لا فى موضوع بهذا الشرط لا ينافى كونه فى موضوع بدون
هذا الشرط **البحث الرابع** فى ان العلوم النظرية هل يتوقف على الفكر او لا ان كان
المراد من الفكر العلوم المترتبة الموجبة للعلم النظرى استحال حصوله بدونه

لان المحمول اذا كان ثابتا للموضوع بواسطة فلو اثبته الذهن بلا واسطة كان الذهن
حكما غير مطابق للموجود فيكون جهلا وان اريد به الحركات التخيلية لم يمتنع حصوله
بدونه لان النظريات لابد من انتهائها الى العلوم الضرورية وهى موجبة لذواتها
للعلم النظرى وهو فى ذاته غنى عن الفكر فلم يكن العلم النظرى موقوفا على
الفكر **البحث الخامس** فى امكان اجتماع التعقلات **اما** التصورات فلانه
لو لم يصح اجتماعها لما امكن التصديق فالتالى كاذب فالمقدم كاذب **واما**
التصديقات فلانه لو امتنع اجتماعها لما حصل فى الذهن الا مقدمة واحدة
ولو كان كذلك لما حصلت النتيجة اصلا لان المقدمة الواحدة لا يكفى فى الانتاج
وفساد التالى يدل على فساد المقدم **البحث السادس** فى ان العلم يجب تغيره
عند تغير المعلوم لان العلم مطابق للمعلوم وما يطابق الشئ لا يطابق ما يخالفه
والا لكان مخالفا لنفسه ثم ان الطبايع الكلية لما امتنع تغيرها عما هى عليه
لا جرم استحال تغير العلم بها **واما** الشخصيات فلما صح تطرق التغير اليها لاجرم
وجب تغير العلم بها عند تغيرها **البحث السابع** فى ان المجردات هل يجب ان
يقارنها صور المعقولات ام لا احتج من اثبت ذلك بان كل مجرد يمكن بالامكان
العام ان يعقل وما يمكن ان يعقل يمكن ان يقارنه صور المعقولات فى العقل
وما يمكن ان يقارنه صور المعقولات فى العقل يمكن ان يقارنه صور المعقولات
وهذا الامكان اما ان يكون من لوازم الماهية او لا يكون والثانى مح والا لزم
انقلاب الشئ من الامكان الى الامتناع هف فهذا الامكان من لوازم الماهية
فالماهية اذا كانت موجودة فى الخارج مجردة من المادة فامكن ان يقارنها
صور المعقولات وما يمكن للمجردات فهو واجب والا لبقى موقوفا على الاستعداد

الى

المادة فيكون المجرد عن المادة بالكلية متعلقا بالمادة هف وهضف لانا نقول
لا نم ان كل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات فى العقل يمكن ان يقارنه صور
المعقولات وهذا لان مقارنة صور المعقولات للشيء فى العقل مقارنة
الحالين فى المحل ومقارنة الشيء للشيء مقارنة الحال للمحل وهما نوعان مختلفان
ولا يلزم من امكان حصول احد النوعين للشيء امكان حصول النوع الآخر له
فلا يلزم من امكان مقارنة المعقولات للشيء فى العقل امكان مقارنة المعقولات
له فلا يصح ما ذكرتموه من ان المجردات يجب ان يقارنها صور المعقولات بل كل
مجرد يجب ان يكون عاقلا لذاته لان هويته المجردة حاضرة له غير غائبة عنه فيكون
عالما بذاته لا محالة **واما** مقارنة الصور فيختلف باختلاف ماهيات المجردات
فان كانت قابلة للانطباع يحصل لها مقارنة الصور والا فلا وينبغى ان يعلم ان
المجردات يمتنع ان ينطبع فيها الصور الجسمانية الجزئية لان كل ما يحصل فيه
الصور الجسمانية الجزئية يرتسم فيه الصغير والكبير وما يرتسم فيه الكبير غير ما يرتسم
فيه الصغير فينقسم ولا شيء من المجرد كذلك فلا شيء من المجرد يرتسم فيه الصغير
والكبير فلا ينطبع فيه الصور الجسمانية الجزئية **المرصد الرابع** فيه ستة فصول
الفصل الاول فى ان الواجب لذاته واحد لا غير لو كان فى الوجود موجودان
واجبا الوجود لذاتهما لكانا مشتركين فى الماهية ومتمايزين بالخصوصية والتالى
كاذب فالمقدم كاذب **اما** الشرطية فلانه لو كان فى الوجود موجودان واجبا
الوجود لكانا مشتركين فى الوجود الواجبى المحض الذى هو حقيقة واجب الوجود
ولو كان كذلك لكانا متمايزين بالخصوصية لاستحالة حصول الاثنينية بدون الامتياز
واما كذب التالى فلوجوه **احدها** ان كل واحد منهما على الخصوص يكون مركبا

بما به الاشتراك وما به الامتياز وكل مركب فهو مفتقر الى جزئه الذى غيره والمفتقر
الى الغير ممكن لذاته وكل واحد منهما ممكن لذاته فلا يكون فى الوجود موجود
معين هو واجب الوجود لذاته هف **الثانى** ان ما به الامتياز اما ان يكون معللا
بالوجود الواجبى المحض او بغيره والاول مح اذ لو كان معللا به لكان لازما لذاته
فيكون مشتركا بينهما فيكون ما به الامتياز مشتركا هف والثانى مح والا لكان الواجب
لذاته محتاجا فى تقرر هويته الى غيره هف **الثالث** ان ما به الامتياز اما ان يكون
فصلا او عرضيا مفارقا فان كان فصلا والفصل علة لتقرر الهوية المحضة فيكون
الوجود المحض الذى هو الواجب لذاته معللا بعلة هف وان كان عرضيا مفارقا
والمفارق لا يكون من اقتضاء الماهية والا لكان لازما فيكون عروضه بسبب منفصل
فالواجب لذاته محتاج فى تشخصه الى سبب منفصل هف **الرابع** ان ما به الاشتراك
اما ان يكون علة لما به الامتياز او بالعكس او لا يكون احدهما علة للآخر والاول مح والا
لكان لازما والثانى مح والا لكان الواجب لذاته معللا والثالث مح والا لكان
ما به الامتياز معللا بسبب منفصل ونسبة ذلك السبب الى احدهما كنسبته الى
الآخر فتخصيص احدهما بالمميز دون الآخر يكون تخصيصا بلا مخصص **الخامس**
ان الماهية المختلفة الاشخاص يجب ان يكون تشخصها بالمادة فالواجب لذاته
لا تعلق له بالمادة فلا يكون مختلف الاشخاص **الفصل الثانى فى التنزيه والتقديس**
الواجب لذاته ليس بجوهر لان الجوهر هو الماهية التى اذا وجدت فى الاعيان
كانت لا فى موضوع والواجب لذاته ليس ذا ماهية فليس بجوهر وليس بعرض ايضا
لان العرض هو الموجود فى الموضوع والواجب لذاته لا يحصل فى الموضوع لاستغنائه
عنه فليس بعرض وليس داخلا تحت جنس والا لكان مركبا من الجنس والفصل

وكل مركب ممكن فالواجب ممكن هف فالواجب لا جنس له ولا فصل له ولا ضد له اذ لا موضوع له ولا ند له اذ لا مثل له ولا يتقرر في ذاته صفة والا لكان قابلا لتلك الصفة وفاعلا لها اما بواسطة او بغير واسطة فيكون البسيط فاعلا وقابلا هف فالصفات التي يمكن اتصافه بها هي الاضافات التي لا يتقرر لها في ذاته كالمبدائية والمبدعية فان الاضافات المحضة لا يوجب تقرر هوية في ذات الشيء كاليمين واليسار فانهما لا يوجبان تقرر صفة في ذات الشيء حتى لو تبدل اليمين باليسار لا يلزم منه تغير الذات التي لها تلك الاضافة ويصح عليه الصفات السلبية كالفردية والاحدية والقدوسية وغير ذلك

الفصل الثالث في ان الواجب لذاته عالم بذاته وبساير الموجودات اما علمه بذاته فلان هويته المجردة حاضرة له غير غايبة عنه فيكون عالما بذاته علما حضوريا واما علمه بالاشياء فليس انطباعيا بل هو اقتداري اما انه ليس بانطباعي فلما بينا ان الواجب لذاته لا يتقرر في ذاته صفة واما انه اقتداري فلان العلم الاقتداري هو حضور شيء بسيط يكون مبدا التفاصيل المعلومات والواجب لذاته قد حضر عنده صورة ذاته التي هي مبدا لتفاصيل الموجودات فهو عالم بساير الموجودات علما اقتداريا وكما يعلم الموجودات بهذا العلم يعلم النسب التي لبعضها الى البعض بهذا العلم وليس عنده احكام قابلة للتغير بحسب تغير الموجودات كالحكم بوجود الكسوف في ساعة كذا دون ساعة لاستحالة التغير في احكامه بل ذاته مبدا للنسبة الواقعة بين الامور الكلية الموصوفة بالعوارض الكلية بحيث لا يتطرق اليها التغير والاختلاف ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء وقدرته نفس علمه الذي هو نفس ذاته وكذا حيوته والواجب لذاته عالم لا بعلم زايد وقادر لا بقدرة زايدة وحي لا بحيوة زايدة وجميع اسمائه راجعة الى صفاته الاضافية

والسلبية وهو واحد في نفسه

الفصل الرابع في ان الواجب لذاته يتوسط بينه وبين العالم الجسماني عقول متكثرة لان حركات الاجرام السماوية ارادية ومتى كان كذلك كان في الوجود عقول متكثرة ونفوس مجردة محركة للسماويات وانما قلنا ان حركات الاجرام السماوية ارادية لانها لو لم يكن ارادية لكانت اما قسرية او طبيعية والاول مح والا لكانت على موافقة القاسر ولو كان كذلك لما عرض لها اختلاف في الجهة وفي السرعة والبطوء والتالي كاذب فالمقدم كاذب والثاني ايضا مح والا لكانت الطبيعة متوجهة بالعود الى ما فارقته بالطبع هف فحركات الافلاك ارادية ومتى كان كذلك لزم وجود العقول والنفوس لانها لا تخ اما ان يكون لارادة امر تخييلي او عقلي والاول مح لان الحركة التي يكون مبدائها امرا تخييليا استحال بقاؤها على نظام مضبوط على مرور الدهور الطويلة فحركاتها لارادة امر عقلي فالمحركات السماوية لها تصور عقلي وما له تصور عقلي فهو مجرد عن المادة فالمحركات مجردة عن المادة فالمحركات السماوية ذوات نفوس مجردة ولها قوة اخرى جسمانية مدركة للحركة الجزئية لان التصور الكلي لا يصير مبدا الفعل جزئي لكونه تخصيصا بلا مخصص فلها قوتان مجردة وجسمانية والمطلوب من حركاتها اما ان يكون امرا ممكن الحصول ولا يكون والثاني مح والا لكانت الارادة العقلية متوجهة الى طلب امر ممتنع الحصول هف فحركاتها لمطلوب ممكن الحصول ولا يتصور مطلوب عقلي ممكن الحصول للشيء الا على احد الوجهين احدهما ان يكون المطلوب ذات الشيء كالعلم الذي يطلبه المتعلم والثاني ان يكون المطلوب هو التشبه بذات كاملة كالتشبه بالعلم فالمطلوب من الحركات السماوية احد هذين المطلوبين والاول باطل والا لما بقي متحركا

فقد حصل المطلوب والتالى كاذب فالمقدم كاذب فح كانها للتشبيه بالكامل
فلانخ اما ان يكون المشتبه به ذاتا واحدة او ذواتا متكثرة و لاول فح والا لتوافقت
الحركات فى الجهة والسرعة والبطوء هف فالمشتبه به ذوات متكثرة لها كمالات
دايمة وليست هى جسمانية فهى عقلية فلكل متحرك سماوى عقلى يتشبه به وهو المطلوب

الفصل الخامس فى كيفية اسناد الموجودات الى المبدأ الواجب لذاته المتحركات
السماوية اما ان يكون مستندة الى قوة جسمانية او لا يكون و لاول فح لان الجسم
لا يوجد قوة جسمانية فهى مستندة الى المجرد ولانخ اما ان يكون واجب الوجود
او لا يكون و لاول فح لان الواجب لذاته لا يصدر منه الا العقل المحض فمبداء
المتحركات السماوية جوهر مجرد فلانخ اما ان يكون نفسا او عقلا لا جايز ان يكون
نفسا لان النفس يتاخر وجوده عن وجود الجسم فلا يكون مبداء له فمبدأ المتحركات
السماوية لابد وان يكون عقلا ولانخ اما ان يكون كلها عن عقل واحد او لا
يكون و لاول باطل لان مبدأ الكل لو كان عقلا واحدا لكان اختصاص
بعض الاجرام بان يتشبه به تشبيها مخصوصا دون غيره من التشبيهات ترجيحا
بلا مرجح فمبدأ كل متحرك سماوى عقل عليحدة واذا ثبت هذا فنقول العقل الذى
هو مبدأ المتحرك لاول من السماويات كثرة لان معلوله متكثر الذات لتركبه عن
الهيولى والصورة والنفس المحركة وتلك الكثرة اما لو تركب بحسب ذاته المخصوصة
الخارجية او بحسب ماله من التعقلات و لاول باطل لان ذاته الخارجية بسيطة
لا يتميز وجود جنسها عن وجود فصلها ولا وجود امكانها من وجود ذاتها بل هو
شيء واحد لا تركيب فيه فتعين ان يكون تلك الكثرة بحسب تعقله فتعقل
ماهيته وتعقل وجوده الواجب بالغير وامكانه الذى له لذاته وتعقل جنسه

وفصله

وفصله فيكون باحد هذه الاعتبارات مبدأ الجوهر عقلى يصير مبدأ المتحرك
آخر سماوى وباعتبار آخر يصير مبدأ الهيولى المتحرك لاول وباعتبار آخر مبدأ
لصورة وباعتبار رابع مبدأ النفسه المحركة له بالشوق اليه وهكذا الى ان ينتهى
الى العقل الذى يلزم منه هيولى عالم الكون والفساد وصورتها قواها وبعد ذلك
يتكثر فيض العقول معاونة الحركات السماوية الموجبة لاختلاف الاستعداد باختلاف
الاوضاع **لا يقال** بان العقل بسيط فلا يكون قابلا للتعقلات وفاعلا لها **لانا
نقول** لا نم انه فاعل لها بل هو قابل وتلك التعقلات يكون فايضة من مبدأ
الموجد له فان مبدأه كما يصدر منه وجوده فذلك يفيض عليه تلك الصور بشرط
وجوده فلا يكون هو فاعلا وقابلا **الفصل السادس** فى ان الواجب لذاته
لا يتعطل عن الجود بل يدوم فيضه بدوام ذاته وبيانه ان يقول لو كان الواجب
لذاته علة تامة فى وجود معلوله لاول لكان المعلول لاول دايم الوجود بدوام ذاته
والمقدم حق اما الشرطية فلوجوب وجود المعلول بوجود العلة التامة واما حقية
المقدم فلان ذاته لو لم يكن علة تامة لوجود معلوله لاول لكان المعلول لاول
موقوفا على امر مغاير لذاته ولو كان كذلك لما وجد منه المعلول الاول لاستحالة
وجود امر مغاير لذاته قبل وجود معلوله لاول وقد وجد منه المعلول لاول فالواجب
لذاته علة تامة فى وجود المعلول لاول ثم المعلول لاول متشابه الحال ولا وابدا
فيجب بدوام ما يصدر منه ويلزم من ذلك دوام ساير العقول ويلزم من ذلك دوام
هيولات لاجسام الصادرة منها ويلزم من دوام هيولات تلك لاجسام دوام الصور
المقومة للهيولى اما بشخصها او بنوعها وكل ما حدث بعد ان لم يكن فلابد وان
يكون موقوفا على شرط حادث والا لدام وجوده بدوام علته التامة وذلك الحادث

ايضا يتوقف على شرط آخر حادث ويستند كل حادث الى حادث لا الى اول
وتلك الحوادث لا يجتمع فى الوجود لاستحالة اجتماع امور مترتبة بالطبع الى
غير النهاية والحادث قد يكون له علتان علة فى الحدوث وعلة فى الثبات كالبناء
فان علة حدوثه الفاعل وعلة ثباته يبوسة العنصر فالحادث وان كان علة
حدوثه مركبة من العلة الدايمة ومن الحادث الذى هو شرط لحدوثه لكن علة
ثباته انما هو العلة الدايمة بشرط ان لا يعرض للمادة استعداد ما يضاد ذلك الحادث
ثم الحركات المختلفة يؤدى احوالها الى ان يعرض للمادة استعداد امر مضاد لذلك
الحادث فينتفى شرط ثبات ذلك الحادث متقدم المرصد الخامس فيه خمسة
فصول الفصل الاول فى ان النفس الناطقة لا وجود لها قبل البدن لو كانت النفس
موجودة قبل التعلق بالبدن فلا تخ اما ان يكون متحدة قبل البدن او متكثرة
والتالى بقسميه باطل فالمقدم باطل اما بطلان القسم الاول فلانها لو كانت متحدة
فاما ان يبقى بعينها متحدة بعد التعلق بالبدن او لا يبقى فان بقيت متحدة كانت
نفس زيد بعينها نفس عمرو وكل ما يعلم زيد بعينه يعلمه عمرو وهو معلوم البطلان
بالضرورة وان لم يبق متحدة كانت قابلة للانقسام والتجزية وكل ما يقبل الانقسام
والتجزية فهو ذو وضع فالنفس ذات وضع هف واما بطلان القسم الثانى فلانها
لو كانت متكثرة لكانت مشتركة فى القوة العقلية التى هى قوة بسيطة ومتمايزة
بعوارض مختلفة فما به الاختلاف اما ان يكون محلا او حالا او لا محلا ولا
حالا والاول والثانى مح والا لكانت القوة العقلية حالة فى المادة فكان المجرد مركبا من
المادة والصورة هف والثالث مح لان الحال ان كان لازما لم يكن مميزا وان كان
مفارقا كان عروضه بسبب القابل ولا قابل للنفس الا البدن فالنفس بدون البدن

متعلقة بالبدن هف والثالث مح لان ما ليس محلا ولا حالا فنسبته الى جميع النفوس
نسبة واحدة فلو خصص بعض الافراد بعرض دون غيره كان ترجيحا بلا مرجح
وتخصيصا بلا مخصص هف ولما ثبت ان النفس يستحيل وجودها بدون البدن
فوجودها متوقف على وجود البدن والابدان كلها حادثة فالنفس حادثة
الفصل الثانى فى بقاء النفس بعد البدن لا شىء من النفس بمركب وكل ما
يقبل العدم فهو مركب فلا شىء من النفس قابل للعدم اما الصغرى فقد بيناها
فيما تقدم واما الكبرى فلان كل ما يقبل العدم ففيه شىء ينعدم بالفعل
وشىء يقبل العدم لان المنعدم بالفعل غير القابل للعدم لان القابل للعدم
موجود حالة العدم والمنعدم بالفعل غير موجود حالة العدم فالمنعدم بالفعل
غير القابل للعدم وكل ما فيه شىء ينعدم وشىء يقبل العدم فهو مركب وكل ما
يقبل العدم فهو مركب فان قيل النفس لا تخ اما ان يتوقف وجودها على وجود
البدن او لا يتوقف لا سبيل الى الثانى لانها لو لم يكن متوقفة على وجود البدن
لكانت موجودة قبل وجود البدن هف فتعين ان يكون وجودها موقوفا على
وجود البدن واذا كان كذلك لزم من عدم البدن عدمها قلنا لم قلتم ان وجودها
اذا كان موقوفا على وجود البدن يلزم من عدم البدن عدمها وانما يلزم ان لو كان
دوام وجودها موقوفا على البدن وانما يكون دوام وجودها موقوفا على البدن
ان لو كانت العلة التامة لحدوثها هى العلة التامة لبقائها ولم لا يجوز ان يكون البدن
شرطا فى ترجيح وجودها على عدمها ويكون الفاعلية علة تامة فى بقائها ويكون البدن
بمنزلة الآلة التى هى شرط فى ابتداء الوجود وليست شرطا فى الدوام الفصل الثالث
فى ابطال التناسخ النفس بعد خراب البدن لا يجوز ان يتعلق ببدن آخر لان حصول

البدن اما ان يتم به العلة التامة لوجود النفس او لا يتم والثاني محال والا لكان حدوث
النفس بعد تمام البدن متوقفا على حدوث امر زايد وراء البدن ولو كان كذلك
لما وجب وجودها بوجود البدن في الجملة وقد وجب وجودها بوجود البدن
في الجملة لما بينا انه لا وجود لها بدون الابدان واذا تم بالبدن وجود العلة التامة
وجب حدوث النفس من المبدأ المفارق واذا كان كذلك امتنع ان يتعلق به نفس اخرى
على سبيل التناسخ والا لكان للبدن الواحد نفسان مستقلتان بالتقويم هف
فان قيل الامتياز بين النفوس بعد فساد الابدان اما ان يكون بالماهية
ولوازمها لاشتراكها في الماهية واللوازم ولا جايز ان يكون بالعوارض المفارقة
لان العوارض المفارقة لا بد وان يكون بسبب القابل فالنفس بعد فساد البدن
لها قابل والقابل لها هو البدن فالنفس بعد فساد البدن متعلقة ببدن آخر
وهو المطلوب قلنا لا نم ان العوارض المفارقة اذا كانت بسبب القابل يلزم ان
يكون متعلقة ببدن آخر ولم لا يجوز ان يكون اختلافها بالعوارض المختلفة
التي عرض لها بسبب التعلق بهذا البدن وهي العلوم الحاصلة لها والهيئات
المترسخة فيها وتلك العلوم والهيئات لا يزول عنها بعد البدن بعضها عن
البعض بسبب تلك العوارض ولا حاجة الى التعلق ببدن آخر **الفصل الرابع**
في الاحوال العجيبة التي تعرض للنفس حالة التعلق بالبدن وفيه ثلث مباحث **البحث
الاول** في الصور التي يراها النائمون الانسان له قوة يجتمع فيها صور المحسوسات
لانه يحكم على هذا الحلو بانه هو الابيض ولو لم يكن لها قوة يجتمع فيها هذان المحسوسان
لاستحال هذا الحكم لاستحالة الحكم بدون حضور المحكوم عليه والمحكوم به ويسمى
هذه القوة بالحس المشترك وينطبع فيها صور المحسوسات بطريقين احدهما ان الحواس

الظاهرة التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس ياخذ صور المحسوسات ويوديها
الى الحس المشترك والثاني ان في الدماغ قوة متخيلة من شانها تركيب الصور وتفصيلها
وهي التي تركب راسين على بدن انسان حتى يحصل تصور انسان ذي راسين وتفصل
راس الانسان عن بدنه حتى يحصل تصور انسان عديم الراس وهذه القوة اذا ركبت
صورة من الصور وردت على الحس المشترك يصير مشاهدة بحسب مشاهدة الصور
الخارجية لان الصور التي في الخارج لم يكن مشاهدة لكونها خارجية بل لكونها منطبعة
في الحس المشترك فتلك الصور التي ركبتها اذا وردت على الحس المشترك صارت مشاهدة
واذا ثبت هذا فنقول الصور التي يراها النائمون اما ان يكون موجودة في الخارج
او لا يكون والاول باطل والا لرآها كل من كان سليم الحس وحيث لم يرها دل على انها
من تركيب القوة المتخيلة وهذه القوة لو خليت وطبعها لصدر منها هذا الفعل دايما وانما
لا يصدر منها هذا الفعل دايما لامرين **احدهما** اشتغال الحس المشترك بالصور الواردة
عليه من خارج **والثاني** تسليط النفس الناطقة عليها بالضبط فاذا زال المانعان او
احدهما صدر منها هذا الفعل والمانع الاول يزول بالنوم فان الحواس اذا انعطلت
بالنوم بقي الحس المشترك خاليا عن الصور الواردة عليه من الخارج والمانع الثاني يزول
بسبب المرض فان النفس في حالة المرض يكون مشغولة بجهته فيتسلط المتخيلة على تركيب
الصور وينطبع تلك الصور في الحس المشترك فيصير مشاهدة والمنامات منها ما يكون
كاذبا ومنها ما يكون صادقا **اما** الكاذبة فسببها امور **احدها** ان في الدماغ قوة
يحفظ فيها صور المحسوسات بعد الغيبوبة ويقال لها الخيال فاذا ادرك الحس المشترك
صور المحسوسات وبقيت في الخيال فعند النوم يرد على الحس المشترك فيصير مشاهدة
وثانيها ان المتخيلة اذا القت صورة انطبعت في الخيال فعند النوم يرد على الحس المشترك

فيصير مشاهدة **وثالثها** ان مزاج الدماغ اذا تغير لزم تغير افعال القوة المتخيلة
بحسب تلك التغيرات فمن مال مزاجه الى الحرارة يرى النيران ومن مال مزاجه
الى السوداء يرى صورا سوداء هايلة وعلى هذا القياس **واما الصادقة** فسببها
ان النفس الناطقة من شانها الاتصال بالعقول المجردة والنفوس السماوية
اتصالا عقليا وانما يمنعها عن ذلك استغراقها في تدبير البدن فاذا حصل
لها ادنى فراغ من ذلك اتصلت بطبعها بالمجردات التي ارتسمت فيها صور
الجزئيات على نحو كلي فينطبع فيها من الصور الحاصلة لها ما يناسب تلك النفس
من احوالها واحوال ما يقرب منها ثم ان المتخيلة التي من شانها المحاكاة تحاكي
تلك المعاني الكلية المنطبعة في النفس بصور جزئية ثم ينطبع تلك الصور في الحس
المشترك فيصير مشاهدة **البحث الثاني في الوحي والالهام** النفس الناطقة
اذا كانت قوية بحيث لم يكن اشتغالها بالبدن مانعا من الاتصال بالمبادي
القدسية وكانت المتخيلة قوية بحيث يقوى على استخلاص الحس المشترك عن
الحواس الظاهرة اتصلت حالة اليقظة بالعقول المجردة والنفوس السماوية
وحصل لها ادراك المغيبات على وجه كلي ثم المتخيلة يحاكيها بصور جزئية مناسبة
لها وينزل الى الحس المشترك فيصير مشاهدة محسوسة وقد يعرض لبعضهم ان
يسمع كلاما منظوما او يشاهد منظرا بهيا يخاطبه بكلام منظوم فيما يتعلق باحواله
واحوال ما يقرب منه **واما** النفس التي ليست لها هذه القوة فيستعين حالة
اليقظة بما يدهش الحس ويحير الخيال كما يفعل بعض الناس ممن يضعف عقله في
ايهام الجن **البحث الثالث في المعجزات والكرامات** النفس الناطقة قد يكون
تصوراتها سببا للتغيرات العنصرية فان تصور الوقوع على جذع موضوع

على فضاء يوجب الازلاق وتصور المرض يحدث المرض وتصور الصحة الصحة
واذا كان كذلك كانت الهيولى العنصرية مطيعة لمجرد التصورات النفسانية الا
ان تاثيرها في اغلب الامر يقتصر على البدن لحدوثها معه وعشقها اياه بالطبع فاذا
حدثت نفس قوية يكون نسبتها الى هيولى عالم الكون والفساد كنسبة نفوسنا
الى البدن كان مجرد تصوراتها موجبا للتغيرات العنصرية فيصدر منها امور عجيبة
خارقة للعادات وصاحب هذا النفس ان كان خيرا رشيدا واستعمل تلك القوة
في الخير ازدادت قوته الى ان يبلغ الامد الاقصى فهو ذو معجزة من الانبياء او ذو كرامة
من الاولياء وان كان شريرا واستعملت تلك القوة في الشر فهو الساحر الخبيث
وينكسر قوته بسبب ذلك الشر **الفصل الخامس** في احوال النفس بعد المفارقة
اعلم اولا ان اللذة عبارة عن وصول الكمال وادراكه من حيث هو كمال واحترزنا
بالادراك عن المحسوسات حالة الاستقرار كالصحة وبقولنا من حيث هو كمال عن
المريض والممتلي والالم عبارة عن وصول الافة وادراكها من حيث هي افة واحترزنا
بقولنا من حيث هي افة عن السكران وعمن سقطت قواه عند الموت وكمال النفس
الناطقة بادراك الموجودات بان يحصل لها ما ينال من الحق الاول وهو انه واجب
الوجود لذاته بري عن النقايص منبع لفيضان الوجود ثم ادراك ما بعده من
الموجودات وهي العقول المجردة والاجرام السماوية والعنصرية حتى يصير بحيث يجتمع
فيها جميع الموجودات الخارجية جمعا عقليا على الترتيب الذي لها وافتها امران **احدهما**
ان يتبرهن لها ان من شانها ادراك الحقايق بكسب المجهول من المعلوم فيعرض لها
شوق الى ذلك الكمال ثم يتمكن فيها هيئات مضادة لذلك الكمال وهو الجهل المركب
اعني عدم اعتقاد الحق مع اعتقاد نقيضه **والثاني** استغراقها في الهيئات

البدنية والعلايق الجسمانية والنفس حالة التعلق بالبدن لا يحصل لها اللذة والالم
لاستغراقها فى تدبير البدن فلا يدرك الكمال من حيث هو كمال ولا الآفة من حيث
هى آفة فاذا فارقت البدن وكان لها اعتقادات حقة برهانية وكانت طاهرة عن
الهيئات البدنية الردية ادرك الكمال من حيث هو كمال فيحصل لها لذة قوية وسعادة
عظيمة وان كان لها اعتقادات حقة برهانية لكن فيها هيئات بدنية ردية فاذا فارقت
ادركت تلك الهيئات من حيث هى آفة ويعرض لها الغفلة عن الكمال من حيث هو كمال
فيتالم بادراك تلك الهيئات الما عظيما لكن هذا الالم ليس بسبب امر لازم بل بسبب
عارض مفارق فيزول مع ترك تلك الافعال التى كانت يبقى تلك الهيئات بمدة
تكررها ويحصل لها الشعور بالكمال من حيث هو كمال ويحصل لها اللذة الدائمة
وليس لاحد ان يقول بان النفس اذا فارقت البدن فقد فارقت عالم الحركات والتغيرات
وليس هناك امور حادثة ولا ينتفى الالم بنائه فلا يتخلص النفس عن العذاب لانا نقول
لا نم انه ليس هناك امور حادثة وهذا لان عالم النفوس فيه تجددات وتغيرات نفسانية
واتصالات عقلية للنفوس فاذا اتصلت النفس بالنفوس الكاملة على وجه عقلى
يصير بسبب ذلك مستعدة لقبول الانوار العقلية الموجبة لزوال تلك الهيئات الردية
فيزول الالم وان كان لها اعتقادات منافية للحق فاذا فارقت ابدانها ادركتها من
حيث هى منافية ووقعت فى الالم الدايم والعذاب المؤبد الذى لا خلاص عنه وان لم يكن
لها اعتقادات حقة ولا باطلة فاما ان يكون طاهرة عن الهيئات الردية او لا يكون
فان كانت طاهرة فاذا فارقت ابدانها حصل لها الخلاص عن الالم وليس لها سبب
الاتصال بمحل السعادة العظمى فتعين طهارتها على ان يتعلق بجرم سماوى يكون
موضوعا لتخيلاتها ويحصل لها نوع من الراحة ويصير ذلك سبب لاستعدادها للعلوم

البرهانية ويتصل آخر الامر بمحل السعادة وان لم يكن طاهرة عن الهيئات الردية تالم
بها الما عظيما وليس لها ما يعينها على الاتصال بالاجرام السماوية ولكن لها اعتقادات
حقة يعينها على زوال الهيئات الردية فيبقى فى الالم الدايم والعذاب المؤبد هذا
كله فى النفوس الناطقة واما نفوس ساير الحيوانات فلم يتبين انها مجردة او جسمانية
وليس فى القوة البشرية ادراك ماهيتها على التحقيق **المرصد الثانى عشر**
فيه ثلثة فصول نذكر فيها طرايق المليين فى اثبات الصانع وصفاته **الفصل**
الاول فى طريقتهم فى اثبات الصانع احتجوا على ذلك بان العالم الجسمانى
حادث وكل حادث فله محدث فالعالم له محدث اما الصغرى فلوجوه **احدها**
ان العالم ممكن وكل ممكن فهو حادث اما ان العالم ممكن فلانه مركب وكل مركب
فهو محتاج الى اجزائه التى هى غيره والمحتاج الى الغير ممكن لذاته واما ان كل ممكن
فهو حادث فلان كل ممكن فله مؤثر وكل ما له مؤثر فهو حادث اذ لو كان ازليا
لكان تاثير المؤثر فيه ايجادا للموجود وهو مح ولان تاثير المؤثر فيه ليس حالة العدم
والا لكان الشئ موجودا حال كونه معدوما ولا حالة الوجود والا لكان تحصيلا
للحاصل فتعين ان يكون حالة الحدوث فيكون حادثا **الثانى** ان العالم لا يخلو
عن الحوادث وهى التغيرات وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث اذ لو كان قديما
لكان الحادث اللازم له قديما هف **الثالث** ان هذه الاجسام لو كانت ازلية
فاما ان يكون ساكنة فى الازل او متحركة والقسمان باطلان فبطل القول بكونها
ازلية اما الشرطية فلانها لو كانت ازلية لكانت الحاصلة فى الحيز فاما ان يبقى فيها
او لا يبقى فان لم يبق فيها كانت متحركة وان بقيت كانت ساكنة واما بطلان القسم
الاول فلان الحركة يقتضى المسبوقية بالغير والازل يقتضى اللامسبوقية بالغير

من اول فصل الرابع الى

فلو كانت ازلية ومتحركة يلزم الجمع بين المسبوقية بالغير واللامسبوقية بالغير
هف واما بطلان القسم الثانى فلانها لو كانت ساكنة فى الازل لكان لها وضع
خاص والموثر فى ذلك الوضع اما ان يكون فاعلا بالاختيار او موجبا بالذات
والاول مح لان الفاعل بالاختيار انما يفعل بالقصد الى ايجاده والقصد الى ايجاد
الموجود مح فايجاد الازلى بالاختيار مح والثانى ايضا مح لان تاثير الموجب فى ذلك
الوضع لو كان بالايجاب لامتنع تغير ذلك الوضع وتبدله والتالى كاذب فالمقدم
كاذب بيان الشرطية ان تاثير الموجب فى ذلك الوضع اما ان يتوقف على شرط
او لا يتوقف فان لم يتوقف يلزم من دوام الموجب دوامه فيمتنع التغير والتبدل
عليه وان يتوقف على شرط فذلك الشرط اما ان يكون قديما او محدثا لا جائز
ان يكون حادثا لان الموقوف على الشرط الحادث حادث وذلك الوضع ازلى
فلا يكون موقوفا على شرط حادث بل يكون موقوفا على شرط ازلى فيكون
الموجب والشرط دايمين فيلزم منهما دوام ذلك الوضع فيمتنع زواله واما
كذب التالى فلان كل جسم يصح الحركة عليه لان الجسم يصح عليه الحركة اذ لو امتنعت
عليه لامتنعت على كل نوع منه واذا صحت عليه صحت على كل جسم من حيث
هو جسم الا انه يتخلف عنه لمانع وليس لاحد ان يقول لم قلتم بان الاجسام لو كانت
ازلية لكانت اما متحركة فى الازل او ساكنة لجواز ان يكون بعضها متحركة وبعضها
ساكنة لانا نقول لو كانت ازلية فاما ان يكون كلها متحركة فى الازل او كلها ساكنة
او بعضها متحركة وبعضها ساكنة والاقسام باسرها باطلة لما مر واما الكبرى فلا
خفاء فيه ولما ثبت ان للعالم محدثا فذلك المحدث ان كان واجبا لذاته فهو المطلق
وان كان ممكنا لذاته افتقر الى موثر آخر والدور والتسلسل باطلان فينتهى الى

مبدا واجب الوجود واذا ثبت واجب الوجود وجب ان لا يكون جسما ولا جسمانيا لان
كل جسم وجسمانى فهو محتاج الى الحيز والمكان والواجب لذاته غنى عن ذلك فليس
بجسم ولا جسمانى ولا يجوز ان يكون فى الوجود موجود آخر ليس بجسم ولا جسمانى والا
لكان مشاركا للبارى فى عدم الحاجة الى الحيز والمكان ولو كان مشاركا له فى هذا
الوصف لكان مشاركا له فى تمام الماهية والا لكان المعلول الواحد وهو عدم
الحاجة معلولا بعلتين هذا مح واذا كان مشاركا له فى الماهية يلزم وجود واجبين
فيشتركان فى وجوب الوجود ومتمايزان بالخصوصية ومابه الاشتراك غير مابه الامتياز
فيكون كل واحد منهما مركبا فيكون الواجب لذاته ممكنا هف واذا لم يكن فى الوجود
موجود آخر ليس بجسم ولا جسمانى وموجب العالم الجسمانى ليس بجسم ولا جسمانى فيلزم ان
يكون الموجد للعالم الجسمانى هو الواجب لذاته وهو المطلوب هذا خلاصة كلامهم
فى اثبات الصانع وبيان كونه مبدا للعالم وهو ضعيف لانا نقول لا نم ان كل ماله
مؤثر فهو محدث قوله لو كان ازليا لكان تاثير المؤثر فيه ايجادا للموجود قلنا لا نم
وانما يكون ايجادا للموجود ان لو كان التاثير حالة الوجود استينافا لوجود آخر وليس كذلك
بل هو عبارة عن ترجيح الوجود على العدم وجاز ان يكون الوجود مترجحا على العدم
حالة الوجود واما قوله بان التاثير ليس حالة العدم ولا حالة الوجود فهو حالة الحدوث
قلنا لا نم انه ليس حالة الوجود قوله بان يكون تحصيلا للحاصل قلنا لا نم بل يكون
ترجيحا للوجود على العدم لما مر واما قوله بان العالم لا يخ عن الحوادث وما لا يخ
عن الحوادث فهو حادث قلنا لا نم قوله بان ما لا يخ عن الحوادث لو كان قديما لكان
الحادث اللازم قديما قلنا لا نم بل يكون الذات قديمة ويعرض لها صفات حادثة
متوالية فلا يلزم قدم شئ حادث بعينه بل يكون كل حادث مسبوقا بحادث آخر

لا الى اول اما قوله بان الاجسام لو كانت ازلية فاما ان يكون متحركة مع ازليتها او
ساكنة قلنا لم لا يجوز ان يكون متحركة قوله بان الحركة يقتضي المسبوقية بالغير ولان
يقتضي اللامسبوقية بالغير فيلزم الجمع بين المسبوقية واللامسبوقية قلنا لا نم
وانما يلزم ان لو كان الشيء الواحد بعينه مسبوقا بالغير وغير مسبوق بالغير وههنا
ليس كذلك لان عدم المسبوقية بالغير للجسم والمسبوقية بالغير للحركة فلا يكون
ذلك جمعا بين المسبوقية بالغير وعدم المسبوقية بالغير في شيء واحد بل يكون
الجسم غير مسبوق بالغير والحركة مسبوقة بالغير ويكون قبل كل حركة حركة لا الى
اول وبعد النزول عن هذا المقام نقول لم لا يجوز ان يكون ساكنة في الازل قوله
لو كانت ساكنة لكان لها وضع فالمؤثر في ذلك الوضع اما ان يكون فاعلا بالا[ختيار]
او موجبا بالذات قلنا لم لا يجوز ان يكون موجبا بالذات قوله لو كان موجبا بالذات
لامتنع تغير ذلك الوضع قلنا لا نم قوله بان تاثيره اما ان يتوقف على شرط او لا يتو[قف]
قلنا لم قلتم بانه اذا لم يتوقف يلزم امتناع تغير ذلك الوضع قوله بان ذلك الوضع
ح يكون دايما قلنا نعم ولكن لماذا يلزم من دوامه بدوام علته امتناع تغيره لجواز ان
يكون دايم الوجود بالموجب وممكن التغير لذاته فلا يلزم ان يكون ممتنع التغير بحسب
ذاته بل يكون ممتنع التغير بسبب الموجب وان ادعيتم بان المؤثر لو كان موجبا
ولا يتوقف تاثيره على الشرط يلزم امتناع التغير نظرا الى الموجب قلنا نعم لكن لم
قلتم بانه ممكن التغير نظرا الى الموجب لا بد له من دليل فلئن قلتم بان بعض الاجسام
متحركة فليس لها وضع واجب بالموجب قلنا لم قلتم بان الاجسام التي تتحرك كانت
ساكنة لجواز ان يكون الاجسام على قسمين بعضها متحركة وبعضها ساكنة والتي
هي ساكنة يمتنع حركتها بسبب ان الاوضاع الحاصلة لها واجبة وبعد النزول

عن هذا المقام لم قلتم بان تاثير المؤثر لو كان موقوفا على شرط يلزم امتناع التغير قوله
بان ذلك الشرط اما ان يكون حادثا او قديما قلنا لم قلتم بانه لو كان قديما يلزم دوام ذلك
الوضع وانما يلزم ذلك ان لو كان ذلك الشرط القديم دايم الحصول فلم قلتم بانه دايم
الحصول وهذا لان من الجايز ان يكون ذلك الشرط امرا عدميا حاصلا في الازل و
العدم الازلي يجوز زواله فربما يزول ويلزم من زواله زوال ذلك الوضع المعين
قالت الحكماء لو كان العالم حادثا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يجامع البعدية
فيكون الزمان موجودا قبل وجوده هف ولان جملة ما يتوقف عليه وجود العالم
اما ان يكون موجودا في الازل او لم يكن وايا ما كان يلزم قدم العالم اما اذا كان
موجودا فلوجوب وجود المعلول بوجود علته واما اذا لم يكن موجودا فلانه ح
يكون موقوفا على شرط حادث وذلك الشرط ايضا يتوقف على شرط حادث
فيكون قبل كل حادث حادث لا الى اول ويلزم منه قدم العالم وجه آخر لو كان
العالم حادثا لكان لنا حادث اول ولو كان لنا حادث اول يلزم اما قدم الحادث
او سبق الحادث الاول بحادث آخر والتالي بقسميه باطل فالمقدم باطل بيان
الشرطية انه لو كان لنا حادث اول لكان الفاعل الموجد له ازليا فاما ان يتوقف
تاثيره في الحادث الاول على شرط حادث او لا يتوقف فان لم يتوقف يلزم قدمه لوجوب
وجود المعلول بوجود العلة التامة وان توقف كان الحادث الاول مسبوقا بشرط
حادث واما كذب التالي بقسميه فظاهر هذا في هذه المقدمة والحق ان العالم حادث
لكن لا حدوثا زمانيا بل حدوثا ذاتيا اي لا يستحق الوجود من ذاته بل وجوده من الباري
تعالى والطريقة التي يسلكها القوم في اثبات الصانع لا يتوقف على الحدوث الزماني
بل يحصل بالحدوث الذاتي فان العالم اذا كان حادثا حدوثا ذاتيا فله مؤثر وذلك المؤثر

ان كان واجبا لذاته فهو المطلوب وان كان ممكنا لذاته فله مؤثر والدور و
التسلسل باطلان فينتهى الى مبدأ واجب الوجود لذاته وهو المطلوب وبعد
التنزول عن هذا المقام لم قلتم بانه ليس فى الوجود موجود آخر ليس بجسم ولا جسمانى
قوله لوكان فى الوجود موجود آخر ليس بجسم ولا جسمانى لكان مشاركا له فى عدم
الحيز والجهة ولوكان كذلك لكان مشاركا فى الماهية قلنا لا نم قوله يلزم ان يكون
الوصف الواحد معللا بعلتين قلنا لا نم بل يكون الماهيتان يشتركان فى لازم
سلبى وجوازه ظاهر لان كل بسيطين فانهما يشتركان فى سلب ما عداهما عنهما
بل يجوز ان يشترك الماهيتان المختلفتان فى لازم وجودى ايضا ويكون معللا بكل
واحد منهما ولا امتناع فيه على ما عرفت الفصل الثانى فى طريقتهم فى صفات
البارى تعالى قالوا البارى تعالى فاعل بالاختيار وكل من كان فاعلا بالاختيار
فهو حى عالم قادر مريد فالبارى تعالى حى عالم قادر مريد اما الصغرى فلان البارى
لا يخ اما ان يكون فاعلا بالاختيار او موجبا بالذات والثانى باطل فتعين الاول
فان المنفصلة انه لا يخ اما ان يصح ان يفعل تارة ويترك اخرى او لا يصح فان كان الاول
فهو الفاعل بالاختيار وان كان الثانى فهو الموجب بالذات واما بطلان الثانى فلقوله
لانه لوكان موجبا بالذات يلزم منه دوام معلوله ويلزم من دوام معلوله دوام معلول
معلوله وهكذا الى ان يلزم دوام جميع المعلولات فوجب ان لا يوجد فى الوجود تغير
اصلا وحيث وجد دل على انه ليس موجبا بالذات ولانه لوكان موجبا بالذات فاذا
عدم شئ لزم تغير علته التامة والا لما عدم ويلزم من تغير علته التامة تغير العلة
التامة لذلك العلة وهكذا الى ان ينتهى الى واجب الوجود فان تغير واجب الوجود
لزم كونه قابلا للحوادث وان لم يتغير يلزم تغير المعلول من غير ان يعرض للعلة تغير

اصلا هف واما الكبرى فلان الفعل الاختيارى لا يتقرر الا بعد القصد الى
الايجاد والقصد الى الايجاد لا بد فيه من تصور الفعل ومن وجود الارادة والقدرة
وكل من كان فاعلا بالاختيار دراكا فهو حى فالواجب لذاته قادر مريد حى هذا
كلامهم المحصل فى الصفات وما سوى ذلك فليس له مفهوم محصل وكلامهم فى
بطلان الموجب بالذات ضعيف لانا نقول لم قلتم بانه لوكان موجبا بالذات
لزم من دوامه دوام معلوله ويلزم من ذلك دوام جميع الموجودات وانما يلزم
ان لو لم ينته الامر الى سبب موجد لتحريك بعض الاجسام على سبيل الدوام اما اذا
ادى ترتيب الاسباب الى سبب دايم الوجود وموجد لتحريك بعض الاجسام على
سبيل الدوام يلزم من وجود حركاته استعدادات مختلفة يعرض للهيولى ويؤدى
ذلك الى وجود تغيرات وحوادث لا نهاية لها متوالية على التعاقب واما قوله
لوكان موجبا فاذا عدم شئ حادث يلزم منه تغير علته التامة ويلزم من ذلك
تغير علة علته وهكذا الى ان ينتهى الى واجب الوجود قلنا لا نم انه ينتهى الى واجب
الوجود وانما ينتهى الى واجب الوجود ان لو لم يكن فى الوجود جسم دايم الحركة يتوقف
تاثير العلة الدايمة فى الحوادث على حركاته اما اذا كان فى الوجود جسم هذا شانه
فيؤدى حركاته الى وجود حركة يوجب فى المادة استعداد لما يضاد حادثا معينا
فاذا وجدت تلك الحركة حصل ذلك الاستعداد وتاثير السبب الدايم كان موقوفا
على عدم ذلك المضاد فاذا وجد المضاد لذلك انقطع تاثير المؤثر الدايم فانعدم ذلك
الحادث ولا ينتهى الى واجب الوجود ومن جعل الصانع الواجب لذاته معطلا عن
افاضة الجود وادامة الخير فقد جعله غير صانع لانه ان فعل بعد ذلك بطريان
عارض فقد جعله محل الحوادث فصار مادتا فجعل الواجب لذاته غير واجب لذاته

وان وجد العالم لا بطريان عارض يعرض له فالعالم اتفاقى فلا تاثير للواجب فيه
ولا يمكنه ان يجعله معلول الذات ولوازمها لانه يلزم دايما فلا يكون متعطلا
عن الجود وقد فرضناه معطلا هف ومن جعله قابلا للصفات فقد جعل فيه جهة
فعلية وجهة انفعالية فقد جعله مركبا فجعل الواجب لذاته غير واجب لذاته هف

الفصل الثالث فى طريقتهم فى وجوده تعالى **قال** بعضهم ان البارى تعالى مغايرة
للوجود والوجود صفة عرضية لها لا يدل عليها كما فى الممكنات واحتج عليه بانه يشارك
ساير الموجودات فى الوجود ويخالفها بالخصوصية وما به الاشتراك غير ما به الامتياز
فوجوده مغاير لخصوصية فوجوده مغاير لماهيته وهذا ضعيف لانه لا يلزم من امتيازه
بالخصوصية ان يكون وجوده زايدا على ماهيته لجواز ان يكون الخصوصية التى
يمتاز بها عن غيره هو الوجود العينى الذى لواجب الوجود الموصوف بانه مجرد عن
اقتران الماهية فيكون مشاركا لساير الموجودات فى نفس الوجود ويكون ممتازا بكونه
اكمل الوجودات وهؤلاء فى حكم من ينفى واجب الوجود لان من جعل وجود البارى
عارضا لماهيته جعل موجوديته موقوفة على الوجود الذى هو غيره والموقوف على
الغير ممكن لذاته فتلك الماهية ممكنة لذاتها فليس فى الوجود موجود واجب الوجود
لذاته فادى كلامهم الى نفى واجب الوجود لذاته **وقال** طائفة اخرى ان وجوده ووجود
كل شىء نفس حقيقته والوجود يقال على الكل بالاشتراك اللفظى **واحتجوا** بان
الوجود لو كان مغايرا للماهية لكانت الماهية من حيث هى هى معدومة فيلزم
قيام الموجود بالمعدوم وقد اجبنا عن هذه الحجة فى باب الوجود وهؤلاء فى حكم
من يقول بجواز الشريك للبارى لان وجود كل شىء اذا كان نفس حقيقته جاز
ان يكون ماهيتان مختلفتان وتشتركان فى شىء من الذاتيات ويكون كل واحد

منهما واجبة الوجود لذاتها غنية عن التسبب ولا يلزم من فرض واجبى الوجود
على هذا التفسير اشتراك فى شىء وافتراق فى شىء ليلزم التركيب فعلى هذه الطريقة
ينسد باب اثبات التوحيد بخلاف ما اذا كان حقيقة البارى هى الوجود المحض
الواجبى فانه يمتنع ان يوجد اكثر من الواحد والا لكانا مشتركين فى الوجود الواجبى
المحض ويفترقان بالعوارض فيكون كل واحد منهما مركبا ويكون ممكنا هف
فيمتنع الشريك فلا طريق الى اثبات واجب الوجود لذاته ووحدانيته الا بان يكون
وجودا محضا ولا طريق الى صانعيته الا بان لا ينعطل عن الجود   وليكن هذا آخر
الكلام فى العلم الالهى والحمد لله رب
العالمين وصلواته على محمد وآله اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثالث في العلم الطبيعي وفيه مراصد المرصد الاول تسعة فصول
الفصل الاول في نفي الجزء الذي لا يتجزى قال قوم ان كل جسم مركب من اجزاء
كل واحد منها لا يقبل القسمة لا عينا ولا وهما وهي متناهية في كل جسم وقال بعضهم
ان كل جسم فهو مركب من اجزاء غير متناهية وكل واحد من القولين باطل اما بطلان
الاول فلوجوه احدها لو فرضنا جزئين متماسين غير منقسمين فاما ان تلاقيا
بالكلية او لا بالكلية فان تلاقيا لا بالكلية كان الملاقي من كل واحد منهما مغايرا
لما ليس بملاق منه فينقسم وقد فرضناه غير منقسم هف وان تلاقيا بالكلية تداخلا
وصار وضعهما وضع جزء واحد فاذا لاقاهما ثالث فاما ان تلاقيهما بالكلية او لا
بالكلية فان كان لا بالكلية انقسم وان كان بالكلية صار وضع الكل وضع
جزء واحد وهكذا في الرابع والخامس فلا يحصل في الوجود مقدار ولا زيادة
حجم هف الثاني لو فرضنا ثلثة اجزاء متماسة غير منقسمة فاما ان يكون الوسط
ملاقيا لاحدهما او لكل واحد منهما بالكلية او لا يكون فان لم يكن كان ما
يلاقي منه لاحدهما غير ما يلاقي منه للاخر فينقسم وان كان ملاقيا لاحدهما

او لكل واحد منهما بالكلية فاذا لاقاهما ثالث كان الوضع الحاصل مثل الوضع
الاول فلا يحصل في الوجود مقدار ولا زيادة حجم هف الثالث اذا ركبنا
خطا من اربعة اجزاء ووضعنا تحت طرفه الايمن جزءا وتحت طرفه الايسر جزءا
وحركنا على الخط المفروض بحركتين متساويتين في السرعة والبطوء فتحاذيا على
متصل الثاني والثالث فيقع كل واحد منهما على ملتقى جزئين فكل واحد
منهما يلاقي من الثاني والثالث شيئا فينقسم ما لا يتجزى هف الرابع لو كانت
المسافة مركبة من اجزاء لا يتجزى والحركة السريعة اذا قطعت جزءا لا يتجزى فالبطيئة
اما ان يقطع جزءا لا يتجزى او اكثر منه او اقل والاول والثاني مح والا لكانت
البطيئة مثل السريعة او اسرع والثالث ايضا مح والا لزم انقسام ما لا يتجزى
لا يقال بان البطوء بسبب تخلل السكنات في البطي لانا نقول لو كان البطوء بسبب
تخلل السكنات في البطي لكان في حركات الفرس من اول النهار الى آخره سكنات ما
لفضل حركات الشمس من المشرق الى المغرب على حركات الفرس لكن فضل تلك
الحركات ازيد من حركات الفرس فسكنات الفرس ازيد من حركاته مع انا لا نحس بشيء
من سكناته هف الخامس لو كانت المسافة مركبة من اجزاء لا يتجزى واخذنا فرجارا
ذا شعب ثلث واثبتنا احدى شعبه وادرنا الباقيين وقطعت الشعبة الخارجة جزءا
لا يتجزى فالشعبة الثابتة اما ان يقطع جزءا او اكثر او اقل والاول والثاني محال
والا لكانت التي ترسمها الشعبة الثابتة مثل الدائرة التي ترسمها الشعبة الخارجة
واعظم منها هف والثالث ايضا مح والا لزم انقسام ما لا يتجزى هف السادس
لو كانت المسافة مركبة من اجزاء لا يتجزى فاذا قطع الطرف الكبير من الرحى جزءا
لا يتجزى فاما ان يقطع الطرف الصغير مثله او اكثر او اقل فان قطع مثله او اكثر يلزم

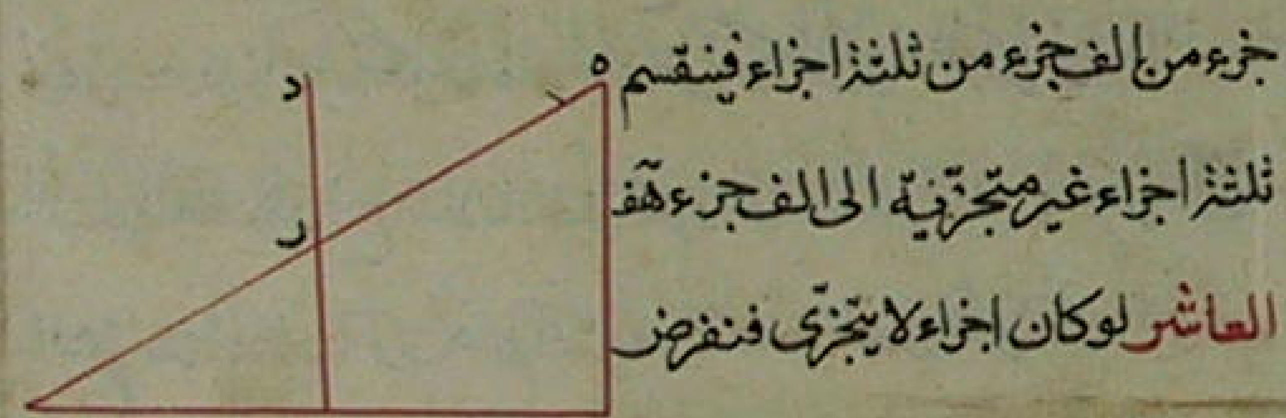
انفكاك اجزاء الرحى وان قطع اقل منه لزم انقسام مالايتجزى **السابع** لو كانت
المسافة مركبة من اجزاء لايتجزى فعند ارتفاع الشمس جزء لايتجزى اما ان ينقص
ظل الخشبة المغروزة فى الارض جزء لايتجزى او اكثر او اقل وان انتقص مثله او اكثر
كان طول الظل كمدار الشمس او اطول هف وان انتقص اقل لزم انقسام
مالايتجزى **الثامن** لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء لايتجزى فالصفحة المركبة
من هذه الاجزاء اذا اشرقت الشمس عليها صار احد وجهيها مضيا دون الآخر فكل
جزء من تلك الاجزاء يصير شئ منه مضيا وشئ مظلما فينقسم **التاسع** لو كان الجسم
مركبا من اجزاء لايتجزى لكان تلك الاجزاء متشكلة لان كل متناه لابد وان يحيط
به حد او حدود فيكون متشكلا فان كان شكلها غير مستدير كان جانب الزاوية
من كل واحد غير جانب الضلع فينقسم وان كان مستديرا او المستديرات المضموم
بعضها الى البعض بقى فيما بينها فرج فتلك الفرج ان كانت اقل من اجزاء لايتجزى
انقسم مالايتجزى وان لم يكن اقل منها يضع فيها اجزاء لايتجزى فينتهى الى مالا
يتسع جزءا لايتجزى فيكون كل واحدة من تلك الفرج اقل من جزء لايتجزى فينقسم
مالايتجزى هف **العاشر** لو كان الجسم مركبا من اجزاء لايتجزى والجسم قد يكون ظله
مثل ضعفه فى وقت من الاوقات فيكون مثله من الظل ظل نصفه فالجسم
الذى يكون اجزاؤه وترا يكون ظله شفعا فيكون لظله نصف ونصف ظله ظل
نصفه فيكون لذلك الجسم نصف فينقسم مالايتجزى هف **نوع آخر** من البراهين
وهى مبنية على مقدمات هندسية فنضعها ههنا على طريق التسليم ونبرهن
عليها فى القسم الرابع وهى هذه كل خط مستقيم متناهى الطرفين فانه يمكن ان
يعمل عليه مثلث متساوى الاضلاع وكل خط هذا شانه فيمكن تقسيمه بقسمين

متساوين

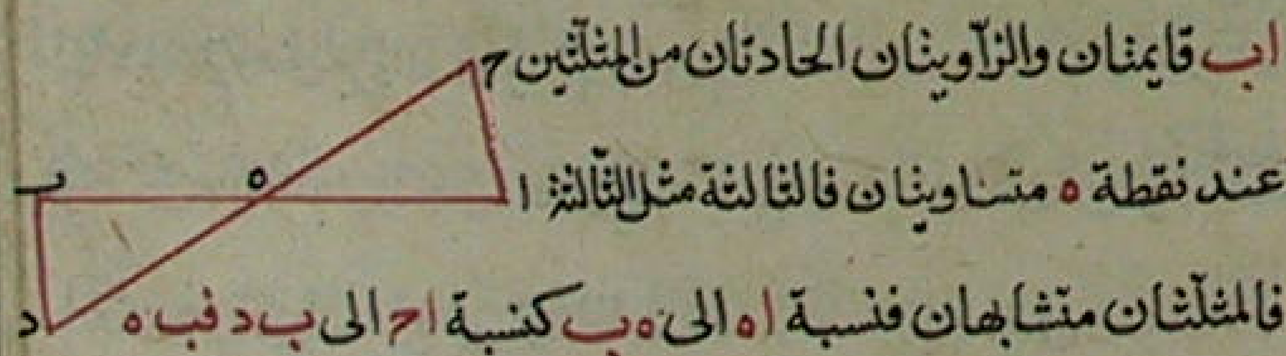
متساوين وبثلثة اقسام متساوية وكل نقطة تفرض على خط مستقيم فانه يمكن
ان يخرج منها خط قايم عليه على زاويتين قايمتين اى متساويتين واذا تقاطع
خطان مستقيمان فان كل زاويتين متقابلتين على التقاطع تصيران متساويتين
واذا كان اضلاع مثلث مساوية لاضلاع مثلث آخر كل لنظيره فان زواياهما
متساوية كل لنظيرتها واذا كان مثلث متساوى الساقين فان زاوياه الثلث مثل
قايمتين واذا كان مثلث قايم الزاوية فان المربع الذى يعمل على القايمة مثل
مجموع المربعين اللذين يعملان على الضلعين المحيطين بالقايمة واذا عمل على خط
مستقيم نصف دايرة واخرج من نقطة على ذلك الخط خط قايم عليه على زاويتين
قايمتين فان ضرب احد قسمى الخط فى الآخر مساو لمربع الخط القايم وكل خط مستقيم
فانه يمكن تقسيمه بحيث يكون ضرب الخط كله فى احد القسمين مساويا لمربع القسم
الآخر واذا كان مثلثان زوايا احدهما مساوية لزوايا الآخر كل لنظيرتها فان نسبة
وتر احدى الزوايا فى احد المثلثين الى وتر نظيرتها فى المثلث الآخر كنسبة وترى
الزاويتين الباقيتين الى وترى نظيريتهما فى المثلث الآخر ويقال لهما المتشابهان
هذه مقدمات نضعها ههنا مسلمة ونتكفل ببراهينها فى الفن الهندسى من
القسم الرابع واما البراهين المبنية عليها **فالاول** منها ان نقول لو كان اجزاء لا
يتجزى فالخط الذى يركب من جزئين نعمل عليه مثلثا متساوى الاضلاع فيقع
كل واحد من الاجزاء على متصل جزئين آخرين فينقسم مالايتجزى هف **الثانى**
لو كان اجزاء لايتجزى فالخط المركب من اجزاء مجموعها وتر نقسمه بقسمين فينقسم مالا
يتجزى **الثالث** لو وجد اجزاء لايتجزى فالخط المركب من اربعة اجزاء نقسمه بثلثة
اقسام متساوية فينقسم مالايتجزى **الرابع** لو وجد اجزاء لايتجزى فنعمل على خط

مركب من ثلثة اجزاء مثلثا متساوی الاضلاع فیکون زوایاه متساویة
لتساوی اضلاعه ویخرج من احد زوایاه خطا الی الجزء الاوسط من وترها
فینقسم المثلث المتساوی الاضلاع الی مثلثین اضلاعهما متساویة لنظیرها فیکون
الزاویتان اللتان عن جنبی الخط الخارج من الزاویة الی الوتر قایمتین وینقسم
الزاویة التی یخرج منها هذا الخط بقسمین متساویین وتلك الزاویة ثلثا قایمة
لان الزوایا الثلث فی المثلث الاول متساویة ومجموعها قایمتان فکل واحدة منها
ثلث قایمة واذا انقسمت بقسمین متساویین فکل قسم منها ثلث قایمة فوتر القایمة
ثلثة اجزاء ووتر ثلث القایمة جزان فوتر الزاویة التی هی ثلث قایمة اطول من جزئین
فان کان ثلثة اجزاء او اکثر کان ضلع القایمة مثلا لوترها او اطول هف وان
کان اقل فقد انقسم ما لا یتجزی الخامس لو کان اجزاء لا یتجزی فالزاویة القایمة
التی یحیط بها ضلعان کل واحد منهما عشرة اجزاء یکون مربع وترها مائتین
لکونه مساویا لمربعی الضلعین المحیطین بها فوترها جذر مائتین ولیس
للمائتین جذر صحیح فینقسم ما لا یتجزی السادس لو کان اجزاء لا یتجزی
فالخط المرکب من عشرة اجزاء یعمل علیه نصف دایرة ویخرج من الجزء السابع
خطا الی المحیط قایما علی الخط الاول علی زوایا قایمة فیکون ضرب السبعة فی الثلثة
وهو احد وعشرون مساویا لمربع الخط القایم فیکون الخط القایم جذر احد
وعشرین ولیس له جذر صحیح فینقسم ما لا یتجزی السابع لو وجد اجزاء لا یتجزی
فیفرض خطا مرکبا من اربعة اجزاء وترکب علی کل جزء منه خطا مرکبا من اربعة
اجزاء حتی یحصل مربع من ستة عشر جزء فیحصل قطره اربعة اجزاء فیکون قطر
المربع مساویا للضلع هف الثامن لو وجد اجزاء لا یتجزی فالخط المرکب من

اجزاء نقسم بحیث یکون ضربه فی احد قسمیه مساویا لمربع القسم الاخر فاما ان
یکون احد القسمین جزئین والاخر واحدا او لا یکون والاول محال والا لکان ضرب
الثلثة فی الواحد وفی الاثنین مساویا لمربع احد القسمین اللذین احدهما واحد والاخر
اثنان هف فتعین ان لا ینقسم علی هذا الوجه ویلزم منه انقسام ما لا یتجزی هف
التاسع لو وجد اجزاء لا یتجزی فیفرض اب مرکبا من الف جزء ونخرج من ا خط اه
قایما علیه علی زاویة قایمة مرکبا من ثلثة اجزاء ویخرج من نقطة ه الی ب خط هب
ویفرض جب جزء لا یتجزی ویخرج من الجزء الثانی خطا قایما علی اب علی زاویة
قایمة ویخرجه الی ان یقطع هب علی ز ولیکن هزحد فیکون زاویة ب مشترکة
بین مثلثی اهب حزب وزاویتا اح منهما متساویتان یبقی الثالثة مثل الثالثة
فالمثلثان متشابهان فنسبة بح الی اب کنسبة حز الی اه فخط حز یکون
جزء من الف جزء من ثلثة اجزاء فینقسم
ثلثة اجزاء غیر متجزیة الی الف جزء هف
العاشر لو کان اجزاء لا یتجزی فنفرض



اب مرکبا من خمسة اجزاء ونخرج اح بد قایمتین علیه علی زاویتین قایمتین
ویجعل اح سبعة اجزاء وبد جزئین ویخرج من ح الی د خط حد فلان زاویتی
اب قایمتان والزاویتان الحادثتان من المثلثین
عند نقطة ه متساویتان فالثالثة مثل الثالثة
فالمثلثان متشابهان فنسبة اه الی هب کنسبة اح الی بد فبه



سبعان من اه فینقسم ما لا یتجزی واحتج المخالف بوجوه احدها ان الحرکة
الحاضرة لا یقبل القسمة ومتی کان کذلک کانت المسافة التی یقع علیها تلك

الحركة لا يقبل القسمة وانما قلنا ان الحركة الحاضرة لا يقبل القسمة لانها لو كانت قابلة للقسمة لكان احد جزئيها منقضيا لان اجزاء الحركة لا توجد الا على التقضي فلا يكون كل الحاضر حاضرا هف الثاني ان الكرة الحقيقية الموضوعة على سطح مستقيم اما ان يكون موضع الملاقاة منها قابلا للقسمة او لا يكون لا جائز ان يكون قابلا للقسمة اذ لو كان قابلا للقسمة وهو منطبق على السطح المستقيم فيكون مستقيما فيكون في سطح الكرة خط مستقيم وهو مح لانا نخرج من مركزها الى طرفي خطين مستقيمين فيكونان متساويين وننصف الخط الذي على سطح الكرة ونخرج من المنتصف الى مركز الكرة خطا مستقيما فينقسم المثلث الاول بمثلثين اضلاع احدهما مساوية لاضلاع الاخرى كل لنظيره فيكون الخط الخارج من المركز الى منتصف الخط الذي على سطح الكرة قائما عليه على زاويتين قائمتين وهو مساو لوتر القائمة لكونهما خارجين من المركز الى محيط الكرة فوتر القائمة مساو لضلعها هف فموضع الملاقاة غير منقسم وهو النقطة واذا ادرنا الكرة على ذلك السطح حدث نقطة اخرى فسطح الكرة من نقط متتالية ومحل النقط غير منقسم فالكرة مركبة من اجزاء لا تتجزى وهو المطلوب الثالث ان السطح المستوي موجود فطرفه وهو الخط موجود فطرف الخط وهو النقطة موجود فيلزم ان يكون محلها شيئا لا ينقسم وهو الجزء الذي لا يتجزى الجواب اما الاول قلنا لا نسلم ان الحركة الحاضرة لو كانت قابلة للقسمة لكان احد جزئيها منقضيا وانما يلزم ذلك ان لو كانت منقسمة بالفعل فلم قلتم بانه يلزم من كونها قابلة للقسمة انقسامها بالفعل واما الثاني فقلنا لا نسلم ان موضع الملاقاة من الكرة الحقيقية الموضوعة على سطح مستو اما ان يكون منقسما او غير منقسم وانما يكون كذلك ان لو كانت الكرة الحقيقية الموضوعة

على

على سطح مستو الموجود ليكون موضع الملاقاة منها منقسما او غير منقسم وانما يكون موجودا ان لو امكن وجودها بهذه الصفة فلم قلتم بانه يمكن وجودها ثم ان امكن وجود كرة بهذه الصفة يلزم منها نفي الجزء الذي لا يتجزى لان ما يلاقي السطح من موضع الملاقاة غير ما منه الى الكرة فينقسم موضع الملاقاة واما الثالث قلنا لا نسلم انه يلزم من وجود النقطة ان يكون محلها غير منقسم وانما يلزم ان لو كان لها وجود مستقل وهويته متميزة في الوضع وقد بينا في باب الكمية ان النقطة والخط والسطح ليس لها وجود مستقل بحيث يتميز هويتها في الوضع هذا في بطلان القول الاول واما بطلان القول الثاني فمن وجهين احدهما ان يقول لو كان الجسم مؤلفا من اجزاء غير متناهية لكان الواحد والمتناهي من العدد موجودين فيه فناخذ اجزاء متناهية ونؤلفها فاما ان يكون تاليفها مفيدا لزيادة المقدار او لا يكون لا سبيل الى الثاني والا لم يكن مقدار عدد منها زائدا على الواحد فلا يكون الاجسام متالفة منها وقد فرضناها متالفة منها هف وان كان مفيدا لزيادة المقدار فيؤلف الاجزاء على ان يحصل طول وعرض وعمق فيحصل جسم مؤلف من اجزاء متناهية فيبطل قولهم بان كل جسم مؤلف من اجزاء غير متناهية ولان نسبة المقدار الحاصل من الاجزاء المتناهية الى مقدار الجسم المركب من اجزاء غير متناهية كنسبة الاجزاء الى الاجزاء فيكون الاجزاء المتناهية نسبة الى اجزاء غير متناهية وهو مح الثاني لو كان كل جسم مؤلفا من اجزاء غير متناهية لكان من مبدأ كل منها ومنتهاها اجزاء غير متناهية فقطعها انما يكون بقطع اجزاء غير متناهية فيكون قطع كل مسافة بحركة واقعة في زمان متناهي

الطرفين قطعا الاجزاء غير متناهية هذا مح فعلم انه ليس شيء من الاجسام مؤلفا
من اجزاء غير متناهية ولا من اجزاء متناهية بل كل جسم فهو في نفسه متصل
واحد كما هو عند الحس وليس فيه شيء من المفاصل وهو قابل للقسمة الى غير النهاية
اى لا ينتهى في القسمة الى جزء لا يتجزى وكل ما بالقوة لا يخرج الى الفعل الا لسبب
والاسباب الموجبة لخروج المفاصل من القوة الى الفعل ثلثة التقطيع واختلاف
عرضين اما اضافيين كما في محاذاة جسمين او غير اضافيين كما في البلقة والاجزاء
التى لا يتناهى لا يمكن خروجها الى الفعل والجسم يرسم بانه جوهر ممكن بالامكان العام
ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قايمة والجسم البسيط هو الذى لا يكون
مركبا من اجسام مختلفة الطبايع مثل الماء والهواء والمركب ما يتركب عنها الفصل
الثانى في امتناع الخلاء قال قوم بانه يجوز ان يوجد جسمان لا يتلاقيان ولا
يكون بينهما ما يلاقيان بل يكون عدما محضا وقال طائفة بانه يجوز ان يكون
فيما بين الاجسام وخارجها ابعاد مجردة عن المادة كلا القولين باطل اما الاول
فلانه لو وجد جسمان بهذه الصفة لكان ما بينهما بحالة يمتلى تارة بالذراع الواحد
وتارة بحيث لا يمتلى وتارة بحيث لا يتسع له ولا شيء من العدم المحض كذلك
فليس ما بينهما عدما محضا ولانه قابل للزيادة والنقصان لان ما بين المتباعدين
اعظم مما بين المتقاربين ولا شيء من العدم كذلك واحتج المخالف بوجهين
احدهما لو كان العالم ملا لكان الجسم اذا انتقل فاما ان ينتقل الى مكان جسم
آخر او ينتقل الى مكان فارغ والاول مح لان الجسم الذى في المكان المنتقل اليه
اما ان ينتقل الى مكانه او الى مكان آخر لا جايز ان ينتقل الى مكانه لان حركة
الجسم عن مكانه موقوفة على فراغ المكان المنتقل اليه فلو انتقل كل واحد منهما

الى مكان

الى مكان آخر لزم الدور ولا جايز ان ينتقل الى مكان آخر والا للزم من حركة
جسم واحد حركة ساير الاجسام هف الثانى ان السطح قد ينطبق على سطح آخر
ويرتفع عنه دفعة ومتى كان كذلك لزم وجود الخلاء اما ان سطحا قد ينطبق
على سطح فلانا اذا وضعنا باطن اصبعنا على جسم آخر علمنا ان سطح اصبعنا انطبق
على سطح ذلك الجسم واما انه يمكن ان يرتفع عنه دفعة فلان الجزء الاول من
السطح الاعلى اذا ارتفع من السطح الاسفل فلو بقى الجزء الثانى مماسا للسطح
الاسفل لزم وقوع لما ينفك في السطح الاعلى وانما قلنا انه يلزم منه وقوع
الخلاء لانه لو كان بينهما جسم فاما ان يكون حاصلا قبل ارتفاع السطح الاعلى
او انتقل اليه والاول مح لان السطحين كانا منطبقين ومع انطباق السطحين
استحال حصول الجسم فيما بينهما فتعين ان يكون الجسم منتقلا اليه فحال ما
يكون الجسم في الانتقال يكون الوسط خاليا فيلزم وقوع الخلاء الجواب
اما الاول قلنا لم قلتم بانه لا يجوز ان ينتقل الى مكان جسم آخر قوله بان الجسم
الذى في المكان المنتقل اليه اما ان ينتقل الى مكانه او الى مكان آخر قلنا لانم
بانه منحصر فيما ذكرتموه بل هيهنا قسم آخر وهو ان الجسم الذى قدام المتحرك يتكاثف
والذى خلفه يتخلخل وهذا لان المادة ليست متخصصة بمقدار معين بل قابلة
للمقادير المختلفة فيقبل تارة اكبر وتارة اصغر فيحصل حركة الاجسام بسبب التخلخل
والتكاثف ولولا ذلك لامتنع حركة السمك في الماء واما الثانى قلنا لانم ان السطح
قد ينطبق على سطح آخر ويرتفع عنه دفعة واما سطح الاصبع قلنا لانم انه ينطبق بحيث
لا يكون بينهما هواء بل يصير ملاقيا له ولا يلزم من الملاقاة الانطباق على الوجه المذكور
لجواز ان يكون الملاقاة بنقط متفرقة ويكون فيما بينهما فرج فيها هواء او نقول

انما يلزم الانطباق على الوجه المذكور ان لو لم يكن في السطحين ثقب فيهما هواء متخلل
عند الارتفاع او نقول انما يلزم الانطباق ان لو لم يكن بين السطحين هواء رقيق
متصل بكل واحد من السطحين منطبق عليهما بحيث لا يحس به لرقته ولطافته فلم
قلتم بانه ليس كذلك هذا في بطلان القول الاول واما بطلان القول الثاني وهو
وجود ابعاد مجردة فيما بين الاجسام وخارجها اما وجوده خارج العالم فلانه لو وجد
خارج العالم ابعاد مجردة فاما ان تكون متناهية او غير متناهية لا جايز ان تكون
متناهية لانها لو كانت متناهية لكانت متشكلة وذلك الشكل ان كان من
اقتضاء طبيعة البعد كان كل بعد متشكلا بذلك الشكل هف وان لم يكن
من اقتضاء طبيعة فهو عن سبب خارجي فالبعد قابل للاشكال المختلفة فهو
قابل للانفصال والاتصال ففيه شيء يقبل الانفصال فهو مركب من مادة وصورة
هف ولا جايز ان تكون غير متناهية لانها لو كانت غير متناهية فيفرض نقطة
ويتوهم في ذلك البعد خطا خارجا من تلك النقطة الى غير النهاية ثم يتوهم على هذا
الخط نقطة اخرى ويجعل الثانية مركزا ويبعد الاول دايرة فهذه الدايرة تقطع
الخط المفروض من الجانب الاخر فيجعل نقطة التقاطع مركزا ويبعد النقطة
دايرة وهكذا الى ان يحصل ابعاد متساوية كم كانت احديهما من
مبدأ الخط الى غير النهاية والثانية من النقطة الثانية الى غير النهاية ثم ينطبق الجزء
الاول بالتوهم من الجملة الثانية على الجزء الاول من الجملة الاولى والثاني على
الثاني والثالث على الثالث والرابع على الرابع فالجملة الثانية اما ان يكون قابلة
لان ينفصل منها هذه الابعاد وينطبق على الجملة الاولى على الترتيب الى غير النهاية
او لم يكن قابلة فان كانت قابلة كان الناقص وهي الجملة الثانية مثل الزايد وهو

الجملة

الجملة الاولى هف وان لم يكن قابلة كانت الجملة الناقصة متناهية من ذلك الطرف
وهي متناهية من هذا الطرف وهي متناهية من هذا الطرف فهي متناهية من الطرفين
والجملة الاولى زادت عليها بمقدار متناه فيكون متناهية وقد فرضناها غير متناهية
هف واما وجود ابعاد مجردة فيما بين الاجسام فلانه لو وجد فيما بين الاجسام ابعاد مجردة
لكانت متشكلة بشكل مخصوص وذلك الشكل ان كان بمقتضى طبيعة البعد وجب
ان يكون كل بعد متشكلا بذلك الشكل وان كان بسبب من خارج كان البعد
المجرد قابلا للانفصال فهو مركب من مادة وصورة هف الفصل الثالث في المكان
وهو الشيء الذي يتمكن فيه الجسم ويصح عليه ان يتحرك منه واليه ولا يخ اما ان يكون
هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي او البعد
الذي ينفذ فيه بعد الجسم والثاني مح فتعين الاول وانما قلنا ان الثاني مح لان ذلك
البعد اما ان يكون مجردا او لا يكون لا جايز ان يكون مجردا لان الطبيعة الواحدة
لا يجوز ان يكون بعض افرادها مجردا وبعضها ماديا ولا جايز ان لا يكون
مجردا لانه ح يكون حاصلا في مادة فيلزم تداخل البعدين احدهما بعد المكان
والثاني بعد المتمكن ويلزم منه تداخل الجسمين اي يصير جسمان عشرة اذرع
وعشرة اذرع بحيث لا يتميز وضع احدهما عن الاخر وهو معلوم البطلان
بالبديهة فالمكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر
للجسم المحوي فان قيل لو كان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي
لكان مكان ذلك الجسم هو السطح الباطن من الجسم الحاوي به ويلزم التسلسل
ويؤدي ذلك الى وجود اجسام غير متناهية مجتمعة في الوجود هف ولان مكان
الجسم لو كان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي لكان الطاير الواقف في الهواء

عند جريان الهواء عليه متحركا لانه ح يكون حاصلا فى امكنة متوالية فكان متحركا
لان الحركة عبارة عن حصول الجسم فى امكنة مختلفة الجواب اما الاول قلنا لا نم
انه يلزم التسلسل وانما يلزم ذلك ان لو لم ينته الجسم آخر غير حاصل فى المكان
وهنا لان الاجسام متناهية فلا بد من الانتهاء الى سطح يحيط به سطح آخر فينتهى الامر
الى جسم لا يكون له مكان ويكون له حينئذ وضعية يتعين بما تحتها واما الثانى قلنا
لا نم ان المكان لو كان هو السطح الباطن من الجسم الحاوى لكان الطير الواقف
فى الهواء عند جريان الهواء عليه متحركا اما قوله بان الحركة عبارة عن حصول
الجسم فى امكنة مختلفة قلنا لا نم بل الحركة المكانية عبارة عن الهواء التى تعرض
للجسم بسبب توجهه بنفسه من مكان الى مكان آخر والطير الواقف فى الهواء
ليس متوجها بنفسه من مكان الى مكان آخر فلا يكون متحركا وان عنيتم بالحركة
حصوله فى امكنة مختلفة بسبب تبدل المكان عليه فلم قلتم بانه ليس متحركا على
هذا التفسير بل هو متحرك على هذا التفسير وساكن بمعنى ان مسامته مع
الاجسام الساكنة باقية وبمعنى انه ليس فيه ميل وتوجه الى مكان الفصل الرابع
فى ان كل جسم له حيز طبيعى لانه قد يوجد مجردا عن القواسر والا لكان القسر
دايما هف واذا وجد مجردا عن القواسر فاما ان لا يحصل فى شىء من الاحياز واما
ان يحصل فى جميعها واما ان يحصل فى حيز معين والاول مح لاستحالة وجود الجسم
من غير ان يكون فى الحيز والثانى مح لاستحالة وجود الجسم فى حيزين فى حالة
واحدة فتعين حصوله فى حيز معين وذلك الحيز اما ان يكون عن طبيعة او لا
عن طبيعة والثانى مح لانا فرضناه مجردا عن القواسر فهو عن طبعه وهو المطلوب
والجسم الواحد لا يجوز ان يكون له حيزان طبيعيان لانه اذا حصل فى احدهما

فاما ان يطلب الاخر او لا يطلب فان كان الاول كان الحيز الذى حصل فيه متروكا
بالطبع وقد كان مطلوبا بالطبع هف وان كان الثانى كان الحيز الثانى متروكا
بالطبع وقد كان مطلوبا هف الفصل الخامس فى ان كل جسم له شكل طبيعى
لان كل جسم اذا وجد مجردا عن القواسر فهو متناه وكل متناه يحيط به حد او حدود
وكل ما يحيط به حد او حدود فهو متشكل فكل جسم اذا وجد مجردا عن القواسر
فهو متشكل وذلك التشكل اما ان يكون عن طبعه او عن قاسر الثانى
مح لانا فرضنا عدم القواسر فهو اذا عن طبعه والتشكل الطبيعى للبسيط
كرى لان البسيط شكله شكل متشابه ولا شىء من غير الكرى بشكل متشابه
فلا شىء من غير الكرى شكلا للبسيط اما الصغرى فلانه لو لم يكن متشابها
لصدر عن الطبيعة الواحدة فى مادة واحدة افعال مختلفة وذلك ترجيح بلا
مرجح وتخصيص بلا مخصص وهو مح واما الكبرى فلان غير الكرى فيه هيئات
مختلفة وليس متشابه فشكل البسيط هو الكرى وهو المطلوب الفصل
السادس فى تحدد الجهات ان فى الوجود اجساما بسيطة فى احياز طبيعية
ومتى كان كذلك كان فى الوجود حيثيات متمايزة بالطبع وكان فى كل امتداد
جهتان واقعتان بالطبع احدهما مركز العالم والاخرى محيطة به وانما قلنا ان فى الوجود
اجساما بسيطة فى احياز طبيعية لان فى الوجود اجساما وهى اما ان يكون بسيطة
او مركبة فان كانت بسيطة فهو المطلوب وان كانت مركبة فوجودها متاخر عن
البسايط فكان قبلها اجسام بسيطة قابلة[2] فى احياز طبيعية فللبسايط وجود فى حاصلة
الجملة فى احيازها الطبيعية بحيث لا يلاقيها اجسام آخر فيكون على اشكالها الطبيعية
لتجردها عن القاسر الفاعل للتشكل الغير الطبيعى واذا كانت على اشكالها الطبيعية

كانت كرية فاما ان يكون بعضها محيطا بالبعض او لا يكون والثانى مح لانها
ان لم يكن متلاقية لوقع الخلاء وان كانت متلاقية والكرات اذا تلاقى
بعضها بعضا فلابد وان يبقى فيما بينها فرج فيلزم الخلا فتعين ان يكون بعضها
محيطا بالبعض فينتظم من جملتها كرة واحدة يكون مركزها فى كل امتداد جهة
السفل ومحيطها جهة العلو الواقعين بالطبع ويحصل فى الوجود حيثيات
متمايزة بالطبع وتحدد هذه الجهات والحيثيات اما ان يكون بجسم واحد
او اكثر لاسبيل الى الثانى لانه لو كان باكثر من الواحد فاما ان يحيط بعضها
بالبعض او لا يحيط فان احاط بعضها بالبعض فالمحيط بالكل يحدد المركز والمحيط
وساير الحيثيات فيكون التحدد حاصلا بجسم واحد وقد فرضناه بجسمين هف
وان لم يحط بعضها بالبعض فاما ان يكون قابلة للانتقال او لا يكون فان كانت
قابلة للانتقال كانت قابلة لان يتحرك من حيثية الى حيثية فكانت الحيثيات
متمايزة فى نفسها فلا يكون الحيثيات حاصلة بهما وقد فرضنا انها حاصلة بهما
هف وان لم يكن قابلة للانتقال كان كل واحد طالبا بطبعه ان يكون فى
حيثية معينة فيكون الحيثيات متميزة فى نفسها فلا يكون حاصلة بهما هف
فتعين ان يكون التحدد حاصلا بجسم واحد وذلك الواحد اما ان يكون كرة
او لا يكون كرة لا جايز ان لا يكون كرة لان الجسم الذى لا يكون كريا لا يتحدد
به المركز والمحيط فتعين ان يكون كريا وهو المطلوب **الفصل السابع فى**
تغيرات الجسم وفيه مباحث **البحث الاول** فى ماهية السكون والحركة الشئ
اذا كان موجودا بالقوة فاما ان يكون خروجه الى الفعل دفعة او لا دفعة
وان كان دفعة فهو الكون وان كان لا دفعة فهو الحركة وهى كمال اول لما

بالقوة من جهة ما هو بالقوة وذلك ان الحركة امر ممكن الحصول للجسم فيكون
حصولها كمالا للجسم لكنها يفارق ساير الكمالات من حيث انها لا حقيقة لها الا
التادى الى الغير وما كان كذلك فلابد له من مطلوب ممكن الحصول ليكون
التادى تاديا اليه ولابد وان يبقى منه شئ بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا
بالفعل اذا لم يصل الى المقصود وما دام كذلك فيبقى شئ منه بالقوة واما ساير
الكمالات فليس نفس ماهيتها التادى الى كمال آخر فقط عند حصولها لا يبقى شئ
منه بالقوة واذا تحقق هذا **فنقول** الجسم اذا كان فى مكان وهو ممكن الحصول
فى مكان آخر ففيه امكانان **احدهما** امكان الحصول فى ذلك المكان **والثانى**
امكان التوجه اليه وهما كمالان والتوجه مقدم على الوصول والا لم يمكن الوصول
على التدريج بل دفعة واحدة فالتوجه كمال اول للشئ الذى بالقوة لكن لا من
كل وجه فان الحركة لا يكون كمالا للجسم فى جسميته وانما هى كمال من الجهة التى
باعتبارها كمال بالقوة فالحركة كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة والحركة
بمعنى القطع وهو الامر المتصل المعقول للمتحرك عن المبدا الى المنتهى لا حصول
لها فى الاعيان لان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى والحركة بهذا المعنى لا يوجد
بتمامها واذا وصل فقد انقطعت والحركة بمعنى القطع ليست موجودة فى الاعيان
بل فى الاذهان فان المتحرك له نسبة الى المكان الذى تركه والى المكان الذى
ادركه فاذا ارتسمت الصورتان فى الخيال حصل الشعور بامر ممتد من المبدا
الى المنتهى **واما** الحركة بمعنى كون الجسم متوسطا بين المبدا والمنتهى اللذين
للمسافة فلها وجود فى الخارج لان المتوسط بين مبدا معين ومنتهى معين
لموضوع واحد بالتشخص فى زمان واحد فى نوع واحد امر واحد موجود للموضوع

في حالة واحدة مستمرة باستمرار الزمان فاذا فرضت للمسافة حدود معينة فعند
وصول المتحرك اليها تعرض للحصول في الوسط ان صار حصولا في ذلك الوسط لكن
صيرورته حصولا في ذلك الوسط امر زايد على ذاته الشخصية فاذا خرج الجسم عن
ذلك الحد فقد ادرك كونه حاصلا في ذلك الوسط وما زال كونه حاصلا في الوسط
بين ذلك المبدأ والمنتهى فتلك الحركة باقية بالشخص لكن زال عنها عارض من عوارضها
واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك والسكون في مكان يقابله
الحركة عنه واليه **البحث الثاني** فيما يقع فيه الحركة وما لا يقع واما الذي يقع فيه الحركة
الاين والوضع والكم والكيف ولا يقع في غيرها واما الحركة في الاين فهي الحركة
المكانية ووجودها معلوم بالضرورة واما في الوضع فهي حركة الكرة التي يدور
على نفسها فانها لا تخرج عن مكانها وتتغير نسبة اجزائها الى امور خارجة عنها اما
حاوية لها او محوية فيها واذا تغيرت تلك النسبة تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهي
الوضع واما الحركة في الكم فبالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول واما التخلخل
فهو ان يزيد مقدار الجسم من غير ان يزداد عليه اجزاء من خارج واما التكاثف
فهو ان ينقص مقداره من غير ان ينفصل شيء من اجزائه ومثال التخلخل والتكاثف
ذوبان وجموده وسبب ذلك ان الجسم مركب من الهيولى والصورة وليس للهيولى
في نفسها مقدار والا لما قبلت وما لا مقدار له في ذاته كان نسبته الى
جميع المقادير نسبة واحدة فمادة الجسم الكبير قابلة لمقدار صغير وبالعكس فهيولى
الجسم الكبير يقبل مقدارا اصغر ويترك الكبير وبالعكس واما النمو فهو ان يزداد
الجسم بسبب اتصال جسم آخر بحيث يدخل الزيادة في الاصل وينتقل اجزاؤها
الجميع لاقطار كما في جميع انواع النبات واما الذبول فهو ضد النمو واما

الحركة في الكيف فكانتقال الماء من السخونة الى البرودة وانتقال الحصرم
من الحموضة الى الحلاوة ومن الخضرة الى الحمرة فان السخونات التي يعرض
للماء ليست متتالية والا لزم تتالي الآنات وكذا الكيفيات التي يعرض للحصرم
بل وجودها على سبيل التدريج وليس هذا الاشتداد بان يبقى سخونة ثم ينضم
اليها سخونة اخرى والا لزم اجتماع المثلين في محل واحد بل يبطل سخونة
شخصية ويحصل سخونة اخرى فالسخونة لا يشتد ولا يضعف بل محل السخونة
يشتد ويضعف بان يبطل منه سخونة ويحصل له سخونة اخرى اقوى منها
واما بقية المقولات فلا حركة فيها اما الجوهر فلانه اما ان يكون صورة في
مادة او لا يكون فان لم يكن صورة في مادة لم يكن له قابل ينتقل منه الى غيره وان
كان صورة في مادة فاما ان تكون لازمة للمادة في الوجود او لم تكن فان كانت
لازمة استحال ان يقع فيه الحركة وان لم يكن لازمة فعند زوال تلك الصورة اما
ان يحصل للمادة صورة اخرى مخالفة لها في النوع او لم يحصل لا جايز ان لا يحصل
لانه لو لم يحصل لها صورة اخرى مخالفة للنوع فاما ان يكون لها صورة او لا
تكون فان لم تكن لها صورة بقيت المادة بلا صورة هف وان كان لها صورة
وليست مخالفة للاولى في النوع فهي من نوع الصورة للاولى فالمادة
في الحالتين مستعدة لنوع تلك الصورة ولها في الحالتين استحقاق ذلك
النوع واختلاف استحقاقها للعوارض المفارقة فيستحيل ان يزول عنها
تلك الصورة لوجوب دوام الفيض بدوام الاستعداد بل يختلف عوارضها
لصيرورة المادة مستعدة لحصول عارض آخر وقد فرضنا زوال تلك
الصورة هف فتعين ان يحصل لها صورة اخرى مخالفة لها في النوع

فلا يكون لانتقال اليها على التدريج وهذه الحجة لا ينقض بالكيفيات لجواز
بقاء الجسم بدون الكيفية واما بقية المقولات فهي تابعة لمعروضاتها فان
وقعت الحركة في معروضاتها وقعت الحركة فيها والا فلا فالحركات بالذات اربع
في الاين والوضع والكم والكيف **البحث الثالث** في ان الحركة لا بد لها من امور
ستة ما منه الحركة وهو المبدأ وما اليه وهو المنتهى وما له وهو المتحرك وما به
وهو المحرك وما فيه وهو المسافة والزمان **اما** المبدأ والمنتهى والمتحرك فلا شك
فيها واما المحرك فلان الحركة لذات الجسم والا لما كانت منفكة عنه فكان
كل جسم متحركا ولان الحركة لو كانت واجبة للجسم لكان كل جزء من الاجزاء المفروضة
في الحركة دايم الوجود ولو كان كذلك لما حصل الجزء الاخر فلا يكون الحركة حركة
هف ثم المحرك اما ان يكون قوة الجسم او لا يكون فان كان قوة الجسم فاما ان
يكون لها شعور او لا يكون فان لم يكن لها شعور فاما ان يحرك على نهج واحد
وهي الطبيعية كحركة الحجر الى اسفل او على مناهج مختلفة وهي القوة النباتية
وان كان لها شعور فاما ان يحرك على نهج واحد وهي النفس السماوية او على
مناهج مختلفة وهي النفس الحيوانية وان لم يكن قوة للجسم فهي القوة القسرية
والطبيعية من غير شرط لا يوجب الحركة والا لبقيت الحركة ببقائها بل انما
توجبها بشرط حصول حالة غير ملايمة للجسم فان الجسم اذا عرض له حالة غير
ملايمة فالطبيعة يحاول رده الى حالته الطبيعية اما في الاين فكالحجر المرمى
الى فوق واما في الكيف فكالماء المتسخن قسرا واما في الكم فكالذابل ذبولا
مرضيا فما دامت الحالة الطبيعية باقية بقيت الحركة بحسب اختلاف القرب من الحالة
الملايمة واذا حصل الوصول اليها لا الى طلب الطبيعي وانقطعت الحركة **واما** القوة

التي لها

التي لها شعور فانما توجبها بعد ارادة ينضم اليها ثم تلك الارادة ان دامت اقتضت
دوام ارادة جزئية متعاقبة فدامت الحركة والا فلا واما انه لا بد لها من الزمان
فلان كل حركة فهي في مسافة قابلة للقسمة فهي قابلة للقسمة فيمتنع وجودها
في الآن فلا بد لها من زمان يقع فيها **البحث الرابع** في تقاسيم الحركات **التقسيم**
الاول الحركة قد تكون بطيئة وقد تكون سريعة والسريعة هي التي تقطع مسافة
اطول في الزمان المساوي او المثل في الاقل او الاطول في الاقصر والبطيئة
بالعكس واسباب البطؤ في الحركات الطبيعية ممانعة المخروق وفي القسرية ممانعة
الطبيعة وفي الارادية اختلاف الدواعي وممانعة الطبيعة والمخروق جميعا
التقسيم الثاني الحركات قد يكون متضادة وقد لا تكون فالحركات المختلفة
الاجناس كالنقلة والاستحالة والنمو فقد تجتمع متقابلين فيها تضاد وكذا
الداخلة تحت جنس بعيد كالتسخن والتبيض فهي متضادة ولا يشترط في تضاد
الحركات ان يكون محركاتها او قوابلها متضادة لان الواحد قد يحرك جسما
بحركتين متضادتين صاعدة وهابطة ولا ان يكون ازمنتها متضادة
والا لما عرض للحركات تضاد لعدم تضاد الازمنة ولا ان يكون مسافاتها
متضادة لان الهابطة ضد الصاعدة مع عدم التضاد في المسافة فيكفي في
تضاد الحركات تضاد المبدأ والمنتهى وليس التضاد بسبب الحصول في نفس
الاطراف والا لما كان بين الحركات الموجودة تضاد هف بل التضاد بسبب
التوجه ثم ان اريد بالضدين كل امرين وجوديين يمتنع عنهما في محل واحد
في حالة واحدة فالحركة المستقيمة ضد المستديرة والمستديرتان متضادة
وان اريد بهما كل امرين وجوديين فالوصف المذكور بشرط ان يكون لها

مبدأ ومنتهى موجودين بالفعل متضادين فالمستقيمة لا يضاد المستديرة
والمستديرات لا يضاد فيها التقسيم الثالث الحركة قد يكون مستقيمة وقد يكون
مستديرة والحركة المستديرة لا يجوز ان يكون بالطبيعة لان الطبيعة هرب
عن حالة غير ملايمة وطلب لحالة ملايمة ولا شيء من المستديرات كذلك
والا لكان المتروك بالطبع مطلوبا بالطبع هف ولان الطبيعة اذا وصلت
الجسم الى المطلوب سكنته ولا شيء من المستديرات كذلك ولان الطلب
الطبيعي لكمال فايت فلا بد وان يكون على اقرب الطرق والا لكانت
الطبيعة صارفة عنه فيكون الطبيعية محركة الى الشيء وصارفة عنه هف
واقرب الطرق هو المستقيم فالحركة الطبيعية مستقيمة ولا شيء من
المستديرات كذلك التقسيم الرابع الحركة قد تكون بالذات وهي التي تعرض
للشيء لا بواسطة الحركة في غيره كالمتحرك وقد تكون بالعرض وهي التي تعرض
للشيء بواسطة الحركة فيما يجاوره كحركة الجالس في السفينة والمتحرك بالعرض
قد يكون قابلا للحركة كما ذكرناه وقد لا يكون كالصور والاعراض الحالة في
الاجسام المتنقلة الفصل الثامن في الزمان وهو امر وجودي مقدار
للحركة اما وجوده فلانا نعلم ان وقتا وماضيا ومستقبلا فوجوده معلوم
بالبديهة واما انه مقدار الحركة فلانه اذا وقعت حركة في مسافة على مقدار
من السرعة واخرى معها على مقدارها من السرعة وابتدانا معا فانهما
يقطعان المسافة معا وان ابتدات احديهما ولم يبتدا الاخرى وتركا
معا فان احديهما يقطع المسافة اقل مما يقطعه الاخرى وان ابتدات معها
بطيئة واتفقتا في الاخذ والترك قطعت البطيئة اقل والسريع اكثر ومتى كان

كذلك كان الزمان الذي بين اخذ السريع الاول وتركه يمكن ان يقطع
فيه مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطوء معين والزمان الذي
بين اخذ السريع الثالث وتركه اقل من الزمان الاول وجزء منه ومتى
كان كذلك كان الزمان قابلا للمساوات والمفاوتة فهو كم فاما ان يكون
متصلا او منفصلا والثاني باطل والا لما كان قابلا للقسمة الى غير النهاية
لان الوحدة لا يقبل الانقسام لكنه قابل للقسمة الى غير النهاية لان كل زمان
فيه حركة واقعة على مسافة منقسمة فيكون الحركة الى نصف تلك المسافة
واقعة نصف ذلك الزمان فكل زمان قابل للقسمة فالزمان كم متصل
وهو اما ان يكون قار الذات او لا يكون والاول باطل والا لكان الزمان
الحاضر هو الزمان الماضي فكان الواقع في الماضي واقعا في الحاضر هف
فهو كم غير قار الذات فيكون اجزاؤه على سبيل التقضي وما كان حادثا فللمادة
وللزمان مادة فاما ان يكون مقدارا للمادة او لهيئة فيها والاول باطل
اذ لو كان مقدارا للمادة فاما ان يكون مقدارا للمسافة او للمتحرك ولا سبيل
الى الاول لان المختلفين في هذا المقدار قد يستويان في المسافة وبالعكس
ولا سبيل الى الثاني والا لكان لابطاء حركة اعظم مقدارا هف فتعين ان
مقدارا لهيئة في المادة فاما ان يكون مقدارا لهيئة قارة او لهيئة غير قارة والاول
باطل اذ لو كان مقدارا لهيئة قارة لكان قار الذات فتعين ان يكون مقدار
لهيئة غير قارة وهي الحركة فالزمان مقدار الحركة والزمان ليس له بداية
والا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يجامع البعدية وهي الزمانية فيكون
قبل كل الزمان زمان هف واما الجزء المفروض من الزمان فعدمه

قبل وجوده بالزمان واذا انعدم فعدمه بعد وجوده بالزمان اى يكون
عدمه فى زمان وليس لوجوده زمان زايد والا يكون اجزاء الزمان بعضها
متقدما على البعض فى الخارج لان التقدم والتاخر انما يعرضان لموجودين
مجتمعين فى الوجود واجزاء الزمان لا يجتمع فى الوجود فلا يعرض لها التقدم
والتاخر بل التقدم والتاخر انما يعرضان لهما فى الذهن وكل زمان فهو منقسم
ابدا لان كل زمان ففيه حركة واقعة على مسافة منقسمة فيكون زمان
نصف تلك الحركة نصف زمان كلها فكل زمان منقسم بالقوة الى غير
النهاية ولا يحصل الانقسام فيه بالقطع لما ثبت ان الزمان ليس له بداية
ولا نهاية بل انما يحصل الانقسام فيه بالفعل اما باختلاف عرضين كمحاذيين
او موازيين واما بالتوهم والآن طرف الزمان ونسبته الى الزمان كنسبة النقطة
الى الخط ويقسم الزمان بالتوهم الى ساعات وايام وشهور وسنين وليس فى الخارج
شىء هو ساعة او يوم او شهر او سنة بل كلها امور وهمية والموجود فى الخارج
من الزمان هو الحاضر المطابق للحركة الحاضرة الواقعة على المسافة المتصلة
الفصل التاسع فى الميل وهو المدافعة التى يحصل للجسم حال الحركة وهى
مغايرة للحركة لان الزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا فيه مدافعة صاعدة
ولا حركة فيه ومغايرة للطبيعة لان المدافعة قد توجد بدون الطبيعة وهى
المدافعة النفسانية والميل قد يكون طبيعيا كالزق المسكن تحت الماء قسرا وقد
يكون نفسانيا كما يعتمد الحيوان على غيره وقد يكون قسريا كالحجر المرمى الى فوق
قسرا والميل الطبيعى يقتضى توجهها طبيعيا نحو جهة والجهات الحقيقية قسمان
الاعلى والاسفل فالميل الطبيعى قسمان صاعد وهابط والجسم حال كونه فى

حيزه

حيزه الطبيعى لا يكون فيه ميل اما اليه فلكونه فيه واما عنه فلان المطلوب
بالطبع لا يكون متروكا بالطبع والشىء الواحد لا يجتمع فيه ميل طبيعى وقسرى
كلاهما بالفعل والا لحصلت المدافعة الى الشىء مع المدافعة عنه هف واما
القوة الطبيعية المقتضية للميل الطبيعى فانها تجامع الميل القسرى والميل الطبيعى
يشتد عند القرب من المطلوب والقسرى يشتد فى الوسط ويضعف فى المبدا
والمنتهى اما الاول فلان الطبيعة اذا لم يعقها عايق احدثت الميل بعد الميل
فيشتد فى الاخر واما الثانى فلان تاثير السهم المرمى الى الجسم البعيد يضعف
والى الوسط من القريب والبعيد يقوى فدل على ان الميل القسرى فى القرب
يضعف وفى الوسط يشتد المرصد الثانى تسعة فصول الفصل الاول
فى احكام المحدد للجهات المحدد للجهات لابد وان يكون جسما بسيطا لانه لو كان
مركبا لكان اجزاؤه قابلة للاجتماع فكانت قابلة للحركة المستقيمة فالجهات
متحددة قبل وجود المحدد هف ولانه لو كان مركبا لصح عليه الانحلال
والتالى كاذب فالمقدم كاذب بيان الشرطية ان كل مركب فهو انما يتركب
عن البسايط المجتمعة بالقسر وما يجتمع بالقسر جاز عوده الى الحالة الطبيعية
فيصح عليه الانحلال واما كذب التالى فلانه لو صح عليه الانحلال لكانت
اجزاؤه قابلة للحركة المستقيمة فكانت الجهات متحددة قبله لا به هف
وبهذا تبين انه لا يقبل الخرق ولا الالتيام والا لكان قابلا للحركة المستقيمة
ولا يقبل الكون والفساد اى لا يخلع مادته صورة ويلبس صورة اخرى طالبة
لحيز آخر لانه لو كان قابلا للكون والفساد على هذا التفسير فالصورة الكاينة
اما ان يحدث فى حيز غريب او فى حيز طبيعى فان حدث فى حيز غريب كان

فيها ميل مستقيم الى حيزها الطبيعي وان حدث في حيز طبيعي كان الفاسدة
فيها مبدأ ميل مستقيم الى حيزها الطبيعي واياما كان فالجهات متحددة قبل
المحدد هف ثم نقول المحدد لابد وان يكون متحركا لانه لو سكن لكان بعض
اجزائه المفروضة على وضع مخصوص وذلك الوضع اما ان يجب لتلك الاجزاء
او لا يجب لا سبيل الى الاول لان جميع اجزائه متساوية في الطبيعة فما يجب لبعضها
يجب للكل فاستحال ان يجب لبعض اجزائه وضع دون غيره ولا سبيل الى الثاني
لان ذلك الوضع اذا لم يجب لبعض الاجزاء امكن حصوله للكل فلو حصل للبعض
دون البعض كان ترجيحا للممكن بلا مرجح وهو مح وليس لاحد ان يقول ان
وضع تلك الاجزاء انما كان بسبب ان صورة اخرى كانت حالة في مادتها
واقتضت لتلك الصورة وضعا معينا في حيز مجاور لذلك الحيز ثم فسدت
تلك الصورة وحصلت لها صورة اخرى فحصل ذلك الوضع بسبب الوضع
السابق لانا قد بينا ان المحدد للجهات ليس قابلا لان يخلع مادته صورة وتلبس
صورة اخرى طالبة لحيز آخر **لا يقال** لم لا يجوز ان يكون للمحدد نفس
مجردة لها ارادة السكون فيحصل لبعض اجزائه وضع خاص بسبب ارادة السكون
لانا نقول السكون لا ذات له لانه امر عدمي فلا يكون معللا بعلة
وجودية بل السكون انما يحصل بعدم علة الحركة والوضع الذي يتبعه السكون
انما يحصل بطبيعة الجسم فلو حصل لبعض الاجزاء وضع بطبيعته دون غيره
من الاوضاع كان ترجيحا بلا مرجح **لا يقال** لم لا يجوز ان يكون له نفس
يقتضي ارادة ذلك الوضع **لانا نقول** حصول ذلك الوضع ان لم يكن
بالارادة كان تخصيصا بلا مخصص وان كان بالارادة كان ايضا تخصيصا

بلا مخصص لان نسبة الارادة الى بعض الاوضاع كنسبتها الى سائر الاوضاع
فلو تخصصت ببعضها دون البعض كان تخصيصا بلا مخصص وهو
مح فظهر ان المحدد للجهات لابد وان يكون متحركا ولا يتصور عليه الحركة
المستقيمة فتعين كونه متحركا بالاستدارة **الفصل الثاني في افلاك
الكواكب السبعة وغيرها** الكواكب لها حركتان حركة سريعة من المشرق
الى المغرب وهي الحركة اليومية وحركة بطيئة من المغرب الى المشرق لان
الكواكب السبعة تسامت الكواكب الموسومة بالثوابت ويتحرك منها نحو المشرق
واما الثوابت فان الشمس اذا سامت كوكبا منها في الجهة الغربية وعادت اليها في مدة
معينة ومضت عليه مدة منطاولة وجد مسامتتها لها في الجهة الشرقية فلولا ان
الثوابت متحركة نحو المشرق لما كان كذلك لان حركة الشمس حركة ارادية
مبداها ارادة كلية متشابهة لا يعرض لها اختلاف فلا تقطع في عودات
متشابهة الا مقادير متساوية وجيث اختلفت مواضع المسامتات بعد المدة
الطويلة دل على ان الثوابت متحركة نحو المشرق فظهر ان الكواكب لها حركتان
حركة سريعة نحو المغرب من المشرق وحركة بطيئة من المغرب الى المشرق
وبعضها فوق البعض والا لما انخسف بعضها بالبعض فلا يخ اما ان يكون
مركوزة في كرات يكون طرفا محور كل كرة واقعين على نقطتين من الكرة الحاوية
ويلزمان موضعين منه ويزولان بزوال موضعيهما ويلزم منه حركة المحوي
بحركة الحاوي واما ان لا يكون كذلك والثاني مح والا لما عرض لها حركة سريعة
من المشرق الى المغرب فهي مركوزة في كرات مختلفة وقد عرض لجميعها حركة
سريعة من المشرق الى المغرب فدل على ان كرة يحرك كراتها من المشرق الى المغرب

وهذه كرة يقال لها الفلك الاعظم وقطباه يسمّيان قطبى العالم ومنطقته يسمى معدل
النهار ولما لم يمكن فوق الفلك الاعظم حركة اخرى وكان المحدد يجب ان
يكون متحركا دل على ان المحدد هو الفلك الاعظم ولما كانت حركته اسرع الحركات
ومقدرة لساير الحركات المستديرة والمستقيمة دل على انه هو الحافظ للزمان
ولما كان ازمان حركات الكواكب الموسومة بالثوابت متساوية لم يتيقن
انها على كرات مختلفة او على كرة واحدة بل المتيقن ان فى الوجود كرة فيها الكواكب
الثابتة مع احتمال ان يكون كرات كثيرة يكون ازمان ذواتها متساوية وسبع
كرات للكواكب السبع ومن الافلاك ما يكون مركزه مخالفا لمركز العالم ومنها
ما يكون غير شاملة للارض بل هى افلاك صغار متحركة على انفسها وبسبب ذلك
يعرض للكواكب السرعة والبطؤ والرجوع والاستقامة وسياتى تفصيل ذلك فى
فن الهيئة والبرهان من القسم الرابع ولما كانت الشمس لا يلزم الموضع الذى
يكون دور الفلك فيه مستقيما بل تميل الشمس منه تارة الى الشمال وتارة الى
الجنوب دل على ان حركتها ليست فى موازات معدل النهار بل على دايرة اخرى
فاذا توهمنا هذه الدايرة قاطعة للعالم حدث فى سطح الفلك الاعظم دايرة
مقاطعة لمعدل النهار على نقطتين احديهما وهى التى اذا جاوزها الشمس
حصلت فى الشمال يقال لها نقطة الاعتدال الربيعى والاخرى نقطة الاعتدال
الخريفى وغاية ميلها عنها عند نقطتين احديهما شمالية ويقال لها الانقلاب
الصيفى والاخرى جنوبية ويقال لها الانقلاب الشتوى وهذه الدايرة الى
الفصل الثالث فى صفات الفلك الاعظم لا يجوز ان يكون الفلك
الاعظم ثقيلا ولا خفيفا لان الثقل قوة طبيعية يتحرك الجسم بها الى اسفل

والخفة

والخفة قوة طبيعية يتحرك الجسم بها الى اعلى والفلك الاعظم لا يتحرك
بالاستقامة فليس فيه ثقل ولا خفة ولا يجوز ان يكون حارا ولا باردا
لان الحرارة تقتضى الحركة عن الوسط والبرودة تقتضى الحركة الى الوسط وكل
ذلك على المحدد مح ولا يجوز ان يكون رطبا ولا يابسا لان الرطب هو الذى
يقبل الاشكال ويتركها بسهولة واليابس هو الذى يقبل الشكل ويتركه بعسر
ولا ذلك الا لقبول الحركة المستقيمة وهو على المحدد مح ولا يصح عليه النمو
والذبول والتخلخل والتكاثف لانه لا يخ عن حركة مكانية مستقيمة ولا
يصح عليها الاستحالة التى يؤدى الى ان يقبل مادتها صورة اخرى طالبة
لحيز آخر لاستحالة ذلك كله على المحدد وهو ليس بكوكب والا لراينا الكواكب
المركوزة فيه لان الافلاك التى تحته لا يحجب عن الابصار وليس لقايل ان
يقول يحتمل ان يكون تحت الفلك الاعظم كرة يحجب عن الابصار لكونها
ملونة **لانا نقول** لو كانت تحته كرة ملونة لراينا لونها لان ما تحتها
لا يحجب عن الابصار والزرقة التى نراها فى السماء يحتمل ان يكون لونا ضعيفا
للفلك الاعظم ويحتمل ان يكون لكل فلك لون ضعيف غير مانع من
الابصار وحصلت من جملتها تلك الزرقة **الفصل الرابع فى النار وفيها**
ثلث مباحث البحث الاول فى اثبات كرة النار محاكة الجسم القابل للسخونة
موجب لسخونته والا لما كان حدوث السخونة فى الاجسام القابلة لها بالمحاكة
دايما ولا اكثريا والتالى كاذب فالمقدم مثله واذا كان محاكة الفلك الجسم المجاور له
يجعله نارا ولان الاجسام الدخانية اذا اصعدت الى قرب الفلك احترقت
ولو لم يكن هناك طبيعة محرقة لما احترقت وشكلها كرى لان طبيعتها

القابل للسخونة يجب سخونته بطبيعتها الا

يقتضي احالة ما يخالطها من الادخنة الى جوهرها والا لما كانت لاحالة ذاتية
منها ولا اكثرية واذا كانت طبيعتها يقتضي ذلك فيكون النار المجاورة
للفلك بسيطة وكل بسيط فان شكله الطبيعي كري فالنار المجاور الفلك
شكلها كري وهي متحركة بحركة الفلك والا لما تحركت الشهب وذوات
الاذناب على موافقة الفلك والتالي كاذب فالمقدم كاذب البحث الثاني
في ان النار يابسة لانها قابلة للاشكال وتركها لانها تعلو بالاجسام المركبة
ولو لم يكن قابلة للاشكال وتركها لاستحال تعلقها بها فاما ان يقبل
الاشكال بسهولة او بعسر والاول باطل والا لكانت رطبة وهو محال لان
الحرارة المحرقة تفني الرطوبات واذا لم يقبل الاشكال وتركها بسهولة فيقبلها
ويتركها بعسر فهي يابسة لا يقال بان النار التي عندنا يقبل الاشكال ويتركها
بسهولة فيكون رطبة ولان اليبوسة يقتضي الصلابة والنار التي عندنا ليست
صلبة فلا يكون يابسة لانا نقول نحن لا ندعي ان النار الصرفة يابسة
فلم قلتم بان النار التي عندنا صرفة وظاهر انه ليس كذلك لان النار التي
عندنا يخالطها الهوائية والادخنة فلا يكون صرفة واما قوله بان
اليبوسة يقتضي الصلابة والنار التي عندنا ليست بصلبة قلنا مسلم ولكن
لماذا يلزم من هذا ان لا يكون النار الصرفة صلبة فان النار التي عندنا
ليست صرفة البحث الثالث في ان النار البسيطة ليست ملونة لانه
لو كانت النارية الصرفة ملونة لكانت النارية التي تحت الفلك ملونة
ولو كان كذلك لكانت مانعة من الابصار والتالي كاذب فالمقدم كاذب
ولان النار كلما كانت اقوى كان لونها اقل فان كير الحدادين اذا قويت

النار فيها ذهب لونها ولان النار المتعلقة باصل الفتيلة لا يرى لونها الفصل
الخامس في الهواء وفيه ثلث مباحث البحث الاول في ان شكله كري لان
السطح المحدب منه مماس لمقعر النار وهو كري فالسطح المحدب للهواء كري
والا لوقع الخلا بينهما هف والسطح المقعر منه قد تحصل فيه تضاريس بسبب
الاغوار والجبال التي في ظاهر الارض وتلك التضاريس يخرج الهواء عن ان يكون
شكل جملته كريا لانها بمنزلة خشونات يكون في مقعر بعض الاكر الصغار المجوفة
البحث الثاني في ان الهواء حار رطب اما حرارته فلان فيه قوة يقتضي عند
التمكن حركته عن الوسط وهي المراد من الحرارة واما رطوبته فلانه يقبل الاشكال
ويتركها بسهولة فهو رطب لا يقال بان الشمس اذا بعدت عن سمت الراس
برد هواء ذلك الموضع فدل على ان الهواء بارد بطبعه ولان الهواء كلما كان
ابعد عن الارض كان ابرد كما في اعالي الجبال وكلما كان اقرب من الارض كان
اسخن فدل على ان سخونته مستفادة من الارض لانا نقول لم قلتم بان هواء
ذلك الموضع اذا برد عند زوال الشمس عن المسامتة دل على انه بارد بطبعه وانما
يكون كذلك ان لو كان الهواء هناك هواء صرفا وليس كذلك لان الهواء
بسبب مجاورة الماء يخالطه اجزاء بخارية باردة ويتسخن بشعاعات الشمس فاذا
زال الشمس عن المسامتة عادت تلك البخارات باردة واما الهواء الذي ابعد عن
الارض فانما يكون باردا لان شعاعات الشمس انما يسخن البخارات التي يجاور الارض
فالابخرة التي في اعالي الجبال لا يتسخن بشعاع الشمس فيبقى باردة فذلك لا يدل
على ان الهواء الصرفة ليست حارا البحث الثالث في ان الهواء شفافة و
ينكثف بضوء الشمس عند المقابلة اما كونه شفافا فلانه لا يمنع الابصار واما

يكيفه بضوء الشمس فلانا نشاهد الجو الذى فى افق الشرق وقت الصباح
مضيئا ولو لم يكن متكيفا بضوء الشمس لما رأيناه مضيئا ولانا نرى الكواكب
فى الليل ولا نراها فى النهار ولانه لو لم يكن متكيفا بضوء الشمس لوجب ان
يرى الكواكب فى خلاف جهة الشمس بالنهار والتالى كاذب فالمقدم مثله
ثم ان الهواء المقابل للشمس يصير مضيئا وانه مقابل لوجه الارض فيضئ الارض

الفصل السادس فى الماء وفيه ثلثة مباحث **البحث الاول** فى ان
شكله كرى لان راكب البحر اذا قرب من جبل ظهر اعلاه اولا ثم اسفله مع ان
البعد بينه وبين الاعلى اكثر مما بينه وبين الاسفل ولو لم يكن للماء حدبة يمنع
عن ذلك لما راى اعلاه قبل اسفله والتالى كاذب فالمقدم مثله **البحث
الثانى** فى احوال البحر ملوحة ماء البحر ليس لذاته والا لكان كل ماء مالحا بل
لمخالطة اجزاء ارضية مرة محترقة وثقلة ملوحته وكثرة ارضيته واختصاص
البحر بجانب دون جانب ليس امرا واجبا فربما ينتقل من جانب الى آخر لان
استمداد البحر من الانهار والعيون ومياه الامطار فربما ينقطع المدد ويعرض
بسبب ذلك نضوب البحر **البحث الثالث** فى ان طبع الماء يقتضى الميعان
لانه لو خلى وطبعه فى هواء معتدل كان بالغا فى الميعان **لا يقال** ان
طبيعة الماء البرد والبرد يقتضى الجمود فلا يقتضى الميعان لان الطبيعة
الواحدة لا يقتضى اثرين متضادين **لانا نقول** لا نم ان مقتضى البرد
يقتضى الجمود بل المقتضى للجمود هو البرد المفرط **لا يقال** ان برد الماء اقوى
من برد الارض لان الحس يستبرد الماء فوق ما يستبرد الارض يقتضى
الجمود فبرد الماء يقتضى الجمود فطبع الماء يقتضى الجمودية لا الميعان **لانا نقول**

لا نم ان الماء ابرد فانه يحتمل ان يكون ذلك بسبب ان الماء للطافته ينبسط
على العضو ويصل اثره الى عمق كل جزء منه ولئن سلمنا ان الماء ابرد ولكن
لا نم ان برد الارض يقتضى الجمود فان من الجايز ان يكون جمود الارض بسبب
آخر غير البرد وذلك السبب لم يوجد فى الماء فلم قلتم بانه ليس كذلك **الفصل
السابع** فى الارض وفيه ثلث مباحث **البحث الاول** فى ان شكل الارض
قريب من الكرة لوجهين احدهما ان الارض اما ان يكون مستقيمة من الشرق
الى الغرب ومقعرة او محدبة والاول باطل والا لكان طلوع الكواكب على
جميع البلاد الموضوعة على ذلك السطح وغروبها عنهم دفعة والتالى كاذب
لانا لما اعتبرنا من القمر خسوفا واحدا واعتبرنا ساعاته لا نجد ذلك فى البلاد
الشرقية والغربية عن ذلك الموضع فى وقت واحد ولو كان طلوعها على الكل
وغروبها عنهم دفعة واحدة لما اختلفت اوقات الخسوفات والثانى ايضا باطل
والا لكان طلوعها على البلاد الغربية قبل طلوعها على البلاد الشرقية والتالى
كاذب فالمقدم مثله فتعين كونها محدبة من المشرق الى المغرب واما من
الشمال الى الجنوب فاما ان يكون مستقيمة او مقعرة او محدبة والاول
والا لما ازداد ارتفاع الكواكب القريبة من القطب الشمالى وانخفاض الكواكب
القريبة من القطب الجنوبى لمن يكون سالكا الى الشمال على الاستقامة والتالى
باطل بالمشاهدة فالمقدم باطل والتالى باطل لانها لو كانت مقعرة لكان
كلما زاد التوغل فى الشمال زاد خفاء القطب الشمالى والكواكب القريبة منه
وبالعكس ايضا والتالى كاذب فالمقدم كاذب فتعين ان يكون الارض محدبة
من الجنوب الى الشمال والارض محدبة من جميع الجوانب **الثانى** ان ظل الارض

مستدير وكل ما كان ظله مستديرا فهو مستدير وانما قلنا ان ظله مستدير
لان انخساف القمر مستدير بالحس وهو ظل الارض لان القمر جرم كمد في
نفسه وانما يستضيء بضياء الشمس لانه لو لم يكن كذلك لما كان اختلاف
هيئات تشكل النور فيه باختلاف القرب والبعد من الشمس دايما ولا اكثريا
والتالي كاذب فالمقدم كاذب واذا كان نوره مستفادا من الشمس فاذا قابل
الشمس بحيث يكون الشمس مع القمر على محيط دايرة او قوسين من ان يقعا
على محيط دايرة صارت الارض حايلة بينه وبين الشمس وهو جسم كثيف يقع
ظله عليه فلا يصل نور الشمس اليه فينخسف فالانخساف ظل الارض
لانه لا معنى للظل الا عدم النور بسبب توسط الكثيف بين المضيء
والمستضيء وانما قلنا ان كل ما ظله مستدير فهو مستدير لان امتداد الظل
يكون على شكل الفصل المشترك بين القطعة المضيئة باشراق الشمس عليها
وبين القطعة المظلمة من الارض واذا كان الظل مستديرا وجب ان يكون
ذلك الفصل المشترك الذي شكله مثل شكل الارض مستديرا فالارض
مستدير ولما كان الانخساف في جميع نواحي الارض يرى مستديرا دل على ان
شكل الارض من جميع الجوانب مستدير والتضاريس التي في سطح الارض
بسبب الجبال والوهاد بمنزلة حشويات يكون في ظاهر سطوح الكرات
الصغيرة وذلك لا يقدح ان يكون شكل مجموعها قريبا من الكرة لا يقال
ما ذكرتموه يقتضي ان يكون شكل المعمور من الارض مستديرا ولكن لم قلتم
بان الجانب الذي يحيط به الماء من الارض على شكل الاستدارة لانا نقول
نحن ندعي ان شكل مجموع الارض والماء مستدير لما ذكرنا من الوجهين

واعلم

واعلم ان الارض والماء ليس لهما قدر يحس به عند السماء اذ لو كان لهما
قدر محسوس لما كان ابعاد ما بينهما وبين الكواكب عند كونها في وسط
السماء وعند كونها في الافق متفقة فكان القرب وهي عند وسط السماء
يوجب زيادة في العظم والبعد يوجب نقصانا وكذب التالي يدل على كذب
المقدم **البحث الثاني** في ان الارض ليست متحركة بالاستدارة لان طبيعتها
يقتضي الميل المستقيم الى اسفل لانه لو لم يعقها عايق انحدرت على الاستقامة
واذا كانت طبيعتها يقتضي الميل المستقيم فلا يقتضي الميل المستدير والا
لكانت الطبيعة الواحدة مقتضية للميل الى الشيء والميل عنه هف وليس
فيها صعود ولا هبوط لانها يقتضي الميل الى المركز فلا يقتضي الميل الى المحيط
لان الطبيعة الواحدة لا يقتضي ميلين متضادين **البحث الثالث** في سبب
ارتفاع الارض من الماء لما حصل في بعض جوانب الارض اغوار ووهاد باسباب
عرضية مستندة الى اتصالات سماوية سال الماء بطبعه الى المواضع العميقة
وانكشفت الجوانب المشرفة بمنزلة جزيرة بارزة من وسط البحر والمقدار المنكشف
طوله من المشرق الى المغرب نصف الدور لان نهاية مقدار الفصل بين ساعات
الخسوف اثنتا عشرة ساعة وعرض المعمور من خط الاستواء وهو الموضع الموازي
لمعدل النهار الى ناحية الشمال قد وجده السالكون على الاستقامة الى ناحية
القطب الشمالي ثلث طول العمارة وثلث عشرة بحسب القياس **الفصل الثامن**
في المباحث المشتركة بين العناصر الاربعة وفيه خمس مباحث **البحث الاول**
في طبقات العناصر للارض ثلث طبقات طبقة قريبة من المركز وطبقة طينية
وطبقة انكشف بعضها وبعضها احاط به البحر والماء ليست طبقة تامة الاستدارة

بسبب ما يرتفع منه من الجبال والهواء اربع طبقات طبقة مجاورة للارض يخالطها الابخرة ثم يسخن تلك الابخرة بشعاعات الشمس وطبقة باردة يخالطها الابخرة وينقطع عنها تاثير شعاعات الشمس ويقال لها الطبقة الزمهريرية و طبقة صرفة فوق الزمهريرية وطبقة يخالطها الادخنة المتصاعدة من الارض وفوقها النارية وهي طبقة واحدة لقوتها على احالة ما يجاورها الى طبيعتها **البحث الثاني** في ان طبايع هذه الاربعة مغايرة للكيفيات التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة لان هذه الاربعة اذا اختلطت انكسرت كيفية كل واحد منها على ما دل عليه المشاهدة وتلك الانكسارات اما ان يكون بعضها متقدما على البعض او معا والاول لم يصح لاستحالة ان يعود المنكسر كاسرا فتعين حصول الانكسارات معا فلا يكون انكسار كل واحد منهما بصرافة كيفية الاخر لان العلة يجب بقاؤها مع المعلول وصرافة كيفية كل واحد منها لا يبقى مع ترخ فهذه الانكسارات معللة بصورها الطبيعية فالكيفيات غير الصور ولان الكيفيات تشتد وتضعف مع بقاء صورها النوعية فدل على انها مغايرة لصورها الطبيعية ومن هنا عرف انها قابلة للاستحالة ومن الناس من انكر الاستحالة وذهب الى ان السخونة التي يحس من الماء انما حصلت بسبب ان اجزاء نارية كانت كامنة فيه فبرزت ومنهم من يقول بان اجزاء نارية وردت عليه من خارج وكذلك البرودة التي يحس من الماء وكل ذلك باطل اما الاول فلانا نرى اجزاء الماء قبل التسخين متشابهة في التبريد ولو كانت فيه اجزاء نارية كامنة لما كانت اجزاء الماء متشابهة واما الثاني فلان الماء قد يسخن في الاواني الصلبة من غير ان يرد عليه نارية من خارج **البحث الثالث** في انها

قابلة للكون والفساد لان الماء ينقلب هواء كما يشاهد من البخارات الصاعدة من اشراق الشمس عليه والهواء ينقلب ماء كما في الرطوبات المجتمعة على سطح الكوز الموضوع في الجمد وليس ذلك بالترشح والا لما ظهر الا في الوضع الذي فيه الماء ولانه لو كان بالترشح لحدث في الماء الحار لكونه الطف والهواء ينقلب نارا كما في السموم والنار ينقلب هواء كما يشاهد من النيران التي يحدث عندنا والارض ينقلب ماء والماء حجرا كما يفعله اصحاب الاكسير فالعناصر قابلة لان ينقلب بعضها الى البعض والهيولى مشتركة بين الكل **البحث الرابع** في انها اسطقسات المركبات لانا اذا وضعنا المركب في القرع والانبيق حصل منه جوهر مائي وجوهر هوائي وجوهر ارضي فدل على ان المركب فيه الماء والهواء والارض واما النار فلان الارض والماء اذا اختلطا فلا بد من حرارة طابخة لذلك وفايدة الرطب واليابس ان يخمر الرطب باليابس فيحصل لذلك المركب من الرطب قبول الاشكال ومن اليابس حفظها وفايدة الحار ان يحصل من حرارته النضج ومن البارد ان يحصل من برده حفظ ما عليه المركب من الهيئة والتركيب **البحث الخامس** في الثقيل والخفيف الجسم المتحرك بالاستقامة بطبعه اما ان يتحرك الى الوسط او عن الوسط فان تحرك الى الوسط فاما ان يطلب اسفل الاماكن وهو الثقيل المطلق وهو الارض او لا يكون كذلك وهو الثقيل المضاف وان تحرك عن الوسط فاما ان يطلب اعلى الاماكن وهو الخفيف المطلق وهو النار او لا يكون كذلك وهو الخفيف المضاف وهو الهواء **الفصل التاسع** في ان العالم واحد لو كان خارج العالم عالم آخر لامكن ان يحصل خارج العالم كرة اخرى والتالي كاذب

فالمقدم كاذب بيان الشرطية ان ذلك العالم اما ان يكون بسيطا او مركبا
فان كان بسيطا كان كريا لان الشكل الطبيعى للبسيط انما هو الكرة وان كان
مركبا والمركب انما يحصل من البسايط بالقسر فيمكن ان يعود بسايطه الى الحالة
الطبيعية واذا عادت الى الحالة الطبيعية كانت كرية واما بيان كذب التالى
فلانه لو حصل هناك كرة فاما ان يكون مماسة لكرة العالم او لم يكن فان لم يكن
مماسة يقع الخلاء فيما بينهما وان كانت مماسة والكرتان المتماستان يقع فيما
بينهما فرجة فيقع الخلاء فيما بينهما لكن الخلاء مح فلا يمكن ان يحصل خارج
العالم كرة اخرى فالعالم كرة المرصد الثالث ثلثة فصول الفصل الاول
فى الاثار العلوية والسفلية وفيه مباحث البحث الاول فى السحاب والمطر وما
يتعلق بذلك الشمس اذا اشرقت على الماء حللت منه اجزاء هوائية يمازجها
اجزاء صغار يسمى ذلك المجموع بخارا ثم البخار ان حللته الشمس انقلب الى الهواء
وان لم يحلله الشمس فاما ان يبلغ الى الهواء البارد او لم يبلغ فان بلغ الى
الهواء البارد فاما ان يكون البرد هناك قويا او لم يكن قويا فان لم يكن قويا
تكاثف البخار بذلك القدر من البرد واجتمع وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب
والمتقاطر هو المطر فان كان قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل
اجتماعها وتشكلها بشكل القطرات او بعد صيرورتها لذلك فان كان الاول
نزل ثلجا وان كان الثانى نزل بردا وان لم يبلغ الابخرة الى الهواء البارد فهى اما
ان يكون كثيرة او قليلة فان كانت كثيرة كان ضبابا وان كانت قليلة تكاثف
ببرد الليل فان لم ينجمد نزل طلا وان انجمد نزل صقيعا البحث الثانى فى الهالة
اذا احدث فى الجو اجزاء رشية صغيرة صقيلة وضعها كوضع دايرة واحاطت بغيم

رقيق لطيف لا يستر ماوراءه انعكس من الاجزاء الصقيلة شعاع البصر الى القمر
لان ضوء البصر وغيره اذا وقع على الصقيل ينعكس الى الجسم الذى يكون وضعه
من ذلك الصقيل كوضع المضئ منه اذا لم يكن جهته مخالفة لجهة المضئ فيرى
ضوء القمر ولا يرى شكله لان المرآة اذا كانت صغيرة لا يودى شكل المرئى
بل ضوءه فيؤدى كل واحد من تلك الاجزاء ضوء القمر فيرى دايرة مضيئة
وهى الهالة وهذه المقدمات انما عرفت صحتها بالتجربة البحث الثالث
فى قوس قزح اذا وجد فى خلاف جهة الشمس اجزاء مائية شفافة صافية وكان
وراءه جسم كثيف من جبل وسحاب مظلم وكانت الشمس قريبة من الافق
المقابل فاذا وجهنا تلك الاجزاء المائية نظرنا اليها صارت الشمس فى خلاف
جهة النظر فانعكس شعاع البصر من تلك الاجزاء الى الشمس لكونها صقيلة
فادى ضوء الشمس دون الشكل لكونها صغيرة وسبب استدارة القوس
وقوع هذه الاجزاء مستديرة بحيث لو جعلنا مركز جرم الشمس قطب دايرة
على محيط فلكها كانت تلك الاجزاء مسامتة لتلك الدايرة ويختلف الوان
القوس بحسب تركب لون المرآة وضوء الشمس فيرى قسيا مختلفة الالوان
بعضها احمر وبعضها اخضر وبعضها بنفسجيا او ارجوانيا وعلى هذا القياس
البحث الرابع فى الرعد والبرق وما يتعلق بذلك الشمس اذا اشرقت على
الارض حللت منها اجزاء نارية يخالطها اجزاء صغار ارضية يسمى ذلك المجموع
دخانا وان لم يكن اسود ثم الدخان يمازج البخار ويرتفعان معا الى الطبقة
الباردة من الهواء فينعقد البخار سحابا ويحتبس الدخان فيه فان بقى على
حرارته قصد الصعود وان صار باردا قصد النزول واياما كان فيمزق السحاب

ثم يبقا عنيفا فيحدث منه الرعد وربما يشتعل نار لشدة المحاكة فيحدث
منه البرق ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظا **البحث الخامس في ذوات**
الاذناب الدخان الصاعد ان كان لطيفا فاذا وصل الى كرة النار وانقطع
اتصاله من الارض اشتعل فان بقي الاشتعال يرى كأنه كوكبا يقذف به وان
لم يشتعل بل احترق وثبت فيه الاحتراق يرى على صورة ذوابة او ذنب او حية
او حيوان له قرون الى غير ذلك من الاشكال وان كان غليظا فاذا وصل الى كرة
النار يحدث منه علامات هايلة حمر وسود وقد يقف تحت كوكب ويدور
مع النار بدوران الفلك اياما وشهورا وربما لا ينقطع اتصال الدخان من
الارض الى ان يصل الى كرة النار فيشتعل ولا يزال فيرى فيه الاشتعال الى
ان يصل الى الارض فيرى كأن تنينا مشتعلا ينزل من السماء الى الارض فاذا
وصل الاشتعال الى الارض احترق الدخان بالكلية **البحث السادس**
في الرياح الادخنة الصاعدة اذا وصلت الى الطبقة الباردة اما ان ينكسر
حرها واما ان يبقى على حرارتها فان انكسر حرها تكاثفت وقصدت النزول
فيتموج بها الهواء فيحدث الريح وان بقيت على حرارتها تصاعدت الى
كرة النار المتحركة بحركة الفلك فيردها الحركة الدورية الى اسفل فيتموج
بها الهواء فيحدث الريح وربما يتخلخل الهواء ويتحرك من جانب الى جانب
فيحدث منه الريح ايضا واما الزوابع فانما يحدث من التقاء ريحين مختلفي
الجهة يلتقيان فيستديران **البحث السابع** في منابع المياه الابخرة
التي يحدث تحت الارض ان كانت كثيرة بحيث يقوى على تفجير الارض
فان استتبع كل جزء منها جزءا آخر حدث منها العيون الجارية وان لم

يستتبع

يستتبع حدث منها العيون الراكدة وان لم يقو على تفجير الارض حدث منها القنوات
فاذا ازيل عن وجهها ثقل التراب صادفت منفذا واندفعت اليه بادنى
حركة فان كان له مدد حدثت منه القنوات الجارية والا فلا **البحث الثامن**
في الزلزلة اذا تولد تحت الارض بخار دخاني حار كثير المادة وكان وجه الارض
متكاثفا الاسام فيه لم يجد منفذا يخرج منه فتزلزل الارض وربما كان في القوة
بحيث ينشق الارض وربما انفصل نار لشدة الحركة **البحث التاسع** في ان خط
الاستواء اشد اعتدالا من المواضع اذا لم يعرض هناك اسباب عرضية كمجاورة
الجبال والبحار وذلك لان الشمس لا يسامت خط الاستواء الا عند وصوله الى
نقطتي الاعتدالين ثم ينتقل في غاية السرعة لان الميل من دايرتي فلك البروج
ومعدل النهار يتزايد هناك كثيرا فلا يحدث سخونة قوية ثم ان الليل و
النهار في خط الاستواء متساويان لان دور الفلك فيه مستقيم فيكون مكث
الشمس فوق الارض مثل مكثها تحت الارض فيعتدل الحر الحاصل بالنهار
ببرد الليل فلا يكون الصيف في غاية الحر ويحدث الفصول الاخرى على تلك
النسبة ولا يعظم التفاوت بين الشتاء والصيف فيكون في كل سنة صيفان
وخريفان وربيعان لان الشمس متى سامت خط الاستواء كان الوقت صيفا
لكنها تسامت مرتين فهناك صيفان وعلى هذا القياس يحدث خريفان
وشتاءان وربيعان فلا يكون صيف شديد الحرارة ولا شتاء شديد البرودة فيكون
احوالهم قريبة من الاعتدال لا يقال بان البلدة التي يكون بعدها عن خط
الاستواء ضعف غاية الميل بين فلك البروج ومعدل النهار يكون تسخين
الشمس فيها حال ما يكون في غاية الميل مثل تسخينها في خط الاستواء وتسخينها

فى هذه البلدة حين ما يكون فى غاية الميل شديد جدا فيكون تسخينها
فى خط الاستوآء فى هذه الحالة مثل هذا التسخين وتسخينها فى خط الاستوآء
حال كونها فى غاية الميل المقابل ايضا مثل هذا التسخين وفى غيرها بين الحالتين
اشد فيكون تسخينها فى خط الاستواء فى جميع السنة فى غاية الشدة مع ان
دوام المسخن يوجب شدة التسخين فدل على ان الحرارة فى خط الاستواء
فى غاية الشدة لانا نقول لا نم ان تسخينها فى البلدة المفروضة فى هذه
الحالة مثل تسخينها فى خط الاستوآء وهذا لان دور الفلك فى البلدة المفروضة
ليس دورا مستقيما بل القطب الشمالى الذى للفلك الاعظم فيها مرتفع فيكون
مكث الشمس فوق الارض حين كونها فى البروج الشمالية بالنسبة الى خط
الاستواء ومكثها فوق الارض فى هذا الموضع اكثر من مكثها تحت الارض
فى هذه الحالة ومكثها فوق الارض بالنسبة الى خط الاستوآء مثل مكثها
تحت الارض لاستقامة دور الفلك فيه فيكون تسخينها فى خط الاستوآء فى
هذه الحالة اقل من تسخينها فى البلدة المفروضة واما قبل ذلك فلا يبقى
الشمس على مسامتة خط الاستواء الا زمانا يسيرا وينتقل الزمان الى الاعتدال
وحرارة النهار ابدا يعتدل ببرودة الليل اما فى البلدة المفروضة فبرودة الليل
لا يعتدل بها حرارة النهار لقصر زمان الليل فيبقى الحر فى الغاية والمواضع
التى عرضها من خط الاستوآء مثل الميل الاعظم فيشتد الحر فيها فى الصيف لان
تزايد الميل هناك يسير جدا فيبقى الشمس كانها مسامتة لذلك الموضع مدة
طويلة فيشتد قلة التسخين وكلما زاد عرض البلد على غاية الميل اقل التسخين
ويكون المواضع التى عرضها مثل الميل الاعظم ومثل نصفه يكون قريبة

م الاعتدال

من الاعتدال ويكون المواضع التى عرضها مثل نصف الميل الاعظم لا يكون
فى غاية السخونة ولا فى غاية الاعتدال ويكون التفاوت بين الصيف
والشتاء فيها اقل من التفاوت بينهما فى المواضع التى يجاوز غاية الميل الفصل
الثانى فى المزاج وفيه ثلثة مباحث البحث الاول فى حقيقة المزاج العناصر
المتضادة الكيفيات لما اجتمعت فى بعض المركبات واقتضى اختلاطها ان
ينفعل بعضها عن البعض انكسر صرافة كيفية كل واحد منها وحصلت كيفية متشابهة
فى اجزاء المركب متوسطة بين الاضداد فتلك الكيفية هى المزاج وانما يحصل
ذلك اذا تصغر اجزاء العناصر وصار اكثر كل واحد منها مماسا لاكثر الاخر ولما
كانت الكيفيات التى للعناصر اربعا وهى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة كانت
المزاجات مركبة منها ولا يخ اما ان يكون مقادير الكيفيات المتضادة فى الممتزج
متساوية وهو المعتدل الحقيقى واما ان لا يكون كذلك وهو الخارج عن
الاعتدال البحث الثانى فى ان المزاج المعتدل بالحقيقة لا وجود له فى الخارج
لان البسايط المجتمعة لو تساوت فيها مقادير الكيفيات لكانت قواها متساوية
ولو كان كذلك فاما ان يميل المركب الى حيز من احياز تلك البسايط واما ان
لا يميل فان كان الاول كان قوة ذلك البسيط غالبة وقد فرضناها غير غالبة
هف وان كان الثانى كان الميل الذى لكل واحد من البسايط الى حيزه الطبيعى
مما لا يعوقه عايق قسرى فيعود كل واحد منها الى حيزه الطبيعى فلا يبقى بينها
تركيب فلا يحصل للمركب مزاج معتدل فالموجود من الامزجة خارج عن
الاعتدال الحقيقى وهو اما مفرد وهو الحار والبارد والرطب واليابس واما
مركب وهو الحار الرطب والحار اليابس والبارد الرطب والبارد اليابس

واما مركب وهو الحار الرطب والحار اليابس والبارد الرطب والبارد اليابس
البحث الثالث فى تقسيم الامزجة التى لها وجود فى الخارج المركب من العناصر
الاربعة اما ان يتوفر عليه من العناصر بكمياتها وكيفياتها القسط الذى ينبغى
له فى المزاج واما ان لا يكون كذلك والاول يسمى مزاجا معتدلا والثانى خارجا
عن الاعتدال والاعتدال بالتفسير المذكور اما نوعى او صنفى او شخصى او عضوى
وكل واحد منها اما بالنسبة الى الخارج او الى الداخل فالاعتدال النوعى بالقياس
الى الخارج هو الاعتدال الذى لنوع الانسان مثلا بالقياس الى سائر الانواع وله
طرفان فى الافراط والتفريط فاذا خرج عنهما بطل المزاج عن ان يكون مزاج ذلك
النوع وما بين الطرفين يسمى عرضه واما الاعتدال بالقياس الى الداخل فهو
الواسطة بين طرفى الاعتدال السابق ويوجد فى اعدل شخص من اعدل صنف
من النوع واما الاعتدال الصنفى بالقياس الى الخارج فهو الاعتدال الذى
لصنف من اصناف النوع كالمزاج الذى يعم سكان الهند فان لهم مزاجا
خاصا يوافق هواء ذلك الاقليم وله عرض له اضيق من عرض النوع وطرفا
افراط وتفريط واما الاعتدال الصنفى بالقياس الى الداخل فهو الواسطة بين
طرفى عرض الصنف ويوجد فى شخص هو اعدل اشخاص الصنف واما الاعتدال
الشخصى فهو المزاج الذى يجب ان يكون لشخص معين حتى يكون موجودا
صحيحا وله عرض وطرفان اذا خرج عنهما بطل كونه مزاجا لذلك الشخص
واما الاعتدال الشخصى بالقياس الى الداخل فهو المزاج الذى اذا حصل
للشخص كان على افضل احواله وهو الواسطة بين طرفى المزاج الشخصى بالنسبة
الى الخارج واما الاعتدال العضوى بالقياس الى الخارج فهو المزاج الذى

يليق بكل عضو من الاعضاء به يخالف غيره وله عرض وطرفان واما
الاعتدال العضوى بالقياس الى الداخل فهو المزاج الذى اذا حصل
العضو كان على افضل احواله وهو الواسطة فى العرض المذكور فهذه هى
اقسام الاعتدالات والكل اشتركت فى انها خارجة عن الاعتدال الحقيقى واقرب
الانواع من الاعتدال الحقيقى نوع الانسان والا لكان اختصاصه بالنفس
الناطقة دون غيره تخصيصا بلا مخصص واعدل اصناف الانسان سكان
خط الاستواء وبعدهم سكان الموضع الذى عرضه مثل ضعف غاية الميل ومثل
نصفه على ما مر من قبل واما المزاج الخارج عن الاعتدال اما ان يكون احر
مما ينبغى او ابرد او ارطب او ايبس او احر وارطب واحر وايبس او ابرد وارطب وابرد
وايبس فالاعتدال النوعى بالمعنى الاول يقابله ثمانية امزجة وبالمعنى الثانى
ثمانية اخرى وكذا الاعتدال الصنفى والشخصى والعضوى ولما كانت الاعتدالات
ثمانية كان مقابلاتها اربعة وستين ومع انضمام المعتدلات اليها اثنى وسبعين
الفصل الثالث فى المعدنيات الابخرة والادخنة المحتبسة فى الارض
اذا اختلطت على ضروب من الاختلاطات مختلفة فى الكم والكيف حصل
من اختلاطها امزاجات مختلفة وتولد منها الاجسام المعدنية اما قوية التركيب
واما ضعيفة التركيب اما التى تكون قوية التركيب فاما ان يكون متطرقة
او لا يكون فالمتطرقة هى الاجساد السبعة اعنى الذهب والفضة والرصاص
والنحاس والحديد والاسرب والخارصينى والذى لا يكون متطرقة فقد يكون
فى غاية اللين كالزيبق وقد يكون فى غاية الصلابة كالياقوت والتى يكون
فى غاية الصلابة قد ينحل بالرطوبات وهى الاجسام الملحية كالزاج والنوشادر

وقد لا ينحل وهي الاجسام الذهبية كالزرنيخ والكبريت والاجساد السبعة
انما يتولد من اختلاط الزيبق والكبريت فان كان الكبريت والزيبق صافيين
وانطبخ الزيبق بالكبريت انطباخا تاما وكان الكبريت مع ذلك ابيض تولدت
الفضة وان كان احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولد الذهب
وان وصل اليه قبل استكمال النضج برد عاقد تولد الخارصيني وان كان
الزيبق صافيا والكبريت رديا فان كان في الكبريت قوة احراقية تولد النحاس
وان كان الكبريت غير جيد المخالطة مع الزيبق تولد الرصاص وان كان
الكبريت والزيبق رديين فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا وكان الكبريت رديا
محرقا تولد الحديد وان كان مع رداتهما ضعيفي التركيب تولد الاسرب والذي
يدل على صحة هذا كله تجربة اهل الصناعة **المرصد الرابع خمسة فصول**

الفصل الاول في القوى النباتية وفيه ثلثة مباحث البحث الاول في تعديدها

القوى التي يشترك فيها النبات والحيوان قد يكون فعلها لاجل الشخص وقد
يكون لاجل النوع والاولى قسمان الغاذية والنامية والثانية قسمان المولدة
والمصورة **اما الغاذية** فهي التي تحيل الغذا الى مشابهة المغتذي ليخلف بدل ما
يتحلل **واما النامية** فهي التي تزيد في اقطار الجسم باقطار الجسم على التناسب
الطبيعي ليبلغ به الى تمام النشو بما يدخل فيه من الغذاء فقولنا تزيد في اقطار الجسم
احترازا عن الزيادات الصناعية فان الصانع اذا اخذ قدرا من المادة فان زاد
في طوله نقص من عرضه وعمقه وبالعكس ولا كذلك النامية فانها تزيد في
الابعاد الثلثة وقولنا على التناسب الطبيعي احترازا عن الزيادات الخارجة عن
المجرى الطبيعي كالاورام وقولنا ليبلغ به الى تمام النشو احترازا عن السمن **واما المولدة**

فهي

فهي نوعان نوع يولد ما يصلح ان يكون مبدأ الشخص الخ وهي التي تولد
المني في الانسان ونوع يفصل القوى التي في ذلك المبدأ ويفيد
استعدادات مختلفة كالقوة التي تمزج في المني تمزيجات مختلفة بحسب عضو
عضو ويقال لها المغيرة الاولى **واما المصورة** فهي التي يصدر عنها التخطيط
والتشكل والملاسة والخشونة والاوضاع واشباه ذلك فلا بد للغاذية في
فعلها من قوى اربع الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة **واما الجاذبة**
فهي التي تجذب من الغذاء النافع وهي موجودة في المعدة وساير الاعضا
اما في المعدة فلان حركة الغذاء الى المعدة اما ان يكون طبيعية او ارادية
او قسرية والاول باطل لان الانسان لو قلب حتى حصل راسه على الارض
ورجلاه في الهواء امكن ان يزدرد ازدرادا تاما ولو كانت طبيعية لاستحال
ذلك والثاني باطل لانها لو كانت ارادية لكان الغذا حيوانا متحركا بالارادة
فتعين كونها قسرية والقسر اما ان يكون دفعا من فوق او جذبا من اسفل
والاول مح لان المعدة تجذب الطعام عند الجوع من غير ان يدفعه الانسان
من فوق ولان الانسان اذا تناول غذاء واكل بعده شيئا حلوا وتقيا وجد
الحلو يخرج في الاخير ولو لم يكن هناك جاذب يجذبه الى اسفل لخرج
في الاول واما في ساير الاعضاء فلان كل عضو يجذب ما يوافقه من الغذاء
ولو لم يكن فيه قوة جاذبة لما امكنه جذب الغذاء وجاذبة كل عضو تخالف
جاذبة العضو الاخر لان اختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات **واما الماسكة**
فهي التي تمسك ما يجذبه الجاذبة زمانا ينصرف فيه القوة المغيرة له وهي في
المعدة وفعلها ان تجعل المعدة محتوية على الغذاء احتواء تاما بماسة من جميع

الجوانب بحيث لا يكون فيها فرجة ولين ذلك لشدة امتلاء المعدة فان
الغذاء اذا كان قليلا وكانت الماسكة قوية صلح الهضم ومتى كانت ضعيفة
والمعدة لا يلزم الغذا فسد الهضم واما الهاضمة فهي التي تحيل ما جذبته الجاذبة
وامسكته الماسكة الى مزاج صالح الاستحالة الى الغذائية بالفعل ولها فعلان
احدهما فيما يصير جزءا من المغتذى والاخر في الجزء الذى يصير فضله واما
الدافعة فهي التي بدفع الفضل الذى لا يصلح الاغتذاء ويفضل على القدر
الكافي في الاغتذاء وهي ايضا موجودة في المعدة وساير الاعضاء اما في
المعدة فلان المعدة تدفع الثفل الى الامعاء واما في ساير الاعضاء فلان
كل عضو لا يقبل الا ما يليق به ولو لم يكن فيه قوة دافعة للفضل لما امكن
ذلك وهذه القوى كلها يسمى قوة طبيعية والاربع الاخيرة وهي الجاذبة
والماسكة والهاضمة والدافعة يسمى خادمة والبواقي مخدومة الا ان
الغاذية خادمة للنامية من وجه فهي خادمة من وجه ومخدومة من وجه
البحث الثاني في افعال القوى المخدومة اما الغاذية فلها افعال ثلثة
احدها تحصيل الغذاء وهو الذى يقوم بدل ما يتحلل بالاستحالة الى نوعه
وثانيها الالصاق وهو يصير جزءا من المغتذى شبيها به من كل جهة حتى
في قوامه ولونه واما النامية ففعلها ان يزيد في الجسم باتصال جسم اخر به
بحيث تصير الزيادة داخلة في اجزاء المزيد عليه على نسبة واحدة والفرق بين
فعل النامية والغاذية ان الغاذية يورد الغذاء تارة مساويا وتارة ازيد
وتارة انقص والنامية لا يفعل الا بان يكون الوارد ازيد من المتحلل وقد يوجد
السمن دون النمو وبالعكس فان الواقف من النمو قد يسمن والثاني قد يهزل

واما المولدة ففعلها ان ينصرف في امر التناسل بان يفصل من امشاج البدن
جوهر المنى واما المصورة ففعلها تمزيجات مختلفة بحسب عضو عضو لان
يتخلق منهما الاعضا وفيه اشكال وهو ان المنى جسم متشابه في الحس فاما
ان يكون متشابه الاجزاء في الحقيقة او لا يكون فان كان الاول وجب ان
يكون الشكل الحادث من تلك القوة في تلك المادة كريا لان القوة الواحدة
لا يفعل في مادة واحدة الا فعلا واحدا وان كان الثاني كان المنى مركبا من
اجسام كل واحد منها بسيط فيلزم ان يكون شكل كل واحد منها كريا فيلزم ان
يكون الاعضاء كرات مضموما بعضها الى بعض وجوابه ان يقول لا نم انه يلزم
ان يكون شكل كل واحد منها كريا وانما يلزم ان لو لم يكن هناك قاسر يقتضى
شكلا غير طبيعي وقد وجد القاسر فان القوة التي في ذلك المركب يقتضى
شكلا مخصوصا غير كرى وذلك مانع من ان يكون شكل البسايط طبيعيا
فلا يجب ان يكون البسايط على اشكالها الطبيعية البحث الثالث في سبب
وقوف الغاذية السبب في ذلك ان الرطوبة الغريزية دايما في التحلل بسبب
الحرارة الداخلة والخارجة وبسبب الحركات البدنية والنفسانية والحرارة الغريزية
انما يبقى بالرطوبة الغريزية فيكون نقصانها سببا لنقصان الحرارة الغريزية وذلك
سبب لكثرة الرطوبات الغريزية فان الحرارة الغريزية اذا ضعفت لا يقوى على
اصلاح الرطوبات الغريبة ولا يزال يتاكد هذه الاسباب بعضها بالبعض الى
ان ينتهى الى فناء الرطوبة الغريزية التي هي غذاء للحرارة الغريزية كالدهن للسراج
فينطفى الحرارة الغريزية ويحصل الموت الفصل الثاني في القوة الحيوانية
وهي القوة التي اذا حصلت في الاعضاء اعدتها لقبول الحس والحركة الارادية

والدليل على اثباتها ان العضو المفلوج فيه قوة توجب استعداده لقبول الحس
والحركة فانه لو زال العايق حصل له قوة الحس والحركة والقوة المعدة لقبول
الحس والحركة اما ان يكون قوة التغذية او قوة اخرى ولا اول ح لان قوة التغذية
لو كانت معدة لقبول الحس والحركة وهي موجودة في النبات فكان النبات
قابلا للحس والحركة الارادية فالقوة المعدة لقبول الحس والحركة قوة اخرى وهي
تسمى بالقوة الحيوانية وبها ينفعل الحيوان بالخوف والغضب والهم والانفة
واشباه ذلك **الفصل الثالث** في القوى المدركة في ظاهر البدن وهي
اللمس والذوق والشم والسمع والبصر **اما اللمس** فهو قوة منبثة في جميع جلد
البدن يدرك ما يلاقيه ويؤثر فيه بالمضادة فيدرك الحار والبارد والرطب
واليابس والصلب واللين والخشن والاملس والثقيل والخفيف وبها الشعور
بتفرق الاتصال وعوده **واما الذوق** فهو قوة منبثة في جرم اللسان يدرك
ما يماس من الطعوم بواسطة الرطوبة العذبة التي تحت اللسان فان تلك الرطوبة
يخالط الجسم الذي فيه كيفية الطعم ويتكيف بتلك الكيفية او يخالطها بعض
اجزاء ذلك الجسم ويؤدي الى قوة الذوق حتى يحصل الاحساس بالطعم **واما
الشم** فهو قوة في مقدم الدماغ يدرك الروايح التي يؤدي اليها الهواء المتكيف
بكيفية ذي الرايحة او البخار المتحلل من الجسم الذي له تلك الرايحة **واما
السمع** فهو قوة مرتبة في عصب داخل الصماخ يدرك الصوت الذي يؤدي اليه
الهواء المتموج بقرع عنيف وقلع شديد والسبب القريب للصوت هو تموج
الهواء ولا نعني بالتموج حركة انتقالية من هواء واحد بل حالة شبيهة
بتموج الماء فانه تعرض امر يحدث بالتداول صدمة بعد صدمة وسكون

بعد سكون

بعد سكون وسبب التموج امساس عنيف وهو القرع او تفريق عنيف وهو
القلع ويوجب الامران ان يتباعد الهواء من المسافة التي يسلكها القارع او
القالع وينقاد للتشكل والتموج ويصل التموج الى الهواء الذي في الصماخ
ويصير ذلك الهواء متشكلا بشكله ويحصل منه الاحساس بالصوت ولولا
وصول الهواء المتموج الى الصماخ لما حصل الاحساس بالصوت فان صوت
المؤذن على المنارة عند هبوب الرياح يسمع من جانب دون جانب ولولا
توقفه على وصول الهواء الى الصماخ لحصل الاحساس به عند هبوب الرياح
ثم الهواء اذا تموج وقاومه جسم كجبل وجدار املس بحيث يرد ذلك المتموج
ويصرفه الى الجهة التي انتقل منها احدث من ذلك صوت هو الصداء وربما
لا يقع الاحساس به لقرب المسافة فان المسافة اذا كانت قريبة يقع الصوت
والمتعاكس في زمانين متقاربين فيتوهم انه صوت واحد وكل صوت صدا عند
كل مصادم ولهذا يكون صوت المغني في البيوت ارفع مما يكون في الصحراء **واما
البصر** فهو قوة مرتبة في عصبة مجوفة في العين يدرك صور الاشياء ذوات
الاضواء والالوان وليس الابصار بخروج الشعاع من العين وملاقاته
للمبصرات لانه لو خرج الشعاع من العين فاما ان يكون ذلك الخارج عرضا
او جوهرا والاول مح والا لكان العرض قابلا للانتقال من محل الى محل هف
والثاني مح لوجوه **احدها** ان حركته اما ان يكون طبيعية او ارادية او قسرية
والاول مح لانها لو كانت طبيعية لكانت الجهة واحدة فوجب ان لا يرى الا من
جهة هف والثاني مح لانها لو كانت ارادية لامكننا ان نفتح العين ولا نبصر شيئا
عند الارادة والتالي كاذب فالمقدم كاذب والثالث مح اذ لم يصدر عنا قاسر

بقى الشعاع على الحركة: **الثانى** انه لوخرج من العين جسم يلاقى المبصر يلزم تداخل الجسمين عند رؤية الاشياء التى وراء الزجاج والبلور ولاحجار التى تحت الماء والتالى كاذب فالمقدم مثله **الثالث** لوخرج من العين جسم يلاقى المبصر يلزم انخراق الافلاك عند رؤية الشمس والقمر وساير الكواكب السيارة والثابتة وفساد التالى يدل على فساد المقدم فظهر ان الابصار ليس بخروج الشعاع من البصر بل لابد من حصول صورة المبصر فى الحاسة والا لكانت الحاسة غافلة عن الصورة فلايكون لها شعور بالصورة ولانا اذا نظرنا الى الخضرة ساعة طويلة و غمضنا العين فانا نرى صورة الخضرة ولو نظرنا بعد ذلك الى البياض لانراه بياضا خالصا بل نراه كانه مركب من البياض والخضرة ولولا ان صورة الخضرة حصلت فى الحاسة والا لما كان الامر كذلك وذهب طايفة الى ان الشيء انما يرى من الابعد اصغر ومن الاقرب اكبر لان المرئى اذا كان ابعد كان انطباعه فى زاوية اصغر لانا اذا توهمنا خطوطا واصلة من الناظر الى طرفى المرئى حدث مخروط راسه الناظر وقاعدته المرئى فاذا قرب المرئى كانت الزاوية التى فى راس المخروط اعظم واذا بعد كانت اصغر فيكون الصورة من القريب ينطبع فى زاوية اعظم فيرى اعظم ومن البعيد ينطبع فى زاوية اصغر فيرى اصغر وليس الامر كما ذهبوا اليه فانا لو فرضنا المرئى على مسافة ذراعين فانا نراه على مقداره المخصوص فاذا بعد بحيث صارت المسافة بينه وبيننا ضعف المسافة الاولى صارت الزاوية فى راس المخروط قريبة من نصف الزاوية الاولى مع ان المرئى لايختلف مقداره فى الرؤية ولو كان اختلاف رؤية المرئى فى الصغر والكبر بسبب اختلاف الزاوية التى فى راس المخروط لوجب ان يختلف مقدار المرئى فى الرؤية فى هذا القدر من المسافة والتالى كاذب

فالمقدم كاذب **واعلم** ان الابصار لايكفى فيه حصول الصورة فى العين والا لوجب ان نرى الشيء الواحد اثنين لحصول صورته فى العينين بل لابد وان يؤدى البصر تينك الصورتين الى موضع واحد يجعل منهما صورة واحدة وذلك الموضع هو ملتقى العصبتين المجوفتين اللتين فى العينين فانهما اذا لم يلتقيا عند حد بسبب من الاسباب كان الشيء يرى شيئين كالاحول

الفصل الرابع فى القوى المدركة التى فى الباطن وهى الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتخيلة **اما الحس المشترك** فهو قوة فى مقدم الدماغ يدرك صور المحسوسات على سبيل المشاهدة وهى غير البصر لانا نرى القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدايرة بسرعة خطا مستديرا وليس ذلك فى البصر لان البصر لايدرك الا المقابل والمقابل ليس الا القطرة والنقطة فالذى يشاهد الخط والدايرة قوة اخرى غير البصر ولولا هذه القوة لما امكننا ان نحكم ان هذا الحلو هو هذا الابيض والصور الواردة على هذه القوة يكون تارة من خارج بواسطة الحواس الخمس وتارة يكون من داخل فان القوة المتخيلة ربما تركب صورة وترد على الحس المشترك فيصير مشاهدة كالصور التى يراها النائمون والمرضى **واما الخيال** فهو قوة فى مقدم الدماغ بعد الحس المشترك يحفظ فيها الصور التى يدركها الحس المشترك وهى خزانة له ولايحتاج الخيال فى محل الصور الى ان يكون الصورة فى المادة الخارجية بل ينزعها عن المادة ويبقى فيها بعد الغيبة ولايمكنه ان يجردها عن اللواحق المادية بل يدركها على وضع مخصوص وكمية وكيفية مخصوصتين **واما الوهم** فهو قوة فى وسط الدماغ يدرك معانى الجزئية

المتعلقة بالمحسوسات كصداقة زيد وعداوة عمرو وهي التي يحكم في الشاة
ان الولد معطوف عليه والذئب مهروب عنه **واما الحافظة** فهي قوة
في مؤخر الدماغ تحفظ المعاني التي يؤدى اليها الوهم لانها خزانته **واما المتخيلة**
فهي قوة في وسط الدماغ ايضا ينصرف في الصور الموجودة في الخيال والمعاني
الحاصلة في الحافظة بالتفصيل والتركيب وهي التي يتخيل انسانا عديم الرأس
او انسانا ذا راسين وانما عرف اختصاص هذه القوى بالمواضع المذكورة
من الدماغ بان الآفة اذا تطرقت الى الموضع المنسوب الى قوة من هذه القوى
اختل فعل تلك القوة ولولا اختصاصها بتلك المواضع لما اختل فعلها
والقوة المدركة التي في الباطن مع القوى المدركة التي في الظاهر يجمع مع
القوى المحركة التي للحيوان ويسمى الجميع قوى نفسانية والقوى المحركة اما باعثة
واما فاعلة فالباعثة هي القوة الشوقية وهي ان كانت حاملة على طلب النافع
والضروري يسمى شهوانية وان كانت حاملة على الغلبة يسمى غضبية والفاعلة
هي التي يصدر منها تحريك الاعضاء لمباشرة الافعال طاعة للقوة الشوقية
الفصل الخامس في النفس الانسانية النفس بالجملة كمال اول لجسم طبيعي
آلي والكمال الاول هو الذي يصير به الشيء نوعا بالفعل واحترزنا به عن الكمال
الثاني الذي يتبع نوعية الشيء واحترزنا بقولنا لجسم طبيعي عن كمالات الجسم
الصناعي والمراد من قولنا آلي ان يكون كمالاته الثانية بواسطة الآلات واحترزنا
به عن البسائط العنصرية والمركبات المعدنية فان كمالاتها الثانية مما يصدر
عنها بواسطة الآلات والنفس بالمعنى الذي ذكرناه يدخل فيه القوى النباتية
والنفسانية والقوى الفلكية فاذا اردنا تخصيصه بالنفس الناطقة الانسانية

قلنا النفس الناطقة كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية
ويحرك البدن الى الافاعيل الجزئية وهي من جهة انها مدركة للتصورات
والتصديقات يسمى قوة نظرية ومن جهة انها يحرك البدن على مقتضى الروية
يسمى قوة عملية ولها مراتب اربع **احديها** ان يكون خالية عن المعقولات كلها
ويسمى عقلا هيولانيا **والثانية** ان يحصل لها المعقولات الاولية واستعدت
لاكتساب النظريات ويسمى عقلا بالملكة **والثالثة** ان يحصل لها المعقولات
النظرية ويصير مخزونة عندها لكن لا يطالعها بل حصل لها ملكة متمكنة يتمكن
من استحضارها متى شاءت ويسمى عقلا بالفعل **والرابعة** ان يعقل المعقولات
كلها ويطالعها بالفعل ويعقل انها تعقلها ويسمى عقلا مستفادا والنفس الناطقة
ليست جسما ولا جسمانية لانها لو كانت جسما او جسمانية لكانت قابلة للقسمة ولو
كان كذلك لكانت المعقولات قابلة للتجزية ولو كان كذلك فاما ان يكون
فيها بحسب القسمة التي يمكن في المحل اجزاء متشابهة او اجزاء غير متشابهة فان
كانت متشابهة كانت المعقولات مقترنة بالمقدار مع وجوب كونها مجردة عن
المقادير هف وان كانت غير متشابهة والجسمانيات يقبل القسمة الى غير النهاية
فكان لصور المعقولات اجزاء غير متناهية هف فالنفس الناطقة مجردة عن
المادة يفيض عنها القوى النفسانية وتدبر البدن بمجرد التصورات الكلية و
يتخصص تدبيرها بالبدن الجزئي لحدوثها معه وعشقها اياه بالطبع **المرصد
الخامس سبعة فصول** يحتوى على الاعتراضات يقدح بها من جهة الحكماء
الطبيعيين على قواعد العلم الالهي وكيفية الجواب عنها **الفصل الاول في القدح
في قواعد الوجود** قالوا ان وجود كل شيء في الخارج هو نفس ماهيته الخارجية

لانه لو كان غير الماهية فاما ان يكون داخلا فيها او خارجا عنها والاول مح لانه لو كان
داخلا لكانت الماهيات البسيطة مركبة هف والثاني مح لان الوجود لو كان
خارجا عن الماهية الخارجية فالماهية الخارجية اما ان يكون موقوفة على الوجود
او لا يكون فان كانت موقوفة كانت محتاجة اليه وهو محتاج الى الماهية لزم
الدور وان لم يكن موجودة امكن حصولها بدونه وامكن حصول الماهية الخارجية
بدون الوجود الخارجي وهو مح ولان الوجود لو كان خارجا عن الماهية الخارجية
لكان في الوجود هويتان متمايزتان احديهما الوجود والاخرى الماهية
وكل هويتين متمايزتين احديهما حالة والاخرى محل فللمحل وجود مستقل
فللماهية وجود مستقل فلها وجود غير وجود الحال وقبله وجود آخر
غير ذلك الوجود وهكذا الى غير النهاية فيكون من الوجود والماهيات
وجودات غير متناهية واما قول الحكماء الالهيين بان الوجود امر مشترك
لان العدم من حيث هو عدم له مفهوم واحد لا اختلاف فيه ومتى كان كذلك
كان الوجود امرا مشتركا قلنا لا نم ان العدم من حيث هو عدم له مفهوم واحد
فان من يعتقد ان وجود كل شيء نفس ماهيته كان للعدم عنده مفهومات مختلفة
كما للوجود واما قولهم في تقسيم الوجود الى ما له علة والى ما لا علة له بان
العلل اما ان يتسلسل او ينتهي الى مبدأ وطرف قلنا لم لا يجوز ان يتسلسل
قولهم بان السلسلة المركبة من الآحاد الامكانية لا بد لها من علة موجدة
للمجموع وتلك العلة لا يجوز ان يكون داخلا فيها لانها لو كانت داخلة فيها
لكانت موجدة لنفسها لان الموجد للمجموع لا بد وان يكون موجدا لكل جزء منه
قلنا لا نم وهذا لان من الجائز ان يكون الشيء موجدا للمجموع من حيث هو

مجموع ولا يكون موجدا لكل جزء منه فان الموجد للجزء الاخير موجد للمجموع
من حيث هو مجموع وليس موجدا لكل جزء منه واما قولهم بانه لو حصل التسلسل
في العلل لحصل جملتان احديهما من المعلول الاخير الى غير النهاية والثانية
من المعلول الذي قبله الى غير النهاية ولو كان كذلك فاما ان يكون كل
جزء من الجملة الثانية مقابلا لجزء من الجملة الاولى على سبيل الترتيب بحيث
يكون الجزء الاول من الجملة الاولى يقابله الجزء الاول من الجملة الثانية والثاني
يقابله الثاني والثالث يقابله الثالث وعلى هذا النسق او لا يكون كذلك فان
كان الاول كان الناقص مثل الزايد وان كان الثاني كانت الجملة الثانية منقطعة
من الجهة الاعلى قلنا لا نم وهذا لان مقابلة الجزء الاول بالجزء الاول والثاني
بالثاني على سبيل الترتيب انما يكون بتطبيق الذهن على سبيل الترتيب ولا يلزم
من عدم المقابلة على سبيل الترتيب بحسب الذهن انقطاع الجملة الثانية لجواز ان
يكون عدم المقابلة لعدم انطباق الذهن على سبيل الترتيب لكونه بحيث لا يقوى
على انطباق الامور الغير المتناهية لا يقال بان اجزاء الجملة الثانية اما ان
يكون مقابلة باجزاء الجملة الاولى على سبيل الترتيب في نفس الامر او لا يكون فان
كان الاول كان الناقص مثل الزايد وان كان الثاني كانت الجملة الثانية منقطعة
لانا نقول لا نم انها لو لم يكن مقابلة لها على سبيل الترتيب كانت منقطعة
والشرطية ليست بينة بذاتها فلا بد لها من البرهان لا يقال بان اجزاء الجملة
الثانية اما ان يكون قابلة لان يطبق على اجزاء الجملة الاولى على سبيل الترتيب
الى غير النهاية او لا يكون فان كان الاول كان الناقص مثل الزايد وان كان
الثاني يلزم انقطاع الجملة الثانية لانا نقول لا نم انها لو لم يكن قابلة لان

يطبق على اجزاء الجملة الاولى الى غير النهاية يلزم انقطاعها وانما يلزم ان لو كان
عدم قبولها للاطباق انقطاعها وهذا لان من الجايز ان يكون عدم قبولها للاطباق
لعدم تناهيها لا بانقطاعها **واما** قولهم بانه لا يخ اما ان يكون بين الممكن وبين
كل ما هو علة له علل متناهية او لا يكون **قلنا** لم قلتم بانه لو كان بين الممكن وبين
كل ما هو علة له علل متناهية لم يكن العلل مترتبة الى غير النهاية لجواز ان يكون
العلل الواقعة بين الممكن وبين كل واحد من علله عددا متناهيا ومع هذا يكون
علله غير متناهية فانه لا يلزم من تناهي العلل الواقعة بين شيئين او اشياء
تناهي العلل بانفسها وبهذا تبين ضعف قولهم في ان لوازم الماهيات ومعلولاتها
يجب ان يكون متناهية **واما** قولهم في بيان ان وجود الممكنات زايد على ماهياتها
لانا نعقل مثلثا حال الشك في كونه موجودا في الخارج **قلنا** نحن نسلم ان الوجود
الخارجي مغاير للمثلث لكن الوجود الخارجي هو المثلث الخارجي فلا يلزم منه
كون الوجود الخارجي زايدا على المثلث الخارجي بل يلزم كونه زايدا على نفس المثلث
ولا مر كذلك لان المثلث الذهني مثلث وليس بخارجي فالحاصل ان الماهية
الخارجية هو الوجود الخارجي والماهية الذهنية هي الوجود الذهني والذي يقال
انا نجد الفرق بين قولنا المثلث مثلث وبين قولنا المثلث موجود في الخارج
كلام حسن لكن ذلك يدل على ان الوجود الخارجي الذي هو الماهية الخارجية
مغاير لنفس المثلث ونحن نقول به **لا يقال** لم لا يجوز ان يكون الوجود نفس الماهية
في الخارج ويكونان متغايرين في العقل فالماهية الخارجية يحصل منها في الذهن
الماهية والوجود **لانا نقول** الماهية والوجودان كانا متغايرين في العقل
فاما ان يكون كل واحد موصوف في الوجود والماهية منطابقين للخارج او لا يكون

فان كانا منطابقين والصورتان المتغايرتان مطابقان لشيء واحد بسيط في
نفسه هف وان لم يكونا مطابقين والماهية مطابقة للخارج فالوجود اعتبار
ذهني فيكون الماهية الذهنية موصوفة باعتبار زايد عليها في الذهن على انا نقول
نحن لا نثبت ذلك فمن يدعي ان الماهية الخارجية اذا حصلت في العقل انفصلت
الى الماهية والوجود فعليه البيان **اما** قولهم فان الوجود ينقسم الى الذهني
والخارجي فهو مسلم لكن بمعنى ان الماهية قد يكون ذهنية وقد يكون خارجية
واما العدم الخارجي فهو عدم الصورة في الخارج وكذلك العدم الذهني
عدم للصورة في الذهن واذا قلنا الانسان اما ان يكون موجودا او معدوما
كان معناه ان الصورة الانسانية التي في الذهن اما ان يكون لها صورة بعينها
في الخارج واما ان لا يكون **الفصل الثاني في القدح فيما يتعلق بالماهية**
قالوا الماهية انما ثبت ان وجود كل شيء نفس ماهيته والممكن وجوده بالفاعل فماهيته
الخارجية بالفاعل **واما** قولهم بان كون السواد سوادا واجب له ولا يكون
بالفاعل قلنا نحن نسلم ان سوادية السواد ليس بفاعل ولكن لم قلتم بان السواد
ليس بفاعل الا ترى ان كون الوجود وجودا واجب الوجود مع ان الوجود بالفاعل
واما قولهم فان الماهية قد يكون متميزة في الخارج وقد يكون متميزة في الذهن
دون الخارج فليس بحق لان الشيء الواحد اذا حصل منه صورتان في العقل
فان كان كل واحد منهما مطابقة له فالصورتان المتغايرتان مطابقتان لشيء
واحد بسيط في نفسه وهو مح وان لم يكن كذلك كان المطابق له صورة واحدة
والصورة الاخرى غير داخلة في ماهيته بل قد حصل في الذهن شيء آخر مغاير لماهيته
واما قولهم فان السواد لا يتميز جنسه عن فصله لانه لو تميز فكل واحد منهما

عند الانفراد اما ان يكون غير محسوس او لا يكون قلنا لم لا يجوز ان يكون
غير محسوس قولهم لو كان غير محسوس فاما ان يحصل عند الاجتماع هيئة
محسوسة او لا يحصل قلنا لم لا يجوز ان يحصل قوله لو حصل لكانت
الهيئة المحسوسة زايدة على الجنس والفصل فلا يكون الجنس والفصل مقومين
للهيئة المحسوسة قلنا لا نم بانها يكون زايدة على الجنس والفصل بل يكون
زايدة على كل واحد منهما لانه يحصل المجموع وهو محسوس وزايد على كل واحد
منهما لكن ليس زايدا على المجموع ولا يلزم من هنا ان لا يكون الجنس والفصل
خارجين عن الهيئة المحسوسة واما قولهم بان الماهية اذا تكثرت اشخاصها
كان تشخصاتها امورا وجودية قلنا لا نم قوله لو لم يكن كذلك للتشخص بعضها
بعدم ما يعرض لغيره من التشخصات الوجودية فيلزم وجود الماهية مجردة عن
اقتران مشخص موجود فكانت مستغنية عنه ولو كان كذلك لكانت هيئة لما
علة للاستغناء اذ لا حصل هناك الا الطبيعة قلنا لا نم بل حصل هناك الطبيعة
المقيدة بقيد التجريد فيكون الماهية بهذا القيد علة للاستغناء والماهية
بهذا القيد غير موجودة في ساير المتشخصات فلا يلزم استغناؤها عن التشخص
الوجودي وبهذا ظهر اختلاف ما تمسكوا به في بيان ان الطبيعة الجنسية
لا توجد مجردة عن اقتران فصل مقوم واما صفات الماهية فهي الوحدة والعدد
والوجوب والامكان والحدوث والقدم كلها اعتبارات ذهنية لا تحقق
لها في الخارج لان الوحدة لو كانت موجودة في الخارج لكان لها وحدة ولوحدتها
وحدة ويلزم التسلسل واذا كانت الوحدة لا وجود لها في الخارج وكذلك الامكان
لو كان موجودا فان كان واجبا كان صفة الشيء واجبة لذاتها هف وان كان

ممكنا

ممكنا كان له امكان آخر ويلزم التسلسل والوجوب عدم الحاجة الى الغير
فهو امر سلبي والحدوث لو كان موجودا في الخارج فان كان قديما كان صفة
الحادث قديمة هف وان كان حادثا كان له حدوثا آخر ويلزم التسلسل
الفصل الثالث في القدح فيما يتعلق بالعلة والمعلول قولهم بان العلة التامة
لا يصدر عنها من غير تعدد الآلات والقوابل اكثر من الواحد لان كل ما
يقتضي اثنين فهو مركب قلنا لا نم قولكم ان كل ما يقتضي الجيمية فله اقتضاء الجيمية
واقتضاء البائية لكن اقتضاء الجيمية ليس نفس اقتضاء البائية والا لكان تعقل
اقتضاء الجيمية هو تعقل اقتضاء البائية قلنا لا نم وهذا لان من الجايز ان يكون
اقتضاء الجيمية هو اقتضاء البائية يعرض له الاضافة الى الجيمية والى البائية فيكون
الاقتضاء واحدا ويعرض له الاضافتان مختلفتان فيكون تعقله مع احديهما
غير تعقله مع الاخر اما قولهم بان الاقتضاء المتخصص بالجيمية غير الاقتضاء المتخصص
بالبائية قلنا نعم ولكن على معنى ان الاقتضاء مع هذه الاضافة غير الاقتضاء مع
تلك الاضافة فلم قلتم بانه يلزم من هذا التركيب في العلة قوله بان هذين الاقتضائين
جهتان مختلفتان فاما ان يكونا داخلتين في العلة او خارجتين قلنا لم لا يجوز
ان يكونا خارجتين عن العلة قوله بان اقتضاء الذات لهذا غير اقتضائها لذلك
قلنا لا نم وانما يكون كذلك ان لو كانا الامرين وجوديين في الخارج فلم قلتم بانه
كذلك بل هما اضافتان يعرضان في الذهن للعلة المقتضية لا يقال بان
المقتضي للجيمية غير المقتضي للبائية فهاتان الجهتان اما ان يكونا داخلتين او خارجتين
او احديهما داخلة والاخرى خارجة فان كان الاول والثالث لزم التركيب وان
كان الثاني فالمقتضي لاحدهما غير المقتضي للاخرى ويلزم التركيب لانا نقول لا نم

ان المقتضى للجسمية غير المقتضى للباشية وهذا عين المصادرة على المطلوب لا نقول
واما قولهم بان اقتضاء الجسمية يصدق عليه لا اقتضاء الباشية قلنا نعم ولكن
فى الذهن لا فى الخارج ولئن سلمنا انه فى الخارج ولكن لم لا يجوز ان يكون
الشئ الواحد يقتضى الجسمية بالجهة التى اقتضت الباشية قوله لو اقتضت
الجسمية بالجهة التى اقتضت الباشية فالجهة الواحدة فيستلزم اقتضاء الباشية
ولا اقتضاء الباشية قلنا لا نم بل الجهة الواحدة يستلزم اقتضاء الباشية ويستلزم
ما يستلزم لا اقتضاء الباشية فلم قلتم بان ذلك غير جايز وفيه النزاع او نقول
لم لا يجوز ان يقال الجهة الواحدة يستلزم لا اقتضاء الباشية بجهة الجسمية ويستلزم
الجسمية بذاتها فيستلزم اقتضاء الباشية ولا اقتضاء الباشية بجهتين مختلفتين
ولا امتناع فيه فان العلة المركبة يصدر عنها اثران ويستلزم اقتضاء الشئ
ولا اقتضاه بجهتين مختلفتين **الفصل الرابع فى القدح فيما يتعلق
بالجوهر والعرض** قولهم بان الصورة لا يوجد مجردة عن الهيولى لانها لو وجدت
لكانت متشخصة فى الوجود بدون الهيولى ولو كان كذلك لكانت طبيعتها
علة للتشخص ذلا حاصل ثم الا الطبيعة قلنا الاعتراض عليه ما مر من قبل
واذا عرفت ضعف هذا الوجه فقد عرفت ضعف الوجه الآخر لاحتياجها الى هذه
المقدمة بعينها اما قولهم بان الهيولى لا يوجد مجردة عن الصورة لانها
لو وجدت فاما ان يكون ذات وضع او لا يكون قلنا لم لا يجوز ان لا يكون ذات
وضع قوله لو لم يكن لها وضع فعند اقتران الصورة الجسمية بها اما ان يحصل
فى حيز معين او لا يحصل قلنا لم لا يجوز ان يحصل فى حيز معين قوله بان
اختصاصها ببعض الاحياز دون البعض يكون ترجيحا بلا مرجح قلنا لا نم وانما

يلزم ذلك ان لو بقى فى الوجود حيز آخر غير ذلك الحيز المعين وهذا لان من الجائز
ان يكون الهيولى مجردة عن الصورة ويحصل فيها الصورة الجسمية مقترنة
بمقدار يستغرق ما فى الوجود من الحيز فيكون فى حيز معين ولا يبقى هناك حيز
آخر ولا يكون فى الوجود انواع مختلفة من الاجسام لتختلف احيازها بل يكون
هى نفس الجسمية فحسب فلئن قلتم بان الجسمية المطلقة لا وجود لها قلنا لا نم
واما قولهم لو كان موجودة فاما ان يكون قابلة للاشكال او لا يكون قلنا
لم لا يجوز ان يكون قابلة قولهم لو كانت قابلة لكان ذلك بمقتضى طبيعتها
قلنا الجواب عنه قد سبق واما قولهم فى اثبات العقل بان الواجب لذاته
لو كان بسيطا لكان الصادر منه بسيطا قلنا لا نم واما ان البسيط لا يصدر منه
الا الواحد فقد سبق الاعتراض عليه واما قولهم بان الجوهر جنس عقلى لا
خارجى قلنا لا نم وهذا لان من المحال ان يحصل فى الذهن صورتان متغايرتان
منطابقتان لشئ واحد بسيط فى الخارج فالجوهر ليس جنسا لا فى الذهن ولا فى
الخارج واما قولهم بان السطح والنقطة والخط امور موجودة فى الخارج قلنا
لا نم والدليل على بطلانه ان الخط من حيث هو خط لو كان موجودا فى الخارج
لكان يمينه غير يساره فينقسم فى العرض وكذلك النقطة وايضا فالسطح لو كان
موجودا فى الخارج لكان اعلاه غير اسفله فينقسم فى العمق واما قولهم بانها
لا يتميز فى الوضع فليس بشئ لانها ذات اوضاع فان كانت موجودة كان لها
وضع متميز وان لم يكن متميزة فى الوضع لم يكن موجودة فوجودها من غير
ان يكون لها وضع متميز امر محال اما قوله بان الابعاد يجب ان يكون متناهية
لانها لو كانت غير متناهية لكان فى الوجود اوضاع وحيثيات مترتبة

الى غير النهاية والتالى كاذب فالمقدم كاذب قلنا لا نم واما التطبيق وغيره فقد سبق الاعتراض عليه واما قولهم بان الابعاد لا توجد مجردة عن المادة فقد عرفت ضعف الوجوه الدالة على بطلانه واما قولهم فى دوام الحركة المستديرة لو كان الزمان غير منقطع لكانت فى الوجود حركة غير منقطعة والمقدم حق فالتالى حق قلنا لا نم ان المقدم حق اما قوله بان الزمان لو كان منقطعًا لكان له مبدا ومنتهى والقسمان باطلان لانه لو كان له مبدا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يجامع معه والقبلية التى لا يجامع الشئ هى الزمانية قلنا لا نم بل كل قبلية زمانية فلا يجامع الشئ اما ان كل قبلية لا يجامع الشئ فهى زمانية لابد له من دلالة منفصلة لان الموجبة الكلية لا ينعكس كلية الا ببرهان منفصل واما الاستقراء فلا يفيد اليقين لجواز ان يكون قبلية لا يجامع البعدية ولا يكون زمانية على انا نقول لم قلتم بان الزمان لو كان له مبداء لكان عدمه قبل وجوده بمعنى ان يكون لعدمه قبلية ولم لا يجوز ان يكون له مبدا بمعنى ان وجوده ابتداء عن لا شئ محض واما قولهم بان القوة الجسمانية لا يوثر الا بمشاركة الوضع لان الجسمية بطبعها يقتضى ان يكون تاثير القوة الحالة فيها بمشاركة الوضع لان تاثير القوة الجسمانية بمشاركة الوضع دايم او اكثرى قلنا لا نم وانما يلزم ان لو لم يكن الاجسام التى يحدث مستندة الى قوى جسمانية فلكية فلم قلتم بانه ليس كذلك وفيه النزاع اما قولهم بان القوة الجسمانية لا يقوى على تحريكات غير متناهية لانها اما ان يكون قسرية او لا يكون والقسمان باطلان واما الثانى فلان نصفها اما ان يقوى على تحريك كل الجسم الى غير النهاية من مبدا مفروض او لا يقوى فان قويت كان كل تلك القوة يقوى على الزيادة على غير المتناهى

من ذلك المبدا وان لم يقو كانت متناهية قلنا لا نم وانما يلزم ان لو كان كل قوة لها نصف تحريك جسمها بالفعل وانما يكون كذلك ان لو كان كل جسم يقبل القسمة بالفعل فلم قلتم بانه قابل فان المحدد لا يقبل الانقسام بالفعل فلا يكون له نصف بالفعل الفصل الخامس فى القدح فيما يتعلق بصفات واجب الوجود وكيفية فعله قولهم فى التوحيد لو كان فى الوجود موجودان واجبا الوجود لكانا مشتركين فى الماهية ومتمايزين بالخصوصية قلنا لا نم قوله بانهما يشتركان فى الوجود الواجبى قلنا لا نم وهذا لانا قد بينا ان وجود كل شئ نفس ماهيته فجاز ان يكون فى الوجود وجودان واجبا الوجود ولا يكون بينهما اشتراك فى الماهية بل يكون وجود كل واحد منهما نفس حقيقته واما قولهم بانه لا يتقرر فى ذاته صفة والا لكان قابلا لتلك الصفة وفاعلا لها اما بواسطة او بغير واسطة فيكون البسيط فاعلا وقابلا قلنا لم لا يجوز ان يكون البسيط فاعلا وقابلا واما قولهم بان البسيط لا يقتضى القبول والفعل قلنا لا نم واما الحجة التى يثبتوها فقد سبق الاعتراض عليها فاما قولهم فى اثبات العقول بان حركة الفلك ارادية فاما ان يكون لامر تخيلى وعقلى والاول باطل لان الحركة التى يكون مبدؤها امرا تخيليا استحال بقاؤها على نظام مضبوط قلنا لا نم فهذا مجرد اقناع فلا يكون مفيدا لليقين ولئن سلمنا انه امر عقلى ولكن لم قلتم بانه اذا كان عقليًا يلزم وجود عقول متكثرة قولهم لا يتصور مطلوب عقلى ممكن الحصول الا على احد الوجهين احدهما ان يكون المطلوب ذات الشئ كالعلم والثانى ان يكون المطلوب هو التشبه بذات كاملة قلنا لا نم الحصر لابد له من دليل والاستقراء لا يفيد اليقين واما قولهم المتحركات السماوية اما ان يكون مستندة الى قوة جسمانية او لا يكون والاول مح لان الجسم لا يوجد قوة جسمانية

قلنا لا نم وقد سبق الكلام عليه ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بانه لا يجوز استنادها
الى واجب الوجود لذاته واما ان الواحد لا يصدر منه الا الواحد فقد مر الكلام عليه
ولئن سلمنا ذلك ولكن لم لا يجوز ان يكون كلها عن عقل واحد قوله بان مبدا
الكل لو كان عقلا واحدا لكان اختصاص بعض الاجزاء بان يتشبه بر تشبهها مخصصا
دون غيره من التشبهات يكون ترجيحا بلا مرجح قلنا لا نم وهذا لان من الجايز ان يكون
هناك مرجح فى اختيار ذلك التشبه ونحن لا نطلع عليه اما قوله بان العقل الذى هو
مبدا المحرك الاول من السماويات فيه كثرة وتلك الكثرة اما ان يكون بحسب ذاته
او بحسب التعقلات التى له والاول باطل لان ذاته الخارجية بسيطة قلنا لا نم واما ان
الواحد لم يصدر منه الا الواحد فقد مر الاعتراض عليه الفصل الثانى عشر فى
القدح فيما يتعلق بالنفس قولهم لو كانت النفس موجودة قبل البدن فلا تخ اما
ان يكون متحدة قبل البدن او متكثرة والقسمان باطلان اما الثانى فلانها لو كانت
متكثرة لكانت متشاركة فى القوة العقلية التى هى قوة بسيطة قلنا لا نم وهذا لان
القوة العقلية هى النفس الناطقة والنفوس الناطقة جاز ان يكون انواعا مختلفة
فلا يلزم ان يكون مشتركة فى الماهية اما قولهم فى بقاء النفس بعد البدن
ان ما ينعدم ففيه شيء ينعدم بالفعل وشيء يقبل العدم لان المنعدم بالفعل
غير القابل للعدم قلنا لا نم وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن العدم نفس ارتفاع الماهية
الخارجية وهذا لان الوجود نفس الماهية الخارجية فيكون العدم نفس ارتفاعها اما
قولهم فى ابطال التناسخ ان النفس بعد خراب البدن لا يجوز ان يتعلق ببدن آخر لان
حصول البدن اما ان يتم به العلة التامة لوجود النفس او لا يتم قلنا لا نم الحصر وهذا
لان من الجايز ان يتم العلة التامة بوجود بعض الابدان ولا يتم بوجود البعض الآخر والذى

يتم به العلة التامة تفيض لبدنه نفس من المبدا المفارق والذى لا يتم به يتعلق به
نفس على سبيل التناسخ لمناسبة بينهما ويصير مدبرة له لم قلتم انه ليس كذلك الفصل
السابع فى الجواب عن هذه الشكوك اما قولهم بان وجود كل شيء فى الخارج
هو نفس ماهيته قلنا لا نم قولهم لو كان الوجود غير الماهية فاما ان يكون داخلا
فيها او خارجا عنها قلنا لم لا يجوز ان يكون خارجا عنها قوله لو كان خارجا عنها
فالماهية الخارجية اما ان يكون موقوفة على الوجود او لا يكون قلنا لم لا يجوز
ان لا يكون موقوفة قوله لو لم يكن موقوفة امكن حصولها بدونه قلنا لا نم وهذا
لان من الجايز ان لا يكون احد الشيئين موقوفا على الآخر ولا يمكن وجود احدهما
بدون الآخر كمعلولى علة واحدة وكالعلة مع المعلول فان العلة لا يتوقف على
المعلول ولا يمكن وجودها بدون المعلول واما قولهم لو كان الوجود خارجا
عن الماهية الخارجية لكان فى الوجود هويتان متمايزتان احديهما الوجود
والاخرى الماهية وكل هويتين متمايزتين احديهما حال والاخرى محل فللمحل
وجود مستقل قلنا لا نم وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن الحال نفس الوجود اما اذا
كان الحال نفس الوجود فلا يستدعى ان يكون للمحل وجود آخر بل يكون وجود المحل
هو الوجود الحال فقط اما قولهم لا نم بان العدم من حيث هو عدم له مفهوم
واحد لا اختلاف فيه قلنا هذه مقدمة معلومة ببديهة العقل ومن منعها
فقد كابر عقله وكذلك يعلم ببديهة العقل ان الوجودات كلها متشاركة فى الوجود
ولا حاجة لهاتين المقدمتين الى برهان ووقوع النزاع فى كون الوجود امرا مشتركا
بين الموجودات لا يقدح فى كونه بديهيا فان كل عاقل يعلم ببديهة العقل ان الشيء
اما ان يكون موجودا او معدوما ولا واسطة بينهما مع ان جماعة نازعوا فيه واعتقدوا

ان بين الوجود والعدم واسطة اما قولهم فى التسلسل لم لا يجوز ان يكون
الشئ موجدا للمجموع من حيث هو مجموع ولا يكون موجدا لكل جزء منه قلنا
الموجد للمجموع وهو الذى يصدر عنه المجموع لو كان داخلا فى المجموع فاما
ان يكون طرفا او لا يكون لا جايز ان يكون طرفا لانه لو كان طرفا فاما ان يكون
مبدأ او منتهى و الاول مح والا لزم انقطاع التسلسل على تقدير التسلسل هف
والثانى باطل لانه لا يخ اما ان يوجد المجموع بواسطة غيره من الاجزاء او لا
بواسطة غيره من الاجزاء فان كان بواسطة غيره من الاجزاء كان موجدا لعلة
نفسه فيكون متقدما على علته وقد كان متأخرا عنها هف وان كان لا بواسطة
غيره من الاجزاء فالمجموع اما ان يتوقف على غيره من الاجزاء او لا يتوقف لا جايز
ان لا يتوقف والا لوجد المجموع عن الموجد من غير ان يتقدمه الاجزاء وهو مح
ولا جايز ان يتوقف اذ لو يتوقف لكان الموجد ذلك الداخل مع غيره من الاجزاء
والداخل مع غيره من الاجزاء هو المجموع فيكون المجموع موجدا لنفسه وهو مح
ولا جايز ان لا يكون طرفا لانه لو لم يكن طرفا فاما ان يوجد المجموع بواسطة ما
قبله او لا بواسطة ما قبله والقسمان باطلان لما مر فالموجد للمجموع خارج عن
المجموع وهو الواجب لذاته فيلزم انتهاء الممكنات الى مبدأ واجب الوجود فيلزم
وجود واجب الوجود على تقدير التسلسل و وجوده على تقدير عدم التسلسل ايضا
لازم فيلزم وجود واجب الوجود فى نفس الامر وهو المطلوب اما قوله فى الحجة
الثانية بان مقابلة الاجزاء انما يكون بتطبيق الذهن على سبيل الترتيب ولا
يلزم من عدم المقابلة على سبيل الترتيب بحسب الذهن انقطاع الجملة الثانية
قلنا اجزاء الجملة الثانية اما ان يكون بحالة لو اطبقت على اجزاء الجملة الاولى

انطبق كل جزء منها على جزء من الجملة الاولى على سبيل الترتيب ولم يكن فان كان
الاول كان الزايد مثل الناقص وان لم يكن كذلك كانت منقطعة من الجانب
الآخر والعلم به ضرورى واذا انقطعت كانت متناهية والجملة الاولى زادت
عليها بمرتبة واحدة فيكون متناهية وهو المطلوب اما قولهم بانه لو كان بين
الممكن وبين كل ما هو علة له علل متناهية لم يكن العلل مرتبة الى غير النهاية
قلنا لانه اذا صدق ان بين هذا الممكن وبين كل واحدة واحدة من علله الموجدة
علة واحدة كانت علل متناهية كانت العلل متناهية وهذه القضية لا يصدق
الا اذا كانت العلل متناهية فيلزم تناهى العلل وهذا امر ظاهر عند ذوى الانصاف
واما القدح فى كون الوجود زايدا على الماهية فجوابه انا نعقل المثلث ونشك
فى اتصافه بالوجود والمشكوك غير المعلوم فوجود المثلث مغاير له واما قولهم
بان الوجود نفس الماهية الخارجية فقد سبق الجواب عنه واما قولهم فى الفصل
الذى بانه لما ثبت ان وجود كل شئ نفس ماهيته والممكن وجوده بالفاعل فما هيته
الخارجية بالفاعل قلنا لا نم ان وجود كل شئ نفس ماهيته الخارجية واما
الحجة التى ذكرتموها فقد سبق الجواب عنها واما قوله سلمنا بان سوادية السواد
ليس بالفاعل ولكن لم قلتم بان السواد ليس بالفاعل واما قولهم فى القدح
فى التركيب الذهنى بان الشئ الواحد اذا حصل له صورتان فى العقل فان كان
كل واحد منهما مطابقا له فالصورتان المغايرتان مطابقتان لشئ واحد بسيط
فى نفسه وهو مح قلنا لا نم انه شئ واحد بسيط فى نفسه بل هو مركب فى نفسه
الا ان اجزاءه لا يتميز بعضها عن البعض فى الخارج بل عرض لها وجود واحد ومثل
هذا الشئ نسميه بانه مركب تركيبا ذهنيا على معنى ان اجزاءه يتمايز بعضها

عن البعض في الذهن مع ان لها وجودا واحدا في الخارج كالمثلث المتساوي الساقين
فانه مركب من المثلث الذي هو جنس ومن الفصل الذي يمتاز به عن غيره من المثلثات
وليس للمثلث وجود وللفصل المميز وجود آخر بل عرض للمجموع وجود واحد واما قوله
في جنس السواد وفصله بانه اذا حصل هيئة محسوسة زايدة على الجنس والفصل
لا يلزم كونهما خارجين غير مقومين للهيئة المحسوسة فان الهيئة المحسوسة يكون
هو المجموع قلنا لو حصلت هيئة محسوسة فتلك الهيئة اما ان يكون زايدة على المجموع
واما ان يكون هو نفس المجموع فان كانت زايدة لم يكن الجنس والفصل مقومين للهيئة
المحسوسة وان كانت هي نفس المجموع والمجموع هو الجنس مع الفصل فيكون الجنس مع
الفصل محسوسا واذا كان الجنس مع الفصل محسوسا فان كان كل واحد منهما محسوسا
وجب ان يكون الاحساس احساسا بمحسوسين وان لم يكن كل واحد منهما لم يكن المجموع
محسوسا فلم يكن الهيئة الحاصلة هي المجموع وقد فرضناه كذلك هف واما قولهم
لم قلتم بان الماهية اذا وجدت مجردة لم يكن الحاصل هنالك الا الطبيعة بل حصل
هنالك امر آخر وهو الطبيعة المقيدة بقيد التجريد قلنا الطبيعة اذا وجدت مجردة
كان الفاعل وحده علة تامة في وجود الماهية واذا كان الفاعل وحده مستقلا
بايجاد الماهية لم يكن وجود الماهية موقوفا على لحوق عارض بسبب المادة واذا
لم يكن وجود الماهية موقوفا على لحوق عارض بسبب المادة كانت غنية عن المادة
واذا كانت غنية عن المادة لا يحل فيها لان الغني عن الشيء في وجوده لا يحل فيه واذا
لم يحل فيها لا يعرض لها مشخص مادي وهو المراد من قولنا ان الطبيعة ح يكون
علة للاستغناء عن اقتران مشخص وجودي فعلم ان الطبيعة الواحدة لا يجوز ان
يمتاز بعض افرادها عن البعض بعوارض وجودية مادية وبعضها بعدم تلك المميزات

ومن هنا تبين ان الجنس لا يجوز ان يتميز بعض افراده عن البعض بالفصل
وبعضها بعدم ذلك واما قولهم في الثالث لم لا يجوز ان يكون اقتضاء الجسمية
غير اقتضاء البائية ويكونان خارجين عن الماهية ولا يكون الذات مقتضية
لهما بل يكون هما اضافتان يعرضان للعلة في الذهن دون الخارج قلنا لا حاجة
بنا الى هذا التقدير بل نقول البسيط من غير تعدد الآلات لو صدر منه اثنان فان
كانا نوعين متباينين والانواع المتباينة متعاندة بالطبيعة فالطبيعة الواحدة
من جميع الوجوه صدر منه امران متعاندان وهو معلوم البطلان بالبديهة
وان كانا من نوع واحد فالاختلاف بينهما لا بد وان يكون بالعوارض فتخصيص
احدهما بعارض دون غيره يكون تخصيصا بلا مخصص وهو مح ولان البسيط
لو اقتضى الجسمية والبائية والجسمية يحمل عليها عدم البائية المعاندة للبائية فالجهة
الواحدة يجب بها امران متعاندان هف على انا نقول القول بان البسيط من غير
تعدد الآلات لا يصدر منه اثنان مقدمة ظاهرة عند ذوي الانصاف فان كل
احد يعلم لو انصف ان الجهة الواحدة لا يقتضي اثرين مختلفين واما مع المعاند فالتعويل
على الحجة الاولى وليس الغرض من الحكمة تقريرها مع المعاند بل الغرض منها تنبيه
ذوي الانصاف على كيفية ما يجب ان يعتقد في حقايق الاشياء واما الاعتراض في
الفصل الرابع على ان الصورة لا يوجد مجردة عن المادة فقد سبق الجواب عنه واما
قولهم لم لا يجوز ان يوجد الهيولى مجردة ولا يكون ذات وضع قلنا لو لم يكن لها
وضع فعند اقتران الصورة الجسمية بها اما ان يقترن بها صورة اخرى منوعة او لا
يقترن والاول مح لان الجسمية المطلقة لا وجود لها لما عرفت واما الاعتراض عليه
فقد سبق جوابه والثاني مح لانها لو اقترنت بها صورة منوعة فاما ان يكون تلك

الصورة لنفس الجسمية او للهيولى ولا وال تم اذ لو كان بسبب الجسمية لكانت تلك
الصورة لازمة لها هف والثانى تم لان نسبة تلك الهيولى الى جميع الصور نسبة
واحدة فلو اختصت ببعض الصور دون البعض كان ذلك ترجيحا بلا مرجح ولا يمكن
ان يقال بان اختصاصها بتلك الصورة انما كان بسبب استعداد يقبلونه لانها
كانت مجردة فلم يكن لها استعداد ببعض الصور دون البعض واما القدح فى اثبات
العقل بناء على ان البسيط لا يجب ان لا يصدر منه الا الواحد فقد سبق الجواب عنه
واما القدح فى كون الجوهر جنسا عقليا بان من المحال ان يحصل فى الذهن صورتان
متغايرتان منطابقتان لشئ واحد قلنا لم قلتم بانه لا يجوز ان يحصل فى الذهن
صورتان لشئ واحد بالتشخص وانما يمنع ذلك ان لو لم يكن لذلك الواحد اجزاء
غير متمايزة يعرض لها وجود واحد وهذا لان المراد من قولنا ان الجوهر جنس عقلى ان
الجوهر ليس له وجود متميز عن وجود فصله فى الخارج بل الجنس والفصل عرض لهما
وجود واحد واما قوله بان الخط من حيث هو خط لو كان موجودا فى الخارج لكان
بعينه غير قياسه قلنا لا نم وانما يلزم ان لو كان له وجود مستقل متميز فى الوضع
فلم قلتم بانه كذلك وفيه النزاع واما القدح فى تناهى الابعاد فقد سبق الجواب عنه
وكذلك القدح فى امتناع تجرد الابعاد عن المادة واما قولهم لا نم بان القبلية التى
لا يجامع الشئ هى الزمانية قلنا هذه مقدمة علمت صحتها بالبديهة على انا نقول
لا حاجة بنا اليها فى هذا المقام فانا نقول ان الزمان ليس له مبدأ زمانى والا لكان
قبل كل الزمان زمان ولا مقطع زمانى والا لكان بعد كل الزمان زمان واذا لم يكن له
مبدأ زمانى ولا مقطع زمانى فالزمان دائم الوجود على سبيل الانقضاء والتجدد
وهو المطلوب واما القدح فى ان القوة الجسمانية لا يؤثر الا بمشاركة الوضع قلنا

هذ

هذه مقدمة معلومة بالتجربة الموجبة لليقين واما القدح فى ان القوة الجسمانية
لا يقوى على تحريكات غير متناهية قلنا هذا قدح جيد لكنا لا نثبت كون القوى
الفلكية مجردة بناء على هذه الحجة وانما نثبتها بناء على حجة اخرى فلا حاجة بنا الى الجواب
عن هذا الشك واما القدح فى التوحيد فى ان البارى لا ينقرر فى ذاته صفة
فقد سبق الجواب عنه واما القدح فى النفوس الفلكية قلنا نحن نعلم بالضرورة
ان حركات الفلك لو كانت عن مجرد تخيل لا عن تصور عقلى لاستحال بقاؤها
على نظام مضبوط فهى مقدمة يقينية لا اقناعية واذا كانت عن مبدأ عقلى فلها
تصور كلى فالمحركات للافلاك قوى مجردة عن المادة وهو المطلوب واما القدح
فى استناد كل محرك سماوى الى عقل من العقول قلنا المتحركات السماوية لا يجوز
ان يكون بعضها علة للبعض لانه لو كان كذلك فاما ان يكون الحاوى علة للمحوى
او بالعكس ولا وال تم لان الحاوى لو كان علة للمحوى لكان وجوب وجود المحوى
متاخرا عن وجوب وجود الحاوى فكان مع وجوب وجود الحاوى امكان وجود
المحوى ومع امكان وجوده امكان عدمه وكان مع وجوب وجود الحاوى
امكان عدم المحوى وكان الخلاء ممكنا لذاته ممتنعا بالغير هف والثانى تم لان
المحوى لو كان علة للحاوى فاما ان يكون علة للمحدد او لغير المحدد فان كان علة
لغير المحدد يلزم امكان الخلاء بينه وبين المحدد هف وان كان علة للمحدد كان
متقدما على المحدد فيجب به وجود المركز والمحيط فيتحدد به غاية البعد الذى هو
السفل فيكون تحدد الجهة التى هى السفل غير متاخر عن المحدد هف فالموجد
للافلاك لا بد وان يكون عقلا وليس عقلا واحدا لان العقل الواحد ليس فيه
لوازم تفى باكثر من فلك واحد وكل فلك فهو موجود عن عقل واحد فالعقول

منكثرة وعددها بحسب عدد الافلاك واما القدح في ان العقل الذي هو

مبدا المتحرك الاول انما يصدر عنه معلولا لانه بواسطة التعقل قلنا لما ثبت ان

الواجب لذاته لا يصدر عنه الا الواحد فالعقل الذي هو مبدا المتحرك الاول

لا بد وان يكون فيه كثرة اما بحسب ماهية الخارجية واما بحسب التعقل لاستحالة

اسناد الكثرة الى الواحد والقوة البشرية قاصرة عن ادراك ذلك على التحقيق

واما القدح في الحجة الدالة على حدوث النفس وايجادها في النوع وبقائها بعد

البدن وابطال التناسخ فليس عنها جواب جيد فحصل التوقف في هذه المطالب

وليكن هذا آخر الكلام في العلوم الثلثة والحمد لله

رب العالمين وصلواته على محمد وآله تمت الكتاب بعون

الملك الوهاب في سنة ثمان وستين بعد الالف من

الهجرة النبوية عليه وآله الف الف التسليم

والتحية م

